

الأوقاف

والحياتة الاجتماعية في مصر

٦٤٨-٩٢٣ هـ / ١٢٥٠-١٥١٧ م

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف
الدكتور محمد أمين
جامعة القاهرة

دار النهضة العربية بالقاهرة

الطبعة الاولى : القاهرة ١٩٨٠
توزيع : دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة •

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

(ص)

تقديم الكتاب

١ - ٩

المقدمة

الفصل الاول

١٠ - ٦٨

الاقواف في مصر قبل العصر المملوكى

— نظام الاقواف في مصر قبل العصر الاسلامى (١١) الوقف عند المصريين القدماء (١١) الوقف في القانون البيزنطى (١٣) .

— الاوقاف الاسلامية الاولى (١٥) أسس الوقف في الفقه الاسلامى (١٥) صدقات الرسول عليه الصلاة والسلام (١٦) أوقاف الصحابة (١٩) .

— موقف فقهاء المسلمين من نظام الوقف (٢٢) معارضة المدرسة العراقية لنظام الوقف (٢٤) أدلة الذين أجازوا الوقف (٢٦)

— الاوقاف الاولى في مصر الاسلامية (٣٣) أول وقف في مصر الاسلامية (٣٣) تعلق المصريين بنظام الوقف (٣٤) تحريم وقف الاراضى الزراعية ثم اباحة ذلك (٣٨) .

— تنظيم الاوقاف في مصر قبل العصر المملوكى (٤٨) انشاء ديوان مستقل للاحباس تحت اشراف القاضى (٤٨) عناية القضاة بالاقواف (٤٩) نظر القضاة في اوقاف أهل الذمة (٥١) فصل الاحباس عن القضاء (٥١) الاحباس تمثل أحد موارد مصر المالية في العصر الفاطمى (٥٢) مكانة متولى ديوان

الاحباس (٥٥) تطرق الفساد الى متولى الاحباس (٥٧) تطرق الفساد للاحباس في أواخر العصر الايوبي (٥٧) •

— انتشار الاوقاف في عصرى الفاطميين والايوبيين (٥٩) تحريم وقف الاراضى الزراعية (٥٩) وقف أراضى بيت المال (٦١) —
الاقواق وسيلة لتدعيم الحكم فى العصر الايوبي (٦٥) •

الفصل الثانى

ازدهار الاوقاف وتنظيمها فى العصر المملوكى ٦٩ — ١٣٠

— الاوقاف فى العصر المملوكى (٧٠) الظروف السياسية (٧١) التودد الى الشعب (٧١) تحصين الاموال ضد المصادرات (٧٢) الشعور الدينى (٨٨) الظروف الاقتصادية (٩٠) اعفاء الاوقاف من الخراج والضرائب (٩٢) النهب من ديوان الموارث الحشرية (٩٣) المنافسة بين السلاطين والامراء (٩٤) تشجيع السلاطين للامراء على الوقف (٩٥) الوقف من أملاك بيت المال (٩٥) الاحساس بدنو أجل الدولة (٩٨) •

— طبيعة الاوقاف فى العصر المملوكى (٩٩) رأى الفقهاء فى وقف المنقول (٩٩) التوسعة فى الاوقاف (١٠٠) وقف العبيد (١٠١) أهمية الاوقاف وقت انتشار الاوبئة (١٠٥) — ازدياد الاوقاف على الحرمين (١٠٥) •

— تنظيم الاوقاف فى مصر فى العصر المملوكى (١٠٧) ديوان الاحباس الذى ينظر فى الرزق بأنواعها (١٠٨) الاوقاف الخيرية أو الاوقاف الحكيمية (١١٣) الاوقاف الاهلية (١١٦) استدارية الاملاك والاوقاف السلطانية (١٢٠) محاولات

- قضاة القضاة الحنفية النظر في الاوقاف الحكيمة (١٢١) —
 الغاء وظيفة نظر الاوقاف (١٢٢) •
- اهتمام سلاطين المالك بالاقواف (١٢٥) رد الاوقاف الى
 مستحقها (١٢٥) مراجعة حسابات الاوقاف (١٢٦) العمل
 بشرط الواقف (١٢٨) حماية أوقاف أهل الذمة (١٢٩) —
 الوصية في التواقيع بالاقواف (١٢٩) •

الفصل الثالث

الاقواف والخدمات الاجتماعية ١٢١ — ١٢٧

- الاوقاف والاحسان العام (١٣٢) ارتباط الاوقاف بالصدقات
 (١٣٢) وجوه البر التي حرص الواقفون صرف ريع أوقافهم
 عليها (١٣٣) الصدقات اليومية والاسبوعية (١٣٦) الاوقاف
 والمواسم الدينية (١٤٠) التوسعة على أرباب الوظائف وطلبة
 العلم والفقراء والمساكين (١٤٠) يوم عاشوراء (١٤٠) شهر
 رمضان (١٤١) عيد الفطر (١٤٢) عيد الاضحى (١٤٣) توزيع
 الحلوى في المناسبات المختلفة (١٤٤) — التوسعة بالفواكه في
 أوقاتها (١٤٦) توزيع الكسوة السنوية (١٤٦) •
- الاوقاف وتوفير ماء الشرب (١٤٨) انشاء الاسبلة (١٤٩)
 المزلاتى (١٥١) وقت التسبيل (١٥١) نظافة السبيل (١٥٢)
 أدوات السبيل (١٥٣) — مزلاتى من الصوفية (١٥٣) •
- الاوقاف والرعاية الصحية (١٥٥) انشاء البيمارستانات (١٥٥)
 البيمارستان المنصورى ووثيقة وقف للسلطان قلاوون عليه
 (١٥٧) وصف البيمارستان (١٥٨) الغرض من انشائه (١٦٠)

الامراض التي يعالجها (١٦٠) فئات الشعب المستفيدة منه (١٦٠) الخدمات التي يوفرها البيمارستان للمرضى (١٦٢) الصيدلى (١٦٦) المرضى (١٦٦) الاطباء (١٦٧) التزام الاطباء بقواعد معينة (١٦٧) معالجة المرضى في بيوتهم (١٦٩) العيادة الخارجية (١٦٩) النهوض بعلم الطب (١٧٠) كسوة من يشفى من المرضى وتجهيز ودفن من يميت منهم (١٧١) أثر الاوقاف في استمرار العمل بالبيمارستان المنصوري (١٧٢) البيمارستان المؤيدى (١٧٣) الرعاية الصحية في المنشآت الدينية لارباب الوظائف وطلبة العلم (١٧٣) .

الفصل الرابع

١٧٨ - ٢٢١

الاوقاف والحياة الدينية

— الاوقاف وانشاء المساجد والجوامع (١٧٩) الحث على انشاء المساجد (١٧٩) اقبال المماليك على انشاء المساجد لتقوية الرابطة الاسلامية بينهم وبين الشعب (١٨٠) أثر الاوقاف في كثرة انشاء المساجد (١٨١) الاوقاف وترتيب الوظائف الخاصة باقامة الشعائر الدينية (١٨٤) الامام (١٨٤) الخطيب (١٨٦) الترقية (١٨٨) المؤذنون (١٨٩) الميقات (١٩١) الوظائف التي أضفت على العصر الروح الدينية : المادح (١٩٢) مجمر المبخرة (١٩٣) الوقاد (١٩٤) أمين الزيت (١٩٦) الشموع (١٩٧) القراء (١٩٨) .

— الاوقاف والتصوف في مصر (٢٠٤) التصوف الفردى (٢٠٤) —
خانقاه سعيد السعداء (٢٠٤) عوامل انتشار التصوف وأثر

(ط)

الاقواق فى ذلك (٢٠٥) الخانقاوات (٢٠٦) وظيفة التصوف
(٢١٠) انقطاع الصوفية للمعبادة (٢١٦) الربط والزوايا والفرق
بينهما وبين الخانقاوات طبقا لما جاء بوثائق الاوقاف (٢١٩)

— الاوقاف وتسهيل تأدية فريضة الحج (٢٢٣) •

— الاوقاف والجهاد فى سبيل الله (٢٢٤) أهمية الوقف على الجهاد
(٢٢٥) وقف على برج الامير يشبك الداودار بالاسكندرية
(٢٢٦) وقف السلطان قايتباى على قاعة السلاح بدمياط (٢٢٨)

— وقف الشيخ محمد الديروطى (٢٣٠) •

الفصل الخامس

٢٣٢ — ٢٧٥

الاقواق والحياة الثقافية

— الحركة العلمية فى مصر وارتباطها بالنشاط الدينى (٢٣٣) بداية
نشأة المدارس فى مصر (٢٣٤) • الهدف من انشاء المدارس (٢٣٤)
زيادة عدد المدارس فى العصر المملوكى (٢٣٥) •

— الخلط بين المدرسة والمسجد والخانقاه (٢٣٧) الاوقاف هى
أساس قيام المدارس والحركة العلمية (٢٤٠) الاوقاف هى
المصدر المالى الاساسى للمدارس (٢٤١) وثائق الوقف هى
لوائح المدارس وقوانينها (٢٤٢) أثر الاوقاف فى : مقرر
الدراسة (٢٤٢) الشروط التى يجب توافرها فى المدرس (٢٤٣)
الكتب التى تدرس (٢٤٤) وظيفة المعيد واختصاصه وطرق
التدريس (٢٤٥) انتقال الطلبة من مذهب الى آخر سعيا وراء
المعلوم الاكبر (٢٤٨) مواعيد الدراسة (٢٤٩) الاجازات
السنوية (٢٥٠) مساكن الطلبة (٢٥٣) الاوقاف ومكتبات المدارس

- (٢٥٥) خازن الكتب (٢٥٥) نظم الاستعارة (٢٥٧)
- الوقف على زوايا العلم بالمساجد (٢٥٩) •
- الاوقاف ومكاتب الايتام (٢٦١) اثر الاوقاف في تعليم الايتام (٢٦٢) المؤدب (٢٦٤) العريف (٢٦٥) مناهج الدراسة (٢٦٩) طريقة التعليم بالمكاتب (٢٧١) مواعيد الدراسة (٢٧١) مكافأة اليتيم والمؤدب (٢٧٣) استبدال الايتام (٢٧٣) •

الفصل السادس

الاوقاف والحياة الاقتصادية ٢٧٦ — ٣٢٠

- الاوقاف وأحوال مصر الاقتصادية (٢٧٧) وقف حوالى نصف أراضي مصر الزراعية وأثر ذلك على إيرادات بيت المال (٢٧٨) حبس الاموال عن التداول (٢٧٩) شروط تأجير الاوقاف (٢٨٠) التحايل على شرط الايجار (٢٨٤) تحكير الاوقاف وأثر ذلك في تبديد الثروات (٢٨٥) أثر الاوقاف في البطالة (٢٨٦) تحكم الواقف في ثروته حيا وميتا وأثر ذلك في تبديد ثروة المجتمع (٢٩٠) المنازعات على الاوقاف وتفتيت الملكيات (٢٩٤) الاوقاف مصدر ثروة المعممين (٢٩٤) تأثر الاوقاف بسوء الاحوال الاقتصادية (٢٩٦) تغير العملات وأثره على أرباب الوظائف (٢٩٧) •
- الاوقاف ونظام الاقطاع (٢٩٩) تحول الاقطاعات الى أوقاف عن طريق : بيع أملاك بيت المال (٣٠٠) وقف أراضي بيت المال (٣٠٢) أثر ذلك على ضعف الجيش (٣٠٣) •
- الاوقاف والعمالة الادارية والفنية : (٣٠٣) الناظر (٣٠٤)

(ك)

المباشرون (٣٠٤) الكاتب أو العامل (٣٠٥) الشاهد (٣٠٦)
المشارف (٣٠٩) الجاني (٣١٠) الصيرفي (٣١٢) الشاهد (٣١٤)
المبرددار (٣١٦) المهندس أو المعلم (٣١٧) — شاهدة العمارة
• (٣١٨) المرخم (٣١٩)

الفصل السابع

تدهور الاوقاف في مصر في العصر المملوكي ٣٢١ — ٣٧٢

- محاولات حل الاوقاف (٣٢٢) أخذ رأى الفقهاء والقضاة
- (٣٢٢) المحاولات التي احترم فيها رأى الفقهاء (٣٢٣) —
- المحاولات التي نفذ فيها السلاطين والامراء رأيهم (٣٢٨)
- اقطاع اوقاف السلاطين السابقين والرزق الاحباسية (٣٣٩)
- اغتصاب الاوقاف عن طريق الاستبدال (٣٤١) رأى الفقهاء
- في الاستبدال (٣٤٢) تخرج القضاة من الحكم بالاستبدال
- (٣٤٢) اغتصاب الاوقاف تحت ستار الاستبدال (٣٤٣) •
- اغتصاب الاوقاف عن طريق : الاعتراف بأن الاوقاف من مال
- السلطان (٣٥٤) جعل ربيع الوقف لاولاد السلطان (٣٥٥) —
- الاستيلاء على الاوقاف القديمة بحجة تعميرها بالمشاركة (٣٥٥)
- تأجير الاوقاف بأجر زهيد (٣٥٦) الاستيلاء على أموال الاوقاف
- والايتام (٣٥٧) فرض الاموال على الاوقاف والرزق (٣٥٧) بيع
- الاوقاف (٣٥٨) وضع اليد على الاوقاف (٣٥٩) اغتصاب الرخام
- والاعمدة من العقارات الموقوفة (٣٦٠) حل الاوقاف الذمية (٣٦٠)
- دور القضاة والمباشرين في تدهور الاوقاف (٣٦١) التقرب
- الى الامراء بالزيادات في الاوقاف (٣٦١) اغتصاب أموال

(د)

الحرمين (٣٦٢) الرشوة بالاوقاف (٣٦٣) عدم تعمير الاوقاف
(٣٦٣) اغتصاب القضاة للاوقاف وأموالها لانفسهم (٣٦٤)
ترك الاوقاف في أيدي أولاد القضاة (٣٦٥) عدم احترام شروط
الواقف (٣٦٥) .

— موقف الشعب والعلماء (٣٦٧) معارضة العلماء لمحاولات حل
الاوقاف (٣٦٧) ثورات العامة ضد فرض الاموال على
الاملاك والاوقاف في عهد كل من قايتباي والغوري (٣٧٠) .

٣٧٣ — ٣٧٥

الخاتمة

ملاحق الكتاب

- ١ — دراسة وتحقيق نموذج «وثيقة في الحبس» للامام الشافعي ٣٧٦ — ٣٨٠
- ٢ — نسخة خطية في ابتداء كتاب وقف ٣٨١ — ٣٨٢
- ٣ — نسخة توقيع بنظر الاحباس ٣٨٣ — ٣٨٤
- ٤ — نسخة توقيع بنظر الاوقاف ٣٨٥ — ٣٨٦
- ٥ — نسخة توقيع بالتحديث في وقف ٣٨٧
- ٦ — قوائم سلاطين المماليك ٣٨٨ — ٣٩١

٣٩٢ — ٤٢٢

المصادر والمراجع

٤٣٣ — ٤٦٢

كشاف

(أ) الاعلام (٤٣٣)

(ب) الاماكن (٤٤٨)

(ج) الالفاظ الاصطلاحية والوظائف (٤٥٦)

تقديم

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد
جامعة الكويت

يختلف كل عصر من عصور التاريخ عن الآخر باختلاف نظرة الناس إلى الحياة وإدراكهم لطبيعة الدولة ومهام الحكومة . وإذا كانت العصور الحديثة تتصف بازدياد الصيغة العلمانية للمجتمع واتساع دائرة سلطة الحكومة لتصبح المسئول الأول والآخر عن النهوض بكافة مرافق الدولة ورعايتها وضمان الانفاق عليها وصيانتها بفضل ما تجنيه من ضرائب متنوعة وما تستحدثه من التزامات تفرضها على المواطنين حسب الحاجة والظروف فإن الأمر لم يكن بهذه الصورة في العصور الوسطى .

ذلك أن العصور الوسطى عرفت باسم عصور الإيمان ، بمعنى أن الطابع الديني هو الذي غلب على تلك العصور ، وتحكم في أحاسيس الناس ومشاعرهم ، وحدد الإطار العام لسلطة الدولة واختصاصات الحكومة ورسم للناس الخطوط العريضة لما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم تجاه الحكام من ناحية وتجاه بعضهم البعض من ناحية أخرى وتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه ويعيشون وسطه ويؤثرون فيه ويتأثرون به من ناحية ثالثة .

وهكذا كان أقبح ما يؤخذ على حاكم في العصور الوسطى أن يفرض على رعاياه ضرائب أو مكوساً غير شرعية ، أي غير منصوص عليها صراحة في الشرع الكريم ، وكان خير ما يتقرب به حاكم إلى الله وإلى رعاياه هو أن يرفع عن الناس مكساً أو ضريبة غير شرعية استحدثها من سبقه من الحكام ، ومن هنا انحصر نشاط الحكومات في تلك العصور على ما تسمح به حصيلة الضرائب الشرعية من رعاية لآمن البلاد والعباد ، والدفاع عن أرضهم وأرواحهم

وأعراضهم وأموالهم ، ثم تقدم ما تيسر بعد ذلك من خدمات لرعاية مرافق البلاد وشئون العباد . وغالبا ما كان دور الحكام والحكومات في رعاية هذا الجانب الأخير محدودا لا يفي بكل ما ينشده أفراد المجتمع من رعاية اجتماعية وصحية وثقافية ودينية .

وكان أن عالج المجتمع الاسلامى هذا القصور علاجا ناجحا مستمدا من الوازع الدينى عند الافراد . ذلك أن مبدءا هاما من مبادئ الاسلام يتمثل فى الآية الكريمة « وأحسن كما أحسن الله اليك » . ومن الواضح أن فكرة الاحسان هنا جاءت مطلقة ، بالقول والفعل والمال ، بحيث تمتد الحسنة من الاقربين الى غير الاقربين ، ومن الافراد الى المجتمع الصغير فالكبير الذى يعيش الفرد فيه . ولا تقتصر الحسنة فى هذه الحالة على الزكاة والصدقات المنصوص عليها فى احكام الدين والتى يلتزم المسلم بتقديمها ، وانما تتعدى ذلك الى نطاق الصدقات الاختيارية التى يتبرع بها القادرون من الخيرون عن رضى وطيب خاطر تقربا وزلفى لله عز وجل .

ووجدت هذه الرغبة فى فعل الخير متنفسا لها فى نظام الاوقاف ، فبادر الخيرون الى وقف الاوقاف - من مبان وأراض وغيرها - على مختلف الاغراض الخيرية الى تعود على المجتمع بالخير العميم ، وغالبا ماكان يلجأ القادرون الى اقامة المؤسسات المتنوعة من مكاتب لتعليم الايتام ومدارس لتعليم الكبار ومساجد لاقامة شعائر الدين وخانقاوات لذكر الله وبیمارستانات ، لعلاج المرضى وسبل لتوفير ماء الشرب للناس والدواب ، ويقفون على كل مؤسسة منها وقفا ينفق من ريعه عليها لضمان بقائها واستمرارها فى أداء رسالتها وبذلك غدت الاوقاف الدعامة الكبرى للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والدينية لهم ، بحيث لم تكن هذه الرعاية مسئولية الحكومة والحكام بقدر ما كانت مسئولية كل قادر من أفراد المجتمع .

وفى عصر سلاطين المماليك بلغ نظام الاوقاف فى مصر درجة الاكتمال والنضج ، ذلك أن هذا العصر بالذات يمثل دور القوة والثراء والازدهار

(س)

الحضارى فى تاريخ مصر العصور الوسطى • واختار كثير من السلاطين والامراء والتجار وغيرهم أن يشاركوا بجزء من ثرواتهم فى النهوض بالمجتمع فأقاموا المؤسسات الخيرية المتنوعة وحسبوا عليها الاوقاف ، ووضعوا الشروط العديدة لضمان حسن التصرف فى ريع تلك الاوقاف بما يضمن استمرار تلك المؤسسات فى تحقيق رسالتها • وارتبط كل وقف والغرض منه وحجم وكيفية الاستفادة من ريعه ، ونوعية المستفيدين من الوقف وعددهم ، والموظفين والخدم القائمين على رعاية شئون المؤسسة والوقف وغير ذلك من الجوانب التى توضح الاطار العام لنظام الوقف فى تلك العصور •

ولاشك فى أن دراسة هذا النظام فى ضوء تلك الحجج ، تلقى أضواء جديدة قوية ، لاعلى طبيعة نظام الوقف فحسب ، بل أيضا على طبيعة المجتمع المصرى الاسلامى فى تلك العصور • فدراسة حجج الاوقاف دراسة واعية يمكن للباحث أن يفرج بقدر من المعلومات الجديدة - التى لانظير لها فى كتب التاريخ ومصادره المألوفة - عن عقلية الناس فى تلك العصور وأسلوب حياتهم ، ونظرتهم الى الحياة ، ومدى تغلغل الوازع الدينى فى قلوبهم هذا فضلا عما تلقىه تلك الحجج الشرعية الخاصة بالاوقاف عن أحوال مصر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها فى تلك العصور •

ومن الواضح أن هذه الدراسة لييسر بالسهولة ، نظرا لما تتطلبه من معرفة عميقة بروح العصر الذى تتناوله ، ودراية واسعة بمصادر تاريخه وكيفية استخدامها ، وخبرة واسعة فى قراءة الحجج الشرعية المعاصرة ، لفك رموزها واستجلاء الجوانب الغامضة منها ، واستكمال الالفاظ والعبارات المفقودة منها نتيجة لتآكل بعض أجزاءها على مر القرون والسنوات • هذا كله بالإضافة الى ما ينبغى أن يتحلى به الباحث فى مثل هذا الموضوع من حاسة تاريخية مرهفة تجعله قادرا على التقاط المعانى والافكار من بين السطور والربط بين ما جاء فى الحجج الشرعية المتباينة من خيوط متشابهة ، ونقد ومقارنة ما جاء فيها من معلومات ، ليقدم لنا فى النهاية صورة متكاملة جديدة داخل اطار محدد ثابت لتاريخ الاوقاف •

وقد أقدم على هذا العمل الشاق الدكتور محمد أمين أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد بجامعة القاهرة ، وكانت ثمرة جهوده هذه الدراسة الثمينة التي نقدمها اليوم للمكتبة العربية . ولا أخفى أنني أشفت على الباحث يوم اختار هذا الجانب بالذات موضوعاً يعد فيه رسالته للحصول على درجة الدكتوراه في تاريخ العصور الوسطى تحت إشرافى بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، وأحسست يومئذ أن مثل هذا الموضوع يحتاج إلى جهود فريق من الباحثين المتمرسين في حقل الدراسات التاريخية ، لأباح واحد . ولكن الدكتور محمد أمين أظهر دائماً أبداً من الجدية والمثابرة والكفاية ما جعله أهلاً للنهوض بهذه الرسالة الضخمة . ولا أريد في هذا المقام أن أطنب في الجهد الذي بذله الباحث حتى أوفى بعهده كان مسئولاً ، وإنما أترك للقارئ وحده أن يستشف مدى هذا الجهد في كل صفحة بل في كل سطر من سطور هذا العمل الكبير . وحسب الدكتور محمد أمين أنه بعد سنوات طويلة من العمل المضنى استطاع أن يثبت من واقع عشرات الحجج الشرعية التي درسها دراسة عميقة أن الأوقاف لم تكن نظاماً فحسب ، وإنما كانت أيضاً رسالة سامية على الصعيد الاجتماعى بأوسع جوانبه ، بحيث يرجع إليها الفضل كل الفضل فيما أصابه المجتمع المصرى في العصور الوسطى من رقى اجتماعى وثقافى وفيما توافر للمواطن العادى من رعاية اجتماعية وفكرية وصحية ودينية وخلقية : كان من المتعذر أن تنتهيا للناس في تلك العصور لولا الأوقاف ونظام الأوقاف .

أ.د. سعيد عبد الفتاح عاشور
استاذ تاريخ العصور الوسطى

المقدمة

الوقف في الشريعة الإسلامية صدقة محرمة ، لا تباع ، ولا تشتري ، ولا توهب ، ولا تورث ، ويصرف ريعها الى جهة من جهات البر . ويرجع تاريخ الوقف الاسلامى فى مصر الى السنة الاولى لدخول المسلمين مصر ، ويلاحظ أنه منذ ذلك الوقت وحتى بداية العصر الايوبى اقتصر تأثير نظام الوقف على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من حيث أن متحصلات الاوقاف أصبحت تقوم بدور الصدقة فى مجال التضامن الاجتماعى . فضلا عن نفقات المساجد والجوامع . وعندما قامت الدولة الايوبية بدأ الوقف يلعب دورا جديدا ، اذ عمل الايوبيون على استغلال نظام الوقف ومتحصلاته لتدعيم حكمهم السياسى ، خاصة محاربة التشيع من ناحية ، والجهاد الدينى ضد الصليبيين من ناحية أخرى ، ولذلك كان حصيلة معظم أوقافهم موجهة للنفقة على المدارس وبيوت الصوفية وفك أسرى المسلمين من أيدي الفرنج .

عرف سلاطين المماليك وأمرأؤهم نظام الوقف كما عرفه ومارسه سادتهم من سلاطين بنى أيوب لذلك تأثر نظام الوقف عندهم بنظام الوقف الذى كان سائدا فى العصر الايوبى ، يضاف الى ذلك ظروف العصر المملوكى السياسية والاقتصادية ، والتي أدت الى ازدهار الاوقاف ، وبالتالي اهتمام سلاطين المماليك بها ، فوضع السلطان الظاهر بيبرس — على سبيل المثال — تنظيما جديدا للاوقاف اختلف بمقتضاه لاول مرة مدلول لفظ الاحباس عن مدلول لفظ الاوقاف فى مصطلح الدواوين .

وأدى ازدهار الاوقاف وكثرتها فى العصر المملوكى الى أن أصبحت معظم دور وجوانيت وربع مصر والقاهرة موقوفة ، فضلا عن ما يقرب من نصف مساحة الاراضى الزراعية ، لذلك لعب نظام الوقف دورا هاما بارزا فى الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى العصر المملوكى .

ولا ينكر الباحث صعوبة البحث عن جذور وأصول وأسس نظام الوقف الذى كان معروفا فى مصر فى العصر المملوكى ، ولعل تلك الصعوبة ترجع الى (م ١ - الأوقاف)

أن المصادر التاريخية الأدبية المتداولة اهتمت أساسا بالحياة السياسية ، وأغفلت اغفالا يكاد يكون تاما - في بعض الأحيان - كل ما يتعلق بنظام الاوقاف . فاقترنت معظم هذه المصادر التاريخية على ذكر الاوقاف عند الحديث عن مناقب أحد السلاطين أو الامراء . ونظرت هذه المصادر التاريخية الى الاوقاف كوجه من وجوه الاحسان ، والقربى الى الله ، ولم تنظر الى الاوقاف ودورها الهام في حياة المجتمع .

أما المصادر الفقهية فقد أسهت في الحديث عن الاوقاف ، ولكنها للأسف تحدثت عن الاوقاف من الناحية النظرية من حيث جوارها أو عدمه ، والشروط التي ينعقد بها الوقف ، وما يتعلق به من مشاكل نتيجة لشروط الواقفين المتعددة ، ولم تتعرض هذه المصادر الفقهية الى نظام الوقف من الناحية العملية ، وما كان حادثا بالفعل الا بقدر ضئيل .

لهذا كان على الباحث أن يجمع بعد جهد شذرات بسيطة عن نظام الوقف من المصادر التاريخية والفقهية ، ويقارن ما جمعه ويدرسه ويفرض الفروض عليها أو يفندھا بالجرح والتعديل ، ثم يتجه الى مصدر خصب من مصادر تاريخ نظام الاوقاف ممثلا في وثائق الوقف المحفوظة في وزارة الاوقاف ، ودار الوثائق القومية (مجموعة المحكمة الشرعية) ، وفي بطريكية الاقباط الارثوذكس ، وفي دار الكتب ، وفي دير سانت كاترين . واعتمد الباحث أساسا على هذه الوثائق التي ترجع الى العصر المملوكي ، والتي تزيد في مجموعها عن ثمانمائة وثيقة .

ويلاحظ أن أكثر من نصف وثائق الوقف - التي اعتمد عليها الباحث في دراسته - محفوظة بأرشفة وزارة الاوقاف بالقاهرة ، ومعظمها وثائق لم تكتشف الا منذ فترة قصيرة . فلسنوات قليلة ماضية لم يكن معروفا من وثائق الوقف التي ترجع الى العصر المملوكي بأرشفة الوزارة سوى ٣٩ وثيقة وهي التي يسمى فهرسها « قديم » ، تميزا لها عن « الجديد » . ففي سنة ١٩٦٧ تم اكتشاف ٤٥٩ وثيقة ترجع الى العصر المملوكي ، وفي صيف

١٩٧٨ وأثناء قيامى بأعداد فهرست لوثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك اكتشفت ٩٧ وثيقة جديدة ترجع إلى العصر المملوكى (١) .

أما باقى وثائق الوقف التى ترجع إلى العصر المملوكى ، فأكثر من مائتى وثيقة منها محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، فضلا عن عدد قليل بكل من بطيريكية الاقباط الارثوذكسى بالقاهرة ، ودار الكتب ، كذلك يوجد بمكتبة دير سانت كاترين بسيناء الكثير من مراسيم السلاطين والامراء التى تنص على المحافظة على أوقاف وأحباس الرهبان فضلا عن بعض الوثائق الخاصة .

والواقع أن وثائق الوقف المملوكية مصدر أصيل خصب لا مثيل له لدراسة تاريخ مصر فى العصور الوسطى ، ولا سيما فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية فوثائق الوقف مصدر فى غاية الاهمية لدراسة تراجم مشاهير الرجال وغيرهم ، لمعرفة الانقلاب الفخرية للسلاطين ، فضلا عن ألقاب شيوخ الصوفية والقضاة والعلماء ... الخ ، كما أن وثائق الوقف تمد الباحثين بمعلومات وافية عن كثير من الوظائف والشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يقوم بها ، وطريقة تعيينهم ومرتباتهم وأجاراتهم وأحوالهم المعيشية ، كما توضح لنا هذه الوثيقة الكثير عن حياة الناس اليومية ومعاملاتهم ، والنقود التى يتعاملون بها وقيمتها ، وأسعار الاراضى والعقارات ، وأنواع مختلف الصناعات . يضاف إلى ذلك أن وثائق الوقف مصدر لا غنى عنه لدراسة تاريخ العمارة الاسلامية ، ومصطلحاتها الفنية ، بل ويمكن اعتمادا عليها ترميم الآثار الاسلامية واعادتها إلى الصورة التى كانت عليها فى الماضى ، كما يمكن عن طريق هذه الوثائق القيام بدراسة طبوغرافية للقاهرة والفسطاط فى العصر المملوكى (٢) .

وترجع أهمية وثائق الوقف إلى أنها تقدم للباحث فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى من المعلومات مالا يتوافر عادة فى المصادر التاريخية المعروفة ، كما أنها تقدم له أيضا ما يفسر الكثير من الحوادث التاريخية فعلى سبيل المثال

(١) أنظر فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة .
(٢) أنظر د . عبد اللطيف ابراهيم : الوثائق فى خدمة الآثار - كتاب المؤتمن الثانى للآثار فى البلاد العربية (١٩٥٧) .

يجد الباحث في وثيقة وقف السلطان قانصوة الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف ،
والتي قام بدراستها دراسة فريدة في نوعها استاذنا الدكتور عبد اللطيف
ابراهيم ، يجد الباحث بها الكثير من المعلومات التاريخية والحضارية ،
كذلك يجد الباحث في الوثائق المكتشفة حديثا والخاصة بأوقاف السلطان
الغورى أيضا ، معلومات هامة عن الطرق العديدة والمتنوعة التي لجأ اليها بعض
سلطين الممالك سواء للاستيلاء على العقارات الموقوفة ثم اعادة وقفها
(وقف ثم استبدال ثم انتقال ثم وقف) أو الاستيلاء على أملاك بيت المال
عن طريق البيع الصورى بحجة صرف ثمنها في كلفة الغزاة والمجاهدين ثم
لا تلبث هذه الاراضى أن تنتقل الى السلطان فيوقفها^(١) ، مثال ذلك أنه في
١٣ ربيع الآخر ٩٢٢ هـ بيعت أراضى تابعة لبيت المال باسم السلطان الغورى
باعتباره ولى الامر ، وفي ١٧ ربيع الآخر من نفس السنة - أى بعد أربعة
أيام فقط - انتقلت ملكية هذه الاراضى الى السلطان الغورى ، بصفته
الشخصية ، لكي يوقفها في اليوم التالى مباشرة في الوقت الذى يذكر لنا فيه
المؤرخ المعاصر ابن اياس أن هذه الايام الخمسة كانت من أصعب الايام التي
مرت بمصر ، ففيها خرج السلطان الغورى لملاقاة الجيش العثمانى ، ذلك اللقاء
الذى كانت له آثار بعيدة المدى في تاريخ مصر والشرق العربى كله^(٢) .

وتمدنا الوثائق بمعلومات أصيلة فريدة في نوعها عن بعض مظاهر الحياة
الاجتماعية والاقتصادية في مصر في العصر المملوكى ، مثال ذلك ما تقدمه
لنا وثائق وقف السلطان بيبرس الجاشنكير والسلطان الناصر محمد بن قلاوون
من معلومات هامة توضح لنا الفرق بين الخانقاة والرباط^(٣) ، وتصحح لنا
وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ مارواه ابن اياس عن وظيفة « البرددارية »^(٤) ،
وتمدنا وثيقتى وقف الجمالى عبد الله^(٥) ، وعائشة بنت السلطان برقوق^(٦) ،

(١) انظر وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٢٩٣ ج أوقاف ، وما جاء بهذا
الخصوص فى الفصل السادس .
(٢) ابن اياس اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥ وما بعدها .
(٣) انظر ما جاء بالفصل الرابع .
(٤) انظر ما جاء عن هذه الوظيفة بالفصل السادس .
(٥) وثيقة وقف رقم ٥٣١ ج أوقاف .
(٦) وثيقة رقم ١٤٠ ج أوقاف .

الكثير من المعلومات عن أنواع السكة المتداولة وقتذاك ، تؤيد ما ذكره أحمد بن على المقرئ في كتابه اغاثة الامة بكشف الغمة من أن الدرهم النقرة أصبح سعر صرفه ٢٤ درهما من الفلوس ، بعد ان كان ٤٨ درهما (١) .

وهناك وثائق كثيرة نصت صراحة على أن عملة مصر السائدة أصبحت في القرن التاسع للهجرة/ الخامس عشر للميلاد من « الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر » (٢) .

ما سلفه من الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر معاملة الآن بالدينار المصرية بمثابة درهم نصفها

(من وثيقة وقف الأمير قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٧٠)

وتقدم لنا بعض الوثائق الكثير من المعلومات الهامة عن أصل المالك غنى وثيقة وقف الأمير قرقماس ، على سبيل المثال ، ورد عند ذكر أخيه دبشن ما يدل على أنه لم يكن مسلماً ، إذ ورد بهذه الوثيقة « ومنها انه اذا حضر أخوه شقيقه دبشن المذكور أعلاه من بلاد جرجس (جورجيا) وتشرف بدين الاسلام الشريف يكون حكمه حكم الأمير الماس المشار اليه أعلاه في الاستحقاق والنظر » (٣) .

من ذلك ومنها انه اذا حضر أخوه شقيقه دبشن
المذكور أعلاه من بلاد جرجس وتشرف بدين الاسلام

الرفق

(١) أنظر ما جاء بالفصل السادس .

(٢) وثيقة وقف الأمير قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٧٠ ، وثيقة وقف الجبال عبد الله ٥٣١ ج أوقاف .

(٣) وثيقة وقف الأمير قرقماس ٩٠١ أوقاف ص ٣٣ ، ٣٤ .

**الشرع يكون حكمه حكم الأمير المسمى المشعل المله لعله
في الاستحقاق والنظر ومنها انه عين وظيفة مشيخة**

(من وثيقة وقف الأمير قرقماس ٩٠١ أوقاف ص ٣٣ ، ٣٤)

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لوثائق الوقف في دراسة التاريخ
الا أنها لم تحظ بالعناية والاهتمام التي تستحق ومكانتها كمصدر أساسي لتاريخ
مصر العصور الوسطى . ويمكن تقسيم دراسات العلماء والباحثين المعاصرين ،
لوثائق الوقف المملوكية ، الى ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الاولى وتشمل دراسات العلماء والباحثين الذين نشروا أجزاء
من وثائق الوقف المملوكية ، أو ملخصاً لها دون الاهتمام بشرح ودراسة
ما جاء بها من مصطلحات فنية ، ومثال ذلك ما ورد في كتاب الخط الجديدة
التوفيقية لعلى مبارك - الذي عمل فترة من الزمن كرئيس لديوان الأوقاف -
اذ ورد فيه تلخيص لبعض وثائق الوقف المحفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف ،
وأثبت على مبارك ذلك عرضاً عند حديثه عن الجوامع والمدارس التي تناولتها
هذه الوثائق ، ومثال آخر ما نشره الأستاذ ماير Mayer من وثيقة وقف
السلطان قايتباي في كتابه المسمى The buildings of Qaytbay as described
in the endowment deed, (London 1938)

اذ نشر جزءاً من وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف وذلك دون
تحقيق أو تعليق ، كذلك قام الأستاذ الدكتور أحمد دراج بنشر ملخص وثيقة
وقف السلطان برسباي المحفوظ بدار الكتب والوثائق القومية (١) .

والقسم الثاني من الدراسات التي اهتمت بوثائق الوقف المملوكية تلك
الدراسات التاريخية والتربوية التي اعتمدت على كثير من المعلومات التي
جاءت بوثائق الوقف ، وأولى هذه الدراسات ما قام به الأستاذ الدكتور

(١) رقم ٣٣٩٠ تاريخ - أنظر حجة وقف الأشراف برسباي - من مطبوعات
المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية (القاهرة ١٩٦٣) .

ابراهيم سلامة عند دراسته عن التربية الاسلامية في مصر (١) اذ اعتمد في دراسته على بضع وثائق وقف هي بالتحديد وثائق وقف كل من السلطان حسن (٢) . والامير صرغتمش (٣) ، والسلطان برسباي (٤) ، والمحفوظة بأرشفيف وزارة الاوقاف ، وقد اعتمد على هذه الوثائق عند الحديث عرضا عن التربية في مصر في العصور الوسطى .

ولعل أهم الدراسات التاريخية التي اعتمدت على ما جاء بوثائق الوقف هي ما قام به الاستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور في دراسته عن المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (٥) ، وما قام به الدكتور حسنين محمد ربيع في دراسته عن النظم المالية في مصر في العصر المملوكي ، وهي دراسة مقارنة بين النظم المالية في مصر والدول المطلة على البحر المتوسط في العصور الوسطى (٦) ، وكذلك في الوثيقة التي قام بدراستها ونشرها بعنوان وثيقة تملك ووقف (٧) .

والقسم الثالث من الدراسات الوثائقية هو تلك الدراسات التي اهتمت بوثائق الوقف المملوكية ، واهتمت بدراسة ما جاء بها وتحقيقه تحقيقا علميا وأهمها تلك الدراسة الرائدة التي قام بها الاستاذ الدكتور عبد اللطيف ابراهيم على عن وثائق من عصر السلطان الغوري (٨) ، وما قام به سيادته من دراسات تالية تناولت بالنشر والدراسة والتحقيق مجموعة كبيرة من وثائق الوقف ، تلك الدراسة التي فتحت السبيل أمام اجيال من الباحثين للاستفادة من المعلومات القيمة التي حوتها وثائق الوقف .

Ibrahim Salama : L'Enseignement Islamique en Egypte, (١)
(Le Caire, 1939).

(٢) وثيقة وقف رقم ٨٨١ أوقاف .

(٣) وثيقة وقف رقم ٣١٩٥ أوقاف .

(٤) وثيقة وقف رقم ٨٨٠ أوقاف .

(٥) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (القاهرة ١٩٦٢) .

(٦) Rabie : The Financial System of Egypt A. H. 564 — 741 / (London 1972) A. D. 1169 — 1341

(٧) وثيقة تملك ووقف القاضي سديد الدين — أنظر المجلة التاريخية المصرية —

المجلد ١٢ سنة ١٩٦٤ (ص ١٩١ — ٢٠٢) .

(٨) دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر السلطان الغوري — رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة (١٩٥٦) .

وعلى هذا الأساس الصلب من الوثائق المملوكية والدراسات الوثائقية قامت دراستي لدرجة الدكتوراه التي قدمتها لجامعة القاهرة بعنوان « تاريخ الاوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ - ١٥١٧ » بإشراف الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، والتي حصلت بها على درجة الدكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف الاولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وذلك في سبتمبر ١٩٧٢ .

وأعقب هذه الدراسة مجموعة من الدراسات قام بها مجموعة من الدارسين بقسمي التاريخ والوثائق بكلية الآداب ، أو بالقسم الاسلامي بكلية الآثار بجامعة القاهرة واعتمدت هذه الدراسات واستفادت من الوثائق المملوكية ، بل قام بعض الباحثين بنشر أجزاء من هذه الوثائق كملاحق لرسائلهم (١)

ورغم ذلك فاني أرى أننا ما زلنا في بداية الطريق من أجل الاستفادة من الوثائق كمصدر خصب للدراسة والقضاء الضوء على جوانب متعددة من الحضارة الاسلامية في مصر في العصور الوسطى ، فالمجال متسع أمام العديد

-
- (١) أنظر على سبيل المثال الرسائل الآتية ، وهي رسائل غير منشورة بجامعة القاهرة :
- حسن سيد جودة القصاص : المدرسة الصرغتمشية * رسالة ماجستير ١٩٧٢
 - جرجس فام ميخائيل : السلطان جقمق وحالة مصر في عصره - رسالة ماجستير ١٩٧٤
 - حسني محمد حسين نويسر : منشآت السلطان قايتباي الدينية بمدينة القاهرة - رسالة دكتوراه ١٩٧٥
 - سامي أحمد عبد الحليم : آثار الأمير قاني قرا الرماح - رسالة دكتوراه ١٩٧٥
 - محمد إبراهيم السيد : البروتوكول الختامي للوثائق العربية - رسالة ماجستير ١٩٧٥
 - عبد الفتى محمود عبد العاطي : التعليم في مصر زمن الايوبيين المماليك رسالة ماجستير ١٩٧٥
 - قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر في عصر سلاطين المماليك - رسالة دكتوراه ١٩٧٥ (طبعت بدار المعارف - القاهرة ١٩٧٨) *
 - محمد مصطفى محمد نجيب : مدرسة الأمير كبير قرقياس وملحقاتها - رسالة دكتوراه ١٩٧٥
 - سامي أحمد حسن : السلطان اينال وآثاره المعمارية في القاهرة - رسالة دكتوراه ١٩٧٦
 - زينب محمد محفوظ : وثائق البيع في مصر خلال العصر المملوكي - رسالة دكتوراه ١٩٧٧
 - علي حسن زغلول : مدرسة السلطان حسن - رسالة ماجستير ١٩٧٧

من الباحثين والدارسين في مختلف المجالات ليقوموا بدراسات متنوعة تعتمد أساسا على الوثائق للكشف عن الكثير من القضايا الغامضة في تاريخ مصر الوسيط .

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الى الاساتذة الدكاترة : سعيد عبد الفتاح عاشور ، سيدة اسماعيل كاشف ، عبد اللطيف ابراهيم على ، لما أبدوه من ملاحظات أثناء مناقشة الرسالة ، فقد حرصت على الافادة من آرائهم القيمة عندما شرعت في تقديم هذا الكتاب الى المطبعة ، كما أتقدم بالشكر الى وزارة الاوقاف بالقاهرة وبخاصة قسمي الدفتر خانة والتصوير ، والى دار الوثائق القومية ، والى لجنة القانون بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب ، فقد قدموا لى الكثير من التسهيلات التى مكنتنى من الاطلاع على جميع وثائق العصر المملوكى .

والله الموفق ..

محمد محمد أمين

القاهرة فى ١٢ ربيع الاول ١٤٠٠ هـ
٣٠ يناير ١٩٨٠ م

الفصل الأول

الوقف في مصر قبل العصر المملوكي

- نظام الاوقاف في مصر قبل العصر الاسلامي — الوقف عند المصريين القدماء — الوقف في القانون البيزنطي .
- الاوقاف الاسلامية الاولى — أسس الوقف في الفقه الاسلامي — صدقات الرسول عليه الصلاة والسلام — أوقاف الصحابة .
- موقف فقهاء المسلمين من نظام الوقف — معارضة المدرسة العراقية لنظام الوقف — أدلة الذين أجازوا الوقف .
- الاوقاف الاولى في مصر الاسلامية — أول وقف في مصر الاسلامية — تعلق المصريين بنظام الوقف — تحريم وقف الاراضي الزراعية ثم اباحة ذلك .
- تنظيم الاوقاف في مصر قبل العصر المملوكي — انشاء ديوان مستقل للاعباس تحت اشراف القضاة — غناية القضاة بالاوقاف — نظر القضاة في اوقاف أهل الذمة — فصل الاعباس عن القضاء — الاعباس تمثل أحد موارد مصر المالية في العصر الفاطمي — مكانه متولى ديوان الاعباس — تطرق الفساد الى متولى الاعباس ، وللاعباس ذاتها في أواخر العصر الايوبي .
- انتشار الاوقاف في عصرى الفاطميين والايوبيين — تحريم وقف الاراضي الزراعية — وقف أراضى بيت المال — الاوقاف وسيلة لتدعيم الحكم في العصر الايوبي .

نظام الاوقاف في مصر قبل العصر الاسلامي :

الوقف هو منع التصرف في رغبة العين ، مع بقاء عينها ، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء ، وهو الوقف الخيري ، أو انتهاء ، وهو الوقف الاهلي^(١) والوقف بهذا المعنى عرفه الانسان منذ القدم ، وان لم يسم بهذا الاسم ، ذلك ان الانسان عرف المعابد منذ أن تطلع الى عبادة القوى الالهية ، ورصد على تلك المعابد العقارات والاراضي للانفاق من غلاتها عليها وعلى القائمين بأمرها . ولا يمكن أن نتصور هذا الا على أنه في معنى الوقف ، أو هو على التحقيق وقف ، فالمعابد لم تكن مملوكة لاحد من العباد ، فضلا عن أن منافعها عمت جميع الذين يتعبدون فيها ، ومن هنا نستطيع أن نقرر أن فكرة الوقف — على الأقل — كانت موجودة قبل الاسلام .

ثم أن المصريين القدماء عرفوا من الانظمة ما يشبه الى حد كبير الوقف بقسميه : الخيري والاهلي ، فهناك الاموال المخصصة لخدمة المعابد ، والتي تنسب ملكيتها الى الاله ، فقد جاء في مرسوم نفر كارع عن وصف الحقل بأنه « حقل الاله الذي يقوم على خدمته الكهنة » وأن هذه الاملاك تعتبر وقفاً محبوساً عن التداول ، وحق الكهنة مقصور على ادارتها ، والحصول على أجر مقابل قيامهم بالشعائر الدينية^(٢) ، كما جاء في وثيقة ترجع الى عهد الاسرة الرابعة : « قد وهبت حقولا لاهي الكاهن نفرحتب والى اولاده ... الذين سيقومون بمراسيم تقديم القرابين في مقبرتي » ثم نص على عدم جواز التصرف في تلك الاموال^(٣) ، وجاء في مقبرة أمير سيوط — جعبي زفای — من عهد الاسرة الحادية عشرة نقوش مطولة تروى أن هذا الامير قد وقف أمواله على الكهنة مقابل قيامهم بالشعائر الدينية التي جاء وصفها مفصلاً في تلك النقوش^(٤) .

(١) أنظر ما يلي عن تعريف الوقف .

(٢) د. شفيق شحاته : تاريخ القانون الخاص في مصر ج ١ القانون المصري القديم (الطبعة الخامسة) ص ٢٧ ، ١٠٣ ، Pipenne (J.) ; Histoire des Institutions et du Droit Privé de L'Ancienne Egypte, Bruxelles, 1932. Vol. II. p. 253, vol. III. p. 189.

(٣) د. شفيق شحاته : تاريخ القانون ص ٣١

(٤) سليم حسن : مصر القديمة ج ٣ ص ٤٧٥ وما بعدها .

ومنذ أيام الدولة الحديثة (في العصر الفرعوني) زادت أملاك المعابد زيادة كبيرة تبعاً لازدياد نفوذ الكهنة ، فقد كان الملوك والأمراء لا يضمنون عليها بأموالهم ، من ذلك تخصيص كميات الذهب المستخرجة من مناجم barranya في النوبة لصالح معبد ابيدوس (سبتى الاول ورمسيس الثانى) (١) •

أما ما يشبه الوقف الاهلى ، فوجدت صورة عقد هبة ترجع الى الأسرة الخامسة — صدر من شخص لابنه الأكبر ، وأمره بصرف الاستحقاقات لاخته من ريع الاموال الموهوبة ، ونص صراحة على أن هذه الاموال غير قابلة للتصرف ، لا عن طريق الهبة ، ولا عن طريق الوصية ، وأنه يجب أن تؤول من بعدهم لأولادهم هم ، وعلى أن يتولى ادارتها الابن الأكبر في كل طبقة من طبقات المستحقين (٢) ، وأكد هذا المعنى ما جاء في مرسوم دهنور من أن الاراضى التى منع التصرف فيها تكون غلتها لمن له استحقاقها (٣) ، وهذا النظام أشبه ما يكون بنظام الوقف الاهلى الذى يجعل ريعه للمستحقين من أقرباء الواقف ، على أن تكون النظارة للأرشد فالأرشد من هؤلاء المستحقين •

وعلى الرغم من أن هذا المثل يعتبر عقد هبة ، إلا أنه في معناه ، ومن ناحية القيود التى قيد بها التصرف في الرقبة ، يبدو في صورة وقف ، ولا عبرة بما يقال من أن العين الموقوفة تكون على حكم ملك الله ، في حين أن العين الموهوبة تكون مملوكة للموهوب له — وأن قيد التصرف في المنافع — فإن الرد على ذلك هو أن كون العين مملوكة للمتولى شؤون الوقف فإن ذلك لا يمنع ثبوت حقيقته ، لأن الفقهاء لم يتفقوا على ملكية العين الموقوفة وما جاء في القانون المصرى القديم أقرب الى وجهة نظر المذهب الحنبلى الذى جعل الملكية للمتولى شؤون الوقف (٤) •

(١) Sender — Hanen — Inschriften der d. 19. Dyn. p. 13. ff, p. 37 ff.

وهذا المثل يشبه الى حد كبير وقف صلاح الدين الأيوبي صادر الفرنج على الفقهاء بالاسكندرية — أنظر ما يلى •

(٢) د • شفيق شحاته : تاريخ القانون ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) د • شفيق شحاته : تاريخ القانون ص ١٨ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٧

(٤) أنظر ما يلى ابن قدامة (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى) : المغنى (الطبعة الثالثة) ج ٥ ص ٥٤٨

كذلك عرف الجرمان نظام الـ *Famitien Fideicommiss* وهو المال الذى يرصده مالكة على أسرة معينة لمدة محدودة ، أو حتى انقراضها وقد يكون الاستحقاق فيه لجميع أفراد الأسرة ، أو قد يكون لبعضها ، والاصل فيه أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وليس للمستحق فيه سوى المنفعة ، وهو بذلك يشبه الوقف الاهلى^(١) .

وعندما حرر العرب مصر من السيطرة البيزنطية وجدوا فيها نظامين يشبهان الوقف ، وهما نظام المؤسسات الدينية والخيرية *Piae Causae* ، والذى يشبه الى حد ما نظام الوقف الخيري^(٢) ، ونظام الاستئمان *Fidei Commissum* والذى يشبه الى حد ما نظام الوقف الاهلى^(٣) .

فنظام المؤسسات الدينية المسيحية والخيرية الذى وجد فى القانون البيزنطى يتضمن معنى رصد مجموعة من الاموال لتحقيق وجه من وجوه البر والخير . ونفس المعنى يوجد فى نظام الوقف الخيرى الاسلامى ، مما يجعل النظامين متشابهين من حيث الغرض ، ولكنهما مختلفان من حيث الوسائل الفنية التى استعملها كل من القانونيين لتحقيق ذلك الغرض الموحد ، فالقانون البيزنطى اعترف لتلك المؤسسات بالشخصية المعنوية فى حين لم يعرف الفقه الاسلامى مبدأ الشخصية المعنوية ، وبالتالي فانه جعل الاموال الموقوفة على حكم ملك الله ، هذا الى أن النظامين مختلفان من حيث شروط صحة الوقف وآثاره وادارته^(٤) .

أما نظام الاستئمان فهو بعيد عن نظام الوقف الاهلى ، اذ يقوم نظام الاستئمان البيزنطى على أساس أن يوصى شخص بماله أو بجزء منه الى

(١) أحمد فرج السنهورى : مجموعة القوانين المصرية ج ٣ القسم الاول ص ٨٠٧

(٢) Cahen (C.) : Reflexions sur le Waqf Ancien, Studia vol. XIV, 1961, p. 52.

(٣) لجأ الرومان الى هذه التصرفات منذ أواخر العصر الجمهورى ، ولم يعترف بها الا فى عهد أوجست ، ثم هذب التشريع الجوستنيانى بعض حواشيها - انظر السنهورى مجموعة القوانين المصرية ج ٣ القسم الأول ص ٧ حاشية ١

(٤) د. صوفى حسن أبو طالب : بين الشريعة الاسلامية والقانون الرومانى ص ١٥٠
Cahen : op. cit. p. 52.

شخص آخر ، ويكلفه في نفس الوصية برد ذلك — كله أو بعضه — الى أشخاص يعينهم له في الوصية ، ومثال ذلك ما جاء في مجموعة الامبراطور جستنيان : « وقبل كل شيء لتعلم أنه من الضروري أن يكون هناك وارث جعلي (١) متخذ بمقتضى وصية محررة وفق الأصول ، وأن يكون الوصي قد وكل الى ذمة هذا الوارث الجعلي أن يقبض التركة ويسلمها الى شخص آخر ، اذ الوصية تكون باطلة اذا خلت عن اتخاذ هذا المستأمن وارثا ، وتحقيقا لهذا ، فان الموصي اذا نص بقوله : ليكن لوسيوس تيتوس وارثا لى ، فينبغى أن يتبعه بمثل النص الآتى :

« وانى أرجوك يا لوسيوس تيتوس أنك بمجرد قبولك وراثتى تسلمها الى جايوس سيبوس » على أنه يصح أيضا رجاء الوارث الجعلي في تسليم جزء من الميراث فقط (٢) .

ويبدو من هذا أن نظام الاستئمان يتفق مع نظام الوقف الاهلى من حيث امكان افادة شخص معين من تركته شخص آخر عن غير طريق الارث ، ولكنهما يختلفان : فطبقا لنظام الاستئمان يؤول المال بصفة نهائية الى من يحددهم الموصي ، ولكنه طبقا لنظام الوقف الاهلى يؤول الربيع فقط الى من يحددهم الواقف ، وبشرط أن يؤول من بعدهم الى جهة بر .

وعلى هذا الاساس لا يمكن الاخذ بالرأى القائل بأن الاوقاف في مصر الاسلامية انما هي امتداد للاوقاف في مصر في العصر البيزنطى (٣) ذلك أن العرب عرفوا نظام الوقف — بمعناه العام — قبل الاسلام ، كما وضع نظام الوقف بمعناه الدقيق المحدد في العصر الاسلامى ، منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام (٤) . هذا فضلا عن أن الاوقاف التى وجدت في مصر الاسلامية

(١) المقصود بالوارث الجعلي شخص خارجى ليس له حق الوراثة أصلا يتخذ الوصي كوارث له طبقا لنظام الوراثة الاستثنائية. *heredes ridei — commissaires.*

(٢) مدونة جستنيان فى الفقه الرومانى (ترجمة عبد العزيز فهمى) — الكتاب الثانى باب ٢٣ من ١٥١

(٣) Cahen : op. cit. p. 51, 52.

(٤) أنظر ما يلى عن وقف عمر بن الخطاب .

انما كانت على نمط الاوقاف الاسلامية الاولى التي عرفها العرب المسلمون قبل تحريرهم لمصر ، كما سيتضح من دراستنا هذه فيما بعد .

الاقواف الاسلامية الاولى :

عرف العرب - قبل الاسلام - نظام الوقف - بمعناه العام على الاقل - شأنهم في ذلك شأن بقية الامم الاخرى ، فالبيت الحرام والمسجد الأقصى ، كانا قائمين قبل الاسلام ، كما كانت هناك أيضا الكنائس والبيع والاديرة التي سمع بها العرب ، ورأوا بعض نماذج منها على حدود شبه الجزيرة على الاقل ، وكما سبق أن أشرنا الى أن هذه المؤسسات الدينية لم تكن مملوكة لاحد بالذات ، وانما كان من حق أتباع الديانة الانتفاع بها جميعا ، وثمة حديث دار بين عبد المطلب بن هاشم وأبرهة عندما تقدم الأخير الى مكة ليهدم الكعبة يوضح هذه الفكرة ، خلاصته أن أبرهة كان قد استولى على مائتي بعير لعبد المطلب ، وعندما تقابل عبد المطلب مع أبرهة في معسكره قال أبرهة لترجمانه : « قل له ما حاجتك ؟ فقال عبد المطلب : حاجتي أن يرد علي مائتي بعير أصابها لي ، فقال أبرهة : أتكلمني في اهلك ، وتترك بيتا هو دينك ودين آبائك قد جئت لهدمه ؟ قال عبد المطلب : أنا رب الأبل وللبيت رب يمنعه »^(١) .

ومع ذلك فانه لا يمكن ارجاع نظام الوقف في الاسلام الى أصل واحد ، نتيجة لامتزاج عوامل متعددة ، وعناصر مختلفة خلال فترة تكوين الوقف الاسلامي^(٢) . ويمكن أن نحدد الاصول التي يعتمد عليها وجود الوقف في الفقه الاسلامي على أربعة أصول رئيسية :

أولها فكرة الصدقة الجارية ، وهي الفكرة التي تتضح في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة

(١) ابن الأثير : الكامل في التاريخ (ط . بيروت ١٩٦٥) ج ١ ص ٤٤٤
(٢) Haffening (W.), Encyclopedie or Islam, vol. ١٧, (Leiden 19٥٤).
Art. Wakf, Schacht (J.), Early Doctrines on waqf, melanges Fiaid
Kopriliii, Istanbul, 1935, p 443.

جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له (١) » . وهنا يبدو أن الصدقة الجارية المذكورة في الحديث تتحقق في الوقف على أصل معناه المقرر من الفقهاء ، وهو كونه نوعاً من الصدقات .

ثانيهما : ما أثر عن النبي عليه الصلاة والسلام من صدقات قبض عنها ، وهي ثمانية (٢) ، مما آل إليه عليه السلام بأحد حقيقه في خمس الخمس من الفئ والغنائم ، أو أربعة أخماس الفئ الذي أقامه الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، فما صار إليه عليه الصلاة والسلام بواحد من هذين الحقين ، تنازل عن جزء منه لبعض أصحابه ، وترك الباقي لنفسه وصلاته ومصالح المسلمين ، حتى مات عنه صلى الله عليه وسلم ، فاختلف الناس في حكمه ، فجعله قوم موروثاً عنه ومقسوماً على المواريث ملكاً ، وجعله آخرون للامام القائم مقامه ، والذي عليه جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المنافع ، مصروفة في وجوه المصالح العامة (٣) .

وأول هذه الصدقات — وهي أول وقف في الاسلام (٤) — كانت في السنة الثالثة الهجرية ، وكانت عبارة عن سبعة حوائط (٥) ، وكانت ملك مخيريق اليهودي من علماء بني النضير آمن بالرسول يوم أحد ، وأوصى أنه إذا قتل يوم أحد فأمواله لرسول الله يضعها حيث أراه الله ، فقتل يوم أحد ، فقبض رسول الله

(١) رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه — الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) : نيل الاوطار (شرح منتهى الاخبار من أحاديث سيد الاخيار) ج ٦ ص ١٨ ، ابن دقيق العيد (تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المصري القشيري) : الاسلام بأحاديث الأحكام (ط - دمشق) ص ٣٧٥ ، ابن قدامة : المغني ج ٥ ص ٥٤٤ ، ابن حجر (الحافظ بن حجر العسقلاني) : بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص ٢١٠

(٢) المساوردة (أبو الحسن علي) الاحكام السلطانية (الطبعة الثانية) ص ١٦٩
(٣) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٦٨ ، المزني (أبو ابراهيم اسماعيل ابن يعقوب) مختصر المزني، (ط - ١٤٧٠هـ) ج ٣ ص ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، أبو يعلى (محمد بن الحسين الغراء الحنبلي) : الاحكام السلطانية (ط - القاهرة) ص ١٢١
(٤) الغصاف (أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني) : كتاب أحكام الاوقاف (ط -

القاهرة) ص ٤ ، د - عبد العال علي سلمان : نظام الوقف في الاسلام — مجلة المحاماه الشرعية (السنة الخامسة ١٩٣٣/١٩٣٤) ص ٢١٧
(٥) الحائط هو البستان من النخيل اذا كان عليه حائط وهو الجدار — انظر ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري) : لسان العرب (ط - بولاق) ج ٩ ص ١٤٩

أمواله^(١) ، وجعلها صدقة في سبيل الله عقب رجوعه من أحد ، وما زالت كذلك حتى حمل من ثمرها الى عمر بن عبد العزيز أيام خلافته^(٢) .

وثاني هذه الصدقات تشمل أرض الرسول صلى الله عليه وسلم من أموال بني النضير بالمدينة ، وهي أول أرض أفاءها الله على رسوله ، فأجلاهم عنها ، فخلصت أرضهم كلها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا ما كان ليامين بن عمير وأبى سعد بن وهب فانهما أسلما قبل الظفر^(٣) ، ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرض على المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا سهل بن حنيف وأبا دجاجة سمالك بن خرشة ، فانهما ذكرا فقرا فأعطاهما^(٤) ، وحبس الباقي على نفسه ، فكانت من صدقاته يضعها حيث يشاء وينفق منها على أزواجه^(٥) . وليس أدل على أنها كانت صدقة موقوفة من أن عمر بن الخطاب سلمها فيما بعد الى العباس وعلى ، رضوان الله عليهما ، ليقوما بمصرفها^(٦) .

أما الصدقات الثالثة والرابعة والخامسة فكانت ثلاثة حصون من خيبر ، وهي الكتيبة والوطيح والصلال ، وكانت الكتيبة قد أخذت بخمس الغنيمة ، بعد أن فتحت ستة حصون لخيبر عنوة^(٧) ، في حين كانت الوطيح والصلال مما

(١) ابن هشام (أبو محمد عبد الملك) : سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ط ٠ القاهرة ج ٣ ص ٣٨ ، ابن الاثير : الكامل ج ٢ ص ١٦٢ ، الخصاص : أحكام الأوقاف ص ٣ ، ٤

(٢) علي الخفيف : الوقف الاهلي (مجلة القانون والاقتصاد ب العددان الثالث والرابع - السنة العاشرة - مارس وأبريل ١٩٤٠) ص ٣٥

(٣) ابن هشام : السيرة ج ٣ ص ١٩٤
(٤) ابن هشام : المرجع السابق ج ٣ ص ١٩٥ ، ١٩٦ ، المقرئ (تقى الدين أحمد بن علي) : أمتاع الاسماع بما للرسول من الانبياء والامور والحفدة والمتاع - تحقيق محمود محمد شاكر (ط ٠ القاهرة) ج ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، ابن واضح (أحمد بن أبي يعقوب) : تاريخ يعقوبى (ط ٠ بيروت) ج ٢ ص ٢٩

(٥) الخصاص : أحكام الأوقاف ص ١
(٦) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٦٩ ، ابن الاثير : الكامل ج ٢ ص ١٧٣ و ١٧٤ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية ص ١٨٣ ، ١٨٤
(٧) ابن هشام : السيرة ج ٣ ص ٤٠٤

(م ٢ - الأوقاف)

أفاء الله على الرسول عليه الصلاة والسلام ، لانه فتحهما صلحا^(١) ، وبذلك صارت هذه الحصون الثلاثة بالفى والخمس خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتصدق بهما^(٢) .

والصدقة السادسة النصف من فذك ، اذ صالح أهلها الرسول عليه السلام بعد فتح خيبر ، على أن يكون له نصف أراضيهم ونخلهم ، فصار النصف من صدقاته يصرف ما يأتيه منها على أبناء السبيل^(٣) .

ومما يدل على أنها كانت صدقة موقوفة أن أبا بكر أرسل مندوبيه لتسلم فذك من السيدة فاطمة ، فذهبت اليه السيدة فاطمة مع العباس عم النبي عليه الصلاة والسلام ، وطلبا اليه ميراثهما من رسول الله في أرض فذك وسهم خيبر ، فقال لهما أبو بكر « أما أنى سمعت رسول الله يقول : نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة^(٤) » ، انما يأكل أهل محمد في هذا المال وانى والله لا أدع أمرا رأيته رسول الله يصنعه الا صنعه^(٥) . وبعد ذلك حرص أبو بكر وعمر وعثمان وعلى على الالتزام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته^(٦) .

(١) ابن هشام : المرجع السابق ج ٣ ص ٣٨٩ ، الخشعي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن) : الروض الانف فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٢) الماوردي : المرجع السابق ص ١٧٠ ، ابن الاثير : الكامل ج ٢ ص ٢١٨ ، ٢٢٤ .

(٣) ابن الاثير : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ابن هشام : المرجع السابق ج ٣ ص ٤٠٨ ، المقرئى : امتاع الاسماع ج ١ ص ٣٣١ .

(٤) البخارى (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل) : الصحيح (ط ٠ مصر) ج ٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ ، المرخسى (أبو بكر محمد بن أبي مهمل) : المبسوط ج ١٢ ص ٣٠ .

(٥) هيكال (محمد حسين) : الصديق أبو بكر ص ٧٢ ، الطبرسى (أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب) : الاحتجاج (ط ٠ النجف الاشرف) ج ١ ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٣٣ وما بعدها .

(٦) ابن الاثير : الكامل ج ٢ ص ٢٢٥ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٨٥ ، د- منير العجلانى : عبقرية الاسلام فى اصول الحكم (ط ٠ بيروت) ص ٤٦٧ ، ويذكر أبو الفدا (عماد الدين اسماعيل) أن مروان بن الحكم أقطع فذك بالرغم من أنها صدقة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وظلت كذلك حتى انتزعها عمر بن عبد العزيز من أهله وردها صدقة ، المختصر فى أخبار البشر ج ١ ص ١٦٩ .

أما الصدقة السابعة فكانت ثلث أرض وادي القرى ، في حين كانت الصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة يقال له مهروذ^(١) .

وعن دور أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، يقال أنه أعطى عليه السلام كل واحدة منهن الدار التي تسكنها ، وأوصى بذلك لهن ، فان كان ذلك منه عطية تمليك فهي خارجة عن صدقاته ، وان كان عطية سكنى وارفاق — كما نرجح فعلا — فهي من جملة صدقاته ، مما جعلها تدخل فيما بعد ضمن المسجد النبوي^(٢)

أما الأساس الثالث الذي قامت عليه فكرة الوقف في الفقه الاسلامي فهو الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر ، بشأن وقف عمر بن الخطاب في السنة السابعة للهجرة ، وهو أول وقف من الصحابة^(٣) قال : أصاب عمر أرضا بخيبر ، فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يا رسول الله انى أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منها ، (وقد أردت أن أتقرب به الى الله عز وجل)^(٤) فما تأمرني به ؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان شئت حبست أصلها وتصدق بثمرتها » فجعلها عمر صدقة لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث ، وتصدق بها على الفقراء ، والمساكين ، وابن السبيل ، وفي الرقاب ، والغزاة في سبيل الله ، والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، وأن يطعم صديقا

(١) المساورى : الاحكام السلطانية ص ١٧٠ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٨٥ .

(٢) المساورى : المرجع السابق ص ١٧١ ، أبو يعلى : المرجع السابق ص ١٨٦ ، العمري (ابن فضل الله) : مسالك الايمان في ممالك الامصار (تحقيق أحمد زكي باشا)

باشا) ج ١ ص ١٢٧ ، Introduction à l'Etude du Wakf p. 6. Clavel (E.) : (٣) هلال البصرى (هلال بن يحيى بن مسلم الراى البصرى) : أحكام الوقف (ط - حيدر آباد) ص ٦ ، د - عبد المال على سلمان : المرجع السابق ص ٢١٧

(٤) ما بين الاقواس زيادة من كتاب الام للشافعى (الامام أبو عبد الله محمد ابن ادريس) (ط - بولاق) ج ٣ ص ٢٧٥

غير متمول منه^(١) ، وأوصى به الى حفصة أم المؤمنين ، ثم الى الاكابر من آل عمر^(٢) .

وكتب عمر بن الخطاب صدقته في خلافته ، ودعا نفرا من المهاجرين والانصار ، فأخضروهم ذلك ، وأشهدهم عليه ، فانتشر خبرها ، فتبعه كل من كان ذا مال من المهاجرين أو الانصار ، فوقف من ماله حبسا لا يشتري ، ولا يورث ، ولا يوهب ، حتى يرث الله الارض ومن عليها^(٣) .

وزابع أسس الوقف في الفقه الاسلامي ، ما ثبت من أن الصحابة جميعا قد وقفوا^(٤) ، فروى أن أبا بكر رضى الله عنه حبس رباعا له كانت بمكة ، وتركها ، فلا يعلم أنها ورثت عنه ، ولكن يسكنها من حضر من ولده وولد ولده ونسله بمكة ، ولم يتوارثها ، فاما أن تكون عندهم صدقة موقوفة ، فقد أجروها ذلك المجري ، واما أن يكونوا تركوها على ما تركها أبو بكر ، وكرهوا مخالفة فعله فيها ، وهذا شبيهه بالوقف^(٥) .

(١) تمول الرجل أى صار ذا مال - البغاري : الصحيح ج ٢ ص ٨٣ ، ابن حنبل (الامام أحمد بن محمد) : المسند (شرح أحمد محمد شاكر) ج ٨ ص ٢١٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ج ٩ ص ٢٢٣ ، ابن حجر : بلوغ المرام ص ٢١٠ ، السرخسي : المبسوط ج ١٢ ص ٣١

(٢) النخاس : أحكام الاوقاف ص ٥ ، ٦ ، ٨ ، الطرابلسي (برهان الدين ابراهيم بن موسى) : الاسعاف في أحكام الاوقاف (ط - القاهرة) ص ٦ ، عشوب (عبد الجليل عبد الرحمن) : كتاب الوقف (الطبعة الثانية) ص ٣ ، ٤ ، الشرنبلالي : حسام الحكام (مخطوطة بدار الكتب) ورقة ٣٠١ .

وعن الزهري أنه قال أنراى سالم بن عبد الله صدقة عمر بن الخطاب بشمغ أنه أن توفي فانه الى حفصة ما عاشت تنفق كيف أراها الله ، فان توفيت فانه الى ذوى الراى من أهلها ، ولا يشتري أصلها أبدا ولا يوهب ، ومن وليه فلا حرج عليه فى ثمر أن يأكل أو يؤكل صديقا ، غير متمول منه مالا ، فما عفا عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم والضعيف ولذى القربى وابن السبيل ، وفى سبيل الله ، ينفق حيث أراه الله من ذلك .

أنظر : النخاس : أحكام الاوقاف ص ٧ ، الطرابلسي : الاسعاف ص ٧

(٣) النخاس : أحكام الاوقاف ص ٦ ، ١٥ ، ١٦ ، الطرابلسي : الاسعاف ص ٧

(٤) أبو زهرة : معاضرات فى الوقف ص ٩ ، ١٠ ، على الخفيف : الوقف الاهلى ص ٣٥ ،

(٥) الشرنبلالي : حسام الحكام ورقة ٣٠١ ، النخاس : المرجع السابق ص ٥ ،

الاسعاف : المرجع السابق ص ٦

كذلك تصدق عثمان بن عفان رضى الله عنه بماله في خير على ابا بن عثمان ، وصورة كتابه : « بسم الله الرحمن الرحيم — هذا ما تصدق به عثمان ابن عفان في حياته ، وتصدق بماله الذى بخير يدعى مال ابن ابي الحقيق ، على ابنه ابا بن عثمان صدقة بنة بتلة لا يشتري أصله أبدا ، ولا يوهب ولا يورث ، شهيد على بن ابي طالب ، وأسامة بن زيد » (١) • كذلك روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال : « ان النبى صلى الله عليه وسلم قدم المدينة ، وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال من يشتري بئر رومة ، فيجعل دلوها فيها مع دلاء المسلمين ، بخير له منها في الجنة ، فاشتريتها من صلب مالى ، وجعلتها للمسلمين » • وهذا ليس غير حبس رقبة العتق عن التصرف ، والتصدق بمنفعتها (٢) •

كذلك كانت لعلى بن ابي طالب رضى الله عنه صدقة بينبع ، وجاء في كتاب صدقته « وكان محمد النبى صلى الله عليه وسلم ينفق في كل نفقة في سبيل الله ، ووجهه ، وذوى الرحم ، والفقراء ، والمساكين ، وابن السبيل » (٣) •

وقد ترتب على ثراء كثير من الصحابة في عهد عمر وعثمان رضى الله عنهما — مما أفاء الله به عليهم من الفتوح الاسلامية — أن أكثروا من الصدقات الموقوفة التى حبسوها على أبواب الخير ووجوه البر ، فوقفوا الدور والاراضى ، وظلت أحباس الصحابة قائمة حتى عهد الامام مالك الذى كان يحتج بها على من خالفه من فقهاء العراق أو بعضهم ممن أبطلوا الوقف (٤) •

(١) الشرنبلال حسام الحكام ورقة ٣٠١ ، ب ، الخصاف : أحكام الاوقاف ص ٩ والطرابلسي : الاسعاف ص ٧

(٢) هلال البصرى : أحكام الوقف ص ٦ ، ابن حجر : فتح البارى بشرح صحيح البخارى (ط ٠ مصر) ج ٥ ص ٢٦٥ ، أبو الطيب البخارى (صديق بن حسن بن على الحسينى) : الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ١٩٥ ، الشوكانى : نيل الاوطار ج ٦ ص ١٨ ، ١٩ ، أبو زهرة : مشكلة الاوقاف ص ٥٨٧

(٣) الخصاف : أحكام الاوقاف ص ١٠ ، أنظر نص كتاب الوقف فى مسند الامام زيد (الامام الشهيد زيد بن على بن الحسين بن على بن ابي طالب — (ط ٠ بيروت) ص ٣٧٨ وما بعدها •

(٤) أنظر ما يلى عن موقف فقهاء المسلمين من نظام الوقف •

موقف فقهاء المسلمين من نظام الوقف :

كان الوقف في نظر الفقهاء الذين أجازوه هو « حبس عين » ، والتصدق بمنفعتها » ، أو كما قال ابن حجر « والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص (١) » ، وقوام الوقف في مختلف التعاريف هو « حبس العين » فلا يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة ، ولا تنتقل بالميراث ، أما المنفعة أو الربيع ، فتصرف لجهات البر حسب شروط الواقف (٢) .

وفي القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) ، عندما كان الفقه الاسلامي يسير نحو النضج ، والفقهاء والائمة يدونون آرائهم الفقهية ، وجد من الفقهاء من أنكر الوقف بهذا المعنى ، واعتبره باطلا ، ومن هؤلاء شريح وأبو حنيفة ، واسماعيل بن اليسع الكندي ، وغيرهم من فقهاء العراق (٣) ، وانصب انكار هؤلاء العلماء للوقف على منع التصرف بالبيع ، والهبة ، والرهن ، والانتقال بالارث ، وغير ذلك ، أما صرف الربيع أو المنفعة الى الجهة التي حددها الواقف ، فهذا أمر واجب عليه ، يوضحه ما جاء في بدائع الصنائع « لا خلاف بين العلماء في جواز الوقف ، وفي حق وجوب التصديق بالفرع ما دام الواقف حيا ، وحتى أن من وقف داره أو أرضه يلزمه التصديق بغلة الدار والأرض ، ويكون بمنزلة النذر بالتصدق بالغلة (٤) » ، كذلك جاء في الاسعاف « الصحيح أنه جائز عند الكل ، وإنما الخلاف بينهم في اللزوم وعدمه ، فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز جواز الاعارة ، فتصرف منفعته الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ، ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة » (٥) .

وقد أثبت الواقع التاريخي صحة مخاوف بعض الذين عارضوا نظام الوقف ، إذ حدث عندما قرأ عمر بن الخطاب كتاب وقفه على جمع من المسلمين

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٢٤٦

(٢) د. د. الفمراوي (محمد كامل) : أبحاث في الوقف (مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية - العدد الاول يناير ١٩٣٠) ص ٢٣

(٣) انظر ما يلي عن موقف هؤلاء العلماء من نظام الوقف ص ١٩ ،

Schacht : op. cit. p. 443 — 444

(٤) الكاساني (علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفى) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط ٠ مصر) ج ٦ ص ٢١٨

(٥) الطرابلسي : الاسعاف ص ٣

يضم الكثير من الصحابة أن هم المسور بن مخرمة^(١) ليقول « انك تحتسب الخير وتنويه ، واني أخشى أن يأتى رجال لا يحتسبون مثل حسبتك ، ولا ينوون مثل نيتك ، فتقطع المواريث » ، ولكنه جمجم بهذا القول ، وحبسه في نفسه ، واستحى أن ينطق به ، حتى لا يفتات على المهاجرين الاولين ، وهم أعلم بشرعة الحق والسنة الباقية^(٢) .

وهذا المعنى الذى خشيه المسور صار حقيقة واقعة بعد فترة قصيرة ، إذ لم تلبث أن انحرقت الاحباس عن غابيتها الشرعية ، ومرامها الدينى ، واتجه الواقفون الى استخدام شريعة الوقف ليحرموا من يشاءون من ورثتهم مما عساه أن يكون ميراثا لهم طبقا لفرائض الله ، فثاع في أواخر عهد الصحابة اتخاذ الوقف ذريعة لحرمان بعض البنات من نصيبهن^(٣) ، حتى أن السيدة عائشة رضى الله عنها - استنكرت ذلك ، فكانت اذا ذكرت صدقات الناس ، واخراج الرجال بناتهم منها تقول : « وجدت للناس مثالا اليوم في صدقاتهم الا كما قال الله عز وجل (وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا ، وان يكن ميته فهم فيه شركاء)^(٤) ، وقالت والله أنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة على ابنته فترى غصارة صدقته عليها ، وترى ابنته الاخرى ، وانه ليعرف عليها الخصامة لما أبوها أخرجها من صدقته^(٥) » .

وكان من أثر اتخاذ الاوقاف ذريعة للحرمان أن عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ / ٧١٩م) - رضى الله عنه - هم أن يبطل الصدقات التى كان يحرم فيها النساء ، أى الاوقاف التى كانت تتخذ ذريعة لحرمان النساء من

(١) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن زهر بن كلاب ، كان يلزم عمر بن الخطاب وتوفى سنة ٦٤ أو ٦٥ هـ - ابن حجر : الاصابة في تمييز الصحابة ج ٦ ص ٩٨ ، ٩٩
(٢) أحمد ابراهيم : كلمة أخرى في الوقف (مجلة كلية الحقوق - المدان الخامس والسادس - السنة الثانية ١٩٢٨) ص ٦ ، على الخفيف : الوقف الاهل ص ٤١
(٣) على الخفيف : المرجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ ، Cahen : Réflexion, op. cit. p. 54, 55.

(٤) سورة الانعام آية ١٣٩

(٥) الامام مالك (أنس الاصمعي) : المدونة الكبرى (رواية الامام سخون - ط ٠ مصر) ج ٤ ص ٣٤٥ ، الخصاف : أحكام الاوقاف ص ١٧

فريضتهن الشرعية ، عودا الى ما كان عليه أهل الجاهلية ، ولكن المنية عاجلته^(١) .

وهكذا ظهرت في نظام الوقف ، منذ أواخر عهد الصحابة ، شوائب لا تتفق والحكمة منه ، وهي التقرب الى الله - سبحانه وتعالى - بالصدقة الجارية بعد الموت . وكان من نتيجة ذلك أن بعض القضاة والفقهاء نظروا الى الاحباس كما لو أن فيها محاربة للفرائض ، وقطع الموارث ، وكان على رأس هؤلاء الشعبي^(٢) ، ثم شريح قاضي الكوفة^(٣) ، ومن بعدهما الامام أبو حنيفة (ت ١٥٠ / ٧٦٧ م) شيخ فقهاء العراق الذي لم يستسغ الاوقاف ولم ير وقفا لازما الا ما كان مسجدا ، أو متصلا بقضاء القاضي ، أو كان وصية بوقف تخرج من الثلث^(٤) فتكونت مدرسة من بعض العراقيين تذهب الى أن الوقف غير مشروع ، واستدل الذين أنكروا شرعية الوقف ، ومنهم الامام أبو حنيفة بالآتي :

١ - ما رواه الطحاوي عن ابن عباس أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، بعد ما أنزلت سورة النساء « لا حبس عن فرائض الله سبحانه وتعالى وإن منع التصرف في العين » ، وعدم انتقالها الى الورثة

(١) الامام مالك : المرجع السابق ج ٤ ص ٣٤٥ ، أبو زهرة : الاستحقاق الواجب في قانون الوقف (مجلة القانون والاقتصاد - السنة العشرون - العددان الاول والثاني - مارس ويونيه ١٩٥٠) ، انتهاء الوقف الاهلي والادوار التي مربها (مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٢٣ - العددان الاول والثاني - مارس ويونيه ١٩٥٣) ص ٥٤ (٢) عامر بن شرا حبيب الشعبي من أعلام التابعين ، ولد سنة ١٧ هـ / ٦٣٨ م ، في خلافة عمر بن الخطاب ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ / ٧٢٢ م ، وهو أكبر شيخ لابي حنيفة ، ولي قضاء الكوفة ، وكان يستفتي والصحابة متوافرون - ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد) : وفيات الاعيان وأبناء أبناء الزمان (نشر محمد مصبي الدين عبد الحميد - ط - القاهرة) ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٩ ترجمة ٢٩٤ ، د . الغمراوي : أبحاث في الوقف ص ٢٧ حاشية ٣

(٣) شريح بن الحارث الكندي من كبار التابعين ، استقضاء عمر على الكوفة ، ثم على من بعده ، وظل قاضيا ٧٥ سنة حتى استعفى العجاج بن يوسف فأعفاه ، توفي سنة ٨٧ هـ / ٧٠٧ م - ابن خلكان : وفيات الاعيان ج ٢ ص ١٦٧ / ١٦٩ ترجمة ٢٧٣ ، د . الغمراوي : المرجع السابق ص ٢٧ حاشية ٤ ، محمد زكي يوسف : تاريخ القضاء ص ٨٤

(٤) ابن الهمام الحنفي (كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري) فتح القدير ج ٥ ص ٣٩ ، السرخسي : المبسوط ج ١٢ ص ٢٧ ، أحمد ابراهيم : الوقف ص ٣١

فيه حبس عن فرائض الله ، ومنع لتقسيم العين بين الورثة^(١) فنظام الوقف يعطى الواقف الحق في تحديد الجهة التي تؤول اليها الربيع أو المنفعة سواء تضمنت الورثة أم لا ، بل من العلماء من يشترط ضرورة تحديد الجهة التي يصرف اليها الربيع^(٢) .

٢ - ما روى من أن عمر بن الخطاب قال في شأن وقفه الذي أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لرددتها » فدل هذا على أن الوقف لا يمنع الرجوع عنه ، ولكن يمنع التصرف في الموقوف ، وأن عمر رضى الله عنه لم يمتنع عن الرجوع إلا لأن رسول الله فارقه على أمر ، فلم يشأ الرجوع فيه ، وفاء للرسول وطاعة له^(٣) .

٣ - أن في حبس العين عن التصرف مناقضة لقاعدتين من المبادئ الفقهية ، أحدهما أن الملكية تقتضى حرية التصرف بالبيع ، والهبة ، والرهن ، وتنويع الاستغلال ، وكل تصرف يمنع تلك الحرية باطل ، وثانيتهما أن الشيء إذا وقع في ملك أحد لا يخرج من ملكه إلى غير مالك . وفي الحبس مناقضة لاحدى القاعدتين ، لأننا إذا قلنا أنه باق بملك الواقف ، كما قال الامام مالك^(٤) (ت ١٧٩ / ٧٩٦ م) ، أو أنه خرج إلى ملك الموقوف عليهم ، كما يقول الشافعى (ت ٢٠٤ / ٨١٩ هـ) وابن حنبل^(٥) (ت ٢٤١ / ٨٥٥ م) ، كان في ذلك مناقضة للقاعدة الاولى لأنها ملكية لا أثر لها ، وإذا أخذنا بالرأى القائل أنه خرج إلى غير مالك^(٦) ، كان في ذلك مناقضة للقاعدة الثانية ،

(١) ابن الهمام : فتح القدير ج ٥ ص ٥٤٢ ، السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٢٩

(٢) الشافعى : الام ج ٣ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، الطرابلسى : الاسعاف ١١ ، ١٤

(٣) ابن حجر : فتح البارى ج ٥ ص ٢٦١ ، أحمد ابراهيم : الوقف ص ٣٢ ،

أبو زهرة : معاضرات في الوقف ص ٤٩

(٤) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٣

(٥) الفروع أبادى الشيرازى (أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف) : المهذب

في فقه الامام الشافعى (ط ٠ مصر) ج ١ ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، قاضى زاده (شمس الدين

أحمد) : نتائج الأفكار في كشف الرموز والاسرار (ط ٠ بولاق ج ٥ ص ٤٥ .

ابن قدامة : المغنى ج ٥ ص ٥٣٨

(٦) الغصاف : أحكام الاوقاف ص ٢٠

ولا عبرة لما يقال أنه خرج الى ملك الله^(١) - سبحانه وتعالى - لان الله يملك كل شيء ، والملكية التي نعرفها هي ما تقتضى حرية التصرف بالبيع ، والهبة ، والرهن ، والميراث ، وهي أمور لا تنسب الى الله - سبحانه - ، ويقول بعض الحنفية أن الملكية في الاوقاف لله كلام مجازي^(٢) ، وليس فيه حقيقة فقهية ، الا اذا قيل أن الملكية لله معناها الملكية لبيت المال ، ولم يصرح بذلك أحد ، كما أنه لو قيل ذلك لكان هذا القول باطلا ، لان الاوقاف لا تتقيد بمصارف بيت المال ، كما أن متولى بيت المال ليس له حق البيع ولا الرهن ولا الهبة ، فلا معنى لهذه الملكية^(٣) .

٤ - ما روى عن الشعبي عندما سئل عن الحبس أنه قال « جاء محمد عليه السلام ببيع الحبس » ، وما روى عن شريح أنه قال : « جاء محمد عليه السلام ببيع الحبس » . ومعنى ذلك أن الاموال المحبوسة أى الموقوفة ، والتي كان بيعها ممنوعا في الجاهلية ، أجاز النبي عليه الصلاة والسلام بيعها^(٤)

أما أدلة الذين أجازوا الوقف ، ومنهم صاحبان محمد وأبو يوسف فهي كثيرة ، ومنها :

١ - حديث عمر بن الخطاب الى الرسول ، وردده عليه الصلاة والسلام على عمر حديث شريح في اجازة الوقف^(٥) ، على معنى حبس الرقبة عن البيع

(١) ابن نجيم (زين الدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى المصرى) : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (الطبعة الاولى) ج ٥ ص ٢٠٢

(٢) يقول أبو حنيفة : لا ينتقل الملك فى الوقف اللازم ، بل يكون حقا لله تعالى لانه ازالة ملك عن العين ، والتصدق بالمنفعة على وجه القرية بتمليك المنفعة ، فانتقل الملك الى الله تعالى كالمعتق . ابن قدامة : المنى ج ٥ ص ٥٤٨ - ابن الهمام : فتح القدير ج ٥ ص ٤٠ ، ويمكن مناقشة هذا الرأى على أساس أن المعتق تصحيح لوضع ، فالرق أمر عارض والاصل أن الانسان حر والعكس صحيح بالنسبة للوقف فحبس العين عن التصرف أمر عارض ، والاصل هي حرية التصرف فى العين .

(٣) أبو زهرة : مشكلة الاوقاف ص ٥٨٦ ، معاضرات فى الوقف ص ٤٩ ، ٥٠

(٤) هلال البصرى : أحكام الوقف ص ٥ ، أحمد ابراهيم : الوقف ص ١٠٥ ، بحث فى الوقف (مجلة كلية الحقوق - السنة الاولى - العدد الثانى - فبراير ١٩٢٧) ص ٥

(٥) البزارى : الصحيح ج ٢ ص ٨٣

والهبة وغيرها من التصرفات ، وهو دليل شرعى ، وحجة على كل قاعدة
فقهاء ، اذ لا محل للاجتهاد فى موضع النص (١) •

٢ - ومثل حديث عمر حديث عثمان بشأن بئر رومة (٢) •

٣ - ما تضافر عن أحباس الصحابة ، وإقرار بعضهم لبعض فيها ،
حتى بلغ ذلك حد الاجماع عليه ، وقال الامام الشافعى « لقد حفظنا
الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والانصار ، ولقد حكى لنا عدد كثير
من أولادهم وأهلهم انهم لم يزالوا يلبون صدقاتهم حتى ماتوا (٣) » ، ولقد
روى الخفاف أكثر من عشرين خبرا فى أوقاف الصحابة والتابعين (٤) ، وان
صحت هذه الآثار (٥) فهي حجة قوية على كل من أنكر أى معنى من معانى
الوقف ، ويدل على ذلك أن أبا يوسف (٦) كان يوافق أبا حنيفة أولا على
رأيه ، ولكنه لما حج مع الرشيد ورأى أوقاف الصحابة بالمدينة ونواحيها
رجع فأفتى بلزوم الوقف (٧) •

٤ - ان حاجة الواقف ماسة الى الوقف ، لانه محتاج الى دوام وصول
الثواب اليه ، خاصة بعد موته ، والطريق الوحيد لاستمرار وصول الثواب
اليه ، عدم تقسيم الموقوف بين ورثته ، واستمرار صرف غلة الوقف الى

(١) الشافعى : الام ج ٣ ص ٢٧٥ ، هلال البصرى : أحكام الوقف ص ٦

(٢) هلال البصرى : المرجع السابق ص ٦ - أنظر ما سبق ص ١٤ ، ١٥

(٣) الام ج ٣ ص ٢٧٦ ، وأنظر أيضا ما جاء بهذا الخصوص فى نيل الاوطار

للشوكانى ج ٦ ص ٢٠

(٤) الخفاف : أحكام الاوقاف من ص ٦ الى ص ١٨ ، الطرابلسى : الاسماء من

ص ٥ الى ص ١٠

(٥) يشك بعض الفقهاء فى صحة أكثر ما رواه الخفاف ، لانه رواه عن الواقضى ،

وهو من الرواه الذين اختلف فى شأنهم رجال الحديث فقال فيه البخارى وأبو هاشم أنه

متروك ، وقال ابن حنبل فيه هو كذاب ، وقال ابن معين ضعيف ، أنظر على الخفيف : الوقف

الاهلى ص ٤٠ ، ٤١

(٦) هو يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضى ، تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء

العباسيين المهدي والهادي والرشيد ، وأول من خطب بقاضى القضاء ، وأول من وضع

الكتب فى أصول الفقه على مذهب الامام أبى حنيفة ، وقيل لولا أبو يوسف ما ذكر

أبو حنيفة ، ت سنة ١ أو ١٨٢ هـ - ابن قطلوبغا (أبو العدل زين الدين قاسم) :

تاج التراجى فى طبقات الحنفية (بغداد ١٩٦٢) ص ٨١ - ترجمة ٢٤٩

(٧) السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٢٨ ، الحسينى سلطان : الوقف من الدين

مجلة المعاماه الشرعية - السنة الثالثة ١٩٣١/١٩٣٢ ص ٧٨٠

جهة البر ، طبقا لما جاء بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام^(١) ، ويقول زيد بن ثابت - رضى الله عنه - « لم نر خيرا للميت ولا للحى من هذه الحبس الموقوفة ، أما الميت فيجرى أجرها عليه ، وأما الحى فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ، ولا يقدر على استهلاكها^(٢) » .

٥ - رد الصحابان (محمد وأبو يوسف)^(٣) على ما استدلل به الامام أبو حنيفة بأن قوله عليه الصلاة والسلام « لا حبس عن فرائض الله » يدل على بقاء العين على ملك الواقف ، وعدم لزوم الوقف ، بأن معناه نفى ما كان فى الجاهلية من التوريث بالموالاة ، والمؤاخاة ، وحرمان الاناث مطلقا . والذكور الصغار من الارث ، وذلك بعد أن نزلت آيات الموارث ، وجعلت للنساء وللذكور مطلقا نصيبا فى الميراث^(٤) . وأن الوقف لا يعتبر حبسا عن فرائض الله تعالى متى صدر من أهله فى حالة الصحة ، لان حق الوارث لا يتعلق بالتركة الا بعد وفاة المورث ، أو حال مرضه ، وفى غير هاتين الحالتين لا حق للوارث ، اذ لا يعلم من الوارث ومن الموروث ، فان الآجال بيد الله واذا اعتبر الوقف حبسا عن فرائض الله لصح اعتبار الصدقة والهبة حبسا عن فرائض الله تعالى ، ولم يقل أحد بذلك ، والوقف مثلهما^(٥) .

٦ - أما عن قول الشيعى وشريح « جاء محمد ببيع الحبس أو الحبس ، فلا دلالة فيه أيضا ، لان الحبس التى جاء محمد ببيعها هى ما كان معروفا

(١) أنظر ما سبق ، قاضى زادة نتائج الافكار ج ٥ ص ٣٧

(٢) الطرابلسى : الاسعاف ص ٩

(٣) هما صاحب ابى حنيفة ، أنظر ترجمة أبى يوسف ص ٢٧ حاشية ٦ أما محمد فهو محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة وعنه أخذ الفقيه ، ثم عن أبى يوسف ت ١٨٩ هـ - ابن قطلوبغا : تاج التراجم ص ٥٤ ترجمة ١٥٩

(٤) أنظر سورة النساء آية ١١ وما بعدها .

(٥) القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى) : الجامع لاحكام القرآن (ط ٠ القاهرة ١٩٦٧) ج ٦ ص ٣٣٩ . مشوب : الوقف ص ٥ ، أبو زهرة : مشكلة الاوقاف ص ٥٨٨ ، ٥٨٩

في الجاهلية من البحيرة ، والسائبة ، والوصيلة والحام^(١) ، وهي التي أبطلت بقوله تعالى (ما جعل الله من بحيرة ، ولا سائبة ، ولا وصيلة ، ولا حام)^(٢) ، لأن الوقف بمعناه في الاسلام لم يكن معروفا في الجاهلية^(٣) .

٧ - أما بالنسبة لحق العبد بالموقوف ، وبقاء حق الولاية على الوقف ، وتنصيب القوام وعزلهم ، الى المواقف ، فان هذا الحق ليس أثرا من آثار الملكية ، فخروج الملك الى الله سبحانه وتعالى على سبيل القرية لا يمنع التصرف ممن كان مالكا ، فالقربان يصير الى الله تعالى ، ويتصرف صاحبه فيه بالاكل ، والاطعام ، والتصدق بتولية الشرع ، لكونه هو المتقرب به الى الله ، فجاز أن يكون أمر الوقف كهذا ، ولا حجة أيضا باستبعاد زوال الملك لا الى مالك ، فلذلك نظير في الشرع ، وهو المسجد ، فانه يزول ملك المواقف عنه الى الله سبحانه وتعالى ، ولا ملك لاحد فيه من العباد باتفاق الفقهاء ، فيكون الوقف في غير المسجد مثل المسجد^(٤) .

ويبدو من هذا أن حجج الذين أجازوا الوقف ، كانت أقوى بدليل استمرار نظام الوقف ، وأصبح معترفا به من الكافة ، ولا يخطر ببال أحد أن يقاومه أو يتشكك فيه .

ومهما يكن من أمر ، فالاصل في نظام الوقف الاسلامي هو حبس العين عن أن تملك لاحد من العباد ، والتصدق بمنفعتها ، ابتداء على جهة بر لا تنقطع

(١) السائبة هي الناقة التي تسبب أي تهمل ولا تركب لنذر أو نحوه ، أو هي الناقة تلد عشرة أبطن كلهن أنثى فتسبب حتى تموت ، فإذا ماتت أكلها الرجال والنساء ، وبحرت أذن ابنتها الأخيرة وتسمى البحيرة وتسبب كأنها وقيل البحيرة هي الناقة تلد خمسة أبطن فان كان الخامس ذكرا نحرره فأكله الرجال والنساء ، وإن كان أنثى بحروا أذنها فكان حراما عليهم لحمها ولبنها وركوبها ، فإذا ماتت حلت للنساء ، والوصيلة الشاة تلد سبعة - أبطن عشاقين (العناق : الانثى من أولاد الماعز) فان ولدت في السابعة عناقا وجديا قد وصلت أخاها ، فلا يشرب لبن الام الا الرجال وتجري مجرى السائبة ، والعام الفعل من الابل يولد من ظهره عشرة أبطن فيقال حمى ظهره ، فيترك ولا يركب ولا يعمل عليه ولا يمنع من ماء ولا مرعى ١٠ أنظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، الخثعمي : الروض الانف ج ١ ص ٦٨ ، ٦٩

(٢) سورة المائدة آية ١٠٣

(٣) الشافعي : الام ج ٣ ص ٢٧٥ ، الشوكاني : نيل الاوطار ج ٦ ص ٢٠

(٤) الشافعي : الام ج ٣ ص ٢٨١ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٦

ص ٣٣٩ ، ٣٤٠

كالفقراء والمساجد ، وهو « الوقف الخيري » أو التصديق بمنفعتها على من يحتل الانقطاع واحدا أو أكثر ، مما لا يعتبر الصرف اليه صدقة ، ثم يجعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع ، كما اذا وقف الواقف على نفسه وذريته ، ومن بعدهم للمسكين ، ويسمى هذا الوقف « الوقف الاهلي » ، فاذا آل الى جهة بر صار خيريا (١) .

وعرف عن بعض الصحابة والتابعين أوقاف لها هذه الصفات ، ولذلك اختلف الفقهاء في كون القرية جزءا من حقيقة الوقف ومعناه ، أو هي أمر خارج عن حقيقته ، وقد يتحقق بدونها ، وقد يكون مصاحبا لها ، فالامام مالك لا يشترط في جهة الوقف أن يكون الصرف عليها قرية ، ولكن يشترط ألا يكون معصية ، وأباح الوقف على كل ما لا معصية فيه ، والاعتبار في كونه معصية أم لا ، يرجع الى اعتقاد الواقف ، ولذلك تصح في بعض الاقوال عند المالكية وقف المسيحي على الكنيسة سواء أكان على عبادها أم على مرمتها واصلاحها ، وفي قول ثان لا يصح الوقف على عبادها ، وفي قول ثالث لا يجوز الوقف على الكنيسة أو البيعة مطلقا (٢) .

أما الامام الشافعي ، فلا يشترط القرية في الوقف ، بل يشترط ألا يكون على معصية ، ويرجع اعتبار كونه معصية أم لا ، الى اعتبار الاسلام ، سواء أكان معصية في اعتقاد الواقف أم لا ، لذلك فان الشافعي يجيز وقف المسيحي أو اليهودي على المسجد ، لانه قرية في نظر الاسلام ، ولو لم يكن كذلك في نظر الواقف (٣) .

(١) تسمية الوقف اهليا أو خيريا تسمية حديثة ، فالوقف كله خيري بحسب أصله الشرعي لان الواقف انما يتصدق بالمنفعة والغلة . د . الغمراوي : ابحاث في الوقف ص ٢٣ ، أحمد محمود فؤاد : شرح الوقف الاهلي ص ١٥ ،
Querry (A.) : Droit Musulman, Livre XIV, p. 579.

(٢) ابن عابدين (الشيخ محمد أمين) : رد المحتار على الدار المختار (ط ٠ بلاق ج ٣ ص ٣٧٠ . مثال ذلك ما ذكره المقرئ في كتابه المواعظ والاعتبار من قيام رهبان دير البعل بالصرف على المسجد المجاور للدير - المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٩

(٣) الفيروز آبادي : المذهب ج ١ ص ٤٤٨

ويتفق الامام أحمد بن حنبل مع رأى الامام مالك فى أن يكون الوقف على بر ، أو على أمر معروف غير مستنكر من الشرع ، كالوقف على الاولاد ، ولو كانوا أغنياء^(١) ، أما الاعتبار فى كونه قرابة فيرجع الى نظر الاسلام ، وهو فى ذلك يتفق مع رأى الامام الشافعى^(٢) .

أما الحنفية فقد شددوا فى اشتراط الصدقة أكثر من غيرهم ، وضرورة أن يكون الوقف مالا الى جهة بر ، فأجازوا الوقف على من لا قرابة فى الوقف عليه ، ولا معصية ، والقرابة فى نظرهم أن يكون قرابة فى نظر الشرع الاسلامى ، لان الوقف شريعة اسلامية ، فيه ناحية عبادة دينية ، كما يكون قرابة فى نظر الواقف ، وعلى ذلك يصح وقف المسلم والذى على الفقراء ، والخانات ، والسقايات ، وكل ما هو بر لا تختلف فيه الديانات ، ولكن لا يصح وقف الذى على المسجد لانه وان كان قرابة فى نظر الاسلام ، الا انه ليس قرابة فى نظر الواقف الذى^(٣) .

ويبدو من هذا أن الاصل فى الاوقاف أن تكون للصدقات ، وأن تصرف غلاتها فى الجهات التى يكون الصرف عليها بر ، أما حكم الفقهاء بصحة الاوقاف مع اشتغالها — أحيانا كثيرة — على الوقف فيما ليس فيه قرابة ظاهرة وبشرط أن يؤول الوقف فى النهاية الى جهة خيرية ، ففيه توسعة على الناس ، واتباع لبعض آثار صحت لديهم^(٤) ، ويبدو هذا واضحا من دراسة الاوقاف الاسلامية الاولى ، والتى امتاز فيها الوقف الاهلى بالوقف الخيرى^(٥) ،

(١) يعتبر الوقف على الفنى تصدق بالمنفعة لان الصدقة كما تكون على الفقراء تكون على الاغنياء فى ظروف معينة — ابن نجيم : البحر الرائق ج ٥ ص ٢٠٢
(٢) الشيبانى (عبد القادر بن عمر) : نيل المآرب بشرح دليل الطالب ج ٢ ص ٤ ، ٥
(٣) ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٣٧ ، الخصاف : أحكام الاوقاف من ص ٣٣٥ الى ص ٣٣٩ ، الطرابلسى : الاسماء ١٤١/١٤٣
(٤) أنظر ما سبق عن أوقاف الصحابة ، أبو الطيب البغارى : الروضة الندية ج ٢ ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، المرخسى : المسوط ج ١٢ ص ٢٨
(٥) هلال البصرى : أحكام الوقف ص ٩

وذلك أن معظم الاوقاف الاسلامية الاولى ، كان جزء من ريعها يصرف على أسرة الواقف ، والباقي يوزع كصدقات ، وهذا ما دعى الاستاذ كلود كاهن الى القول « أن مشاكل الأسرة هي المشكلة الاصلية الاولى ، وأن الوقف الاهلي هو تقريبا الوحيد الذي ظهر »^(١) مؤيدا في ذلك وجهة نظر الاستاذ جوزيف شاخت الذي قرر أن الوقف الذي ظهر في المدينة في العصر الاسلامي الاول كان وقفاً أهلياً لصالح الأسرة^(٢) .

ولعل السبب في ذلك أن الدين الاسلامي يدعو الى أن الاقربين أولى بالمعروف ، كما يحض على صلة الرحم ، فجاء في كتاب الله العزيز (يسئلونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فلوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل)^(٣) ، وبالوالدين احسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين^(٤) ، و (وءات ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل)^(٥) و (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)^(٦) كما ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه رد من تصدق بكل ما له ، وقال له : ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فان فضل شيء فإلهك ، فان فضل عن أهلك شيء فالذي قرابتك ، فان فضل عن قرابتك شيء فهكذا وهكذا ، كما قال عليه الصلاة والسلام « إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة »^(٧) ، فهذه الآيات والاحاديث تؤكد أن معنى القرية لا ينعدم بالوقف على النفس والاولاد .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن أقصى ما أجازته عمر بن الخطاب في صيغة وقفه لآل عمر أن يأكلوا منها من غير تأثّل ، أي من غير اقتناء^(٨) ، أي يأخذوا

Cahen : Reflexion, op. Cit. p. 47.

Schacht : op. cit. p. 446.

(١)

(٢)

(٣) سورة البقرة آية ٢١٥

(٤) سورة النساء آية ٣٦

(٥) سورة الامراء آية ٢٦

(٦) سورة الاحزاب آية ٦

(٧) الزبيدي (أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرحي) :

التجريد المريح لاحاديث الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٢٦ ، عبد الحميد فتوح حلاوة :

قانون بأحكام الوقف ص ٩٣

(٨) ابن حجر : فتح الباري ج ٥ ص ٢٦٠

على قدر الحاجة ، كما أن الفقه الاسلامي أجاز أن يرفض الشخص الموقوف عليه الوقف ، فيؤول الربيع الى جهة البر التي حددها الواقف (١) ، كذلك أجاز التشريع الاسلامي أنه اذا أوقف الرجل أملاكه على جهات البر ابتداء وانتهاء ، ثم احتاج أحد من ذريته أو من قرابته ، فانهم يعطون من ربيع هذا الوقف ، لان الصدقة من أبواب البر ، وذلك حسبما جاء في الحديث الشريف « لا تقبل صدقة ذي رحم محتاجة » فولد الواقف وقرابته أحق أن يعطوا من غيرهم (٢) .

وعلى ذلك فإني أعتقد أن وقف الصحابة لم يكن وقفاً أهلياً بغرض إفادة أفراد الأسرة ، بقدر ما كان وقفاً خيرياً تحقيقاً للقربة في الوقف ، أما كون أنه وجد من استغل هذه النصوص ، وهذه الآثار من الصحابة للوقف على أولاده وذريتهم الى أن ينقرضوا ، فيؤول ربيع الوقف الى الفقراء والمساكين أو من استغل نظام الوقف في تحقيق مآربه الشخصية في حرمان بعض ورثته فهذه أمور تتعلق بالنوايا والخروج عن روح الاسلام .

الاقواق الاولى في مصر الاسلامية :

كان من الطبيعي أن تنتقل الى مصر بعد تحريرها من السيطرة البيزنطية على يد العرب المسلمين الافكار الاسلامية عن نظام الوقف ، وما يرتبط به من كونه قربة الى الله تعالى ، وأنه يمثل الصدقة الجارية الواردة في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، فتعلق المصريون بنظام الوقف ، لا سيما وأن الافكار المعارضة لنظام الوقف لم تكن ظهرت بعد (٣) .

ومنذ المرحلة الاولى التي أعقبت دخول المسلمين مصر مباشرة دخل نظام الوقف الاسلامي الى مصر ، واعتقد أن أول وقف في مصر الاسلامية كان جامع عمرو بن العاص - أول مسجد للمسلمين في مصر - تصدق به قيسبه بن كلثوم

(١) النصاب : أحكام الاوقاف ص ١٣٨ ، ١٥٣

(٢) النصاب أحكام الاوقاف ص ٢٣٧ ، عبد الحميد فتوح حلاوة : قانون بأحكام الوقف ص ٨٥

(٣) أنظر ما سبق .

(م ٣ - الأوقاف)

التجبيبي^(١) ، فيذكر ابن دقماق عن الليث بن سعد رضى الله عنه ان موضع مسجد أهل الراية (جامع عمرو) حازه « قيسبة بن كلثوم ، ويكنى عبد الرحمن أحد بنى سوم ، ونزله في حصارهم الحصن ، فلما رجعوا من الاسكندرية سأل عمرو قيسبة في منزله هذا يجعله مسجدا ، فقال قيسبة « لقد علمتم يا معاشر المسلمين أنى حزت هذا المنزل وملكته ، وإنى أتصدق به^(٢) على المسلمين » وذلك سنة ٣١ هـ / ٦٤١ م^(٣) .

ومنذ بداية العصر الاسلامى فى مصر تتابعت الاوقاف التى أوقفها المسلمون . ومن ذلك الفضاء الذى تصدقت به أم عبد الله بنت مسلمة بن مخلد الانصارى على المسلمين ، وأصبح موقفا تباع فيه الدواب ، وغيره من الدور التى تصدقت بها أيضا^(٤) .

وبلغ من تعلق المصريين بنظام الوقف أنهم كرهوا قضاء اسماعيل ابن البيع الكندى الكوفى الذى ولى قضاء مصر (١٦٤ - ١٦٧ هـ) من قبل الخليفة العباسى المهدي ، رغم اجماعهم على عفقه ونزاهته^(٥) . وذلك أنه كان يرى رأى أبى حنيفة فى عدم لزوم الاوقاف ، وابطالها بعد وفاة

(١) أحد بنى سوم سار من الشام الى مصر مع عمرو بن العاص فدخلها فى مائة راحلة وخمسين عبدا وثلاثين فرسا ، رأى جناتا تقرب من الحصن ، فخرج اليها وأقام فيها ، وجعلها دارا له ولاسرتة . على مبارك : الخطط الجديدة (ط . ٠ بولاق) ج ٤ ص ٢ ، محمود أحمد : جامع عمرو بن العاص ص ٤ ، فؤاد فرج : القاهرة ج ٢ ص ٣٣٧ (٢) الفاظ الوقف صريح وكناية أما الصريحة فثلاثة الفاظ : وقفت وحبيت وسبلت ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أن شئت حبست أصلها وسبلت ثمرتها ، وكنايته ثلاثة الفاظ أيضا : تصدقت ، وحرمت ، وأبدت ، أنظر الشيبانى : نيل المآرب ج ٢ ص ٢

(٣) ابن دقماق (صارم الدين ابراهيم بن محمد بن أيمن الغلائى) : الانتصار لواسطة عقد الامصار (ط . ٠ بولاق) القسم الاول ص ٦١، ٦٢، المقرئى : المواظ. والاستصار (ط : بولاق) ج ٢ ص ٢٤٦ ، السيوطى (الشيخ جلال الدين) : حسن المعاصرة فى أخبار مصر والقاهرة (ط . الوطن) ج ٢ ص ١٧٧ ، ورغم ذلك يرى بعض الكتاب المحدثين أن نظام الوقف ظهر فى مصر فى النصف الاول من القرن الثالث الهجرى : أنظر : Acte de Wafaf de Barsbay. n. 12.

(٤) ابن دقماق : المرجع السابق ق ١ ص ٣٤ ، ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) فتوح مصر وأخبارها (ط . ٠ ليدن) ص ١٢٠ (٥) د . مذكور (محمد سلام) : الوقف من الناحيتين الفقهية والتطبيقية ص ٢١

الواقف ، وعمل على تنفيذ هذا الرأي ، فتتململ به المصريون وأبغضوه ، وذهب إليه الليث بن سعد - فقيه مصر في ذلك الوقت - وقال له : « جئت مخلصاً لك ! » فقال « فيماذا ؟ » قال « في إبطالك أحباب المسلمين ، قد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى والزبير ، فمن بقى بعد هؤلاء » ، ثم كتب الليث كتاباً إلى المهدي جاء فيه : « انك وليتنا رجلاً يكيد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ، مع أننا ما علمناه في الدينار والدرهم الاخيراً » فعزله المهدي (١) .

ويتضح من هذا أن الآراء القائلة ببطلان نظام الوقف ، والتي اعتنقها نفر من العراقيين حقبة من الزمن ، لم يقدر لها أن تنتشر في مصر ، ذلك أن المدرسة الفقهية الحجازية كانت لها الغلبة في مصر منذ الفتح الإسلامي . وإذا كان بعض العراقيين قد أقاموا بمصر أو ولوا قضاءها فانهم لم يكونوا من أنصار هذا الرأي ، ولو كانوا من أنصاره لما استطاعوا نشره بها (٢) .

وقد يكون تغلغل فكرة الوقف على الذرية - أعنى الوقف الاهلي - في نفوس المصريين امتداداً لتاريخهم القديم ، ولكنه مهما يكن في صيغة هذا الاتجاه وأوضاعه فإنه يمت إلى الفقه الإسلامي ، ولذلك نجد في كتاب الام للامام الشافعي صورة حجة وقف صدرت في حياته ، ورواها الربيع بن سليمان ويتضح منها حصر الاستحقاق في أولاد الاصلاب ، أو عمود النسب ، وحرمان أولاد البنات ، أو أولاد البطون ، وكذلك حرمان البنات المتزوجات ما دامت الزوجية قائمة ، فالاستحقاق يقتصر على من ينتمي إلى الواقف ، وينتهي إليه نسبة ، ويحمل اسمه ، وإذا انقرضوا « على ذوى رحمى المحتاجين من من قبل أبي وأمي ، ثم على عتقائهم وذريتهم » ، ثم من يمر بالدار من غزاة

(١) الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف) : كتاب الولاة وكتاب القضاء (نشر رفن جست) ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٤ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١١٧ ، ابن حجر : رفع الاصر عن قضاء مصر ج ١ ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، د. خليل (سيد أحمد) : الليث بن سعد ص ٩٥ ، ٩٦ ، Hassan (Z. M.) : Les Tulunides, p. 260.

(٢) السنهوري : مجموعة القوانين المصرية ج ٣ ص ٤ ، ٥ .

المسلمين ، وأبناء السبيل ، وعلى الفقراء والمساكين من جيران هذه الدار ، وغيرهم من أهل الفسطاط ، وأبناء السبيل ، والمارة من كانوا ٠٠٠ (١) » .

ومن أقدم الاوقاف في مصر والتي طال النزاع حولها لأكثر من ١٣٠ سنة بشأن اخراج أولاد البنات من الاستحقاق ، فهي « دار الفيل » (٢) وهي دار أبي عثمان مولى مسلمة بن مخلد الانصارى (٣) ، حبسها أبو عثمان على مواليه الذين بفسطاط مصر وسماهم في كتاب تحيية وهم « كعب بن سليمان ، وناصح ، ويسار ، ورافع ، وأولادهم وأولاد أولادهم ٠٠٠ » ويرجع تاريخه الى سنة ٩٣ هـ ٧١١ م ، ونظر فيها عدة قضاة تعايشت آراؤهم كل حسب المدرسة التي ينتمى اليها (حجازية أو عراقية) (٤) ، وبالتالي اختلفت أحكامهم (٥) .

أما أقدم نص لوثيقة وقف في مصر - في غير الاراضي الزراعية - فهو ما أورده ابن عبد الحكم عندما تكلم عن دار السلسلة ، وهي التي حبسها الحرث بن العلاء بن يزيد الفهرى (٦) ، والتي يرجع أصلها الى أنها كانت خطة اختطها جده عبد الرحمن الفهرى عام فتح مصر ، فيذكر ابن عبد الحكم أن الحرث بن العلاء «حبس الدار على الاتعد فالأقعد بالحرث بن العلاء من الرجال

(١) الشافعى : الام ج ٣ ص ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،

(٢) يذكر ابن دقماق أن هذه الدار اشتراها فيما بعد كافور الاخشيدى - الانتصار ق ١ ص ١١ ، أنظر أيضا محمد رمزي : القاموس الجغرافى ق ١ ج ١ ص ١٥٣

(٣) والى مصر من قبل معاوية بن أبى سفيان فى الفترة من ٤٧ - ٦٢ هـ . الكندى : الولاء والقضاء ص ٣٨ - ٤٠

(٤) أنظر ما سبق عن اختلاف وجهات نظر المدرسة الحجازية عن المدرسة العراقية بشأن الوقف .

(٥) من هؤلاء القضاة فى الفترة من ١١٥ - ٢٤٥ هـ ، والذين تولوا نظر هذه القضية وحكموا فيها : توبة بن نمر ، المفضل بن فضالة ، عبد الرحمن العمرى وابراهيم بن الجراح ، هارون الزهرى ، محمد بن أبى الليث ، الحارث بن مسكين ، ثم دفع الامر الى الخليفة المتوكل العباسى ، وكانت هذه القضية سببا فى عزل الحارث بن مسكين . أنظر الكندى : الولاء والقضاء ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٦) يذكر ابن عبد الحكم والسيوطى أن العلاء وأباه يزيد من الصحابة الذين دخلوا مصر - فتوح مصر ص ٣١٨ ، حسن المحاضرة ج ١ ص ١٢٧ ، ١٣٦

دون النساء أبدا ما تناسلوا ، وتقديم كل طبقة على من هو أسفل منها ، فإذا انقرض الرجال فهي على النساء ، كل من رجعت بنسبها اليه من الصليب ، فإذا انقرض النساء فهي وحمامها وكومها المعروف بأبى قشاش يقسم ذلك أثلاثا ، فثلث في سبيل الله ، وثلث في الفقراء والمساكين ، وثالث على مواليه ، وموالى ولده ، وأولادهم أبدا ما تناسلوا ، بعد مرمتها ، ورزق قيم ان كان لها ، فإذا انقرض الموالى ، فلم يبق منهم أحد فعلى الفقراء والمساكين بفسطاط مصر ، ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، على ما يرى من وليها من عمارتها (١) .

ويبدو من هذا النص ، ومن النزاع الذى دار حول — دار السلسلة — الذى يرجع كل منهما الى القرن الاول الهجرى ، أنهما لا يختلفان كثيرا عن النص الذى أورده الامام الشافعى ، والذى يرجع الى بداية القرن الثالث الهجرى من حيث حصر الاستحقاق بين الرجال أولا دون النساء .

أما أقدم نص لوقفية وردت في كل من المصادر والآثار (٢) ، فهو النص الذى أورده المقرئى عن بئر الوطاويط ، والذى يرجع تاريخه الى سنة ٣٥٥هـ / ٩٦٥م ، كما وجد جزء من نفس النص على بقايا لوحة كبيرة من الحجر (٣) ، فجاء في كتاب المواعظ والاعتبار ، « بسم الله الرحمن الرحيم ، فله الامر من قبل ومن بعد ، وله الشكر وله الحمد ، ومنه المن على عبده جعفر بن الفضل بن جعفر بن الفرات ، وما وفقه له من البناء لهذه البئر وجريانها الى السبع سقايات التى أنشأها ، وحبسها لجميع المسلمين ، وحبسه وسبله وقفا مؤبدا لا يحل تغييره ولا العدول بشيء من مائة ، ولا ينقل ولا يبطل ، ولا يساق الا الى حيث مجراه الى السقايات المسيلة ، فمن بدله بعد ما سمعه فانما أثمه على

(١) ابن عبد الحكم : المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٣٦

(٢) د . سيدة كاشف : مصر فى عصر الاخشيديين ص ٢٩٣ ، و د . حسن محمود

و د . سيدة كاشف : مصر فى عصر الطولونيين والاشعديين ص ٢٣٨ ، ٢٣٩

(٣) Wiet : Corpus Inscriptionum, Arabicarum, Egypte, II, pp. 91
— 94, Cahen : Reflexion, op. cit. p. 40.

الذين يبذلونه ان الله سميع عليم ، وذلك في سنة خمس وخمسين وثلثمائة ،
وصلّى الله على نبيه محمد وآله وسلّم » (١) •

ويذهب المؤرخون القدامى والمحدثون الى أنه مع كثرة الاوقاف في مصر
في عصر الولاة فانها لم تتجاوز الدور ، والقصور ، والرباع ، والحماسات
العامّة التي يمكن وقفها ، وأنه لم يعرف قبل الاخشيدية أن أحدا عمد الى وقف
الاراضى الزراعية (٢) ، ويحتجون في ذلك بقول المقرئى : « ان الاحباس لم تكن
تعرف الا في الرباع ، وما يجرى مجراها ، وأما الاراضى فلم يكن سلف الامة
يتعرضون لها ، حتى أن أحمد ابن طولون لما بنى الجامع والبيمارستان
والسقاية ، وحبس على ذلك الاحباس الكثيرة ، لم يكن فيها سوى الرباع
ونحوها بمصر ، ولم يتعرض لشيء من أراضى مصر البتة (٣) » •

ويقال أن أول وقف عرف في الاراضى الزراعية والبساتين في مصر كان بعد
سقوط دولة الطولونيين ، وذلك في أوائل القرن الرابع الهجرى ، فيحكى أن
أبا بكر محمد بن على الماذرائى عندما عين كعامل للخراج (٣١٨ هـ / ٩٣٠ م) كان
أول من وقف الاراضى والبساتين (٤) ، فقد حبس بركة الحبش التي كانت
تعرف قديما ببركة المغافر ، وبركة حمير « بجميع ما تشتمل عليه من المزارع
والجنانين (٥) » ، خلا الجنان التي في شرقها ، كما حبس بعض أراضى أسيوط

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٢٥ ، ٥ - سيده كاشف : مصر في
عصر الاخشيديين ص ٢٩٣

(٢) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، د راشد البراوى :
حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ص ٣١٦ ، Feudalism : (A. N.) :
in Egypt, Syria, Palestine, and the Lebano, (London 1939), p. 33.

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، السيوطى : حسن المحاضرة
ج ٢ ص ١٨٢ ، د سيده كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٥٣

(٤) Rabie (H. M.) : Some Financial Aspects of the Waqf System
in Medieval Egypt. p. 9.

(٥) هذه البركة لم تكن بركة عميقة فيها ماء راكد كما يفهم من لفظ بركة .
وانما كانت تطلق على حوض من الاراضى الزراعية التي يغمرها ماء النيل وقت
الفيضان سنويا فكانت الارض وقت أن يغمرها الماء تشبه البرك ، ولهذا سميت بركة
محمد رمزى : القاموس الجغرافى ق ١ ج ١ ص ١٥٠ ، أنظر أيضا مايل ص ٤٨ ، ٦٠ .

على الحرمين الشريفين وجهات بر كثيرة» (١) ، ويقول ابن دقماق « قال ابن يونس في تاريخه ، ورأيت في كتاب شرط هذه البركة أنها محبسة على البئرين اللتين استنبطهما أبو بكر المادرائي في بني وائل بحضرة الخليج ، والقنطرة المعروفة احدهما بالغدق والاخرى بالعقيق ، وعلى السرب الذي يدخل منه الماء الى البئر الحجارة المعروفة بالرواء ، التي في بني وائل ذات القناطر التي يجري منها الماء الى المصنعة التي بحضرة القصبة التي يمار منها الى يحصب ، وهي المصنعة المعروفة بدليكة ، وعلى القنوات المتصلة بها التي تصب الى المصنعة ذات العمدة الرخام القائمة فيها المعروفة بسمينة ، وهي التي في وسط يحصب ، ويقال أن هناك كانت سوق ليحصب ، وذكر في هذا الشرط دارا له في موضع السقايا المعروفة بستايا زوف ، وشرط أن تنشأ هذه الدار مصنعة على مثل المصنعة المقدم ذكرها المعروفة بسمينة ، وهي سقاية زوف ، على القناة التي يجري فيها الماء الى المصنعة ، ذكر أنه كان أنشأها عند البئر المعروفة بمسجد القبة ، وكانت هذه المصنعة تسمى ربا ، وجعل هذا الحبس أيضا على البئر التي له بالجنانة بحضرة الخندق ، وذكر أنها تعرف بالعقابية ... وتاريخ هذا الشرط شهر رمضان من سنة سبع وثلاثمائة وجعل ما يفضل عن جميع ذلك مصروفا في ابتياع بقر وكباش تذبح ليبلخ لحمها ويبتاع أيضا معها خبز بر ودرهم وأكسية وأعبية ، ويتصدق بذلك على الفقراء والمساكين بالمعافر وغيرها » (٢) .

ويبدو لنا أن أهمية هذا النص ترجع الى كونه أقدم نص لوثيقة وقف للأراضي الزراعية في مصر الاسلامية ، اذ يرجع تاريخه الى سنة ٣٠٧ هـ / ٢١٩ م (٣) .

أما أقدم وقف للأراضي الزراعية بمصر ، فنرى أنه يرجع الى القرن الاول الهجري ، الى عهد عبد العزيز بن مروان بمصر (٦٥ - ٨٦ هـ) وأن هذا الوقف هو ما عرف بجنان عمير بن مدرك بالجيزة ، فقد ذكر ابن عبد الحكم

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٥

(٢) ابن دقماق : الانتصار - القسم الاول ص ٥٥ ، ٥٦

(٣) أنظر ما سبق ص ٣٧ وما بعدها .

ثم نقل عنه ابن دقماق أن عبد العزيز بن مروان هو الذي غرس لعمير بن مدرك نخلة الذي بالجيزة ، الذي يعرف بجنان عمير « وكان سبب ذلك كما حدثنا أبو عبد الله بن عبد الحكم أن عمير بن مدرك كان غرسه أصنافاً من الفاكهة ، فلما أدرك سأل عبد العزيز أن يخرج إليه فخرج معه عبد العزيز إليه فلما رآه قال له عبد العزيز هبه لي ، فوهبه له ، فأرسل عبد العزيز إلى والي الجيزة ، فقال له لئن أتت عليه الجمعة ، وفيه شجرة قائمة لأقطعن يدك ، وكان بالجيزة خمس مائة فاعل عدة لحريق ، أن كان في البلاد أو هدم ، فأتى بهم والي الجيزة ، فكانوا يقطعون الشجرة بحملها ، وعمير يرى ذلك حشرات ، فلما فرغ من ذلك أمر فنقل إليه الودي من حلوان وغرسه نخلاً ، فلما أدرك خرج إليه عبد العزيز ، وخرج بعمير معه ، فقال له : أين هذا من الذي كان ، فقال عمير : وأين أبلغ أنا ما بلغ الأمير ، فقال : فهو لك ، حبسه على ولدك ، ففعل ، فهو لهم إلى اليوم (١) » .

ولعله مما يستلفت النظر ، ويدعو للتساؤل حقاً ، أن يكون أول وقف في الإسلام سبعة بساتين (حوايط) (٢) ، في الوقت الذي لم تعرف مصر خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة وقفاً في الأراضي الزراعية إلا نادراً (٣) ، مع وفرة الأوقاف في الدور والرباع والحوانيت وغيرها . وإذا تتبعنا موضوع ملكية الأرض الزراعية في مصر — بعد دخول المسلمين — في محاولة لتلمس أسباب عدم وقفها ، لوجدنا أن العلماء والمؤرخين اختلفوا في ملكية أراضي مصر في ذلك الدور ، ولم يستقروا على رأي واضح (٤) . والتعليق الوحيد

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٠٣ ، ابن دقماق — الانتصار ق ١ ص ١٢٧ .

(٢) أنظر ما سبق .

(٣) من أمثلة ذلك ما سبق عن جنان عمير بن مدرك بالجيزة ، والأرض التي اشتراها الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) من بيت المال وحبسها على وجوه البر أنظر ما يلي ص ٤٦ حاشية ٢ ، وجنان الزهرى التي وقفها عبد الوهاب بن موسى بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى (ت بمصر ٢١٠ هـ) المقريزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٤٤

(٤) ابن نجيم : التحفة المرضية في الأرض المصرية (مخطوط بدار الكتب ٤٧٩ ، ٢٣ مجاميع) ورقة ٣٨ ب ، ١٣٩ ، ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٦٢ ، ٢٦٣ .
د سيدة الكاشف : مصر في فجر الإسلام ص ٤١ — ٤٨

في نظرنا هو أن أراضي مصر في ذلك الوقت كانت تعتبر ملكا للدولة ، ويد الزراع عليها ليست يد ملك ، بل يد استئجار ، وما يصل الي الحاكم من خراج انما هو اجرة (١) . وأخذ بهذا الرأي عدد من كبار العلماء ، فعندما تكلم الماوردي في الاحكام السلطانية عن أرض الخراج وأرض العشر ذكر « أن ما ملك من المشركين عنوة وقهرا ، فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تنقسم بين الفاتحين ، وجعلها مالك وقفها على المسلمين بخراج يوضع عليها ، وقال أبو حنيفة يكون الامام مخيرا بين الامرين (٢) ، فاذا أخذنا بالرأي القائل أن مصر فتحت عنوة ، أو أن جزءا من مصر فتح عنوة ، انطبقت عليه هذه القاعدة ، أما اذا أخذنا بالرأي القائل أن مصر فتحت صلحا ، أو أن معظمها قد فتح صلحا (٣) ، فان الماوردي في هذا الشأن يذكر أن « ما صولح عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها وهي على ضربين : أحدهما ما جلا عنه أهله حصلت للمسلمين بغير قتال ، فتصير وقفا على مصالح المسلمين ، ويضرب عليها الخراج ، ولا يتغير باسلام ولا ذمة ، ولا يجوز بيع رقابها ، والثاني ما أقام به أهله ووصلحوا على اقراره في ايديهم بخراج يضرب عليهم ، فهذا على ضربين : أحدهما أن ينزلوا عن ملكها لنا عند صلحنا ، فتصير هذه الأرض وقفا على المسلمين ، كالذي انجلى عنه أهله ، والثاني أن يستبقوها على أملاكهم ، ولا ينزلوا عن رقابها ويصلحوا عنها بخراج يوضع عليها ، فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم ، وتسقط عنهم باسلامهم ، ويجوز أن لا تؤخذ منهم جزية

(١) ابن نجيم : المرجع السابق ورقة ٣٨ ب ، ابن عبد الغني (عبد الله الحنفى) النور الباردى في أحكام الاراضى ورقة ١٢ .
(٢) الماوردي : الاحكام السلطانية ص ١٤٧ ، الخنمى : الروض الانف ج ٢ ص ٢٤٧ ، ابن عابدين : المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦٣ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٣٠ ، ابن جماعة : تحرير الاحكام فى تدبير أهل الاسلام فى الاحكام السلطانية (مخطوطة مصورة بدار الكتب رقم ٣٩٨٢٢ ب ورقة ١٢٤ ، ١٢٥)
(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٧٤ - ٨٢ ، المقرئ : المواظف والاعتبار ج ١ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ١ ص ١٩٠ ، ٢٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

رقابهم ، ويجوز لهم بيع هذه الاراضى على من شاءوا منهم ، أو من المسلمين
أو من أهل الذمة (١) » •

والجزء الاخير بأكمله من النص السابق للماوردى ، لا ينطبق على أراضى
مصر ، اذ لم ينص الصلح الذى عقده عمرو على تنازل أهل مصر عن أرضهم
كما أننا لم نسمع عن اسقاط خراج من أسلم من المصريين ، وعلى هذا تكون
أراضى مصر أصبحت وقفاً على المسلمين •

ومما يرجح صحة هذا الرأى السياسة العامة التى اتخذها الخليفة
عمر بن الخطاب ازاء الاراضى التى فتحتها المسلمون فى خلافته ، فقد كان يرى
أن للمسلمين وذريتهم حق فى هذه الاراضى وأن الدولة فى حاجة الى ريع هذه
الاراضى الغنية لسد مطالب الجهاد والدفاع عن البلاد ، ولتعويض منه ما قد
يفتحة المسلمون من أراضى فقيرة •

وتجلت هذه السياسة فى أقوال عمر وآرائه ، فقد سأل بلال وأصحابه
عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قسمة ما أفاء الله عليهم من العراق والشام
وقالوا : أقسم الاراضى بين الذين افنتحوها ، كما تقسم غنيمة العساكر
فأبى عمر ذلك عليهم وقال : « قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هذا
الفى ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شىء (٢) » ، ثم مكثوا فى ذلك يومين أو
ثلاثة ، ثم قال عمر : انى قد وجدت حجة : قال الله تعالى فى كتابه (وما أفاء
الله على رسوله منهم ، فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط
رسله على من يشاء والله على كل شىء قدير) (٣) حتى فرغ الرسول من شأن
بنى النضير ، فهذه عامة فى القرى كلها ، ثم قال (ماأفاء الله على رسوله من
أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى والميتامى والمساكين وابن السبيل كى
لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

(١) الماوردى : الاحكام السلطانية ص ١٤٧

(٢) أبو يوسف (يعقوب بن ابراهيم) : كتاب الخراج (ط . ٠ بولاق) ص ٣٦ -

٤٣ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٨٩

(٣) سورة العنبر (٥٩) آية ٦

فانتهوا ، واتقوا الله ان الله شديد العقاب (١) ، ثم قال : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) (٢) والمقصود المهاجرون ، ثم قال (والذين تبؤوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) (٣) ، فهذا فيما بلغنا والله أعلم بالانصار خاصة ، ثم قال تعالى (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا انك رؤوف رحيم) (٤) ، فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم من أهل الاسلام ، ومن هو داخل فيه بعد الهجرة الاولى حتى تنتقض الدنيا ، فقد صار هذا الفء بين هؤلاء جميعا ، فكيف نفسهم لهؤلاء ، وندع من تخلف بعدهم بغير قسم ، فأجمع على تركه ، وجمع خواجه (٥) .

كذلك يروى عن عمر أنه قال « لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قسمتها بين أهلها » كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير (٦) ، كذلك كتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبي وقاص حين فتح العراق « أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم ، وما أفاء

(١) سورة الحشر (٥٩) آية ٧

(٢) سورة الحشر (٥٩) آية ٨

(٣) سورة الحشر (٥٩) آية ٩

(٤) سورة الحشر (٥٩) آية ١٠

(٥) ابن سلام (أبو عبيد القاسم) : كتاب الاموال ص ٥٨ ، ٦٠ ، ٢١٣ ،

٢١٤ ، وأنظر أيضا كتاب عمر بن عبد العزيز بخصوص القسمة حين تقسم في كتاب

سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم (أبو محمد عبد الله) تحقيق أحمد

عبيد (الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٦٧) ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤

يقول ابن سلام : أراه آزاد أن تكون فينا موقفا للمسلمين ما تناسلوا يرثه قرن

عن قرن فتكون قوة لهم على عدوهم (ص ٥٨) وليس فعل النبي يراد لفعل عمر ولكنه صلى الله

عليه وسلم اتبع آية الغنيمة (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة والرسول ولدى

القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) ولكن الناس استوعبت آية الفء وبها أشار

على ابن أبي طالب ومعاذ بن جبل على عمر بن الخطاب فأخذ بها (ص ٦٠ ، ٦١ ، ٢١٣ ،

٢١٤) أنظر أيضا : عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراغة حتى الان ص ١٩٥ ، ١٩٦

(٦) ابن حجر : فتح البار ج ٥ ص ١٣ ، ابن سلام : الاموال ص ٥٦ ، ٥٧

الله عليهم ، فاذا أتاك كتابي هذا ، فانظر ما أجلب الناس عليك به الى
العسكر من كراع ومال ، فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الارضين
والانهار بعمالها ليكون ذلك من أعطيات المسلمين ، فانك ان قسمتها بين
من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء» (١) ، وقال عمر في مناسبة أخرى : « كيف
بمن يأتي من المسلمين فيجدون الارض بعلوها قد اقتسمت وورثت عن الآباء
وحيزت ما هذا برأى » فقال له عبد الرحمن بن عوف « فما الرأي ؟ ما الارض
والعلوج الا مما أفاء الله عليهم » فقال عمر « ما هو الا كما تقول ولست
أرى ذلك ، والله يفتح بعدى بلد فلا يكون فيه كبير نيل ، بل عسى أن يكون كلا
على المسلمين فاذا قسمت أرض العراق بعلوها . وأرض الشام بعلوها ،
فما يسد الثغور ، وما يكون للذرية والارامل بهذا البلد وبغيره من أهل
الشام والعراق ؟ ، فأكثروا على عمر وقالوا : « أتقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا
على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولابناء القوم ، ولابناء أبنائهم ولم
يحضروا ؟ » (٢) . فاستشار عمر كبار الصحابة في عهده فقالوا جميعا « ان
لم تتسحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال ، وتجرى عليهم ما يتقون به ، رجع
أهل الكفر الى مدنتهم » (٣) .

وفي رواية أحمد بن حنبل « السواد وقفه عمر على المسلمين ، فمثله
رجل أوقف دارا على رجل وعلى ولده لاتباع ، وهى للذى أوقف عليه ، فاذا
مات الموقوف عليه كان ولده بالموقف الذى أوقف الاب لا يباع ، وكذلك السواد
لا يباع ، ويكون الذى بعده يملك مثل الذى ملك قبله على ذلك وقفا أبدا
للمسلمين » (٤) .

(١) أبو يوسف : الخراج ص ١٣ - ١٤ ، ابن آدم القرشي (يحيى) : كتاب
الخراج ص ١٣ ، عمر طوسون : مالية مصر ص ١٩١ ، د. سيدة الكاشف : مصر فى
فجر الاسلام ص ٤٧

(٢) الثعنى : الروض الانف ج ٢ ص ٢٤٧
(٣) خلاف (عبد الوهاب) : السياسة الشرعية أو نظام الدولة الانشائية ص ١٠٦ ،
١٠٧ ، عمر طوسون : مالية مصر ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،
(٤) أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٩١

وكذلك يروى أن الزبير بن العوام طلب من عمرو بن العاص تقسيم أراضي مصر بين الفاتحين ، فقال عمرو ، والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين ، فكتب إليه عمر : « أقرها حتى يغزو حبل الحبله (١) » •

وهكذا حول عمر بن الخطاب الأراضي التي فتحت خارج جزيرة العرب ، ومنها أراضي مصر ، إلى أراضي وقف متبعا في ذلك ، ما اتبعه الرسول عليه الصلاة والسلام بشأن بعض أراضي جزيرة العرب (٢) ، وكان عمر أراد بذلك أن يضمن للجماعة الإسلامية في عهده ، وفي المستقبل أملاكا عامة ، يديرها الخلفاء لصالح الجماعة الإسلامية (٣) •

ومما يدعم هذا القول ما رواه ابن عبد الحكم عن طريقة جباية الخراج غداة الفتح فيقول « ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال ، وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف ، فان تشاحنوا ، قسموا ذلك على عدتهم (٤) » • فهذا نص صريح يشير إلى أنه من يوم الفتح لم يكن الزارع مالكا للأرض ، انما كان الانتفاع بها لمن يرغب وحسب طاقته ، ومما يرجح هذا الرأي أنه لم توجد ضمن أوراق البردي العربية المنشورة ما يدل على ملكية المصريين أو تصرفهم في الأراضي الزراعية غداة الفتح العربي ، فأقدم هذه التصرفات ترجع إلى القرن الثاني أو الثالث للهجرة (٥) •

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٨٨ ، ابن سلام : الاموال ص ٥٨
(٢) أنظر ما سبق ، الغنمي : الروض الانف ج ٢ ص ٢٤٧ ، د • سيدة كاشف : مصر في فجر الاسلام ص ٤٨ ، Van Berchem : La Propriete Territoriale, p. 23.
(٣) د • سيدة كاشف : المرجع السابق ص ٤٨ Van Berchem ; op. cit. p. 23
(٤) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٥٣
(٥) أنظر جروهمان : أوراق البردي العربية ج ١ ص ١٢٩ وما بعدها ، Cahen : Reflexion, op. cit. p. 40.

ويبدو من ذلك أن مصر - سواء فتحت عنوة كلها أو معظمها ، أو فتحت صلحا كلها أو جزء منها - فإن غالبية أراضيها صارت بعد الفتح العربى ملكا للدولة (١) ، وبالتالي لا يجوز لمن في أيديهم هذه الاراضى لزراعتها أن يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرف ، ومنها الوقف •

ولذلك أصبح وقف الاراضى الزراعية فى مصر رهنا بانتقال ملكية الارض من الدولة أو بيت المال الى الافراد ، ولا نعرف على وجه التحديد متى انتقلت ملكية الاراضى الى الافراد ، ولكن بعد ما يقرب من نصف قرن من الفتح العربى بدأ ظهور الوقف فى الاراضى الزراعية تدريجيا ، وهذا يعنى أيضا أن انتقال الارض الى ملكية الافراد جاء تدريجيا ، وبطيئا فى أول الامر •

ويتفق هذا الرأى مع ما ذهب اليه العلماء من أن للإمام ولاية عامة ، وله أن يتصرف فى مصالح المسلمين ، ولهذا لو باع شيئا من بيت المال صح بيعه ، ويعنى هذا أن بيع أراضى مصر لمصالح بيت المال صحيح (٢)

كذلك وجد طريق آخر للملكية الاراضى الزراعية فى مصر ، غير الشراء من بيت المال ، وهو طريق احياء الاراضى الموات (٣) ، من ذلك بركة الحبش

(١) يرى بعض الفقهاء أن أرض مصر ظلت مملوكة لاهل الذمة ، ولهم حق التصرف فيها ، وأن انتقالها الى بيت المال إنما كان نتيجة لموت ملاكها دون وارث أو لانقراض ذريتهم ، ولا رأى هذا الرأى ، فمن الثابت أن بيت المال كان متصرفا فى معظم أراضى مصر ، ولا يعقل أن تنتقل الملكية اليه فى وقت قصير بسبب موت ملاكها بدون وارث • أنظر : ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ابن نجيم : التحفة المرضية ورقة ١٣٩ •

(٢) مثال ذلك ما ورد فى صبح الاعشى من أن الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) اشترى أراضى من بيت المال فى نواح من البلدان وحبسها على وجوه البر - القلقشندى ج ٤ ص ٣٨ ، وما أورده المقرئى من أن القاضى الفاضل اشترى قطعة كبيرة من أراضى اللوق من بيت المال ووقفها على العين الزرقاء بالمدينة النبوية - المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١١٧ . أنظر أيضا : ابن نجيم التحفة المرضية ورقة ٣٨ ب ، ابن عبد الغنى : النور البادى ورقة ١٢ •

(٣) د• مرسى (محمد كامل) : الملكية المقاربية فى مصر ص ٤٣ ، أبو يعلى : الاحكام السلطانية ص ١٩٣ ، على قراءة : دروس المعاملات الشرعية ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ،

التي سبقت الإشارة إليها كانت مواتا وأحيائها قرية بن شريك ، أمير مصر من قبل الأمويين (٩١ - ٩٦ هـ) وغرسها قصباً ، وعرفت باصطبل قرية ، وعرفت أيضاً باصطبل قماش ، وتنقلت حتى صارت تعرف ببركة الحبش ، ثم دخلت في ملك أبي بكر الماذرائي فجعلها وقفاً^(١) .

ويبدو أن انتقال ملكية الأراضي الزراعية إلى الأفراد من العرب المسلمين ، أو إلى أفراد القبائل العربية التي هاجرت إلى مصر ، أو إلى غيرهم من عناصر السكان ، يبدو أن هذا الانتقال كان نتيجة طبيعية للتغيرات التي حدثت في المجتمع المصري منذ بداية القرن الثاني الهجري ، والتي تمثلت في زيادة اختلاط العرب بأهل البلاد . فاذا أضفنا إلى ذلك قيام بعض الثورات والاضطرابات التي أثارها الاقباط^(٢) ، لوجدنا أنه من الطبيعي أن تحدث بعض التغيرات في القائمين بزراعة الأرض ، ذلك أنه نتج عن هذه الثورات أن ترك بعض الاقباط زراعة الأرض ، ورفضوا دفع خراجها ، وعندئذ لم يبق أمام واليها إلا بيعها . كذلك قام الولاة ببيع الأراضي التي عجز مزارعوها عن القيام بزراعتها ، أو لوفاة المزارع دون أن يترك من يقوم بزراعتها ، أو قد يبيعها واليها لمصلحة يراها^(٣) .

والتملك عن طريق الشراء من بيت المال سواء كان لمسلم أم ذمي يجيز الوقف^(٤) .

(١) أنظر ما سبق ص ٣٨ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٥٢

(٢) د . سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ص ١٢٢ وما بعدها .

(٣) ابن عبد الغنى : النور البادى ورقة ١٢ ، ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، يعقوب آرتين : الاحكام المرعية في شأن الأراضي المصرية (ط - بولاق) ص ٢٩

(٤) ابن نجيم : التحفة المرضية ورقة ٣١ ، ابن عابدين : المرجع السابق ج ٣ ص ٢٦٦

تنظيم الاوقاف في مصر قبل العصر المملوكي :

ظلت الاوقاف في مصر — مع كثرتها منذ دخول المسلمين مصر — في أيدي المستحقين ، أو نظار الوقف ، حسب شروط الواقف ، دون أي تدخل أو إشراف من الدولة^(١) ، حتى ولي قضاء مصر القاضي الاموي «توبة بن نمر»^(٢) في زمن هشام بن عبد الملك ، فقال : « ما أرى مرجع هذه الصدقات إلا إلى الفقراء والمساكين ، فأرى أن أضع يدي عليها. حفظا لها من التواء والتوارث»^(٣) ولم يمت توبة حتى صار للاعباس ديوان مستقل عن بقية الدواوين تحت إشراف القاضي ، ذلك أنه أمر لأول مرة بتسجيل الاحباس في سجل خاص ، لكي يحمي مصالح المستحقين فيها^(٤) ، مما يشير إلى أن هذه المبادرة من القاضي توبة تعكس ما آل إليه أمر الاوقاف في عهده من فوضى واضطراب ، ويعتبر هذا الديوان أول تنظيم للاوقاف ليس في مصر فحسب ، بل في كافة الدولة الاسلامية ، وفي نفس عهد توبة ، أنشئ على نمط ديوانه في مصر ديوان للاوقاف في البصرة^(٥) .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الاوقاف تابعة للقضاة ، وصار من المتعارف عليه أن يتولى القضاة النظر في الاوقاف ، بحفظ أصولها ، واستثمارها ، وقبض

(١) 'hGibb (H.A.R) and Harold Bowen, Islamic Society, vol. (1)

I.P. II. ch. XII (Religious Endowments (Awkaf), p. 165.

(٢) هو توبة بن نمر الحضرمي يكنى أبا معجمة وأبا عبد الله ، تولى قضاء مصر من قبل الوليد بن رفاع (١١٥ - ١٢٠ هـ / ٧٣٣ - ٧٣٨) الكندي : الولاة والقضاء ص ٣٤٦ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٠ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١١٦

(٣) الكندي : المرجع السابق ص ٣٤٦ ، ابن حجر : رفع الامر ج ١ ص ١٦١ ، د منير المجلائي : عبقرية الاسلام ص ٤٤٢

(٤) يرى Poliak أن أول من دون الاحباس في مصر الامام الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) أو في عهد صلاح الدين الايوبي ، ونقل عنه هذا الرأي كآ من د راشد البراوي في كتابه حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ص ٣١٦ ، د عطية مصطفى مشرفة في كتابه نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين (الطبعة الثانية) ص ١٨٣ ، ولكن د مشرفة عاد في ص ٢٦٢ حاشية ٣ وذكر أن توبة بن نمر أول من دون الاحباس ولم يرجع أي من الرايين . أنظر :

Poliak : op. cit. p. 33.

Cahen : Réflexion, op. cit. p. 49.

ريعتها ، وصرفه في أوجه صرفه ، فإن كان عليها مستحق للنظر فيها حسب شروط الواقف ، راعاه القاضي ، وإن لم يكن هناك من ينظر فيها ، تولى القاضي النظر فيها^(١) ، ويؤكد ذلك ما ذكره الكندي من أن أموال الاوقاف كانت ترد الى بيت المال منذ زمن المنصور الى أيام الرشيد^(٢) .

وكان لبعض القضاة عناية خاصة برعاية الاوقاف ، من ذلك أن القاضي أباً الطاهر عبد الملك بن محمد الحمزي الانصاري^(٣) ، كان يتفقد الاحباس بنفسه ثلاثة أيام في كل شهر ، فيأمر بمرمتها ، واصلاحها ، وكنس ترابها ، ومعه طائفة من عماله عليها ، فإن رأى خللاً في شيء منها ، ضرب المتولى لها عشر جلدات^(٤) .

وازاء ذلك ثارت بعض الآراء التي تنادي بأن المرممة لا تشترط في الاحباس ولكن القاضي عبد الرحمن بن عبد الله العمري قال : « لولا المرممة ما بقيت الاحباس لاهلها » ، ولذلك كان العمري يقف على مرمتها بنفسه « ويجلس مع البنائين أكثر نهاره^(٥) » .

وقد نظم القاضي لهيعة بن عيسى الحمزمي^(٦) الاحباس ، فحكم في احباس مصر كلها ، أما ببينة تثبت عنده ، وأما باقرار أهل الحبس ، وجدد الشهادة بها ، سواء ما كان منها في أيدي القضاة ، أو كان في أيدي أهلها ، وكان يقول في ذلك « سألت الله أن يبلغني الحكم فيها ، فلم أترك شيئاً منها

(١) النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : نهاية الارب في فنون الادب (ط ٠ القاهرة) ج ٦ ص ٢٥٥ ، الكندي : الولاة والقضاة ص ٤٤٤ ، ٥١٦ ، د ٠ سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ص ٦٠ .
(٢) الكندي : الولاة والقضاة ص ٣٩٠ .
(٣) ولي قضاء مصر من قبل الخليفة العباسي الهادي في الفترة من ١٧٠ - ١٧٤ هـ الكندي : المرجع السابق ص ٣٨٣ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٥ .
(٤) الكندي : المرجع السابق ص ٣٨٣ .
(٥) ولي العمري قضاء مصر من قبل هارون الرشيد من سنة ١٨٥ - ١٩٤ هـ ، الكندي : المرجع السابق ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤١١ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٥ .
(٦) ولي قضاء مصر من قبل عباد بن محمد من سنة ١٩٦ - ١٩٨ هـ ، ثم ولي القضاء ثانية من قبل المطلب من سنة ١٩٩ - ٢٠٤ هـ ، الكندي : الولاة والقضاة ص ٤١٧ - ٤٢٦ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٦ .
(م ٤ - الأوقاف)

حتى حكمت فيه ، وجددت الشهادة به « (١) كذلك كان لهيعة أول من فرض فروض القضاة في أموال الاحباس المخصصة ل « في سبيل الله » ، فخصص نصيبا منها لأهل مصر ، كما أدخل فيها المطوعة الذين كانوا يعمرن المواحيز (٢) ، وأجرى عليهم العطاء من الاحباس . ذلك أن ريع الاحباس الموقوفة على « سبيل الله » كان يجمعه القضاة في كل سنة ، لتوزيعها في مواحيز مصر من الغريش شرقا الى ليبيا غربا ، فتفرق على المطوعة ومن كان فقيرا من أهل الديوان ، فلما حدثت الفتنة التي اعتقت خلع محمد بن هارون الرشيد تعطلت المواحيز ، وانقطع عنها المطوعة ، كذلك شغل الوالي عن عطاء أهل الديوان ، وهذا ما دعا لهيعة الى اجراء العطاء من الاحباس على المطوعة ، وصارت سنة بعد لهيعة ، وكان الناس يسمونها فروض لهيعة ، حتى كان محمد بن أبي الليث فسمها فروض القاضي (٣) .

وعرف عن هارون بن عبد الله (٤) أنه لم يبق شيئا من أمور القضاء حتى شاهده بنفسه ، وحضره مع أهل مصر ، ومن ذلك « أنه لم يتخلف عن حبس بمصر يتولاه القضاة حتى وقف على غلته ووجهه » (٥) .

ويرجع الى محمد بن أبي الليث إعادة تدوين الاحباس بخطه ، وبلغ من حرصه على ضرورة تدوين الاحباس بديوان القضاة ، أنه كان يقول « لقد

(١) الكندي : المرجع السابق ص ٤٢٤ - وبالنسبة للحكم في الاوقاف، وتجديد الشهادة بها انظر : د . عبد اللطيف ابراهيم : التوثيق الشرعية والاشهاد في ظهر وثيقة النوري (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧) ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ حيث توجد دراسة وافية عن هذا الموضوع .
(٢) المواحيز جمع ماحوز ، وهو المكان الذي يكون بين القوم وعدوهم ، وهو من استعمال أهل الشام ، ويذكر Dozy أن الماحوز في سوريا معناه الحدود
Supplément aux Dictionnaires Arabes
(٣) ولي محمد بن أبي الليث قضاء مصر من قبل أبي اسحق المتصم في ١٣ ربيع الآخر ٢٢٦ هـ ، وظل على قضاء مصر حتى عزل عنه في ١٨ شعبان سنة ٢٣٥ هـ - الكندي : الولاة والقضاة ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٦٣ ، ٤٩٩ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٧
(٤) ولي هارون بن عبد الله قضاء مصر من قبل المأمون في ١٤ رمضان سنة ٢١٧ هـ الكندي : الولاة والقضاة ص ٤٤٣ وما بعدها
(٥) الكندي : المرجع السابق ص ٤٤٤

هممت أن أضع يدي على كل حبس بمصر يتولاه أهله ، مما ليس له ثبت في ديوان القضاة احتياطا له « (١) » .

ولم يقتصر القضاة على النظر في أوقاف المسلمين . بل كانوا أيضا ينظرون في أوقاف أهل الذمة ، ويجددون الشهادة بها ، وليس أدل على ذلك من الشكوى التي تقدم بها أحد النصارى إلى أحمد بن طولون يشكو فيها القاضي بكار بن قتيبة (٢) ، قائلا : « أن هذا الذي يزعم أنه كان قاضيا جعل ريع أبي حبسا ، فقال بكار : ثبت عندي أن أباه حبس هذا الربيع ، وهو يملكه ، فأُضْمِتِ الحبس ، فجاء هذا متظلما ، فضربته ، فخرج إلى بغداد ، فجاءني بكتاب هذا الذي يزعم أنه موفق : لا تمض أحباس النصارى ، فعرفت أنه جاهل ، فلم التفت إليه » (٣) .

ومنذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري كان يعين في بعض الأحيان متولى للأحباس ونفقة الأيتام ، بالإضافة إلى القاضي ، ولعل أول من تولى النظر في الأحباس بعد فصلها عن القضاء بكران بن الصباغ الذي ولي الأحباس ونفقة الأيتام في مصر من قبل الحسين بن هروان قاضي قضاة بغداد في عهد

(١) الكندي : الولاية والقضاء ص ٤٥٠

(٢) هو بكار بن قتيبة بن عبيد الله بن أبي بردة ، ولي قضاء مصر من قبل المتوكل سنة ٢٤٦ هـ ، وظل على القضاء ٢٤ سنة حتى توفي في ذي الحجة سنة ٢٧٠ هـ ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥٠٥ - ٥١٤ ، ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ٢٤٧ (٣) ملحق كتاب الولاية والقضاء ص ٥١٣ ، ومن المعروف أن تسجيل الوقف واجب أمام القاضي المسلم ، ولو كان الواقف من أهل الذمة ، فالقاضي في هذه الحالة لا يتصرف بصفته قاضيا للأحوال الشخصية بدليل أن الذمي لا يخضع إليه في هذه الأمور إلا إذا لجأ إليه ، ولكن القاضي اختص بتسجيل الأوقاف ولو كانت لغير المسلمين ، لأن من شروط صحة الوقف أن ينتهي إلى جهة يعد الوقف عليها قرابة في نظر الشريعة الإسلامية . والقاضي المسلم وحده هو المختص بتقدير هذا المعنى . أنظر ما سبق ص ٣٠ ، ٣١ ومايلي عن وثائق الوقف الدمية في العصر المملوكي ، د. الغمراوي : أبحاث في الوقف (مجلة القانون والاقتصاد السنة الثانية) ص ٤٣

وأنظر أيضا : Muh. Muhammad Amin : Un Acte de Fondation de Wagf par une chrenienne, in jurnal of the Economic and social history of the orient. (J.E.S.H.O), vol. XVIII, part. 1. (1975), pp. 43 — 52.

الخليفة العباسي الراضي ، فوصل الى مصر في ربيع الآخر سنة ٣٢١ هـ / ٩٣٢ م ووصل معه أيضا أحمد بن عبد الله الكشي الذي تولى النظر في الاحكام (١) . ولعل تعيين متولى يختص بشئون الاحباس كان بداية انشاء ديوان مستقل للاعباس ، فبالرغم من أن قاضي القضاة تولى أمر الاحباس في بداية الدولة الفاطمية في مصر (٢) ، فإنه لم تلبث أن أصبح للاعباس ديوان مفرد ، كما أن الفاطميين أدخلوا كثيرا من التنظيمات الخاصة بالوقف ، فقد أمر الخليفة الفاطمي المعز لدين الله في سنة ٣٦٣ هـ / ٩٧٤ م أن تحول الى بيت المال جميع المتحصلات المالية المجابة من الممتلكات الموقوفة ، وطالب المنتفعين بأن يظهروا الوثائق التي تدل على أحقيتهم في ريع هذه الاوقاف (٣) ، وبعد ذلك بحوالي شهرين أصبح هناك ضامن لجباية أموال الاحباس مقابل دفع مبلغ سنوي للدولة ، وكان أول من ضمن جباية أموال الاحباس هو « محمد بن القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد » في نظير أن يدفع سنويا حوالي مليون ونصف مليون درهم . واعتاد الفاطميون أن يدفعوا الى المستحقين حقوقهم ، ويحمل ما بقى الى بيت المال (٤) ، واعتبر الخليفة المعز لدين الله نفسه أحد المستحقين في أموال الاحباس عندما أطلعه القاضي النعمان بن محمد على ما جاء بكتاب الكندي بشأن حبس عمرو بن العاص « وأن محمد بن أبي بكر كان قبضه وضرب عليه صافية لأمير المؤمنين على بن أبي طالب - أهل الحق - فقال المعز : هذا مال لنا ، فليحمل الينا مفردا من مال الاحباس » (٥) .

وهكذا أصبح لبيت المال منذ أيام الفاطميين نصيب من متحصلات الاوقاف ، التي صارت تمثل أحد موارد مصر المالية ، وعمل الفاطميون على

(١) الكندي : الولاة والقضاة ص ٤٩٠ ، ٤٩١

(٢) المقرئ : اتعاظ الحنفيا (نشر د. الشيبال ١٩٦٧) ص ١٢١ ، الفلقشندي : صبح الاعشى ج ١٠ ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ابن حجر : رفع الامر ج ٢ ص ٣٦٢ ، ٣٦٣

(٣) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، Rabie : op. cit. p. 9.

(٤) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، اتعاظ الحنفيا ص ١٤٤ ، ١٤٨ ، د. البراوي : حالة مصر ص ٣١٨ ، ٣٥١ ، د. عطية مشرفة : نظم الحكم ص ١٨٤

(٥) المقرئ : اتعاظ الحنفيا ص ١٤٨

زيادة هذا المصدر المالى بحبس أراضى زراعية ، وممتلكات كثيرة لكى يضمنوا موردا ثابتا للنفقة ولتعمير المساجد والجوامع والمارستانات ، وما الى ذلك ، ويذكر لنا المقرئى نقلا عن المسبحى أن الخليفة الحاكم بأمر الله أمر فى سنة ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م بتسجيل المساجد « التى لا غلة لها ، ولا أحد يقوم بها ، وما له منها غلة لا تقوم بما يحتاج اليه » فبلغت هذه المساجد ٨٣٠ مسجدا جملة ما تحتاج اليه من النفقة فى كل شهر ٩٩٦٠ درهما بواقع ١٢ درهما لكل مسجد فى الشهر^(١) ، وإزاء ذلك حبس الحاكم فى سنة ٤٠٥ هـ / ١٠١٤ م على هذه المساجد وغيرها من المؤسسات الخيرية « عدة ضياع وهى اطفيج ، وصول ، وطوخ ، وست ضياع أخر ، وعدة قياصر وغيرها » على أن يخصص ربيعها لعمارة هذه المساجد ، وللقراء ، والفقهاء والمؤذنين بها ، ونفقة المارستانات ، وأرزاق المستخدمين فيها ، وثمن أكفان من يموت من فقراء المسلمين^(٢) .

ويرى الرحالة الفارسى ناصر خسرو الذى زار مصر فى العصر الفاطمى أنه « كان لكل مسجد فى جميع المدن والقرى التى نزلت بها من الشام الى القيروان نفقات يقدمها وكيل السلطان من زيت السرج والحصير والبوريا وسجاجيد الصلاة ورواتب القوام والفراشين وغيرهم » ، ثم يذكر أن والى الشام شكاه من أن الزيت قليل ، واستأذن فى أن يصرف للمساجد الزيت الحار المستخرج من بذور الفجل واللفت فأجيب « أنك مأمور لا وزير ، وليس من الجائز أن تغير أو تبدل فى شئ يتعلق ببيت الله »^(٣) .

(١) ذكر المقرئى أن جملة النفقة التى تحتاجها هذه المساجد ٩٢٢٠ درهما المواعظ والاعتبار ٢ ص ٢٩٥

(٢) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٥ ، د . عطية مشرفة : نظم الحكم من ١٨٤ ، Rabie : op. cit. p. 10. ونلاحظ أن الحاكم بأمر الله وجه اهتماما خاصا بمنشباته وبالجامع الازهر فوافق فى رمضان سنة ٤٠٠ هـ / ١٠٠٩ م على « الجامع الازهر بالقاهرة المحروسة والجامع بראشدة ، والجامع بالمقس اللذين أمر بإنشائهما وتأسيس بناهما ، وعلى دار الحكمة بالقاهرة » عدة دور وقياسر بالفسطاط . انظر نص وقفية الحاكم بأمر الله التى أوردها المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٧٣ / ٢٧٥

(٣) ناصر خسرو : سفر نامه (ترجمة د . يحيى الخشاب) الطبعة الاولى - القاهرة ص ٦٥ ، د . عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ج ١ ص ١٤٥

وهكذا اعتبرت الدولة الفاطمية نفسها مسئولة عن الأعمال الخيرية العامة والمؤسسات الدينية^(١) ، ومقابل حصولها على أموال الاحباس ، ولذلك اعتقد أن أحباس الحاكم بأمر الله وغيرها من الاحباس التي حرص الخلفاء الفاطميون على حبسها ، ليست أوقافا بقدر ما كانت ارسادا ، وافرادا لبعض الاراضى التابعة لبیت المال ، للصرف من ريعها على المساجد والمؤسسات الخيرية^(٢) .

وهكذا أشرف ديوان الاحباس - في العصر الفاطمي - على جباية ريع الاحباس سواء تلك التي حبسها الافراد ، أو التي حبسها الخلفاء ، كما أنه كان يشرف على توجيه إيرادات الاوقاف الى مصارفها الصحيحة متبعاً الشروط التي وضعها الواقف في وثيقة الوقف .

ويذكر كل من المقرئى والقلقشندي نقلاً عن أبى الطوير نظام سير العمل في ديوان الاحباس ، وطريقة اشرافه على صرف المستحقات لأرباب الوظائف ، فيقول المقرئى : « ان الخدمة في ديوان الاحباس ، وهو أوفر الدواوين مباشرة ، ولا يخدم فيه الا أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدلين ، بحكم أنها معاملة دينية ، وفيها عدة مديرين ينوبون عن أرباب هذه الخدم في ايجاب أرزاقهم من ديوان الرواتب ، وينجزون لهم الخروج باطلاق أرزاقهم ، ولا يوجد لاحد من هؤلاء خرج الا بعد حضور ورقة التعريف من جهة مشارف الجوامع والمساجد باستمرار خدمة ذلك الشهر جميعه ، ومن تأخر تعريفه تأخر الإيجاب له ، وان تمادى ذلك استبدل به ، أو توفر ما باسمه لمصلحة أخرى ، خلا جوارى المشاهد ، فانها لا توفر لكنها تنقل من مقصر الى ملازم ، وكان يطلق لكل مشهد خمسون درهماً في الشهر برسم الماء لزوارها ، ويجرى من معاملة سواقى السبيل بالقرافة ، والنفقة عليها من

(١) د. البراوى : حالة مصر من ٣١٦ .
(٢) أنظر ما يلى عن الاوقاف في عصر الايوبيين .

ارتفاعه (الدخل أو الريع) ، فلا تخلو المصانع ، ولا الاحواض من الماء أبدا ، ولا يعترض أحد من الانتفاع به ، وكان فيه حاتبان ومعينان (١) » •

ويبدو أن ديوان الاحباس في أيام الدولة الفاطمية كان يستعين بالقضاة في الاشراف على عمارة الاحباس المختلفة ، فيذكر المقرئى نقلا عن الشريف ابن أسعد الجوائى أنه « كان القضاة بمصر إذا بقي لشهر رمضان ثلاثة أيام طافوا يوما على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة • يبدأون بجامع المقس ، ثم القاهرة ، ثم المشاهد ، ثم القرافة ، ثم جامع مصر ، ثم مشهد الرأس ، لنظر حصر ذلك وقناديله وعمارته وما تشعبت منه •• » (٢) •

ورغم حداثة منصب رئيس ديوان الاحباس إلا أن متوليه سرعان ما ارتقى الى مركز كبير في الدولة بين موظفي الدواوين ، حتى فاق منصبه منصب قاضي القضاة الفاطمي الذي كان في حاجة الى توقيع رئيس ديوان الاحباس ليصرف مرتباته ، فيذكر النابلسي في كتابه « لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية » ، « أن العادة في زمن المصريين (٣) إذا كان عيد أو موسم يهنأ فيه السلطان ، بعث قاضي القضاة رسوله يقف بباب السلطان الى أن يجيء صاحب ديوان الاحباس يهنئ ويروح ، فاذا أراح جاء غلام قاضي القضاة وأعلمه بمجيء المذكور وعوده ، فيركب حينئذ قاضي القضاة الى تهئية السلطان » ويعلل النابلسي ذلك بأنه كان « خوفا أن يتفق هو وصاحب ديوان الاحباس فيجلس صاحب الاحباس فوقه ، أو عن يسار السلطان ، وهو المنصب ، كل هذا لجلالة المشار اليه ، وأنه يساوى قاضي القضاة في العلم والدين والفتنة والنزاهة والورع ، ويفضل عليه بأن جاريه ورزقه من تحت يده ، في الخطابة ، والحكم ، والتدريس ، وغير ذلك » (٤) •

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، أما عبارة القلقشندي فتحمل نفس المعنى وإن كانت أكثر إيجازا • صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٩٠ ، أما ابن الفرات فقد أورد في تاريخه نفس عبارة المقرئى - تاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات - نشر وتحقيق د. حسن محمد الشماخ (البصرة ١٩٦٧) المجلد الرابع ص ١٤٩ / ١٥٠

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) يقصد الفاطميين أنظر حاشية ١٨ ص ٢٨ من كتاب لمع القوانين نشر C. Cahen

(٤) النابلسي : لمع القوانين المضية ص ٢٨

وهكذا ظل لرئيس ديوان الاحباس مكانة مرموقة في الدولة الفاطمية حتى أوائل عصر الدولة الايوبية ، وبلغ من رقى هذا المنصب أنه لما ولي الاحباس الشيخ شهاب الدين الطوسي (١) ، لم تسمه الدنيا فرحا ، مع ما كان عليه من العلم والعظمة في نفسه والجلالة عند السلطان « حتى أنه لما وصل الى البلاد ، ونزل بالخانقاه ، وجاء وجوه العلماء اليه ، وسلموا عليه وركب ، أمر ركاب داره بأن يرفع الغاشية (٢) على أطراف أصابعه ، كما يصنع بين يدي الملوك ، فقبل له في ذلك ، فقال : أنا ملك العلماء ، كما أن الملوك ملوك الرعايا (٣) » .

أما عن الشروط التي كان يجب أن تتوفر في ناظر ديوان الاحباس في الدولة الايوبية ، فيذكر النابلسي أنه كان : « يحتاج الناظر فيه الى أن يكون عالما متقنا مفتيا في أنواع العلوم ، مشاركاً في الفضائل والادب ، شريف المهمة ، عظيم المقدار ، في نفسه ، وعند سلطانه ، وجها من وجوه الدولة ، فانه يحكم على العلماء ، والفقهاء ، والقراء ، والمحدثين ، والفضلاء ، والخطباء ، والمتصدرين (الذين يتصدروا لرواية الحديث) ، والمدرسين ، وأئمة المساجد ، وأن يكون من المشهورين بالدين ، والعلم الكبير ، والنزاهة ، والعفاف ، وحسن السمعة ، وأن يكون أهلا بما فيه من العلم لانه يعرف من يصلح للتدريس والتصدر ، والخطابة ، والامامة ، وشروط ذلك ، بعيدا عن الهوى ، وقبول رشوة يفضح بها نفسه عند هذه الطائفة .. (٤) » .

ويمتاز ناظر ديوان الاحباس عن بقية نظار الدواوين « بالاطلاق لمن يختار ما يختار من فدن في البلاد ، وعين من جميع الجهات ، ينفذ توقيعه

(١) هو أبو الفتح بن محمود نزيل مصر وشيخ الشافعية ت في ذي القعدة سنة ٥٩٦ هـ / ١٢٠٠ م الذهبي : العبر في خبر من غير - الجزء الرابع (تحقيق د. صلاح الدين المنجد) - الكويت ١٩٦٣ - ص ٢٩٤
(٢) الغاشية هي قبة من أديم مخروزة بالذهب تحمل بين يدي السلطان أو الأمير في الموكب - الفلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٧
(٣) النابلسي : لمع القوانين ص ٢٧ ، ويذكر الذهبي أن الطوسي كان «يركب بالغاشية والسيوف المسنلة وبين يديه من ينادي : هذا ملك العلماء » العبر في خبر من غير - ج ٤ ص ٢٩٤
(٤) انابلسي : المرجع السابق ص ٢٦

من غير اذن السلطان ، وبغير احاطة علمه ، وبغير خطه ... وأن العادة أن يستقل بالاطلاق ما شاء لمن شاء ، ويبقى ما يطلقه مؤيدا لمن أطلق له ولورثته من بعده (١) » .

ورغم هذه المكانة المرموقة فإنه يبدو أن الفساد الذى تطرق الى الدواوين فى عهد الملك الكامل الايوبى ، والذى أشار اليه النابلسى فى أكثر من موضع فى كتابه « لمع القوانين (٢) » ، كان قد ظهر بالفعل فى ديوان الاحباس ، اذ آل أمره « الى ما لم يخطر بالبال أو يؤول اليه ، فإنه تولاه جماعة من أطراف وجهال من أهل الريف كئخص يقال له التجطهرى عامى من تجطهر ، وابن الجليس الذى ما برح ضامنا من جملة ضمان المكوس ، ما ألم أحد منهم بعلم (٣) » .

وفى العصر الايوبى أشرف ديوان الاحباس على الاوقاف المختلفة التى وقفها السابقون ، وفقدت وثائق تحبيسها ، وجهات مصارفها لتطاول العهد بها ، وتولى الديوان الانفاق من ريعها على الجوامع والمساجد والسقايات ، وجوارى المتصدين لاقراء القرآن الكريم والعلوم الشريفة ، وغيرهم من الائمة والخطباء والمؤذنين والمبلغين ، وطلبة العلم ، وأرباب الصدقات والرواتب (٤) وكان من الطبيعى أن ينعكس الفساد الذى تطرق الى شخص متولى الاحباس على نظام الاحباس ذاته ، ومن مظاهر هذا الفساد أن تعرضت الاوقاف

(١) النابلسى : لمع القوانين ص ٢٦ .

(٢) قام النابلسى بتأليف كتابه « لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية » ليطلع الملك الصالح ايوب على الفساد الذى تطرق الى الدواوين فى عهد والده الملك الكامل . انظر مقدمة الكتاب ، ورسالة الباحث عن الملك الصالح نجم الدين ايوب رسالة لم تنشر - ص ٨

(٣) التجطهرى غير معروف - انظر لمع القوانين حاشية ١٣ ص ٢٧ ، وابن الجليس أيضا غير معروف ، ولكن توجد أسرة بنو الجليس تتصل بالوزير ابن شكر - انظر ابن العميد (المكين جرجس) : أخبار الايوبيين (نشر C. Cahen) ص ١٣١

(٤) ابن مناتى (الاسعد شرف الدين) : كتاب قوانين الدواوين - تحقيق ونشر عزيز سوريال عطية ص ٣٥٦ حاشية ٢

الإسلامية والذمية للاقطاع^(١) ، مقابل القيام بمصالح المسجد أو الجامع أو غيره من جهات البر ، أو في مقابل عمل يؤدي للدولة « حتى لم يبق للجوامع والمساجد جهة يحصل منها ما يحتاج اليه فيها »^(٢) ، وكان أن استغل المقطعون الإحباس لصالحهم ، وليس لصالح جهات البر ، فأدت هذه السياسة إلى خراب الأوقاف العقارية ، لعدم الاهتمام بمعمارها ، ذلك « أنها (الإحباس) لما صارت جهات لجواري ورواتب حتى من تسلمها أن يطاع الديوان بما استهدم منها ، فيجتاط على أجرة عامرها ليصرفها في مرمه مستهدمها »^(٣) ، كما بخل من تسلمها بالصرف عليها من ماله الخاص خشية أن تنقل لغيره ، فيضيع ما ينفقه من مال • ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فحتى أنقاض الإحباس التي خربت لم تسلم من النهب ، سواء نهبها واضع اليد عليها ، أم جيرانه ، وخاصة ما كان منها خارج العمران « فان الطوابين يزيلون آثارها ، ويطمسون معالمها »^(٤) •

أما متحصلات الوقف من الأراضي الزراعية . فكان استغلالها ليسر للمقطعين ، فان تظلم المزارعون ، قال المقطعون « هؤلاء يأخذون الخراج على أنهم يعمرون المساجد ، فيفوزون به لنفوسهم ، ونحن نستخدم بهذا القدر من يعمر المساجد ، وأن أفضل شيء دفعناه لهم » ، ومما أدى إلى زيادة فساد الأحوال أن كلمة المقطعين كانت هي المسموعة ، فيقول ابن مماتي : « فلا يسمع أحد هذا إلا أعان المقطعين على اتمامه »^(٥) •

أما أراضي الأوقاف التي لم تنقطع ، وظلت في أيدي المزارعين ، فلم تكن هي الأخرى خاضعة تماما لديوان الإحباس ، لان هؤلاء المزارعين لم يمكنوا موظفي الديوان من تحصيل درهم منهم برسم العمارة^(٦) •

(١) مثال ذلك ما يذكره المقرئ من أن السلطان الملك الأشرف برسبای الدقماقي أخرج ناحيتي الاعلام والحنوبية وكانتا من وقف السلطان الملك الناصر صلاح الدين على المدرسة القمعية ، وأنعم بها على مملوكين من مماليكه ليكونا اقطاعا لهما - المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٤ ، انظر ما يلي عن تدهور نظام الأوقاف •

(٢) ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٥٦

(٣) نفس المرجع والصفحة •

(٤) نفس المرجع والصفحة •

(٥) نفس المرجع ص ٣٥٧

(٦) نفس المرجع والصفحة •

ومن مظاهر الفساد التي تطرقت الى الاحباس أيضا في العصر الايوبي تحكير المساحات التابعة لديوان الاحباس ، ويضرب ابن مماتي المثل على ذلك فيقول « ومن الحيف في الاحباس أن يحكر من الديوان مساحة لمدة خمسين سنة بخمسة وعشرين ديناراً ، فيعجل منها النصف ، ويقسط النصف للمدة ، ربع دينار في السنة ، وتعمر تلك المساحة قيسارية أو غيرها ، فتكون أجرته في الشهر خمسة وعشرين ديناراً ، ولو كان الديوان عمرها من ماله لتضاعف ارتفاعه » (١) .

واستغل ديوان الاحباس ما يدفع له مقدماً - كما في المثال السابق - في تسديد الرواتب المتأخرة لمدد ماضية ، وبذلك لا يجد الديوان من الاموال ما يكفي لعمارة الاوقاف ، وبدلاً من ترميمها يقوم انديوان ببيع أنقاضها (٢) .

ويرى ابن مماتي الذي كان رئيس ديوان الجيش ، وناظر الدواوين زمن صلاح الدين وابنه العزيز عثمان ، أنه ليس من سبيل الى الإصلاح « الا أن يكشف عن أمر الجوامع والمساجد والاحباس ، ويحقق ما يحتاجه برسم العمارة فيطلق من بيت المال ، ويمسك عن استئثار التحكير ، ويتولى الديوان عمارة ما رغب الاجانب في عمارته ، فيوفر ما يحصل على العمارة ، فما تمضي مدة حتى يجبر مضاعه ، ويحسن أوضاعه » (٣) .

انتشار الاوقاف في مصر في عصرى الفاطميين والايوبيين :

ومع بداية حكم الفاطميين لمصر تجددت فكرة ملكية الدولة لاراضى مصر الزراعية ، وارتفع رأى ينادى بأن الخلفاء الفاطميين يملكون أرض مصر ، أو غالبيتها على الأقل . وتبعاً لذلك عاد منع وقف الاراضى الزراعية ، وهو الامر الذى يؤيده قول المقرئى : « فلما قدمت الدولة الفاطمية من الغرب الى مصر

(١) الحكر هو الاولوية فى الاجارة لصاحب البناء او الغراس فى أرض الوقف أو اراضى بيت المال . ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٥٧ . محمد أبو زهرة - الحكر ص ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٥٧ .

(٣) نفس المرجع والصفحة .

بطل تحبب البلاء ، وصار قاضى القضاة يتولى أمر الاحباس من الرباع واليه أمر الجوامع والمشاهد ، وصار للاحباس ديوان مفرد (١) » .

وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير التنظيمات الفاطمية للاحباس ، اذ أمر الخليفة المعز لدين الله بحمل الاموال المتحصلة من الممتلكات الموقوفة الى بيت المال ، وبالتالي أصبحت أموال الاحباس من مصادر مالية مصر فى عصر الفاطميين ، تبعاً للاعتقاد السائد بأن أراضى مصر ملك للدولة .

كذلك يمكن اعتبار أوقاف الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله (٢) للصرف منها على المساجد وغيرها من المؤسسات الخيرية نوعاً من الارصاد لضمان استمرار الصرف على هذه المساجد والمؤسسات الخيرية ، التى لم يكن لها مورد للصرف منه ، كذلك كان شأن أوقاف الوزير الفاطمى الصالح طلائع بن رزيك (ت ٥٥٦ هـ / ١١٦٠ م) ، والتى تشمل بركة الحبش (٣) ، وبلقش وكفرها كوم الهوى (٤) ، والتى أوقفها على الاشراف الاقارب الحسينيين ، والاشراف الطالبيين ، وأشراف المدينة النبوية ، وبنى معصوم امام مشهد على رضى الله عنه (٥) ، وكانت هى الاخرى بمثابة الارصاد للصرف على هؤلاء الاشراف .

ويؤيد هذا الرأى أنه لما قام الوزير الفاطمى أمير الجيوش بدر الدين الجمالى وزير المستنصر بحبس بعض الاراضى الزراعية ، على أولاده ، بالبرين

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، أنظر ما سبق ص ٥٣

(٢) أنظر ما سبق ص ٥٤

(٣) من المعروف أن بركة الحبش كانت وقتنا منذ سنة ٣١٨ هـ - أنظر ما سبق ، ويدل إعادة وقفها فى العصر الفاطمى على أن الفاطميين اعتبروا أراضى مصر ملكاً للدولة . أنظر ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٥٦ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٥٣

(٤) ابن دقماق : المرجع السابق ق ١ ص ٤٥ ، المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٤ ، ابن الجيمان (شرف الدين يحيى علم الدين شاكرا) : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية - نشر مورتيز (ط ٠ بولاق) ص ٦ ، محمد رمزى القاموس الجغرافى ج ١ ق ٢ ص ٥٥

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٩٤ ، وأنظر وثيقة وقف طلائع بن رزيك بدان الوثائق القومية بالقلمة (مجموعة المحكمات الشرعية) رقم ١/١ ، التى نشرها : Cahen, Ragib et Taher : L'Acte et le Waqf d'un grand domaine Egyptien, par le vizir fatimide Talal B. Ruzzik., Annales Islamologiques, t. XIX, 1978 pp. 12 - 126

الشرقى والغربى ، وتشمل بالبر الشرقى بهبيت والاميرية ، والمنية ، وبالبر الغربى سبط ونهيا وغير ذلك من حقوق النواحي « أفنى الفقهاء بأن الحبس باطل ، وصار مالها يحمل الى بيت المال ، فينفق فى مصالح المسلمين^(١) » ، كما أنه لم تذكر أى من المصادر والمراجع المتداولة أوقافا فى الاراضى الزراعية فى العصر الفاطمى غير ما ذكر ، بينما يرد ذكر وقف الدور والحمامات والقياسر ، مثل حمام الرصاص ، وقياسرية ابن ابي أسامة وغيرها^(٢) .

وما أن جاء صلاح الدين الايوبى الى حكم مصر حتى عمد الى وقف أراضى من بيت المال على مختلف المؤسسات الدينية والخيرية ، وهى الاوقاف التى كانت بمثابة الارصاد ، وانما ذكرت أنها أوقاف من باب التجاوز ، ولم يأت صلاح الدين فى ذلك بجديد فقد سبقه الى ذلك فى مصر الحاكم بأمر الله - الخليفة الفاطمى - والصلاح طلائع بن رزيك - الوزير الفاطمى - ولكن يبدو أن صلاح الدين أخذ ذلك النظام عن نور الدين ، وليس عن الفاطميين ، فيذكر مؤلف كتاب « عطية الرحمن » أن أول من وقف أراضى بيت المال على التكايا والمساجد وغيرها « السلطان نور الدين الشهيد » ولم يقع ذلك لاحد قبله من السلاطين . ولما أراد ذلك استفتى الامام ابن أبى عمرو^(٣) ، فأفتاه بالجواز ، ووافقه على ذلك جماعة من المذاهب الاربعة ، ولم يقصد ابن أبى عمرو ومن وافقه أنه وقف حقيقى ، اذ لا يصح الوقف من غير المالك ، وانما رأى ذلك « ارسادا وافرازا لبعض مال بيت المال » . ثم يستطرد

(١) أنظر ما جاء عن الحبس الجيوشى فى كتاب قوانين الدواوين لابن مائى ص ٣٣٦ ب ٣٣٩ ، ومن المعروف أن الحبس الجيوشى كان من ضمن مخصصات ديوان الاسطول فى عهد صلاح الدين - المقرئى : السلوك ج ١ ص ٧٣ ، ١٠٧ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٩٤ ، ٣٧١

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٢ ، ٨٦ ، السيوطى : حسن المعاصرة ج ٢ ص ١٨٤

(٣) هو القاضي شرف الدين أبو سعد عبد الله بن أبى عمرو (عبد الله بن محمد ابن هبة الله بن المطهر بن على أبو سعد بن أبى السرى التميمى الموصلى) كان اماما فاضلا مصنفًا ، وكان خصيما بالملك العادل نور الدين ، ثم استقضاء صلاح الدين وولى القضاء بمدة بلاد ، وتوفى سنة ٥٨٥ هـ ١١٩٠ م ابن تغرى بردى : النجوم ج ٦ ص ١٠٩ ، ١١٠ ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ ، ١٠٣

المؤلف ليقول « ثم هذا حذوه صلاح الدين يوسف بن أيوب ، فوقف كثيرا من أراضى بيت المال على الفقهاء بمدارسه بمصر والشام والقدس ، وعلى الصوفية المعروفة بسعيد السعداء ، وتابعهما على ذلك بقية الملوك^(١) . ويؤيد ذلك الرأي ما ورد في المصادر التاريخية عن كثرة الاوقاف التي أوقفها السلطان صلاح الدين ، وبقية أفراد أسرته ، من ذلك أنه أوقف جميع الموارد المالية المتحصلة من مدينة بلبيس لفك أسر بعض سكان هذه المدينة الذين أسرهم الصليبيون في حملتهم على مصر سنة ٥٩٤ هـ / ١١٦٨ م ، وظل هذا الوقف يؤدي الغرض منه لمدة أربعين سنة ، حتى تم فك أسر جميع من أسر من بلبيس^(٢) ، كما أوقف على الأرامل والايتمام قرية نسترو^(٣) ، وعندما جعل صلاح الدين من دار سعيد السعداء خانكاه للصوفية^(٤) أوقف عليها كثيرا من الاوقاف مثل بستان الحبانبة بجوار بركل الفيل^(٥) ، وقبسارية الشراب^(٦) ، وناحية دهمرو باقليم البهنساوية^(٧) وحمام الصوفية^(٨) ، وكذلك أوقف صلاح الدين ثلث ناحية سندبيس من القليوبية ، وبلدة نقاده من

- (١) ابن المصنفى (الشيخ عيسى) : عطية الرحمن فى صفة ارساد الجوامك والاطيان (ط القاهرة) ص ٢١ ، ٢٢ ، أنظر أيضا ابن قاضى شعبة (بدر الدين أبو الفضل محمد بن تقى الدين) : الكواكب الدرية فى السيرة النورية - تحقيق محمود زايد (بيروت ١٩٧١) ص ٣٧ ، ٣٨ ، ١٦٨ ، وأنظر ما يلى بالفصل الثانى حيث تنص وثائق العصر المملوكى صراحة على الوقف من بيت المال *
(٢) ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن) : تاريخ الدول والملوك (نشر د. الشماخ) المجلد الرابع ص ٢٣ ، Rabie : op. cit. p. 10.
(٣) تقع بين بحيرة البرلس والبحر المتوسط ، وتشتهر بصيد السمك ، ويقال أنه كان يجبى من مصايدها ١٧٥٠٠ دينار - ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ١١٣
(٤) وهى أول خانكاه للصوفية بمصر أوقفها صلاح الدين على الفقهاء الصوفية الوافدين من البلاد الاسلامية فى سنة ٥٦٥ هـ أو فى سنة ٥٦٩ هـ أنظر ابن دقماق : الانتصار ق ٢ ص ٨ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٥ ، السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٨٧ ، فؤاد فرج : القاهرة ج ٣ ص ٤٤٨
(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٥
(٦) نفس المرجع ج ٢ ص ٨٦ ، ٤١٥
(٧) ابن دقماق : الانتصار ق ٢ ص ٨ ، ابن ممتاى : قوانين الدواوين ص ١٤٠ ، المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٤١٥
(٨) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٥

عمل قوص ، على أربعة وعشرين خادما لخدمة الضريح النبوي الشريف وذلك في ١٨ ربيع الآخر سنة ٥٦٩ هـ / ١١٧٣ م (١) .

كذلك أنشأ صلاح الدين عدة مدارس بمصر وهي المدرسة الناصرية للشافعية (٢) ، وأوقف عليها حتى الصاعقة واحدتي القرى (٣) ، ثم المدرسة القمحية للملكية ، وأوقف عليها قيسارية الوراقين وقريتي الحنبوشية والاعلام باقليم الفيوم (٤) ، ثم المدرسة السيوفية للحنفية ، وأوقف عليهم اثنين وثلاثين حانوتا بخط سويقة أمير الجيوش ، وباب الفتوح وحارة برجوان (٥) . وفي سنة ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م أمر صلاح الدين بتشييد مدرسة ثانية للشافعية بجوار قبة الامام الشافعي ، وأوقف عليها حماما وفرنا وحوانيت وجزيرة الفيل (٦) . وبينما تذكر المصادر التاريخية هذه الاوقاف على المدارس نجددها عندما تشير الى المارستانات الايوبية الثلاثة تعتبر ما يصرف عليها ارسادا وليس أوقافا ، فيذكر المقرئى نقلاً عن متجددات القاضى الفاضل أنه في سنة ٥٧٧ هـ / ١١٨٣ م أمر صلاح الدين بفتح المارستان الصالحى في القصر الفاطمي الكبير للمرضى والضعفاء ، وأفرد برسمه من أجرة الرباع الديوانية مائتي دينار كل شهر ، وغلات من الفيوم (٧) . وعندما أمر صلاح الدين باعادة فتح مارستان الفسقاط

(١) ابن دقماق : المرجع السابق ق ٢ ص ٤٩ ، ابن آياس (محمد بن أحمد الحنفى) بدائع الزهور في وقائع الدهور (ط . بولاق) ج ١ ص ٧٢ ، ويذكر المقرئى أن هذا الوقف استمر الى أيامه السلوك ج ١ ص ٥٧

(٢) أنشئت سنة ٥٦٦ هـ / ١١٧٠ م ، وعرفت أيضا بمدرسة ابن زين التجار ابن تغرى بردى : النجوم ج ٦ ص ٥٦ ، الذهبي : العبر في خبر من غير ج ٤ ص ٢٦٣ (٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤

(٤) بدىء في انشائها سنة ٥٦٦ هـ المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٤ ، ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٤ ، النابلسي : تاريخ الفيوم وبلاده ص ٥٩ ، محمد رمزي : القاموس الجغرافى ق ٢ ج ٣ ص ٧٢ ، ٩٤

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٥ ، ٣٦٦

(٦) المقرئى : السلوك ج ١ ص ٦٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٦ ص ٧٩

(٧) الحنبلى : شفاء القلوب (مخطوطة بجامعة القاهرة) ورقة ٢٤ ب ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٧٦ ، المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٤٠٧ ، ابن واصل : مفرج الكروب (نشر د . الشيبال) ج ٢ ص ٥٥ ، Cahen (C.) : Le Régime des Impôts dans le Fayyūm Ayyūbide, Arabica, III. 1956 p. 25.

القديم أفرد برسمه من متحصلات ديوان الاحباس ما تقدير ارتفاعه عشرون دينارا يوميا^(١)، وكذلك الحال في المارستان السكندري^(٢) .
كذلك من قبيل الارصاد أيضا ما يذكره المقرئى من أن صلاح الدين في سنة ٥٧٣ هـ / ١١٧٦ م « وقف صادر الفرنج على الفقهاء بالاسكندرية »^(٣) وهو شيء « وظفه السلطان على تجار النصارى اذا صدروا من الاسكندرية - زائدا على العشر - رتبة لفقهاء الثغر دنائير تصرف في كل شهر ، وجعل له ناظرا وشهودا ، وأوقفه عليهم وعلى ذريتهم »^(٤) .
ونحن نرى أن هذا الخلط بين الافراد أو الارصاد - حتى ولو كان من ديوان الاحباس - وبين الاوقاف ، انما ينم عن حقيقة مؤكدة . وهى أن هذه الاوقاف جميعا لم تكن الا ارصادا بدليل أن ديوان الاحباس تولى الانفاق على هذه البيمارستانات دون أن تكون لها أوقاف محددة ، وهذا يشبه الى حد كبير ما تم في العصر الفاطمى من تولى ديوان الاحباس الانفاق على وجوه البر والمنشآت الدينية ، مع زيادة الاعيان الموقوفة لزيادة إيرادات هذا الديوان^(٥) .

ولم تقتصر أوقاف صلاح الدين على المنشآت الخيرية والدينية ، فقد

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٤٠٧ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٦ ص ٧٩ ،
(٢) ابن جبير : الرحلة (نشر بيروت ١٩٦٤) ص ٢٦ ، د- عبد العزيز سالم : تاريخ الاسكندرية وحضارتها فى العصر الاسلامى (كتاب محافظة الاسكندرية ١٩٦٣) ص ٢٩٣ ، Wiet (G.) : Cairo, p. 55.
(٣) من الشروط المعتبرة فى الوقف أن يكون من مالك ، وأن يكون الموقوف عينا يصح بيعها ، وهذا ما يتعارض مع وقف صادر الفرنج ، ويمكن القول أن لفظ وقف هنا فيه تجاوز كبير والمقصود به نوع من الارصاد والتخصيص - أنظر : الشيبانى : نيل المارب ج ٢ ص ٣ - وفى السلوك ج ١ ص ٦٣ حاشية ٥ - ولعل المقصود بذلك الضريبة التى كانت تفرض على تجار الفرنج الواصلين بالتاجر من بلادهم الى ثغر الاسكندرية وكان مقدارها زمن القلقشندى أى فى القرن الثامن الهجرى خمس قيمة البضائع التى يحملونها - القلقشندى : صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٦٣ ، ج ١١ ص ٤١٦ ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٦٣ .
(٤) ابن فرحون : الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب ص ٩٦
د- الشيال : أعلام الاسكندرية ص ١٢٠ ، تاريخ مدينة الاسكندرية ص ٧٧
(٥) أنظر ما سبق ص ٥٢ وما بعدها .

أوقف صلاح الدين بعض الممتلكات ليستفيد منها جماعة من المعاصرين له ، ثم أولادهم من بعدهم ، دون أن ينتموا اليه بقراءة أو نسب ، يدل على ذلك منشور كتبه القاضي الفاضل - وزير صلاح الدين - وهو محفوظ ضمن رسائل القاضي الفاضل التي لم تنشر بعد ، وفيه وقف صلاح الدين كفرا على فقيه يعرف بالشبراوى ، وأثبت صلاح الدين في هذا المنشور ، أنه حبس هذا الوقف على الشبراوى ، وعلى سلالته من بعده ، وحذر صلاح الدين أى شخص أن يقف في وجه مستحقى هذا الوقف ، غذكر في المنشور « ولا ليد الديوان أن تعارضه في وقفها ، ولا لالسنة المستخدمين أن تناقضه في وصفها ولا لخواطر المتأولين أن تراجعها في كشفها » ، ولا يوجد في المراجع المتداولة ما يدل على شخصية الشبراوى ، أو سبب وقف السلطان هذا الكفر عليه (١) .

ويبدو لنا أن صلاح الدين أراد أن يكافئ هذا الفقيه على عمل أداه له أو لدولته ، أو أن صلاح الدين أعجب به لسبب أو آخر (٢) ، أما احتمال أن يكون هذا الوقف على ذلك الفقيه وأسرته قرينة الى الله تعالى ، فاننا نرى أنه لو أراد صلاح الدين أن يتقرب بهذا الوقف الى الله - سبحانه وتعالى - لجعل وقفه ابتداء وانتهاء على الفقراء والمساكين (٣) ، أما كون صلاح الدين جعل هذا الوقف ابتداء على الفقيه الشبراوى وعلى ذريته من بعده ، وبعد انقراضهم يؤول ريع الوقف الى أحد وجوه البر ، فهذا يعنى أن صلاح الدين أراد أن يكون هذا الوقف بمثابة المكافأة أو تجاوزا بمثابة معاش لهذا الفقيه وسلالته من بعده .

ويتفق هذا الاستنتاج مع الحكم العام الذى يمكن أن نطلقه بصفة عامة على أوقاف صلاح الدين ، وهو القول بأن صلاح الدين اتخذ من نظام

Rabie : op. cit. p. 16.

(١) يذكر ابن شداد (بهاء الدين) فى كتابه : النوادر السلطانية والمعاصر اليوسفية (تحقيق د. الشيبان ١٩٦٤) ص ٩ أن صلاح الدين قد اجتاز على صغير بين يدي أبيه وهو يقرأ القرآن ، فاستحسن قراءته ، فخر به ، وجعل له حظا من خاص طعامه . ووقف عليه وعلى أبيه جزءا من مزرعة ، فلعل الفقيه الشبراوى والد هذا الطفل (٢) أنظر ما سبق عن الوقف الخيري .

(٣) م ٥ - الأوقاف

الأوقاف سبيلا لتدعيم حكمه السياسى ، بعد أن قضى على حكم الفاطميين الشيعة وأعاد مصر إلى حظيرة المذهب السنى ، وكان هدف صلاح الدين الاساسى من انشاء المدارس فى مصر هو تدعيم المذاهب السنية ونشرها فى مصر ، والبعد عن المذهب الشيعى^(١) ، ووجد صلاح الدين أن الوقف على هذه المدارس وعلى عمارتها ، وفقهاؤها ، وطلبة العلم بها ، فيه ضمان لاستمرار هذه المدارس فى أداء رسالتها ، وتحقيق الهدف من انشائها^(٢) ، ولتحقيق نفس الهدف جعل صلاح الدين دار سعيد السعداء خانكاه للصوفية ، وفتح أبواب مصر للوافدين من الفقراء الصوفية^(٣) .

وإذا حاولنا تتبع أسباب كل وقف أمر به السلطان صلاح الدين لوجدنا أن غالبية أوقافه تخدم نفس الاتجاه ، وأعنى تدعيم حكمه السياسى من ناحية وخدمة المذهب السنى والقضاء على المذهب الشيعى من ناحية أخرى ، بل أن الوقف الذى أوقفه على أربعة وعشرين خادما لخدمة الضريح النبوى الشريف كان يخدم نفس الهدف ، إذ وجد صلاح الدين أن بنى الحسن الذين تغلبوا على الحجاز يجهرون عند الأذان بقولهم « حى على خير العمل » وهو شعار مذهب الشيعة ، فعمل على استمالتهم ، وأغدق عليهم الاموال والهدايا ، حتى سمحوا له أن يجعل على المدينة الشريفة جماعة من قبله ، فقرر بها الخدام ، وجعل عليهم شيخا من الخدام ، وهو « بدرالدين الاسدى »^(٤) ومن البديهي أن صلاح الدين إنما فعل ذلك ليتبع هؤلاء الخدام فى الضريح النبوى الشريف تعاليم المذهب السنى . ومثل ذلك يقال عندما وقف صلاح الدين متحصلات مدينة بلبيس لملك أسرى المدينة الذين أسره الصليبيون سنة ٥٦٤ هـ فمن الواضح أنه فعل ذلك تدعيما لحكمه السياسى ، خاصة وأن

(١) Wiet : Cairo. p. 53. 54.

(٢) د. عاشور : الناصر صلاح الدين ص ٩٣ ، ٩٤ ، د. الشيال : مصر الاسلامية ج ٢ ص ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢

(٣) د. عاشور : السيد أحمد البدوى شيخ وطريقة ص ٣٤ ، د. على منافى حسين : الادب الصوفى فى مصر فى القرن ٧ هـ ص ٢٩ ، ٣٠ ، د. ربيع (حسن بن محمد) النظم المسالية فى مصر زمن الايوبيين ص ٧٤

(٤) ابن اياس : بدائع الزهور (ط . بولاق) ج ١ ص ٧٢

هؤلاء الاسرى وقعوا في قبضة الصليبيين ابان الصراع بين جيش نور الدين والصليبيين على انتزاع مصر^(١) .

هذا كله بالإضافة الى أن هذه الممتلكات التي أوقفها صلاح الدين لم تكن ملكا حرا له ، فمن المعروف أنه عند قيام الدولة الايوبية لم يكن لصلاح الدين مال خاص ، بل كان في حاجة ماسة للمال لتثبيت أقدامه ، وأن هذه الممتلكات التي أوقفها كانت من أملاك بيت المال ، أو من أملاك الخلفاء والامراء والوزراء الفاطميين السابقين ، والمفروض أن تؤول الى بيت المال ، لأن مصدرها بيت المال^(٢) ، ويؤيد ذلك ما ذكره المقرئ عن مدرسة منازل العزيز بالله بن المعز وعرفت بمنازل العز... فلما زالت الدولة الفاطمية على يد السلطان صلاح الدين يوسف أنزل في منازل العز الملك المظفر تقي الدين عمر ابن شاهنشاه بن أيوب ، فسكنها مدة ثم أنه اشتراها والحمام والاصطبل المجاور لها من بيت المال سنة ست وستين وخمسمائة^(٣) ، كذلك كانت الصاغة التي أوقفها صلاح الدين على المدرسة الناصرية ، كانت من أملاك

(١) أنظر ما سبق ص ٦٢

(٢) مثال ذلك دار سعيد السعداء التي كانت لاحد عتقاء الخليفة المستنصر الفاطمي ، ثم سكنها كل من الوزير الصالح ملائع ابن رزيق ، ثم شاور . أنظر : المقرئ : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٥ ، ابن قاضي شهبة : الكواكب الدرية ص ١٩٤ ، ٢٠٢ ، ومن ذلك أيضا تحويل صلاح الدين دار المعونة ودار الغزل في القسطنطين الى مدارس للشافعية أنظر : د عاشور : الناصر صلاح الدين ص ٩٢ ، أبو الفدا : المختصر ج ٣ ص ٥٠ ، ومن ذلك أيضا حمام الجيوشي الذي كان من حقوق دار المظفر ابن أمير الجيوش ثم صارت بعد زوال الدولة الفاطمية من جملة ما أوقفه الملك المعادل أبو بكر بن أيوب على رباطه بخلق النخالين . أنظر : المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٢ ، كذلك المدرسة التي أنشأها صلاح الدين للحنفية كانت دار العباس الوزير العبدي أنظر : ابن تقي بردي : النجوم ج ٦ ص ٥٥ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٨٥ ، غنيمة (محمد عبد الرحيم) : تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى ص ٨٥ . أنظر أيضا ما جاء بهذا الخصوص تفصيلا في تاريخ ابن الفرات المجلد الرابع (نشر الشماع) ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ : Lane — Poole (S.) : Saladin, pp. III — 115

(٣) المقرئ : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٤ ، أبو الفدا : المختصر ج ٣

ص ٥٠

الخليفة الفاطمي العزيز بالله^(١) . أما البيمارستان الذي أنشأه صلاح الدين بالقاهرة فقد كان في بعض قاعات قصور الفاطميين^(٢) .

وكان من الطبيعي أن يحذو المعاصرون لصلاح الدين ورجال دولته وأفراد أسرته حذوه في الاوقاف ، وأن يستلهموا مصارف وأوقافهم من ظروف العصر الذي يعيشون فيه ، والتي تمثلت في الجهاد ضد الصليبيين ، وفي انشاء المدارس السننية ، ومن أهم وأشهر هذه الاوقاف دار التمر التي أوقفها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني على « فكك الاسرى من المسلمين ببلاد الفرنج » ونقل المقرئ عن ابن المتوج وصف هذه الدار فقال انها تشتمل « على مخازن وأخصاص وشون ، ومنازل علوية ، وحوانيت ، بمجازها وظاهرها ، وهي اثني عشر حانوتا ، وخمسة مقاعد ، وثمانية وخمسون مخزنا ، وخمسة عشر خصا ، وست قاعات ، وساحة ، وست شون ، وخمسة وسبعون منزلا ، وخمسة مقاعد علوية ، الاجرة عن ذلك جميعه الى آخر شعبان سنة ٦٨٩ هـ في كل شهر ١١٣٦ درهما نقرة »^(٣) .

كذلك أنشأ معاصرو صلاح الدين وخلفاؤه الكثير من المدارس السننية . وأوقفوها ، وأوقفوا عليها الكثير من العقارات والاراضي لاستمرار الصرف عليها ، ومن هؤلاء الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه الذي أنشأ مدرسة منازل العز وأوقفها على الفقهاء الشافعية ، وأوقف عليها حمام الذهب ، وفندق النخلة ، وجزيرة الروضة ، فضلا عن مدرستين احدهما للشافعية والاخرى للمالكية بالفيوم^(٤) . ومن الامراء الامير قطب الدين خسرو - أحد أمراء السلطان صلاح الدين - الذي أنشأ المدرسة القطبية سنة ٥٧٠ هـ ووقفها على الفقهاء الشافعية^(٥) .

(١) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤

(٢) أبو شامة : الروضتين ج ١ ص ٢٦٨ ، ابن جبير : الرحلة ص ٢٦

القلقيشندى : صبح الاعشى ج ١١ ص ٢٦٨

(٣) المقرئ : المواقظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ابن دقماق : الانتصاف

ق ١ ص ١٢ ، أبو شامة : الروضتين ج ٢ ص ٢٤١ ، د . ربيع : النظم المالية ص ٢٨

(٤) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٤ ، ٣٦٥

(٥) نفس المرجع ج ٢ ص ٣٦٥

الفصل الثاني

ازدهار الاوقاف وتنظيمها في العصر المملوكي

- أسباب ازدهار الاوقاف في العصر المملوكي — الظروف السياسية —
التوحد الى الشعب — تحصين الاموال ضد المصادرات — الشعور
الديني — الظروف الاقتصادية — اعفاء الاوقاف من الخراج
والضرائب — التهرب من ديوان المواريث الحشرية — المنافسة بين
السلطين والامراء — تشجيع السلطين للامراء على الوقف — الوقف
من املاك بيت المال — الاحساس بدنو أجل الدولة •
- طبيعة الاوقاف في العصر المملوكي — رأى الفقهاء في وقف المنقول —
التوسعة في الاوقاف — وقف العبيد — أهمية الاوقاف وقت انتشار
الابنية — ازدياد الاوقاف على الحرمين •
- تنظيم الاوقاف في مصر في العصر المملوكي — ديوان الاحباس الذى
ينظر فى الرزق بأنواعها — الاوقاف الخيرية أو الاوقاف الحكمية —
الاوقاف الاهلية — استدارية الاملاك والاوقاف السلطانية — الغاء
وظيفة نظر الاوقاف — محاولات قضاة القضاة الحنفية النظر فى
الاوقاف الحكمية •
- اهتمام سلطين المماليك بالاوقاف — رد الاوقاف الى مستحقيها —
العمل بشرط الواقف — مراجعة حسابات الاوقاف — الوصية فى
التواقيع بالاوقاف •

— * —

الاقواق في العصر المملوكي :

شهد العصر المملوكي تطورا كبيرا وازدهارا مختلف الانظمة والانشطة التي وضع أساسها في العصر الايوبي ، ومن جملة نظام الوقف ، والمعروف أن العصر الايوبي في مصر يمثل مرحلة انتقال بين العصر الفاطمي بنظمه المرتبطة بالمذهب الشيعي من ناحية ، وبين العصر المملوكي بنظمه الموروثة عن الدولة الايوبية السنية من ناحية أخرى . ومن الطبيعي أن يتأثر نظام الوقف بهذا التحول الكبير ، وخاصة وأنه نظام متشعب ومرتب بمختلف مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية .

حقيقة أنه عندما قامت دولة المماليك في مصر . فيمنتصف القرن السابع للهجرة - الثالث عشر للميلاد - كان نظام الوقف نظاما راسخا متغلغلا في المجتمع ، تمتد جذوره العميقة الى بداية دخول العرب المسلمين مصر^(١) . ولكن ما شهدته مصر من تطورات في العصر المملوكي وخاصة في الاتجاهات السياسية ونظم الحكم ، والاتجاهات الدينية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وما أحاط بكل من هذه الاتجاهات من ظروف خاصة انعكست آثارها على نظام الوقف ، وأعطته صورة مغايرة الى درجة كبيرة لما كان عليه قبيل العصر المملوكي ، وفي نفس الوقت ساعدت على انتشار الوقف وازدهاره ، حتى أنه ليحقق لنا أن نقول أن عصر سلاطين المماليك في مصر يمثل العصر الذهبي لنظام الاوقاف ، فكل من كان لديه أرضا أو عقارا أو مالا ثابتا أو منقولا في ذلك العصر كان يتطلع لوقفه بسبب أو لآخر ، أما وقفا خيريا أو أهليا ، «لأن الظروف ، بل طبيعة العصر كانت تحتتم هذا الاتجاه»^(٢) .

أما أسباب انتشار الاوقاف في مصر وازدهارها في عصر سلاطين المماليك فترجع الى جوانب متعددة - سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية - تبدو في حياة ذلك العصر ، وقد أثرت هذه الجوانب في نظام الوقف ، وعملت على تدعيمه وازدهاره ، كما تأثرت هي نفسها بنظام الوقف .

(١) أنظر ما جاء بالفصل الاول .

(٢) د. عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة - ١٩٥٦) ص ١٢٣

ويتمثل أثر الجانب السياسى فى ازدهار الوقف فى علاقة الحكام بالمحكومين ، وفى العلاقات الداخلية بين أفراد الطبقة الحاكمة ذاتها (١) . ذلك أن سلاطين المماليك لم يصلوا الى حكم البلاد عن طريق شرعى ، حسب مفهوم العصر ، وإنما كان المماليك أغرابا عن البلاد وأهلها ، معتمدين للحكم والعرش من أصحابه الشرعيين (٢) ، وهم بنو أيوب . وظلت هذه الحقيقة ماثلة للعيان فى مفهوم كل من الحكام والمحكومين ، طوال ذلك العصر ، مما جعلها تعكس صورتها على كثير من الاتجاهات والنظم ، ومنها نظام الوقف ، وكان أن اتخذ سلاطين المماليك من نظام الوقف - شأنهم فى ذلك شأن أساتذتهم الايوبيين - وسيلة لتدعيم حكمهم (٣) ، والتودد الى الشعب المصرى ليغض الطرف عن مساوئهم ، ويكف عن البحث فى أصلهم ومدى أحقيتهم بالعرش ، وهكذا أكثر سلاطين المماليك من وقف الاراضى والعقارات سواء كانت من أملاكهم الخاصة ، أو من أملاك بيت المال ، على ما نسميه فى العصر الحديث ، بالمرافق العامة ، أو الخدمات العامة . التى تقدم للشعب خدمات مباشرة ، مثل تسهيل الماء العذب - سواء المخصص منها للإنسان أو الدواب - والخدمات التعليمية بمراحلها المختلفة ابتداء من المكاتب الخاصة بتعليم الاطفال حتى المدارس الخاصة بالتعليم العالى والتى تمنح إجازات الفتيا والتدريس ، والبيمارستانات لعلاج المرضى ، وتكفين ودفن الموتى الفقراء ، وإطعام الفقراء .. الخ (٤) ، كذلك كثرت الاوقاف على مشايخ الصوفية من ذوى النفوذ الشعبى (٥) ، واعتبر سلاطين المماليك هذه الاوقاف منه على الشعب ، وقربة يتقربون بها الى الله تعالى ، بالرغم من أن معظم هذه الاوقاف كانت من بيت المال (٦) .

- (١) د . عاشور (سعيد عبد الفتاح) : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك (ط ٠ القاهرة ١٩٦٢) ص ١١ وما بعدها .
 (٢) د . عاشور (سعيد عبد الفتاح) : العصر المماليكى فى مصر والشام (ط ٠ القاهرة ١٩٦٥) ص ٣٣٦ ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية (ط ٠ القاهرة ١٩٥٩) ص ٢١ وما بعدها .
 (٣) أنظر ما سبق بالنصل الاول عن أوقاف مصر فى العصر الايوبى .
 (٤) أنظر ما يلى فى الفصول التالية .
 (٥) د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية ص ١٢٧ .
 (٦) أنظر ما يلى على الوقف من بيت المال ص ٩٥ .

يضاف الى هذا كله حقيقة أخرى ، تتمثل في الطريقة التي كان يصل بها السلطان الى العرش ، اذ من المعروف أن الممالك لم يحترموا نظام الوراثة أو ولاية العهد الا في أحوال قليلة نادرة ، كما حدث في أسرة قلاوون ، وفيما عدا ذلك فان معظم سلاطين الممالك من الامراء الذين مكنتهم قوتهم وشخصيتهم ، وكثرة ممالكهم من التفوق على أقرانهم ، والوثوب الى منصب السلطنة^(١) ، وهذا السبب ذاته ، أعنى تطوع كبار الامراء الى منصب السلطنة ، هو المسئول عن كثرة الفتن والاضطرابات والمصادرات التي امتاز بها عصر سلاطين الممالك ، فأية وشاية ضد أحد الامراء ، أو أى شك فيه كفيل باثارة الفتن ، فضلا عن المصادرات المالية ، لمن يعتقد السلطان أنهم خرجوا عن طاعته^(٢) ، وفي كثير من الاحيان يصادر السلطان الجديد رجال السلطان الراحل وحاشيته . وقد يصادر ورثة سلفه أيضا^(٣) .

ولذا وجد سلاطين الممالك ورجال دولتهم في نظام الوقف غايتهم المنشودة لحماية أملاكهم وتأمين أموالهم من المصادرات ، وبذلك يضمّنون موردا اقتصاديا ثابتا من ريعها الوافر لانفسهم ولأولادهم من بعدهم ، مهما تقلبت بهم الايام^(٤) .

وقد أدى ذلك في عصر سلاطين الممالك الى انتشار نظام وقف يمكن أن نعتبره مزيجا من الوقف الخيري والوقف الاهلي ، فالوقف الخيري يكون ابتداء وانتهاء على جهة البر ، أما الوقف الاهلي فيكون ابتداء على الواقف ثم ذريته لحين انقراضهم ، ومن بعدهم لجهة من جهات البر^(٥) ، وبين هذين

(١) د. عاشور (سعيد عبد الفتاح) : الايوبون والممالك في مصر والشام (ط ١٩٧٠) ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٢) Rabie (H. M.) : The Financial System of Egypt A. H. 564 — 741 (٢) A. D. 1169 — 1341, (London 1972), P. 124.

(٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٧٢ وما بعدها ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٧ وما بعدها .

(٤) Lapidus (Ira Marvin) : Muslim Cities in the Later Middle Ages (Harvard 1967), p. 74.

(٥) انظر تعريف الوقف الخيري والوقف الاهلي في الفصل الاول .

النظامين انتشر في العصر المملوكي نظام ثالث كان مزيجا بين الاثنين وتتنضح لنا هذه الصورة جلياً من دراسة وثائق الاوقاف في العصر المملوكي اذ أن معظم هذه الوثائق تنص على وقف عقارات وارضى يزيد ريعها زيادة كبيرة عن الحاجة الفعلية لمصاريف الوقف والتي يحددها الواقف في وثيقة وقفه فيحدد المرتبات النقدية والعينية لأرباب الوظائف ، كما يحدد قيمة الصدقات التي تخرج من ريع الوقف في المناسبات الدينية المختلفة ، ثم ينص صراحة على أن الفاضل^(١) من بعد ذلك يعود الى الواقف ، ثم الى ذريته من بعده ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان برسباي « ومهما فضل بعد ذلك من الربيع يتناوله مولانا السلطان الواقف المشار اليه لنفسه الشريفة أيام حياته ، ثم من بعده يكون هذا الفاضل لمن يوجد من أولاد الواقف المشار اليه وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه من الذكور والاناث من أولاد الظهر وأولاد البطن »^(٢)

الظاهر
جهاً قائماً

ويعرف لنا بطريق الوقف في الجاهات التي يتدبر بنوعها وطريقته

تمتاز الأهل من المزايم المنقولة من الخزانة بزيادة وقدم ولندن

الفضل نال

عنون درهما ومما فضل منه وكذا في الربيع يتناوله مولانا السلطان

(١) المقصود بالفاضل المبالغ التي تبقى من ريع العقارات الموقوفة بعد الصرف على عمارة الوقف - اذا كان في حاجة الى ترميم - ودفع مرتبات أرباب الوظائف طبقاً لشرط الواقف ، انظر وثيقة وقف السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ٢٠٢ ، ووثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٧ .
(٢) وثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ بارشيف وزارة الاوقاف ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

الواقعات واليه لنفسه كآثره لهام حيا تمتد حتى يموت يكون
هذا الناصر لمن وجودي اولاد الواقعات والاولاد اولاد
وذريته ومنسله وعقبه من الذوات والانات من اولاد الظاهر
واولاد البطن طبقا بعد طبقة ومن لا بعد من تحت الطبقة
الضلبي منهم ابرار الطبقة السلي يتقبل به الواحد منهم اذا انفرد
ويستمر فيه الاثنان وما فوقهما عند الاجتماع يستوي في ذلك
الذوات الا اني على انفسى بوفيه منهم وترك ذلك الاولاد اطفال
من ذلهم فلا الا لاسفل فيصنعه من ذلها لافعل ولا وقوله ولله
ولذا كان اولاد الذوات كان اواينى من اولاد الظاهر واولاد البطن
على النط والقرين بالمرزوحى منه فان لم يكون المتوفى وولد اولاد
وله ولد والاسفل فليس من ذلهم الا من ولد الظاهر والاسفل البطن

ولأن ولدنا على انتقال بنينا من ذلك الموضع والمكان المذكور
 أنه في الاستحقاق مننا لما يستحقون ذلك فان لم يكن له إلا ذلك
 اخت وزا الأثرين ذلكما نقل بنينا إلى من هو ليد رتبة وزو في
 طبقة من أهل الوقف من ذرية مولانا السلطان الواقف المذكور
 التا إليه فان لم يكن في ذرجه غير ذاك إلى جرب الطبقات إلى الموضع
 وعلى من عان منهم بعض قبل دخول في هذا الوقف ولحقته
 ليس من بعده وترك ولا أولاد له ولا دخل من ذلك من ولد له

والوقف إلى حال المكان المتوفى حيا باقيا إلى الحق ذلك
 أو شيئا منه فمؤلفه أو ولد له أو ولد له وإن سفل مقامه في الاستحقاق

(من وثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ بارشيف وزارة الاوقاف
 ص ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - وفيها أن باقى الريع يصرف للواقف مدى حياته
 ثم لدريته من بعده)

كذلك جاء في كتاب وثائق وقف السلطان قايتباي « ٠٠٠ فان مولانا المقام
 الشريف المنوه باسمه الشريف أعلاه ، وقف ذلك / على أخته السيدة المصونة المحجبة
 الكبرى خوند جان تين وولده الجناب العالي / الاميرى السيفى جانبى أيام
 حياتهما ومن توفى منهما انتقل نصيبه للاخر ، ثم / من بعدهما على أولادهما
 وأولا أولادهما ، وذريتهما ونسلهما ٠٠٠ (١) »

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ بارشيف وزارة الاوقاف ص ٢٢٧

يتعلق ذلك فان لانا المعام الشريف المؤد باسمها الذي قبله لانا وقت
 على آخيه السيد المعونة المحجة الكبرى جود خان بن ولده الخليل
 الامير السيفي جاني ايام حياتها ومن ثوب في سنة استقامت في
 من بعد ما على اولادها واولادها واولادها واولادها واولادها
 يستقل به الواحد منهم في المشرق والمغرب في كل سنة في
 الحجاج بالسياسة يهترو من في منتهى استقر بغيره لمن يرضى
 والاشقي في ذلك سواء الذرعة العليا والسفلى في ذلك سواء

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ بارشيف وزارة الاوقاف -
 ص ٢٣٧ ، وفيها وقف السلطان على اخته وولده)

كذلك جاء بنفس الوثيقة «وقف ذلك على قريبه الجنب العالي / السيفي
 تمر من قرقمانس الملكي الاشراف اعزه الله تعالى ينتفع به ايام حياته ثم من بعده
 على اولاده واولاد اولاده وفريقته ونسله وعقبه الذكر والانثى في ذلك
 سواء (١) »

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٩

المقام الشريف نصر الله تعالى وقت ذلك على جميع الخدام والملازمين
 الشقي محمد بن فرانس الملك الاشرفي نصر الله تعالى يتبع به الام حياته ثم
 بعد على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه الذكر والا
 في ذلك سواء الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء اولاد الكفا
 واولاد البطون في ذلك سواء يستعمل في الولد من غير اذا انقرو
 فيه بالاشان ضاعدا عند الاجتماع بالسوية بينهم ومن توفيق
 انتقل نصيبه لمن يفي منهم ثم من قبله من اجتمعهم ثم من بعدهم

(وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٩ - وفيها وقف
 السلطان على قرية الجناح العالي السيفي تمر من قرقامس وذريته)

كذلك نص السلطان قايتباي في كتاب وقفه على أن فاضل الربيع كل ثلاث
 سنوات يتناول له الواقف (الناظر) وذريته : « ٠٠٠ صرف المرصد تحت يد
 الناظر الفائض الفاضل عن ذلك بعد مضي الثلاث سنين المذكورة للناظر المنوه
 باسمه الشريف أعلاه مدة حياته ، ثم من بعده لاولاده واولاد اولاده وذريته
 ونسله وعقبه الذكر والانثى في ذلك سواء ٠٠٠ (١) » .

أما السلطان الغوري فقد نص في وثيقة وقفه : « ومهما فضل من ذلك
 كله يحمل لولائنا الواقف المنوه باسمه الشريف فيه نصره الله وبلغه أقصى
 أمانيه مدة حيوته يتصرف فيه بما شاء ويقرر ويرتب فيه ما شاء لمن شاء ٠٠٠ » (٢)
 ويتضح لنا من هذا النظام الذي انتشر في العصر المملوكي أن الغرض

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي السابقة ص ٢٤٨

(٢) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف - سطر ١٦٧٢ . ١٦٧٣ (تحقيق
 رقم ٧٢٨) نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم

منه هو تحصين الاموال ضد المصادرات ، فلم يفتح الواقفون بتحسين أموالهم عن طريق الوقف الاهلى ، بل عمدوا الى اخفاء وقفهم الاهلى على أنفسهم وذريتهم من بعدهم خلف الوقف الخيري على الجامع أو المدرسة ... الخ ، وتتأكد هذه الحقيقة من دراسة وثائق الاوقاف المتتابعة لاي من السلاطين أو الامراء .

وأهم مثال في ذلك الصدد أوقاف السلطان برسباى ، فبعد أن وقف في سنة ٨٢٧هـ على المسجد الذى أنشأه (المسجد الاشرفى) ورتب لأصحاب الوظائف مرتباتهم محددة بالدراهم ، وجعل ما يفضل بعد ذلك يتناوله الواقف ما دام حيا ثم من بعده يكون لمن يوجد من أولاده ، نجده بعد ذلك — وكأنه استقل ما يعود عليه من وقفه الاول — يوقف في ذى القعدة ٧٢٨هـ جميع أراضي ناحية بشاكس بالغربية ، ثم ريع مزرعة سنديون بالقليوبية ثم ١٥٠ فدانا بناحية بشتيل ... الخ من الاوقاف التى اضافها الى وقفه الاول وبنفس الشروط في كتاب وقفه الاول ، رغم أن ما أوقفه في بادىء الامر — كما يفهم من شرط الواقف بأن يعود عليه فائض الربيع — كان كافيا لسد مصاريف الجامع كما حددها الواقف ، بل وهناك فائض يتناوله الواقف بعد ذلك ، ويترتب على ذلك أن ريع كافة الاوقاف التالية للوقف الاول ستكون زائدة عن حاجة مصاريف الوقف ، وبالتالي يؤول جميع ريعها الى الواقف ثم ذريته من بعده وبعبارة أخرى فان معنى ذلك أن هذه الاوقاف الاخيرة كانت وقفا أهليا بحثا استتريت خلف وقف الجامع ، ونفس الشيء فعله برسباى بالنسبة لبساقى أوقافه (١) .

ولم يكتف السلطان برسباى بذلك ، وانما أدخل عدة تعديلات على مصارف وقفه نص في بعضها على أن فائض الربيع : من أوقاف الجامع الاشرفى يصرف على ما قد تحتاجه بنات من « شورة أو جهاز » ، فيصرف في شورتها وجهازها ما يكفيها من ذلك على عادة مثلها ... » ثم نراه بعد ذلك

(١) وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أرشيف وزارة الاوقاف ، وملخص هذه الوثيقة بدار الكتب برقم ٣٣٩٠ تاريخ ، والمنشور ضمن مطبوعات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة عام ١٩٦٣

٩٠٠
٩١٠

في كتاب الوقف النحاسي بأحياء الأورجوان والنصف من مائة
عبارتين فإيض ريع الوقف المختص للجامع الإلهي في المذکور وان
فان ريع وقف ماخية الأورجوان والنصف من مائة على
المصادف الحثينة في ذلك ما فيها النايض الى ما هو مختص بموقف
الجامع الإلهي في المذكور وان منها فاض من ريع وقف الجامع الاشرفي
بعد صرف ما يعني صرف فديته وليس للواقف بنات تحتاج الى شئ
لما سبق ذكره ويشترى به عقار أو حصّة من عقار أو وقف على حكم
لوقف المذكور نصفين النصف للذرية والنصف مختص للجامع المذكور
وفي كل العلم والترتيب المذكورين في كتاب الوقفات ان وأن

(وثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ أوقاف من ٢٠٩ ، ٢١٠ ، فانض
ريع أوقاف الجامع الاشرفي يصرف على ما تحتاجه بنات الواقف او يشتري
به عقار جديد - ثم يضم ريع الاوقاف ويشتري به عقار جديد نصفه للذرية
ونصفه لمصالح الجامع الاشرفي)

كذلك تعددت وقفيات السلطان قايتباي ، ومنها ما وقفه على قريبه تمر
من قرقماس وذريته ، وكان السلطان قايتباي خشي أن تنقرض ذرية قريبه
فيؤول ريع الوقف الى جهة البر ، فنص على أنه بعد انقراض ذرية تمر

« يضم ريع ما كان موقوفا على الجانب السفلى لتمر المشارة اليه فيه الى ريع أوقافه المعدة للاستغلال المعينة بأعليه السابقة على تاريخه ، ويصرف في مصارفها المعينة بكتاب الوقف (١) » ، فيؤول ذلك الريع الى ذريته هو بدلا من جهة البر .

انتقل نصيبه لمن يري من غيرهم من بعد انتموا منهم اجمعين ريع ما
كان موقوفا على الجنب السفلى لتمر المشارة اليه فيه الى ريع اوقافه المعدة
للاستغلال المعينة بأعليه السابقة على تاريخه ويصرف في مصارفها
المعينة بكتاب الوقف المبني عليه اعلا على ما تقر وشيخ فيه
لا يخرج من حكم ذلك حينئذ ولا يبدل عن ريعه وشرط النظر

(وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٩ - ضم ريع أوقاف السلطان على قربة الى أوقافه)

كذلك وجد من الواقفين من لم يكتف بتحديد مرتبات أرباب الوظائف وقيمة الصدقات السنوية ، بل هناك من حدد ما يصرف على العمارة ، حتى يضمن بذلك عائدا معلوما من المال لا يتذبذب حسب حاجة عمارة الوقف (٢) .

ويتضح لنا من ذلك أن هذا النوع من الوقف لم يكن خالصا لوجه الله بل كان الغرض الاساسي منه تحصين الاموال ضد المصادرة ، وقد أدى المرح بين الوقف الخيري والوقف الاهلي ، أو بمعنى آخر أدى استتار الوقف

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٩ - أنظر أيضا وثيقة وقف الأمير آخور كبير ق. اقباجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف دراسة ونشر وتحقيق د. عبد اللطيف ابراهيم - مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - المجلد ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦ ص ٢١٤ ووثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي الجمدار رقم ٣٩ محفظة ٦ بارشيف محكمة الاحوال الشخصية - دراسة ونشر وتحقيق د. عبد اللطيف ابراهيم مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة المجلد ٢١ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٩ ص ١٤٩

(٢) وثيقة وقف الأمير مغلطاي الجمالي رقم ١٦٦٦ أوقاف .

(م ٦ - الأوقاف)

الاهلى خلف الوقف الخيرى ، أدى الى تحقيق الغرض منه ، فلم يستطع أى من سلاطين الممالك أن يحل اوقاف المساجد والمدارس الا فى حالات نادرة ووفقا لظروف خاصة ، وبالنسبة لافراد معينين ، أما مبدأ حل الاوقاف على الاطلاق فقد فشلت محاولاته جميعا ، وحتى فى الحالات التى اوضح فيها بعض السلاطين أنهم سوف يتركون من الاوقاف ما يكفى للقيام بالشعائر الدينية ويستولون على الفائض ، وجدوا معارضة شديدة من بعض القضاة والفقهاء^(١)، مما شجع أصحاب الثروات على وقف أملاكهم •

ويؤكد هذا المعنى أيضا ما نصت عليه كثير من وثائق الوقف ، واشترطت الاوقف على الناظر الا يستبدل شئ من الوقف ، ولو بلغ من الخراب ما بلغ « وان فعل الناظر ذلك كان معزولا ، وان وافقه القاضي كان ملعونا » وأن حاول ذلك أحد من أرباب الوظائف « عزل ، وان كان مستحقا حرم^(٢) ومثال ذلك أيضا ما جاء باحدى الوثائق « وليس لغيره أن يستبدل ذلك ، ولا شيئا منه ، فان خالف غيره ذلك واستبدل شيئا من ذلك أو قصد ذلك أو تحيل فيه بطريق من الطرق ، فان كان ناظرا كان معزولا من النظر ، على ذلك ، قبل ذلك بشهر ، أو مستحقا كان ممنوعا من الاستحقاق من ذلك قبل بشهر ، فقدتعاطيه ذلك ختم ذلك وتم ونفذ حكمه وانبرم ، وصار وقفا محرما بحرمات الله الاكيدة ، مدفوعا عنه بقوته الشديدة ••• »^(٣) •

ومثال ذلك أيضا ما جاء فى وثيقة وقف السلطان برسباى من شروط الاوقف « ومنها انه اذا قصد أحد من الناظر على الوقف/المذكور من أولاد الاوقف المشار اليه وذريته ونسله وعقبه / وأن سلفوا أو غيرهم ممن ذكر أو لم يذكر أن يستبدل بالوقف المذكور أو الذى / جد بنفسه أو بوكيله أو بوجه من الوجوه كان الناظر من أولاد مولانا / السلطان الاوقف المشار اليه وذريته ونسله وعقبه

(١) انظر الفصل الخاص بتدهور نظام الاوقاف •

(٢) وثيقة وقف طقطباى بن عبد الله العللى رقم ١٠٢٠ بارشيف وزارة الاوقاف •

(٣) وثيقة وقف الامير يشيك من مهدي الدوادار رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بالمحكمة و ٦٦ ج أوقاف - سطر ١٨١ وما بعده ، نشر ودراسة وتحقيق د • عبد اللطيف ابراهيم - مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الثانى - ١٩٧١ (ط • القاهرة ١٩٧٢) ص ٦٩

بعد القصد وقبل الفعل معزولا من النظر غير مستحق من الوقف المذكور جميعه شيئا / وكان الناظر من العتقاء المذكورين / وغيرهم معزولا من النظر المذكور» (١) .

من السند الاول وثبت انه اذا قصد احد من الناظرين الوقف

الذوق من اولاد الرافضات الى زوجه وذوقه وفعله وعقبه

وان سفلوا وغيرهم من ذكرا ولم يذكر ان يشهد بالوقف المذوق

منه بنه او بوليه او بوجه من الجمع كالمشايخ من اولادها

السلطان الرافضات الى زوجه وذوقه وفعله وعقبه بقوله

يقبل النقل من ذكرا من المظفر من الوقف المذوق ويحتمل

٢٥٨

غير من الوقف المذوق ويحتمل ان كان الناظر من العتقاء الذين

ولغيرهم معزولا من النظر المذوق ومن انهم اعز في الاوقاف

(وثيقة وقف السلطان برسبای رقم ٨٨٠ اوقاف ص ٢٥٧ - ٢٥٨ - حرمان الناظر من النظر والاستحقاق اذا حاول الاستبدال)

كذلك نصت الوثائق على اشتراط الواقف ان يقوم ناظر الوقف بتعهد كتاب الوقف في كل عشر سنين بالاثبات والتنفيذ لدى قضاة القضاة (٢) ، بل هناك من الواقفين من شرط أن يكون من ارباب الوظائف بالوقف « موقع » يتولى وخليفة التوقيع ، ويشترط فيه أن يكون ثقة عدلا عارفا بأمر المكاتب الحكيمة ،

(١) وثيقة وقف السلطان برسبای - الوثيقة السابقة ص ٢٠١
(٢) وثيقة وقف السلطان برسبای ٨٨٠ أرشيف وزارة الاوقاف ص ٢٥٧ ، ٢٥٨

وأن يتعاهد كتاب الوقف عند السادة القضاة الحكام ذوي المذاهب تعاهدا يقضى له بحفظ الأصول على الدوام ، وكان يصرف له ، بالإضافة الى مرتبه الشهري ، ثمن ورق أو رق ، وحبر ، وأجرة كاتب^(١) ، وذلك زيادة في الاطمئنان على مصير أوقافهم ، وضمان بقائهما ، واستمرارها لذريتهم ومنعا للتلاعب فيها .

الذون بخطه على أن شدد في شدة له ديعر فلين

ديعر تلج

لمن يولى ديعر توفيق الاوقاف الذون وينما حة لبت اوقاف

مرانا المنان الزمان لطان الن واليه بالبيت والمنية

كلما اختلجنا ليدند على انان الوالحكام الجليلين ذوي

الارباب الالوع ابرنما الشفائي على عارسته في شدة له في كل

بهر ما بلغه من الفقه الموروثه في عتره ذوا دنا و ذوا طرم

من الحق الذون لانه ازال بالصدر لطره من حنجر ديعر

(وثيقة وقف برسيای ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٥ وظيفة توقيع الاوقاف)

ولم يكتف سلاطين الممالك وأمرأؤهم بذلك ، ولكن تأكيدا لأوقافهم وحرصا على بقائهما قام بعضهم بنقش ملخص لكتاب وقفه على الحجر أو الخشب داخل المنشآت التي قاموا بوقفها ، وهناك أمثلة متعددة لذلك ، من أبرزها بعض وقفيات السلطان قايتباي المنقوشة على واجهة الوكالة التي أنشأها

(١) وثيقة وقف السلطان برسيای ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٥ ، ووثيقة وقف السلطان جقمق رقم ٩٧ محفظة ١٥ بمحكمة الاحوال الشخصية ، ووثيقة وقف السيقي أزدسر رقم ٢٤١ محفظة ٣٨ بمحكمة الاحوال الشخصية . وكان من اختصاص الموقع أيضا الحضور عند حدوث أى منازعة بين المستحقين أو غيرهم خاصة بالوقف أو ريعه لينبه على مقاصد الواقف وأغراضه وغير ذلك مما فيه مصلحة الوقف - وثيقة برسيای السابقة ص ٢١٠ ووثيقة وقف قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٠ ، ١٣١ د عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية - تحقيق رقم ٦٨٤

بالقرب من باب النصر^(١) ، وبعض وقفيات السلطان برسباي المنقوشة على الحجر بمدرسته الاشرفية بالقاهرة ، وعلى واجهة الخانقاه الملحقة بمدفنه^(٢) ، كذلك يوجد جزء من وقفية للسلطان الغوري على بلاطات من القيشاني^(٣) .

هذا الى أن الواقفين عمدوا أيضا الى الاعلام عن أوقافهم ، حتى يعرف الناس على اختلاف طبقاتهم بالوقف وشروطه ، وذلك عن طريق « زف كتاب الوقف بالاغاني في شوارع القاهرة^(٤) » فضلا عن الحفلات التي تقام عادة عند افتتاح المنشآت الموقوفة مثل المدرسة وغيرها^(٥) .

ولجأ بعض الواقفين الى الاكثار من الشهود على كتاب الوقف ، مثال ذلك ما يذكر المقرئى عند كلامه عن الدار البيبرية التي أنشأها الامير بدر الدين الشمسي الصالحى النجمي^(٦) ، فوصف كيف أنه تأق في عمارتها وبالغ في كثرة المصروف عليها ، حتى اذا ما كملت عمارة هذا الدار وقفها « وأشهد عليه بوقفها اثنين وتسعين عدلا من جملتهم قاضى القضاة تقى الدين بن دقيق العيد ، وقاضى القضاة تقى الدين بن بنت الاعز ، وقاضى القضاة تقى الدين بن رزين قبل ولايتهم القضاء في حال تحملهم الشهادة^(٧) » .

ومن الوسائل التي لجأ اليها بعض الواقفين لضمان استمرار وبقاء أوقافهم ، جعل النظر على هذه الاوقاف للسلطان ، أو لكبار الامراء ، مقابل معلوم محدد ، ولو بالمشاركة مع أفراد ذريتهم أو عتقائهم^(٨) ، ومن هذا القبيل أيضا ما لجأ اليه بعض الواقفين من ترتيب « من له واجهة » في وظائف مؤسسته الدينية « ليكون كل منهم مساعدا له في ابقاء الوقف ، اذا حدث له أمر بعد

(١) أنظر نص كتاب الوقف على وكالة قايتباي في حسن قاسم : المزارات الاسلامية ج ٢ ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) حسن عبد الوهاب : المساجد الاثرية ج ٢ ص ١٢١ .

(٣) متحف الفن الاسلامى - رقم ٩٦٥ .

(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٩ .

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٠١ .

(٦) بدأ في عمارتها سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م في عهد الظاهر بيبرس .

(٧) ورغم هذا استولى عليها الامير قوصون سنة ٧٢٢ هـ - أنظر ما يلى عن تدهور

نظام الاوقاف ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ .

(٨) أنظر ما يلى عن نظر الاوقاف ص ١١٤ وما بعدها .

حين « ، مثال ذلك ما فعله المعز الشهابي أحمد بن عبد الرحيم العيني (ابن بنت
توجة السلطان خثقدم) ، فقد رتب جماعة من علماء مصر في مدرسة جده
البدر العيني ، ومدرسة ابن الغنم « لا على معلوم المدرسة بل من جهات وقفها » ،
ومن هؤلاء العلماء الشيخ أمين الدين الاقصراني الذي استقر شيخ الصوفية
« ويكون حضوره بعد العصر بعد الفراغ من حضوره بالاشرفية ... لأنه شيخ
الشيخ بها » ، والتقى الثماني الحنفي شيخ تربة قايتباي الجاركي
باستقراره في مشيخة قراءة الحديث النبوي بها ، وابن الصيرفي عضد الدين
شيخ البروقية باستقراره في درس التفسير ، والتقى أبو بكر الحصري
الشافعي باستقراره مدرس العلوم العقلية ، ثم نزل جماعة كثيرين من القضاة
والايعان صوفية بالمكان المذكور ورتب للمشايخ والصوفية معالميم . ويذكر ابن
تغري بردي أن الناس تعجبت من غرضه لأنه لم يقرر الا من له وجهة
وظيفة ، وكان يمكنه تقرير غيرهم من العلماء الذين ليست لهم وظيفة
« ويقع ذلك في محله » ، ويؤكد ابن تغري بردي أن الشهاب أحمد ما فعل
ذلك الا محافظة على وقفه « ليكون كل منهم مساعدا له في ابقاء الوقف » ،
ويعقب على ذلك ابن تغري بردي فيقول « ففاته الحزم فيما قصد لكون الاقرب
لما قصده تقرير من هو فقير مستحق لما يكون عنده من اللاحاح في الطلبة
والمنازعة في الحق وغيره ، بخلاف الاغنياء المستكفين عن هذا المعلوم لا يبالون
منه أن حصل أو لم يحصل (١) » .

ولضمان استمرار بقاء عين الوقف نصت كافة وثائق الوقف على أن يبدأ
الناظر بالصرف على عمارة الايعان الموقوفة ، وترميمها أولا ، ولو صرف معظم
الربح ، وحتى لو أدى ذلك الى قطع مرتبات المستحقين وأرباب الوظائف
اللهم الا المؤذنين والامام والخطيب ، وحتى لو كان المحتاج من أولاد الواقف (٢) .

(١) ابن تغري بردي : منتخبات من أحداث الدهور ص ٥١٧ ، ٥١٨ .
(٢) أنظر ما جاء بالفصل الاول عن موقف القضاة من ترميم الاحباس ، وثيقة
وقف جوهر اللا رقم ١٠٢١ أرشيف وزارة الاوقاف ، وثيقة وقف السلطان حسن
ابن السلطان محمد رقم ٨٨١ أرشيف وزارة الاوقاف ص ٤٧١ ، وثيقة وقف الامير
مرغتمش الناصري ٣١٩٥ أرشيف وزارة الاوقاف ، وثيقة وقف طومان باي ضمن
كتاب وقف السلطان الغوري رقم ٨٨٢ بارشيف وزارة الاوقاف ، وثيقة وقف السلطان
برسباي ٨٨٠ - اوقاف ص ٢٥٨

التقديرات المكان والاحتياجات والتطبيقات المادية

أحمد بن إدريس بن السلطان المرافق المتأيد وذو نية ونبل

رقيب الحق من ربيع الوقف المذكور لا يصرف له من الأبدان ما لا يجوز

المادة السادسة من الفصل الثالث عشر في ذكر ما يشتمل

(وثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ أوقاف ص ٢٥٨ - لا يصرف شيء من ربيع الأوقاف إلا بعد العمارة حتى ولو كان المحتاج ابن الواقف)

وتلافيا لذلك الوضع ، اشترط بعض الواقفين أن يحفظ باقى ربيع الأوقاف لمدة ثلاث سنوات ، أو خمس سنوات لما يتوقع الاحتياج الى صرفه في العمارة أو الترميم ، وإذا لم يستغل الفائض في هذه المدة يقوم الناظر بشراء عقار أو حصة في عقار أو أرض ، ويوقفها بنفس شروط الواقف (١) .

ولم يكتف الواقفون بالتمسك بأنه من خصائص الوقف التأييد ، بل انهم حرصوا على تأكيد الوقف وتأييده ولزومه ، فتضمنت كافة وثائق الوقف عبارات تأكيد الوقف ولزومه ، مثال ذلك « وقفنا صحيحا شرعيا مؤبدا وحسبا صريحا سبله لله تعالى دائما أبدا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يناقل به ولا بشيء منه قابلا على أصوله محفوظا على تمام شروطه مسبلا في جهاته مصروفا ربيعه في مصارفه الآتى ذكرها وبيانها فيه أبد الابدين ودهر الداهرين حتى يرث الله سبحانه وتعالى الأرض وما عليها وهو خير الوارثين » (٢) .

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٩ أرشيف وزارة الأوقاف - والتي نشرها محمد محمد أمين بعنوان : وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الاشرفية وقاعة السلاح بدمياط - المجلة التاريخية المصرية مجلد ٢٢ ، سنة ١٩٧٥ ص ٣٤٣ - ٣٩٠ - ووثيقة وقف الجمال أبو المعاسن يوسف رقم ١٤٧ محفظة ٢٣ محكمة الاحوال الشخصية ، وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفظة ٣ بارشيف المحكمة .
(٢) وثيقة وقف السلطان النوري رقم ٨٨٣ أوقاف أسطر ١٣٧٧ - ١٣٨٠ دراسة وتحقيق د. عبد اللطيف إبراهيم .

يضاف الى العوامل التي ساعدت على انتشار الاوقاف وازدهارها في العصر المملوكى طبيعة الحياة الدينية في مصر في ذلك العصر ، فقد شهدت البلاد نشاطا دينيا منقطع النظير بدأ بمحاولات سلاطين المماليك لصنع حكمهم بصيغة شرعية ، واتخاذ الدين ورجاله ستارا يخفى حقيقة شعورهم باغتصاب الحكم ، ويقربهم الى قلوب الشعب الذى كان غالبا يتقبل الامر الواقع ، وليس هناك أقوى من المشاعر الدينية التي يمكن استغلالها على أساس أن المماليك مسلمين حريصين على اقامة شعائر الدين وتعمير المساجد^(١) ، ومما يدل على حرص سلاطين المماليك على اتخاذ الناحية الدينية وسيلة تقربهم الى الشعب ما يذكره ابن اياس عن سبب بناء السلطان قلاوون مجموعة عمائره وخاصة البيمارستان ، اذ يشير الى أن السلطان قلاوون تغير على العمامة لمخالفتهم أوامره « في شيء فعله بجهلهم ، فأمر بقتلهم ، فلعب فيهم السيف ثلاثة أيام ، فقتل في هذه المدة ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالح وربما عوقب من لم يجن ، فلما زاد الامر عن الحد طلع القضاة ومشايخ العلم الى السلطان وشنعوا فيهم ، فعفا عنهم ، وكف عن القتل ، فلما جرى ما جرى ، وراق خاطر السلطان ، ندم على ما فعله وبنى هذا البيمارستان وجعل له جملة اوقاف على رواتب بر واحسان ، وفعل من أنواع الخير ما لا يفعله غيره من الملوك ليكفر الله عنه ما فعله بالناس لعل الحسنات تذهب السيئات ، كما قال الله تعالى (٢) » •

ويؤكد ابن تغرى بردى هذا الشعور الدينى ، ولا سيما في عصر الجراكسة ، فعندما تحدث عن سلطنة جقمق عقب على تجديد السلطان لبعض مساجد القاهرة بقوله : « قلت والناس على دين ملوكهم ، وهو أنه لما كانت الملوك السابقة تهوى التنزه والترف عمرت في أيامهم بولاق وبركة الرطلى وغيرهما ... الى أن تسلطن الملك الظاهر جقمق وسار في سلطنته على قدر هائل من العبادة والعفة ... فعند ذلك تاب أكثرهم وتصلح وتراهد وصار

(١) د • عاشور : المجتمع المصرى ص ١٥٧ وما بعدها ، العصر المماليكى ص ٢٣٦ ، الايوبيون والمماليك ص ٣٥٦ ، ٣٥٧
(٢) ابن اياس : بدائع الزهور (ط • بولاق) ج ١ ص ١١٦

كل أحد منهم يتقرب الى خاطره بنوع من أنواع المعروف فمنهم من صار يكثر من الحج ، ومنهم من تاب وأقلع عما كان فيه ، ومنهم من بنى المساجد والجوامع (١) « وتبدو أهمية الشعور الديني كبعث على انتشار الاوقاف وازدهارها في العصر المملوكي ، مما ورد في افتتاحيات معظم وثائق الوقف ، من ذلك ما جاء في افتتاحية حجة وقف السلطان قلاوون الصالحى، ونصه «... بسم الله الرحمن الرحيم .. قابل الصدقات ، وفاتح أبواب الرحمة ... أولئك الذين وقفهم لمرضاته مولاهم ، وحقق لهم الامان ، بما وهبه لهم من نعمة المترادفات ، لقد سعدوا في دنياهم وأخراهم ، بما حصل لهم من أجور صدقاتهم ... وعد المتصدق بصدقته استمرار أجوره حال حياته ، وبعد المات ، فأخبر نبينا محمد المصطفى المخصوص بأطيب السلام، وأفضل الصلوات، أن العباد اذامات انقطع عمله الا من ثلث (ثلاث) وعد منها الصدقات الجاريات ، وحث على الخير وتوحيه وأخبر ان الله جل جلاله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه في السكون والحركات ... فطوبى لمن عامل مولاة العزيز الغفار ، وراقبه مراقبة العالم بسره ونجواه في الايراد والاصدار ، وأقرضه أحسن القروض على حسب الامكان والافتداء وانتهاز الفرصة بالاستباق واحرز باغتنام أجرها قصد السباق ، فساعد الفقير المسلم على ازالة آله ومداواة سقمه تنجيه غدا من عذاب ربه الخلاق ، ورجا أن تكون له بها عند الله الرتبة العظمى والقربة التي لا يخاف بأجرها ظلما ولا هضمًا ، والحسنة التي لا تبقى لذنبه غما ... » (٢) .

ومن ذلك أيضا ما جاء في افتتاحية وثيقة وقف السلطان الغورى « ... ان الدنيا دار فنا وزوال ، وان نعيمها في كل وقت في تنقل وارتحال وأن لا بقا بها ولا مقام ، وان متاعها قليل حقير ، وخطبها جليل خطير ، ولذا نها لدا الخير كلما انقضت صارت كأنها منام ، وأنها مع ذلك هي الاصل

(١) ابن تفرى بردى : النجوم (ط ٠ كالفورنيا) ج ٧ ص ١١٨ ، ١١٩
(٢) وثيقة السلطان قلاوون الصالحى رقم ١٠١٠ بارشيف وزارة الاوقاف ، ٢/١٥
محكمة نشرها د. محمد محمد أمين في ملاحق كتاب تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنية لابن حبيب العلبي ج ١ من مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٦

لصلاح الاحوال والمنبت الخصب لغراس الاعمال ، والمعدن الازكى لنما الاموال بالصدقة ، ولو بفضل مال أو طعام ، وأن أولى ما ادخره المرء منها عند مواعده ليوم معاده ، عده عمل يبقى ولا ينقطع بعده اذا قضى وسكن لحدّه ، ثم هيل عليه التراب في رمسه ونام ، وأن من أولى ذلك وقف مبرور يتكرر ثوابه أبدا ويدور ، ويهدى لصاحبه في طبق من نور على الدوام ، فيوما بيوم ، وشهرا بشهر ، وعاما بعام ، وأن أفضل ذلك بنا المساجد لله سبحانه وتعالى^(١) .

ويدل على قوة الشعور الديني في ذلك العصر كثرة الاوقاف وانشاء المساجد والمدارس والوقف عليها لاقامة الشعائر الدينية ، وتلقى الطلبة للعلم ، فضلا عن الخوانق والربط ... الخ^(٢) .

كذلك شهد العصر المملوكي من الظروف الاقتصادية ، والنظم المالية مآدى الى انتشار الوقف وازدهاره ، وتمثلت هذه الظروف في انتعاش الحياة الاقتصادية في مصر في معظم سنوات ذلك العصر ، ونتيجة لازدهار التجارة العابرة عن طريق البحر الاحمر وموانئ مصر بعد اضمحلال طرق التجارة الرئيسية الاخرى بين الشرق والغرب ، نتيجة لهجمات المغول واستيلائهم على بغداد سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م ، وامتداد نفوذهم الى الشام وآسيا الصغرى ، فضلا عن بلاد فارس ، الامر الذي أتاح لسلطين المماليك في مصر الفرصة للاستفادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب ، هذا فضلا عن نشاط مصر التجاري مع بلدان السودان الغربى وأفريقيا الوسطى ، وبذلك استأثرت مصر في عصر سلطين المماليك بالجزء الاكبر من التجارة العالمية بين الشرق والغرب^(٣) ، مما عاد على سلطين المماليك وأمرائهم بثروات طائلة ، ولم يكتف سلطين ممالك الجراكسة بذلك فاتجهوا نحو الاستغلال بالتجارة ، واتبعوا سياسة

(١) وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف - دراسة وتحقيق د. عبد اللطيف ابراهيم - أسطر من ٧٦ : ٨١

(٢) انظر القصول التالية عن الوقف والحياة الدينية .

(٣) د. عاشور : العصر المماليكى ص ٢٨٤ وما بعدها ، الايوبيون والمماليك ص ٣٥١ ، ٣٥٢ ، وانظر أيضا د. محمد محمد أمين : علاقات دولتى مالى وسنغالى بمصر فى عصر سلطين المماليك - مجلة الدراسات الافريقية - العدد الرابع ١٩٧٥ ص ٢٧٢ - ٣١٢

الاحتكار لتمويض ما حل بهم من خسائر نتيجة لاختلال النظام الاقتصادي ،
وللحصول على المال الوفير من أيسر الطرق^(١) .

وما دام قد توافر لسلطين الممالك وأمرائهم ثروات طائلة أساسها النظام الاقتصادي^(٢) من ناحية ، والنشاط التجارى من ناحية أخرى ، فانهم وضعوا نصب أعينهم المحافظة على تلك الثروات لانفسهم ولذريتهم من بعدهم وذلك بتحسينها ضد المصادرة ، فاتجهوا الى نظام الوقف مدفوعين بعوامل سياسية ، وأحاسيس دينية ، ومما يدعم هذا الرأى ما نلمسه من أن أكثر سلطين الممالك أوقافا وهو السلطان برسباى وهو نفسه الذى اشتهر باحتكاراته التجارية وتعسفه فى جمع المال ، والمعروف أن كتب وقفه زادت عن ثمانية عشر كتاب وقف^(٣)، وما يقال عن برسباى يمكن أن يقال أيضا عن السلطان قايتباى ، والسلطان الغورى^(٤) ، الذى بلغت وثائق وقفه والتى وصلتنا أكثر من مائتى وثيقة وقف^(٥) ، رغم ما كانت تعانيه البلاد فى عصرهم فقر وفاقه ، ورغم أنه هو نفسه لجأ للاستيلاء على أموال الاوقاف ليدفع جامكيات الممالك ، كما لجأ أيضا الى بيع أملاك بيت المال لنفس الغرض^(٦)

(١) د. عائور : العصر المالكي ص ٢٩٥ ، الايوبون والماليك ٣٥١ ، ٣٥٢

(٢) د. عائور المجتمع المصرى ص ٢١

(٣) وثيقة وقف السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ٣

(٤) بمراجعة سجل حسابات أوقاف المساجد وخلافه بالمعروسة وبوراق ومصر القديمة

عن عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م ، وهو أقدم سجلات وزارة الاوقاف (انتهى ديوان الاوقاف سنة ١٨٣٥) تبين لي أن أكثر أوقاف سلطين الممالك ربما هي أوقاف كل من السلطان قايتباى والسلطان برسباى والسلطان الغورى ، وبلغ ريع أوقاف السلطان قايتباى فى السنة المذكورة على منشأته بالقاهرة ١٩٧٩٥ جنيه و ٢٧ مليون أما ريع أوقاف السلطان برسباى فبلغت ٢٤٢٩٧ جنيه و ٢ مليون وبلغ ريع أوقاف السلطان الغورى ٣٢٨٥٨ جنيه و ١٢ مليون - أنظر السجل المذكور صفحات من ٢٤٤ الى ٢٥٠ ، من ٢٠١ الى ٢٠٨ ، ومن ٢٠٨ الى ٢٢٣

(٥) يبلغ عدد وثائق وقف السلطان الغورى التى وصلتنا والمحفظة بارشيف وزارة الاوقاف بالقاهرة ٢٩٠ وثيقة وقف بعضها صور متكررة ، أهمها وأكبرها الوثيقة رقم ٨٨٣ أوقاف فهى وثيقة جامعة ، وقد قام بتحقيقها ودراسها دراسة فريدة من نوعها الاستاذ الدكتور عبد اللطيف ابراهيم - أنظر دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق عن عصر السلطان الغورى (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٥٦) أنظر : د. محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلطين الممالك - من مطبوعات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٨٠

(٦) أنظر ما يلى فى الفصل السادس والسابع بخصوص هذا الموضوع .

اختلال أحوال مصر الاقتصادية نتيجة لانتشار الأوبئة أو لانخفاض مياه النيل (١) •

مشقة الولول إلى مايتا إلى يد الوول متكررة المنقن والام
شندره المنقن والاماد لا يكاد يعرف ما انتظر عليه كالأنا
فكرت قروا المريج عده مناسبتا لم يكن اغدا زها ونور
افرادها فقتلت شواهدها وترادف خواردها
مجلتها تزد عن ثمانية عشر مكتوباً مخزون معدود
من اداد الاختبار فالأصول المخطوطة موجود، إن شاء الله

قوله ادور
المرحوم،
مكتوباً

(وثيقة وقف السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف - ص ٣ - كتب أوقاف السلطان
تزيد عن ١٨ كتاباً)

ومن العوامل الاقتصادية التى شجعت السلاطين والامراء وعامة الناس
على وقف أملاكهم ، اعفاء هذه الاوقاف من الخراج والضرائب ، وكان الاساس
فى هذا الاعفاء هو أن الاموال الموقوفة فى سبيل الله ليس فيها زكاة ، لان
المفروض فى الوقف أنه صدقة ، وان مصاريف الزكاة ، وأموال بيت المال
انما توضع فى مثل الموقوف عليهم ريع الوقف ، سواء كانوا من الفقراء
والمساكين أم من العلماء وطلبة العلم ، أما الاوقاف الاهلية الموقوفة على أقوام
بأعيانهم فحكمها حكم سائر الاموال ، وانما جرى العرف على اعفاء الاوقاف

(١) أنظر ما يلى عن تأثير الوقف بالأحوال الاقتصادية •

بصفة عامة من الخراج والضرائب^(١) ، وكان المستفيدون من هذه الاوقاف يتضررون كثيرا في حالة فرض أية مبالغ عليها لسد حاجة البلاد من الاموال ولا سيما في أوقات الازمات^(٢) .

كذلك وجد من النظم المالية ما ساعد بطريق غير مباشر على زيادة الاوقاف وانتشارها ، من ذلك ديوان الموارث الحشرية الذى كانت تؤول اليه تركة المتوفى بلا وارث ، بعد أن يستقطع منها نفقات الدفن والديون والاموال الموصى بها اذا وجدت ، أو يؤول اليه باقى الميراث اذا كان الوارث لا يستحق جميع الميراث^(٣) ، وفي بعض الاحيان كان ديوان الموارث الحشرية يستولى على التركات رغم وجود ورثة مستحقين^(٤) ، ومثال ذلك ما يذكره المقرئى عن صدر الدين الطيبي الذى عين ناظرا لديوان الموارث في عهد الناصر محمد ، فالتزم بحمل أموال الى النشو ناظر الخاص ومن أجل ذلك كان الطيبي يحتاط على أموال التركات من غير أن يعطى الورثة منها شيئا فان كان للمورث جاه ، وكان له ولد معروف ، ألزمه أن يثبت نسبة من الميت واستحقاقه الميراث ، فان أثبت ذلك أحاله على ما يتحصل من الموارث فيما ظن بذلك مدة ، ولا ينال غرضه ، « فصارت التركة تنهب بحضرة الوارث ولا يجد سبيلا اليها » ، فان عجز الطيبي عن أخذ المالك من التركة لقوة الوارث ادعى الطيبي بأن المورث « لقي ووجد لقيه ماله في بيته » ، فيلزم الوارث باحضار ذلك حتى يترك ميراثه^(٥) .

(١) ابن سلام : الاموال ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، السيوطى : الانتصاف فى تمييز الاوقاف : مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٢ مجاميع ، ٢٩٠ مجاميع ميكرو فيلم رقم ٥٠٩٩ ، ٤٥٥٥ ورقة ٣٦١ ، ٣٦١ ب ، المصنفى : عطية الرحمن ص ٢٣ ، ٢٤ (٢) أنظر ما يلى عن موقف الشعب من محاولات حل الاوقاف واغتصابها أنظر القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٣ (٣) ابن مباتى : قوانين الدواوين ص ٣١٩ ، ٣٢٤ ، القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٦٤ ، د ٠ عاشور : العصر المالكي ص ٣٦٦ ، Rabie : The Financial, pp. 127 — 137.

(٤) ابن حجر : انباء الغمر ج ١ ص ٢٥٤ (٥) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٣٥ ، ٤٣٦

لذلك لجأ كثير من الناس ممن لا وارث لهم ، أو ممن كان ورثتهم لا يستحقون كل التركة ، لجأوا الى وقف أملاكهم على أنفسهم مدى حياتهم ، ومن بعدهم على عتقائهم أو على بعض وجوه البر ، حتى لا تذهب أموالهم الى ديوان المواريث الحشرية ، وتنتضح هذه الحقيقة من دراسة بعض وثائق الوقف ، ولعل أوضح هذه الوثائق صراحة حجة تملك ووقف صادرة عن القاضى سديد الدين بن أبى عبد الله ، ففى هذه الوثيقة تنازلت جارية حشرية هى خطلوا ابنة عبد الله عن دار لها - وفى حيازتها - الى ابن سيدها القاضى سديد الدين ، الذى قام بدوره بوقف هذه الدار على عتيقة أبيه خطلوا تنتفع بها بالسكن والاسكان وقبض أجرتها مدة حياتها ، ومن بعدها تصبح الدار وقفا على ورثة القاضى من الاناث دون الذكور ، وبذلك تكون الجارية المذكورة انتفعت بدارها طوال حياتها ، كأنها فى ملكها وحيازتها ، وبعد وفاتها لن تؤول الدار الى ديوان المواريث الحشرية ، بل ستكون وقفا على بنات سيدها^(١).

ومما ساعد على انتشار الاوقاف ازدهارها المنافسة بين السلاطين والامراء وغيرهم من الشخصيات الكبرى فيما بينهم وبين بعض على انشاء العمارات المحتوية على الاسبلة والمساجد والمدارس ، والخوانق والربط ، ورصد الاوقاف عليها ، وكان السلاطين والامراء يتباهون بعمائرهم ، وما أوقفوه عليها من الاوقاف مما جعلهم يحرصون على أن يفتتحوها هذه المؤسسات فى احتفالات كبيرة (٢) وأصبح من سمات العصر أن ينشئ السلاطين والامراء وكبار رجال الدولة المؤسسات الخيرية يقفون عليها الاوقاف ، ومن لم يفعل ذلك اعتبر شاذاً ، وفى ذلك يقول ابن تغرى بردى فى كلامه عن يشبك السودونى

(١) حجة تملك ووقف صادرة عن القاضى سديد الدين بن أبى عبد الله رقم ٢ محفظة ١ بمحكمة الاحوال الشخصية - دراسة ونشر د. حسنين محمد ربيع - المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٢ - ١٩٦٤/١٩٦٥ - انظر ايضا وثائق وقف كل من : مسرور عبد الله الشبلى رقم ٣٩ محفظة ٦ بارشيف المحكمة ، نشر ودارسة د. عبد اللطيف ابراهيم ، ووثيقة وقف الحاج سنبل رقم ١٦ محفظة ٣ بالمحكمة ، ووثيقة وقف رقم ٢٠ محفظة ٤ بالمحكمة باسم الامير سيف الدين بكتمر ، ووثيقة وقف بدر الدين بن عبد الله الحسينى - أحد خدام الصريح النبوى رقم ٢١ محفظة ٤ بارشيف المحكمة .

(٢) القرىزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠١

« ومع تمكنه الزائد لم يفعل ما يذكر به من سبل ومساجد على عادة عظماء الملوك » (١) .

ثم أن بعض سلاطين المماليك اسهموا في انتشار الاوقاف ، بما كانوا ينعمون به على امرائهم ، مثل ذلك ما قام به السلطان الملك الناصر محمد سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م من توفير اقطاعات الاجناد على الحكومة (٢) وأنعم بها على الامير الطنينا المارديني ليكون وقفاً على جامعة خارج باب زويلة ، وعلى الامير بشتاك ليكون وقفاً على جامع المظلل على بركة الفيل (٣) .

كذلك كان لانتشار الآراء القائلة بأن من حق السلطان شرعاً أن يوقف من أملاك بيت المال أثر كبير في توسع سلاطين المماليك في الاوقاف ، ووقف الكثير من أملاك بيت المال ، وكانت أكثر الوثائق صراحة على النص بأن الوقف من أملاك بيت المال المعمور وثائق وقف السلطان قايتباي ، ففي أكثر من وثيقة للسلطان قايتباي نص فيها صراحة على أن الوقف يشمل ممتلكات السلطان ، وتم تحديدها في كتاب الوقف ، وممتلكات بيت المال المعمور ، كما تم تحديدها أيضاً في كتاب الوقف (٤) . وإذا كان الفقهاء والعلماء قد أقرروا ذلك الوضع على أساس أن للسلطان أن يتصرف في بعض أموال بيت المال بما فيه المصلحة فإن سلاطين المماليك استغلوا هذا الوضع ، ووقفوا أملاك بيت المال على جهات بر تعتبر من مصارف بيت المال ، وهو ما يعبر عنه الفقهاء باسم الارصاد (٥) ،

(١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ١٤٣

(٢) الاحكار هي اجرة مقررة على ساحات دائرة ، أو كانت دائرة حين استجارها وعمرت مساكن ويساتين ، وظلت في أيدي مستأجريها ، على أن يدفعوا الاجر المقرر لها منذ بادئ الامر ، وكانت هذه الاحكار ضمن الاموال الهلالية التي تجمع للديوان السلطاني ، ثم أبطلت من الديوان السلطاني وأصبحت أوقافاً على جهات متعددة ، ويبدو أن ذلك بدأ من عهد الناصر محمد - ابن مماتي : قوانين الدواوين ص ٣٥٧ ، المقرري : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ١٠٧ ، ١١٠ ، السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٥١٨ حاشية ٣

(٣) السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٥١٨

(٤) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، وأنظر أيضاً وثيقة وقف قايتباي رقم ٨٨٩ دراسة ونشر د. محمد محمد أمين بالجلية المصرية التاريخية سنة ١٩٧٥

(٥) المصطفى : عطية الرحمن : ص ٢٨ ، السيوطي : الانصاف في تمييز الاوقاف ورقة ٣٦١ أ .

• فی وثیقة وقف السلطان قایتبای (۱)

2112

مجموع الامور في وقف
مولانا الواقف المشار اليه
بكوني وفتية الامة
على تاريخه

[illegible]

(وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف - ص ٨ - ١١٢ - ١١٤ - النص
صرّاحة على الوقف من أملاك بيت المال وتعدد الجهات الموقوفة من أملاك
بيت المال)

(م ٧ - الأوقاف)

وكان أن ازدادت الاوقاف زيادة كبيرة في أواخر عصر سلاطين المماليك ، وكان الناس أحسوا بدنو أجل الدولة ، بعد أن لمسوا اضطراب أحوالها فأرادوا أن يؤمنوا أموالهم وممتلكاتهم وسط مظاهر الخلل المحيطة بهم فلا يكاد الانسان يشتري أرضا أو عقارا حتى يحبس على نفسه وذريته (١) ، ومثال ذلك ما قام به السلطان العادل طومان باي من شراء أرض في ١٣ رمضان ٩٠٦ هـ ثم وقفها في ٢٦ رمضان ٩٠٦ هـ قبل عزله من السلطنة بأربعة أيام فقط (٢) ، كذلك قام السلطان الغوري بتحرير بعض وثائق وقفه أو التعديل فيها في يومى ١٧ ، ١٨ ربيع الثانى ٩٢٢ هـ (٣) بمعسكره بالريديانية ، وهو في طريقه الى حلب لمقابلة جيوش السلطان سليم ، كذلك يقال أن الامير طقطبى ابن عبد الله تخاذل عن الخروج لقتال العثمانيين بحجة ضعف صحته في الوقت الذى عمل فيه على ايصال كتاب وقفه وتنفيذه والاشهاد عليه في الريديانية في أخرج أوقاف الدولة (٤) .

وهكذا لم ينته عصر سلاطين المماليك في مصر ، الا وكانت مساحة كبيرة من أراضي مصر أوقافا ، بلغت عند الفتح العثمانى حوالى عشرة قراريط : كذلك كانت غالبية مباني القاهرة والفسطاط وقفه (٥) .

(١) د عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية ص ١٢٣

(٢) وثيقة وقف العادل طومان باي بدار الكتب رقم ٢١٠٠ تاريخ

(٣) من وثائق وقف السلطان الغورى رقم ٥٠٠ / ٥٠٢ / ٥٠٤ / ٥٠٥ / ٥٠٦ / ٥٠٧ / ٥٠٨ / ٥٠٩ / ٥١١ / ٥١٢ / ٥١٣ / ٥١٤ مؤرخة في ١٧ ربيع آخر ٩٢٢ هـ والوثيقة رقم ٥٥٠ مؤرخة في ١٨ ربيع آخر ٩٩٢ ، وثائق بارشيف وزارة الاوقاف (جديد) - أنظر بقية وثائق السلطان الغورى في هذين التاريخين فى فهرست وثائق القاهرة .

(٤) وثيقة وقف طقطبى بن عبد الله العللى رقم ١٠٢٠ أوقاف .

(٥) الاسحاقى : لطائف أخبار الاول ص ١٢٨ ، وذلك على أساس أن أراضي مصر المستغلة تقسم عادة الى ٢٤ قيراط - أى أن الاراضى الموقوفة حوالى نصف مساحة الاراضى المستغلة - د- عاشور : الايوبيون والمماليك ص ٣٤٧/٣٤٨

طبيعة الاوقاف في عصر سلاطين المماليك :

الاصل في نظام الوقف الاسلامى حسب ما جاء في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الى عمر بن الخطاب عن أرضه بخيبر : « حبس أصلها وسبل ثمرتها » ، فجعلها عمر رضى الله عنه حبسا لا يباع ولا يشتري ولا يوهب ولا يورث ، أى لا تجوز فيه أى من التصرفات^(١) ، وعلى هذا ائترط عامة الفقهاء في الوقف التأييد^(٢) ، ولهذا أقروا وقف العقار ويشمل الارض سواء كانت مبنية أم لا ، معدة للزراعة أم لا ، كما يشمل الدور والخوانيت ، ورأى الفقهاء أن يدخل في وقف العقار كل ما يدخل في حالة بيعه أو اجارته بدون ذكر^(٣) .

والقياس يقتضى عدم صحة وقف المنقول مطلقا سواء وقف تبعا للعقار أم قصدا ، وسواء جرى العرف بوقفه أم لا ، لانه لا يتأبد ، والشرط في الوقف التأييد^(٤) ، وأخذ بذلك الامام أبو حنيفة فيرى عدم جواز وقف المنقول لفقدان شرط التأييد ، وبهذا رأى أخذ أبو يوسف الا في السلاح والكراع^(٥) للجهاد في سبيل الله ، ذلك أن خالد بن الوليد وقف دروعا له في سبيل الله ، فأجازها النبي صلى الله عليه وسلم ، كذلك حبس طلحه سلاحه وكراعه في سبيل الله^(٦) ، أما محمد (صاحب أبى حنيفة) فتقد رأى جواز وقف أى شئ يكون الناس — في موضع الشئ الموقوف — قد تعارفوا على وقفه^(٧) ، أما الاثمة

(١) أنظر ما سبق في الفصل الاول .

(٢) يرى الامام مالك أنه يجوز التأقيت في الوقف — المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٨

(٣) العمادى (أبو السعود العمادى المفتى الحنفى) : رسالة في وقف المنقول .

مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٢٨٥ فقه حنفى ورقة ٧ ، قاضى زادة : نتائج الافكار ج ٥ ص ٥١ — السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٤٥

(٤) عشوب : الوقف ص ٤٧ — الابيانى : الوقف ص ٣٤ ، ٣٨

(٥) الكراع هى الخيل .

(٦) الطرابلسى : الاسعاف ص ٢٤ — العمادى : رسالة في وقف المنقول ورقة ٦ ،

ابن الهمام : فتح القدير ج ٥ ص ٤٩ ، ٥٠ ، السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٤٥

(٧) السرخسى : المرجع السابق ج ١٢ ص ٤٥ ، ابن عابدين : رد المختار ج ٣

ص ٣٨٥ ، العمادى : رسالة في وقف المنقول ورقة ٤ ، الحمزاوى : قواعد الاوقاف ص ٥

الشافعي ، ومالك ، وابن حنبل ، فأجازوا وقف : « كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء أصله ، ويجوز بيعه » (١) .

أخذ علماء الامصار بهذين الرأيين بالنسبة لوقف المنقول ، فأصبح جائزا وقف كل شيء يمكن الانتفاع به مع بقاء أصله ، كذلك وقف كل شيء تعارف أهل البلد على وقفه ، وأصبح ما لا يمكن أن يدخل تحت الشرط الاول مثل الحوانيت والعبيد والمصاحف والكتب ... الخ يدخل تحت الشرط الثاني (٢) ، وزاد العلماء في التوسعة على الناس وفي اتساع نطاق الوقف بالتالي فأفتوا بأن ما يتعارف على وقفه في أى مكان بالدولة الاسلامية يجوز وقفه في أى مكان آخر بها ، على أساس أن الدولة الاسلامية وحدة واحدة (٣) ، ولكن رغم هذه التوسعة التي جعلت الوقف يشمل كل شيء ، وجد خلاف كبير بين العلماء في وقف النقود (الدراهم والدنانير) (٤) ، واعتقد أن السبب في ذلك حساسية هذا الموضوع لاتصاله بالربا وتحريمه في الاسلام ، ولكن وجد من العلماء من أجاز وقف النقود على أساس المتاجرة بها ، وما تغله من كسب يعتبر ريعا يصرف طبقا لشرط الواقف (٥) ، وأصبح من الجائز أيضا وقف الحيوانات ، ولو لم تكن تابعة لأرض زراعية موقوفة ، فمثلا أجازوا وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لابناء المسبيل وهكذا ... (٦) .

(١) قاضي زاده : نتائج الافكار ج ٥ ص ٥١ ، العمادى : المرجع السابق ورقة ٧

(٢) الخطيب (حسن أحمد) : مسائل ص ١٥٦ ، أمرار المعاملات ص ٢٨٧

(٣) العمادى : رسالة فى وقف المنقول ورقة ٧

(٤) بيركلى (محمد بن بير على ت ٩٨١ هـ) : السيف الصارم فى عدم جواز وقف النقود والدراهم - مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٣٠١٧ ج (٢) ، وتوجد صورة منها فى معهد المخطوطات العربية رقم ٦٤ فقه حنفى ، العمادى : رسالة فى صحة وقف الدراهم والدنانير - مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٢٨٥ فقه حنفى ونسخ أخرى أرقام ٨٧ مجاميع ، ٣٦١ مجاميع .

(٥) ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ العمادى : رسالة فى وقف المنقول ورقة ٥٢٤ ، الطراپلى : الاسماء ص ٢٥

(٦) ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٨٦ ، العمادى : رسالة فى وقف المنقول ص ٦٠٦

وكان لانتشار الاوقاف وازدهارها في العصر المملوكي أثر كبير في تنوع ما يوقف — وما يوقف عليه — تنوعا كبيرا حتى كان أن يشمل كل شيء تقريبا *

أما عن أهم الانشاء التي انتشر وقفها في العصر المملوكي فهي الاراضى الزراعية ، والمباني ، مثل الدور والقصور والمدارس ، ومكاتب الايتام والخوانق ، والربط ، والوكالات ، والفنادق ، والقياسر ، والخانات ، والسبل وأحواض الدواب ، ومعاصر الزيت ، والقصب ، والحمامات ، والطواحين ، والافران ، ومخازن الغلال ، ومصانع الصابون ، والنسيج ، ومعامل لترقيد الفروج ، ومعامل للنشا والنشادر ، ومسمط برسم اسقاط الاغنام... الخ (١) * ويمكن أن نقول أنه من دراسة وثائق الاوقاف في العصر المملوكي تبين لنا أن كل شيء يمكن أن يدر دخلا ، وفي حوزة السلاطين أو الامراء أو عامة الناس تم وقفه في العصر المملوكي فيما عدا الخراج وأنواع الضرائب المختلفة (٢) *

ولم يقتصر الامر على ما يدر دخلا فقط ، فقد وجد من أوقف عبيده لخدمة مؤسسة دينية ، ذلك أن الفقهاء أجازوا وقف الرقيق وأزواجهم وأولادهم إذا كانوا يعملون في ضيعة ثم وقفها صاحبها بمن فيها منهم وسماهم ، على أساس تبعية الرقيق للأرض (٣) ، ثم حدث بناء على توسعة العلماء والفقهاء في الاوقاف أن قام البعض بوقف عبيده لخدمة مسجده أو مدرسته ، ففى وثيقة ترجع الى السنوات الاولى من الفتح العثماني لمصر نجد الواقف وهو سليمان باشا يقف ستة من عبيده للعمل في خدمة المسجد الذي شيده فوق قبر سارية الجبل بالقاهرة (٤) ، وحدد الواقف لهؤلاء العبيد أعمالا معينة

(١) معظم وثائق الوقف المملوكية — أنظر فهرست وثائق القاهرة ، المقيزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية ص ١٣٤/١٣٥

(٢) أنظر ما سبق في الفصل الاول عن وقف صلاح الدين لصنادير الفرنج *

(٣) السرخسي : المبسوط ج ١٢ ص ٤٥ ، العمادى : رسالة فى وقف المنقول

ورقة ٤ (٤) وثيقة وقف سليمان باشا ١٠٧٤ أرشيف وزارة الاوقاف يرجع تاريخها الى أول رجب سنة ٩٣٦ هـ *

تتمثل في التنظيف (مثل الفرائسين ، والاضاءة مثل الوقادين) ، كما خصص لهم أجرا من ريع الوقف ، وفي حالة تكاسلهم أو هربهم حدد عقابا لهم (١) ، ومن الغريب أن نجد الواقف يصبر على وجود ستة من العبيد دائما في خدمة المسجد ، وأنه في حالة تكرار كسل العبد وإهماله فعلى ناظر الوقف بيعه وشراء عبد آخر مكانه ، أما إذا لم يجد مشتر له بسبب كبر سنه أو أى سبب آخر فعلى الناظر أن يعتقه ، ويشتري عبدا آخر من ريع الوقف ، ونلاحظ أن العتق هنا يعتبر عقوبة للعبد ، لأن الواقف لم يحدد للعبد بعد عتقه أى مرتب ولو على سبيل الصدقة والإحسان كما أنه لم يعتقه إلا بعد أن تقدمت به السن وأصبح غير قادر على العمل (٢) . وفي حالة عدم وجود عبد مناسب لشرائه ، أو في حالة عدم وجود نقود كافية لشرائه ، فيمكن تعيين أحد الرجال الأحرار ليقوم بالعمل حتى يتيسر شراء عبد جديد ، كذلك سمح الواقف أن يتولى ابن العبد المتوفى وظيفة أبيه .

وكانت الأعمال التي خصصها الواقف لعبيده يقوم بمثلها في الأوقاف الأخرى رجال أحرار ، كما أن الأجور التي حددها الواقف للعبيد لا تقل عن أجور باقى الموظفين بنفس الوقف ، بل إنها أحيانا تزيد ، فبعد أن عدل الواقف (سليمان باشا) في وثيقته مرتين (٣) ، زاد استحقاق العبد حتى أصبح مساويا لمرتب ناظر الوقف ، ول بعض الوظائف الأخرى (٤) .

ونشرف في كل مرة بقوم نورا الملة بكتابة المصنف لبرادير الوافدين

(١) وثيقة سليمان باشا ١٠٧٤ أوقاف ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

(٢) أنظر نص الوثيقة ص ١٤

(٣) وثيقة الوقف تتضمن ثلاث وثائق - الوثيقة الأصلية ، ثم التعديل الأول ثم التعديل الثاني وتاريخه رجب ٩٧٩ هـ ، وثيقة وقف سليمان باشا ١٠٧٤ أوقاف .

(٤) الوثيقة السابقة .

Rudolf Vesely : De La Situation des

Esclaves dans l'Institution du Wakf, Archiv Orientalni

32 — 1964, pp. 345 — 353.

والتي هي الموصوفة اعلالا لانها ما عدا في وسنوعها ما عدا ما عدا في وسنوعها
معدا او ما عدا يوم مفعلا من السور عند الضرب في كل يوم اساعه عينا او اساعه
وطال من الحزب الجارية المصفر من رقب الزوال لانه اظال من الحق لسه انوار من القبه
السور بالسور في كل يوم في كل يوم عينا او اساعه عينا او اساعه عينا او اساعه
من الحزب المذكور اعلالا وهذا العبد المذكور اخرجهما من الوصف المذكور في كل يوم
اعلالا ارام الله تعالى عن يومه من ماله وحملها ذمة جامع المذكور على ما بين فيه
فازنعه عيدا منها فاسون يتولون كنهه ومنه ما من الرطم والملاطه كنه الساعه
والطرقات الجاوزه له وسنوع الاحليه به ومنه ما من السطو الضمير وطلب الساعه
على بالين الموصوع به في ايام الجمع والاعباد وعقد ذلك ما عدا العادة به عند الحاجة
وتنصر الضمير والسطو السنان وطبها عند الاستغناء عنها واخرها في ايامها المدة
لها وفضل ما عدا به عادة الساعه في ذلك واسان من العبد المذكور اعلالا وقادس
بالجامع المذكور وعزمه ومعهم سدي السج ساريه والمناز وعقد ذلك من المصالح
الذاتية في ذلك والحاجة عنه بوليان اتمير مصاحبها وودها عند الحاجة السجها
وطبقها عند الاستغناء عنها وود مصاحبها في ليلة الضيف من سبيل المزم في كل
ليلة من شهر رمضان من كل سنة وعسل السواد وسقطها وادسها وادسها وادسها
ما عدا الحاجة لذلك وفضل ما عدا به عادة امثاله في مثل ذلك وما عدا كل واحد
من العبد الستة المذكورين ملاطه الحوزة عامهم المذكور على ما عدا اعلالا لا يباع ولا يشر

ومن الطبيعي أن يؤول ربع الوقف أما للواقف وذريته إذا كان الوقف أهليا ، أما إذا كان الوقف خيريا فيؤول الربع إلى أرباب الوظائف أو إلى طلبة العلم ، أو فقراء الصوفية ، سواء حصلوا على العلوم نقدا أم عينا ، وربما يصرف الربع في شراء ما يحتاج إليه في المسجد أو المدرسة أو السبيل من أدوات لاستمرار أداء العمل ، وفي هذه الحالة تتنوع مصارف الوقف تنوعا

كبيرا ، أو يؤول ريع الوقف الى الفقراء والمساكين^(١) ، ولكن وجدت في العصر المملوكي من الاغراض ما زاد الوقف عليها بدرجة ملحوظة بالنسبة للعهد السابقة ، وهذه الاغراض مستوحاة من طبيعة العصر ، فمثلا كان لانتشار الاوبئة والطواعين في بعض فترات العصر المملوكي أن كثرت الاوقاف من أجل تسهيل فقراء المسلمين وتكفينهم ودفنهم ، ومن أشهر هذه الاوقاف وقف الطرحاء^(٢) الذي أنشأه السلطان الظاهر بيبرس^(٣) . وكثيرا ما صنع الناس التوابيت في أوقات الطواعين ، وأوقفوها على نقل الموتى^(٤) ، كذلك اهتم سلاطين المماليك بانشاء مصليات لتسهيل الاموات والصلاة عليهم ، وتجديد مصلى سبيل المؤمنين لنفس الغرض ، كما أوقفوا عليها الاوقاف^(٥) وكانت تتجلى أهمية هذه الاوقاف وقت انتشار الامراض والطواعين^(٦) .

ومن الاغراض التي زاد الايقاف عليها في العصر المملوكي أيضا ، الوقف على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة ، ولا سيما كسوة الكعبة^(٧) ، فقد اشترى السلطان الملك الصالح بن الناصر قلاوون من بيت المال قرية بيبس ووقفها على كسوة الكعبة في كل سنة ، وعلى كسوة الحجرة النبوية والمنبر النبوي مرة كل خمس سنين^(٨) ، كما أوقف ثلثي سندبيس^(٩) الملك الصالح

(١) أنظر ما يلي بالفصول التالية .

(٢) الطرحاء ، جمع طريح وهو المترك المهمل - النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٦٦ حاشية ٦

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٦٣٨

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم (ط - كالفورنيا) ج ٦ ص ٦٥٥

(٥) وثيقة وقف السلطان النورى رقم ٨٨٢ أوقاف ، ٨٨٤ أوقاف تحقيق ودراسة

د . عبد اللطيف ابراهيم .

(٦) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٣٣٧ - النجوم (ط - كالفورنيا)

ج ٦ ص ٦٥٨

(٧) المقرئى : السلوك ج ١ ص ٤٩٥ ، د . عاشور : العصر المملوكي ص ٢٣٠

(٨) الفاسى : شفاء الغرام ج ١ ص ٢٣ ، ٢٤ ، ابن دقماق : الانتصار القسم

الثانى ٤٨ - أنظر أيضا وثائق وقف كل من : سلما وسليمان ولدى البدرى حسن

٤٩١ أوقاف ، زينب العللى بنت الجمالى عبد الله ٥٩٥ أوقاف ، شمس الدين أبو عبد الله

٧٦١ أوقاف ، السلطان قايتباى ٨٨٥ أوقاف ، ٨٩٠ أوقاف قائم التاجر ٩٢٦ أوقاف

المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف قايتباى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ،

ايتمش بن عبد الله ١١٤٣ أوقاف ، قراقچا الحسنى ٩٢ أوقاف - نشر ودراسة

د . عبد اللطيف ابراهيم ، مسرور بن عبد الله الشبلى ٣٩ محفظة ٦ بمحكمة الاحوال

الشخصية - نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم وغيرها من الوثائق .

(٩) سبق أن وقف سندبيس السلطان صلاح الدين الايوبى مع بلدة نقادة على

خدمة الحرم النبوى - أنظر ما سبق بالفصل الاول .

عماد الدين اسماعيل بن الملك الناصر محمد على ستة عشر خادما برسم خدمة الحجرة الشريفة النبوية ، كذلك أوقف السلطان قايتباي مجموعة كبيرة من المشكاوات والشمعدانات لوضعها بالحجرة النبوية ، وأمر أن يكتب عليها (عز لمولانا السلطان الملك العادل المجاهد سلطان الاسلام والمسلمين الاشرف أبو النصر قايتباي هذا ما أوقف على الحجرة النبوية مولانا السلطان الملك الاشرف أبو النصر قايتباي عز نصره بتاريخ سنة سبع وثمانين وثمانمائة في شهر رمضان المعظم قدره) (١) •

واعتقد أن سبب كثرة الاوقاف على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة ، وعلى فقرائهما في العصر المملوكي ، يرجع أساسا إلى حرص سلاطين المماليك على القيام بكل ما يؤكد زعامتهم للعالم الاسلامي ، ومن ذلك بسط سيادتهم على الحجاز ، فقد كان شرفا عظيما وزعامه كبرى لكل حاكم مسلم أن يظهر أمام المسلمين في مشارق الارض ومغاربها في صورة حامى الحرمين والمدافع عن الحجاز (٢) ، ولذلك سلم الظاهر بيبرس إلى نواب أمير مكة ريع أوقاف الحرمين بمصر والشام (٣) ، ويؤكد هذا القول أنه عندما استأذن شاه رخ بن تيمورلنك السلطان برسباي في أن يكسو الكعبة (٤) ، استفتى السلطان برسباي الفقهاء ، فتواردت أجوبتهم على المنع ، وقال بعضهم « لا يجوز ذلك لما فيه تعطيل الوقف » (٥) ، ولكن السلطان برسباي لم يعجبه هذا الرأي ، فكتب إلى شاه رخ كتابا يتضمن منعه من كسوة الكعبة معتذرا بأن « العادة جرت قديما وحديثا أن لا يكسو الكعبة الا ملوك مصر ، والعادة قد اعتبرت في الشرع في مواضع ، وإن للكسوة أوقافا تقوم بعملها لا تحتاج إلى مساعدة في ذلك » (٦) ، وعندما وافق

(١) حسن قاسم : المزارات الاسلامية ج ٣ ص ١٨٧

(٢) د. عاشور : العصر المملوكي ص ٢٢٩

(٣) المقرئ : السلوك ج ١ ص ٥٦٠ ، ٥٧٩ ، د. عاشور : العصر المملوكي ص ٢٣٠

(٤) ابن تغري بردي : النجم ج ٦ (ط ٠ كاليغورنيا) ص ٧٢٢

(٥) ابن حجر : انباء الفجر ج ٣ ص ٥٣٥ ، ابن تغري بردي : المرجع السابق ص ٧٢٢

(٦) كان لاوقاف الكسوة ناظر خاص بها ، وكان حسب شرط الواقف من يتولى وظيفة وكيل بيت المال - ابن تغري بردي : النجوم (ط ٠ كاليغورنيا) : ج ٦ ص ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ج ٧ ص ١٠١

السلطان جقمق سنة ٨٤٨ هـ / ١٤٤٤ م على أن يكسو شاه رخ الكعبة ، اعتذر السلطان للأمراء والقضاة والفقهاء بقوله : « ان هذه قرية ويجوز أن يكسو الكعبة كائن من كان » ، ويعقب ابن تغرى بردى على ذلك بقوله : « فعظم ذلك على أمراء الدولة والمصريين الى الغاية » (١) .

تنظيم الاوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك :

أدى انتشار الاوقاف وازدهارها في عصر سلاطين المماليك الى اهتمام السلاطين بأمرها ، ولذلك استحدثت سلاطين المماليك نظاما جديدا للاوقاف وإذا كانت المصادر المتداولة لا تنص صراحة على بدء التنظيم الجديد للاوقاف . والتعديلات التي أدخلت عليه حتى أصبح نظاما محكما ، فإنه يبدو من الاشارات المتناثرة أن بداية هذا التنظيم كانت على عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) ، ففي سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م فوض السلطان الظاهر بيبرس القاضي تاج الدين بن بنت الاعز النظر في « الاجباس والاقواف والمساجد » (٢) ، كما كان عليه الحال من قبل في العصر الايوبي (٣) وبعد ذلك بحوالى اربع سنوات تم تعديل نظام القضاء حتى لا يتحكم قاضى القضاة الشافعى وحده في جميع الشئون القضائية ففي سنة ٦٦٣ هـ / ١٢٦٥ م ، تم تعيين أربعة من قضاة القضاة يمثلون المذاهب السنية الاربعة ، على أن يظل قاضى القضاة الشافعى محتفظا بالنظر في أموال الايتام ، والقضايا الخاصة ببيت المال (٤) .

وأعتقد أنه حوالى هذا الوقت ، ومع بدء تعديل نظام القضاء استحدثت نظاما جديدا لإدارة الاوقاف ، تم بمقتضاه الفصل بين الرزق بأنواعها من

(١) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ج ٧ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٢) ابن عبد الظاهر : سيرة الملك الظاهر - النص العربى في كتاب Baybers I of Egypt, By Syedah Fatima Sadeque. ص ٢٥ .
(٣) المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٥٢ .
(٤) أنظر ما جاء بالفصل الاول عن تنظيم الاوقاف في العصر الايوبي .
(٤) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٣٩ / ٥٤٠ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، القلتشندى : صبح الاعشى ج ١١ ص ١٧٤ - ٥ عاشور : العصر المماليكى ص ٣٦٦

ناحية وبين أوقاف الحرمين والأوقاف الخيرية من ناحية أخرى ، والتي كانت جميعا في العصر الأيوبي تابعة لديوان واحد هو ديوان الاحباس ، كما ظلت الأوقاف الاهلية على حالها في أيدي نظارها مع خضوعها لاشراف قاضي القضاة الشافعي ، وأعتقد أنه منذ ذلك الوقت أيضا أصبحت هناك تفرقة واضحة بين ديوان الاحباس ومن يتولى نظارته والاشراف عليه من ناحية وبين ديوان الأوقاف ومن يتولى نظارته والاشراف عليه من ناحية أخرى ، وذلك ان القلقشندي (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) يذكر أن « رزق الخطابات » أضيفت الى ديوان الاحباس ، وان الرزق من الارضين كثرت « في الدولة الظاهرية بيبرس بواسطة الصاحب بهاء الدين بن حنا (وزير الظاهر بيبرس) ، وأخذت في الزيادة الى زماننا(١) » ، وفي موضع آخر يذكر القلقشندي أنه في عهد بيبرس « أفرد للجوامع والمساجد والربط والزوايا ونحو ذلك رزقا ، وقصر تحدث ناظر الاحباس ومباشره عليها ، وأفردت الأوقاف(٢) بناظر ومباشرين »(٣) .

وهذا النص يشير صراحة الى أنه منذ عهد الظاهر بيبرس البندقداري انقسمت الأوقاف الى ثلاثة أقسام رئيسية على الأقل بحسب رئاستها أو تبعيتها وهذه الأقسام الثلاثة هي : الرزق التابعة لديوان الاحباس ، والأوقاف الخيرية على الحرمين وجهات البر ، وكانت تحت اشراف قاضي القضاة الشافعي وهي التي عرفت في عصر المقرئى باسم « الأوقاف الحكيمة » ثم الأوقاف الاهلية ، أو تلك الأوقاف التي امتزج فيها الوقف الخيري بالوقف الاهلي ، والتي كانت بيد نظار من أولاد الواقف ، أو عتقائه ، أو من القضاة ، أو الامراء أو الفقهاء تبعا لشرط الواقف .

أما ديوان الاحباس فقد اقتصر نظره على الرزق ، وهذه عبارة عن أراضي زراعية يعطيها الخلفاء والملوك والسلطين بمقتضى حجج شرعية أو

(١) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٨

(٢) كلمة احباس ترادف كلمة أوقاف التي انتشرت في مصر في العصر الفاطمي عن طريق المالكية ، المذهب السني الوحيد الذي سمح به في مصر في هذا العصر ، ولكن منذ العصر المملوكي وفي مصطلح الدواوين أصبح هناك فارق كبير بين الكلمتين - أنظر ما يلي عن اختصاص ديوان الاحباس .

(٣) القلقشندي : صبح الاعشى : ج ١١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣

تقاسيط ديوانية الى بعض الناس^(١) على سبيل الاحسان والانعام ، مع اعفائها من الضرائب « رزقه بلا مال » ، وتنوعت هذه الرزق في العصر المماليكي ، فبعضها كان ينص على أنه وقف فيصرف ريعه على المساجد^(٢) ، أو على الكنائس والاديرة^(٣) ، أو على أحد الفقهاء وذريته من بعده ، وما الى ذلك من وجوه البر ، وهي التي عرفت في المصطلح باسم « الرزق الاحباسية » أو « الاراضى المؤبدة » ، وكان « يتوارثها الخلف عن السلف »^(٤) وهناك « رزق » أخرى لا ينص على أنها وقف ، وتكون من قبيل الارصاد المؤقت ، يصرف ريعها الى المستحقين ، وتنحل هذه الرزق بانقراض المستحقين وتعود الى الديوان الذي خرجت منه^(٥) ، وكانت تخرج من بيت المال ، كما خرجت رزق كثيرة من الاعمال الخيرية التابعة لديوان الخاص^(٦) ، كذلك خرجت بعض الرزق من ديوان الجيش ، وهي التي عرفت في المصطلح باسم « الرزق الجيشية » وهي لا تختلف عن غيرها من الرزق سواء في أقسامها أو في الاشراف عليها ، فقد كان يشرف عليها أيضا ديوان الاحباس^(٧) ، ولكنها تخرج من ديوان الجيش الى الامراء الذين اقعدهم المرض أو كبر السن عن أداء واجباتهم الحربية المرتبطة بالاقطاع ، أو الى الذين غضب عليهم السلطان واستولى على اقطاعاتهم ، ثم عفا عنهم ، فتقديرا لولائهم القديم يمنحهم السلطان مثل هذه الرزق الجيشية ، وهذا الامير المتقاعد أو المعزول هو ما عرف في المصطلح باسم « الطرخان »^(٨) ،

- (١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٥٣ حاشية ٦
(٢) يذكر النويرى عند كلامه عن روك نيابة طرابلس أن الظاهر بيبرس رسم أن يبنى بقرى النصرية فى كل قرية مسجد ، ويفرد من أراضى القرية رزقة برسم المسجد نهاية الارب (مخطوطة بدار الكتاب المصرية رقم ٥٥١ معارف عامة) ج ٣٠ ورقة ٣٦٤
(٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٩٢١
(٤) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٥١
(٥) جاء فى النجوم ج ٩ ص ٥٣ حاشية ٦ أن الرزق تعود الى بيت المال - أنظر ما يلى عن الدواوين التي تخرج مختلف أنواع الرزق .
(٦) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٥٦ ، القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٣ المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ١٥٣
(٧) Poliak : Feudalism. p. 34.
(٨) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٣١٠ ، ٣١١ ، القلقشندي : صبح الاعشى ج ١٣ ص ٤٨ ب ٥٠ ، ٥٢ - ٥٣ ، ٥٣ حيث وردت نصوص مراسيم بطرخانيات لارباب السيوف المتقاعدين والمعزولين ولارباب القلم .

وفي هذه الاحوال كانت هذه الرزق يستفيد منها « الطرخان » مدى حياته شأنها في ذلك شأن الرزق التي من قبيل الارصاد المؤقت ، كذلك أجرى السلاطين هذه الرزق الجيشية أحياناً على زوجات الامراء والاجناد ، أو أراملهم وأيتامهم وأولاد الناس ، وذراى السلاطين ، والفقهاء ، والمتعممين من باب المنحة رعاية لاسلافهم ، ولذلك كان كتاب الجيش يسمونها « الرزق المبررة » لجريانها مجرى الصدقة (١) .

ومع مرور الزمن زادت مساحة الرزق التابعة لديوان الاحباس حتى بلغت الرزق الاحباسية وحدها في سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م في عهد الناصر محمد حوالى ١٣٠ ألف فدان (٢) معفاة من الضرائب مما جعل ناظر الخاص السلطاني المعروف بالنشو (٣) يقترح على السلطان أن يقيم شادا يختاره لكشف الرزق الاحباسية ، فما كان منها على موضع عامر بذكر الله يعطيه نصف ما هو مقرر عليه ، ويأخذ من مزارعه عن النصف الاخر بحساب مائة درهم الفدان ، ويلزمه بخراج ثلاث سنين ، وما كان على موضع خراب ، أو على أهل الارياض من الخطباء الجهال ونحوهم أخذ واستخرج من مزارعه خراج ثلاث سنين من حساب مائة درهم الفدان « (٤) » ، والزم النشو جمع أرباب الرزق الاحباسية باحضار توقييعهم وبعث البريد الى الاعمال بذلك والزم ديوان الاحباس بكتابة الرزق كلها (٥) ، وحاول النشو الحصول على موافقة السلطان على اقتراحه لتدبير الاموال اللازمة ، وقال له : « جميع هذه الرزق أخرجها الدواوين بالبراطيل والتقرب الى الامراء والحكام ، وأكثرها بأيدي أناس من فقهاء الارياض لا يدرون الفقه يسمون أنفسهم الخطباء ولا يعرفون كيف يخطبون ولا يقرأون القرآن ، وكثير منها بأسماء

(١) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٥١ ج ٦ ص ١٨٥

(٢) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٧٤ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ ،

ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٣٢

(٣) هو شرف الدين عبد الوهاب بن التاج فضل الله ت ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩ م -

المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٨٦

(٤) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٧٤٣ ، ٤٧٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم

ج ٩ ص ١٣١/١٣٢

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ق ٢ ص ٤٧٥

مساجد وزوايا معطلة وخراب » ، وانتهى الامر بالقبض على النشو وقتله قبل اتخاذ قرار في هذا الامر (١) .

ويعلق ابن تغرى بردى على كثرة الرزق في العصر المملوكى فيذكر في حوادث سنة ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م في عهد السلطان المظفر حاجى « وفي هذه الايام توقفت أحوال الدولة من كثرة رواتب الخدام والعجائز والجوارى وأخذهم الرزق بأرض بهتيم من الضواحي ، وبأراضى الجيزة وغيرها بحيث أنه أخذ مقبل الرومى عشرة آلاف فدان » (٢) .

اهتم سلاطين المماليك بديوان الاحباس اهتماما كبيرا ، فيذكر القلقشندي عند كلامه عن الرزق « وهى تارة يتحدث فيها السلطان بنفسه وتارة النائب ، وفي غالب الوقت يتحدث فيها الدوادار الكبير على ما استقر عليه الحال آخر (٣) » ، ففى أحوال كثيرة تولى السلطان بنفسه الاشراف العام على ديوان الاحباس ، وفي أحيان أخرى فوض هذا الاشراف الى نائب السلطنة أو الى داوداره الكبير ، ويؤكد هذه الحقيقة ما يذكره المقرئى من تولية الملك الناصر محمد للامير بيبرس المنصورى الدوادارى (ت ٧٢٥ هـ / ١٧٢٤ م) منصب نيابة السلطنة ، ووظيفة الدوادارية ، ونظر الاحباس (٤) .

كذلك خلع السلطان الاشرف شعبان على الامير أيدير الشامى باستقراره « مقدم ألف ناظر الاحباس دوادارا كبيرا » وذلك سنة ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦ م ، فكان أول دوادار يتولى نظر الاحباس دون أن يكون نائبا للسلطان (٥) ، إلا أن السلطان الاشرف شعبان عاد فى سنة ٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م وخلع على الامير منجك نيابة السلطنة ونظر الاحباس ، وقد جاء فى تقليد الامير منجك « أن السلطان قد أقامه مقام نفسه فى كل شئ بيده ، وفوض له ما فوض اليه

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٥٦ ، المقرئى : السلوك ج ٢

ق ٢ ص ٧٢٤

(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٨

(٤) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ق ١ ص ٧٥ ، ٢٦٩

(٥) المقرئى : السلوك (تحقيق ودراسة د. سعيد عبد الفتاح عاشور) ج ٢

ق ١ ص ١٣٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور (ط بولاق) ج ١ ص ٢٢٠ ،

الخليفة من سائر أمور المملكة » (١)، مما يدل أنه حتى ذلك الوقت لم يستقر الحال على الشخص الذي يتولى الاشراف العام على ديوان الاحباس هل هو السلطان أم نائبه أم الدوا دار الكبير ، ولكن يفهم مما أورده — القلقشندي (ت ٨٢١ هـ / ١٤٤٨ م) ، والمقريزي (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) — أن في عهدهما أى في نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع للهجرة (بداية القرن الخامس عشر للميلاد) استقر الحال على أنه يشرف الدوا دار الكبير على النظر في الاحباس (٢) ، فيذكر القلقشندي « وفي غالب الوقت يتحدث فيها الدوا دار الكبير على ما استقر عليه الحال آخرا » (٣) ، أما المقريزي فيذكر عن الاحباس: « ويتولى هذه الجهة دوا دار السلطان ، وهو أحد الامراء ، ومعه ناظر الاحباس ، ولا يكون الا من أعيان الرؤساء ، وبهذه الجهة ديوان فيه عدة كتاب ومدير » (٤)

ويتضح لنا من ذلك أن عمل السلطان أو نائبه أو الدوا دار الكبير وفيما استقر عليه الحال آخرا — بالنسبة لديوان الاحباس — كان من قبيل الاشراف العام ، فهناك ناظر للديوان — من الاعيان — ومعه مباشرين وعدة كتاب ، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن حجر « من أن بعض الاحكام الخاصة بالاحباس كان يعقد لها مجلس يحضره الدوا دار الكبير » (٥) ، وفي بعض فترات العصر المملوكي كان مع ناظر الاحباس ، صاحب ديوان الاحباس ، يعمل كنائب له ، فقد كان يكتب في كل ما يكتب فيه ناظر الاحباس ، الا أن هذه الوظيفة أبطلت « على عصر القلقشندي (٦) »

(١) المقريزي : المرجع السابق ج ٣ ق ١ ص ٢٢٤/٢٢٥
(٢) من الامراء الذين تولوا الاشراف على ديوان الاحباس في هذه الفترة الامير بركة سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م (السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٣٧ — أنباء الغمر ج ١ ص ١٧٥) والامير الطنبغا الحلبي الدوا دار سنة ٧٩١ هـ / ١٣٨٨ م (السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٦٠ — ابن الصيرفي : نزعة النفوس ج ١ ص ٢٥٤) . والامير يشبك الدوا دار سنة ٨٠٢ هـ / ١٣٩٩ م (نزعة النفوس ج ٢ ص ٥٩) ، والامير جكم الدوا دار — سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ (نزعة النفوس ج ٢ ص ١١٦) ، ثم الامير يشبك مرة ثانية سنة ٨٠٤ هـ / ١٤٠١ م (السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٨٨ — نزعة النفوس ج ٢ ص ١٤٥)

(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٨

(٤) المقريزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥

(٥) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٤٩٤

(٦) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٣٤

أما الأوقاف الحكمية ، وتشمل الأوقاف الخيرية على الحرمين الشريفين ومختلف جهات البر ، والتي لا يدخل فيها وقف اهلى ، فكانت منذ عهد الظاهر بيبرس البندقدارى تحت اشراف قاضى القضاة الشافعى ، فقد استبقاها التنظيم الجديد ، للقضاء والأوقاف ، تحت يده كاحدى مميزات قاضى القضاة الشافعى^(١) ، وكان يقوم فى بادىء الامر بتعيين اثنين من أعيان نوابه ، أحدهما ناظرا لأوقاف القاهرة ، والاخر لأوقاف مصر (الفسطاط) « فقد كان لكل من أوقاف البلدين ديوان فيه كتاب وجباة ، وفى بعض الاحيان يعين ناظرا لكل الديوانين •

وكان يحصل من الأوقاف الحكمية مبالغ طائلة يصرف منها لاهل الحرمين أموال عظيمة فى كل سنة وتحمل من مصر اليهم مع من يثق به قاضى القضاة وتفترق هناك صررا » ، ويصرف منها أيضا لمصر والقاهرة لطلبة العلم ، ولاهل السنن والفقراء شئ كثير^(٢) ويذكر ابن ظهير فى كتابه « روضة الاديب ونزهة الارب »^(٣) أن أموال الأوقاف الموقوفة على وجود البر المطلقة تصرف على ما يلى حسب الترتيب الآتى : الاشراف (وهم المتصلون بنسب الرسول) - الفقهاء (الشافعية - الحنفية - المالكية - الحنابلة) - الصوفية - الفقراء - القراء - الاسرى - ابن السبيل والمريض - المجنون - تجهيز الموتى - أسوار الثغور وقناطر الطرقات - عمارة المساجد - مصالح المدارس - الرباطات والخوانق - المشاهد - مواطن العبادة^(٤) •

(١) عندما عين السلطان اربعة قضاة يمثلون المذاهب السنية الاربعة ، ظلت لقاضى القضاة الشافعى مكانه ممتازة انفرد بليس الطرحة فى الواكب ، ولا يخطب أو يصلى بالسلطان الا هو فضلا عن احتفاظه بالنظر فى مال الايتام ، والقضايا المتعلقة ببيت المال ، والأوقاف الحكمية - أنظر د • عاشور : الظاهر بيبرس (القاهرة ١٩٦٣) ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، العصر المائلى ص ٣٦٦

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥

(٣) مؤلف هذا الكتاب هو شمس الدين محمد بن ابراهيم بن محمد بن ظهير المنفى الحموى ، مؤلف كتاب روضة الاديب ونزهة الارب ، عاش فى القرن التاسع للهجرة ، وللكتاب ثلاث نسخ مخطوطة ، فى دار الكتاب الوطنية بتونس رقم ٣٧٨٠ ، ومكتبة المخطوطات العربية بالاسكوريال رقم ٥٠٠ ، وفى اسطنبول فى فهرسة اسعد أفندى ، ويبحث الكتاب فى النظام الادارى المصرى خلال القرن التاسع للهجرة - أنظر د • محمد الحبيب الهيلة : النظم الادارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الادب - أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (القاهرة ١٩٧١) من ص ١٠٤١ - ١٠٩٥ (٤) ابن ظهير : روضة الاديب - أبحاث الندوة ص ١٠٩٢ - ١٠٩٣

(م ٨ - الأوقاف)

وظل تعيين ناظرى الاوقاف لمصر والقاهرة من اختصاص قاضى القضاة الشافعى حتى سنة ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م ، فبعد أن قرىء تقليد محمد بن أبى البقاء قاضيا للقضاة الشافعية ، فوض نظر أوقاف مصر لشمس الدين محمد بن الوحيد ، وفوض نظر اوقاف القاهرة لجمال الدين محمود العجمى المحتسب (١) ولكن حدث فى العام التالى أن أمر السلطان برقوق أن يتحدث جمال الدين محمود العجمى المحتسب فى الاوقاف الحكيمية جميعها ، فشق ذلك على قاضى القضاة الشافعى ، وتكلم فى ذلك مع أوجده الدين (٢) لمراجعة السلطان ، فقال السلطان أنا ما وليت جمال الدين وعزلت الشافعى ، وإنما أمرته أن يتحدث معه فى عمارة ما تهدم ، ثم شافه السلطان القاضى بذلك وقال له : « أنت الناظر وهذا ينوب عنك فى ذلك » (٣) .

ويبدو أنه منذ ذلك الوقت أعنى منذ عام ٧٨٥ هـ / ١٣٨٣ م ، أصبح السلطان يقوم بتعيين ناظر الاوقاف بنفسه (٤) .

وكان يقوم كل من ناظرى الاوقاف فى مصر (الفسباط) والقاهرة بتعيين مشارفين للاوقاف الحكيمية فى الاقاليم التابعة لكل منهما ، فيذكر الادفوى أن عثمان بن عتيق الفاوى (ت ٧٢٣ هـ / ١٣٢٢ م) كان مشارف الاوقاف الحكيمية بقوص (٥) أما الاسكندرية حيث ينتشر هناك المذهب المالكي منذ القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى ، فكان المتحدث على أوقافها عادة قاضى القضاة المالكي (٦) الا أنه عندما تولى جمال الدين محمود العجمى المحتسب

(١) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٦٩ ، ابن حجر : أنباء الغمرى ج ١ ص ٢٥٥ ، ٣٤٦
(٢) كاتب السر أوجده الدين عبد الواحد بن تاج الدين اسماعيل بن ياسن العنقى (ت ٧٨٦ هـ) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٢٦
(٣) المقرئى : المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٠ ، الصيرفى : نزهة النفوس ج ١ ص ٢٦٦ ، ابن حجر : أنباء الغمرى ج ١ ص ٢٧٣
(٤) من الذين تولوا نظر الاوقاف الحكيمية بأمر السلطان بعد ذلك القاضى بدر الدين محمد بن فضل الله بكاتب السر فى ٢٥ ربيع آخر سنة ٧٩٤ هـ - المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٧٦٦
(٥) الادفوى (أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب) : الطالع السعيد - الجامع أسماء نجباء الصعيد (تحقيق سعد محمد حسن - القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٥١
(٦) القلقشندى : صبح الاعشى ج ٤ ص ٦٣

أوقاف مصر والقاهرة ، بأمر السلطان ، سعى لنائبه همام عبد الواحد السيواسى فخلع عليه السلطان بالاستقرار في قضاة الحنفية بالإسكندرية ونظر أوقافها (١) .

وبالرغم من أن عمل قاضي قضاة الشافعية بالنسبة للأوقاف الحكيمة يقتصر على الاشراف على ناظر الاوقاف ، الا أن أموال هذه الاوقاف كانت تحفظ في مودع الاموال (٢) تحت يد موادع الحكم تحت اشرافه ، وكانت هناك ثلاث مودعات مستقلة لكل من القاهرة ، والحسينية ، ومصر (الفسطاط) (٣) ، وكانت هذه الاموال لا تنتقل من قاض الى آخر الا باذن السلطان ، فعندما استقر شمس الدين الهروي قاضيا لقضاة الشافعية بالقاهرة في جمادى الاولى سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م راسل قاضي القضاة السابق جلال الدين البلقيني وطلب منه المال الذي تحت يده من وقف الحرمين ، فامتنع البلقيني عن اجابته ، بناء على أمر السلطان المؤيد شيخ بأن تبقى هذه الاموال تحت يد البلقيني لعدم ثقته في الهروي ، وكان البلقيني قد حفظ أموال الاوقاف الحكيمة في موضع من داره ، وصار ينفق ما تحتاج اليه مصاريف الحرمين وغيرهما ، فأصبح فائضا لديه نحو سبعة آلاف دينار في مدة توليه القضاء (٤) وظلت هذه الاموال طرفه حتى وفاته (٥) فانتقلت الى الشيخ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي تولى قضاء الشافعية (٦) ، حتى طلبها السلطان برسبای سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٤٣م عندما شرع في عمارة المسجد الحرام ، فكتشف

(١) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٣٦ ، ابن الصيرفى : نزهة النفوس ج ١ ص ١٢١

(٢) المودع والجمع مودعات : صندوق الاموال ، والاصل لحفظ أموال اليتامى ، وكان يوضع في مهدة قاضى القضاة لحفظ أموال اليتامى والقصر وأموال الغائبين أيضا - السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٦٤ حاشية ٣

(٣) ابن حجر : أنباء الفجر ج ١ ص ٤٥٤

(٤) تولى القضاء في جمادى الآخر سنة ٨٠٤ هـ ، وعزل عدة مرات فترات قصيرة ، ثم أعيد للقضاء حتى وفاته سنة ٨٢٤ هـ - ابن حجر : أنباء الفجر ج ٣ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ - ابن الصيرفى : نزهة النفوس ج ٢ ص ٥٢٣

(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ (تحقيق د - سعد عبد الفتاح عاشور) ص ٥٨٥ ، ابن حجر : أنباء الفجر ج ٣ ص ١٥٨ ، ٢٧١

(٦) ابن الصيرفى : نزهة النفوس ج ٢ ص ٥١٠

القاضي الشافعي عن هذه الاموال فوجد المحضر بعمارة الحرمين حوالى ألفى دينار ، وباقى الاموال لعدة جهات أخرى (١) .

وكان قاضى القضاة الشافعي يتناول معلوما من ريع الاوقاف الحكيمة نظير اشرافه عليها ، وهناك من القضاة من تنازل عن هذا المعلوم ومنهم قاضى القضاة جلال الدين البلقيني (ت ٨٢٤ هـ) (٢) ، أما ناظر الاوقاف الحكيمة فقد تراوح معلومة بين ١٥٠٠ درهم ، ٣٠٠٠ درهم فى أشهر (٣) .

أما القسم الثالث من الاوقاف فهو الاوقاف الاهلية ، أو تلك التى تجمع بين الوقف الاهلى والوقف الخيري (٤) ، وهى وإن كانت تخضع لاشراف قاضى القضاة الشافعي الا أنه لكل وقف منها ناظر خاص بها حسب شرط الواقف ، وهكذا الناظر (٥) فى الغالب كان الواقف نفسه أيام حياته (٦) ، ومن بعده الارشد فالارشد من أولاده ، أو من عتقائه ، أو لمن يوصى له بذلك من الامراء والشيوخ ، وفى أحيان أخرى كان الواقف يجعل النظر مشاركة بين أولاده وبعض كبار أمراء الدولة ، مثال ذلك نجد أن السلطان برقوق جعل النظر على وقفه من بعده لمن يكون سلطانا (٧) ، أما السلطان برسباي ، والسلطان قايتباي

(١) ابن حجر : أنباء الفهر ج ٣ ص ١٥٨ ، ٢٧١

(٢) ابن حجر : أنباء الفهر ج ٣ ص ٢٥٩ ، السخاوى : الضوء اللامع ج ٤

ص ١١٢

(٣) ابن حجر : أنباء الفهر ج ٣ ص ٢٩٧ ، ٤٥٧

(٤) أنظر ما سبق ص ٧٢ وما بعدها

(٥) الناظر هو من ينظر فى الاموال وينفذ تصرفاتها ويرفع اليه حسابها للنظر فيه ويتأمله فيمضى ما يرضى ويرد ما يرد ، وهو مأخوذ أما من النظر الذى هو رأى العين لانه يدبر نظره فى أمور ما ينظر فيه ، وأما من النظر الذى هو بمعنى الفكر فيما فيه المصلحة من ذلك - القلقشندي : صبح الاعشى ج ٥ ص ٤٦٥

(٦) ولاية النظر للوقت لا تكون الا بالشرط فى المذهب الشافعي والحنبلي وعند بعض فقهاء الحنيفة ، أما أبو يوسف فيرى أن تكون الولاية للواقف ولو لم ينص على ذلك أما مالك فيمنع أن يكون الوقف فى يد الواقف - الطرابلسي : الاسماء ص ٤١

د - عبد اللطيف ابراهيم - وثيقة الامير أخور كبير قراقجا الحسنى - تحقيق رقم ٨١

ص ٢٤٨ ، وثيقة مسرور الشبلي تحقيق رقم ٢٦ ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، أنظر أيضا :

Clavel (E.) : Le Wakf ou Habous, Tome second (La Caire 1898). p. 4. 5.

(٧) الغريزي : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٤٩

فقد جعل النظر على أوقافهما مشاركة بين الارشد فالارشد من أولادهما ، ومن يكون دوادارا كبيرا بالديار المصرية^(١) ، أما السلطان المؤيد شيخ فجعل النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من ذريته — المذكور خاصة بالاشتراك مع من يكون دوادارا كبيرا ، ومع كاتب السر « مجتمعين غير منفردين » فان تعذر نظر ذريته ، كان النظر للدوادار وكاتب السر معا ، ويصرف لكل منهما خمسمائة نصف شهريا فان تعذر ذلك ، كان النظر لحاكم المسلمين بالديار المصرية^(٢) أما السلطان النورى فقد شرط أن يكون ناظرا أولا كبيرا من يكون سلطانا بمصر من ملوك الاسلام « يقبل ذلك على سبيل التبرك » ، أما الناظر الثانى « هو ما ينظر عليه ينظر الناظر الاول ، وهو المقام الناصرى ، نجل المقام الشريف الواقف »^(٣) .

كذلك كان الحال بالنسبة للأمراء وعامة الافراد ، فالامير السيفى قرقماس ينص على أن يكون ناظرا بعد ذريته وعتقائه « لن يكون أمير رأس نوبة كبير بالديار المصرية »^(٤) ، والامير أخور كبير قراقجا الحسنى ينص على أن يكون النظر من بعده لذريته ثم عتقائه « بمشاركة من يكون أميراً أخورا كبيرا بالديار المصرية فى كل زمان من الأزمنة »^(٥) ، كما أن المقر السيفى شيخو جعل النظر على أوقافه لن يكون رأس نوبة بالديار المصرية ، ولشيخ الخانقاه^(٦) المشاركة معه فى النظر «^(٧)» .

ويرى ابن تغرى بردى أن سبب اشراك الامراء فى النظر على الاوقاف راجع الى فساد القضاة ، الذين كانوا أولى بالمشاركة فى النظر^(٨) ، ويمكن

- (١) أنظر وثائق وقف برسباي ٨٨٠ أوقاف ، ووثيقة وقف قايتباي ٨٨٦ أوقاف .
- (٢) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .
- (٣) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٥٥ وما بعده — تحقيق ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .
- (٤) وثيقة وقف السيفى قرقماس رقم ٩٠١ أرشيف وزارة الاوقاف ص ٣٣
- (٥) وثيقة وقف قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف — تحقيق ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم سطر ٢٢٢ — ٢١٧ ص ٢١٨
- (٦) المقصود شيخ خانقاه شيخو التى أنشئت سنة ٧٥٦ هـ / ١٣٥٥ م . ابن اياس : بدائع الزهرة (ط . بولاق) ج ١ ص ٢٠٣
- (٧) ابن اياس : المرجع السابق ج ١ ص ٢٠٣ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢١
- (٨) منتخبات من حوادث الدهور ص ٤١٧

لنا أن نضيف إلى ذلك أن الواقفين أشركوا الامراء في النظر على أوقافهم باعتبارهم قوة يمكن لها أن تحافظ على الوقف ، في وقت طغى فيه نفوذ الامراء وتطلع الكثير منهم الى اغتصاب الاوقاف^(١) .

ومن الطبيعي أن ينص أهل الذمة في وثائق وقفهم على أن يكون الناظر بعد ذريتهم أو عتقائهم كبير أهل ملتهم من ذلك ما تنص عليه إحدى الوثائق من أن الواقفة جعلت النظر لنفسها ثم لاولادها وأولاد أولادها الارشدد فالارشدد ، ثم لن يكون « بطرك النصارى اليعاقبة »^(٢) .

ورتب كل واقف - حسب اتساع وقفه - عددا من الموظفين الاداريين لمباشرة الوقف ، ومساعدة الناظر في الاشراف على الوقف بحيث يحقق الغرض منه^(٣) .

ويشير المقرئ إلى كثرة هذه الاوقاف في عصره وشكوكه في صحة ملكيتها فيقول « وكان متحصلا قد خرج عن الحد في الكثرة لما حدث في الدولة التركية من بناء المدارس والجوامع ، والترب وغيرها ، وصاروا يفردون أراضي من أعمال مصر والشامات وفيها بلاد مكررة ، ويقبضون صورة يملكونها بها ويجعلونها وقفا على مصارف كما يريدون^(٤) » .

كذلك تولى القضاة بحكم مناصبهم ، وحسب شروط الواقف ، الكثير من الوظائف في الاوقاف الاهلية ، مثل القيام بالتدريس أو الخطابة ، أو تولى نظر الوقف ، وما إلى ذلك ، فمن الوظائف التي يتولاها القاضى بحكم منصبه تدريس المدرسة الصلاحية المجاورة لقبة الامام الشافعى ، ودرس الحديث بالجامع الطولونى ، ونظر وقف الصالح ببيت القصرين ، وهذه الوظائف أمر السلطان فرج بن برقوق باستمرارها مع القاضى عماد الدين بعد عزله سنة ٧٩٤هـ^(٥) ، كذلك يذكر المقرئ أنه عندما أعيد ابن حجر إلى وظيفة

(١) انظر ما يلى عن تدمير الاوقاف .

(٢) وثيقة وقف مارية ابنة ابي الفرج بن بركات النصرانية ، محفوظة في بطركية الاقباط الارثوذكس رقم ٤١ الدرب الاحمر محفظة ١٩ ، والتي نشرها د. محمد محمد أمين في (J. E. S. H. O.) vol. XVIII, p. 1, 1975.

(٣) انظر ما يلى في الفصول التالية عن الوظائف في الاوقاف .

(٤) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٥) ابن حجر : انباء النمر ج ٢ ص ٦١ .

القضاء أضاف إليه السلطان جقمق في سنة ٨٤٢ هـ / ١٤٣٨ م ما خرج عنه في الايام الاشرفية من نظر الاوقاف ونظر وقف قراقوش ، ونظر وقف بيينا التركمانى ، ونظر وقف المدرسة الطيرسية بجوار الجامع الازهر (١) .

ومن وظائف الوقف التى تولاهها قاضى القضاء الشافعى بحكم منصبه نظر وقف الاشراف (٢) وكان قاضى القضاة يستنوب عنه في نظر هذا الوقف أما أحد الاشراف (٣) ، أو أحد خلفاء الحكم (٤) ، الا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، ففي ذى القعدة ٧٨٥ هـ / ١٣٨٣ م خلع السلطان برقوق على نقيب الاشراف السيد الشريف جمال الدين عبد الله عبد الرحيم الطباطبى ، واستقر في نظر وقف الاشراف عوضا عن قاضى القضاة بدر الدين محمد بن أبى البقاء ، ويعقب المقرئى على ذلك بقوله « فخرج من حينئذ نظر الاشراف عن القضاة ولم يعد اليهم » (٥) ثم أصبح هناك ديوان مستقل للاشراف هو « ديوان الاشراف » يسيطر به جميع الاشراف وأنسابهم ، وما يتعلق بهم من الاوقاف (٦) .

كان ذلك هو تنظيم الاوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك من عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى (ت ٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م) الى أيام كل من القلقشندى والمقرئى ، أى الى حوالى منتصف القرن التاسع للهجرة أوائل القرن الخامس عشر للميلاد . ذلك أنه استحدثت بعض التعديلات في النظام الادارى باستحداث بعض الدواوين ، من ذلك ديوان الاملاك الذى استحدثه السلطان برقوق (ت ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م) وأُتِرِد له بلادا سماها أملاكا ،

(١) السلوك ج ٤ (تحقيق د. عاشور) ص ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ .

(٢) أوقاف الوزير الفاطمى الصالح ملائع بن رزيق - أنظر ما جاء عنها بالفصل

الاول .

(٣) استناب قاضى القضاة برهان الدين ابراهيم بن جماعة عنه في نظر وقف الاشراف (شوال ٧٨٣ هـ) الشريف صدر الدين مرتضى بن غياث الدين ابراهيم حمزة - السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٣٣ ، ق ٢ ص ٤٥٦ .

(٤) وفي ربيع الاول ٧٨٥ هـ صرف الشريف صدر الدين عن نيابة نظر وقف الاشراف برغبته عنه ، واستقر عرضه صدر الدين عمر بن رزين أحد خلفاء الحكم - المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٨٨ .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٠٣ .

(٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١٠٩ .

وأقام لها استادار ومباشرين بمفردهما ، وهذا الديوان ليس عليه مرتب نفقة أو كلفة (١) ، يذكر المقرئ أنه « في يوم الاثنين خامس رجب سنة ٧٩٧هـ استقر الأمير صلاح الدين محمد بن تنكر استادار الاملاك السلطانية ، والوزير صاحب سعد الدين نصر الله ابن المقرئ ناظر ديوان الاملاك (٢) » ، وليست في هذا النص أية إشارة عن الاوقاف السلطانية ، ولكن ابتداء من عام ٧٩٩هـ / ١٣٩٦م نسمع عن وظيفة جديدة هي : « استادارية الاملاك والاوقاف السلطانية » وأحيانا يضاف اليها « الذخيرة السلطانية » ، كذلك أصبح ديوان الاملاك يسمى « ديوان الاوقاف والاملاك الشريفة » (٣) ، ويذكر المقرئ أنه في ١٦ شعبان سنة ٧٩٩هـ استقر علاء الدين علي بن الطنبلوى - عوضا عن ابن تنكر في استادارية الاملاك والاوقاف السلطانية (٤) ، وفي عام ٨٠١هـ / ١٣٩٨م استقر ابن سنقر « استادار الاملاك والاوقاف والذخيرة السلطانية (٥) » ، وفي سنة ٨١٣هـ / ١٤٠٩م في عهد السلطان فرج بن برقوق استقر تقى الدين عبد الوهاب بن أبي شاعر ناظرا للديوان المفرد على عادته « وأضيف اليه استادارية الاملاك والاوقاف السلطانية » (٦) .

ويبدو أن الغرض من هذه الوظيفة الجديدة أن يتولى استادار « الاملاك والاوقاف السلطانية » النظر في أوقاف السلطان نيابة عنه ، فقد كان السلطان يعتبر نفسه ناظرا على أوقافه أثناء حياته ، ولكن طبيعة مشاغله تجعل من الصعب عليه مباشرة النظر على أوقافه ، ويؤكد هذا القول ما جاء في وثيقة وقف السلطان الغوري من تعيين نائب عن السلطان للنظر في الوقف فجاء بها ومن ذلك ما يصرف للمقرئ الاشرف السيفي ثاني بك بن يشبك أحد السادة المقدمين الذي قدمه مولانا المقام الشريف الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه

(١) كان هذا الديوان بخلاف ديوان المفرد الذي أحدثه برقوق أيضا ، وكانت عليه نفقة ماله ، وخلاف ديوان الخاص الذي أحدثه الناصر محمد - المقرئ : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٣٤ - القلقشندي : صبح الامشى ج ٣ ص ٤٥٣
(٢) المقرئ : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٣٤
(٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١٠٩
(٤) المقرئ : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٧٨
(٥) المقرئ : المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٩٣٠
(٦) المقرئ : السلوك ج ٤ (تحقيق د. عاشور) ص ١١٠

نصره الله تعالى في نيابة النظر عنه على هذا الوقف ، لما رأى في ذلك من الحظ والمصلحة عشرة دنائير يصرف له ذلك من ريع هذا الوقف مدة حياة الوقف المنوه باسمه الشريف أعلاه ...» (١) •

وبذلك يكون المعز السيفي تانى بك بن يشبك متوليا استدارية الاوقاف السلطانية بشرط الواقف •

ومن المحاولات التي جرت لتعديل نظام الاوقاف ما قام به قضاة القضاة الحنفية من محاولات لمشاركة قاضى القضاة الشافعى في مميزاته التي انفرد بها ، ومنها الاشراف على الاوقاف الحكمية (٢) ، وكادت تنجح محاولتهم الثالثة في عهد السلطان برقوق (٣) الذي وافق على طلب قاضى القضاة الحنفى جلال الدين جار الله ، وخلع عليه في ٨ جمادى الاولى (١٣٧٩/٥٧٨١ م) ورسم له أن يلبس الطرحة في أيام الخدمة السلطانية ، كما يلبسها قاضى القضاة الشافعى ، وأن يستنوب عنه في أعمال مصر قبلها وبحريها قضاة حنفية ، وأن يتخذ لايتام الحنفية مودعا يودع فيه أموالهم «حتى لا يخرج منها زكاة» ويتبع ذلك النظر في الاوقاف الحكمية التي يوقفها أناس على المذهب الحنفى (٤) ، فشق ذلك على قاضى القضاة الشافعى برهان الدين ابراهيم بن جماعة ، وسعى عند السلطان برقوق في ابطال ذلك ، وساعده الشيخ أكمل الدين شيخ خانقاه شيخو ، والفقيه المعتقد خلف الطوخى (٥) ، فمال السلطان برقوق الى ابطال ذلك ، وفي ٢٢ جمادى الاولى ٧٨١ هـ / ١٣٧٩ م أى بعد حوالى

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ اوقاف - سطر ١٥٦١ وما بعده - دراسة وتحقيق د* عبد اللطيف ابراهيم •
(٢) أنظر ما سبق ص ١١٢ وما بعدها •
(٣) بدأت هذه المحاولات على يد قاضى القضاة الحنفى سراج الدين عمر الهندى فى عهد الاشراف شعبان أنظر المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ١٩٦
(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ابن حجر : انباء النمر ج ١ ص ١٩٣ ، ١٩٤
(٥) الشيخ خلف الطوخى أحد فقراء الصوفية ، كان السلطان يحبه ويمتدح فيه ، فلما اجتمع الشيخ خلف بالسلطان وكلمة في ابطال ذلك وبغ معه فيه حتى قال أن لم ترجع والا بيننا وبينك سهام الليل ، فاننمل برقوق لكلامه ، وخاف عاقبته - المقرئى - السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٥٩ - ابن حجر : انباء النمر - ج ١ ص ١٩٤

أسبوعين خلع السلطان على القاضى القضاة برهان الدين بن جماعة بالاستقرار على عادته « وأن لا يخرج شيء من الاوقاف الحكمية والمودع عن أمره » (١) . وظلت الاوقاف الحكمية تحت اشراف قاضى القضاة الشافعى حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢) .

وقبيل نهاية عصر سلاطين المماليك تعرضت وظيفة « ناظر الاوقاف » للالغاء ، ويبدو أن السبب في ذلك هو ما ساد أواخر عصر سلاطين المماليك في مصر من انتشار الرشوة بين الحكام والمحكومين حتى في المناصب الدينية « بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها لا بالمال الجزيل » (٣) ، ووظيفة ناظر الاوقاف بطبيعتها من أكثر الوظائف حساسية في النواحي المالية ، لذلك بذل الكثيرون الاموال للسلطان وكبار الامراء لتتولى هذه الوظيفة ، على أمل أن يعوضوا أكثر مما دفعوه عن طريق مباشرتهم لمهام منصبهم ، ولذلك نجد المقرئى يصف بعض من تولوا هذه الوظيفة بأنه « كان في غاية الجهل » ، بأنه « كان عاريا من العلم » (٤) ويذكر ابن اياس أن شخصا من « الاراذل كان أصله من العوام ، يقال له محمد بن العظمة » سعى له ووسطاء السوء لدى السلطان قايتباى ليقرره في نظر الاوقاف ، فلما خلع عليه بذلك « حصل على الناس منه غاية الضرر الشامل ، فالتزم للسلطان بمال يورده في كل شهر فصار يرسل خلف أعيان الناس من رجال ونساء ويرسم عليهم بسبب الاوقاف ، ويحاسبهم على الماضي والمستقبل ، ويأخذ منهم جملة مال ، وصار يابه أنحس من باب الوالى ، والتف عليه جماعة من المناحيس ، وصاروا يفرعوا له الاذى تقريبا (٥) ورغم أن محمد بن العظمة لم يستمر في منصبه الا ما يقرب من

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٣ ق ١ ص ٣٥٩ ، ابن حجر : المرجع السابق -

ج ١ ص ١٩٤

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ١٨٩

(٣) المقرئى : اغانة الامة بكشف الغمة (القاهرة ١٩٥٧) ص ٣٤ ،

السلوك ج ٤ ص ١٦٠

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ص ١٧٠

(٥) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٩٣

الثلاثين شهرا^(١) ، فان سوء سيرته جعلت الناس تضج بالشكوى من ناظر الاوقاف .

وزاد من تضرر الناس من هذه الوظائف ما فرضه السلطان قايتباى على الاملاك والاقواق وهى اجرة شهرين ، ثم خمسة أشهر^(٢) ، فيذكر ابن اياس أن القاضي شرف الدين يحيى بن البدر حسن (ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م) الذى ولى نظر الاوقاف « كان رئيسا حشما لكنه أظهر للسلطان نتيجة ، وعادى الناس قاطبة ، ولاسيما الاتراك بسبب ما أفرد على البلاد ، لاجل الخمس ، ولم يثن عليه أحد خيرا ، فى مدة ولايته لنظر الاوقاف ، كما يقال : تولاهم وليس له عدو وفارقها وليس له صديق »^(٣) .

كان لهذه المساوىء التى صاحبت وظيفة « نظر الاوقاف » فى الآونة الاخيرة ، وما ألحقه شغلها بأضرار لطوائف كبيرة من الناس فى أرزاقهم وأموالهم سببا فى أن قرر الأمير كرتباى الاحمر^(٤) الذى ولى الوزارة — والاستدارية ، وكاشف الكشاف ، فى عهد السلطان الملك الناصر أبو السعادات ناصر الدين محمد بن الملك الانشرف أبو النصر قايتباى ، — « الذى أصبح صاحب الحل والعقد فى تلك الايام » ، قرر أبطال وظيفة نظر الاوقاف فى شهر ذى الحجة سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م ، « ونودى بذلك فى القاهرة ، فارتفعت له الاصوات بالدعاء »^(٥) ، ويعقب ابن اياس على ذلك بقوله « ولو دام كرتباى بمصر لحصل للناس به خير »^(٦) .

ولما كانت وظيفة ناظر الاوقاف تدر دخلا كبيرا على من يتولاها ، ويقوم بدوره بدفع ما يقرره عليه السلطان من مائ ، لذلك سعى بعض الذين سبق لهم أن تولوا نظر الاوقاف فى اعادة هذه الوظيفة ، ومن هؤلاء

(١) ابن اياس : المرجع السابق ص ١٩٢ ، ٢٠٥

(٢) أنظر ما يلى عن تدهور الاوقاف .

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٤) ابن عمه السلطان محمد بن قايتباى — ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣

ص ٣٤٠

(٥) ابن اياس : المرجع السابق ج ٣ ص ٣٣٦

(٦) المرجع السابق ج ٣ ص ٣٣٦

« محمد بن العظمة » ، فأعاده الناصر محمد بن قاييتباى اليها — بعد خروج كرتباى الاحمر الى الشام — فلم يقيم بها الا مدة يسيرة « وضح منه الناس » فقبض عليه الملك الناصر وضربه ضربا مبرحا ونفاه الى قوص ، ولم يحسن أحد ممن أقاموا في هذه الوظيفة بعد ذلك بسبب كثرة المال الذى يقرر عليهم من قبل السلطان « وهى وظيفة شر وظلم » (١) .

وفى عهد السلطان الاشرف أبو النصر جان بلاط (٩٠٥ — ٩٠٦ هـ / ١٤٩٩ — ١٥٠٠ م) حاول بعض وسطاء السوء إعادة هذه الوظيفة ، ولكن طومان باى داودار السلطان رفض أعادتها (٢) ، وظلت ملغاة حتى عين فيها السلطان الملك الاشرف قانصوه الغورى محمد بن يوسف — جابى أوقاف الجامع المؤيدى — وذلك فى جمادى الاول ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م الا أنه لم يستطع الاستمرار فيها ، اذ حدث بعد أقل من سنة أن سجنه السلطان بسبب مال قد أنكسر عليه ولم يقيم به (٣) .

وفى ١٩ شوال ٩٠٨ هـ / ١٥٠٣ م تولى المعز علاء الدين على بن الامام — ناظر الخاص — نظر الاوقاف ، مضافا الى ما بيده ، وهو آخر من تولى هذه الوظيفة اذ ظل شاغلا لها الى نهاية عصر سلاطين المماليك ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م (٤) .

ومما يؤكد التهاافت على هذه الوظيفة لما تدره من مال على شاغلها أن محمد بن العظمة (٥) عاد الى الظهور فى رمضان ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م وسمى لدى السلطان الغورى لاعادته الى نظر الاوقاف ، ومال السلطان الى اقراره فى هذه الوظيفة ، فطلع علاء الدين على بن الامام ناظر الخاص والاوقاف الى الى السلطان ، وشكا له من ابن العظمة ، فقال السلطان « أنت تشكى عندى من هذه الوظيفة ، وتقول باخسر فيها » فقال ناظر الخاص « أسد فيها

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٤٦

(٢) ابن اياس : المرجع السابق ج ٣ ص ٤٤٦

(٣) ابن اياس : المرجع السابق ج ٤ ص ٢٢ ، ٤٢

(٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٥

(٥) أنظر ما سبق ص ١٢٢

بسعادة السلطان » ، فخلع عليه السلطان ، ولما نزل ناظر الخاص قبض على محمد بن العظمة وضربه وسجنه مدة طويلة حتى أطلقه السلطان في ربيع الآخر ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م ، وذلك لكونه سعى عليه في نظر الاوقاف (١) .

اهتمام سلاطين المماليك بالاوقاف :

اهتم سلاطين المماليك بالاوقاف اهتماما خاصا ، وبذل بعضهم عنايته من أجل استقرار قواعدها واستمرارها ، من ذلك ما قام به السلطان بيبرس البندقدارى من استرداد أوقاف الجامع الأزهر التي اغتصبها بعض الأهالي في فترة قطع الخطبة به في العصر الأيوبي (٢) ، وما قام به أيضا السلطان حسام الدين لاجين (٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨ م) من رد بعض الاوقاف التي أخذت من غير حق الى مستحقيها ، مثال ذلك رد وقف قراقوش الى الفقراء وتسليمه لقاضى القضاة الشافعى ، ورد الدار القطبية الى من وقفت عليه من جهة الملك الكامل الأيوبي ، كذلك وضع عن وقف الاشراف ببلقش المظالم التي فرضت عليهم وتبلغ نحو ثلاثين ألف درهم في السنة ، وعوض المقطعين الذين لحق بهم ضرر من جراء ذلك (٣) .

وقام الملك الناصر محمد بن قلاوون بتولية الأمير بدر الدين محمد كندغدى بن الوزيرى نيابة دار العدل وشد الاوقاف (٤) سنة ٧١٣ هـ ، بسبب شكوى قدمت للسلطان بشأن الاوقاف ، فقام ابن الوزيرى بطلب سائر مباشرى الاوقاف (٥) ، وألزمهم بعمل الحساب مدة عشرين سنة بالاوقاف .

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٣١٧

(٢) عبد الحميد يونس : الأزهر ص ٣٥ ، عنان : الأزهر ص ١١٣

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٦٤/٨٦٥

(٤) تضمنت بعض وثائق الوقف عمل شاد الاوقاف ويتلخص في العمل على ما فيه مصلحة الوقف سواء في المساهمة في جمع الربيع أو في حث أرباب الوظائف على العمل - أنظر وثيقة وقف الأمير قرقماس ٩٠١ أوقاف ، ووثيقة السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ووثيقة وقف قراقبا الحسنى ٩٢ أوقاف (نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم وأنظر أيضا ما جاء عن هذه الوظيفة في Rabie : The Financial, pp. 150 — 153. (٥) المباشرى جميع مباشر ، وهم الموظفون الإداريون للوقف ويتولون وظيفة المباشرى - أنظر وثيقة قانى باي الرماح رقم ١٠١٩ أوقاف ، ووثيقة وقف السيغى قرقماس ٩٠١ أوقاف ، ووثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٢ أوقاف ص ٥٠٧ ، وأنظر د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية وأثرية - تحقيق رقم ٦٧٤

كذلك طلب موادع الحكم^(١) ، وتشدد عليهم ، فخشى القضاة من كشف سوء الاحوال ، وطلبوا منه التغاضي عن ذلك ، ولكنه أصر على طلبه ، وضرب بعض المباشرين لفساد حسابهم ، فقام قاضى القضاة بدر الدين محمد بن جماعة في الوقوف ضد ابن الوزيرى والكيد له بتأليب القضاة والامراء عليه « وما زال بهم حتى خيلوا السلطان من ابن الوزيرى أنه شرس الاخلاق وله أغراض فاسدة ، وقصد اهانة القضاة ، وأهل العلم وحط افئذهم ، وقد كثر الدعاء على السلطان بسببه » وازاء ذلك أمر السلطان ابن الوزيرى بعدم التحدث في الاوقاف^(٢) .

كذلك خلع السلطان الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون على الامير صرغتمش باستقراره في نظر « المارستان المتصورى » سنة ٧٥٥ هـ / ١٣٥٥ م ، وكان « فسد حال وقفه » فركب الامير صرغتمش الى أوقاف المارستان « بالمهندسين ، وكشف ما يحتاج اليه من العمارة ، فامر ما فسد من الاوقاف ، وزاد ريعها في الشهر نحو « أربعين ألف درهم » ، كما عرض الامير جميع مستحقى الوقف من الفقهاء القراء وغيرهم ، وأكثر من سؤالهم ، ونقب عن أمورهم « ولزمهم بمواظبة وظائفهم »^(٣) .

وفي سنة ٧٩٤ هـ / ١٣٩١ م أمر السلطان برقوق لما بلغه من تخريب الاوقاف أن يقوم الامير أبو يزيد الدوادار والقاضى بدر الدين محمد بن فضل الله كاتب السر بمراجعة أوقاف الحرمين بمساعدة مستوفى ديوان المرتجع^(٤) شمس الدين نصر الله بن شطية ، فألزموا مباشرى أوقاف الحرمين برفع حسابات عشر سنين ، ورسم^(٥) على أمناء الحكم وجباة الاوقاف^(٦) .

(١) موادع الحكم الذين يتولون حفظ الاموال في مودع الحكم تحت اشراف قاضى القضاة الشافعى - انظر ما سبق ص ١١٥ - حاشية ٢

(٢) المقريزى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ١٢٦

(٣) المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٧ ، ٨ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥

(٤) وهو الذى يحكم في القضايا الديوانية - القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٢٣ المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٧١١ حاشية ٤

(٥) أى وضعهم تحت المراقبة انظر السلوك ج ١ ق ٣ ص ٧٤٠ حاشية ٥

(٦) المقريزى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٧٦٦ ، انباء النمر ج ١ ص ٤٣٥

كذلك حرص السلطان الاشرف برسباى (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م) على تعمير الاوقاف ، وفى سبيل ذلك رفع يد قاضى القضاة الشافعى عن وقف قراقوش سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م وفوض أمره الى التاج الشويكى والى القاهرة ، وأمره أن يجمع متحصله ويبنى منه خان السبيل ، ففعل ذلك وجدد بناءه ، وقرر فيه غير من كان ينال ريعه ، وألزم من كان رتب عليه من الاغنياء باعادة ما قبضوا منه (١) .

أما السلطان برسباى فقد اشتد فى أمر الاوقاف التى على المدارس والجوامع والزوايا وأحواض السبيل وألزم مباشريها القيام بها ، من ذلك ما قام به السلطان بنفسه من استدعاء مدرسى المدرسة القمحية والزمهم بعمل حساب أوقاف المدرسة ، وعمارتها مما تناولوه من ريعها فيما سلف ، فقد نذب السلطان الامير أزبك رأس نوبة للكشف عن المدرسة ، فوجد الخراب قد أحاط بها ، وليس بها سوى رجل يحرسها (٢) ، كذلك تشدد السلطان برسباى فى منع أرباب الوظائف بالاوقاف من النزول عنها ، بعد أن اعتاد أرباب هذه الوظائف أن ينزلوا عن وظائفهم لائى انسان مقابل مبلغ من المال ، فبلى الوظائف من ليس أهلا لها ، ويحرم منها من يستحقها (٣) . وحرص السلطان برسباى أيضا أن يلتزم القضاة بشروط الواقفين ، ومن أمثلة ذلك أن السلطان قرر عزل ابن حجر من تدريس الشافعية بالمؤيدية سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م عندما أخبره الشيخ شمس الدين الهرماوى أن شرط المؤيد أن لا يكون المدرس بها قاضيا ، وعندما ظهر أن كتاب الوقف سكت عن هذا الشرط أعيد ابن حجر الى التدريس بها (٤) . وفى سنة ٨٣٨ هـ / ١٤٣٤ م أصدر برسباى أوامره الى القضاة بقراءة كتب الاوقاف بالمدارس الكبار والذوائق واتباع شرط الواقفة

(١) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٢٠ ، ابن حجر : انباء الفهرى ج ٣ ص ٢٦٨
(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦١٦ ، ابن حجر : انباء الفهرى ج ٣ ص ٢٨٢ ، ٢٧٥
(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦١٩ ، ٦٦١
(٤) ابن حجر : انباء الفهرى ج ٣ ص ٣٢٥ ، وأنظر أيضا وثيقة وقف السلطان المؤيد ٩٣٨ أوقاف .

« وشد في ذلك ، فسر الناس بذلك غاية السرور ، وكثر الدعاء للسلطان بسبب ذلك » (١) . الا أن هذا الوضع لم يستمر ، فيقول ابن تغرى بردى « وقد اجتهد الأكله في السعي بإبطال ذلك حتى أبطله السلطان » (٢) .

أما السلطان قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٧ - ١٤٩٦ م) فقد حرص على الالتزام بشرط الواقفين من ذلك أنه لما توفيت خوند فاطمة بنت الملك الظاهر ططر ، كانت عليها ديون كثيرة لعدد كبير من الناس بسبب اسرافها ، فطلع الدائنون الى السلطان وطلبوا منه أن يأخذوا عوض أموالهم من أوقاف أبيها « فردوا ردا شنيعا وهددوا » ، وأخرج السلطان أوقافها وتعليقاتها لمستحقيهم (٣) . كذلك حدث عندما توفيت المصونة المحببة آمنة ابنة اسماعيل المشهورة ببنت الخازن سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ م ، ولأبيها أوقاف كثيرة يؤول النظر من بعدها الى قاضي القضاة الحنفية أن أراد القاضي الشافعي الوثوب والتكلم في هذه الأوقاف ، فبلغ السلطان قايتباي ذلك ، فقال « أنا أحق من الاثنين ، ولكني أعمل فيهم بالشرط ، وأحميهم من الغاضبين » (٤) .

ويذكر ابن اياس أن جلال الدين عبد الرحمن بن سويد المملوك باع أوقافا كانت موقوفة على مدرسة جده ، فحصل له بسبب ذلك « غاية البهدة من أبنال الأشقر - رأس نوبة النوب - في ذي الحجة سنة ٨٧٤ هـ ، « وما خلاص الا بعد جهد كبير » وافتقر حاله عقيب هذه الكاينة ، وباع جميع ما يملكه حتى سد ما جاء عليه من المال » (٥) .

أما آخر سلاطين المماليك في مصر أبو النصر طومان باي (ت ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م) ، فقد رفض رأى الامراء الذين أشاروا عليه في أخرج أوقاف الدولة أن يفعل كما فعل الأشرف قايتباي ، والسلطان الغوري (٦) ، وأن يأخذ

(١) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٥٣٨ ، ابن تغرى بردى : النجوم (ط ٠ كاليفورنيا) ج ٦ ص ٧٢٩

(٢) أنظر ما يلي عن تدهور الأوقاف .

(٣) ابن الصيرفي : أنباء الهمس ص ١٣١ - ١٣٤ - ١٦٨ - ١٦٩

(٤) ابن الصيرفي : المرجع السابق ص ٢٥ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ١٢

ص ٣

(٥) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٥

(٦) أنظر ما يلي عن تدهور نظام الوقف .

من أجرة الاملاك والاقواف بالقاهرة سبعة أشهر ، وأن يأخذ على الرزق والاقطاعات خراج سنة ليستعين بها في نفقة الحرب ضد الغزو العثماني ، وقال « ما أحدث في أيامي هذه المظلمة أبدا ، ما أجعل هذا يكون في صحيفتي » (١) . ولعل طومان باي لم يكن في هذا الموقف بأذات مدافعا عن الاوقاف مهتما بها بقدر ما كان يرغب في تلك الشدة في استرضاء الله تعالى عن طريق التخفيف عن الناس وتجنب فعل المكارم .

ولم يقتصر اهتمام سلاطين الممالك على الاوقاف الاسلامية فقط ، بل حظيت أيضا الاوقاف الذمية برعايتهم واهتمامهم ، وليس أدل على ذلك من المراسيم التي اصدرها سلاطين الممالك الى رهبان دير سانت كاترين (٢) ، والتي تنص صراحة على ألا يتعرض أحد لاقوافهم (٣) ، كما توصى بالرهبان وأوقافهم التي بالديار المصرية والبلاد الشامية (٤) ، وأن « يساعدوا على مصالح أوقافهم وأحباسهم وجميع تعلقاتهم » (٥) .

ويتجلى لنا اهتمام سلاطين الممالك بصفة عامة بالاقواف بمراجعة تواقع النظر في الاحباس ، والاقواف ، والمارستان المنصوري وغيره ، فنجد أنها جميعا تنص على صرف الربيع في مصارفه الشرعية وجهاته المرحية ، وعمارة الاوقاف ، وصيانة الاوقاف ، من تبديل الشروط واتباع شروط الواقفين (٦) ، كذلك عكس ديوان الانشاء اهتمام سلاطين الممالك بالاقواف في كتابة تواقع القضاة من ذلك ما ذكره القلقشندي من ضرورة النص في وصايا القضاة بالنسبة للقاضي الشافعي « والصدقات الموكولة الى تصريف قلمه المأكولة بعدم أمانة المباشرين وهي في ذممه يتيقظ لاجرائها على السداد

- (١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ١٢٧ ، ١٧٧
 (٢) أنظر ما جاء بهذا الخصوص د. عبد اللطيف ابراهيم : مكتبة دير سانت كاترين مجلة جامعة أم درمان الاسلامية العدد الاول ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ص ١٥١
 (٣) مرسوم بيبرس الجاشنكير رقم ٣٢ سطر ١٤ - ١٧
 (٤) مرسوم برقوق رقم ٣١ سطر ١٢ - ١٥ ، ومرسوم برقوق رقم ٤٥ سطر ٢١ - ٢٢ نشر ودراسة د. محمد محمد أمين - مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الخامس سنة ١٩٧٤ ص ٩٢
 (٥) مرسوم السلطان بيبرس البند قداري رقم ١٨ سطر ٣٨ ، مرسوم السلطان قلاوون رقم ٢٢ سطر ١٤ - ١٦ ، مرسوم السلطان برقوق رقم ٤٥ سطر ٢٣ - ٤٥
 (٦) القلقشندي : صبح الاعشى : ج ١١ ص ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ (م ٩ - الأوقاف)

في صرفها في وجوه استحقاقها ، والعمل بما لا يجب سواه في أخذها وانفاقها»^(١) ، ويزاد للقاضي المالكي « قبول الشهادة على الخط ، وأحياء ما مات من الكتاب ، وأدناء ما شط ، واسقاط غلة الوقف اذا استرد بعد بيعه مدة بقائه في يد المشتري تحذيرا من الاقدام على بيع الوقف ، وعقوبة رادغة لبائعه المجترى»^(٢) ويزاد للقاضي الحنبلي « وليتحرز لدينه في بيع ما دثر من الاوقاف وصرف ثمنه في مثله ، والاستبدال بما فيه المصلحة لاهله»^(٣) .

(١) القلقشندي : المرجع السابق ج ١١ ص ١٩٩

(٢) المرجع السابق ج ١١ ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠١

(٣) المرجع السابق ج ١١ ص ٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

الفصل الثالث

لأوقاف و الخيرية الدينية

- الأوقاف والاحسان العام — ارتباط الأوقاف بالصدقات — وجوده البر التي حرص الواقفون صرف ريع أوقافهم عليها — الصدقات اليومية والاسبوعية •
- الأوقاف والمواسم الدينية — التوسعة على أرباب الوظائف وطلبة العلم والفقراء والمساكين — يوم عاشوراء — شهر رمضان — عيد الفطر — عيد الاضحى — توزيع الحلوى في المناسبات المختلفة — التوسعة بالفواكه في أوقاتها — توزيع الكسوة السنوية •
- الأوقاف وتوفير ماء الشرب — انشاء الاسيلة — وقت التسبيل — المزملاى — أدوات السبيل — نظافة السبيل — زملاى من الصوفية •
- الأوقاف والرعاية الصحية — انشاء البيمارستانات — البيمارستان المنصورى ووثيقة وقف السلطان قلاوون عليه — وصف البيمارستان — الفرض من انشائه — الامراض التي يعالجها — فئات الشعب المستفيدة منه — الخدمات التي يوفرها البيمارستان للمرضى — الصيدلى — المرضى — الاطباء — التزام الاطباء بقواعد معينة — معالجة المرضى في بيوتهم — العيادة الخارجية — النهوض بعلم الطب — كسوة من يشفى من المرضى وتجهيز ودفن من يميت منهم — أثر الأوقاف في استمرار العمل بالبيمارستان المنصورى — البيمارستان المؤيدى — الرعاية الصحية في المنشآت الدينية لأرباب الوظائف وطلبة العلم •

الأوقاف والإحسان العام :

شرعت الأوقاف في الإسلام بمعناها الدقيق ، ليكون ريعها « صدقة جارية » ولذلك ارتبطت الأوقاف الإسلامية منذ نشأتها الأولى في صدر الإسلام بالصدقات ، فأول وقف في الإسلام كان سبعة حوائط أوصى بها مخيريق اليهودي لرسول الله عليه الصلاة والسلام ، يضعها حيث أراه الله ، فجعلها الرسول عليه السلام « صدقة في سبيل الله »^(١) ، وتتأكد هذه الحقيقة أيضا من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، إلى عمر بن الخطاب بشأن أرضه بخيبر ، إذ قال له عليه الصلاة والسلام : « ان شئت حبست أصلها ، وتصدقت بثمرتها »^(٢) . كما أن الأئمة والفقهاء عرفوا الأوقاف أو الإحباس بأنها « الصدقات الموقوفة »^(٣) ، أو بأنها « الصدقات المحرمات »^(٤) .

ولذا اقترنت كلمة الصدقة بالأوقاف ، أو الإحباس في كافة وثائق الوقف فغالبا ما يرد فيها أن الواقف « وقف ، وحبس ، وسبل ، وأبد ، وحرّم ، وتصدق »^(٥) ومن الطبيعي أن تخصص هذه الصدقة للفقراء والمحتاجين طبقا لما جاء بالقرآن الكريم (إنما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم)^(٦) ، كما قال الله تعالى (وءاتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب)^(٧) .

- (١) ابن هشام : سيرة النبي ج ٣ ص ٣٨ ، أنظر ما سبق بالفصل الأول .
(٢) الخصاص : أحكام الأوقاف ص ٥ ، ٦ ، ٨ ، الطرابلسي : الاسعاف في أحكام الأوقاف ص ٦ ، أنظر ما سبق بالفصل الأول
(٣) الإمام الشافعي : الام ج ٣ ص ٢٨٠
(٤) الإمام الشافعي : المرجع السابق ج ٣ ص ٢٨١
(٥) أنظر على سبيل المثال وثيقة الزينى ياقوت رقم ٢٠٤ محفظة ٣٣ بمحكمة الأحوال الشخصية سطر ٦ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم مجلة جامعة أم درمان الإسلامية العدد الثاني ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ص ٢١٨ ، وثيقة وقف مسرور عبد الله الشبلي رقم ٣٩ محفظة ٦ بارشيف المحكمة سطر ٦ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ١٤٢ ، وثيقة وقف الأمير أخور كبير قراقبا الحسنى رقم ٢٢ أوقاف سطر ٥ ، ٦ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ١١٩ - أنظر أيضا محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة .

(٦) سورة التوبة آية ٦٠

(٧) سورة البقرة آية ١٧٧

وعلى ذلك يمكن أن نقول أن الاوقاف باعتبارها « صدقة جارية » ، قامت بدور جدير في مجال الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في المجتمع الاسلامي، بصفة عامة ، وفي المجتمع المصري في العصر المملوكي بصفة خاصة ، تبعا لازدهار الاوقاف وانتشارها في ذلك العصر ، وزاد من أهمية ذلك الدور أن الدولة ، أو السلطة الحاكمة عندئذ ، لم تكن لها سياسة محددة واضحة تجاه مسائل الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ، فالتفت بما حددته الشريعة الاسلامية بهذا الخصوص من فرض الزكاة على القادرين ، والحث على الصدقات .

والمعروف أن المدن المصرية اكتظت في العصر المملوكي بجمهور كبير من الباعة والسوقة ، والسقائين ، والمكاريين ، والمعدمين ، وأشباه المعدمين ، وهم الذين عرفوا في المراجع المعاصرة بلفظ « العوام »^(١) ، وهؤلاء عاشوا جميعا في ضيق وعسر بالقياس الى غيرهم من الطبقات المنعمة ، حتى أن بعض الرحالة الاجانب الذين زاروا مصر في ذلك العصر لاحظوا أن عددا كبيرا من العوام « بلا مأوى في النهار والليل سوى الطرقات ، يهيمن فيها ، وأجسادهم شبه عارية » ، كما دهش بعض الاجانب ، من كثرة عدد الشحاذين بالقاهرة « الذين أحاطوا به من كل جانب طالبين منه الاحسان »^(٢) . وفي مثل هذا المجتمع برزت أهمية الوقف في توفير الرعاية الاجتماعية لتلك الطبقات المحرومة من كثير من أسباب الحياة .

ومهما يكن من أمر البواعث التي أدت الى ازدهار الاوقاف ، وانتشارها في العصر المملوكي^(٣) ، فقد أصبح للفقراء والمعدمين والايتام ، وطلبة العلم ، نصيب محدد من ثروة الاغنياء عن طريق الاوقاف ، إذ أن من الاركان الاساسية

(١) أنظر ما ورد عن هذه الفئة من المجتمع بالتفصيل في كتاب د. سعيد عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص ٣٧ وما بعدها ، العصر المماليكي ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، مصر في عصر دولة المماليك البحرية ص ١٦٠ ، ١٦١

(٢) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ٣٨ ، العصر المماليكي ص ٣٢ ، ٣١٣

(٣) أنظر ما سبق في الفصل الثاني .

لنظام الوقف - حتى ولو كان وثقا أهليا - أن يؤول في النهاية الى جهة بر لا تنقطع ، وهى فى الغالب ، وحسب ما جاء بكافة وثائق الاوقاف « الفقراء والمساكين » (١) ، ومثال ذلك ما تذكره وثيقة وقف الامير آخور كبير قراقجا الحسنى (٢) من جهات صرف ريع الوقف بعد انقراض نسل أولاده ، ونسل عتقائه ، وتعذر الصرف للحرمين الشريفين ، وأن يصرف ذلك الربيع « للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيث ما وجدوا ، وفى الصدقة المطلقة العامة من طعام وتسبيل ماء عذب فى ليالى الجمع وغيرها ، وفكك أسير من أيدي الكافرين ، ووفاء دين عن مديون » (٣) .

كذلك وجد من الواقفين من جعل فائض ريع أوقافه لشراء عقار جديد ، وفى حالة عدم الحاجة فى الوقف الاصلى لريع هذا العقار الجديد ، يصرف هذا الربيع فى وجوه البر والقربات ، وهى كما جاءت فى وثيقة وقف السلطان حسن « خلاص المسجونين ، ووفاء دين المدينين ، وفكك أسرى المسلمين وتجهيز من لم يؤد فرض الحج لقضاء فرضه ، وتجهيز الطرحاء من أموات المسلمين واطعام الطعام ، وتسبيل الماء العذب ، والصدقة على الفقراء ، والمساكين ، والايتام ، والارامل ، والمنقطعين ، والزمناء ، والمعتمدين وأرباب المعاهات ، وذوى الحاجات من أرباب البيوت ، وأبناء السبيل ، على ما يراه الناظر ، ان شاء ، صرف ذاك نقدا أو كسوة ، أو طعاما ، أو غير ذلك ، ومداواة المرضى » (٤) .

(١) أنظر ما جاء بهذا الخصوص فى الفصل الاول .

(٢) هو الامير سيف الدين قراقجا بن عبد الله الحسينى الظاهرى ، من مماليك الظاهر برفوق وتوفى فى الخدم السلطانية حتى صار امير آخور كبير فى عهد السلطان جقمق ، وقام بدور كبير فى الصراع الذى قام بين السلطان جقمق والأتابكى قرقماس ، وتوفى بالطاعون هو وولده الامير علام الدين على أحد الامراء العشراوات فى يوم واحد فى ١٨ صفر ٨٥٣ هـ - أنظر الدراسة التاريخية لوثيقة الامير المذكور للدكتور عبد اللطيف ابراهيم ص ١٨٢ - ١٨٧ وهى الوثيقة رقم ٩٢ أوقاف ، وأنظر ايضا وثيقة قراقجا الحسنى رقم ٧٤٨ ج أوقاف .

(٣) وثيقة وقف الامير آخور كبير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم سطر ٢٠٩ ، وما بعده ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

سنة وثمان إلى الطريق هذا الرب مطرق إلى الربع المس
اعلاء واركان في رعد لهامد المصارف المعه اعلاء
ما يحصل من ربح المسد المذكور في رعد لهامد المصارف
موجاهة المصارف ورواد المصارف ورجال المصارف
المصارف ويحكمون على ربح المصارف ورواد المصارف
الطرحا من اموال المصارف واطعام الطعام في سبل
الما العرب والصديقه على العمل بالمصارف والامام والاولاد
والمسكنين والارباب المصارف ورواد المصارف
الحاجات من اموال المصارف واما السبل على اموال المصارف
٤٠٤

ان سائر رعد لهامد اوسد او طعنا ما اوسد ذلك
وعداها المصارف واركان في رعد لهامد المصارف
المعه اعلاء المصارف من ربح المسد المذكور

(وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف من ٤٧٢ - ٤٧٣)

ومن وجوه البر أيضا التي اهتم الواقفون بالصرف عليها من ربح أوقافهم
كسوة العرايا ، والمقلين ، وستر عورات الضعفاء ، والعاجزين « كسوة واقية
من برد الشتاء ، وحر الصيف » ، وارضاع الاطفال عند فقد أمهاتهم ، أو
عجزهن عن ارضاعهم ، وكفالتهم (١) .

(١) انظر وثائق وقف السلطان فرج رقم ٦٦ محفظة ١١ بارشيف المحكمة ، والسلطان
شعبان بن حسين رقم ٤٩ محفظة ٨ بالمحكمة ، وبيبرس الجاشنكير رقم ٢٢ ، ٢٣ محفظة ٤
بالمحكمة ، وحسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفظة ٣ بالمحكمة ، والسلطان جتق
رقم ٩٧ محفظة ١٥ بالمحكمة والسيفي قراجا الجبالي رقم ١٧٧ محفظة ٢٧ بالمحكمة ،
ومحمد بن قلاوون رقم ٢٥ ، ٣٠ محفظة ٤ ، ٥ بالمحكمة .

كذلك وجد من الأوقاف ما يصرف ريعها مباشرة للفقراء ، وتحدد لنا وثيقة الأمير يشبك من مهدى الدوادار (١) كيفية صرف ريع بعض أوقاف الأمير المذكور على الفقراء المجاورين بالجامع الأزهر « ممن لم يكن له وظيفة » ، واشترط الواقف أن لا يوزع الربيع نقدا ، بل يوزع في هيئة خبز ، وقمحية تطبخ « بلحم ولبن وقمح » ، وتفرق يوميا كصدقة ، فتذكر هذه الوثيقة : « والباقي من الأوقاف المذكورة أعلاه .. يصرف ما يتحصل منه في خبز برطيب كل رغيف رطل بالمصرى ، يعمل ذلك كل يوم ، وفي قمحية تطبخ بلحم ولبن وقمح كل يوم ، ويفرق ذلك كل يوم صدقة على الفقراء المجاورين بالجامع الأزهر ، ممن لم يكن له وظيفة ، فيعطى لكل فقير منهم كل يوم رغيفان من الخبز المذكور ، وملى (ملا) قصعة قمحية من الطعام المذكور مع لحم يجعل له بذلك على ما يراه الناظر في ذلك ، ويؤدى اليه اجتهاده ، أو من يقوم مقامه في ذلك ، وفيما يحتاج اليه ذلك من أجرة حريق خبز وأجرة طبّاخين ، وثمان حطب ، وقدر للطبخ ، وثمان جرارات (٢) وغير ذلك ، مما يحتاج اليه المطبخ المذكور ، وعمل الخبز المذكور ، بحسب الكفاية ، يستمر ذلك كذلك كل يوم على الدوام فان فضل شيء من الطعام أو الخبز أو اللحم عن تكفية الفقراء المجاورين المذكورين فيصدق بالفاضل في يومه على الفقراء الواردين على الجامع الأزهر المذكور أعلاه ، وهو الكاين بالقاهرة المحروسة » (٣) .

وبالإضافة الى هذه الصدقات اليومية ، وجدت أيضا صدقات أسبوعية ،

(١) الأمير يشبك من مهدى الدوادار الكبير ، ينسب الى السلطان جقمق ترقى فى الخدم السلطانية بسرعة وساعد السلطان قايتباى فى الوصول الى كرسى السلطنة ، فعينه السلطان فى الدوادارية الكبرى فى رجب سنة ٨٧٢ هـ ، ثم ولاء الوزارة والاستادارية فى سنة ٨٧٣ هـ ، وكان ثريا وفى سعة من المال ، وكانت أملاكه الكثيرة واقطاعاته الواسعة وأوقافه الحليلة ، ووجهه السلطان قايتباى لقتال يعقوب بك بن حسن الطويل ، فقتل بعد أسره فى الرما فى آخر رمضان ٨٨٥ هـ ، أنظر د. عبد اللطيف إبراهيم من وثائق التاريخ العربى - ص ٤ - ١١

(٢) وثيقة وقف الأمير يشبك من مهدى الدوادار رقم ١٨٨ محفوظة ٢٨ بالمحكمة ورقم ٦٦ ج أوقاف ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم سطر ١٥٠ وما بعده ص ٦٥ - مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الثانى ١٩٧١ ، طبعة القاهرة ١٩٧٢

واشترط الواقف كذلك أن توزع هذه الصدقات الأسبوعية عينا ، على أن تتخون مناصفة بين أرباب الوظائف ، وطلبه العلم ، والايثار بأوقافه ، وبين الفقراء المجاورين لمؤسساته ، فجاء في بعض الوثائق « ويصرف من ريع الوقف المذكور في ليلة كل جمعة ثمن خمس قناطر بالفتنطار المصري من لحم الضأن ، وثمن عشرين قنطارا من الخبز القرصة ، وثمن ما يحتاج اليه من أرز وعسل وجيوب وحب رمان وغير ذلك ودهن وخطب وتوابل ، وأجرة من يتولى طبخ ذلك وتفرقته ، وغير ذلك مما يحتاج اليه في طبخ ذلك ، ويطبخ ذلك في ليلة كل جمعة ، ويقسم الطعام والخبز نصفين ، فالنصف منه يفرق على أرباب الوظائف المقيمين بالاماكن المذكورة ، والائمة ، والمؤذنين ، والفرائسين ، والقومة ، واليوابين ، والايثار ، والمؤدبين ، والعريفين ، على ما يراه الناظر والنصف الثاني يصرف على الفقراء والمساكين من جيران المكان وغيرهم على ما يراه الناظر ، ويؤدى اليه اجتهاده » (١) .

وصرف من ريع الوقف المذكور في ليلة كل جمعة من ريع رباط

المسجد المحمدي في الحرم الشريف في مكة المكرمة

الفصل في ما يحتاج اليه من أرز وعسل وجيوب

رمان وحب رمان ودهن وخطب وتوابل وأجرة

من يتولى طبخ ذلك ويؤدى اليه اجتهاده

السردى
للكتب

فيها

(١) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٣ . ٤٦٤

في طيحه ذلك ويطعم ذلك في ليلة الجمعة ويستم الطعام
واحد نصفين والنصف منه يوزع على ارباب الولاية والدين
والعلماء والفقراء والاساقفة والمؤدبين والارباب والعلماء
والعلماء والاساقفة والمؤدبين والارباب والعلماء
والعلماء والاساقفة والمؤدبين والارباب والعلماء
والعلماء والاساقفة والمؤدبين والارباب والعلماء
والعلماء والاساقفة والمؤدبين والارباب والعلماء

(وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف من ٤٦٣ - ٤٦٤)

وحرص بعض الواقفين على أن توزع صدقاتهم في الليالي التي تقام
لقراءة القرآن والذكر في بعض الاضرحة مثل مدفن الامام الشافعي ، ومدفن
الامام الليث أو غيرهما ، ومثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان فرج
ابن برقوق « ويصرف من ذلك في كل شهر من شهور الالهة في ليلة المحيا
بمدفن الامام الشافعي رضى الله عنه ... ألف واحد فلو سا جددًا معاملة
القاهرة المحروسة يومئذ يشترا (هكذا) بذلك لحما وتوابلا وحطبًا
وخبزًا ويطبخ طعامًا وتصرف كلفته على العادة ، وفي ثمن أواني أن احتيج اليها ،
ويطعم من ذلك للمتريدين الى المكان المذكور في الليلة المذكورة لقراءة القرآن
وذكر الله سبحانه ... ويمد سماطًا ظاهرًا يشاهده من حضر ، ويأكلون منه على
العادة ... ويفرق أيضًا من الطعام المذكور والخبز على من يتيسر حضوره من جيران
المكان من الفقراء والمقلين ممن لا يمكن جلوسه على السماط ، ليعم فضل الوقاف
وبره القوى والضعيف والدني والشريف ... ويصرف في كل ليلة من كل جمعة
وفي ليلة المحيا بمدفن الامام الايبث ... خمسمائة درهم يشتري بها لحما

وتوابلا وفي كلفة ويعمل طعاما ويشترى خبزا ويفعل في ذلك كما تقدم ذكر مثله بمقام الامام الشافعي^(١) .

هذا فضلا عن كثير من مجالات الرعاية الاجتماعية ، التي اهتمت الاوقاف في العصر المملوكي بالمصرف عليها ، على أساس أنها من وجوه البر والقربات ، وهي في الحقيقة انما تعبر عن روح التضامن الاجتماعي التي سادت ذلك العصر ، والتي كان للاوقاف أكبر الاثر في تدعيمها واستمرارها ومن هذه المجالات رعاية النساء اللاتي طلقن أو هجرن حتى يتزوجن أو يرجعن الى أزواجهن ، صيانة لهن ، وذلك بايداعهن في رباط البغدادية^(٢) ، حيث ينقطعن عن الناس ، ويواظبن على أداء العبادات وتجري عليهن الارزاق من الاوقاف^(٣) ، وكان من الطبيعي أن يتأثر هذا النوع من الرعاية الاجتماعية الذي اعتمد على استمرار ريع الاوقاف ، بما حدث من تدهور الاوقاف في بداية القرن التاسع للهجرة / الخامس عشر للميلاد ، فيذكر المقرئ أن هذا الرباط لم يعد « يؤدي خدماته على الوجه الاكمل »^(٤) .

ومما لا شك فيه أن هذه الخدمات الاجتماعية التي كان لنظام الاوقاف الفضل الاول في استمرارها وتنظيمها صار لها أكبر الاثر في المجتمع المصري في العصر المملوكي ، فقامت هذه الاوقاف الى حد كبير برسالة وزارة الشؤون الاجتماعية في العصر الحديث ، كما أنها خففت من الظلم والعسف الذي عاش فيه عامة الشعب في ذلك العصر ، فضلا عن أنها قامت بدور كبير في مساعدة الناس وقت انتشار المجاعات والابوة .



الاقواق والمواسم الدينية :

من المظاهر الاجتماعية التي ارتبطت بالاقواق بشكل ملحوظ ، التوسعة

(١) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالبحكمة .
(٢) أنشأت هذا الرباط السيدة تذكاري باي خاتون ابنة الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م - المقرئ : الماعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ .
(٣) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢٨ .
(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢٨ ، وأنظر ما يلي عن تدهور نظام الاوقاف في الفصل السابع .

على أرباب الوظائف ، وطلبة العلم ، والايتماء ، والفقراء والمساكين ، في المناسبات الدينية المختلفة مثل يوم عاشوراء ، وشهر رمضان ، وعيدى الفطر والاضحى ، ومن دراسة وثائق الاوقاف في العصر المملوكى ، يمكن لنا أن نقرر ان استمرار كثير من العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بهذه المواسم والتي ما زال معمولاً ببعضها الى اليوم ، يرجع أساساً الى أثر نظام الاوقاف ، فقد حدد الواقفون تفصيلاً كيفية التوسعة في هذه المواسم ، وحرصوا على تنفيذ شرط الواقف ، وسنة بعد أخرى أصبح ما يعمل طبقاً لشرط الواقف تقليداً جارياً على الدوام في المجتمع .

ففي يوم عاشوراء ، وهو اليوم العاشر من المحرم - أصبح من التقاليد المعمول بها في العصر المملوكى - والتي ما زال بعضها باقية حتى اليوم في المجتمع المصرى^(١) ، والتي ساعدت الاوقاف على استمرار العمل بها تقليد توزيع « العاشوراء المعمولة من حب القمح » ، فتتص احدى الوثائق على أنه « يصرف في كل سنة برسم الصدقة في يوم عاشوراء ثمن أربعين قنطاراً من خبز البر ، وثمان عشرة قنطير من لحم الضأن . وثمان أردبين من الحبوب الجارى بها العادة ، وثمان أربع قنطير عسل ، وثمان عشرين رطلاً من السيرج ، وثمان أباير وحطب ، وأجرة من يتولى طبخ ذلك وتفرقته ، وثمان غير ذلك مما يحتاج اليه من الآلات التي يطبخ بها ، فيطبخ ذلك جميعه على جارى العادة في ذلك ، ويقسم نصفين ، فالنصف منه يفرق على الطلبة المقيمين بالمكان المذكور ، وأرباب الوظائف الملازمين له ، والايتماء ، ومؤدبيهم وعريفهم على ما يراه الناظر في ذلك ، والنصف الباقي يفرق على الفقراء والمساكين من هيران المكان وغيرهم على ما يراه الناظر في ذلك »^(٢) .

أما شهر رمضان فكان فرصة طيبة للاكثار من الصدقات واطعام الفقراء ، ومن مظاهر التوسعة في ذلك الشهر الكريم صرف رواتب اضافية لأرباب الوظائف وطلبة العلم ، والايتماء ، ولا سيما من السكر الذى تتضاعف كمية المستهلك

(١) د* سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٧٧ ، المصرى المالىكى ص ٣٢١
(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٦٨ ، أنظر أيضا ما جاء بهذا النصوص في وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٧

منه في هذا الشهر ، بسبب الاكتثار من عمل الحلوى (١) ، وإذا كانت المصادر التاريخية روت لنا الكثير عن صدقات السلاطين والامراء في هذا الشهر (٢) ، فان وثائق الاوقاف لم تكتف بتأييد ما ورد في المصادر التاريخية ، بل حددت لنا تفصيلا نصيب كل فرد من أرباب الوظائف ، وطلبة العلم ، والايثام ، من « السكر الطيب الابيض النقى » ، كل حسب منزلته ومكانته ، والذي تراوح طبقا لما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن بين خمسين رطلا ، وخمسة عشر رطلا ، لمن يمكن أن تطلق عليهم أصحاب الوظائف العليا ، وما يتراوح بين عشرة أرطال ، ورطلين لأصحاب الوظائف الدنيا ، وطلبة العلم ، والايثام ، فقد نصت الوثيقة على توزيع « ثلاثة وعشرون قنطارا بالقنطار المصرى ، وأربعة وسبعين رطلا بالرطل المصرى من السكر الطيب الابيض النقى » ، وحسب ما جاء بالوثيقة (٣) كان توزيع هذه الكمية على الوجه الآتى :

عدد الارطال	المستحق
٥٠	الناظر
٣٠	صاحب الديوان
٢٠	المستوفى
١٣٥	الثاد - الخطيب - المدرسين - شيخ الميعاد - لكل منهم ١٥ رطلا .
٥٠	متصدر القرآن - ملقن القرآن - العالم - ٢ شاهد لكل منهم ١٠ أرطال .
٩٠	١٢ معيدا - ٦ أئمة لكل ٥ أرطال .
٢٤	قارئ حديث - ٥ خدام لكل ٤ أرطال .
١٦٨٩	٤٦٠ طالب - ٢ رؤساء مؤذنين - ٦٠ قارئ بالقبعة - خازن الكتب - ٥ خدام - ٣٦ من الفرائشين والقوامين والبوابين - سطحي - ٣ خدام للمزملة - ٢ مؤدب - ٣ أطباء - أمين الزيت لكل ٣ أرطال .

(١) د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٨٧

(٢) أنظر ما جاء عن ذلك تفصيلا فى : د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٨٤ وما بعدها .

(٣) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨

٥ عريف لكل ٢ ١/٢ رطل •

٢٧٢ قارىء الميعاد - مادح - ٣٢ مؤذن - مختص بالمصحف -

مبخر - ١٠٠ يتيم لكل منهم رطلين •

ولم يقتصر أمر التوسعة في شهر رمضان على توزيع السكر ، بل شمل ذلك أيضا توزيع الطعام المجهز طبقا لشرط الواقف ، والذي اشتمل على الخبز واللحم ، والارز ، والعسل ، وحب الرمان ٠٠٠ الخ ، فكما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن « ويصرف في كل يوم من أيام شهر رمضان ثمن عشرة قناطر من لحم الضأن ، وثمان أربعون قنطارا من خبز النقرصة ، وثمان حب رمان ، وأرز ، وعسل ، وحبوب ، وأبزار ، وتوابل ، وأجرة من يتولى طبخ ذلك ، وتفرقته ، وثمان غير ذلك مما يحتاج اليه من الآلات التي يطبخ بها ، فيطبخ ذلك في كل يوم من أيام الشهر المذكور ، زيادة على ما هو مرتب في لياالي الجمع^(١) ، ويقسم ذلك نصفين ، فالنصف منه يفرق على المقيمين بالاماكن المذكورة ، من الطلبة ، وأرباب الوظائف ، والايتم ، والمؤدبين ، والعريفين ، على ما يراه الناظر ، والنصف الثاني يفرق على الفقراء ، والمساكين ، من جيران المكان ، وغيرهم ، على ما يراه الناظر »^(٢) •

كذلك حرص الواقفون على التوسعة على أرباب الوظائف ، والصوفية ، والايتم ، والفقراء المجاورين للمؤسسة الدينية بمناسبة عيد الفطر ، حتى يشارك هؤلاء الفقراء في بهجة العيد ، فينص الواقفون على شراء كميات من الكعك ، والتمر ، والبندق ، لتوزيعها على المستحقين والفقراء^(٣) ، مثال ذلك ما تذكره وثيقة وقف الأمير صرغتمش « ويصرف في عيد الفطر من كل سنة مايتا درهم نقرة يشتري بها كعكا وتمرًا وبندقًا وخشكنانا ويفرق ذلك

(١) أنظر ما سبق عن توزيع الصدقات الاسبوعية ص ١٣٦ ، ١٣٧

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٠

(٣) أنظر وثائق وقف كل من بيبرس الجاشنكير رقم ٢٢ ، ٢٣ محفظة رقم ٤

بالمحكمة ، وفرج بن بروق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ، وحسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفظة ٣ بالمحكمة ، وبدر الدين حسن رقم ٢٣١ محفظة ٣٦ بالمحكمة ، وببيرس النباط رقم ٣١٣ محفظة رقم ٤٧ بالمحكمة ، والسلطان حسن رقم ٤٠ محفظة ٦ بالمحكمة والناصرى محمد رقم ٢٣٤ محفظة ٣٧ بالمحكمة والمصونة فاطمة رقم ٢٧٠ بالمحكمة محفظة رقم ٢/٤٢ ، مغلطى الجمالى ١٦٦٦ أوقاف ، وجوهر اللا ١٠٢١ أوقاف ، وقايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٦

على الايتام ومؤديهم والعريف ، على ما يرام الناظر في ذلك «^(١)»، كما تذكر وثيقة وقف السلطان قايتباي « يصرف في كل سنة تمضي من سنَى الاهلة ، في يوم عيد الفطر توسعة لارباب الوظائف بالجامع المذكور أعلاه ، ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ألفا درهم ٠٠٠ يوسع الناظر بذلك عليهم في يوم عيد الفطر على حسب ما يراه ٠٠٠ » (٢) •

أما عيد الاضحى ، فكانت توزع فيه كميات هائلة من اللحوم ، فكانت تشتري من ربيع الاوقاف ، رؤوس الابل ، والجاموس ، والبقر ، والغنم ، لتذبح عادة عند أبواب المدارس والخوانق ، أو تجاه الجوامع ، وتوزع لحومها على أرباب الوظائف والمستحقين ، وغيرهم من الفقراء المجاورين ، وأبناء والسبيل^(٣) ، ومثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان قايتباي « ويصرف في كل سنة تمضي من سنَى الاهلة في عشر ذى الحجة الاول منها ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ثمانية آلاف درهم نصفها أربعة آلاف درهم ، أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف في ثمن بقرتين كل منها تجرى في الاضحى ، يضحى بها تجاه الجامع المذكور أعلاه ، فاحداهما تفرق على أرباب الوظائف بالجامع المذكور ، والاخرى تفرق صدقة على من يحضر يوم الذبح عند الجامع المذكور من الفقراء ، ويكون ذلك يوم عيد النحر ، يستمر ذلك جميعه كذلك على الدوام » (٤) • ومثال ذلك ما جاء أيضا بوثيقة وقف السلطان حسن « ويصرف من ربيع الوقف المذكور ثمن رأسين من الابل وعشرين رأسا من المعز (كذا) وعشرة أروس (هكذا) من كباش الضأن : يذبح ذلك في عيد الاضحى ، ويقسم نصفين ، فالنصف منه يصرف على المقيمين بالاماكن المذكورة ، من

(١) وثيقة وقف الامير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٥ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم - مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة مجلد ٢٨ - ١٩٦٦ (ط ٠ القاهرة ١٩٧١) ص ٣٧ وتحقيق رقم ٨٤ ص ٧٢ ، ٧٣
(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٦
(٣) أنظر وثائق الوقف الاتية بارشيف وزارة الاوقاف برسباي رقم ٨٨٠، النورى ٨٨٤ ، السلطان حسن ٨٨١ ، مغلطى الجمالى ١٦٦٦ ، قانى باي الرباح ١٠١٩ ، وبارشيف المحكمة السلطان حسن ٤٠ محفظة ٦ ، الناصر محمد ٢٥ ، ٣١ محفظة ٤ ، ٥ والسيفى ازدمس ٢٤٠ ، ٢٤١ محفظة ٣٨، ناصر الدين محمد الاقنى ٧٠ محفظة ١١ ، بيبس الخياط ٣١٣ محفظة ٤٧
(٤) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٦

الطلبة ، وأرباب الوظائف على ما يراه الناظر ، والنصف الثاني يفرق على
الايتام ، والمؤدبين والعريفين ، والفقراء ، والمسكين في خارج الاماكن المذكورة
من الجيران وغيرهم» (١) .

٤٧١

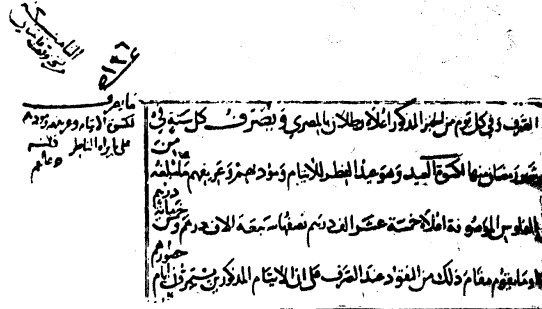
والجائدين من دار الخان على ما يراه الناظر
من دار الوفاء والدار من دار السلام على ما يراه الناظر
وعشرة من دار السلام على ما يراه الناظر
من دار السلام على ما يراه الناظر
من دار السلام على ما يراه الناظر
من دار السلام على ما يراه الناظر
من دار السلام على ما يراه الناظر
من دار السلام على ما يراه الناظر

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٧١ - التوسعة في عيد الاضحى)
وشملت التوسعة أيضا توزيع الحلوى في المناسبات الدينية المختلفة ،
وقد أوضحت لنا بعض الوثائق أصناف من هذه الحلوى ومواعيد توزيعها
مثال ذلك ما جاء بوثيقة ببيرس الجاشنكير والتي نصت على توزيع « نصف
رطل مصرى من الحلوى على الصوفية والفقراء بالرباط ، وأرباب الوظائف ،
في ليلة عاشوراء ، وليلة أول رجب ، وليلة النصف من شعبان ، وليالي الجمع من
شهر رمضان وليلة ختم التاسع والعشرين من كل شهر رمضان المعظم ، وإذا
وافق ليلة الختم لليلة الجمعة صرف ذلك مع النصيب المقرر » ، على أن
« يضاعف نصيب شيخ الخانقاه وشيخ الرباط من نسبة ذلك » ، وحددت لنا
هذه الوثيقة نوع الحلوى بأنها « حلوى عجمية معمولة من الدقيق الطيب
المستخرج من القمح والعسل المحلى بالسكر ، والخشخاش ، وماء زعفران ،
واللوز » (٢) .

(١) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف من ٤٧١
(٢) وثيقة وقف ببيرس الجاشنكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالحكمة .

ومن الواقفين من رأى أن تكون توسعته على أرباب الوظائف من الفاكهة في أوانها ، فنصت إحدى الوثائق على أن « يصرف الناظر للمدرس المذكور أعلاه في كل سنة في وقت أوان البطيخ والعنب اثني عشر درهما نقرة ، ولكل معيد ستة دراهم نقرة ، ولكل طالب من الطلبة المذكورين أعلاه ثلاثة دراهم نقرة » (١) .

ولم تقتصر التوسعة على زيادة الرواتب ، وتوزيع السكر والطعام والحلوى بل شمل ذلك أيضا توزيع الكسوة السنوية على أرباب الوظائف والمستحقين والايثام وغيرهم من الفقراء (٢) ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان قايتباي « ويصرف في كل سنة في شهر رمضان منها لكسوة العيد ، وهو عيد الفطر للايثام ومؤدبهم وعريفهم ، ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه خمسة عشر ألف درهم ، نصفها سبعة آلاف درهم وخمسمائة درهم ، أو ما يقوم مقام ذلك من الفلوس عند الصرف » (٣) .



(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ بارشيف وزارة الاوقاف ص ١٣٦ - كسوة العيد للايثام والمؤدب والعريف)

(١) الوثيقة السابقة ص ٣٣ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٢ ،
(٢) أنظر وثائق وقف بارشيف وزارة الاوقاف لكل من تمر باي الحمدي ١٠١٨ ،
وجوهر اللا ١٠٢١ ، المؤيد شيخ ٩٣٨ ، قراقبا الحسنى ٩٢ (نشر ودراسة د. عبد اللطيف
ابراهيم) ، وبارشيف المحكمة وثائق كل من جوهر اللا ٨٦ محفظة ١٤ ، فرج بن برقوق
٦٦ محفظة ١١ حسام الدين لاجين ١٧ ، ٨ محفظة ٣ ، السيفى ازدر ٢٤١ محفظة ٣٨
(٣) وثيقة وقف قايتباي رقم ٨٨٦ اوقاف ص ١٣٦ ، وأنظر أيضا ص ١٥٠ من
نفس الوثيقة .

كذلك جاء في وثيقة وقف الأمير صرغتمش عن كسوة الايتام صيفا وشتاء « ويكسى كل من الايتام المذكورين في فصل الصيف قميصا ولباسا وقبعا^(١) » ونملا في رجله ، وفي الشتاء مثل ذلك ، ويزاد في الشتاء جبة محشوة بالقطن^(٢) » •

ولم يقتصر توزيع الكسوة السنوية على الايتام ، بل شمل أيضا بعض أرباب الوظائف مثل المؤدبين والعريفيين ، وطلبة العلم من غير الايتام ، وغيرهم من الفقراء والمساكين ، فجاء في بعض الوثائق « ويصرف من ريع الوقف المذكور ثمن ألف قميص وألف طاقية وألف مداس ، فيعطى كل طالب من الطلبة المشروط اقامتهم في المدارس الاربعة المذكورة قميص وطاقية ومداس ويعطى لكل يتيم من الايتام والمؤدبين والعريفيين مثل ذلك ، ويفرق الباقي على الفقراء والمساكين من جيران المكان وغيرهم ، لكل منهم قميص وطاقية ومداس^(٣) » •

وتنوعت الكسوة تبعا لشرط الواقف ، فنصت بعض وثائق الوقف أن تكون الكسوة من قماش لائق^(٤) أو من الكتان^(٥) ، وبعضها سواى وهى قمصان مطرزة بالزخارف مصنوعة من الحرير أو الكتان الناعم^(٦) ، وكان بعضها من الصوف الأبيض الذى تصنع منه « الملايط » لتلبس في الشتاء فوق الملابس والتي كانت تصنع أحيانا من الحرير الخالص^(٧) ، فنصت وثيقة وقف

(١) الاقباع جمع قبع ، وهو خرقة لغطاء الرأس ، وتميل كالبرنس ، وتصنع من الحرير أحيانا - ابن الحاج : المدخل ج ٤ ص ٢٤ ، السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٩٤ حاشية ١
(٢) وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٥ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٣
(٣) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، أنظر أيضا ما جاء في وثيقة الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٦٠ ، ١٦١ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٢
(٤) وثيقة وقف المؤيد شيخ رقم ٩٣٨ أوقاف •
(٥) وثيقة وقف جوهر اللا لا ١٠٢١ أوقاف •
(٦) وثيقة وقف تمر باى المحدث رقم ١٠١٨ أوقاف ، وثيقة وقف مقلطباى رقم ٢٧٢ محفظة ٤٢ بالمحكمة ، وثيقة وقف الجمالى يوسف رقم ١٠٥ محفظة ١٦ بالمحكمة ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٧١٤
(٧) وثيقة وقف جوهر اللا لا أوقاف رقم ١٠٢١ ، السلوك ج ١ ص ٥٤٠ حاشية ١ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٧١٣

منها للناس أو الحيوانات^(١) ، وجرت العادة بأن يلحق السبيل بالمسجد ، وأن يكون فوقه في الغالب مكتب لتعليم الايتام ، وفي ذلك العصر الذي كان الحصول فيه على المياه العذبة من المهام الشاقة ، أصبح تسهيل الماء العذب ، وتسهيل الحصول عليه من وجوه البر التي يهتم بها الواقفون ، ويقفون على استمرار أداء خدماتها العقارات المختلفة ، ومن أجل ذلك أيضا أنشأ الواقفون الصهاريج لمثلها بالماء المنقول من مياه النيل^(٢) ، فتذكر لنا وثيقة وقف السلطان برسباي « ويصرف في كل شهر من الشهور من الفلوس المذكورة سبعمائة درهم وخصون درهما ، وفي كل سنة من الفلوس المذكورة ثلاثة آلاف وخمسمائة درهم أو ما يقوم مقام ذلك من النقود ، ويصرف ذلك في ثمن ماء عذب ينقل الى الصهريج المذكور في كل سنة من ماء النيل المبارك عند جريانه في الخلجان ما فيه كفاية الى السنة »^(٣) . ومن الوثائق ما ينص صراحة على أن يكون الماء عذبا ، ومن ماء النيل بالذات ، فتنص وثيقة الامير صرغتمش « ويصرف الناظر من ربيع الوقف المذكور فيه في كلفة نقل ماء عذب من النيل المبارك في كل يوم الى المزملة المذكورة برسم شرب المقيمين بالمدرسة المذكورة ، والواردين اليها ، من ثمن جمال ينقلون عليها الماء وأجرة عمالين عليها »^(٤) وتؤكد نفس المعنى وثيقة الامير قراقجا الصنى فتنص على أن « يصرف في ملى الصهريج

(١) د. سعيد عاشور المجتمع المصري ص ٩٠

(٢) انشاء السبل عادة جارية عند كل الملل في جميع الاجيال الا انها عند المسلمين أكثر ولا سيما في الجهات القليلة الماء - انظر ما سبق في الفصل الاول من بر رومة ، وبدأت ظاهرة الاكثار من الاسيلة في مصر ابتداء من القرن السادس - للهجرة ، وكان معظمها من انشاء السلاطين والامراء ونسائهم ، ولا يكاد يوجد سبيل الا وتحت صهريج ، وهو المصنع المبنى تحت الارض لخزن الماء فيه فكلما فرغ ماء السبيل يملأ منه حتى ينفذ ماؤه على ميعاد ملته من السنة الثانية ، انظر وثيقة وقف أبو المحاسن بن تغرى بردى ١٤٧ محكمة محفظة رقم ٢٣ ، على مبارك : الخطوط الجديدة ج ٦ ص ٥٨

(٣) وثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ أوقاف ٢٠٠

(٤) وثيقة وقف الامير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٣ . نشر ودراسة

د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٢

المذكور في كل سنة من الماء العذب من بحر النيل المبارك عند زيادته لا من ماء الخليج ، بالغ ما بلغ» (١) .

ومن الأسيلة الملحقة بالمساجد السبيلين اللذين أنشأهما السلطان قايتباي ، فضلا عن المزملة التي أنشأها بدهليز الجامع لتيسير حصول أرباب الوظائف وغيرهم من المترددين على ما يحتاجون اليه من الماء العذب ، فجاء في وثيقة وقفه « ووقف السبيلين وهما السبيل المرخم الكبير الذي هو بواجهة الجامع الشريف المذكورة أعلاه على الطريق الجادة مما يلي باب الجامع الكبير ، والسبيل المبلط الصغير الذي من جهة الباب الصغير من بابي الجامع المذكور لتسبيل الماء العذب من ماء النيل المبارك بهما للناس على الدوام ، ووقف الصهريجين اللذين بالسبيلين المذكورين حاصلين لاستقرار ماء النيل المذكور بهما ليسبل ذلك شيئا فشيئا للناس على العادة في ذلك على الدوام ، ووقف المزملة المرخمة التي بدهليز الجامع المذكور فيه ليسبل بها الماء العذب للشرب أيضا لأرباب الوظائف بالجامع المذكور ، وغيرهم ممن يرد على ذلك على العادة في ذلك» (٢) . كذلك جاء في وثيقته ووقف السلطان الغوري « وأما السبيل فوقه للانتفاع به في تسبيل الماء به على المازة بالطريق» (٣) ، وجاء بها أيضا « ومن ذلك خمس مائة درهم في كل شهر تصرف لثمن راويتين في كل يوم من الماء الحلو يصب في المزملتين ، ويسبل بهما على المصلين ، والمترددين للمدرسة المذكورة» (٤) .

ولم يقتصر اهتمام الواقفين على حد انشاء الاسيلة بل شمل أيضا اهتمامهم بضرورة توافر الماء العذب بالسبيل طوال العام ، صيفا وشتاء ، مع مراعاة زيادة استهلاك المياه في فصل الصيف نظرا لشدة الحرارة وازدياد اقبال الناس على الشرب ، فتنص احدى الوثائق على أن « يصرف كل شهر يمضي من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة أعلاه ألف درهم نصفها خمس

(١) وثيقة وقف الامير قراقبا العسني ٩٢ أوقاف سطر ١٦١ ، ١٦٢ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ٢١٢ .

(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١١٦

(٣) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ٢٨٢ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٤) الوثيقة السابقة سطر ١٤٥٨ ، ١٤٥٩

مائة درهم ، أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف . يشترى بذلك ماء عذب من ماء النيل المبارك موزعا في طول أيام النسيهر بالسوية ، يسبل ذلك زملائي هذا السبيل لجميع من يرد على ذلك من الناس في أواني السبيل المذكور ، سفل الربع الظاهري ، في زمن التسبيل المعين بسبيلي الجامع المذكور أعلاه ، على ما تقدم شرحه ، وبيانه أعلاه ، وإذا رأى — الناظر على ذلك آن الخدر المعين صيرفه في كل شهر لثمن ماء السبيل الكائن تحت الربع الظاهري يفضّل منه شيء في أيام الشتاء لقلة شرب الناس فيه ، فيدخر الغاضل من أيام الشتاء لأيام الصيف ، ويزيده في ثمن الماء المسبل في أيام الصيف ، فيصرف الناظر في ذلك بما يرى فيه الحظ والمصلحة ، بحيث لا يفرط في ذلك ، ولا يفرط ، ولا يخرج في سلوكه عن السنن المتوسط «^(١)» .

ووضع الواقفون شروطا معينة جسمية وخلقية لمن يتولى وظيفة «المزملائي» وهو الذي يتولى نقل المياه الى السبيل ، وتسبيل الماء ، وتوزيعه على أرباب الوظائف المترددين «^(٢)» ، وقد أصبحت هذه الشروط فيما بعد من التقاليد المرعية فيمن يتولى الاعمال المتصلة بالطعام والشراب ، وخاصة الشروط الصحية منها ، ومن هذه الشروط الصحية ما نصت عليه وثيقة السلطان الغوري من أن يكون المزملائي « رجل ثقة أمين جميل الهيئة ، نظيف الثياب ، سليم البدن ، والجسد من العاهات ، ذي قوة وشطارة ونهضة ومروءة » «^(٣)» ، أما الصفات الخلقية المشترطة في المزملائي فهي « أن يسهل الشرب على الناس ، ويعاملهم بالحسن ، والرفق ليكون أبلغ في ادخال الراحة على الواردين صدقة دائمة وحسنة مستمرة » «^(٤)» .

أما مواعيد تسبيل المياه ، فكانت غالبا طوال النهار ، وذلك في الأيام

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٥٠ . ١٥١
(٢) وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ ٩٢٨ أوقاف وثيقة وقف يشبك بن عبد الله رقم ١٢١ محفظة ٢٠ بالحكمة .
(٣) وثيقة وقف السلطان الغوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٤٦ وما بعده ، تحقيق ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم .
(٤) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالحكمة وثيقة وقف الجمالي يوسف رقم ١٠٥ محفظة ١٦ بالحكمة ، أنظر أيضا د. عبد اللطيف إبراهيم دراسات تاريخية تحقيق ٦٦٨ ، د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ٩٠ ، ٩١ .

العادية ، وأما في شهر رمضان فكان تسبيل المياه عن وقت الغروب الى ما بعد صلاة التراويح^(١) ، ومن ذلك ما تنص عليه وثيقة وقف السلطان الغوري ، ويسبله في سائر أوقات النهار من شروق الشمس الى غروبها ، ثم من بعد الغروب الى أن تمضي حصة من الليل ، ويأوي الناس الى مساكنهم ، وتنقطع الرجل عن الطرقات ، فيملا الفسقية ويضع عليها كوزا ، يفعل ذلك دائما في كل يوم ما خلا شهر رمضان ، فانه يبتدىء بالتسبيل فيه من أول وقت الغروب الى أن يأوي الناس الى مساكنهم ، ثم من وقت التسبيل الى الفجر ، يفعل ذلك المزملائي المذكور بنفسه وبمن يقيمه مقامه في ذلك ممن يكون متصفا بصفاته المذكورة^(٢) ، وهناك من الواقفين من رأوا الاكتفاء بفتح السبيل في الفترة التي بين صلاة الظهر والعصر ، في وقت الحر الشديد^(٣) ، فجاء في إحدى الوثائق « ورجل من أهل الخير والدين مزملائي يتولى تسبيل الماء المذكور في السبيل المذكور وسقيه للمارين عليه كل يوم من الظهر الى انعصر ما عدى (هكذا) شهر رمضان فانه يسبل كل ليلة من المغرب الى العشاء »^(٤) .

وكان المزملائي يقوم أيضا ببعض الاعمال المتصلة بالسبيل ونظافته^(٥) ، مثال ذلك ما تذكره وثيقة وقف السلطان الغوري ، من الاعمال المضافة الى المزملائي ، ولا سيما وأنه كانت توجد بسبيل الغوري مظلتين لوقاية من يشرب من السبيل حرارة الشمس ، فنصت على أن « يتولى المزملائي أيضا تعليق السحابتين المعدتين لشبكي السبيل المذكور البحري والغربي في زمن

(١) وثيقة وقف السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف من ١٩٣ ، ١٩٤ ، وثيقة وقف قايتباي ٨٨٦ أوقاف من ١٥٢ ، ١٥٥ وثيقة وقف قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٤٩ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ١١ ٢

(٢) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٤٨ وما بعده ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٣) وثيقة وقف قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، وثيقة وقف يشبك بن عبد الله رقم ١٢١ محفظة ٢٠ بالمحكمة .

(٤) وثيقة وقف يشبك بن عبد الله المحمدى رقم ١٢١ محفظة ٢٠ بالمحكمة .
(٥) وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٤٩ ، ١٥٠ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١١

الصيف إذا مالت الشمس عليهما . ونفضهما وطيهما وشيلهما في كل يوم بالحاصل ، إذا قرب الغروب وامتد الظل . ويتعهد الرخام والدهاليز بالكنس والمسح في كل وقت ، ويكون المبلغ المذكور أعلاه له ولم يستعين به من صبيانه ، ولما يحتاج اليه من ثمن الكيزان والبخور^(١) وثن الآلة التي يحتاج اليها^(٢) .

وحتى يؤدي السبيل والمزملاتى خدماته على أكمل وجه لم يهمل الواقفون أمر الادوات المستخدمة في السبيل ، مثل سلب انليف ، أو الكتان والادلية النجلد ، وأنية الشرب ، والمكانس الخوص ، والطسوت ، والاسطال النحاس . والاباريق ، والقلل الفخار ، والسفنج ، والفوط للمصح^(٣) ، وبلغ من اهتمام الواقفين بآلات السبيل أن خصصوا أماكن لحفظها من ذلك ما تنص عليه احدى الوثائق « أما الخوستانان^(٤) والخلوى التي بالسبيل المذكور قريبا بأعليه فانه أعد ذلك لاحراز أواني السبيل المذكور أعلاه على العادة في ذلك ، وأما الرواقان اللذين (كذا) علو السبيل المذكور أعلاه فانه وقفهما وحقوقهما لينتفع بذلك من يكون مزملاتيا بالسبيل المذكور »^(٥)

كذلك وجد في الخانقاوات مزملاتيا من الصوفية ، يتولى تنظيف حانوت السبيل ، ونقل الماء من الصهريج اليه ، والطواف بالماء على أبواب الوظائف

(١) نصت كتب الحسبة على ضرورة تبخير الكيزان التي يشرب فيها الناس ، « فانها تتغير من افسام الناس وتكتههم » - أنظر ابن الاخوة - معالم القرية (تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى - القاهرة ١٩٧٦) ص ٣٤٨ ، د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ٩١

(٢) وثيقة وقف السلطان النورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٥٢ وما بعده ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٣) وثيقة وقف السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٩، ٢٢٥، وثيقة وقف قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ٢٤٤ ، بدون رقم بالحكمة ، وثيقة وقف أزيك ١٩٨ محفظة ٣١ بالحكمة ، وثيقة وقف السيفى أزدمر ٢١٤ محفظة ٣٣ بالحكمة ، وثيقة وقف فرج بن برفوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالحكمة ، وثيقة وقف ابن تفرى بردى رقم ١٤٧ محفظة ٢٣ بالحكمة ، أنظر أيضا ، د. عبد اللطيف ابراهيم - دراسة وثيقة قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٧٤ ص ٢٤٢ ، دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٦٩

(٤) الخوستان أو الخرستان خزانة خشبية ضيقة بها رفوف خشبية لوضع الآلات أنظر د. عبد اللطيف ابراهيم - دراسة وثيقة الامير قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٢٥ رقم ٦٦٩

(٥) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٠

المذكورين بأعاليه رجلا من أهل الخير والديانة كاف للعمل لأن يكون سقيا بالخانقاه ، وفي نظير ذلك يكون له معلوم خارج عن معلومه للتصوف ، مثال ذلك بحانوت السبيل النافذ الى الخانقاه المذكورة الموصوف بأعاليه على أن يقوم كل يوم بالمكان المذكور من غسل الاواني ، وغير ذلك ، وتنظيف الحانوت المذكور، ما جاء في وثيقة وقف جمال الدين الاستادار « ويرتب أيضا من الصوفية ونقل الماء نصيريج الذي هو أسفل الحانوت المقدم ذكره أعلاه ، والطواف بالماء على أرباب الوظائف بالخانقاه وقت اشتغالهم . والعمل بما شرطه الواقف بأعاليه في موضع ذكر صفات الحانوت المذكور من وقت التسبيل وكيفيته ، وغير ذلك على ما شرح بأعاليه ، وغير ذلك ، ويصرف له في كل شهر من شهور الالهة من الفلوس المذكورة ستون درهما ، وعليه تكفية الحانوت المذكور ، من ذلك بالمكانس ، والسفنج ، والمكيزان خارجا عما هو مقرر له من معلوم التصوف على أن الرجل المذكور يتولى نقل الماء من الصهرج المذكور ، ويملى أواني الشرب ، ويسبل ذلك على أهل الخانقاه المذكورة ، وغيرهم من المترددين اليها من الناس أجمعين في كل وقت وكل يوم ، وقرب آذان الظهر الى العصر ، ووقت اشتداد الحر ، الا في شهر رمضان فيكون الماء به مقدار ساعة من السحر الى طلوع الفجر ، ومن الغروب عند الافطار الى وقت العشاء الآخرة(١) ولم يقتصر الاهتمام على توفير الماء العذب للناس ، بل شمل ذلك أيضا الدواب ، فوجد كثير من أحواض المياه الموقوفة سبيلا لله لسقى الدواب، من ذلك ما تذكره وثيقة وقف السلطان قايتباي « ووقف حوض السبيل المذكور أعلاه ، بالقرب من الجامع المذكور فيه ، وفسقية الحوض المذكور المجاورة له لاستقرار الماء الذي يجرى اليها من بير الساقية المذكورة أعلاه المعلقة بذلك ، لينتفع به في سقى الدواب المارين على ذلك ، والمترددين اليه ، وفي غير ذلك من الانتفاعات الشرعية على العادة ، في ذلك ، وجعله سبيلا لله(٢) » .

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بحكمة الاحوال الشخصية .
(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف من ١١٧

الأوقاف والرعاية الصحية :

اهتم بعض ولاية مصر منذ فجر الاسلام بتقديم الرعاية الصحية لمختلف طبقات الشعب ، وكان أول بيمارستان (١) أنشئ في مصر في عصر ولاية الأمويين في دار أبي زبيد بزقاق القناديل بالفسطاط (٢) ، ثم أنشئ — بيمارستان المعافر سنة ٢٤٧هـ / ٨٦١م (٣) ، ويبدو أن هذين البيمارستانين كانا من الصغر وقلة الأهمية بحيث أن بعض المؤرخين اعتبروا أن بيمارستان أحمد بن طولون الذي أنشأه عام ٨٤٩هـ / ١٤٧٣م أول بيمارستان أنشئ في مصر (٤) ، والذي عرف أيضا بالمارستان العتيق (٥) ، أو بالمارستان الأعلى (٦) ، وأوقف عليه ابن طولون دخل بعض الأبنية منها دوره في الاسكفة ، والقيسارية ، وسوق الرثيق ، وشرط ألا يعالج فيه « جندي ولا مملوك » (٧) وجعل له حمامين أحدهما للرجال والآخر للنساء ، وأدخل ابن طولون في هذا البيمارستان ضروبا من النظام جعلته في مستوى أرقى المستشفيات في الوقت الحاضر (٨) ، فكان إذا دخله مريض تنزع ثيابه ، ويودع ما معه من المال عند أمين البيمارستان ، وتقدم له ثياب خاصة من البيمارستان . وكان المرضى يتناولون الأدوية ، والاعذية مجانا ، ويظل المريض بالبيمارستان حتى يتم شفاؤه ، فيقدم له فروج ورغيف

(١) البيمارستان : مستشفى لمعالجة المرضى وإقامتهم ، وهو لفظ فارسي مركب من بيمار أى مريض ، وستان أى محل ، أى دار المرضى ، ويقال أحيانا البيمارستان ، والمارستان ، وهو مستشفى عام لمعالجة كافة الامراض ، ولكن بمرور الزمن اقتصر الاسم على المكان الذي يعد لإقامة المجانين — أنظر السلوك ج ١ ق ٣ ص ٧١٦ حاشية ٦ ، د . أحمد عيسى : تاريخ البيمارستانات في الاسلام (ط ٠ دمشق) ص ٤ ، د . سيدة كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٥٢

(٢) ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٩ ، د . سيدة كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٥٣

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥

(٤) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٤٣

(٥) عرف أيضا البيمارستان الذي أنشأه صلاح الدين بالبيمارستان العتيق أنظر مايلي ص ١٥٦

(٦) ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٩ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٣ ص ١٢٠

(٧) ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٩ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥

(٨) د . سيدة كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٥٣

فإذا أكلها أذن له بمغادرة البيمارستان ، بعد أن ترد إليه ثيابه ونقوده^(١) ، وبلغ من عناية أحمد بن طولون بهذا البيمارستان أنه كان يتفقد بنفسه يوما في كل أسبوع كان في الغالب يوم الجمعة ، فيطوف على خزائن الأدوية ، ويتفقد أعمال الأطباء ، ويشرف على سائر المرضى ، ويعمل على مواساتهم وادخال السرور عليهم^(٢) ، بما في ذلك المحبوسين من المجانين حتى غافله في يوم أحدهم ورماء برمانة كادت تقضى على ابن طولون ، فلم يعاود البيمارستان بعد ذلك^(٣)

وفي أثناء وصاية كافور على الأمير أبي القاسم أنور جور الاخشيدي تم بناء المارستان الاسفل ، وذلك سنة ٣٤٦ هـ / ٩٧٨ م ، وحبس عليه قيسارية ، ودور ، وحوانيت ، وزود بما يلزمه من أدوات وآلات والحق به ميضاتين احدهما برسم تغسيل الموتى ، وسقاية ، وحمامين^(٤)

ولعل أشهر البيمارستانات في المصريين الايوبى والملوكى تلك التى أنشئت في عهد كل من صلاح الدين الايوبى ، والمنصور قلاوون ، فقد افتتح السلطان صلاح الدين الايوبى ثلاثة بيمارستانات ، الاول في احدى قاعات القصر الفاطمى الكبير ، والذي عرف في العصر الملوكى .. بالبيمارستان العتيق^(٥) ، « واستخدم له أطباء وطبائعين وجراحين ومشارف وعاملا وخداما » كما أمر باعادة فتح مارستان الفسطاط القديم ، « واستخدم له

- (١) ذكر سعيد القاضى منشآت أحمد بن طولون فى قصيدة له جاء بها عن البيمارستان :
ولا تنس مارستانه واتساعه ... وتوسعة الارزاق للعول والشهر
وما فيه من هوائه وكفاته ... ورفقه بالمتمين ذوى العسر
فللميت المقبور حسن جهازه ... وللحي رفق فى علاج وفى جبر
الكنس : النواة والقضاة ٢٥٧ ، المقيزى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٢٢٣
(٢) المقيزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥ ، د : سيدة كاشف : أحمد بن طولون ٢٥٣
(٣) المقيزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٦
(٤) ابن دقاق : الانتصار ق ١ ص ٩٩ ، المقيزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥
(٥) أنظر ما سبق عن بيمارستان أحمد بن طولون ص ١٥٥ ، المقيزى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٤٠٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٦٥ ، ويبدو أنه أطلق عليه لفظ « العتيق » تميزا له عن البيمارستان المنصوري الذى أنشئ قريبا منه - أنظر ما يلي من البيمارستان المنصوري .

طبيب وعامل ومشارف ، وارتفق به الضعفاء ، وكثر بسبب ذلك الدعاء^(١) ، وفي أثناء زيارة صلاح الدين للإسكندرية سنة ٥٧٧ هـ / ١١٨٢ م ، أمر صلاح الدين بإقامة مدرسة ، وألحق بها بيمارستانا ، ويذكر ابن جبير « ونصب (صلاح الدين) لهم مارستانا لعلاج من مرض منهم ، ووكّل بهم أطباء يتفقدون أحوالهم ، وتحت أديهم خدام يأمرونهم بالنظر في مصالحهم التي يشيرون بها من علاج وغذاء^(٢) » ، وتولى الانفاق على هذه البيمارستانات ديوان الاحباس ، على اعتبار أن الرعاية الصحية في ذلك العهد كانت من أعمال البر والخير ، أكثر منها من مهام الدولة الحاكمة^(٣) .

أما في العصر المملوكي فمن أشهر البيمارستانات التي أنشئت في ذلك العهد ، وذاع صيتها في أنحاء مصر وخارجها ، وحظيت برعاية سلاطين الماليك وأمرائهم ، كان البيمارستان المنصوري ، الذي قال عنه الرحالة ابن بطوطة « وأما المارستان الذي بين القصرين عند تربة الملك المنصور قلاوون فيعجز الواصف عن محاسنه ، وقد أعد فيه من المرافق والادوية ما لا يحصر ، ويذكر أن مجباه ألف دينار كل يوم^(٤) » ، وهذا البيمارستان أنشأه الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحى (ت ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م) ، وذلك في موضع قاعة ست الملك ابنة الملك العزيز بالله الخليفة الفاطمي ، والتي عرفت فيما بعد باسم دار الأمير فخر الدين جهار كس^(٥) ، ثم دار موسك^(٦) ، ثم عرفت بالدار القطبية نسبة إلى الملك المفضل قطب الدين أحمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب ، فقد ظلت في ورثته حتى أخذها السلطان قلاوون من ابنة الملك العادل مؤنسة خاتون ، وعوضها عن ذلك بقصر الزمرد برحبة باب العيد ،

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٤٠٧

(٢) ابن جبير : الرحلة (ط ٠ بيروت) ص ١٥

(٣) أنظر ما سبق من الاوقاف في العصر الايوبي بالفصل الاول

(٤) ابن بطوطة : الرحلة (ط ٠ القاهرة ١٩٦٦) ص ٣٣

(٥) هو ابن عبد الله فخر الدين أبو المنصور الناصري الصلاحى ، من أكبر أمراء الدولة المملوكية ، توفي في دمشق ١٩ ربيع الآخر سنة ٦٠٩ هـ - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٧

(٦) هو الأمير عز الدين موسك الصلاحى من كبار أمراء الدولة الايوبية ، وابن خالة صلاح الدين ، توفي بدمشق ١٨ شعبان سنة ٥٨٤ هـ - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٤٧

في ١٨ ربيع الاول ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م ورسم السلطان بعمارتها مارستانا ، وقبة ومدرسة (١) ، وتولى الاشراف على هذه العمارة الامير علم الدين سنجر الشجاعى (٢) ، فأبقى القاعة على حالها ، وجعلها مارستانا .

و جاء في وثيقة وقف عاتر السلطان قلاوون وصف تفصيلي للبيمارستان منه « ... وبأنقى هذا / الدهليز باب كبير معقود حنية بالطوب الاجر والجبس بغتية / سفلى صوانا يغلق عليه زوج ادرف مدهون مذهب / بحشوات منقوشة مذهبة وصفائح حديد مذهبة يدخل منه الى / قاعة كبرى وهى البيمارستان المبارك تحوى أربعة اواوين متقابلة / مسقفة نقيبا بقباب وأخياط معرقة بالذهب واللازورد والاصبلغم / المختلفة وأربع قاعات متفرقة ومطبخ وببوت برسم الحواصل / وفسقية كبيرة بدعينة الشكل تعلوها قبة

[illegible]

(امن وثيقة وقف عمائر السلطان قلاون رقم ٧٠٦ أوقاف - وصف البيمارستان)

(١) المقریزی : السلوك ج ١ ق ص ٧١٦ ، ٧١٧

(٢) هو سنجر بن عبد الله الشجاعى تولى الوزارة فى بداية سلطنة الناصر محمد الاول ، وتوفى سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م - المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٠٢

محمولة على أربع عمد رخام أبيض مكملة / القواعد الرخام المذهبة وأربعة أركان حجر نحيت مرضم ظاهرها / بالرخام الأبيض والأزرق والاحمر والكريدانات المنوعة المجزعة/الى علو صحاف العمدة المذكورة ٠٠/»^(١).

كملت العمارة في أحد عشر شهرا وأيام . فتتمت في ربيع الآخر سنة ٦٨٣ هـ / ١٢٨٤ م ، فركب السلطان الى البيمارستان ، وجلس به ومعه الامراء والقضاة والعلماء ، واستدعى قدحا من الشراب ، فشربه ، وقال : « وقد وقفت هذا على مثلى فمن دونى »^(٢) ، فأوقفه السلطان على الملك والمملوك ، والجندي والامير ، والكبير والصغير ، والحر والعبد ، الذكور والاناث ، كما أوقف السلطان الكثير من أملاكه من القياسر ، والصوانيت والحمامات ، والفنادق ، وغير ذلك من الضياع بالشام ، وبلغ ريع أوقافه في كل شهر جملة كثيرة ، جعل معظمها لمصاريف البيمارستان .

وتمدنا وثائق وقف السلطان قلاوون بكثير من المعلومات عن هذا البيمارستان الشهير^(٣) ، فمن وصفه تذكر الوثيقة « البيمارستان المبارك المنصوري المستجد انشاؤه ، والبديع بناؤه ، المعدوم في الأفاق مثاله ، والمشهور في الاقطار حسن وصفه ، وجماله ، لقد أعجز همم الملوك الاول ، وحوى كل وصف جميل واكتمل ، وحدث عنه العيان والخبر ، ودل على علو الهممة فيه ، كالسيف دل على التأثير بالاثار »^(٤) .

(١) أنظر وثيقة وقف عمائر السلطان قلاوون التي اكتشفتها في دفاتر خانة وزارة الاوقاف بالقاهرة في صيف عام ١٩٧٨ وأعطيتها رقم ٧٠٦ ج أنظر أيضا د. محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة .
(٢) النويري : نهاية الارب (مخطوطة بدار الكتب) ج ٢٩ ورقة ٢٩ ، المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٦

(٣) أنظر وثائق وقف السلطان قلاوون وهي : وثيقة رقم ٧٠٦ ج أوقاف ، وهي جزء من حجة وقف عمائر السلطان قلاوون بها وصف للمدرسة والبيمارستان ، والوثيقة رقم ١٠١٠ أوقاف وصورتها بمجموعة المحكمات رقم ٢/١٥ والتي قام بدراستها ونشرها د. محمد أمين وهي أوقاف على مصالح البيمارستان ، ثم الوثيقة برقم ١٠١١ أوقاف وهي على مصالح البيمارستان أيضا ، والوثيقة ٧٠٨ ج وهي عبارة عن وثيقة ايجار رواق بالبيمارستان المنصوري وأونظر أيضا خلاصة شروط كتب وقف السلطان قلاوون في الوثيقة رقم ١٠١٢ أوقاف .

(٤) وثيقة وقف السلطان قلاوون رقم ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة سطر ١٨٩ - ١٩٢ نشر ودراسة د. محمد أمين .

ويقع هذا البيمارستان « بالقاهرة المحروسة بين القصرين بخط المدارس
الكاملية والصالحية والظاهرية رحم الله وأقفيها ، على يمينه السالك من المدرسة
الكاملية الى باب الزهومة ، وفنادق الطوائى شمس الخواص مسرور رحمه
الله ، وفندقى الحجر والفاكهة ، والحرييين ، والسقطيين ، والشرابشين وغير
ذلك ... » (١) .

ويشير الواقف في وثيقته الى الغرض من وقف هذا البيمارستان
وبعدد المنتفعين به ، كما يحدد الامراض التى تعالج فيه ، مما يعطينا صورة
واضحة عن مدى أهمية هذا البيمارستان ، والدور الذى قام به في تقديم
الرعاية الصحية لمختلف فئات الشعب في العصر المملوكى ، فجاء في وثيقة
السلطان قلاوون « ... وهذا البيمارستان هو الذى وقفه مولانا السلطان
الملك المنصور الموكل الموقوف عند خلد الله ملكه بيمارستانا لداواة مرضى المسلمين
الرجال والنساء من الاغنياء الثريين والفقراء المحتاجين بالقاهرة ، ومصر
وضواحيهما ، من المقيمين بهما والواردين اليهما من البلاد والاعمال على
اختلاف أجناسهم وأوصافهم وتباين أمراضهم وأوصابهم من أمراض الاجسام
قلت أو كثرت ، اتفقت أو اختلفت ، وأمراض الحواس ، خفيت أو ظهرت
واختلاف العقول التى حفظها أعظم المقاصد والاعراض ، وأول ما يجب
الاقبال عليه دون الانحراف عنه ، والاعراض ، وغير ذلك مما تدعو حاجة
الانسان الى صلاحه واصلاحه بالادوية والعقاقير المتعارفة عند أهل صناعة
الطب ، والاستئغال فيه بعلم الطب ، والاستئغال به ، يدخلونه جموعا ووجدانا ،
وشيوخا ، وشبابا ، وبلغا وصبيانا ، وحرما وولدانا ، يقيم به المرضى الفقراء
من الرجال والنساء لداوتهم الى حين بروئهم وشفائهم ، ويصرف ما هو معد
فيه للداواة ، ويفرق للبعيد والقريب ، والاهل والغريب والقوى والضعيف ،
والدنى والثريف ، والعلو والحقير ، والغنى والفقير ، والمأمور والامير ،
والاعمى والبصير ، والمفضول والفاضل ، والمشهور والخامل ، والرفيع والوضيع :

(١) الوثائق ١٠١٠ اوقاف . ٢/١٥ محكمة سطر ١٧٥ - ١٩٧ نشر ودراسة

فقه الملبل والمول وعرا سراط المرض والاعراض والمرض والمرض والاعراض والحمل واللعنة العظيم بطول الحسم والمرض والمرض والمرض

(من وثيقة وقف السلطان قلاوون رقم ١٠١٠ أوقاف - الغرض من وقف
البيمارستان - الامراض التي تعالج فيه - الفئات المنتفعة بخدماته)

ومن ذلك نرى أن هذا البيمارستان كان عبارة عن مستشفى عام لعلاج
جميع الامراض ، وكان مقسما الى قسمين أحدهما للذكور ، والآخر للإناث ،
وكل قسم مقسم الى قاعات : قاعة للأمراض الباطنية ، وقاعة للجراحة
وقاعة للكحالة (أمراض العيون) ، وقاعة للتجبير ، وكانت قاعة الامراض
الباطنية مقسمة الى أقسام صغيرة تبعا لاختلاف الامراض فمنها
قسم للمحمومين ، وهم المصابون بالحمى ، وقسم للممرورين وهم مرضى الجنون
السبعى ، وقسم للمبرودين أى المتخومين ، وقسم لمن به اسهال (١) وهكذا
وكان لكل قسم من أقسام البيمارستان ما بين طبيب وثلاثة حسب اتساع القسم
وعدد المرضى (٢) ، ولكل قسم رئيس ، فكان فيه رئيس للأمراض الباطنية ،
ورئيس للجراحيين ، ورئيس للكحالين (٣) .

وفي موضع آخر من وثيقة وقف السلطان قلاوون على بيمارستانه يوضع
لنا الواقع ما يحتاج اليه المرضى في البيمارستانات في ذلك العصر ، وبالتالي
يعدنا بمعلومات قيمة عن الخدمات التي تؤدي للمرضى به ، والتي كان يصرف
عليها من ريع الوقف ، وأهم هذه الخدمات توفير الاسرة والفرش اللازمة
للمرضى ، وتوفير الادوية والعقاقير على اختلاف أنواعها ، وتوفير الغذاء
المناسب لكل مريض حسب حالته الصحية ، فضلا عن توفير الاضاءة ، والماء

(١) ابن أبى أصيبعة : طبقات الاطباء ج ١ ص ٢٥٤ ، ٣١٠ ، ج ٢ ص ٢٤٢ .
٢٤٣ ، ٢٦٠ ، المقرئى : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، النويرى : نهاية
الارب ج ٢٩ ورقة ٣٠

(٢) ابن أبى أصيبعة : المرجع السابق ج ٢ ص ١٧٩

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١٥٥

النعذب ، وترتيب الفراشين والقومة الذين يتولون أعمال النظافة وغسل ملابس المرضى والقيام بمختلف مصالحهم التي يحتاجون اليها ، كما يوضح لنا الواقع في هذه الوثيقة بعض الانظمة التي كان معمولاً بها ، والتي تعتبر من أسس الرعاية الصحية الحديثة ، من ذلك ما يشترطه من ضرورة تحضير الادوية ، في أوانها وتخزينها لحين الحاجة اليها ، على أن يصرف لكل مريض ما يحتاج اليه فقط دون زيادة أو نقصان ، فقد كان للبيمارستان خزانة كاملة للشراب ، كذلك راعى الواقع حالة الجو في مصر في فصل الصيف ، فاشتراط ضرورة صرف مراوح من الخوص ليستخدمها المرضى في التخفيف من حرارة الصيف ، كذلك حرص الواقع على أن يكون هناك ما يغطي به غذاء المرضى لمنع تلوثه ، وأن يتناول كل مريض غذاءه من غير مشاركة مع مريض آخر زيادة في الحيلة ، واتباعاً لاساليب صحية ، أصبحت بمرور الزمن ، ونتيجة للعمل بشرط الواقع ، من التقاليد الصحية المرعية ، فجاء في هذه الوثيقة « ويصرف الناظر من ربيع هذا الوقف ثمن ما تدعو حاجة المرضى اليه من سرر حديد أو خشب ، على ما يراه مصلحة ، ولحف محشوة قطناً ، وطراريح محشوة بالقطن أيضاً ، وملاحف قطن ، ومخاد طرح ، أو آدم محشوة على ما يراه ، ويؤدي اليه اجتهاده ... فيجعل لكل مريض من الفرش والسرر على حسب حاله ، وما يقتضيه مرضه ... ويصرف الناظر في هذا الوقف ثمن سكر يصنعه أشربه مختلفة الانواع ، ومعاجين ، وثن ما يحتاج اليه لاجل ذلك من الفواكه والخمائر ، رسم الاشربة ، وثن ما يحتاج اليه من أصناف الادوية والمعاجين والعقاقير والمراهم ، والاكحال ، والشياقات^(١) ، والذورات

(١) الشياقات جمع شياف ، وهي عبارة عن دواء مسحوق يستعمل للميون كما أنها أيضاً الدواء الذي يعمل منه قمعا أو تلبيسة (فتيلة)
Dozy : Supp. Diet. Ar.

والادمان ، والسفوفات ، والدرياقات^(١) ، والاقراص ، وغير ذلك ، يصنع كل صنف في وقته وأوانه ، ويدخره تحت يده في أوعية معدة له ، فإذا فرغ استعمال مثله من ربيع هذا الوقف ، ولا يصرف من ذلك لأحد شيئاً إلا بقدر حاجته اليه ، ولا يزيده عليها ، وذلك بحسب الزمان ، وما تدعو الحاجة اليه بحسب الفصول وأوقات الاستعمال ، ويقدم في ذلك الاحوج فالاحوج من المرضى المحتاجين ، والضعفاء والمنقطعين ، والفقراء ، والمساكين ، ويصرف الناظر من ربيع هذا الوقف ما تدعو حاجة المرضى اليه من مسموم في كل يوم ، وزبادى فخر برسم أغذيتهم ، وأقداح زجاج برسم أشربتهم ، وكيزان وأباريق فخر ، وقصارى فخر ، وزيت للوقود عليهم ، وماء من بحر النيل المبارك برسم شربهم وأغذيتهم ، وثمان مكبات خوص لاجل أغذيةهم عند صرفها عليهم ، وفي ثمن مراوح خوص لاجل استعمالهم اياها في الحر ، بصرف الناظر ثمن ذلك من ربيع هذا الوقف في غير اسراف ولا اجحاف ، ولا زيادة على ما يحتاج اليه كل ذلك بحسب ما تدعو الحاجة ، لزيادة الاجر والثواب ...» (٢) .

(١) الدياقات أو الترياقات جميع درياق أو ترياق ، وهو دواء مركب لعلاج السموم ، أنظر النويرى : نهاية الارب ٢٩ ورقة ٣٠ ، المنجد : قاموس فى اللغة والادب والعلوم (الطبعة ١٧ ط ٠ بيروت ١٩٦٠) ص ٦١ ، Dozy : Supp. Diet. Ar.

(٢) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة سطر ٢٥١ - ٢٦٧. نشر ودراسة د. محمد محمد أمين .

ومن الوظائف التي رتبها الواقف بالبيمارستان ، ما يماثل وظيفة الصيدلى والمرضى فى العصر الحديث ، فقد رتب رجلين اشتراط فيهما الامانة والديانة ، يتولى أحدهما حفظ الادوية والعقاقير ، ويكون مسئولا عن صرف الادوية حسب أوامر الاطباء ، فيسلمها للرجل الثانى لتوزيعها على المرضى ، وعليه أن يتأكد من أن كل مريض تناول الدواء الموصوف له ، وعليه كذلك الاشراف على المطبخ ، وتوصيل الطعام الى المرضى كل حسب ما وصف له ، فنصت الوثيقة على أن « يصرف الناظر فى هذا الوقف لرجلين مسلمين موصوفين بالديانة والامانة ، يكون أحدهما خازنا لمخزن حاصل التفرقة يتولى تفرقة الاشربة والاكحال والاعشاب والمعالجين والادهان والشيافات المأذون له فى صرف ذلك من المباشرين ، ويكون الآخر أمينا ، يتسلم صبيحة كل يوم وعشيته أقذاح الشراب المختصة بالمرضى والمختلين ، من الرجال والنساء ، المقيمين بهذا المارستان ، ويفرق ذلك عليهم ، ويباشر شرب كل منهم لما وصف له من ذلك ، ويباشر المطبخ بهذا المارستان ، وما يطبخ به للمرضى من فراور ودجاج وفراريج ولحم وغير ذلك ، ويجعل لكل مريض ما طبخ له ، فى كل يوم ، فى زبديّة منفردة له من غير مشاركة مع مريض آخر ، ويعطيها ، ويوصلها الى المريض ، الى أن يتكامل اطعامهم ، ويستوفى كل منهم غذاءه ، وعشاءه ، وما وصف له بكرة وعشية .. » (١) .

(١) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ٢/١٥ محكمة سطر ٢٦٧ - ٢٧٣ نشر ودراسة د. محمد محمد أمين ، وأنظر أيضا خلاصة شروط كتب وقف السلطان قلاوون فى الوثيقة رقم ١٠١٢ أوقاف .

مواعيد تواجد الاطباء بكل دقة ، فشرط ضرورة تواجد الاطباء الكحالين صباح كل يوم حتى لا يأتى مريض للعلاج ويرد . كذلك توضح لنا الوثيقة نقطتين على جانب كبير من الاهمية الاولى ضرورة مراجعة الطبيب الكحال (طبيب العيون) للطبيب الطبائعى (طبيب الامراض الباطنية) ، للنظر سويًا في علاج المريض الذى قد يرجع مرض عينيه الى أسباب باطنية وتوضح لنا هذه النقطة مدى التعاون بين الاطباء في فروع الطب المختلفة في ذلك العصر ، وهو ما يقابل أحدث وسائل العلاج ، وتشخيص الامراض في العصر الحديث ، ويذكر لنا ابن أبى أصيبعة أهمية تشاور الاطباء فيقول : « فتتضاعف الفوائد المقتبسة من اجتماعهما ، ومما كان يجرى بينهما من الكلام في الامراض ومداواتها ، وما كانا يصفان للمرضى (١) ، والنقطة الثانية هي حرص الواقف على ضرورة تواجد الاطباء بالبيمارستان ليلا « مجتمعين أو متناوبين » ، مما يدل على مدى اهتمام الواقف بالرعاية الصحية ، وضرورة الاحتياط لما قد يحدث من أزمات للمرضى أثناء الليل ، فقد نصت الوثيقة : « ويصرف الناظر من ريع هذا الوقف لمن ينصبه بهذا المارستان من الاطباء المسلمين الطبائعيين والكحالين والجراحيين بحسب ما يقتضيه الزمان ، وحاجة المرضى ، وهو مخير في العدة ، وتقرير الجاميكات ، ما لم يكن في ذلك حيف ولا شطط ، يباشرون المرضى والمختلين ، الرجال والنساء ، بهذا المارستان مجتمعين ومتناوبين ، باتفاقهم على التناوب ، أو باذن الناظر في التناوب ، ويسألون عن أحوالهم ، وما يتجدد لكل منهم من زيادة مرض أو نقص ، ويكتبون بما يصلح لكل مريض من شراب وغذاء وغيره ، في دستور ورق ليصرف على حكمه ، ويلتزمون بالمبيت في كل ليلة بالبيمارستان مجتمعين أو متناوبين ، ويجلس الاطباء الكحالون لمداواة أعين الرمداء بهذا المارستان ، ولمداواة من يرد اليهم به من المسلمين بحيث لا يرد أحد من المسلمين الرمداء من مداواة عينيه بكرة كل يوم ، ويباشرون المداواة ، ويتلفون فيها ، ويرفقون بالرمداء في ملاقتهم ، وأن كان بينهم من به قروح أو أمراض في عينيه ، تقتضى مراجعة الكحال للطبيب الطبائعى راجعه ،

(١) ابن أبى أصيبعة : طبقات الاطباء ج ٢ ص ٢٤٣

وأحضره معه ، وياشر معه من غير انفراد عنه ، وراجعته في أحواله الى حين برؤه وشفائه . (١) •

ولم يقتصر أثر الاوقاف في مجال الرعاية الصحية على المترددين على البيمارستانات ، بل شمل ذلك أيضا المرضى الفقراء في بيوتهم ، فقد نص السلطان قلاوون في كتاب وقفه على أن تمتد الرعاية الصحية الى الفقراء في بيوتهم ، فيصرف لهم ما يحتاجون اليه من الادوية والاشربة والاغذية أيضا ، بشرط عدم التضيق على الموجودين بالبيمارستان ، ويذكر النويري أن هؤلاء المرضى الذين يعالجون في بيوتهم ، بلغوا في وقت من الاوقات أكثر من مائتين (٢) ، كما أنه بلغ عدد المترددين على البيمارستان ، وهو ما يمكن أن نطلق عليه العيادة الخارجية بالبيمارستان حوالي أربعة آلاف نفس ، فيقول البلوي في رحلته « أن من يكمل فيه كل يوم من المرضى الداخليين اليه والناقهين الخارجين أربعة آلاف نفس ، وتارات يزيدون وينقصون » (٣) ، وبالرغم مما يبدو في هذا الرقم من مبالغة ، الا أنه يعطينا صورة واضحة عن مدى أهمية هذا البيمارستان ، ومدى الاستفادة منه بالنسبة لمختلف فئات الشعب ، وبهذا الخصوص تنص وثيقة وقف البيمارستان على أن « من كان مريضا في بيته ، وهو فقير ، كان للنظر أن يصرف اليه ما يحتاج اليه من حاصل هذا المارستان من الاشربة والادوية والمعالجين وغيرها ، مع عدم التضيق في الصرف على من هو مقيم به » (٤) •

(١) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة سطر ٢٧٥ - ٢٨٤ نشر د. محمد محمد أمين •

(٢) باشر النويري نظر البيمارستان المنصوري في الفترة من شوال ٧٠٣ هـ الى آخر رمضان سنة ٧٠٧ هـ - نهاية الارب (مخطوطة بدار الكتب) ج ٢٩ ورقة ٢٩ (٣) البلوي (خالد بن عيسى) : تاج المشرق في تحلية علماء المشرق (رحلة البلوي) مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٤٠٠ جغرافيا ، ورقة ٥٦ ب •

(٤) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة - سطر ٢٩١ - ٢٩٣ نشر ودراسة د. محمد محمد أمين •

والاوقاف أيضا أثر كبير على النهوض بعلم الطب والعمل على ترقيته ، ذلك أن خدمات البيمارستانات لم تقتصر على معالجة المرضى ، بل تعدى الامر ذلك الى تدريس الطب والاهتمام به ، ويشبه هذا الى حد كبير ما يتم في كبار المستشفيات في العصر الحديث من الحاق كليات الطب بالمستشفيات حيث تتوافر الدراسة العملية ، وممارسة الطب تحت يد الاساتذة ، فقد نصت وثيقة وقف البيمارستان المنصوري على تعيين شيخ للاشتغال بالطب ، يكون من بين أطباء البيمارستان ، وخصص له الواقف مكانا محددا لالقاء دروس الطب على طلبته ، فنصت الوثيقة على أن « يصرف الناظر في هذا الوقف لمن ينصبه شيخا للاشتغال عليه بعلم الطب على اختلافه ، يجلس بالمسطة الكبرى المعينة له في كتاب الوقف المشار اليه ، للاشتغال بعلم الطب على اختلاف أوضاعه في الاوقات التي يعينها له الناظر ما يرى صرفه اليه ، وليكن من جملة أطباء البيمارستان المبارك من غير زيادة عن العدد » (١) .

(١) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة - سطر ٢٨٤ - ٢٨٧ - نشر ودراسة د. محمد محمد أمين .

في هذا الموضع من كتابه في شرحه في
 هذا الموضع من كتابه في شرحه في
 هذا الموضع من كتابه في شرحه في
 هذا الموضع من كتابه في شرحه في

(من وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠هـ - أوقاف - تعيين شيخا للاشتغال بعلم الطب)

وفي مجال الوقف على تعليم الطب ، نجد أن وثيقة وقف حسام الدين لاجين نصت على ترتيب مدرّس للطب بالجامع الطولوني^(١) ، والوقف على هذا المدرّس عشرة طلبة « يشتغلون بالطب » ، فنصت هذه الوثيقة على : « ... رجالا عارفا بطب الإبدان مشهور المعرفة للأمراض والأدوية وهو القاضي الأجل الصدر الرئيس العالم الفاضل شرف الدين محمد بن المرحوم شهاب الدين أحمد بن أبي الحوافر الطبيب السلطاني يجلس بالجامع المذكور لأقرا الطب وتعليمه ، ويرتب له من الطلبة عشرة يشتغلون بالطب ويلزمهم المدرّس بحفظ ما يجب حفظه في الطب وعرضه وتصحيحه ويوضح لهم مشكلة .. »^(٢) .

ولما كان المرضى بصفة عامة هم أحوج الناس الى الرعاية الاجتماعية ولا سيما في عصور لم تعرف الاجازات المرضية بأجر أو نصف أجر ، فقد راعى السلطان قلاوون ذلك في وقفه ، وخصص بعض ريع وقفه على البيمارستان لكسوة الخارجين من البيمارستان بعد شفائهم » ومن حصل له الشفاء والعافية ممن هو مقيم بهذا المارستان المبارك صرف الناظر اليه من ريع هذا الوقف المذكور كسوة مثله على العادة بحسب الحال من غير زيادة تقتضى التضييق على المرضى والقيام بمصالحهم » (١) •

(١) يذكر المقرئ أن حسام الدين لاجين عندما هرب من وقعة بيدرا اختفى بالجامع الطولوني، فأراد أن يكون من شكر نعمه الله عليه عمارة هذا الجامع، وعهد بذلك إلى الأمير علم الدين سنجر الدواداري وعمر لذلك عشرين ألف دينار عينا، فصره وعمر أوقافه ورتب به عدة دروس من بينها درس - الطب هنا - السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٢٧

(٢) وثيقة وقف حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفوظة ٣ بالمعكمة

(٣) وثيقة وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة سطر ٢٩٧ -

بلغ في سنة ٨٥١ هـ / ١٤٤٧ م ، أى بعد مرور ما يقرب من قرنين على انشائه ،
حوالى أربعة عشرة ألف دينار ، عرضها القاضي الشافعى على السلطان
جقمق ، ف شكره السلطان على ذلك ، ولو أن السخاوى كل يرى ضرورة صرف هذا
المبلغ جميعه في مصالح البيمارستان حسب شرط الواقف ، فيقول عن السلطان
جقمق « وغفل عن كونه لم يعمل فيه بمراد الواقف ، بل حجر في تنزيل المرضى
وغيره ، وأمر بمسح دهاليزه ، وكنسه ، وعدم التمكن من المثى فيه بالنعال » (١)

ومما يؤكد أهمية الاوقاف في استمرار العمل بالبيمارستانات ، وبالتالى
تقديم الرعاية الصحية لمختلف فئات الشعب . وخاصة الفقراء منهم ،
ما حدث بالنسبة للبيمارستان المؤيدى الذى أنشأه السلطان المؤيد الشيخ
« بخت الرميلى بالصوة تحت القلعة المحروسة » ، وكانت به « قاعات برسم
ضعفا النساء والرجال » (٢) ، في سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م ، فقد جعل
مصاريفه من جملة أوقاف الجامع المؤيدى ، دون أن تكون له أوقاف مستقلة ،
فلما مات المؤيد شيخ في الحرم ٨٢٤ هـ / ١٤٢١ م ، تعطل البيمارستان ،
اذ « لم يوجد في كتاب الوقف المؤيدى له جهة تصرف ، فأخرجت المرضى منه وأغلق » (٣)
ثم سكنته طائفة من العجم في ربيع الاول من نفس العام ، ثم عمل فيه
منبر ، وأقيمت به الجمعة في ربيع الآخر سنة ٨٢٥ هـ / ١٤٢٢ م ، وأصبح
جامعا تصرف مرتبات القائمين عليه من ريع وقف الجامع المؤيدى (٤) .

ولم يقتصر أثر الاوقاف في تقديم الرعاية الصحية على ما تقدمه
البيمارستانات ولا سيما البيمارستان المنصوري ، من خدمات ، تمول من ريع
الاوقاف ، وتؤدي طبقا لشروط الواقف ، فقد غامت الاوقاف أيضا بتمويل
خدمات صحية أخرى لبعض فئات الشعب من خلال المؤسسات الدينية ، فقد
حرص الواقفون في العصر المملوكى على تقديم الرعاية الصحية للمتكردين

(١) السخاوى : التبر المسبوك ص ١٨٧ ، ويذكر السخاوى أن الشيخ أبو عبد الله
الراعى أنشده في هذا المعنى لنفسه :

مستانكم يشكو الغلاء وما به من الكنس والمسح الذى ليس ينفع

وناظره اذ جار في حكمه له فيمنعه المرضى ومن ذا يجمع

(٢) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦١٠

(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٧ ، السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦١٠

على منشئاتهم الدينية والتعليمية^(١) ، مثال ذلك ما تذكره وثيقة وقف السلطان الناصر محمد بن قلاوون^(٢) ، من أنه كان بالخانقاه الناصرية قلاوون ، والتي عرفت بخانقاه سرياقوس^(٣) ، « طبيب كحال جراح مقيم بها لداواة الفقراء المستقرين بها والواردين عليها من الصوفية » ، وهناك أيضا طبيب آخر طبائعي من الصوفية أنفسهم^(٤) ، كما وجدت بهذه المؤسسات الدينية صيدليات حوت « أشربة وسفوفات وأدوية ونقوعات » وغير ذلك^(٥) ، وما جاء بهذه الوثيقة يؤكد لنا ما رواه المؤرخ الكبير المقرئ من أنه كان « بالخانقاه خزانة بها السكر والأشربة والأدوية ، وبها الطبائعي والجرائحي والكحال ومصلح الشعر ... وبالحمام الحلاق لتدليك أبدانهم وحلق رؤوسهم »^(٦) .

كذلك وجد في الخانقاه التي أسسها بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م « كحال طبائعي ومغسل » ، وذلك حسب شرط الواقف لمعالجة من يمرض من الصوفية^(٧) .

وبلغ من حرص الواقفين على تقديم الرعاية الصحية لأرباب الوظائف ، وطلبة العلم ، في مؤسساتهم أن اشتروا على الأطباء الحضور يوميا إلى المؤسسة الدينية لمعالجة من يمرض من أرباب الوظائف ، أو طلبة العلم ، سواء كانوا مقيمين بالمؤسسة ، أو خارجها ، وفي كافة الأحوال لا يكلف المريض بالحضور إلى الطبيب ، بل يشترط الواقف ضرورة توجه الطبيب إلى

(١) كان أول من أدخل الرعاية الطبية في المنشآت الدينية أحمد بن طولون فقد جعل في مؤخره جامع خزانة شراب فيها جميع الشراب والأدوية ، وعليها خدم وفيها طبيب جالس يوم الجمعة لحادث يحدث للحاضرين للصلاة . على مبارك : الخطط الجديدة ج ٤ ص ٤٦
(٢) وثيقة وقف الناصر محمد رقم ٢٥ محفظة ٤ بالمحكمة .
(٣) خانقاه سرياقوس أنشأها السلطان المالك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٢
(٤) وثيقة الناصر محمد رقم ٢٥ محفظة ٤ بارشيف المحكمة .
(٥) وثيقة الناصر محمد رقم ٢٥ محفظة ٤ بارشيف المحكمة .
(٦) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٢ ، ٤٢٣
(٧) وثيقتي وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢ ، ٢٣ محفظة ٤ بالمحكمة .

المريض حيث سكنه^(١) ، فقد جاء في وثيقة وقف السلطان حسن أن على الناظر أن « يرتب الناظر رجلين مسلمين أحدهما عارف بالطب خبير بمعالجة الابدان ، والثاني عارف بصناعة الكحل ، على أن كلا منهما يحضر في كل يوم الى المكان المذكور ، ويداوى من يحتاج الى المداواة من أرباب الوظائف والطلبة المقيمين بالاماكن المذكورة أعلاه ، ومن يحضر اليهما من الطلبة ، وأرباب الوظائف ، ممن ليس له سكن بالمكان ، ومن مرض من المقيمين بالاماكن المذكورة أعلاه ، يوجه الطبيب اليه في مكان اقامته ، ولا يكلف المريض الحضور الى الطبيب ، ويصرف اليهما في كل شهر مائة درهم واحدة وعشرون درهما نقرة بالسوية لكل منهما ستون درهما نقرة ، ويرتب الناظر رجالا جرائحيا مجدا يحضر في كل يوم الى المكان المذكور ، ويفعل نظير ما شرط على الكحال والطبيب بأعليه ، فيصرف اليه في كل شهر أربعون درهما »^(٢) .

ورب الناظر رجلين مسلمين أحدهما عارف بالطب
طبيب
جراح
مختص بالأبدان والباقي عارف بصناعة الكحال على أن
كلهما

٢٠٨

على أن كلاهما محصن وكل يوم الى المكان المذكور
من يحتاج الى المداواة من أرباب الوظائف والطلبة المقيمين

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥١٢ ، تحقيق ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ، وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨- أوقاف ، وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢ ، ٢٣ محفوظة بالمحكمة .
(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

ما لا ماله المدبر والعلاء ومن يحضر اليها من الطلبة وأبناء الجليل
 من الصالحين سكر الخاف ومن من من هو الميسر لا ماله
 المدبر والعلاء وجه الطب الموفق طار أمه ولا تظف
 المصالح المحصور للآطب ومصرف السراويل سهرادهم
 واحد وعشرين درهماً والنسب له سهرادهم
 مائة واربعمائة درهماً واحداً واحداً واحداً
 للمالك المدبر وسمل بطرمار على الحال والطب
 ما عاله مصرف الموقل سهرادهم درهماً واحداً

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ - تعيين أطباء لمداواة أرباب الوظائف وطلبة العلم - عدم تكليف المريض بالحضور للطبيب)

ويبدو أن اهتمام الواقفين بالرعاية الصحية في المؤسسات الدينية الكبيرة أصبح تقليداً معمولاً به طوال العصر المملوكي ، حتى أننا نجد في نهاية عصر سلاطين المماليك أن السلطان الغوري يرتب من بين وظائف مؤسساته الدينية « طبائعي جراحى » ليتفقد مرضى الصوفية وغيرهم من أرباب الوظائف ، فجاء في وثيقة وقفه « ومن ذلك خمسمائة درهم تصرف لرجل مسلم طبيب طبائعي جراحى عارف الصنائع ، يتفقد مرضى الصوفية وغيرهم من سائر أرباب الوظائف بهذا الوقف ، ويصف ، لكل منهم ما يناسبه من الادوية ، ويحسن علاجه » (١) .

كذلك حرص الواقفون على عزل المرضى من أرباب الوظائف خاصة إذا كان مرضهم من الأمراض المعدية ، ورأفة بهم شرطوا لهم أن يتناولوا مرتباتهم حتى شفائهم أو وفاتهم ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان برسباي

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، دراسة وتحقيق د* عبد اللطيف إبراهيم

« وأن لا يترك في الوظائف المذكورة أحد به عاهة من جذام أو برص ، فان حدث والعياذ بالله تعالى بأحد من أرباب الوظائف المذكورة بشيء من ذلك ، وحدث له مرض يعجزه عن القيام بوظيفته ، أجرى عليه معلومة المقرر له الى حين عافيته ، أو وفاته الى رحمة الله تعالى » (١) .

وانعكس اهتمام الواقفين بالرعاية الصحية في العصر المملوكي على ما يصدره ديوان الانشاء من وصايا عند تقليد أحد الاطباء رئيسا أو مقدما للطبيب ، فاذا كان طبيبيا طبائعيًا يذكر في وصيته . « وليتجنب الدواء ما أمكنه المعالجة بالغذاء ... اذا اضطر الى وصف دواء صالح للعلة نظر الى ما فيه من المنافاة ، وان قلت ، وتحيل لاصلاحه ، بوصف مصلح مع الاحتراز في وصف المقادير ، والكميات ، والكيفيات في الاستعمال ، والاقوات وما يتقدم ذلك الدواء أو يتأخر عنه ، ولا يأمر باستعمال دواء ولا ما يستغرب من غذاء » (٢) واذا كان طبيبيا كحالا جاء في وصيته « وها أنت قد أفردت بتسليم أشرف الحواس الخمس ، والجوارح التي لولاها لم تعرف حقيقة ما يدرك بالسمع والذوق والشم واللمس ، وهي العين التي تغرى بالعين ... وأرفق بها فانها من طبقات منها الزجاجية ومنها شبيه الزجاج ، ولا يقدم عليها بمداواة حتى يعرف حقيقة المرض ، والسبب الذي نال به ذلك الجوهر ، ثم داوها مداواة تجلو بها القذى عن البصر ... » (٣) ، واذا كانت الوصية لطبيب جرائحي جاء بها : « وأجبر كل كسر وشد كل أسر ، وخط كل فتق وقو كل رتق ، وداو الكلوم ، ودار باللطف ... واعمل على حفظ الاعصاب ، وشد الاعضاء ، حتى يمكن معالجة المصاب ... وليحذر قطع شريان ، ما قطع الا نزف دم صاحبه حتى يموت ، ولبعد معه ما يكون لاجراج النصال ، فانه يكون مع عساكرنا المنصورة اوقات الحرب ، والسهام تغوص في الاجسام ، والرماح في رجل هي والحسام ... » (٤) .

(١) وثيقة وقف السلطان برساي ٨٨٠ أوقاف من ٢٠٨

(٢) ابن فضل الله العمري : التعريف بالمصطلح الشريف من ١٣٨

(٣) نفس المرجع من ١٣٩

(٤) نفس المرجع من ١٤٠

الفصل الرابع

الأوقاف والحياة الدينية

— الأوقاف وإنشاء المساجد والجوامع : الحث على إنشاء المساجد —
 إقبال الممالك على إنشاء المساجد لتقوية الرابطة الإسلامية بينهم
 وبين الشعب — أثر الأوقاف في كثرة إنشاء المساجد — الأوقاف
 وترتيب الوظائف الخاصة بإقامة الشعائر الدينية — الامام — الخطيب
 — الترقية — المؤذنون — الميقات — الوظائف التي أضفت على
 العصر الروح الدينية : المساح — مجمر المبخرة — الوقاد — أمين
 الزيت — الشموع — القراء •

— الأوقاف والتصوف في مصر : التصوف الفردي — خانقاه سماعيل
 السعداء — عوامل انتشار التصوف وأثر الأوقاف في ذلك — الخانقاوات
 — وظيفة التصوف — انقطاع الصوفية للعبادة — الربط والزوايا ،
 والفرق بينهما وبين الخانقاوات طبقا لما جاء بوثائق الأوقاف •

— الأوقاف وتسهيل تأدية فريضة الحج •

— الأوقاف والجهاد في سبيل الله — أهمية الوقف على الجهاد — وقف
 على برج الأمير يشبك الدوا دار بالاسكندرية — وقف السلطان قايتباي
 على قاعة السلاح بدمياط •

الأوقاف وإنشاء المساجد والجوامع :

الأصل في نظام الأوقاف بمعناه العام أنه ارتبط بدور العبادة دون تحديد ، إذ أن المعابد لم تكن ملكاً لأحد من العباد في أية ديانة من الديانات ، وإنما ظهرت منذ القدم الأملاك المخصصة ربيعاً للصرف على دور العبادة ، وعلى القائمين بأمر الشعائر الدينية (١) ، وعندما ظهر الإسلام ، وعرفت الأوقاف بمعناها الإسلامى الدقيق ، كان من الطبيعى أن يرتبط نظام الأوقاف في الإسلام بإنشاء المساجد ، ولا سيما وأن الإسلام حرص على أن يدعو المسلمين إلى إنشاء المساجد وتعميرها ، فيقول الله تعالى (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) (٢) ، وقال عليه الصلاة والسلام « من بنى لله مسجداً ، ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة » (٣) ، ولذلك نرى أن الأئمة والفقهاء الذين عارضوا نظام الوقف ، وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة لم يتعرضوا لوقف المساجد ، بل أن الإمام أبا حنيفة كان لا يرى وقفاً لازماً إلا ما كان مسجداً (٤) .

والمعروف أن مصر شهدت في العصر المملوكى نشاطاً دينياً منقطع النظير ، كانت له أسبابه المتعددة ، والتي منها ما يتعلق بسلطين المماليك وأمرائهم أنفسهم ، ومنها ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، وقد سبق أن ذكرنا الأسباب المتعلقة بالمماليك أنفسهم ، والتي أدت إلى ازدهار الأوقاف (٥) ، والتي تتلخص في شعور المماليك بأنهم معتصبون للعرش سواء من أساتذتهم الأيوبيين ، أو من ورثة السلطان السابق ، فلم يحترم المماليك بصفة عامة نظام ولاية العهد في حكم البلاد ، هذا فضلاً عن احساس المماليك أنهم أغراب عن أهل البلاد ، وأنهم أصلهم أرقاء ، فلم يجدوا إلا التمسح

(١) انظر ما سبق بالفصل الأول .

(٢) سورة التوبة آية ١٨ .

(٣) اختلفت صيغ هذا الحديث الذي كثيراً ما ورد في الصيغ الافتتاحية لوثائق الوقت ، كما اختلفت صيغته أيضاً في كتب الحديث - مسلم : الجامع الصحيح ج ٢ ص ٦٨ (٤) ابن الهمام : فتح القدير ج ٥ ص ٣٩ السرخسى : المبسوط ج ١٢ ص ٢٧ (٥) انظر ما سبق بالفصل الثانى عن أثر الشعور الدينى فى ازدهار الأوقاف .

بالدين الاسلامي ، واستغلال العاطفة الدينية عند الشعب بالاكثار من انشاء المؤسسات الدينية ، والظهور بمظهر التقوى والورع ، مما جعل عامة الشعب تغض النظر عن البحث في مدى أحقية السلطان القائم بالعرش ، وفي أصل الممالك ، ومدى أحقيتهم في تولي الحكم ، على أساس أن السلطان حاكم مسلم تقى ورع^(١) .

ويبدو أن سلاطين الممالك أكثروا من انشاء المؤسسات الدينية بصفة عامة ، والمساجد بصفة خاصة في محاولة لتقوية رباط الدين الذي يربطهم بالشعب لينسى لهم ماضيهم وأصلهم وأجناسهم ولا يذكر لهم الا أنهم مسلمون مخلصون ، حريصون على احياء شعائر الاسلام ، وبعبارة أخرى فان الممالك حرصوا على التركيز على الرابطة الوحيدة التي تربط بين الممالك بعضهم وبعض من ناحية ، وبينهم وبين الشعب من ناحية أخرى ، وبينهم وبين الدول الاسلامية المجاورة من ناحية ثالثة ، وهي رابطة الاسلام ، ومن الصعب أن نرجع قوة الشعور الديني في العصر المملوكي الى ظروف العصر وحدها على أساس أن العصور الوسطى هي عصور الايمان سواء في الشرق أو الغرب ، ويدعم هذا القول المقارنة بين قوة الشعور الديني في مصر في العصر المملوكي من جهة وبين قوة الشعور الديني في دول المغرب العربي أو دول المشرق العربي المعاصرة من جهة أخرى ، وفي مثل هذه المقارنة نجد الفرق شاسعا بين ما تمت اقامته بمصر من المؤسسات الدينية في العصر المملوكي ، وبين ما كان بالدول الاسلامية المجاورة المعاصرة . ويمكن أن نعلل هذه الظاهرة بأن حكام المغرب أو المشرق العربي كان يكفيهم أنهم انحدروا من آباء يدينون بالاسلام لتأكيد سلطتهم^(٢) ، بينما لم يكن أمام الممالك الذين لم يعرف الشعب شيئا عن أصولهم الا الظهور دائما في صورة حماة الاسلام والمسلمين ووجدوا في تطهير المنطقة من أعداء الاسلام : الصليبيين والمغول فرصتهم ، وربما أدى

(١) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٥٣ ، العصر المملوكي ص ٣٣٦ وما بعدها .

(٢) Ibrahim Salama : L'Enseignement Islamique en Egypte (Le Caire 1939), P. 65.

بهم هذا الاحساس أيضا إلى الحرص على احياء الخلافة العباسية في القاهرة في عهد الظاهر بيبرس ، فضلا عن مواصلة سياسة الأيوبيين في محاربة التشيع ، وادت هذه الظروف مجتمعه إلى وجود تيار ديني قوى خلال العصر المملوكي في مصر ، وهو التيار الذي ظهر بوضوح في انتشاء المساجد والجوامع ، ويؤكد ذلك ما يدره ابن أبيك في حلامه عن المنب الناصر محمد اذ يقول « إن في ايامه علا منار الاسلام ، وعزت امة النبي عليه السلام ... مما يؤيد هذا المقال ما تجددت في ايام دولته المباركة من بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالعدو والاصال . وهم عدة » (١) ، ثم عدد ابن أبيك الجوامع التي انتشت في عهد الناصر محمد « بمصر بالظاهره وضواحيها ... وهم عدة سبعة وعشرين خطبه » (٢) .

وفي هذا المجال قامت الأوقاف بدور كبير من أجل تدعيم المساجد والجوامع وتمكينها من اداء رسالتها ، ويمكن ان نقول ان قوة الشعور الديني التي وجدت في العصر المملوكي في مصر سببها ازدهار الأوقاف وانتشارها ، كما أن ازدهار الأوقاف أدى بدوره إلى تقوية الشعور الديني ، واستمرار تدفق المشاعر الدينية عن طريق المؤسسات الدينية ، « فجميع هذه الاماكن مشحونة بالأئمة والخطباء ، والفقهاء ، والمدرسين . والمحدثين ، والطلبة . والمؤذنين ، والقوام ، والفقراء ، والمساكين ، وكل من هؤلاء له المقر من سائر ما يحتاج اليه مما أوقف عليهم من البلاد ، والضيايع ، والأماك ، والخوانيت ، ولهذه الأوقاف مباشرين وعمال وغير ذلك » (٣) .

وبفضل أموال الأوقاف أنشئ في مصر الكثير من المساجد التي تقام بها الصلوات الخمس ، وهي التي قال عنها القلقشندي أنها « أكثر من أن

(١) ابن أبيك : كنز الدرر وجامع الغرر ج ٩ (الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر - ط . القاهرة ١٩٦٠) ص ٣٨٨
(٢) المرجع السابق ص ٣٩٠ ، وجاء في كتاب سلاطين الماليك اذى نشره زيتش شتين والذي ينسب لابراهيم منلطاى - أحد معاصري الناصر محمد أن عدة هذه المساجد ٢٨ مسجدا ، وهذا الرقم وان كان يزيد واحد عما ذكره ابن أبيك فانه يؤكد كثرة المساجد التي أنشئت في هذا العهد - تاريخ الماليك ص ٢٢٥ - ٢٢٦
(٣) ابن أبيك : الدر الفاخر ص ٣٩١

تحمي، وأعز من أن تستقصي» (١)، أما المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة، فيذكر ابن شاهين أنه « قيل أن بمصر والقاهرة داخل السور وخارجيه ألف خطبة ونيف عن ذلك» (٢)، ويبدو أن هذا الرقم مبالغ فيه، إذ يذكر المقرئ أن عدد المساجد التي تقام بها الجمعة مائة وثلاثين مسجداً « فيما بين مسجد تبر خارج القاهرة من بحريها الى دير الطين قبلى مدينة مصر» (٣)، وهو رقم أقرب الى الصواب مما ذكره ابن شاهين، ومهما يكن من أمر فقد أثارت كثرة هذه المساجد دهشة الرحالة الأوربيين في ذلك العصر (٤).

وبالإضافة الى المساجد والجوامع فان مصر عرنت في العصر المملوكي كثيرا من المنشآت الدينية، مثل المدارس والخوانق والربط، وهذه المؤسسات وإن كان لكل منها وظيفة أساسية محددة، إلا أنه أقيم في غالبها منبر وأقيمت فيها الصلوات، فضلا عن أن منشئها أو واقفها رتبوا فيها من الموظفين من يقوم بالشعائر الدينية، ويبدو أن ذلك الوضع جعل المؤرخين يدخلون في حسابهم عند الكلام عن المساجد هذه المنشآت الدينية الأخرى (٥).

ويتجلى دور الاوقاف في انشاء المساجد والجوامع من دراسة افتتاحيات معظم وثائق الاوقاف، ومثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن « الزاد ما ادخره الناس ليوم المعاد، وقدم بين يدي خالقه عند قيام الاشهاد، وأقرض الله القرض الحسن ففاز بنيل المراد ٠٠٠ — الصدقة التي يرجو بها المتصدق الأجر والثواب ٠٠٠ وتكون له طريقا موصلة الى دار النعيم، دافعة عنه ما يخشاه من عذاب الجحيم ٠٠٠ لقوله صلى الله عليه وسلم اتق النار ولو بشق تمرة ٠٠٠ سيما صدقة الاوقاف التي هي أنفوس الصدقات وأسناها،

(١) القلقشندي: صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٦٥

(٢) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك ص ٣١

(٣) المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٤٥

(٤) د. سعيد عاشور: المجتمع المصري ص ١٦٠

(٥) ابن أبيك: الدر الفاخر ص ٣٩٠، المقرئ: المواعظ والاعتبار ج ٢

ص ٣٨١ ومن وثائق الوقت التي تذكر هذه الحقيقة وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٣٧ حيث خصص الواقف الديوان القبلي لاقامة الخطبة وقراءة المصنف وتدريس الشافعية.

وأرفعها قدرا عند الله وأعلاها لاستمرار تسطيرها في الصحايف الحسان ...
 مهي الصدقة الجارية ، والذخيرة الباقية ... وقد بدأ صلى الله عليه وسلم
 بدورها ... فقال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو
 علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له (١) - ، وقال صلى الله عليه وسلم فيما
 ثبت عنه في صحيح السنن مقالة أخبر فيها يعظم المنة من يبني بيتا لله ولو
 كمحفص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة ... (٢) ، وجاء في وثيقة وقف أخرى
 عن الذين يبنون المساجد والأجوامع « .. وحازوا فضل قوله تعالى ، انما يعمر
 مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، واستحقوا جزيل الثواب وعظيم
 المنة يقوله صلى الله عليه وسلم : من بنى لله مسجدا ولو كمحفص قطاة بنى
 الله له بيتا في الجنة ... » (٣) .

وتؤكد المصادر التاريخية ما جاء بهذه الوثائق من ارتباط انشاء المساجد
 بالآوقاف بوصفها صدقة جارية فضلا عن ارتباطها بالشعور الديني العام
 في العصر المملوكي ، من ذلك ما يذكره ابن عبد الظاهر عن السلطان الظاهر
 بيبرس عندما أراد بناء جامعة ، فأرسل « الاتابك والصاحب فخر الدين ولد
 الصاحب لكشف مكان يعمل جامعا بالحسينية ، فتوجها واتفقا على مناخ الجمال
 السلطانية ، فقال السلطان : أولى ما جعلت ميداني الذي هو نزهتي جامعا ،
 وركب السلطان في ثامن ربيع الآخر وصحبته الصاحب بهاء الدين والقضاة ،
 ونزل الى ميدان قراقوش ، ورتب أمور بنائه جامعا ، وأن يكون بقية الميدان
 وقفا على الجامع » (٤) .

وإذا تم بناء المسجد أو الجامع احتفل بانتهاء عمارته احتفالا كبيرا ،
 مثال ذلك ما يذكره المقريزي عند انتهاء عمارة الجامع الجديد الناصري

(١) انظر الصيغة الصحيحة والكاملة لهذا الحديث الشريف في الفصل الاول ص ١٦
 والعاشية الخامسة به بنفس الصفحة رقم ١

(٢) انظر ما سبق ص ١٧٩ حاشية ٣ ، وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ اوقات
 ص ٣ - ٥

(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ اوقاف ص ٢ ، والامثلة على ذلك كثيرة في
 معظم افتتاحيات وثائق الوقف .

(٤) ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر (مخطوطة بكتبة فاتح كنيخانسى) ورقة
 ٩١ ب .

بساجل مصر « فنزل السلطان اليه ورتب فيه قاضى القضاة بدر الدين محمد بن جماعه الشافعى خطيبا ، ورتب فيه أربعين صوفيا فى سطحه ، وأربعين صوفيا بداخله ، ورتب لكل منهم الخبز واللحم فى اليوم ، ومبلغ خمس عشر درهما فى الشهر ، وجعل شيخهم قوام الدين النشيزى ، ووقف السلطان عليه قيسارية العنبر (١) بالقاهرة ، وعمر له ربعا وحماما وأقسام له خطيبا (٢) » .

وتمدنا وثائق الاوقاف التى وصلتنا من العصر المملوكى بكثير من المعلومات المتصلة بترتيب الوظائف ، وإقامة الشعائر الدينية سواء ما كان منها بالمساجد وأنجوام ، أو ما كان منها فى المدارس والخانات التى أقيمت فيها الصلوات ، واعتبرت من جملة المساجد ، بالأضاعة التى وظيفتها الأساسية ، ومن هذه الوظائف مجموعة رئيسية حرص الواقفون على استمرارها حتى لو خرب الوقف ، أو خربت الأعيان الموقوفة على مصالح الجامع أو المدرسة ، وأعنى بها وظائف الإمامة والخطابة والآذان ، وذلك لاستمرار أداة الشعائر الدينية .

وأهم هذه الوظائف وظيفة « الإمامة » وتشتط المذاهب السنية فى الإمام الذى يؤم المسلمين فى الصلاة شروطا معينة ، تتلخص فى أن يكون الإمام عالما بكيفية الصلاة وشروطها (٣) ، ولذلك اشتط بعض الواقفين فى الإمام أن يكون رجلا « من أهل العلم الشريف ، حافظا لكتاب الله سبحانه وتعالى ، مشهورا بالخير والدين ، حسن الصوت ، محسن للتلاوة ، عالم بأحكام العبادات الشرعية (٤) » ، ومن الواقفين من اشتط أن يكون الإمام حنفى المذهب (٥) .

(١) قيسارية العنبر عمرها الملك المنصور قلاوون سنة ٦٨٠ هـ فى موضع سجن المعونة ، وجعلها سوقا للعنبر ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٩ ، ٩٧ .
(٢) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٤ ، السلوك ج ٢ ق ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .
(٣) وزارة الاوقاف : الفقه على المذاهب الأربعة - قسم العبادات (الطبعة السادسة - القاهرة ١٩٦٧) ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .
(٤) وثيقة وقف السلطان النورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٠ ، دراسة وتحقيق د. عبد اللطيف إبراهيم .
(٥) وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ١٠٨ ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٠٨ .

وكذلك تحدد وثائق الاوقاف اختصاص الامام في « أن يؤم المسلمين في الصلوات الخمس المفروضة ، لأول أوقاتها الشرعية ، وفي قيام شهر رمضان^(١) ، وصالتي الخسوف والكسوف^(٢) » عند وجود سببها الشرعي^(٣) . وفي بعض الوثائق رتب المواقف أربعة أئمة كل منهم يؤم المسلمين في الصلاة في أحد أواوين الجامع الأربعة ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف المؤيد شيخ^(٤) ، ويرتب بالجامع المذكور أئمة أربعة يؤمون بالناس في الصلوات الخمس ، فالواحد منهم يؤم بالناس في الايوان القبلي الذي به المحراب في الصلوات الخمس وصلوة التراويح من العادة في مثل ذلك ، ويكون هذا الامام المذكور حافظا لكتاب الله تعالى عالما بالاركان والسنن وبشروط الامامة قراءة وفقها ، ويصرف لهذا الامام المرتب بالايوان القبلي في كل شهر من الشهور المذكورة ما مبلغه من الفضة الانصاف المذكورة مائة نصف واحدة وعشرون نصفاً ، نصف ذلك ستون نصفاً ، وفي كل يوم من أيام الاسبوع أربعة أرطال من الخبز القرصة ، والثلاثة الأئمة الباقون يؤم كل واحد منهم في ايوان من الأواوين الثلاثة في الصلوات الخمس على العادة في ذلك ، ويصرف لكل واحد من الأئمة الثلاثة في كل شهر من الشهور المذكورة من الفضة الأنصاف المذكورة ستون نصفاً ، نصف ذلك ثلاثون نصفاً^(٥) .

ونلاحظ من النص السابق أنه بالرغم من أن المواقف رتب أربعة أئمة إلا أنه جعل مرتب الامام الذي يؤم بالناس في الايوان القبلي ، ضعف مرتب

(١) المقصود به صلاة التراويح ، وهي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء وتسن فيها الجماعة عيناً - الفقه على المذاهب الأربعة عبادات ص ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، وثيقة وقف الأمير قراقبا العسني ٩٢ أوقاف سطر ١١٠ ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٠٨ (٢) صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر من السنن لقوله عليه الصلاة والسلام « ان الشمس وانقصر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » وقد صلى عليه السلام لكسوف الشمس وخسوف القمر ، أنظر أحكام هذه الصلاة في : الفقه على المذاهب الأربعة عبادات ص ٢٩٩ - ٣٠٣

(٣) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩١ ، ١٣٩٢ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٤) أنظر أيضاً ما جاء بهذا الخصوص في وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٧

(٥) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

أى امام من الأئمة الثلاثة الآخرين ، لان الايوان القبلى كان هو الايوان
الرئيسى بالمسجد (١) •

الامام الايوانى - والحمد لله رب العالمين -
في الايام الاولى من الهجرة النبوية في مكة المكرمة
على طراز الجاهلية على ما كان عليه من الفساد والفسق
وكان من السوء في ذلك الوقت من ان يكون في مكة
من يدعون الى الله ورسوله فيكونوا من المجرمين
لأنهم كانوا يسمونهم الايوانى والحمد لله رب العالمين
والحمد لله رب العالمين

(من وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - وفيها ترتب ائمة اربعة
لاواوين الجامع الاربعة)

ولكى يتمكن الامام من أداء عمله على أكمل وجه ، كان يلحق بالجامع
سكن خاص بالامام ، فجاء في احدى الوثائق « ويتوصل من باب السر الى
سلم يصعد من عليه الى بيت الامام يشتمل على طبقة (٢) وخزانة ، ومنافع
وحقوق » (٣) •

أما الخطيب فيجب أن يتوافر فيه أن يجهر بصوته بحيث يسمع - الأربعين
الذين تنعقد بهم الجمعة ، ويكره من الخطيب الاسراع والاطالة وغموض
الفاظه (٤) ، ولذلك حرص الواقفون على تحديد صفات الخطيب ومهامه

- (١) الملاحظ من نصوص الوثائق أن المقصود بالقبلى هو الايوان الذى به محراب
القبلة الرئيسى والمنبر •
(٢) الطبقة والجمع طباق ، وهى غالباً حجرة أو حجرتين للنوم ، توجد بها طاقات
للتهوئة والاضاءة ، وبها عادة دهليز به بيت أزيار (مزيرة) ومرحاض دراسة وثيقة
وقف قراقجا الحسنى • د • عبد اللطيف ابراهيم - تحقيق رقم ٢٨ من ٢٢٩
(٣) وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ٣٠ دراسة ونشر
د • عبد اللطيف ابراهيم من ٢٠١
(٤) الفقه على المذاهب الاربعة - عبادات من ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، السبكي
معيد النعم من ١١٢ ، ابن فضل الله العمري : التعريف من ١٢٦

لطيفة مرخمه مسقفه عفدا فبوا بصدرها تسبات من نحاس وهي خنوه انصتابة
معدة لخطيب الجامع المذكور لاحراز ما يلبسه وقت الخطبة والربعات الشريعات
اسنى بالجامع المذكور» (١) •

وفي بعض الاحيان خصص للخطيب سخن بجوار الجامع فتذكر احصى
الوثائق « وعلى يمينه الايوان المذكور بيت برسم الخطيب » (٢) •

ومن الوظائف المرتبطة بإقامة الشعائر الدينية «وظيفة الترقية» ويتولاها
المرقى للخطيب ، واشترطت بعض الوثائق فيه ان يكون « من أهل الديانة »
والعفة ، والصيانة ، حسن الصوت ، جميل الهيئة» (٣) ، والمرقى هو الذى
يعلم عند ظهور الخطيب من خلوة الخطابة بالاية الكريمة « ان الله وملائكته
يصلون على النبى ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما » (٤) ،
كما يعلن بالآذان عند صعود الخطيب المنبر ، وهو الاذان الثانى ، وعليه
أيضا رواية الحديث النبوى فى معنى الانصات (اذا قلت لصاحبك أنصت يوم
الجمعة ، والامام يخطب ، فقد لغوت) (٥) وقد جاء وثيقة وقف السلطان
المغورى عن واجبات المرقى أنه « يدعو بين السلام والآذان ، ويخرج الخطيب
ويؤذن الآذان الثانى بين يديه ، ويروى حديث أبى هريرة رضى الله عنه
الوارد فى الانصات اذا خطب الخطيب » (٦) •

وبالرغم من أن مذاهب السنة الأربعة أجمعت على أن الترقية بالمساجد
بدعة ، الا أنهم اختلفوا بين تحريمها وجوازها ، فأبو حنيفة يذكر أن الكلام
بعد خروج الامام من خلوته الى أن يفرغ من صلاته مكروها تحريما سواء

-
- (١) وثيقة وقف قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ٢١
(٢) وثيقة وقف الامير قراقچا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ٢٠ ، دراسة ونشر
د. عبد اللطيف ابراهيم ابراهيم ص ٢٠٠
(٣) وثيقة وقف السلطان المغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١١٩٥ ، ٨٨٢ أوقاف ص ٥٠٣
دراسة : د. عبد اللطيف ابراهيم •
(٤) سورة الاحزاب آية ٥٦
(٥) الحسين بن المبارك : التجريد المريج لاحاديث الجامع الصحيح ج ١ ص ٧٢
(٦) وثيقة وقف السلطان المغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٥ وما بعده ، ٨٨٢ أوقاف
ص ٥٠٤ ، أنظر أيضا د. عبد اللطيف ابراهيم دراسات تاريخية : تحقيق رقم ٦١٣

كان ذكر ، أو كلاما دنيويا ، فالامام الشافعي يرى أن الترقية بدعة حسنة لأنها لاتخلو من حث على الصلاة على النبي ، وتحذير من الكلام بالآية والحديث ، أما الحنابلة فقالوا ، لا بأس بالكلام مطلقا قبل الخطبتين وبعدهما ، في حين رأى الامام مالك أنها بدعة مكروهة ، ولكنها اذا اقترنت بشرط الواقف فانها تجوز^(١) ، ويبدو أن رأى المالكية هذا شجع الكثير من الواقفين على النص على هذه الوظيفة في وثائق وقفهم^(٢) ، واعتقد أن استمرار هذه الوظيفة حتى الوقت الحاضر ، برغم اجماع المذاهب الأربعة على أنها بدعة ، يرجع أساسا الى نظام الوقف ، فالتمسك بالعمل بشرط الواقف ، واستمرار ذلك على مر السنين ، أوجد ما يشبه التقاليد في اتمام شعائر صلاة الجمعة .

وجرت العادة أن يرتب الواقف عددا من المؤذنين يتناوبون الأذان على المئذنة على هيئة جوق ، كال جوقة ثلاثة نفر أو أربعة ، وهو ما يعرف بالأذان السلطاني ، وهو أن يجتمع للأذان جماعة يؤذنون معا بحيث يأتي كل واحد بآذان كامل ، وبحيث يبنى على آذان نفسه ، فيبتدىء من حيث انتهى هو غير معتد بآذان غيره^(٣) ، من ذلك ما تذكره وثيقة وقف السلطان الغوري « ومن ذلك خمسة آلاف درهم وأربعمائة درهم تصرف لستة عشر مؤذنا ٥٠٠٠ يكون ستة منهم رئيسا مستقلين ، والعشرة الباقية أتباع لهم ، يتناوبون الأذان والتسبيح على منار المدرسة المذكورة ، أربع نوب ، كل نوبة منهم أربعة أنفار^(٤) ومن الوثائق ما حددت عدد المؤذنين بتسعة أفراد « على أن يكونوا ثلاث جوق كل جوقة ثلاثة نفر يتداولون الأذان المشروع^(٥) » ، وقد يصل عدد المؤذنين

(١) الفقه على المذاهب الأربعة - عبادات ص ٣٥٧ ، ٣٥٨

(٢) مثال ذلك وثائق قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، السيفي بيبيرس الغياط رقم ٣١٣ محفظة ٤٧ بالمحكمة ، وثيقة وقف برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٩ وغير ذلك من الوثائق .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة - عبادات ص ٢٧٠

(٤) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٧ - ١٣٩٩ - دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٥) وثيقة وقف قراقبا الحسني ٩٢ أوقاف سطر ١١٤ - ١١٦ ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف ص ٢٠٨ ، وثيقة وقف قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف .

التي ستة فقط^(١)، ويشترط في المؤذن أن يكون « طيب الصوت ، حسن الهيئة ، داخلا ، عارفا بالآذان وطرقه^(٢) » ، وتكاد تجمع وثائق الوقف على أن يكون المؤذن حسن الصوت^(٣) . ومن الوثائق ما تضعف شروطا أخرى مثل أن يكون « ذا عفة وأمانة ، وثقة وديانة ، وصوت جهر ، وحس طيب ، وترتيب مستحسن »^(٤) .

وحددت وثائق الاوقاف مهام المؤذنين في القيام بـ « الآذان لكل صلاة في وقتها ، والتسبيح في أواخر الليل في الوقت المعتاد لقيام المؤذنين في المساجد الجامعة بمصر المحروسة ، ويبلغون خلف الامام ويقرأون بعد الصلوة سورة الاخلاص ، والمعوذتين ، والحزب المعتاد ، والاذكار السلطانية ، ويصلون على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ويختتمون بالذكر والتأمين على الدعا على العادة في ذلك^(٥) » ، ومن أمثال هذه الشروط أن المؤذنين « يتداولون الآذان المشروع على المدينة ويسبحون في الثلث الأخير من الليل في كل ليلة ، ويذكرون في أيام الجمع قبل صلاة الجمعة ، ويسلمون ، ويؤذنون على المدينة وعلى الدكة عند طلوع الخطيب المنبر للخطبة^(٦) » ، ويهللون ويسبحون ويكبرون بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع ، ويهللون ويسبحون ويمجدون الله سبحانه وتعالى على الدكة قبل صلاة العيد وبعده ، ومثل ما جرت العادة بفعله في مثل ذلك^(٧) ،

(١) وثيقة وقف وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .

(٢) وثيقة وقف النوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٨ - دراسة د. عبد اللطيف

ابراهيم .

(٣) وثيقة وقف الامير قراقبا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١١٤ دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٠٨ ، وثيقة وقف فرج بن برقوق ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة ، وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣١ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣١ أنظر أيضا ما ذكره المقرئ عن طريقة اختيار الناصر محمد للمؤذنين : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٢١٢

(٤) وثيقة وقف فرج بن برقوق ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .

(٥) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٩ - ١٤٠٢ - دراسة

د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٦) يلاحظ هنا أن بعض المؤذنين قاموا أحيانا بوظيفة الترقية - أنظر ما سبق ص ١٨٨

(٧) وثيقة وقف الامير قراقبا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١١٦ - ١١٩ - دراسة ونشر

د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

وهكذا كان المؤذنون ينشدون « السحريات والفجريات والقصاصد والمواعظ^(١) » ، اذ أنهم كانوا يؤذنون للصبح من منتصف الليل^(٢) ، وكانوا يلبسون الفراء الكباشية عند آذان الفجر للاستعانة بها على قيام الليل ، ولدفع البرد زمن الشتاء^(٣) .

ومن الوظائف التي ارتبطت بالآذان « وظيفة الميقات » ، وكان يقوم بها في بعض الأحيان بعض المؤذنين العارفين بالمواعيت والفلك وعلم الهيئة^(٤) ، فقد جاء في وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق أن يكون من بين المؤذنين « اثنان يعرفان علم الميقات ، ويخبران بدخول الأوقات المشروع بها الصلوات »^(٥) ، أما وثيقة وقف قاني باي الرماح فقد قسمت المؤذنين التسعة الى ثلاث نوب ، وكل نوبة ثلاث أنفار « ويكون أحد الثلاثة المذكورين رئيسا عاما يعلم الميقات^(٦) » . وكان يتولى هذه الوظيفة — في بعض الأحيان — أشخاص من غير المؤذنين ، فجاء في احدى الوثائق « ويصرف لثلاثة نفر من أهل الخير والدين لهم الماسم بعلم الميقات ، ومعرفة دخول أوقات الآذان على أن يتداولون الرئاسة وتنهض المؤذنين للتسبيح والتذكار والسلام والآذان وترقى الخطيب لطلوع المنبر للخطبة ، ومثل ما جرت العادة بفعله في مثل ذلك^(٧) » ، وكان « الميقاتي » يستخدم المزولة نهارا ، والساعات الرملية وغيرها من الآلات الزمنية ليلا ، وكانت هذه الآلات موجودة بالجوامع والمدارس لتحديد الاوقات ، ويباشرها الميقاتي بنفسه^(٨) .

- (١) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .
 (٢) السبكي : معيد النعم ص ١١٥
 (٣) ظهر وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف ، ٨٢٢ أوقاف ص ٥٠٦ .
 د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦١٤
 (٤) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٢ أوقاف ص ٥٠٥ ، وثيقة وقف السلطان برسبای ٨٨٠ أوقاف ص ١٨١ ، السبكي : معيد النعم ص ١١٥ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٦ .
 (٥) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .
 (٦) وثيقة وقف قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف .
 (٧) وثيقة وقف الامير قراقبا الحسنی ٩٢ أوقاف سطر ١١٩ - ١٢٢ - دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٠٩
 (٨) وثيقة وقف حسام الدين لاجين ١٧ ، ١٨ محفوظة ٣ بالمحكمة ، وثيقة وقف 'السلطان حسن ٤٠' محفوظة ٦ بالمحكمة ، د. عبد اللطيف ابراهيم - دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٦

ويضاف الى هذه المجموعة الرئيسية من الوظائف المتصلة باقامة الشعائر الدينية ، مجموعة أخرى من الوظائف حرص الواقفون على ترتيبها في مؤسساتهم الدينية ، ويبدو أن هذه المجموعة الثانية ساهمت الى حد كبير في صيغ العصر المملوكي بالصيغة الدينية ، وأضفت عليه احساس خاص بالروحانية ، ومن هذه الوظائف ، وظيفة « المادح » أو « المنشد » ، وهو المطرب الواعظ ، فجاء في وثيقة وقف السلطان حسن ، « ويرتب الناظر رجلا مادحا ينشد ما يحضره من مدائح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهورة للصرى وأمثاله بعد فراغ قراءة الميعاد ، ويدعو القارئ عقب ذلك لمولانا السلطان الملك الناصر الواقف المسمى فيه خلد الله ملكه ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين ، ويصرف للمادح المذكور في كل شهر أربعون درهما نقرة (١) » .

لما دهم للمادح في كل شهر أربعين درهما نقرة
الناظر رجلا مادحا من أصحاب المذاهب
رسول الله صلى الله عليه وسلم المحدث المسمى ولوالديه
في كل شهر أربعين درهما نقرة
لمولانا السلطان الملك الناصر الواقف المسمى فيه خلد
الله ملكه ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين
للمادح المذكور في كل شهر أربعين درهما نقرة

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٤ - ٤٤٥ وظيفة المادح)

ويشترط في المادح « أن يذكر من الأشعار ما هو واضح اللفظ صحيح المعنى ، مشتملا على مدائح سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد صلى الله تعالى عليه

(١) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٤ ، ٤٤٥

وسلم ، وعلى ذكر الله تعالى وآلائه ، وعظمته ، وخشيته مقتته وغضبه ، وذكر الموت وما بعده » (١) •

وجرت العادة بأن يقوم المادح بعد صلاة الجمعة ، وبعد الانتهاء من قراءة سورة الكهف بانشاد « عشرة أبيات فأكثر من مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلام القوم ، بحيث يحصل التواجد والطرب للسامعين » (٢) ، ومن الطبيعى أن يشترط في المادح « أن يكون حسن الهيئة ، والصوت » (٣) ، ولذلك كان للمادح صاحب الصوت الحسن شهرة كبيرة في فنه (٤) •

ومن هذه الوظائف أيضا وظيفة « مجمر المبخرة » والتي كان يطلق على من يتولاها « رجل بخورى » (٥) ، أو « المبخر » (٦) ، ويشترط في متولى هذه الوظيفة أن يكون « حسن الهيئة ، سليم البدن من العاهات » (٧) ، وكانت مهمته أن « يجمر المبخرة المعدة لتبخير المدرسة المذكورة في كل يوم جمعة قبل الصلاة بجمر طاهر نظيف ، ويضع فيه من أنواع البخور الطيب الرائحة ما تنعش رائحته القلب ، وتبعث على الاستغفار ، ويطوف بها على المصلين فيما بين السلام والأذان على عادة أمثاله » (٨) ، واشترط بعض الواقفين أن يكون التبخير « عند

(١) السبكي : معيد النعم ص ١٠٩

(٢) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٣٢ - ٣٣ - دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم •

(٣) وثيقة وقف قاني باى الرماح رقم ١٠١٩ أوقاف •

(٤) وثيقة وقف قاني باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، وثيقة وقف الجمالى يوسف رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٨ ، وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، د. عبد اللطيف ابراهيم ، دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٢٣ •

(٥) وثيقة وقف قاني باى الرماح ١٠١٩ أوقاف •

(٦) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٢ ، وثيقة وقف السلطان قايتباى ص ١٣٢ ، وثيقة وقف السلطان برسباى ٨٨٠ ص ١١٧ ، وثيقة وقف صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٢ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣١ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية • تحقيق رقم ٦٢٦

(٧) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٤٠ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم •

(٨) الوثيقة السابقة سطر ١٤٤٠ وما بعده •

(م ١٣ - الأوقاف)

الاجتماع في الأماكن المذكورة ، وصلاة الجمع ، والعديد ، والتراويح على
جاري العادة (١) .

في مثل ذلك وصرف له في كل شهر ما قدره له
سبح اسم الله تعالى على ما في المأثر المذكور من صلاة
الصبح والعصر والاربعاء على ما كان العادة وصرف له في كل
سنة مائة دينار وربع سن من المأثر الأربعة العاد
(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٢ - المبخر)

المؤنف لئلا يطلع بالمعري ونصرف له في كل شهر ما قدره له
بالجامع المذكور صلاة الجمعة من السلام بخمسة يكون في كل شهر ما قدره له
تأجئة طيبة كالمودوعين من العادة في ذلك في كل شهر ما قدره له
(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف - ص ١٣٢ - رجل مبخر)

ومن هذه الوظائف أيضا « وظيفة الوقادة » ، وهي من وظائف القومة
الرئيسية في المنشآت الدينية ، ويشترط في « الوقاد » أن يكون ثقة أمينا قويا
قادرا على العمل (٢) ، وتنص وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ على أن « يرتب

(١) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٢ ، ٤٦٢ ، وثيقة وقف
السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٢ ، وثيقة وقف السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف
ص ١١٧
(٢) وثيقة وقف جوهي اللالا رقم ١٠٢١ أوقاف ، وثيقة وقف قاني باي ١٠١٩
أوقاف ، وثيقة وقف الفوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٠ - دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ،
وبارشيف المحكمة وثائق بدر الدين الوقائي ٢٢١ محفظة ٣٥ واز ممر رقم ٢٤١ محفظة
٣٨ والسيني بيبس الغياط رقم ٣١٣ محفظة ٤٧

[illegible]

وتؤكد وثيقة وقف السلطان الغوري أن يكون الوقاد « من أهل المعرفة بصناعته ، يتولى تعمير القناديل بالمدسة ، والمنازل ، وفعل ما يحتاج اليه من الاشعال والظفي وغسل القناديل وتغيير المياه » (٧) .

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، انظر أيضا وثيقة وقف فرج بن بروق رقم ٦٦ محظلة ١١ بالحكمة ، وثيقة وقف الامير قراقبا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ١٤٥ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١١
(٢) وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٠ وما بعده دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم
(٣) فى الاصل القياية ويبدو أنه تحريف من الناسخ ، والتصحيح من نص وثيقة المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف
(٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محظلة ١٧ بالحكمة .

ونصت معظم الوثائق على صرف ثمن زيت يستصبح به ، « بالغا ثمن ذلك ما بلغ » (١) .

وكان الزيت المستخدم في الغالب « زيت الزيتون الطيب أو ما يقوم مقامه في الاستصباح عند تعذره » (٢) ، فيوضع في مسارج من الخزف أو المعدن ذات فتيل للاشتعال من شعبة أو شعبتين ، أو يوضع الزيت في القرايات (القناديل من الزجاج عادة) ، فوق كمية من الماء ، والتي توضع بدورها في المشكاوات الزجاجية الموهة بالمينا ، أو في التنور النحاس (٣) .

ووجدت في بعض الأحيان وظيفة أخرى مكمل لوظيفة الوقاد ، وهي وظيفة « أمين الزيت » ، وكانت مهمته « حفظ الزيت وتفرقة على القومة لعمارة المصاييح » (٤) .

سرمه دهر واحد ارجل اس من ارجل الزيت
على المرمم معلمه الجاسم الامام الميرزا محمد طالع
من المكارم الميرزا محمد بن ارجل اس
وباعه محمد بن ارجل اس

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - ص ٦٠ وظيفة أمين الزيت)

ولهذه الوظيفة أهمية خاصة ، ذلك أن زيت الزيتون غير متوفر على مدار السنة ، ولذلك نص الواقف في موضع آخر من الوثيقة ، على أن يشتري ما يحتاج اليه « ويدخر في مكان معد لحفظه ٠٠٠٠ تحت يد الأمين المذكور بأعليه ، ويصرف منه في كل يوم الى كل طالب من الطلبة المقيمين بالمدارس المذكورة وأرباب

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٤

(٣) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٣٩

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٠

الوظائف المقيمين بها سدس رطل بالمصرى ، وما يحتاج اليه في عمارة المصابيح بالقبة والمسجد والجامع والأواوين والمدارس ، وما هو من حقوق ذلك من ميضاً وطهارات وغيرها ، على جرى العادة في ذلك ، ويصرف من الزيت المذكور ، أو ما يقوم مقامه ما يحتاج اليه في توسعة الوقود في ليلة النصف من شعبان ، وفي شهر رمضان ، وفي ليلة الختم من الشهر المذكور (١) في الأماكن والمآذن المذكورة على جرى العادة في ذلك على ما يراه الناظر » (٢) •

وكان يستخدم في الاضاءة أيضا الشمع (٣) ، فنصت بعض وثائق الوقف على أن « يصرف الناظر في ثمن أربع موكبات من الشمع الأبيض المسبول (٤) على القطن المفتول ، زنة كل موكبة عشرة أرطال بالمصرى ، فمن ذلك موكبتان توضعان في محراب القبلة المباركة ، وموكبتان توضعان في محراب الايوان الكبير القبلى من المسجد الجامع ، يوحد ذلك وقت صلاتى العشاء والصبح وصلاة التراويح في شهر رمضان ، وكلما فرغت الموكبتان المذكوران استبدل الناظر عوضهما ، من ريع الاوقاف المذكور بعد بيع الأعقاب الفاضلة منها (٥) » •

(١) هذه الليالى التى حددها الواقف للتوسعة فى الوقود غير ليالى الوقود التى عرفت فى مصر فى العصر الفاطمى ، والتى كانت تشمل أربع ليالى فى السنة وهى أول رجب ، ونصفه ، وأول شعبان ونصفه - أنظر القلقشندى : صبح ج ٣ ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، أما ليالى الوقود فى العصر المملوكى فشملت أول ليلة من شهر رجب ، وليلة السابع والعشرين منه ، وليلة نصف شعبان - أنظر د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٨٣ ، ١٨٤

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٤ ، ٤٦٥

(٣) أنظر أيضا وثائق وقف كل من السلطان الغورى ٨٨٢ أوقاف ص ٥١١ ، سليمان باشا ١٠٧٤ أوقاف ص ٤٧ ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٦١ ٤٦٢ محكمة رقم ٤٠ محفظة ٥٦ الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٢ ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٣١ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٧٠٨ ، جواهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، برسبای ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٨ ، بيبرس الجاشنكير ٢٢ ، ٢٣ محفظة ٤ بالمحكمة •

(٤) أسبل الماء أى صبه ، والمقصود هنا الشمع الأبيض المصهور والمصبوب على قطن من القطن لصناعة الموكبة - المنجد : قاموس فى اللغة والآداب والعلوم ص ٣٢٠

(٥) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٦١ ، ٤٦٢ •

السمع منه وصرف الماطر في مزاج مودع من السمع الاخ
 المسر على المطر الهول ردهل يولده عسار طال
 فلهي في مودع المودع في مودع المودع
 المودع

المودع مودع ان مودع في مودع المودع المودع
 من السمع المودع مودع المودع المودع المودع
 المودع في مودع مودع المودع المودع المودع
 اسس المودع مودع مودع المودع المودع
 مودع المودع مودع مودع مودع مودع

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - ص ٤٦١ - ٤٦٢ - استخدام
 المصنف في الاضافة)

ومن الطبيعي أن يكون لقراء القرآن الكريم مكانة كبيرة في هذه المنشآت
 الدينية ، وكان يشترط في القراء أن يكونوا « ذو أصوات حسنة ، ونغمات
 مستحسنة وطريقة في التلاوة جيدة ، جهرين للأصوات ، عارفين بالقراءة مع
 الجماعات (١) ، وكان القراء في الغالب ينقسمون الى قسمين ، « قراء المصحف »
 وكانوا عادة ثلاثة يقرأون القرآن في المصحف بالتناوب فيما بينهم ، بحيث يقرأ
 القرآن في كل يوم من قبيل الظهر الى صلاة الظهر ، ومن قبيل العصر الى صلاة

(١) وثيقة وقف فرج بن بروق رقم ٦ محفوظة ١١ بالحكمة - السبكي : معيد
 النعم ص ١١٠ ، ١١١ ، أنظر أيضا ما ذكره المقرئ عن طريقة اختيار الناصر محمد
 للقراء : المواقف والاعتبار ج ٢ ص ٢١٢

العصر ، وأما القارئ الثالث فيقرأ نهار الجمعة ، فجاء في وثيقة وقف السلطان الغورى : « ومن ذلك ألف درهم ومائتان درهم تصرف لثلاثة قراء بمصحف شريف كبير ، وهو الذى وقفه مولانا الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه ، من قبل تاريخه ، وجعله على كرسى كبير بالمدرسة المذكورة ، رافعين أصواتهم بالقراءة فى الأوقات التى تذكر فيه فأحدهم يقرأ فى كل يوم قبيل الظهر الى أن يؤذن المؤذن فيجيبه ويقول مثل ما يقول ، فإذا انتهى الاذان ، عاد الى قراءته وأكملها ، وختم بالدعاء على عادة أمثاله فى ذلك ، فإذا أكمل دعاء أقيمت صلاة الظهر ، والثانى يقرأ فى كل يوم أيضا قبيل وقت العصر الى أن يؤذن المؤذن ، فيقطع القراءة ويجيبه ، ويقول مثل ما يقول ، كما ذكر أعلاه ، فإذا انتهى الاذان أكمل القراءة ودعا فإذا انتهى دعاء أقيمت صلاة العصر ، وأما القارئ الثالث فيقرأ فى كل نهار جمعة عند اجتماع الناس بالمدرسة المذكورة لصلاة الجمعة ويختم القراءة والدعاء وقت السلام ، ويكون المبلغ المذكور أعلاه مقسوما بين القراء الثلاثة المذكورين فيه أثلاثا بالسوية والاعتدال لكل واحد منهم الثلث من ذلك أربعماية درهم (١) .

وفى بعض الأحيان يكتفى الواقف بقارئين أحدهما يتولى القراءة فى أيام الاسبوع ما عدا يوم الجمعة ، والثانى يتولى القراءة يوم الجمعة ، فجاء فى وثيقة وقف المؤيد شيخ « ويرتب رجلين حافظين لكتاب الله تعالى ، حسنى الاصوات ، يقرآن فى المصحف الشريف منفردين أحدهما يقرأ قبل صلاة (الظهر) كل يوم من أيام الاسبوع ما تيسر له من قراءته من القرآن الكريم ، وسورة الاخلاص والمعوذتين ، ويدعو عقب قراءته ما تيسر من الدعاء المرغب فيه ، ويهدى ثواب قراءته للواقف المشار اليه ولذريته والمسلمين ... والآخر يقرأ فى المصحف الشريف قبل صلاة الجمعة من كل يوم جمعة ما تيسر له من قراءته من القرآن الكريم وسورة الاخلاص والمعوذتين ، ويصلى على النبى محمد صلى الله عليه

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٠٩ - ١٤١٦ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ، أنظر أيضا مثال ذلك فى وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٣١ - ١٣٨ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٠ .

وسلم ويدعو بما تيسر من الدعا المرغب فيه ، ويهدى ثواب ذلك للواقف المشار اليه ولزريته والمسلمين ..» (١) ♦

[illegible]

والقسم الثاني من القراء هم قراء السبع الشريف (٢) الذين يقرأون القرآن في مجموعات على هيئة جوقات ، فقد يقرأون القرآن في مجموعتين كما جاء في وثيقة السلطان الغوري « ومن ذلك أربعة آلاف درهم وستماية درهم تصرف لاثنتين وعشرين نفرا من حملة كتاب الله العزيز متقنين لحفظه محسنين للتلاوة عن ظهر قلب يجعلون فرقتين ، كل فرقة منهم أحد عشر نفرا يكون أحدهم شيخا للخرعة الباقية منهم ، ويقرر الناظر احدى الفرقتين المذكورتين في وظيفة قراءة سبع شريف بالمدرسة المذكورة على أن يتدبروا قراءتهم بعد صلوة الصبح تابعين لشيخهم في الترتيل ورفع الصوت بالقراءة مع الأدب والوقار والسكينة الى أن تنتهي قراءة ما جرت العادة بقراءته في الاسباع الشريفة بجامع الازهر وغيره ، ويتولى شيخهم الدعاء ، وهو أو من يشير اليه بذلك ، ممن يكون أحسنهم صوتا وأطربهم نغمة فيحمد الله سبحانه وتعالى ويثنى عليه بما هو أهله ثم يصلى كثيرا على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ، ويهدي ثواب القراءة الى حضرته الشريفة ثم الى الأنبياء والمرسلين والآل

(١) وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .
(٢) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق ٦٦ محفظة ١١ بالحكمة ، انظر أيضا وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٥

والصحابية والتابعين والعلماء العاملين ، ثم في صحيفة مولانا السلطان المسالك الملك الاشرف أبى النصر قانصوه الغورى الواقف المنوه باسمه الشريف فيه ثم في صحيفة نجله المقام العالى الناصرى سيدى محمد رحمة الله تعالى رحمة واسعة ، وصحيفة كريمته المرحومة خوند الصغرى ، ومن جاورهم من الأموات وسائر أموات المسلمين على العادة في مثل ذلك ، ويقرر الفرقة الثانية في قراءة سبع آخر بالمدرسة المذكورة يقرأونه من بعد صلاة المغرب لأذان العشاء ، ويكون أحدهم شيخا لباقيهم ، فإذا انتهت قراءتهم تولى الدعاء منهم أحسنهم صوتا وأطربهم نغمة بنظير الدعاء المشروح أعلاه ، ويكون المعلوم المذكور مقسوما بينهم على ما يفصل فيه (١) •

وقد يكون قراء السبع على هيئة أربعة جوقات ، ومثال ذلك ما تنص عليه إحدى الوثائق على أن « يرتب الناظر أيضا من القراء الحافظين لكتاب الله العزيز العارفين بطريق التلاوة جميعا ذوى الاصوات الصسنة والقراءة المستحسنة اثنى عشر رجلا يكون منهم أربعة أنفس رؤسا فيقسمون أربع جوقات ، وكل جوقة ثلاثة أنفس بريس وأن تتناوب الجوقات المذكورة القراءة بالشباك الكاين بصدر الايوان الشرقي المشرف على محجة الطريق السلوك فتقرأ الجوقة الاولى بعد صلاة الصبح من كل يوم حزبين كاملين من كتاب الله العزيز المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم قراءة جهرية مرتلة مرتبة يرتاح لسماعها من سمع ويرق فؤاده لسماعها وينتفع ، وتقرأ الجوقة الثانية نظيرها ووصفها عقب صلاة الظهر ، وتفعّل الجوقة الثالثة نظيرها بعد المغرب ، وتفعّل الجوقة الرابعة نظير ذلك وصفته بعد صلاة العشاء الآخرة ، يتناولون فعل ذلك كذلك على الدوام ، وتختتم كل جوقة منهم القراءة المذكورة بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويهدون ثواب ذلك فى صحيفة الواقف المذكور ، ويدعون له ولذريته ولوالديه ولجميع المسلمين بالرحمة والمغفرة ، ويفعلون ذلك أسوة أمثالهم ، وعادة نظرائهم في مثل ذلك (٢) •

(١) وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤١٧ - ١٤٢٩ دراسة
د عبد اللطيف ابراهيم •
(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة •

وقد يكون قراء السبع على هيئة خمس جوقات ، ومثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى ، فقد شرط الواقف أن « يصرف لخمسة عشر نفرا من حملة كتاب الله العزيز عن ظهر قلب بالسوية بينهم ما يبلغه من الفلوس المذكورة ألف درهم نصفها خمس مائة درهم أو ما يقوم مقام ذلك من النقود على أن يكونوا خمس جوق لكل جوقة منهم مائة درهم أو ما يقوم مقام ذلك من النقود ، على أن تقرأ جوقة منهم بعد صلاة الصبح بالجامع المذكور حزبا واحدا من تجزية ستين حزبا من القرآن العظيم ويختتمون قراءتهم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو أحسنهم صوتا ويهدى ثواب ذلك للواقف المشار اليه فيه ولن درج بالوفاء الى رحمة الله تعالى من ذريته ولجميع المسلمين وتقرأ الجوقة الثانية بعد صلاة الظهر بالجامع المذكور كقراءة الجوقة الاولى ودعائهم وتقرأ الجوقة الثالثة بالجامع المذكور كقراءة الجوقة الاولى ودعائهم بعد صلاة العصر وتقرأ الجوقة الرابعة بالجامع المذكور بعد صلاة المغرب كقراءة الجوقة الاولى ودعائهم ، وتقرأ الجوقة الخامسة بالجامع المذكور بعد صلاة العشاء كقراءة الجوقة الاولى ودعائهم (١) .

ومن الواقفين من حرص على ترتيب قارىء للحديث النبوى ، وقارىء ميعاد ، وذلك لالقاء درس ديني للوعظ والارشاد والحث على التقوى « على أن الشيخ والقارىء يحضران في المكان المذكور في أربعة أيام في الاسبوع منها يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة (٢) » ويبدأ هذا الدرس الديني بقراءة بعض آيات القرآن الوعظية ، ثم يعقب ذلك تفسير بعض الاحاديث النبوية ولاسيما من باب الرقائق لما فيها من الوعظ (٣) .

سعد راعا لما سهره بالهدى من رب م.

داراس اهل الحمد اهلا للدار على السمع والفان بحراب ت: يعداد

(١) وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ١٢٢ - ١٢١ - دراسة ونشر د- عبد اللطيف إبراهيم من ٢٠٩ - ٢١٠ .
 (٢) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٤٣ - ٤٤٤ .
 (٣) الوثيقة السابقة - أنظر أيضا السلوك ج ١ ق ٢ من ٥٥٧ حاشية ١ ، ق ٣ من ٨٢٧ حاشية ٢ ، Dozy : Supp. Diet. Ar.

في الحان المذمور في اربعه ايام من ايام الاسبوع منها
 من الجمعة بعد صلاة الجمعة مع العار في المذمور ما
 من له من ايام من ايام العظم والسور السريطة
 اعلام من الحب المحدث في العصور والحديث السري
 السرى والامان والارواح على حماري العلاء في ذلك
 كحضر السمع المذمور ومنه في السمع المذمور في ذلك
 للماء دهر والمعار في كل من السرى في هذا السرى

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٤٤ - قارىء الميعاد)

واكتفى بعض الواقفين بترتيب قارئاً للحديث النبوي يقوم بقراءة الحديث
 من صحيح الامام البخاري أو مسلم أو غيرهما من كتب الحديث في أشهر
 رجب وشعبان ورمضان (١) ، ومثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف السلطان
 الغوري « ومن ذلك ثلثماية درهم تصرف في كل شهر لرجل من أهل الفضل
 والدين حسن الصوت فصيح اللسان محسن لقراءة صحيح الامام مسلم والامام
 البخاري رضى الله عنهما وغير ذلك من كتب السنة الشريفة يقرر الناظر في
 وظيفة قراءة الحديث الشريف بالخانقاة المذكورة أعلاه في الأشهر الثلاثة رجب
 وشعبان ورمضان ٥٠٠ » (٢) .

(١) وثيقة وقف قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، وثيقة وقف السلطان برسباي
 ٨٨٠ أوقاف من ١٩٠ ، وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٢ من ٥٠٥ ، د. عبد اللطيف
 ابراهيم: دراسات تاريخية - تحقيق رقم ٦٥٨
 (٢) وثيقة وقف السلطان الغوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥١٤ وما بعده دراسة
 د. عبد اللطيف ابراهيم .

الآوقاف والتصوف في مصر في العصر المملوكي :

من مظاهر النشاط الديني في مصر في العصر المملوكي انتشار التصوف واتساع نطاقه الى درجة كبيرة ، ومن المعروف أن التصوف الاسلامي عرف في مصر منذ نهاية القرن الثاني للهجرة (١) ، ولم يلبث أن ظهر في مصر في عهد الولاة أبو الفيض ثوبان بن ابراهيم المصري المعروف، بذى النون (٢) ، وهو زعيم مذهب الاتصال بالله ، ويعتبره أصحاب التصوف مؤسس العقيدة الصوفية، كما يعتبرونه من أقطابهم الاول ، ذلك أن الصوفية أخذت على يديه شكلها الدائم فهو الذي أدخل إليها النظرية الفائلة بأن الوجد وليس العلم هو السبيل الوحيد لمعرفة الله المعرفة الحقيقية (٣) .

ظل التصوف في مصر ظاهرة فردية حتى بداية العصر الأيوبي ، في أواخر القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد) ، إذ أن السلطان صلاح الدين الأيوبي لم يكتف بانشاء المدارس السننية للقضاء على المذهب الشيعي ، بل رأى أن يحارب المذهب الشيعي بنفس سلاحه ، وأعنى التصوف ، فقد استغل الفاطميون التصوف لنشر مذهبهم ، ومن الثابت أن صلاح الدين استغل هذه الناحية نفسها للقضاء على آثار المذهب الشيعي عن طريق « التصوف السنني » فكان أن أنشأ صلاح الدين أول بيت للصوفية في مصر ، وهو الذى عرف باسم خانقاة سعيد السعداء ، ووقفها على الفقراء الصوفية الواردين من مختلف البلاد الاسلامية ، وذلك في سنة ٥٦٩هـ / ١١٧٤م (٤) ، ورغم ذلك ظل التصوف هادئا

(١) د سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ص ٩٥ ، ١٨٢

(٢) ولد في أخميم في صعيد مصر ، وروى عن الامام مالك والليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة وغيرهم ، وكان أوحده عصره علما وورعا وأديبا وزهدا ، قال عنه أهل مصر أنه أحدث علما لم تتكلم فيه الصحابة وعاش في مصر وتوفي في الجزيرة سنة ٢٤٥ هـ / ٨٦٠ م ، ويقال أنه أول شيخ أعلن اعتناقه العقيدة الصوفية - د سيدة كاشف - مصر في عصر الولاة ص ١٨٢ - ١٨٣ - ابن تغرى بردى - النجوم ج ٢ ص ٣٢٠ ، ٣٢١

(٣) د سيدة كاشف : المرجع السابق ص ١٨٣ ، د عاشور : السيد أحمد البدوي ص ٣٣

(٤) أنظر ما سبق عن هذه الخانقاه في الفصل الاول ، المقريزى : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٥ ، د عاشور : المجتمع المصري ص ١٦٣ ، السيد أحمد البدوي ص ٣٤

قليل الأثر ، ولم يشتد تياره في الحياة الاجتماعية والدينية إلا في عصر سلاطين المماليك (١) .

ومنذ البداية أعنى منذ انشاء خانقاه سعيد السعداء ، ارتبط انشاء بيوت الصوفية أو الخوانق (٢) بالاقواق ، فقد أوقف صلاح الدين هذه الخانقاه على الفقراء الصوفية ، وأوقف عليهم بستان الحبانية ، وقيصرية الشراب ، وناحية دهمرو من البهنساوية ، كما شرط أن مات من الصوفية وترك عشرين ديناراً فما دونها كانت للفقراء ، ولايتعرض لها الديوان السلطاني ، ومن أراد السفر منهم يعطى تسفيرة ، ورتب للصوفية في كل يوم « ثلاثة أرغفة زنتها ثلاثة أرطال خبز ، وقطعة لحم زنتها ثلث رطل في مرق ، ويعمل لهم الحلوى في كل شهر ، ويفرق فيهم الصابون ، ويعطى كل منهم في السنة ثمن كسوة قدر أربعين درهما » ، وكان بها حوالي ثلاثمائة من الصوفية (٣) .

وازاء هذه المزايا التي تمتع بها الصوفية مقابل انقطاعهم للعبادة في الوقت الذي عاش فيه المصريون في ضيق وكمد بسبب سطوة المماليك ، وضغطهم على الشعب ، وكثرة الفتن ، واختلال الأمن ، وكثرة المجاعات والوبئة . وكان أن وفد على مصر في القرن السابع للهجرة / الرابع عشر للميلاد كثير من مشايخ الصوفية ، مثل أبي الحسن الشاذلي ، وأبي العباس المرسى ، وأبي القاسم القبجاري ، والسيد أحمد البدوي ، فوجدوا المسرح معداً لنشاطهم ، والناس مهيبين لتلقى تعاليمهم ، والتربة صالحة لاستنبات آرائهم ومذاهبهم ، فاندفع الكثيرون الى الدخول تحت لواء مشايخ الصوفية (٤) .

(١) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٦٣ ، زكي مبارك : التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق (القاهرة ١٩٣٨) ج ١ ص ٣٣٩ .
(٢) الخوانق أو الخوانك مفرداً خانقاه ، وهي كلمة فارسية معناها بيت ، وجعلت لتخلي الصوفية فيها للعبادة والتصوف القريزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٤ . السلوك ج ١ ق ١ ص ١٨٢ حاشية ٤ ، علي مبارك : الغلط الجديدة ج ٦ ص ٤٨ ، د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٦٨ .
(٣) القريزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٦ .
(٤) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٦٦/١٦٧ ، السيد أحمد البدوي ص ٣٤ - ٣٦ .

وشايح سلاطين الممالك وأمرؤهم حركة التصوف بمصر ، ومشاركة عامة الشعب في الاعتقاد في الصوفية والعطف عليهم ، فأنشأوا الكثير من البيوت التي خصصت للصوفية ، والتي أطلق عليها خوانق ، وربط ، وزوايا ، وأوقفوها ، كما أوقفوا على من يقيم بها من الصوفية ، أو من طلبة العلم الصوفية الكثير من الاوقاف ، وقد أثارت كثرة هذه المؤسسات الخاصة بالصوفية دهشة الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في العصر المملوكي ، وشبهها بعضهم بالملاجئ ، ذلك لأن منازل الصوفية كانت مأوى لطوائف المريدين يقيمون فيها ليلاً ونهاراً ، كما اتخذت كذلك مأوى لأصحاب العاهات ، وكبار السن والعميان ، فضلاً عن المطلقات من النساء (١) .

ومنذ أواخر القرن السابع للهجرة (القرن الرابع عشر للميلاد) أضيفت الى عمارة الخانقاه منارة ومنبر ، فأصبحت الخانقاوات عبارة عن مساجد تؤدي فيها صلاة الجمعة وغيرها من الصلوات الجامعة ، ورتب فيها واقفوها موظفين للقيام بالشعائر الدينية ، سواء من الصوفية أو من غيرهم ، فأصبحت الخانقاه عبارة عن مسجد ملحق به بيوت أو خلاوى للصوفية ، وكانت أول خانقاه أنشئت كمسجد و خانقاه تلك التي أنشأها الأمير علاء الدين أيدكين البندقداري الصالحى النجمي (٢) سنة ٦٨٣هـ / ١٢٨٤م ، والتي عرفت بالخانقاه البندقدارية (٣) ، ذلك أن خانقاه سعيد السعداء لم يكن بها مثذنة ، ولا تؤدي بها صلاة الجمعة ، وكان الصوفية بها يؤدون صلاة الجمعة بالجامع الحاكمي (٤) حتى ولي مشيختها شهاب الدين أحمد الأنصارى في سنة بضع وثمانين وسبعمائة فعمر لها مثذنة (٥) .

(١) د - سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٧٠

(٢) تولى نيابة حلب ثم دمشق ، ثم أعطاه السلطان الظاهر بيبرس أمرة مصر وطبلخانة وتوفى سنة ٦٨٤ هـ / ١٢٨٥ م ، ودفن بقبة هذه الخانقاه المقرئى : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٠ ، ٤٢١

(٣) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢٠

(٤) أنظر ما ذكره المقرئى عن مجيء سكان مصر الى القاهرة لمشاهدة موكب صوفية سعيد السعداء عندما يتوجهون منها الى صلاة الجمعة بالجامع الحاكمى ، المقرئى : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٦

(٥) نفس المرجع والصفحة .

وهكذا أصبحت خانقاه مسجدا جامعا أيضا ، وفي سنة ٨٧٢٥/١٣٢٥م أنشئت المدرسة المهندارية ، وجعلها مؤسسها « مدرسة وخانقاه » (١) ، وبعد ذلك بقليل أقيمت الخطبة في المدرسة الصالحية في سنة ٨٧٣٠/١٣٣٠م وتوالى إنشاء المدارس التي تقام فيها صلاة الجمعة (٢) ، أى التي تستخدم كمدرسة ومسجد جامع في نفس الوقت ، وأصبح من الممكن أن يضم المبنى مسجدا جامعا ، ومدرسة طلبية العلم فيها هم أنفسهم صوفية ، وأوضح مثال لذلك مدرسة وخانقاه الظاهر برقوق ، وهى أولى المنشآت المعمارية في دولة المماليك الجراكسة ، وافتتحت كمدرسة وخانقاه في ١٢ رجب ٨٧٨٨/١٣٨٦م ، ثم أقيمت فيها خطبة الجمعة في ١٠ رمضان ٨٧٨٨/١٣٨٦م (٣) ، وبذلك أصبح من الممكن أن يؤدى المبنى الواحد وظائف ثلاث مؤسسات دينية .

ومن الطبيعى أن يكون للأوقاف آثار بعيدة المدى في انتشار التصوف في مصر في العصر المملوكى ، فمن ريع الأوقاف كان يصرف على الصوفية المنقطعين للعبادة أو طلب العلم ، طبقا لشرط الواقف ، ومع كثرة إنشاء بيوت الصوفية سواء سميت خانقاه أو رباط أو زاوية ، ازداد تيار التصوف في البلاد ، والواقع أن زيادة قوة تيار التصوف في العصر المملوكى يعكس في بعض مظاهره مدى انتشار الفقر والفاقة واليأس من الحياة في أواخر العصر المملوكى ، مما جعل الكثيرين يقبلون على التصوف تخلصا من ظلم المماليك ، فضمت بيوت الصوفية كثيرا من الدخلاء الذين لم يقبلوا على هذه الحياة رغبة في الانقطاع للدين ، ولكن فرارا من قسوة الحياة ورغبة في الهناء دون عناء (٤) ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن الدنيا شغلت أذهان المقيمين ببيوت الصوفية ، والذين ابتعدوا عن التصوف والزهد بمعناه الدقيق ، وانصرفوا عن العبادة الى البحث عن المال والمتاع في ظل الأوقاف الواسعة التي تمتعت بها الخوانق ، حتى وجد من

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٩

(٢) أنظر ما يلى عن المدارس .

(٣) حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الاثرية ج ١ ص ١٩٣

(٤) د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية ص ١٥٩

الصوفية من ارتبط بأكثر من خانقاه طمعا في المال (١) ، ويؤكد هذا المعنى ما يذكره المقرئ عن التصوف في عصره ، فيقول : « ذهب والله ما هنالك ... وتلاشى الآن حال الصوفية ومشايخها حتى صاروا من سقط المتاع ، لا ينسبوا الى علم ولا ديانة ، والى الله المشتكى (٢) » .

وجرت العادة أن يعين لكل خانقاه شيخ أو أكثر (٣) ، وعدد من الصوفية مثال ذلك ما تنص عليه وثيقة وقف السلطان الغوري « ومن ذلك ستة آلاف درهم تصرف لرجلين من أكابر العلماء أهل الدين والورع والفقہ يقررهما الناظر في وظيفتي مشيخة التصوف بالخانقاه المذكورة بالسوية خارجا عن السكن المعين لشيخ نوبة العصر والمبلغ الذي يعين لشيخ نوبة الصبح في نظير السكن » (٤) .

واشترط بعض الواقفين أن يكون مدرس الحنفية هو نفسه شيخا للصوفية ، ويشترط فيه أن يكون « له قدم عالى (٥) في شروط طريق الصوفية ، ويكون حسن الهيئة ، حسن الاعتقاد ، حافظا لنقول الفقهاء ، وتأويل العلماء واختلاف المذاهب ، ونصوص الامام أبى حنيفة رضى الله عنه ومن بعده من أصحابه رضى الله عنهم » (٦) .

(١) د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٧٥ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية ص ١٦٠

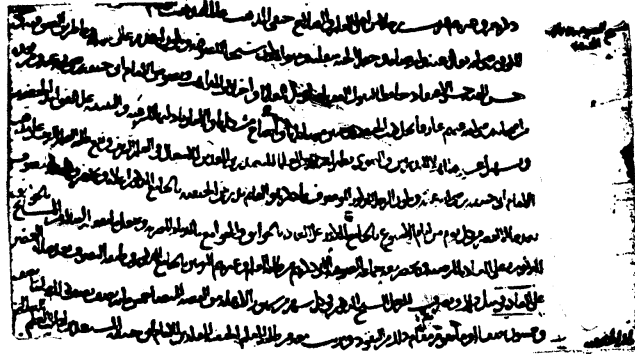
(٢) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٤ ، ويصور المقرئ الصوفية على لسان الشيخ فتح الدين محمد اليممرى فيقول : ما شروط الصوفية في عصرنا اليوم سوى ستة بغير زيادة وهى ... الملوك والسكرك والسطلة والرقص والغناء والقيادة .

(٣) كان يلقب شيخ الخانقاه بلقب « شيخ الشيوخ » الذى كان قاصرا على مشيخة الخانقاه الصلاحية حتى عهد الناصر محمد الذى لقب به شيخ خانقاه سرياقوس ، ثم أصبح هذا اللقب عاما لكل من يتولى مشيخة احدى الخانقاوات - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٢ - القلقشندي : صبح الاعشى ج ١١ ص ٢٧٠ ، د. حسن الباشا : الانقلاب الاسلامى ص ٣٣٦ ، ٣٦٧

(٤) وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٩٥ وما بعده دراسة د. عبد اللطيف إبراهيم .

(٥) كذا في الاصل والمصواب عال .

(٦) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .



(من وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - شيخ الصوفية هو مدرس العنيفة)

ومن الوثائق ما تنص على أن يكون شيخ الصوفية واحدا منهم ، « وشرط هذا الواقف المذكور بقله الله ما يؤمله في سائر الأوقات والدهور أن يكون شيخ الصوفية منهم لامن غيرهم ، ومن بين من عرف بصحبة المشايخ ، وليس خرقة التصوف » (١) .

واختلف عدد الصوفية في كل خانقاه حسب اتساعها ، وربع أوقافها ، وتراوح هذا العدد في الغالب بين مائة صوفى ، وعشرة نفر من الصوفية ، فبينما تذكر وثيقة بيبيرس الجاشنكير أن عدد الصوفية المنزلين بالخانقاه مائة نفر ، فضلا عن مائة آخرين بالرباط (٢) ، وبشرط ألا يزيد عدد الصوفية بالخانقاه « من المقيمين والمترددین والعزّاب والمتزوجين لايزيد عن أربع مائة نفس » (٣) ، نجد وثيقة السلطان الغورى تنص على أن عدد الصوفية ثمانون صوفيا من

(١) وثيقة وقف بيبيرس الجاشنكير رقم ٢٢ ، ٢٣ محفوظة ٤ بالمحكمة .

(٢) وثيقة وقف بيبيرس الجاشنكير رقم ٢٢ ، ٢٣ محفوظة ٤ بالمحكمة .

(٣) الوثيقة السابقة ، وهذا يؤيد ما ذكره المقرئ عن عدد الصوفية بهذه الخانقاه - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٣ ص ٤١٧

(م ١٤ - الأوقاف)

الفقراء المحتاجين ، بينما ينخفض عدد الصوفية الى عشرة أفراد في الخانقاه الخروبية التي استجدها المؤيد شيخ بالجيزة (١) .
 أما الشروط التي يجب أن تتوافر في الصوفية النازلين بالخانقاه ، فقد أجمعت معظم الوثائق على أن يكونوا من العارفين بطرائق الصوفية ، وآدابهم ، بغض النظر عن جنسيتهم وأعمارهم ، من ذلك ما تذكره لنا وثيقة وقف ببيرس الجاشنكير أن الواقف « وقف ذلك وقفا شرعيا على الصوفية والمتصوفة الشيوخ والكهول والشبان البالغين العرب منهم والعجم ، وغير ذلك من الأقباش على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم ، الملتزمين بآدابهم وطرائقهم المقيم منهم بهذا المكان المذكور من أهل القاهرة ومصر المحروستين وطوابعهما (٢) (هكذا) وضواحيهما وغيرهما من البلاد والواردين الى هذا المكان من الخواص وغيرها من أى مكان كان قريبا أو بعيدا بطرائق الصوفية وآدابهم بحيث أن لا يدخل عليهم أحد من غير جنسهم بشفاعه شافع فالأولى العزاب اذا كان من الاهلية لذلك ، ومن فعل خلاف ذلك فوزره على الشافع والمشفوع له » (٣) .

نقد ذلك وقف أعيا على الصوفية والمتصوفة
 الشيوخ والأولاد والشبان للعلم والعرف
 على الأهل من جنسهم وأعمارهم ، الملتزمين بآدابهم وطرائقهم المقيم منهم بهذا المكان المذكور من أهل القاهرة ومصر المحروستين وطوابعهما (٢) (هكذا) وضواحيهما وغيرهما من البلاد والواردين الى هذا المكان من الخواص وغيرها من أى مكان كان قريبا أو بعيدا بطرائق الصوفية وآدابهم بحيث أن لا يدخل عليهم أحد من غير جنسهم بشفاعه شافع فالأولى العزاب اذا كان من الاهلية لذلك ، ومن فعل خلاف ذلك فوزره على الشافع والمشفوع له » (٣) .

(من وثيقة وقف ببيرس الجاشنكير ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة - الشروط التي يجب توافرها في الصوفية)

- (١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ - أوقاف سطر ١٤٩٨ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .
 (٢) هكذا في الاصل والصواب وتوابعهما .
 (٣) وثيقة وقف ببيرس الجاشنكير ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة .

ومن الواقفين من حرص على تقسيم الصوفية الى قسمين يحضر أحد القسمين وظيفية التصوف في الصباح ، والقسم الثاني يحضر في العصر ، ولكن من القسمين شيخ خاص به ، فجاء في وثيقة وقف السلطان النوري « ويقرر معها (شيخا التصوف) ثمانين صوفيا من الفقراء المحتاجين ، وستة خدام ، وستة عشر قارئ صفة ومادحين ، ويقسمهم فرقتين : فرقة تحضر مع الشيخ في نوبة الصبح دائما وفرقة تحضر مع الشيخ في نوبة العصر دائما على أن يجلس الشيخ بالخانقاه المذكورة صدرا على سجادته ويأخذ الباقيون مجالسهم على قدر مرتبتهم في الفضل ، ويتقدم خادم المصحف وخادم الرتبة بالمصحف والكرسي ويجعلان المصحف بين يدي الشيخ رافعين له على انكرسي ، ويدور خادم الرتبة وخادم السجادة بأجزاء الاربعتين الشريفتين على الحاضرين فيأخذ كل جزءا ويقرأ به الى أن تنتهي قراءة الشيخ ، ويقفل المصحف الشريف ، فيتناوب قراء الصفة باليمنة واليسرى القراءة والاذكار ورفع العشر على ما جرت به عادة أمثالهم في ذلك ، فاذا فرغوا من القراءة ولم يبق الا الدعاء قام المادح وأنشد من مدح خير النوري محمد هادي الامة وكاشف الغمة صلى الله عليه وسلم وكلام القوم ما يحصل به الطرب والتواجد للسامعين ثم يجلس المادح ويدعو الداعي » (١) .

أما في خانقاه بيبرس الجاشنكير فقد اقتضت وظيفة التصوف بالنسبة للمقيمين والمتردددين على الخانقاه ، على وقت العصر ، فقد نصت وثيقة الوقف على أن « يجتمع هو (شيخ الخانقاه) ، وجماعة الصوفية المنزلون بهذه الخانقاه من مقيم ومتردد وقت العصر من كل يوم ، بأسرهم ما لم يكن لأحد منهم عذرا أو ضرورة ، ويقرؤون بالايوان العظيم ما تيسر على ما يراه شيخهم من ربع شريفة ، ويدعو أحدهم بعد قراءته للواقف المسمى بأعاليه ، وللناظر والمسلمين بما يجريه الله على لسانه من الخير » (٢) .

أما المقيمون بالخانقاه ، والذين رتبهم شيخ التصوف بها ، وهم حسب شرط الواقف مائة صوفي ، فقد كان عليهم أن يقوموا عقب كل صلاة مفروضة

(١) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٩٨ وما بعده دراسة

د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٢) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة .

« يقرؤون آية الكرسي ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين مرة ، ويحمدون الله كذلك - ويكبرون كذلك (وثلاثين مرة) (١) كما جاء في الحديث النبوي ، فإذا فرغ مم ذكر يدعو كل واحد منهم للواقف المذكور أعلاه بما يجريه الله على لسانه من الخير » (٢) .

ومن الواقفين من زاد في وظيفة التصوف ، بجعل الحضور خمس مرات في كل يوم وليلة عقب كل صلاة ، واعترف الواقف « أن هذا الحضور فيه زيادة بحضور أربعة أوقات في كل يوم على غيره » (٣) ، كذلك من الواقفين من زاد في معلوم بعض الصوفية مقابل اسناد أعمال إضافية لهم مما يتعلق بالصوفية « فمنهم تسعة عليهم من العمل زيادات على حضورهم التصوف على ما بين فيه ، فأحد التسعة يكون خادما لشيخ الصوفية المذكور يجتمع مع مباشر الوقف المذكور أعلاه كلما اجتمعوا ، وكذلك في يوم النفقة لعمل مصلحة الوقف المذكور ومستحقه ، والثاني من التسعة يكون كاتب غيبة الصوفية المذكورين يكتب غيبة من يغيب منهم غير أيام المسامحة الآتي ذكرها فيه فمن غاب منهم وفر معلومه من الفلوس والخبز أيام غيبته وأضيف إلى حاصل الوقف لجهة الوقف المذكورة ، والثالث من التسعة يكون خادم الرتبة ومفرقها وخادم المصحف الشريف المتعلق ذلك بالصوفية وشيخهم على أن يتولى في كل وقت من أوقات حضور التصوف المذكور احضار المصحف والرابعة الشريفين من محلها لمح الحضور ويفرق الرتبة وقت الحضور على الصوفية وجمعها بعد الفراغ من القراءة وجعلها هي والمصحف الشريف في محلها على العادة في ذلك وغير ذلك مما جرت عادة خدام الرتبة بعمله في مثل ذلك ، والستة الباقون من التسعة قراء صفة يجلسون عند حضور التصوف ثلاثة أمامهم ثلاثة يقرؤون بعد فراغ قراءة الشيخ والصوفية سورة الاخلاص والمودتين وفاتحة الكتاب وأوائل سورة البقرة وأواخرها وما جرت العادة به من ذكر الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو بعد ذلك واحد منهم للنبي صلى الله

(١) العبارة بين القوسين زيادة سهو من الكاتب .

(٢) وثيقة وقف ببيبرس الجاشنكير ٢٢ محنظة ٤ بالمعكة .

(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٨

عليه وسلم وآله وأصحابه ثم لمولانا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف أعلاه شرفه الله تعالى وعظمه ثم لأولاده وذريته ومن يلوذ به وجميع المسلمين (١)

وحرص الواقفون على تحديد كل ما يتعلق بوظيفة التصوف بدقة تامة ، بما في ذلك طريقة جلوس الصوفية حول شيخهم وأمامه المصحف مرفوعا على كرسيه « على أن يحضر الصوفية الأربعون وشيخهم كل يوم وليلة بالجامع المذكور بالايوان القبلى منه عقب كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضات ويجلس الشيخ بالقبلة والصوفية عن يمينه ويساره مستديرين وقراء الصفة يتميزون عنهم في الجلوس ثلاثة أمام ثلاثة فيقدم أمام الشيخ المصحف الشريف مرفوعا على كرسيه ويفرق من الربعة الشريفة التي بالجامع المذكور على كل واحد من الصوفية جزؤ فيقرأ الشيخ ما تيسر له قراءته من القرآن العظيم بالمصحف الشريف وتقرأ الصوفية بالأجزاء الشريفة من الربعة الشريفة التي تفرق عليهم عند الحضور يختمون قراءتهم عند ختم الشيخ قراءته أن كان حاضرا والا فقدرها على العادة ثم يفتتح قراء الصفة بما عين وشرط عليهم أعلاه وعند نهايتهم ذلك يدعو أحد قراء الصفة الدعاء المذكور أعلاه على ما نص وشرح أعلاه كما جرت العادة به في حضور التصوف بمدارس الديار المصرية » (٢) .

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٧ - ١٢٨

^{الصفة} فمن سعة عليهم من العبادات على حضورهم الصلوة على ما ينبغي فيه فاحذر
^{اجتهاد} يكون ناديا الشيخ الصوفي المذكور يجمع مع مباشري الوقت المذكور للاكتمال
 وكذلك في يوم الجمعة لتمام صلاة الوقت المذكور وتحقيقه موالي الثاني من
^{الصفة} يكون كائنت غيبة الصوفية المذكور يكتب غيبته من حيث هم غير ايام المشايخ
^{الوقت} ذكرها فيه من علمهم وقر معلونه من الغلويس والنجار ايام غيبته مواضع
 كاجل الوقت لجهة الوقت المذكور والثالث من الصفة يكون كالم
^{الصفة} ومعتبر قضاؤا حاد المحقق الشريف للتعاقب ذلك بالصوفية وشيخهم وان
 في كل وقت من اوقات حضور الصلوة المذكور لخصار المحقق والرتبة الشريفة
^{الوقت} من علمها محل الحضور ويعتبر والرتبة وقت الحضور على الصوفية وجميعها
 من الصلوة وجميعها هي المحقق الشريف في محلهما على العادة في ذلك لا غير
 بما حوت عادة خدام الرتبة بجله في مثل ذلك ٥ والصفة الما قبل
^{الصفة}



قرأ منه علنوا عند حضور الصلوة ثلاثة انا مقرر ثلاثة عشر وقرأ
 قرأ: الشيخ والصوفية سورة الاحلام والمقودين وقاعة الكتاب واول
 البقرة واواخرها وناجرت العادة من ذكر الله تعالى والصلوة على رسول الله
 عليه وسلم ثم دعوا بعد ذلك واجلتهم للشوق الى الله عليه وآله واجلتهم
 المقام الشريف الحق بابيه الشريف علاه شرف الله تعالى وعظم ثم لا ولده و
 ومن ولده وجميع المسلمين على ان يحضر الصوفية الا لم يوافق شيخهم كل يوم
 بالجامع المذكور بالاجاز الصلوة سنة عتبت كل صلاة من الصلوات المحبب الموصى

وَجُلَسَ الشَّيْخُ بِالْقُبْلَةِ وَالصُّوفِيَّةُ عَزَمَتْهُ وَيَسَارُ مُسْتَدِيرِينَ وَقَرَأَ الْفَتْحَةَ
عَمَّ فِي الْحُلُوسِ ثَلَاثَةَ أَسَاءٍ ثَلَاثَةَ فَيَقْدُمُ اسْمُ الشَّيْخِ الْمُحَمَّدُ الشَّرِيفُ عَزَمَتْهُ
كَسْبَهُ وَيَسْرُقُ مِنَ الرِّبْعَةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي بِالْجَامِعِ الْمَذْكُورِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ
فَيَقْرَأُ الشَّيْخُ ثَلَاثَةَ مَرَّاتٍ قَرَأَهُ مِنْ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ بِالْمَحْفَلَةِ الشَّرِيفَةِ وَقَرَأَ
بِالْخُضْرَاءِ الشَّرِيفَةِ مِنَ الرِّبْعَةِ الشَّرِيفَةِ الَّتِي تَقْرَأُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْحَضُورِ
قَرَأَهُ عِنْدَهُمْ الشَّيْخُ قَرَأَهُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا وَلَا يَفْقِدُهَا عَلَى الْعَادَةِ ثُمَّ يَخْتَمُ

الْفَتْحَةَ بِمَا تَمَّ مِنْ شَرْطِهَا أَعْلَى وَعِنْدَ هَاتِمِ ذَلِكَ يَدْعُو أَحَدَهُمْ قَرَأَ الْفَتْحَةَ
الدُّعَاءَ الْمَذْكُورَ أَعْلَى عَلَى نَصْرِ شَرْحِ الْحَلَا كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ فِي حَضُورِ الْحَضُورِ
الَّذِينَ بِالْمَضَرَّةِ غَيْرَ أَنْ هَذَا الْحَضُورُ بِهِ زِيَادَةُ مَحْضُورٍ أَوْ رُبْعَةٍ أَوْ كَاتِبِي

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف - ص ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ -
وطيفة التصوف)

ومثال ذلك أيضا ما جاء في وثيقة وقف الأمير قرقماس عن ترتيب صوفية
بالجامع الأزهر إذ نصت على أن « يصرف لعشرة أنفار صوفية يحضرون كل يوم
مع شيخ لهم بالجامع الأزهر داخل المقصورة بعد صلاة العصر ، فيجلس الشيخ
جهة القبلة ، والصوفية عن يمينه ويساره مستديرين ويقرؤون - بربعة شريفة
يفرق على كل واحد جزء ويقرأ الشيخ ما تيسر قراءته من القرآن العظيم
والصوفية بالأجزاء الشريفة من الربعة ويختمون قراتهم (كذا) عند ختم الشيخ
قراءته إن كان حاضرا والا فيقدها على العادة في ذلك ويختمون قراتهم بسورة

الاخلاص والمعوذتين وفتحة الكتاب العزيز وخواتيم سورة البقرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (١) » .

وحرصت وثائق الوقف الخاصة بالخانقاوات والصوفية بوضع الشروط الكفيلة بانقطاع الصوفية للعبادة ، فاشتراط الواقفون تفضيل الاعزب على المتزوج للسكنى بالخانقاه ، (٢) ومنهم من اشترط ألا ينزل بالخانقاه الا من كان أعزبا ، ولا يسمح للمتزوجين بسكنى الخانقاه الا بغير « زوجات ولا جوارى على مهر الايام والشهور والاعوام » (٣) ومثال ذلك ما جاء فى احدى الوثائق « وشرط الواقف ائابه الله تعالى الجنة ، وضاعف عليه المنه أن يكون من هو ساكن بالخانقاه المذكورة عازبا غير متزوج » ، ولم يستثن من هذا الشرط « الا الشيخ خاصة فانه يرخص له فى السكن بزوجه للضرورة (٤) » .

كذلك حرص الواقفون على ألا يتغيب الصوفية لمد طويلة خارج الخانقاه ، وأقصى ما سمح به الواقفون من غياب هو خمس ليال كل شهر ، فنصت احدى الوثائق على أنه « وشرط على أرباب البيوت الاقامة والمبيت بها ، ويسامح كل منهم بالمبيت خارج الخانقاه « لخمس ليال من كل شهر » ، ويبدو أن هذا السماح للمتزوجين اذ نصت الوثيقة بعد ذلك مباشرة « وأن لا يعطى لاحد بيت بالخانقاه الا بعد تكفية المجردين كما ذكر أعلاه » (٥) .

ومن أجل ضبط حضور الصوفية رتب بعض الواقفين وظيفة « كاتب غيبة الصوفية » ويرتب رجالا ثقة أمينا عدلا غير ذى غرض يكون كاتب غيبة الصوفية الآتى ذكرهم يفعل ما جرت العادة بفعله من ضبط عدد من يغيب من الصوفية فى أوقات الحضور على العادة فى ذلك (٦) .

-
- (١) وثيقة وقف الامير قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف من ٢٥ ، ٢٦ .
 (٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .
 (٣) وثيقة وقف بيبس الجاشكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة .
 (٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .
 (٥) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .
 (٦) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - أنظر أيضا وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف من ١٢٦

ومن أجل ذلك أيضا اشترط الواقفون شروطا خاصة فيما يتعلق بسفر الصوفية سواء للحج أو زيارة القدس ، أو زيارة الأهل ، وفي جميع الحالات لا يصرف لمن يسافر من الصوفية المعلوم عن مدة غيابه الا اذا استتاب عنه من يقوم بوظائفه (١) ، أو يكون السفر لأداء فريضة الحج ، أما اذا كان السفر للحج تطوعا ، أو للمجاورة يتوفر معلومه الى حين عودته (٢) ، ومثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف بيبيرس الجاشنكير « وأنه من سافر من أرباب الوظائف بالخانقاه والرباط والقبة لأداء فريضة الحج أو زيارة القدس والخليل زادهما الله شرفا صرف له ما هو مقرر له من الجوامك المعينة فيه في مدة غيبته بشرط أن يستتيب عنه من يقوم بوظائفه التي كان بها ، الى حين عودته ، الأهل لذلك (٣) » ، كذلك نصت وثيقة جمال الدين الاستادار « وشرط أن من قصد السفر من أهل الخانقاه فان كان من أهل الوظائف التي يحصل فيها الخلل بغيبته عنها استتاب في وظيفته ويبعد بها عنه الى حين حضوره ، ويجرى عليه معلومه ، وان لم يكن للوظيفة يحصل بغيبته فيها خلل مثل الطالب والصوفي وغير ذلك فان كان السفر لحج الفريضة أجرى عليه معلومه الى حين حضوره ، وان كان لحجة تطوع أو مجاورة وفر معلومه وليستمر على وظيفته الى حين حضوره فيجربى عليه ويستقر مكانه ، ويفسخ لكل من بها بالوظائف والمنزلين بالخانقاه المذكورة مدة المجاورة وهي سنة كاملة وثلاثة أشهر ، فان زادت — غيبة أحد منهم على ذلك قطع ونزل غيره ، كل ذلك غير طائفة المجريدين فان شرطهم قد تقدم ، ومن سافر لغير الحج ممن تقدم ذكرهم ، فان كان سفره لزيارة أهل وأقارب فيسمح له في السفر مدة ثلاثة أشهر ولا يصرف له فيها معلوم مدة غيبته فاذا حضر عاد على حاله فان زادت غيبته على ثلاثة أشهر قطع ونزل غيره ، وهذا الحكم فيمن لا وظيفة له تتعطل بغيبته فان غاب في السفر المذكور أحد ممن تتعطل وظيفته بغيبته أو يهمل فيها ذلك بغيبته عنها فيسمح له في الاستتابة بمن يسد وظيفته عنه مع استمرار معلومه مدة سنة أشهر فان زادت غيبته على ذلك قطع ونزل

(١) وثيقة وقف بيبيرس الجاشنكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة .

(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٣) وثيقة وقف بيبيرس الجاشنكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالمحكمة .

غيره ، وإن كان السفر لغير زيارة الأهل والأقارب فيسمح له في ذلك مدة عشرة أيام ثم يقطع كل ذلك في حق المذكورين بأعليه خلا طليقة المجردين فإن شرطهم تقديم وخلا المتصدرين فإن من شرطهم ما تقدم ومنها ما يأتي ثانية وهو أن من غاب من المتصدرين بالخانقاه المذكورة لسفر حج أو زيارة أهل وأقارب أو ليتعاهد نفعة سريعة فيستنيب عنه من يقوم بوظيفته ويسد بها على الوجه المرعى لحين حضوره ، ويجرى له معلومه حين حضوره بحيث لا تزيد غيبته على مدة سفر الحج أو مدة المجاورة وإن كان مجاوراً فإن زادت على ذلك لغير عذر شرعى قطع ونزل غيره مكانه (١) » •

وفي مجال حرص الواقفين على أن ينقطع الصوفية للعبادة ، نجد أن نظام عمارة الخانقاه أسس على أساس أن تكون الخانقاه وحده قائمة بذاتها ، وبداخلها عدد معين من الخلوات خصصت كل منها لأحد الصوفية ، مثال ذلك ما جاء عن خانقاه سرياقوس في وثيقة وقف الناصر محمد « الرباط بناحية سماسم المشتغل على ستين بيتاً وجعله رباطاً مأوى للفقراء الواردين إليه ، والرباطان الباقيان المشتغل كل منهما على أحد وعشرين بيتاً ، فإنه جعل ذلك رباطين يرسم سكنى الفقراء الصوفية المقيمين بهذا المكان المذكور على الدوام والاستمرار » (٢) •

كذلك زودت الخانقاه بكل ما يحتاجه المقيمون بها ، ورتبت من أجل ذلك بها الكثير من الوظائف التي يتولاها الصوفية أنفسهم ، سواء من المقيمين بالخانقاه أو من بين المترددين عليها ، حتى يتحقق للخانقاه استقلالها ، ويمكن للصوفية بها أن يعيشوا في معزل تام عن المجتمع ، ينقشون فيها للعبادة ، فكان يوزع على الصوفية « خبز البر الطيب (٣) » ، ولحم الضأن ، وكان بالخانقاه طبّاخ يعد الطعام للصوفية ، ووزان يقوم بوزن الطعام والخبز للصوفية ليحصل كل منهم على نصيبه حسب شرط الواقف ، وهو حسب ما جاء بوثيقة

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة •

(٢) وثيقة وقف الناصر محمد رقم ٢٥ محفوظة ٤ بالمحكمة •

(٣) هو الخبز المصنوع من دقيق القمح •

بيبرس الجاشنكير « ثلاثة أرطال من الخبز ، وثلاث رطل من اللحم الضأن » وكان لشيخ الخانقاه كمية مضاعفة ، كما كان يصرف للمتصوفة درهمان ونصف في الشهر برسم غسل ثيابهم . وكذلك درهم برسم دخولهم الحمام في كل شهر « ان لم يكن حماما برسم دخولهم (١) » •

ويشبه الخواثق الربط والزوايا من حيث أن تعريف المقرئ لها جميعا « بيت للصوفية ومنازلهم » ، إلا أننا من دراسة وثائق الأوقاف يمكن أن نفرق قليلا بين الخانقاه والرباط والزاوية ، فالخانقاه كما يتضح من الدراسة السابقة أنها مسجد وبيت للصوفية يتسع لعدد كبير قد يصل الى أربعمائة ، كما كان الحال في خانقاه بيبرس الجاشنكير ، ويشترط غيبن يقيم بالخانقاه أن يكون متبعا لطريقة التصوف ، أما الرباط فلا يشترط غيبن ينزل به أن يكون متبعا لاحدى طرق التصوف ، فنجد أن بيبرس الجاشنكير عندما أنشأ الرباط المجاور للخانقاه « وقف ذلك رباطا على مائة نفر من المسلمين المتصفين بالفقر والمسكنة يكون ظاهرهم الخير ، وهم متصفون بصفة أرباب الزوايا ، غير مبتدعين مالا يجوز شرعا أو عادة أو مشهور بذلك ، يكون منهم ثلاثون نفرا بالصورة التي يراها الناظر والشيخ يقيمون بالرباط المذكور ، وباقيهم مترددون كذلك ، ومن جميعهم الشيخ والامام والمؤذن والخادم والبواب ، ويقدم من يرغب في الانقطاع بهذا الرباط من عتقاء الواقف المذكور وذرياتهم من الذكور أيضا على غيرهم من سائر الناس أجمعين ، ولا يكلفون اثبات استحقاق ولا زى الفقر ، فان تعذر ذلك تقدم من يرغب في الانقطاع من الجند البطالين من المسلمين على غيرهم (٢) » •

(١) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢ محفلة ٤ بالمحكمة •

(٢) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢ محفلة ٤ بالمحكمة •

ويدعم هذا الرأي أيضا ما جاء في وثيقة وقف الناصر محمد بن قلاوون على خانقاه سرياقوس ، إذ حددت الوثيقة بوضوح تام أن الرباط يكون لسكن الصوفية أو لغيرهم ، أما الخانقاه فهي المكان الذي يجتمع فيه الصوفية لممارسة وظيفة التصوف فجاء في هذه الوثيقة « الرباط بناحية سماسم المشتل على ستين بيتا وجعله رباطا مأوى للفقراء الواردين اليه ، والرباطان الباقيان المشتل كل منهما على أحد وعشرين بيتا فانه جعل ذلك رباطين برسم سكنى الفقراء الصوفية المقيمين بهذا المكان المذكور على الدوام والاستمرار » (١) ، وواضح من هذا النص أن الرباط الاول يختلف عن الرباطين الآخرين ، فالرباط الاول للمعبرين ووصفهم بالفقراء دون أن يحدد ان كانوا صوفية أم لا ، ولو كان يقصد بالفقراء هنا الصوفية لما حدد بالنسبة للرباطين الآخرين « الفقراء الصوفية » ، ومن هذا يمكن أن نقول أن الرباط هو مأوى للصوفية أو لغيرهم من الفقراء .

أما باقى النص فيحدد معنى الخانقاه بوضوح تام فيقول : « وصحن المكان وقفه خانقاه برسم اجتماع الشيخ والصوفية المقيمين والواردين بالمسجد أو الخانقاه المذكورين ، أو فيها للصلوات الخمس ، وقراءة القرآن ، والتهليل ، والاذكار والتسبيح والاستغفار والاعتكاف ... » (٢) .

وكان من الطبيعي أن يمارس سكان الرباط نشاطهم الدينى، نظرا لانقطاعهم عن الحياة ، ولكن بصورة تختلف عن وظيفة التصوف بالخانقاه ، فلم يشترط الواقفون مظهرا معينا لنشاط المقيمين بالرباط ، وكان لانعزال المقيمون بالرباط ، وممارستهم للشعائر الدينية أثره في احداث نوع من التقارب بين كل من الخانقاه والرباط ، وبمرور الزمن وبانحدار التصوف ، أصبح سكان الخانقاه لا يختلفون كثيرا عن سكان الرباط ، ودأب بعض الافراد على إنشاء الربط وانزال بها عدد قليل من الصوفية ، لا يتجاوز العشرة ، ولم يأت عصر المقرئ حتى أصبح الرباط خانقاه صغيرة ، بل أن هناك من الخانقاوات كان بها من الصوفية ، ما

(١) أول من أشار الى أهمية هذا النص د. عبد اللطيف ابراهيم : الوثائق فى خدمة الآثار ٥٦ ، ٥٧ ، وثيقة وقف محمد بن قلاوون رقم ٢٥ محفوظة ٤ بالمعكة .
(٢) وثيقة وقف محمد بن قلاوون رقم ٢٥ محفوظة ٤ بالمعكة .

يمائل من حيث العدد الصوفية بواحد من الربط ، من ذلك خانقاه المؤيد شيخ المعروفة بالخانقاه الخروبية ، والتي لم يزد عدد الصوفية بها عن عشرة أفراد بشرط الواقف (١) .

أما الزاوية فكانت في الغالب تنشأ برسم شخص معين ينقطع فيها للعبادة، مثال ذلك زاوية الشيخ خضر التي أنشأها الظاهر بيبرس خارج القاهرة ، وأوقف عليها أحكاراته في السنة نحو الثلاثين ألف درهم ، وأنزل بها الشيخ خضر بن أبي موسى المهراني العدوي (٢) ، وكان للظاهر بيبرس فيه اعتقاد كبير (٣) ، وكان من الطبيعي أن يلتفت حول الشيخ الزاهد بعض مريديه ومحبيه يلازمونه ، ويأخذون العهد على يديه ، فأصبحت الزاوية مقراً للشيخ المنقطع للعبادة من ناحية ، ومقراً لبعض مريديه من ناحية أخرى ، وبالتالي أصبح مثلها مثل الخانقاه والرباط ، عبارة عن بيت لبعض العباد المنقطعين ، وكانت كل زاوية في الغالب تختلف في تقاليدها — تبعاً لشيخها — عن باقي الزوايا الأخرى . في حين أن الخوانق تشابهت جميعاً في تقاليدها وآدابها (٤) .

ومهما يكن من أمر فإن إنشاء الخوانق والربط والزوايا ، وكثرة الأوقاف على من يقيمون بها ، كانت تمثل قوة الشعور الديني ، واشتداد تيار التصوف في مصر في العصر المملوكي من ناحية ، ولكنها صبغت حياة المجتمع بالزهد في الدنيا ونشرت روح الاستكانة والتذلل بين عامة الناس من ناحية أخرى (٥) .

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٧

(٢) توفي سنة ٦٧٦ هـ / ١٢٧٨ م ، وكان الظاهر بيبرس قد أسس لهذا الشيخ عدة زوايا بالشام — المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٣٠

(٣) المقرري : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٣٠ ، ٤٣١

(٤) أنظر ما سبق ص ٢٠٧

(٥) د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٦٨

الوقوف وتسهيل تأدية فريضة الحج :

تعتبر تأدية فريضة الحج من الأركان الدينية التي تأثرت إلى حد كبير بنظام الأوقاف ، ولاسيما بالنسبة لغير القادرين ، فاشتراط كثير من الواقفين أن يصرف ريع أوقافهم أو جزء منه في مساعدة غير القادرين لأداء فريضة الحج ، ذلك أنه بالرغم من أن الحج لم يفرض إلا على القادرين لقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (١) ، إلا أن قوة الشعور الديني في هذا العصر جعلت الكثيرين يتوقعون لتأدية الفريضة ، ووجد الواقفون أن في اعانتهم على تأدية الفريضة وجه من وجوه البر التي ينفقون فيها صدقاتهم من ريع أوقافهم ، (٢) فشرطوا أن يصرف جزء من ريع الوقف في كل سنة في مساعدة الذين يخرجون لتأدية فريضة الحج ، ويشرفون على الهلاك أما لضعفهم أو لفقرهم ، سواء في طريق الذهاب أو العودة ، من ذلك ما يذكر من أن السلطان برقوق أوقف ناحية بهتيت (٣) على سحابة (٤) تسير مع الحج إلى مكة في كل سنة ، ومعها جمال تحمل المشاة من الحج ، وتصرف لهم ما يحتاجون إليه من الماء والزاد ذهاباً وإياباً (٥) ، ويؤكد هذا المعنى ما جاء في إحدى الوثائق من توجيه جزء من ريع الوقف « وهو الذي بجهة الناظر في كل سنة صحبة الركب الشريف والمحمل السلطاني ، المتوجه إلى الحجاز الشريف صحبة كل سنة ، صحبة من يوثق بدينه وخيره وعفته وأمانته وكفايته والذي يصرف ذلك بطول الطريق ذهاباً وإياباً على المنقطعين من الحجاج الذين تقاربوا الإشراف على الهلاك من المسلمين ، في أجرة حمل واطعام طعام ، واسقا ماء ، وكلفة ما يكون في ذلك

(١) سورة آل عمران آية ٩٧

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٣

(٣) بهتيت هي إحدى قرى الجيزة القديمة - أنظر السلوك - تحقيق د. سميد

عاشور ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٤ حاشية ١

(٤) السحابة هي الطائفة ممن يرافقون الحاج للمحافظة عليه - النجوم الزاهرة ج ١٢ ص ١٠٨ حاشية ٢

(٥) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٤ - ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ١٢ ص ١٠٨ ، ١٠٩ - أنظر ما يلى فى الفصل السادس عن موقف السلطان برقوق من الأوقاف .

أبقا لمهجهم وحفظا لأبدانهم في إيصالهم إلى مأمهم على العادة ، ويصرف ذلك عليهم بمباشرة من يكون متصفا بصفات العدالة والخير والعفة والديانة ، ويصرف لمن يباشر ذلك ممن هو بالصفات المشروطة من الجعالة ما يراه الناظر ، وذلك بمباشرة أمير الحاج ، وإطلاعه على ذلك ، فإن فضل من ذلك شيء فرقه بالحرمين المذكورين ، فإن تعذر صرف ذلك على المنقطعين ، فرق على الفقراء والمساكين والأيتام والضعفاء والعاجزين بالحرمين المذكورين أو بأحدهما إن تعذر الآخر^(١)

الأوقاف والجهاد في سبيل الله :

الجهاد في سبيل الله من وجوه القربات الرئيسية التي حرص الكثيرون على الوقف عليها ، ولا سيما في الفترات التي واجهت فيها الدولة الإسلامية أعداءها ، وذلك منذ صدر الإسلام ، فمن الآثار الصحيحة أن خالد بن الوليد حبس « دروعه وكراعه في سبيل الله » ، فأجازته النبي صلى الله عليه وسلم كما أن طلحة حبس سلاحه وكراعه في سبيل الله^(٢) ، ورأى كثير من الفقهاء وعلى رأسهم الإمام مالك جواز وقف المنقولات والدواب في سبيل الله ، ومن أجل الجهاد الديني ، ولو أن هذا أثار الكثير من المشاكل خاصة بالنسبة لوقف الدواب التي تحتاج إلى غذاء مستمر — حتى ولو لم تكن هناك حرب قائمة — هذا إلى أن الحيوانات بعد فترة من الزمن يتقدم بها العمر ، وتصبح عبثاً ، وفي هذا المجال رأى بعض الفقهاء جواز استبدال هذه الحيوانات^(٣) ، ومما يوضح أهمية الوقف على الجهاد في سبيل الله أن بعض الفقهاء رأوا أن تكون مصارف الأوقاف التي بالنغور البرية والبحرية إذا لم يحدد لها الواقف مصرفاً محدداً — يجب أن تكون في الصرف على الجهاد في سبيل الله^(٤) وأن المنازل الموقوفة في النغور يمكن استخدامها ككنائس للجند^(٥) .

(١) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .

(٢) أي سلاحه وخيله — أنظر ما جاء بالفصل الثاني عن طبيعة الأوقاف ص ٩٩ ، ١٠٠ ، هلال : أحكام الأوقاف ص ١٠ ، الطرابلسي : الأسماط ص ٢٤

(٣) الإمام مالك : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٥ وما بعدها .

(٤) الغصاف : أحكام الأوقاف ص ٢١٨ ، ٢٥١

(٥) هلال : أحكام الأوقاف ص ١٨

وفي مصر وجدت الكثير من الاوقاف لخدمة الجهاد الديني ولا سيما في العصر الايوبي الذي اشتهر بانه عصر الجهاد ضد الصليبيين ، والتي نص واقفوها على صرف ريعها على فك أسر المسلمين من أيدي الصليبيين ولعل أشهر هذه الاوقاف وقف صلاح الدين لبلدة بلبس ، ووقف القاضي الفاضل لداره التي عرفت بدار التمر (١) .

ووجدت أيضا مثل هذه الاوقاف في العصر المملوكي (٢) ، وبالرغم من أن حدة الجهاد الديني قد خفت بعد أن تم طرد الصليبيين من الشام والانتصار على المغول ، فإن السواحل المصرية والشامية تعرضت لهجمات القراصنة ، مثال ذلك ما وقع من هجوم القراصنة على السفن المصرية بالاسكندرية وبالقرب من ثغر دمياط (٣) ، في عهد الاشراف برسباي ، كما تعددت أمثال هذه الحوادث في عهد السلطان قايتباي فقامت بعض سفن الفرنجة بمهاجمة ثغر الاسكندرية في سنة ٨٧٥هـ / ١٤٧٠م كما قامت بعض السفن الاخرى بالعبث في ميناء الاسكندرية والطينة ودمياط (٤) .

وأدت هذه الاحداث الى تنبيه السلطان قايتباي وأمراهه الى ضرورة الاهتمام بسواحل البلاد ضد القوى المعادية سواء كانت اسلامية أو غير اسلامية ، والتي تمثلت أساسا في العثمانيين وبقايا الصليبيين وتمثل هذا الاهتمام في انشاء القلاع من ذلك القلعة أو البرج التي أنشأها السلطان قايتباي بالاسكندرية ، سنة ٨٨٤هـ / ١٤٧٩م « بسبب أن لاتطرق الفرنج للثغر على حين غفلة ، وجعل به جماعة من المجاهدين قاطنين به ، وأجرى عليهم الجوامك والرواتب في كل شهر ٥٠٠ وأوقف عليه الاوقاف الجليلة (٥) » ، ومن ذلك

- (١) أنظر ما جاء بالفصل الاول عن الاوقاف في العصر الايوبي .
(٢) مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٣٧٠ ، ٤٧٣ ، وثيقة وقف قراقجا الحسن رقم ٩٢ أوقاف سطر ٢١٠ دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٦
(٣) د. عبد اللطيف ابراهيم : من وثائق التاريخ العربي (القاهرة ١٩٧٢) ص ١٧
(٤) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٧٥ ، ٧٦ د. عبد اللطيف ابراهيم : المرجع السابق ص ١٩ - أنظر تفصيل ذلك في : د. عاشور : قبرس والحروب الصليبية ص ٩٨ وما بعدها ، الحركة الصليبية ج ٢ ص ١٢٢٨ وما بعدها .
(٥) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٥٦
(١٥ - الأوقاف)

ماتتاهم به الأمير قجماس الاسحاقى - نائب السلطان بالاسكندرية - من
انشاء رباط على بحر السلسلة « اودع فيه الاسلحة والاقوات وما يلزم المراكب
فيه (١) » ، ووقف على هذا الرباط ومنشأته الاخرى ، وعلى نفسه وذريته بعض
الاملاك (٢) .

كذلك بنى الأمير يشبك من مهدى الدوا دار الكبير في طرف منطقة الاسكندرية
برجا أو قلعة صغيرة ، في موقع مناسب بحيث يمكنه عن طريق المدافع -
بالاشتراك مع قلعة قايتباى من ضرب أى محاولة لسفن العدو الحربية لدخول
ميناء الاسكندرية الشرقى ، أو مهاجمة المدينة (٣) ، وأوقف الأمير يشبك على
هذا البرج ، وعلى الفقراء والمجاورين بالجامع الازهر في سنة ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م
اراضى بالوجه البحرى بناحية صندلا الغربية ، ومنية خلف بالمنوفية ، وارضى
بالوجه القبلى بناحية ما كوسة الغربية والشرقية ، ومنية بنى خضيب
بالاشمونين (٤) ، وجعل من مصارف وقفه ما يصرف على « أرباب الوظائف ،
والقاتلة أجناد العدة التى ترصد للجهد في سبيل الله تعالى ، كل ذلك بالبرج
المذكور أعلاه » (٥) .

وفي مجال الجهد في سبيل الله شرط الواقف أن يرتب بالبرج المذكور :
- « عشرين نفرا رجالا من أجناد العدة (٦) يصلحون للقتال والجهد
في سبيل الله تعالى ، يقيمون بالبرج المذكور أعلاه للجهد والقتال ،
وكف العدو المخذول عن الثغر المذكور وعن المسلمين وغير ذلك ، على
عادة أمثالهم في ذلك بحيث يكون واحد منهم زرد كاش (٧) برسم

- (١) السخاوى : الضوء اللامع ج ٦ ص ٢١٢ ترجمة ٧٠٦
(٢) وثيقة وقف السيفى قجماس الاسحاقى رقم ٦٨٣ ج بارشيف وزارة الاوقاف
د. عبد اللطيف ابراهيم : من وثائق التاريخ العربى ص ٣٦
(٣) د. عبد اللطيف ابراهيم : المرجع السابق ص ٣٦ ، ٤٥
(٤) وثيقة وقف الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بالمحكمة ، ورقم ٦٦ ج أوقاف
سطر ٩ - ١٣ ، ٨٧ - ٨٨ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٤٨ ، ٥٧
(٥) الوثيقة السابقة سطر ١٠٥
(٦) يكونون عادة من المماليك .
(٧) الزرد كاش - لفظ أعجمى معناه صانع الزرد « ويتعامل صقال الاسلحة وتنظيفها
واصلاحها وما فيه صلاحها لما أعدت له » وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٩ أوقاف
سطر ١٣٠ نشر ودراسة د. محمد محمد أمين - المجلة التاريخية المصرية مجلد ٢٢
سنة ١٩٧٥ ص ٣٦٤ د. عبد اللطيف ابراهيم : من وثائق التاريخ العربى ص ٤٠
حاشية ٤

أسلحة البرج المذكور وإصلاحها وتعهدوا لبيتعاطى ذلك وغير ذلك مما جرت عادة الزردكاشية بعمله في مثل ذلك (١) ، وكان يصرف لكل منهم في كل شهر ألف درهم (٢) .

— « أربعة أنفار رجالا نفطية بارودية (٣) عارفين برمي المدافع والمنجنيق (٤) وغير ذلك من أنواع الرمي ، وما فيه نكاية أعداء الدين وكفهم عن أذى المسلمين » (٥) ، وكان يصرف لكل منهم خمسمائة درهم (٦) .

— « وأما باش أجناد العدة (٧) المذكورين أعلاه فإن الواقف المشار اليه أعلاه ذكر أنه أرصد له ما يتحصل من خراج الحصة التي مبلغها الخمس من أرض كنيسة القبط بالبحيرة بالغاً ما بلغ عن جاميكة باش العدة المذكورة بمستند غير هذا المستند وذكر الواقف المشار اليه أن المتحصل من خراج الخمس المذكور من كنيسة القبط بالبحيرة كل سنة أربعة وخمسون ألف درهم ، فيكون متحصلها له قليلا كان أو كثيرا » (٨) .

- (١) وثيقة وقف الأمير يشبك ١٨٨ محفظة ٢٨ بالحكمة ، ج ٦٦ - أوقاف سطر ١٠٨ - ١١٠ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٥٩ .
- (٢) الوثيقة السابقة سطر ١١١ .
- (٣) النفطية والبارودية كانوا غالبا من العبيد السود أو من رجال الطبقة الخامسة ويدل على ذلك صغر مرتباتهم نسبيا عن أجناد العدة الماليك .
- د. عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربي ص ٤٠ حاشية ٥ .
- Dozy : Supp. Dict. Ar.
- (٤) عن المدافع والمنجنيق أنظر القلقشندي : صبح الاعشى ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٥) وثيقة الأمير يشبك رقم ١١٨ محفظة ٢٨ بالحكمة ، ج ٦٦ - أوقاف سطر ١١٥ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٦٠ .
- (٦) الوثيقة السابقة سطر ١١٥ .
- (٧) باش أجناد العدة يقابل باش العسكر في قلعة قايتباي ، ومقدم المجاهدين في برجى طرابلس وصيدا ، أو رئيس المجاهدين في قلعة طرابلس .
- د. عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربي ص ٤١ حاشية ١ .
- (٨) وثيقة الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ ، ج ٦٦ - أوقاف سطر ١١٥ - ١١٧ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٦٠ .

— « ويصرف كل شهر يمضى من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة أعلاه ألفا درهم نصف ذلك ألف درهم ، أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف لاربعة رجال بالسوية بينهم لكل واحد منهم في كل شهر خمس مائة درهم فلوسا ، اثنين منهم يكونان رقبين بطبلين واثنان منهم يكونان أنيسين يقيمون (كذا) بالبرج المذكور (١) لارهاب العدو المخذول ولاعلام الناس — المقاتلة اذا ورد العدو المخذول بالورود عليهم ليعتدوا لقتالهم على العادة في ذلك (٢) » .

— « ويصرف في كل شهر يمضى من شهور الالهة من الفلوس الموصوفة أعلاه ألف درهم لرجلين حرسين بالبرج المذكور أعلاه لكل منهما في كل شهر النصف خمس مائة درهم فلوسا أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف على أن يقيما بالبرج المذكور فيه لحراسته وما به ومن به ولرأبقة العدو المخذول ، ليعلما بوروده على العادة في ذلك ليعتد لقتاله (٣) » .

ويتضح لنا من دراسة هذه الوثيقة مدى اهتمام الامراء بالوقف من أجل الدفاع عن الاسلام والبلاد .

وثمة وثيقة وقف أخرى ترجع الى عصر السلطان قايتباي أيضا ، وهي وأن كانت أقل أهمية من وثيقة وقف الأمير يشبك بالنسبة لظهور أهمية الاوقاف للدفاع عن الاسلام والبلاد ، الا أنها تمدنا بمعلومات أصيلة عن مدى اهتمام السلاطين بشحن الثغور بالأسلحة ، والعمل على أن تكون جاهزة دائما وفي حالة استعداد دائم لأي طارئ ، وهذه الوثيقة هي

(١) كانت مهمة هؤلاء الرجال التكبير والتهليل ، ودق الطبول بعنف عند ظهور العدو داخل مياه الاسكندرية لكي يعد كل مجاهد نفسه ويستعد للدفاع والحرب — د. عبد اللطيف ابراهيم : وثائق التاريخ العربي ص ٤٢ حاشية ١
(٢) وثيقة الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفوظة ٢٨ بالمحكمة ، ٦٦ ج اوقاف سطر ١١٨ - ١٢٠ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٦١
(٣) وثيقة وقف الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفوظة ٢٨ بالمحكمة ، ٦٦ ج اوقاف سطر ١٢١ - ١٢٣ - دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٦١

تعتبر في هذه الحالة العالم العالمين فيها على السبيل المتوازي في حدوده على كل من الجانبين
فروع الاوائل المذكورين عبارة عن اعداد الجانبي المذكور له وحقوقه وانما اعداد السابحي القريش في هذه الحالة

ورتب السلطان قايتباي بقاعة السلاح بدمياط زرد كاشا ، وحده له اختصاصه بأنه « يتعاطى صقال الاسلحة التي بقاعة السلاح المذكورة ، وتنظيفها واصلاحها ، وما فيه صلاحها لما أعدت له » ، وجعل مرتبه خمسمائة درهم في الشهر ، كما رتب بها أيضا بوابا « يتعاطى فتحها عند الاحتياج الى ذلك ، وغلقها عند الاستغناء عنها ، واهراز ما بها من الاسلحة ، وحفظها وجعلها في الاماكن التي لا يخشى عليها منها الفساد ، والتسدى ، وغير ذلك مما جرت عادة البوابين بقاعات السلاح بعمله في مثله ذلك » ، وجعل مرتبه ثلاثمائة درهم (١) .

(١) أنظر دراسة هذه الوثيقة ونشر نصها في « المجلة التاريخية المصرية - المجلد ٥ سنة ١٩٧٥ »، نشر ودراسة - د محمد محمد أمين .
(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٩ أوقاف سطر ٥٩ - ٦٠ نشر ودراسة - د محمد محمد أمين - المرجع السابق - ص ٣٥٨
(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٩ أوقاف سطر ١٣٠ وما بعده نشر ودراسة - د محمد محمد أمين - المرجع السابق - ص ٣٦٤ - ٣٦٥

وبصره - وكان يسمى مشهوراً بالبركة وكانوا شافعة الناس -
 المنع باستلزامه الكفاية في تفرغها للحج والعمرة والجمع المذكور بتعاطيها
 التي تقام على المذكرة وتنطبقها وإصلاحها في غيرها لما اعتدلتها من الطول والقص
 فتمتاز من رصفها ما يندرج في رصفها ويحتمل رصفها ويحتمل رصفها
 اعلاه بتعاطي فتحها عند الاحتياج الذي لا يغلقها عند الاستغناء عنها ولا يتركها في
 وحفظها وجعلها في المكان الذي لا يخشى عليها من الفساد والتصدد وغير ذلك من
 المبنى بقاعات المشايخ لعلهم في ذلك لا يفترون على مشيهم ولا يملكون الفيلسوف من المشايخ
 ثلاثاً يندرج رصفها ما يندرج في رصفها ويحتمل رصفها ويحتمل رصفها

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٩ أوقاف - الزردكاش - بواب قاعة
 السلاح)

وهناك أيضاً وثيقة وقف الشيخ أبو عبد الله محمد الديروطي الشافعي
 الذي أنشأ برجاً بمجمع البحرين بالبر الغربي بدمياط ، وأوقفه وأوقف على
 مصالحه بعض الأعيان للصرف من ريعها على عمارة البرج وعلى المجاهدين
 والمرابطين به ، فقد جاء بها « وأن يكون بالبرج المذكور عشرة أنفس مرابطين
 به ومؤذن وخادم وبواب وخازن للسلاح ومن يحفظه ويصقله وغير ذلك
 من أرباب الوظائف ، وأن يكون كل منهم يحسن الرمي بالنشاب والبندق
 والرصاص والمدافع » (١) .

(١) أنظر الوثيقة رقم ٧٣٧ ج أوقاف - وهي من الوثائق التي اكتشفتها في صيف
 عام ١٩٧٨ - ويرجع تاريخها إلى ٦ جمادى الأولى ٩١٣ هـ ، ٦ ربيع الأول ٩٢١ هـ -
 نشر ودراسة د . محمد محمد أمين .

وحرص الواقف أيضا على تعمير البرج بآلات الحرب فجاء بنفس الوثيقة « وأن يشتري من ريع أوقاف البرج المذكور ما يحتاج اليه البرج المذكور من آلات الحرب ومن بارود وقسي ونشاب وأوتار القسي وأحجار المدافع وبندق رصاص ... » (١) .

وهكذا يتضح لنا من دراسة وثائق العصر المملوكي والتي تتناول موضوع الجهاد في سبيل الله ، وفك أسرى المسلمين الى أهمية الاوقاف في هذا المجال ، اذ كان للاوقاف الفضل في ضمان استمرار الصرف على الابراج والقلاع ، وقاعات السلاح ، وجعلها دائما في حالة استعداد لصد الاعداء في أى وقت ، وتزداد أهمية هذه الاوقاف في وقت الحروب ، اذ تمثل الاوقاف في وقت الحرب موردا ماليا ثابتا لا يتأثر كثيرا بمالية الدولة ، يتولى الصرف على هذه المنشآت العسكرية الهامة .

— * —

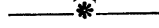
(١) وثيقة وقف الشيخ محمد الديروطي ٧٣٧ ج أوقاف - نشر ودراسة د. محمد محمد أمين .

الفصل الخامس للوقاية والحياة الثقافية

— الحركة العلمية في مصر وارتباطها بالنشاط الديني — بداية نشأة المدارس في مصر — الهدف من انشاء المدارس — زيادة عدد المدارس في العصر المملوكي — الخلط بين المدرسة والمسجد والخانقاه — الاوقاف هي اساس قيام المدارس والحركة العلمية — الاوقاف هي المصدر المالي الاساسي للمدارس — وثائق الوقف هي لوائح المدارس وقوانينها — أثر الاوقاف في : مقر الدراسة — الشروط التي يجب توافرها في المدرس — الكتب التي تدرس — وظيفة المعيد واختصاصه وطرق التدريس — عدد الطلبة — انتقال الطلبة من مذهب الى آخر سعيا وراء المعلوم الاكبر — مواعيد الدراسة — الاجازات السنوية — مساكن الطلبة — خزانات الكتب — نظم الاستعارة •

— الوقت على زوايا العلم بالمساجد (جامع عمرو — جامع ابن طولون الجامع الازهر) •

— مكاتب الائتام — أثر الاوقاف في تعليم الائتام — مناهج الدراسة — طريقة التعليم بالمكاتب — مكافأة اليتيم والمؤدب — مؤدب الاطفال — العريف — استبدال الائتام •



الأوقاف وإنشاء المدارس :

ارتبط النشاط العلمى فى الاسلام بالحياة الدينية ، اذ اهتم المسلمون وخاصة فى الادوار الاولى من تاريخ دولتهم بتفسير المسائل المتعلقة بالعتيدة وتعليم أصول هذه العتيدة للمسلمين الجدد فى مصر وغير مصر من الامصار ، وازدهرت هذه الحركة العلمية فى مصر بوجه خاص بعد أن نزح اليها عدد كبير من الصحابة (١) ، بلغ حسب تقدير بعض المؤرخين أكثر من مائة وأربعين صحابيا (٢) ، كانوا أساس مدرسة مصر الدينية ، وهى المدرسة التى كان مركزها جامع عمرو بن العاص (٣) .

وهكذا ارتبط التعليم فى مصر — منذ العصر الاسلامى — أساسا بالعلوم الدينية من ناحية ، وبالمساجد من ناحية أخرى ، وزاد من ازدهار هذه الحركة العلمية استقلال البلاد فى عهد الطولونيين والاختشيديين (٤) ، ذلك أن الحكام المستقلين يتطلعون عادة أنى تدعيم نفوذهم عن طريق الظهور فى صورة حماة الدين والعلم ، فضلا عما يتوافر لأولئك الحكام من حرية الحركة والتصرف .

أما فى العصر الفاطمى فكان ازدهار الحركة العلمية مرتبطا بجهود الفاطميين فى نشر المذهب الشيعى ، والدعوة له والاقناع به ، وهو المجال الذى قام الازهر فيه بدور كبير (٥) .

وأزاء المد الشيعى الذى اجتاحت المغرب العربى ومصر والشام ، ووصل الى بغداد على يد البساسيرى سنة ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م ، كان على القوى السنية أن تنهض بسرعة للصمود أمام هذا الخطر . ووقع عبء هذه المهمة على دولة السلاجقة الفتية التى عملت على تقوية المذاهب السنية ، والقضاء على

-
- (١) د. سعيد عاشور : مصر فى العصور الوسطى ص ٧٦ ، د. سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة ص ١٣٧
 (٢) السيوطى : حزن المعاصرة ج ١ ص ٧٨
 (٣) د. سيدة كاشف : مصر فى عصر الولاة ص ١٨١
 (٤) د. سيدة كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٣٢ ، مصر فى عصر الاختشيديين ص ٣٠٣
 (٥) أحمد أمين : ظهر الاسلام ج ١ ص ١٨٨

الحركات الشيعية ، وكان من وسائلها في ذلك التعليم ، لمواجهة الآراء الشيعية التي وجدت لها تربة خصبة بين الطبقات الشعبية ، فقام الوزير السلجوقي نظام الملك بحركة واسعة لإنشاء المدارس في أهم مدن العراق وفارس وبلاد الجزيرة وديار بكر ، بدأها بإنشاء المدرسة النظامية في بغداد سنة ٤٥٧هـ / ١٠٦٥م (١) .

ثم كان أن انتقلت فكرة إنشاء المدارس السنية من العراق إلى الشام ومصر في أواخر عصر الدولة الفاطمية ، وكان لبعد الاسكندرية عن القاهرة - عاصمة الفاطميين - ولانتشار المذهب السني المالكي بالاسكندرية ، فضلا عن ضعف الخلفاء الفاطميين ، كان لذلك أثره في قيام أول مدرسة سنية بمصر في الاسكندرية على يد رضوان بن ولخشي ، وزير الخليفة الفاطمي الحافظ ، في سنة ٥٣٣هـ / ١١٣٧م ، وكانت للمالكية (٢) . ثم أعقب ذلك بناء مدرسة ثانية بالاسكندرية أيضا للشافعية ، على يد الوزير العادل سيف الدين علي بن السلار ، وزير الخليفة الفاطمي الظاهر سنة ٥٤٤هـ / ١١٤٩م (٣) وهكذا حتى تولى صلاح الدين الأيوبي وزارة الخليفة الفاطمي العاضد فكان ذلك بداية عهد جديد لإنشاء المدارس في مصر ، إذ بدأ صلاح الدين حربه الفكرية والمذهبية ضد الشيعة بإنشاء مدرستين في سنة ٥٦٦هـ / ١١٧٠م ، بجوار جامع عمرو بن العاص ، خصص إحداها وهي التي عرفت باسم المدرسة الناصرية للشافعية ، وخصص الثانية وهي التي عرفت بالمدرسة القمحية للمالكية . وما أن قضى صلاح الدين على الخلافة الفاطمية ، حتى واصل سياسة

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٣ ، غنيمه : تاريخ الجامعات الاسلامية ص ٧٦،٧٥

(٢) أنشئت هذه المدرسة للفقهاء المالكي أبي الطاهر بن عوف (ت ٥٨١ هـ / ١١٨٥ م) المقرئى : أتماظ الحنفا حوادث سنة ٥٣٢ هـ ، الشيال أعلام الاسكندرية ص ١٢١ وما بعدها ، غنيمه : تاريخ الجامعات الاسلامية ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) يذكر ابن خلكان عن ابن السلار « وكان ظاهر التسنن شافعى المذهب ولما وصل الحافظ أبوطاهر أحمد السلفى إلى ثغرا الاسكندرية المحروس وأقام به ثم صار العادل المذكور واليا به ، احتفل به وزاد في أكرامه ، وعمر له مدرسة فوض تدريسها اليه ، وهي معروفة به إلى الآن ، ولم أر بالاسكندرية مدرسة للشافعيين سواها » - وفيات الأعيان : ج ٣ ص ١١٨ ترجمة ٣٤٥

إنشاء المدارس السنية في أنحاء البلاد ، واقتدى به أمراءه ورجال دولته ، فأُنشئت بمصر عدة مدارس ، كان الغرض منها تدعيم المذهب السني بالبلاد ، والقضاء على بقايا التشيع . وسار خلفاء صلاح الدين من سلاطين وملوك بني أيوب على نهجه في إنشاء المدارس ، ومن أهمها المدرسة الكاملية التي أنشأها السلطان الكامل سنة ١٢٢٤هـ / ١٢٢٤م والمدرسة الصالحية التي بناها الصالح نجم الدين أيوب سنة ١٢٣٩هـ / ١٢٤١م وكانت هذه المدرسة الأخيرة أول مدرسة تجمع بين مذاهب السنة الأربعة (١) . ومنذ العصر الأيوبي قام ديوان الاحباس ، والاقواف بالصرف على هذه المؤسسات التعليمية (٢) .

وفي العصر المملوكي سار المالكي على نهج أساتذتهم الأيوبيين في محاربة التشيع ، واتبعوا أسلوبهم في ذلك وهو إنشاء المدارس ، فزاد عدد المدارس زيادة كبيرة ليس في مصر والقاهرة فحسب ، بل في الأقاليم أيضا (٣) فقد بنى سلاطين المالكي وأمراؤهم من المدارس « ما ملأ الأخطاط وشحنها (٤) » ، ويذكر الرحالة ابن بطوطة « وأما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بحصرتها لكثرتها (٥) » .

على أن هذه الزيادة الكبيرة في عدد المدارس في مصر على عصر سلاطين المالكي بالرغم من انخفاض تيار التشيع بصورة واضحة عما كان عليه في العصر الأيوبي ، تجعلنا نبحث عن أسباب لتعليها عدا محاربة المذهب الشيعي ، وأعتقد أن سياسة الاكثار من المدارس في عصر سلاطين المالكي انما ترجع الى عدة عوامل متشابكة ومتداخلة ، من بينها حرص السلاطين

(١) د . سعيد عاشور والرافعي : مصر في العصور الوسطى ص ٣٩٣

Ibrahim Salama : op. cit. p. 58.

(٢) أنظر ما جاء بالفصل الاول ص ٦٢ وما بعدها عن أوقاف صلاح الدين.

(٣) أعطى المؤرخون أرقاما متضاربة لعدد المدارس في العصر المملوكي فيذكر المقرئ ٧٥ مدرسة ، ولكنه لم يدخل في اعتباره المدارس التي أنشئت بالأقاليم وكان من بينها ١٦ مدرسة في قوص وحدها - ابن دقماق : الانتصار ق ٢ ص ٢٨ .

Ibrahim Salama : op. cit. p. 58-60.

(٤) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٦٤

(٥) أنظر أيضا ما ذكره ابن بطوطة عن مدارس الأقاليم في مصر في منية ابن خصيب وقوص ، واسنا ، ابن بطوطة : الرحلة (ط . القاهرة) ص ٣٣

والامراء على الظهور في صورة حماة العقيدة الاسلامية السنية ، العاملين على نشرها وذلك لينسى لهم رعاياهم ما ضيهم الذي ارتبط بالرق فضلا عن اغتصابهم الحكم من سادتهم بنى أيوب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى حرص الممالك وهم الغرباء بالنسبة للثقافة الاسلامية واللغة العربية ، على أن يظهروا بمظهر المتصلين والمشجعين للثقافة الاسلامية واللغة العربية ، ولا سيما بعد انتهاء الاخطار الخارجية الكبرى التي تمثلت في الصليبيين والمغول ، والتي أتاحت الفرصة لسلطين الممالك الاوائل أن ينتزعوا من رعاياهم ومن العالم الاسلامي أجمع اعترافا بأنهم حماة الاسلام ، وعندما خفت حدة هذه الاخطار نسبيا لم يجد سلطين الممالك وأمرؤهم ، ولا سيما في عهد الجراكسة بدا من الاكثار من انشاء المدارس والتقرب الى العلماء ليعوضوا شعورهم بالنقص من ناحية ، وليحتفظوا في الازمان بأنهم حماة الاسلام (١) .

ولما كان الفقهاء قد أجازوا الوقف على طلبة العلم ، واعتبروا ذلك من وجوه البر (٢) ، وأن هذا الانفاق يعادل الجهاد في سبيل الله استنادا الى الاحاديث النبوية التي تضع مرتبة العلم والعلماء أعلى من مرتبة الجهاد والشهداء وقد جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال : «أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد ، أما أهل العلم فدلوا الناس على ما جاءت به الرسول ، أما أهل الجهاد فجاهدوا بأسيا ففهم على ما جاءت به الرسول » ، كما قال عليه الصلاة والسلام : « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » ، أى أن المداد الذي ينفقه العالم في تأليف الكتب لنفع الناس يعادل دم شهيد بل يرجح عليه في بعض الروايات (٣) ، وبالتالي فإن انشاء المدارس ، والنفقة على العلماء ، تعادل أو ترجح النفقة في الجهاد في سبيل الله .

Ibrahim Salama : op. cit. p. 64. 66.

(١)

(٢) ابن عابدين : رد المحتار ج ٣ ص ٣٨٧

(٣) الغزالي : أحياء علوم الدين ص ٥

ويؤكد هذا القول ما ظهر من القاب في اواخر عصر دولة المماليك البحرية ، وأعني به لقب « باني المدارس والمساجد » ، الذي أطلق على الأمير صرغتمش^(١) ، في نص انشاء مدرسته بالقاهرة بتاريخ ربيع الآخر سنة ٨٧٥هـ / ١٣٥٦م^(٢) .

وقد انشئت المدرسة في العصر المملوكي لتؤدي وظيفة تعليمية ، وبالرغم من ذلك فقد أقيمت بها الشعائر الدينية ، واتخذت كمسجد تقام فيه الصلوات المفروضة ، وصلاة الجمعة والعيدان أيضا ، ويذكر المقرئ أنه في سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٣٠ م « يوم الجمعة ١١ ربيع الاول سنة ٧٣٠ هـ رتب الامير جمال الدين أقوش - المعروف بنائب الكرك - جمال الدين الغزاوي خطيبا بايوان الشافعية من هذه المدرسة (المدرسة الصالحية) ، ووقف عليه وعلى مؤذنين وقفًا جاريا ، فاستمرت الخطبة هناك الى يومنا هذا (عصر المقرئ)^(٣) » ، كذلك اتخذ منبرا في المدرسة الصالحية^(٤) سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٧ م ، « فصار يصلى بها الجمعة الى يومنا هذا ، ولم يكن قبل ذلك بها منبر ولا تصلى فيها الجمعة^(٥) » ، وفي سنة ٧٩٧هـ / ١٣٩٤م أنشئت المدرسة الزمامية^(٦) « وجعل بها منبرا يخطب عليه في كل جمعة ، وبينها وبين المدرسة الصالحية دون مدى الصوت ، فيسمع كل من صلى بالموضعين تكبير الآخر » .

(١) هو الامير سيف الدين صرغتمش بن عبد الله الناصري ، من ممالك الناصر محمد ، وترقى في الخدم السلطانية حتى أصبح الشخصية الاولى في مصر في عهد السلطان حسن حتى وفاته في ذي الحجة سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٨ م - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٥ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٢) د. الباشا (حسن) : الالقاء الاسلامية ص ٢٢٢ .

(٣) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٤ .

(٤) أنشأها صاحب صني الدين عبد الله بن علي بن شكر وجعلها وقفًا على المالكية ، وبها درس نحو وخزانة كتب ، ثم جدد عمارتها القاضي علم الدين ابراهيم بن عبد اللطيف المعروف بابن الزبير ناظر الدولة في أيام الناصر حسن بن قلاوون - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧١ .

(٥) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٦) أنشأها الامير الطواشي زين الدين مقبل الرومي زمام الأدر الشريفة للسلطان برفوق - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٩٤ .

وهذا وأنظاره بالقاهرة من شنيع ما حدث في غير موضع ، ولا حوله ولا قوة
إلا بالله (١) .

وهكذا أصبحت المدارس كالمساجد تقام بها الشعائر الدينية ، كما
ظلت تلقى الدروس بالمساجد ، ومن الدروس التي استجرت بالمساجد تلك التي
رتبها السلطان حسام الدين لاجين بالمسجد الطولوني (٢) .

وكان تصميم المدرسة في العصر المملوكي يمثل في الغالب أربعة أيوانات
متعامدة متقابلة أكبرها أيوان المحراب ، وأصغرهما الأيوان الجانبيان ،
ويتوسطها في الغالب صحن مكشوف به قبة الفسقية ، وألحق بالمدرسة مدفن
للمنشي ، وسبيل يعلوه مكتب لتعليم الإيتام ، عدا مساكن للطلبة
والمدربين (٣) ، ولم يلبث أن عم هذا التصميم المساجد أيضا ، وأصبح
لا يوجد ثمة فرق بين طراز المدرسة وطراز المسجد ، بل أننا نجد
الظاهر برقوق بنى بناء واحدا جعله مسجدا ومدرسة وخانقاة أيضا ، كما
جعل بهذا المبنى قبة نقل إليها رفات والده وابنه (٤) .

وبذلك أصبحت المدرسة مكان عبادة ودرس ، كما كان المسجد من قبل
أنشاء المدارس ، ولم تتميز المدرسة عن المسجد إلا بمساكن الطلبة التي كانت
تلتحق عادة بالمدارس ليعيش بها الطلاب ، والمدرسون فأصبحت المدرسة
أقرب ما تكون إلى الخانقاه ، وفي بعض الحالات خانقاه بالفعل (٥) ، ففى
بعض الأحيان كان الطلبة هم أنفسهم الصوفية المنزلين بالخانقاه ، من ذلك
ما تذكره وثيقة وقف السلطان برسبای « الصوفية خمس وستين : ويصرف

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٤

(٢) وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفوظة ٣ بالمعكة .

(٣) مثال ذلك مدرسة السلطان حسن : وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١
أوقاف ، حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الاثرية ج ١ ص ١٦٨ ، المقرئى : المواعظ
والاعتبار ج ٢ ص ٣٩٩ ، ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٧

(٤) حسن عبد الوهاب : المرجع السابق ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٧

(٥) مثل خانقاه مغلطى الجمالى التي رتب بها دروس للصوفية ، ومثل مدرسة
برقوق التي أطلق عليها اسم « المدرسة الخانقاه » أنظر وثيقة وقف مغلطى الجمالى
١٦٦٦ أوقاف ، ووثيقة وقف برقوق ٩/٥١ بمعكة .

بمسحة ويصير سرا من صلبه العلم الشريف من ذوى المذاهب الأربعة موصوفين بالخير والدين والفقر من الفلوس الموصوفه سبعة آلاف درهم وخمسمائة درهم ومن الفضة المذكورة أربعماية درهم وزنا وفى كل يوم من الخبز القرصة^(١) الموصوف فيه مائة وخمسة وتسعون رطلا بالمصرى^(٢) ، فالحنفيون المذهب خمسة وعشرون نفرا... والشافعيون عشرون نفرا منهم والمالكيون والحنابلة عشرون نفرا بالسوية... على أنهم يجتمعون وشيخهم من كل مذهب فى كل يوم بعد صلاة العصر بالجامع المذكور ويفرق عليهم الربعات الشريفة ويوضع المصحف الشريف أمام الشيخ الحنفى المبتدأ به فيه ويقرأ كل منهم حزبا من القرآن العظيم من تجزيه (كذا) ستين جزءا فإذا فرغ من القراءة يقرأ قراء الصفة الآتى ذكرهم... ويذكر شيئا من كلام أهل الحقيقة (أقطاب التصوف) على العادة فى كل يوم...»^(٣) .

ويتضح لنا من دراسة هذا النص ما وجد فى عصر المماليك الجراكسة من خلط بين كل من المسجد أو الجامع ، والمدرسة والخانقاة ، ففى هذه الوثيقة نجد أن المسجد هو مقر للدرس ومقر اجتماع الصوفية فى نفس الوقت ، كما نجد أن الصوفية هم أنفسهم طلبة العلم الشريف ، وأن شيخ التصوف هو نفسه المدرس ، وكان عليهم حضور وظيفة التصوف كل يوم بعد صلاة العصر^(٤) .

(١) الخبز القرصة أو الخبز الخانقي أى المنسوب الى الخانقاة من الدقيق البر الابيض يفرق على الصالحين أو الصوفية بالخوانق... د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٩٨

(٢) الرطل بالوزن المصرى = ١٢ أوقية = ١٤٤ درهم القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٤١ ، وكان فى الغالب وزن الرغيف رطلا - أنظر وثائق وقف السلطان برسبائى ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٣ ، ووثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٢ ، د. عبد اللطيف ابراهيم دراسات تاريخية تحقيق رقم ٧٠٠

(٣) وثيقة وقف السلطان برسبائى رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، وأنظر أيضا وثائق وقف كل من مغلطاي الجمالى ١٦٦٦ أوقاف ، وبرقوق ٩/٥١ محكمة .

(٤) أنظر أيضا وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف التى نصت على أن مدرس الحنيفة هو شيخ الصوفية ، بينما نصت وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالحكمة على أن مدرس الشافعية هو شيخ الصوفية - أنظر ما سبق عن الأوقاف وانتشار التصوف .

ويؤكد هذا أيضا ما ذكره المقرئى عن المدرسة المهندرية (١)، من أن مؤسسها « جعلها مدرسة و خانقاة » (٢) .

وبالرغم من زيادة عدد المدارس في العصر المملوكى ، فانه لم توجد سياسة تعليمية للدولة أو للسلطين ، وكانت الدوافع الدينية والسياسية ، هى الدافع لانشاء المدارس والمكاتب ، ولذلك كان للاوقاف أهمية خاصة بالنسبة للتعليم سواء كان بالمدارس أو بالمكاتب التى عرفت باسم « كتاب السبيل » ، فالأوقاف هى التى ثبتت أركان المدرسة ، ودعمت نظامها ، ومكنتها من القيام برسالتها في العصر المملوكى (٣) ، وكان الربيع الذى تغله الاعيان الموقوفة على المدرسة شهريا أو سنويا ، نقدا أو عينا ، هو ضمان استمرار العمل بالمدرسة ، حيث تدفع منه مرتبات أرباب الوظائف بالمدرسة والطلبة حسب شرط الواقف .

وبدون الاوقاف كان لا يمكن أن تقوم قائمة للمدرسة في ذلك العصر فيحدثنا المقرئى عن ثلاثة مدارس مملوكية أنشئت ، ولكن لم يكن بأى منها مدرس ولا طلبة ، وأولى هذه المدارس وهى المدرسة الخروبية مات مؤسسها « قبل استيفاء ما أراد أن يجعل فيها ، فليس لها مدرس ولا طلبة » (٤) والثانية وهى مدرسة اينال ، لم يعمل بها سوى قراء يتناولون قراءة القرآن على قبره (٥) ، والثالثة مدرسة المحلى « لم يعمل بها مدرسا ولا طلبة » (٦) .

(١) أنشأها الامير شهاب الدين أحمد بن أقوش العزيرى المهندار و نقيب الجيوش سنة ٧٢٥ هـ / ١٣٢٥ م - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٩٩

(٢) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٩

(٣) إبراهيم سلامة : op-cit . P. 67

(٤) أنشأها عز الدين محمد بن صلاح الدين الخروبي (ت ٧٧٦ هـ) بخط الشون قبل دار النحاس من ظاهر مصر ، وهى غير مدرسة أخيه تاج الدين محمد التى أنشأها على شاطئ النيل من مدينة مصر . وغير المدرسة الخروبية التى أنشأها كبير الخرابية تجاه المقياس بخط كرسى الجسر - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

(٥) أنشأها الامير الكبير سيف الدين اينال اليوسفى أحمد المالك اليلغاوية سنة ٧٩٥ هـ - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠١

(٦) أنشأها رئيس التجار برهان الدين ابراهيم بن عمر بن على المحلى (ت ٨٠٦ هـ) ويبدو أن السبب فى عدم وقفه على المدرسة أن الناصر فرج بن برقوق أخذ منه مائة ألف دينار - المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

وتؤكد أهمية الاوقاف بالنسبة لتثبيت أركان المدرسة والعمل على استمرار آدائها رسالتها ، تلك العبارات التي ذكرها المقرئى ، عند كلامه عن المدارس ، اذ يقول مثلا عن المدرسة الناصرية « ولولا ما يتناوله الفقهاء من المعلوم بها لخربت ، فان الكيمان ملاصقة لها بعد ما كان حولها أعمر موضع في الدنيا » (١) ، ويقول كذلك عن المدرسة النقمحية : « وقد أحاط بها الخراب ولولا ما يتحصل منها للفقهاء لدثرت » (٢) ، ويشير الى المدرسة صاحبية البهائية التي انهارت بعد وفاة شمس الدين محمد بن صاحب سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠ م الذي كان يلى نظرها والتدريس بها ، ويعلم المقرئى سبب ذلك فيقول : « فوضع بعض نواب القضاة يده على ما بقى لها من وقف فأقامت هذه المدرسة مدة أعوام معظلة من ذكر الله وأقام الصلاة ، ولا يأويها أحد فاستولى على عمد الرخام التي كانت بها الناصر فرج ابن برقوق في سنة ٨١٣ هـ ، ولم تلبث أن هدمت في أواخر سنة ٨١٧ هـ ، بعد أن كانت « من أجل مدارس الدنيا ، وأعظم مدرسة بمصر » (٣) .

وتتضح أهمية الاوقاف بالنسبة لاداء المدرسة رسالتها مما يذكره المقرئى عن جامع آق سنقر (٤) الذي أنشأه بالقرب من القلعة ، وأنشأ بجانبه مكتبا لاقراء أيتام المسلمين ، وحانوتا لسقى الماء العذب ، ورتب بالجامع درسا فيه عدة فقهاء ، وأوقف عليه ضيعة من حلب « تغل في السنة مائة وخمسين ألف درهم فضة ثمنها سبعة آلاف دينار ، الا انه لما حدثت الفتن ببلاد الشام ، وخرجت النواب عن طاعة سلطان مصر ، منذ مات الملك الظاهر برقوق امتنع حضور مغل وقف هذا الجامع لكونه في بلاد حلب ، فتعطل الجامع من أرباب وظائفه ، الا الاذان والصلاة واقامة الخطبة في

(١) هي أول مدرسة أنشأها صلاح الدين سنة ٥٦٦ هـ - المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٣
 (٢) أنشأها صلاح الدين سنة ٥٦٦ هـ للفقهاء المالكية - المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٣
 (٣) أنشأها الوزير صاحب بهام الدين بن حنا سنة ٦٥٤ هـ وتولى أولاده نظرها والتدريس بها - المقرئى - المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٠ / ٣٧١
 (٤) أنشأه الامير آق سنقر السلارى ترقى في الخدمة حتى تولى نيابة السلطنة في عهد الصالح اسماعيل بن الناصر محمد قلاوون - المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٠
 (م ١٦ - الاوقاف)

الجمع والاعيان^(١)، أى أن الذى تعطل فعلا هو الدرس ، ومكتب الايتام ، والسبيل ، وذلك نتيجة لعدم ورود ريع الوقف المخصص له من حلب .

وهذا يؤكد لنا أن ريع الاوقاف هو المصدر المالى الاساسى والوحيد لغالبية مدارس ومكاتب الايتام فى العصر المملوكى ، وبالتالي فإن الحركة العلمية الواسعة التى شهدتها مصر فى ذلك العصر ، والتى تدين بوجودها الى انشاء المدارس واستمرار التعليم بها ، انما هى فى الحقيقة نتاج طبيعى لازدهار الاوقاف وانتشارها فى العصر المملوكى .

ولم يقتصر أثر الاوقاف على التعليم على أنها المورد المالى للمؤسسة التعليمية سواء كانت مدرسة أم مكتبا لتعليم الايتام ، بل تعدى الامر ذلك الى كافة جوانب العملية التعليمية حتى أنه يمكننا القول أن وثيقة الوقف ، أو كتاب الوقف كان بمثابة اللائحة الاساسية للمؤسسة التعليمية والتى تضم الاسس التربوية للتعليم ، والشروط التى يجب أن تتوافر فى القائمين بالتدريس ومواعيد الدراسة ، وما الى ذلك من التنظيمات الادارية والمالية .

فبالنسبة لمقر الدراسة ، نجد أن الواقف يحدد دائما المكان الذى تلقى فيه الدروس ، ومن المعروف أنه منذ أواخر العصر الايوبى بدأ انشاء المدرسة الرباعية ، أو ما يمكن أن نسميه كلية جامعية ذات أقسام أربع ، وأعنى بذلك انشاء المدرسة الصالحية التى أنشأها السلطان الصالح أيوب ، وجعل فيها لأول مرة فى مصر دروسا للمذاهب الاربعة ، فقد أنشأها على هيئة أربعة أواوين متعامدة فى وسطها صحن مكشوف ، وخصص كل ايوان لمذهب من المذاهب السنية الاربعة^(٢) ، وهذا الطراز من المدارس هو الذى انتشر فى العصر المملوكى ، وجرت العادة أن يحدد الواقف مكان لكل درس ، مثال ذلك ملجاء فى وثيقة وقف السلطان حسن « والايوان القبلى جعله فيه أيضا لاقامة الخطبة ، ولقراءة المصحف الكريم ولجلوس الشافعية مع مدرّسهم ... »

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٤ ، وأنظر أيضا محمد محند أمين : السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب ١٢٤٠ - ١٢٤٩ م (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة) ص ١٨٦ وما بعدها

وجعل الايوان البحري أيضا لجلوس المنفية مع مدرسههم ٠٠٠ وجعل الايوان الشرقي أيضا لجلوس المالكية مع مدرسههم ٠٠٠ وجعل الايوان الغربي لجلوس الحنابلة مع مدرسههم « (١) » .

وتأكيدا لهذا التقسيم الوارد بوثيقة الوقف نجد أن الطواشي بشير الجمدار الذي قام بالاعمال التكميلية في المدرسة بعد وفاة السلطان حسن كتب على جدار كل ايوان ما نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم أمر بإنشاء هذه المدرسة المباركة مولانا السلطان الشهيد المرحوم الملك الناصر حسن ابن مولانا السلطان الشهيد المرحوم الملك الناصر محمد بن قلاوون وذلك في شهر سنة أربع وستين وسبعمائة » مع ذكر اسم المذهب المخصصة له المدرسة (٢) .

أما المدرسون على اختلاف تخصصاتهم فقد اشترط كثير من الواقفين صفات خاصة يجب أن تتوفر في المدرس ، ومن أمثلة هذه الصفات ما تشترطه وثيقة وقف جمال الدين الاستادار في مدرس الشافعية ، ففي رأى الواقف يجب أن يكون « من أهل العلم والصلاح ، شافعي المذهب ، عالما بمذهب الامام الشافعي رضي الله عنه (٣) » . له قدم عال في شروط طريق السادة الصوفية (٤) ، حسن الهيئة ، سني الاعتقاد ، حافظا لنقول الفقهاء ، وأقاويل العلماء ، واختلاف المذاهب ونصوص الامام الشافعي ، ومن بعده من الصحابة ، عارفا بكل كتب السادة الشافعية ، ويتبين مسائلها ، وإيضاح مشكلها بالاحكام بدلالاتها الشرعية ، والفقهية ، تسهيل عسيرها ، أهلا للتدريس والفتوى (٥) .

(١) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ويوجد مثل هذا التقسيم في كثير من مدارس العصر المملوكي أنظر أيضا وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٢) حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الاثرية ج ١ ص ١٦٩
(٣) اختلف هذا الشرط تبعا لاختلاف المذهب المطلوب التدريس له ان كان مالكية او حنفيا أو حنبليا ، مع بقاء الشروط العامة والغير متعلقة بالمذهب - وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٤) اشترط الواقف هذا الشرط بالنسبة للمدرس الشافعي لانه جعله شيئا للصوفية بمدرسته (الوثيقة السابقة) ، في حين أننا نجد أن المؤيد شيخ اشترط نفس الشرط بالنسبة للمدرس الحنفي الذي جعله شيئا للصوفية بجامعة - وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٥) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة

وفي وثيقة أخرى اشترطت في مدرس الحنفية أن تكون « فيه أهلية الاشتغال بمذهبه ، ويكون أفقه الحنفية بالديار المصرية ، على أن يكون مدرسا بالمدرسة المذكورة » (١) .

ومن دراسة هذه النصوص يتضح لنا كيف أن الواقع اشترط شروطا في المدرس ، أصبحت على مر السنين ، مع الحرص على تنفيذ شرط الواقع تقليدا معمولا به ، حتى ولو لم ينص على ذلك ، كما يتضح لنا أن المدرس في مصطلح ذلك العصر ، هو أستاذ المادة ، فالوثيقة تنص على أن المدرس يكون « أفقه الحنفية بالديار المصرية » اذ المعروف أن مكانة المدرسة ارتبطت عندئذ بمكانة المدرس القائم بالتدريس فيها ، فسمعة المدرس هي التي تضفي على المدرسة السمعة الحسنة ، وسمعة المدرس هي التي تجذب اليه الطلبة من مختلف الانحاء ، ولذلك حرص الواقفون على أن يكون المدرس على درجة عالية من الثقافة والتخصص في مادته (٢) .

ولا يمكن أن نغفل ما جاء بالنص الاول من أن المدرس يجب أن يكون « حسن الهيئة » ، لما لهيئة المدرس من تأثير كبير على شخصيته في نظر طلبته ، وهو ما تعنى به التنظيمات الحديثة ، فنص على اجراء كشف هيئة للمتقدمين لبعض الوظائف ، والتي يجب أن يكون منها وظائف التدريس .

لم يكتف الواقفون بتحديد شروط خاصة للمدرس ، فهناك من الواقفين من اشترط كتباً معينة للدراسة ، وهو بذلك يضع الحد الأدنى من التعليم الذي يجب أن يلقنه المدرس لطلابه ، فنصت إحدى الوثائق على أن يكون المدرس « قادرا على القاء الدروس على الطلبة من الكشاف

(١) وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٧

(٢) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٥ ص ٤٦٤ ، السبكي : معيد النعم ص ١٠٥ ، ١٠٧ ، القايي (أبو الحسن علي بن محمد بن خلف) الرسالة المنصلة لاحوال المتعلمين واحكام المعلمين والمتعلمين دراسة ونشر د. الاهواني (أحمد فؤاد) ص ٢٩٤ وما بعدها ، ابن سحنون : آداب المعلمين ، نشر د. الاهواني ص ٣٥٩ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : نهان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش تحقيق رقم ٤٩ ص ٥٥

للزمخشري (١) ومن المفتاح للسكاكي (٢) ، ومن الهداية في فقه مذهب الامام أبي حنيفة (٣) ، ومن البردوني في أصول الفقه (٤) .

كذلك اشترطت وثائق وقف السلطان حسن (٥) على مدرس الحديث أن يقوم بالتدريس من كتب الحديث المعتمدة ومن كتب الرقائق (٦) .

ونجد أيضا أن السلطان المؤيد شيخ ينص في وثيقة وقفه على ترتيب اثنين من مدرسي الحديث على أن يختص أحدهما بتدريس كتاب «الطحاوي» (٧) ورتب عنده عشرة من المطالب ، بالإضافة الى مدرس الحديث الآخر وطلبته (٨) .

ولما كان وقت المدرس لا يتسع لاعادة شرح بعض الدروس لمن يحتاج الى ذلك من الطلبة ، فقد حرص الواقفون على ترتيب معيد أو أكثر بالمدرسة ، ووظيفة المعيد في العصر المملوكي تشبه الى حد كبير وظيفة المعيد في الكليات الجامعية في العصر الحديث ، فلم يكن المعيد سوى طالب علم متقدم ، أو مساعد مدرس ، فكان عليه أن يساعد المدرس الذي يتبعه في المذهب ومادة التخصص في أعماله ، ويحضر الدروس التي يكلفه بها المدرس ليقراها أثناء الدرس « فكل معيد يقرأ درسا واحدا من كتاب يعينه له المدرس ... والطلبة يسمعون ذلك » (٩) ، كما كان على المعيد أن يجلس مع الطلبة قبل الدرس أو بعده ، لمساعدتهم على استيعاب دروسهم « وكل واحد من المعيدين

(١) كتاب في تفسير القرآن الكريم .

(٢) كتاب في البلاغة .

(٣) كتاب في الفقه الحنفي للمرغنياني .

(٤) رثيقة وقف السلطان برسباي رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٧١

(٥) وثائق وقف السلطان حسن رقم ٤٢ محفظة ٦ بالمحكمة ، ٨٨١ أوقاف ص ٤٤٤

(٦) رقائق الحديث النبوي باب خاص من أبواب الحديث النبوي ، وسميت كذلك لان فيها من الوعظ والرحمة والتنبيه ما يجعل القلب رقيقا - السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٥٧ حاشية ١

(٧) هو أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد الازدي الحنفي المصري شيخ الحنيفة صنف التصانيف وبرع في الفقه والحديث توفي في ذي القعدة سنة ٣٢١ هـ - أنظر الذهبي : العبر وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٨) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٩) وثيقة وقف الامير مرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٧ نشر ودراسة د. عبد اللطيف

ابراهيم ص ٢٧

المذكورين يحضر قبل المدرس أو يتأخر بعده ، ويشغل من يحضر اليه من الطلبة المذكورين في العلوم الشرعية خاصة ويبين لهم ما يشكل عليهم فيمشتغلون فيه عليه من العلوم الشرعية خاصة من حل مشكل ، وكشف غامض ، وما عبر عليهم فهمه ، ويحثهم على الاشتغال ، ويسلك معهم مسلك الافادة والتعليم « (١) فيشرح لمن احتاج الشرح ، ولا يمنع فقيها أو مستفيدا ما يطلب من زيادة وتكرار وتفهم معنى ، ولا يقدم أحدا من الطلبة في غير نوبته الا لمصلحة ظاهرة (٢) » .

ومن المجالات التي يظهر فيها أثر الاوقاف بوضوح الشروط التي يضعها الواقفون ، والخاصة بعملية التعلم أو ما يمكن أن يسميه طرق التدريس ، ومن أوضح الامثلة على ذلك ما تذكره إحدى الوثائق خاصا بدرس التفسير « فيفسر الشيخ المذكور فيه ما تيسر له تفسيره من آيات القرآن الكريم ، وان أتى بالتفسير مرتبا من أول القرآن العظيم الى آخره فهو أحسن ، ويأتى بذلك على مقدار ما يبلغه طاقته من الايام والشهور والاعوام الى آخر الختم ، يتداول فعل ذلك ، ويفيد طلبته ما يجهلون من الافادة ، ويرشدتهم الى ما يحتاجون الى ارشاده ، ويبحث معهم فيما يعرض لاحد منهم من المباحث ، ويفهمهم ما أشكل عليهم ، ويبين لهم ما خفى عليهم ، ويحثهم على الاشتغال ويرشدتهم الى أحسن الاحوال ، ويفعل في ذلك ما جرت به عادة المدرسين » (٣) .

وتوضح لنا وثيقة أخرى الطريقة التي يتم بها تدريس الفقه في إحدى المدارس « على أن المدرس المذكور يجلس بالايوان القبلي المذكور والمعبدون والطلبة حوله ويقرعون ما تيسر لهم قراءته من القرآن العظيم من ربيعة شريفة يطاف عليهم بأجزائها ويدعون عقيب ذلك للواقف المذكور ولذريته ولجميع المسلمين ، ثم يقرأ المعبدون المذكورون على المدرس المذكور ثلاث دروس من الفقه على مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ، فكل

(١) الوثيقة السابقة ص ٢٧

(٢) النويري : نهاية الارب ج ٣٠ ورقة ١٥ ، وأنظر أيضا وثيقتي وقف السلطان حسام الدين لاجين ١٧ ، ١٨ محظلة ٣ بدار الوثائق مجموعة المحكمة .

(٣) وثيقة وقف الامير جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محظلة ١٧ بالمحكمة .

معيد يقرأ درساً واحداً من كتاب يعينه له المدرس المذکور في الفقه على مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ، يقرأ المعيدون المذكورون مما يعينهم لهم المدرس المذكور واحداً بعد واحد والطلبة يسمعون ذلك ويبحث من فيه أهلية البحث من الطلبة المذكورين ، ويبين المدرس المذكور للطلبة المذكورين ما يشكّل عليهم من ذلك من كشف غامض أو حل مشكل»^(١) .

ولما كانت الموارد المالية للمدرسة محدودة بريع الوقف . فقد حدد الواقفون أعداد الطلبة الذين يتلقون العلم في المدرسة . كما حددوا كذلك طلبة كل مذهب من المذاهب الاربعية ، وطلبة التفسير ، وطلبة الحديث . فقد كانت هذه هي الدراسات الست الشائعة في غالبية مدارس العصر المملوكي ولا اعتقد أن تحديد الواقف لعدد الطلبة له علاقة بالعملية التعليمية من حيث كفاءة المدرس بالنسبة لعدد الطلبة ، إذ أن هذه العلوم الدينية علوم نظرية ، وطريقة تدريسها تعتمد كما رأينا من النصوص السابقة على طريقة الالتقاء والتلقين والحفظ ، وعلى كل فلم يزد عدد طلبة المذهب الواحد عن « ستين نفساً » في مدرسة الامير صرغتمش التي لم يدرس بها سوى المذهب الحنفي لستين طالباً ، ودراسة الحديث الشريف لخمسة عشر طالباً^(٢) ، أما مدرسة السلطان حسن والتي تعد أكبر مدرسة أنشئت في العصر المملوكي والتي قيل « ان متحصل وقفها في كل سنة ينيف عن متحصل مملكة ضخمة»^(٣) ، فكان عدد الطلبة الذين قررههم الواقف لكل مذهب مائة طالب نصفهم من المبتدئين ، والنصف الثاني من المنتهين ، أى ما يمكن أن نطلق عليه فرقتين دراسيتين لكل مذهب ، وأقصى عدد تضمنه الفرقة الواحدة خمسين طالباً ، يقيم نصفهم في المدرسة ، والنصف الآخر يتردد عليها ، وهناك من المدارس ما قل بها العدد من ذلك بكثير ، كما أن غالبية المدارس لم يتساو بها عدد الطلبة

(١) وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ ، ٢٧ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٧

(٢) الوثيقة السابقة ص ٢٦ : ٢٩ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٧ ، ٢٩

(٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ٣١

المخصصين لكل مذهب ، فكان الواقف في الغالب يزيد في عدد طلبة المذهب الذي ينتميه هو ، طبقا لميوله الشخصية ، ويقل من عدد طلبة المذاهب الاخرى ، وهذه التفرقة بين طلبة المذاهب لم تقتصر على الاعداد بل تعدت ذلك الى المرتب أو المعلوم الذي كان الطالب يتقاضاه أيضا ، مثال ذلك ما رتبته السلطان المؤيد شيخ في وثيقة وقفه ، فقد رتب خمسين طالبا لدراسة المذهب الحنفي ، وأربعين طالبا لدراسة المذهب الشافعي ، وخمسة عشر طالبا للمذهب المالكي وعشرة طلاب لدراسة المذهب الحنبلي ، وعشرين طالبا لكل من درسي التفسير والحديث ، وعشرة طلاب لدرس الفراءات^(١) ، ومثال ذلك أيضا ما رتبته السلطان برسبای في وثيقة وقفه فقد رتب خمسة وعشرين طالبا للمذهب الحنفي ، وعشرين طالبا للمذهب الشافعي ، وعشرة طلاب لكل من المذهب المالكي والمذهب الحنبلي^(٢) .

وبالنسبة لاختلاف معلوم الطلبة فأوضح مثال لذلك ما قرره السلطان برسبای ، فقد خص الطلبة الحنفية بمبلغ سبعة آلاف درهم وخمسمائة درهم ، أي لكل طالب ثلاثمائة درهم فلوسا كل في شهر ، وهو ما يعادل سنتين درهم فضة وزنا^(٣) ، أما باقي الطلبة من المذاهب الاخرى فقد خصص لهم أربعمائة درهم فضة وزنا ، أي لكل طالب منهم عشرة دراهم فضة وزنا^(٤) ، وبذلك يتقاضى الطالب الحنفي المذهب ما يتقاضاه ست طلبة من المذاهب الاخرى .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه الشروط الخاصة بأعداد الطلبة ، وبالمعلوم: أثرها في اجتذاب الطلبة نحو دراسة مذهب معين دون آخر ، ويؤكد هذا القول ما ذكره المقریزی من أن الأمير يلبغا الخاصكي جدد درسا بجامع

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف السلطان برسبای رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) يذكر المقریزی أن بعد وفاة الظاهر برقوق أصبحت « الفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس » اغاثة الامة ص ٧٢ ، ثم عاد يؤكد ذلك ثانية بقوله « وبلغت دراهم الماملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوسا » - نفس المرجع ص ٧٢ .

(٤) وثيقة وقف السلطان برسبای ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

أحمد بن خوارن رتب فيه سبعة مدرسين للحنفية . وقرر لكل فقيه من الطلبة في الشهر أربعين درهما وأردب قمح ، ولما كان هذا القدر يرتفع نسبيا عبا هو مقرر للمذاهب الأخرى « فانتقل جماعة من الشافعية إلى مذهب الحنفية »^(٢) .

أما مواعيد الدراسة فقد حددتها وثائق الوقف بدقة تامة ، حتى أصبحت تقليدا معمولاً به ، فكان اليوم الدراسي ممتدا من طلوع الشمس إلى آذان العصر ، وكان على المدرس أن يختار الوقت المناسب حسب إمكانيات المكان ، وحسب ظروفه ، خلال اليوم الدراسي ، على أن تقتصر فترة الدراسة الفعلية على ما يقرب من ثلاث ساعات ، فنصت إحدى الوثائق : على أن « الشيخ المذكور يجلس وطلبته المذكورين ٥٠٠ من وقت صلاة الظهر إلى آذان العصر ، أو مقدار ذلك مما بين طلوع الشمس إلى آذان العصر ٥٠٠٠٠ بحيث لا يزاحمهم الصوفية وقت حضور وظيفة التصوف ٥٠ »^(١) .

أما أيام الدراسة فكانت تتراوح بين ثلاثة أيام وخمسة من كل أسبوع حسب شرط الواقف ، فقد حدد جوهر اللالا أيام الدراسة في ثلاثة أيام من كل أسبوع هي السبت والاحد والاربعاء « كما نصت إحدى الوثائق على أنها «أربعة أيام ، وهي السبت والاحد والثلاثاء والاربعاء من كل أسبوع »^(٢) ، ونصت وثيقة أخرى على أن أيام الدراسة « كل يوم من أيام الأسبوع خلا يوم

(٣) المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٨

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ - انظر أيضا وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف التي حددت مواعيد درس الحديث بين صلاة الظهر وصلاة العصر - ص ٢٩ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٩ ، وأنظر أيضا وثيقة وقف برفوق ٩/٥١ مجموعة المحكمة التي حددت ساعات الدراسة ثلاث ساعات ونصف .

(٢) وثيقة وقف جوهر اللالا ٨٦ محفوظة ١٤ مجموعة - المحكمة بدار الوثائق .

(٣) وثيقة وقف الأمير صرغتمش السابقة ص ٢٧ ، في الدراسة ص ٢٨

الجمعة ويوم الثلاثاء من كل أسبوع، وخلال أيام الأعياد ، وأيام التشريق»^(١) .
وأيام شهر رمضان وغير ذلك من أيام البطالة على العادة الجارية^(٢) .

أما الاجازات السنوية فكانت « شهر رجب وشهر شعبان و شهر رمضان والعشرين من شوال من كل سنة فانهم يبتلون بحصور الدرس في هذه المدة ثم يشرعون في حضور الدرس ويحضرون في الحادى والعشرين من شوال الى سلىخ ذى العقدة ويبتلون الدرس من مستهل ذى الحجة الى آخر الخامس عشر منه ثم يحضرون للدرس في سادس عشر ذى الحجة ويبتلون يوم تاسوعا ويوم عاشورا^(٣) من كل سنة يجرى ذلك كذلك في كل سنة»^(٤) ، أما وثيقة وقف السلطان حسن فقد زادت خمسة أيام أخرى على ما جاء بالنص السابق من وثيقة وقف الأمير صرغتمش ، فجعلت الاجازة في شهر ذى الحجة عشرين يوما بدلا من خمسة عشر يوما^(٥) ، في حين أن وثيقة وقف السلطان

الحمد وذلك الخ في موافقه المولى ساع المولى

والسيد والطله والمصدر لاطالها الحارى بها المولى

من رجب وسعان ويومان من رجب من رجب

من رجب ذى الحجة طين من رجب من رجب

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٧ - الاجازات السنوية للطلبة)

(١) أيام التشريق هي الايام التى تقام فيها صلاة العيد لانها تكون عقب الشروق ، كما تطلق أيضا على الثلاثة أيام التالية لأول يوم فى عيد الاضحى - المنجد : قاموس فى اللغة والآداب والعلوم ص ٣٨٤

(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة ، وأنظر أيضا وثيقة وقف زين الدين صدقة رقم ٥٩ محفوظة ١٠ مجموعة المحكمة ، ووثيقة وقف برقوق رقم ٥١ محفوظة ٩ مجموعة المحكمة .

(٣) يوم التاسع والعاشر من شهر المحرم .

(٤) وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٧ ، نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٧

(٥) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٧

برقوق قصرت الاجازات على شهرى شعبان ورمضان وعشرة أيام من شوال وعشرة أيام من ذى الحجة (١) .

ونلاحظ من هذا ان الاجازات السنوية تتفق والمناسبات الدينية التى تقام فيها شعائر دينية معينة سواء كانت فرض أم سنة ، كما نلاحظ أيضا أن غالبية وثائق الوقف قد نصت على السماح لأرباب الوظائف والطلبة بتأدية فريضة الحج على أن يحصلوا على مرتباتهم إذا كان الحج لتأدية الفريضة ، أما إذا كان الحج تطوعا فيلزم الموظف بأن يستتيب عنه ، أو يتنصع معلومه حتى عودته (٢) ، مثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف الأمير صرغتمش « ومن قصد من أرباب الوظائف بالمدرسة المذكورة السفر الى الحجاز الشريف فان كان سفره لاداء حجة الاسلام فيمكن من ذلك ويجرى عليه معلومه الى حين عوده فيستقر في وظيفته على عادته وان كان حجه تطوع فيمكن من ذلك ويقطع معلومه ولا يصرف اليه شيء منه فاذا حضر استقر في وظيفته وأجرى عليه معلومه على عادته يجرى ذلك كذلك » (٣) كما جاء في وثيقة وقف انسلطان حسن « وأن يمكن من قصد من أرباب الوظائف المذكورين بأعاليه التوجه الى سفر الحج من السفر المذكور وان كان من شهر رجب فان كان الحج لفرض فلا يكلف الاستنابة ويصرف اليه المعلوم المقرر له وان كان لحج التطوع فيستتيب عنه من يقوم بوظيفته (٤) » .

(١) وثيقة وقف بروق رقم ٩/٥١ مجموعة المحكمة .

(٢) أنظر ما سبق بالفعل الرابع ص ٢١٧ ، ص ٢١٨

(٣) وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٨ نشر ودراسة د . عبد اللطيف

ابراهيم ص ٢٨

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٧ ، وأنظر أيضا وثائق كل من : جمال الدين الاستادار ١٧/١٠٦ محكمة ، بروق ٩/٥١ محكمة ، جوهر انلا ١٤/٨٦ محكمة ، السيفى قلمطاي ١١/٦٨ محكمة ، وزين الدين صدقة ١/٥٩ محكمة .

وباسم ذي الجلال والإكرام
 المدعوين إلى عالمه الرحيم والحمد لله رب العالمين
 فان من سر رحمت ما كان الحجة من بلادنا
 وصرف المال العام المسمى بالمدعى
 عنده من موقوفه وصرف له من الموقوفات

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - ص ٤٧٧ - شرط السفر لتأدية فريضة الحج)

وحرص الواقفون على جدية الدراسة بالمدارس فنجد أن السلطان حسن يشترط في وثيقة وقفه تعيين طالب من كل مجموعة دراسية ليكون نقيباً لهذه المجموعة يتولى ضبط حضور مجموعته وغيابها ، وفي مقابل ذلك رتب له زيادة في معلومه عشرين درهماً ، « وشرط الواقف أن بعض ما يتحصل من متوفر غيبة الطلبة المذكورين بأعليه (يفرق) (١) على المترددين إلى الدروس يقسم بين المتدربين والمتنهيين على حكم المعلوم المعين لكل من المذكورين بأعليه » (٢) .

سجله على

٢٧٧

عنه الطلبة المذكورين بأعليه والمدعى المدعى
 بصرف المسمى من المسمى على المال العام والمدعى
 المدعى بأعليه فان لم يوجد مدداً أصفاً المدعى المدعى

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ - متوفر غيبة الطلبة يفرق على الطلبة المترددين)

(١) زيادة عن الاصل تتفق وسياق المعنى خاصة وأن الطلبة المترددين كان معلومهم أقل من الطلبة المقيمين .

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

كما نصت إحدى الوثائق على أن « يرتب من جماعة كل دروس الفقه الأربعة ودرس الحديث المذكور والتفسير وقراءة السبع رجالا يقظا أميناً يضبط حال جماعة درسه وغيبة من تغيب منهم بالدرس وليقطع من معلومه من الفلوس مع الخبز الذي يأتي ذكره كل ذلك في أيام الاشتغال على العادة ، ويزاد كل نصيب من بهذه الوظيفة ذلك عدا ما له من معلوم التصوف في كل شهر عشرة دراهم فلوسا جددًا أو يسمح لكل واحد منهم في غيبة ثلاثة أيام من كل شهر » (١) ، إلا أن الأمير صرغتمش كان أكثر حزمًا فشرط أن « من انقطع منهم ثلاثة أيام من كل أسبوع بغير عذر قطع ونزل مكانه » (٢) .

ولما كان الطلبة في ذلك العصر يأتون إلى المدارس من جميع الانحاء ، فقد وفرت لهم الاوقاف المساكن التي يبيتون بها حتى تنهى لهم سبل الراحة ، وتساعدهم على الانقطاع للعبادة وطلب العلم ، فكان من سمات المدرسة في العصر المملوكي انشاء بيوت خاصة للطلبة ملحقة بالمدرسة ، واعتقد أن هذا الوضع بالذات ، هو الذي جعل بعض الواقفين يخلطون بين المدرسة والخانقاه ، فاعتبروا بيوت الطلبة خانقاه أي بيت للصوفية ، واعتبروا الطلبة أنفسهم صوفية يقومون بوظيفة التصوف مع طلب العلم بنفس المدرسة ، واشتهرت عدة مدارس في العصر المملوكي بجودة مساكنها ، وتنافس الطلاب على سكنها ، مثال ذلك المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس بالقاهرة سنة ١٢٦٢هـ/١٢٦٣م ، وكان « للناس في سكنها رغبة عظيمة ويتنافسون فيها تنافسا يرتفعون فيه إلى الحكام » (٣) ، وكذلك المدرسة الصاحبية البهائية التي أسسها الوزير الصاحب بهاء الدين علي بن حنا سنة ١٢٥٤هـ/١٢٥٥م ، فكان « يتنافس الناس من طلبة العلم في النزول بها ، ويتشاجنون في سكني بيوتها حتى يصير البيت الواحد من بيوتها يسكن فيه الاثنان من طلبة العام والثلاثة » (٤) .

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالحكمة .
(٢) وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٨ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٨
(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٩
(٤) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧١

وقد اشترط الأمير صرغتمش « أن الطلبة المذكورين يبيتون بالمدرسة المذكورة ، ويفسخ لسته أنفس منهم (يعينهم المدرس المذكور) في المبيت خارج المدرسة المذكورة ، ومتى شغرت وظيفة أحد من الستة المذكورين يرتب الناظر عوضه في الوظيفة المذكورة ، ويشترط عليه المبيت بالمدرسة المذكورة » (١) .

وجاء في وثيقة وقف عمائر السلطان قلاوون عن بيوت المدرسة المنصورية « البيوت العلوية المرسومة لسكنى الفقهاء أيضاً وعدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وبكل دور من أدوار بيوت الفقهاء ثلاثة مراحض » (٢) .

أما السلطان حسن فقد جعل نصف الطلبة سواء من المبتدئين أو من المنتهين يقيمون بالمدرسة والنصف الآخر يتردد عليها (٣) .

واعتقد أن إقامة الطلبة بالمدارس هي التي دعت ابن ظهيرة — أحد علماء القرن التاسع للهجرة — إلى القول عن مصر والقاهرة « وغالب مدارسها ولله الحمد معمورة بعبادة الله تعالى من إقامة الصلوات والاذكار وقراءة القرآن والحديث والأشتال بالعلوم الشرعية وغيرها آناء الليل وأطراف النهار » (٤) .

(١) وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٨ ، نشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٨
(٢) وثيقة وقف عمائر السلطان قلاوون رقم ٦٠٦ ج أوقاف .
(٣) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٣٦
(٤) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة (تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس - القاهرة ١٩٦٩) ص ١٩٠

الأوقاف ومكتبات المدارس :

حرص الواقفون في العصر المملوكي على أن يلحقوا بكل مدرسة « خزانة كتب » (١)، يرجع إليها المدرسون والطلاب ، ولاسيما الفقراء منهم . مثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف السلطان الغوري « وبها خلوة كبرى معدة لخزن الكتب بها جنبات خشب نقى يمتدة وبسرة وصدرا منبثة معدة لحفظ ما فيها من كتب العلم الشريف الموقوفة على طلبة العلم الشريف لانتفاعهم بها في المدرسة المذكورة » (٢) ، ومن ذلك أيضا ما نصت عليه وثيقة وقف الابشادى أن الواقف وقف كتبه « على الفقراء والمساكين بالجامع الأزهر الذين لا يملكون من الكتب الا اليسير جدا ينتفعون بذلك الانتفاع الشرعى » (٣) .

وأشرف على خزانة الكتب من أطلق عليه في ذلك العصر اسم « خازن الكتب » (٤) ، أو « شاهد خزانة الكتب » أو « خازن الكتب والربعات الشريفة » (٥)، وكان يشترط فيه أن يكون « ثقة خيرا أميناً يقظاً ذكياً فطنا عاقلاً

(١) لم يقتصر وجود المكتبات في العصر المملوكي على المدارس ، بل وجدت في المساجد والجماعات والخوانق والزوايا ، وفي الدافن أيضا ، مثال ذلك خزانة الكتب التي أقامها المؤرخ ابن تغرى بردى في مدفنه ورتب لها خازنا أميناً وجعل له سكتا خاصا به - أنظر د. عبد اللطيف ابراهيم : المكتبة المملوكية ص ١١ ، ٣٩ ، وثيقة وقف ابن تغرى بردى رقم ١٤٧ محفوظة ٢٣ بالحكمة ، ووثيقة وقف العلای منلطای الجمالی رقم ١٦٦٦ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٢ ، ١٣٣ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم - أنظر أيضا وثائق وقف كل من السلطان برسبای رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٩١ ، حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفوظة ٣ بالحكمة ، السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٣٧ ، ٤٥١ ، وغيرها من وثائق الوقف .

(٣) وثيقة وقف على بن سليمان الابشادى رقم ٢٧٨ محفوظة ٤٣ بالحكمة سطر ٨٧ ، ٨٨ ، نشر د. عبد اللطيف ابراهيم - أنظر مكتبة في وثيقة ص ٥١ ، ٥٢ .

(٤) كان القاضي الحارث بن مسكين الذي تولى قضاء مصر في الفترة من ٢٣٧هـ / ٣٤٥هـ أول القضاة الذين عينوا أميناً على المصاحف بالمساجد - الكندي : الولاة والقضاة ص ٤٦٩

(٥) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالحكمة ، وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالحكمة ، النويرى : نهاية الارب ج ٣٠ ورقة ١٦

مأمونا ، بالغاً في الامانة ، والتقّه ، ونزاهة النفس ، وقلة الطمع ، قادراً على القيام بخدمة الكتب عارفاً بترتيبها » (١) .

وحرص الواقفون على أن يتولى هذه الوظيفة أحد العلماء أو الادباء ليكون عوناً للطلبة والباحثين في ارشادهم الى ما يحتاجون اليه من مراجع (٢) ، ومن أمثلة ذلك ما نص عليه السلطان المؤيد شيخ في وثيقة وقفه من أن يتولى هذه الوظيفة مع وظيفة الخطابة أبو عبد الله محمد بن البارزى (٣) ، ومن بعده لمن يصلح من ذريته (٤) .

وقد حددت وثائق الوقف مهمة أمين المكتبة في العصر المملوكي بالتفصيل وتبدأ هذه المهمة بأن يقوم الناظر بتسليم الكتب الى أمين المكتبة « ويشهد عليه بتسلمها » (٥) ، فجاء في وثيقة وقف السلطان الغورى « ويسلمه جميع ما فيها من الكتب من تفسير وحديث وفقه ولغة ومعان وبيان وبديع وأصول فقه وأصول دين ومنطق وغير ذلك من نحو وصرف وغيرها » (٦) ، ثم يتولى خازن الكتب بعد ذلك حسب ما جاء بوثائق الوقف « احراز الكتب

(١) وثائق وقف كل من المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٣ ، ٣٤ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٢ ، جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٢٨ (٢) د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٤٦ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : المكتبة المملوكية ص ٢٩ (٣) هو القاضى ناصر الدين أبو المعالي محمد ابن القاضى كمال الدين محمد ابن عز الدين بن عثمان بن كمال الدين محمد بن عبد الرحيم بن هبة الله الجهنى الحمدي الشافعى المعروف بابن البارزى ، كاتب السر الشريف ، وعظيم الدولة المؤيدية ، ربيع فى الفقه والعربية والادب والانشاء ، تولى قضاء حماء ، ثم ولى كتابة سرها ثم صاحب الملك المؤيد فى أيام نيابته دمشق ، ولازم خدمته ثم قدم معه الى مصر ، ثم تولى كتابة سر الديار المصرية ، وصار ابن البارزى صاحب الحل والعقد فى المملكة ، توفى فى ٨ شوال ٨٢٣ هـ ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، السخاوى : الضوء اللامع ج ٩ ص ١٣٧ - ١٣٩ ترجمة رقم ٣٥٠ ، ابن حجر : انباء الفرس ج ٣ ص ٢٣٣

(٤) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٥) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٦) وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٤٥ وما بعده ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

المذكورة بالخزانة المذكورة ونقضها من الغبار وتعهدها على العادة» (١)،
أو كما جاء في وثيقة وقف السلطان فرج «حفظها ونقضها، ويتفقد أحوالها
بالاصلاح ووضعها بمواضعها بالخزانة المرصدة لها» (٢) .

أما نظام الاطلاع والاستعارة، فقد حددته الواقفون بدقة تامة،
محافظة على الكتب من الضياع، فمن الواقفين من حرم خروج الكتب نهائيا
خارج مؤسسته، بل حرم الاطلاع الداخلي على من يعرف عنه التفريط، فنصت
وثيقة وقف الابشادي على أن «لا يخرج من ذلك شيئا من الاشياء عن الجامع
الازهر برهن ولا بغيره ولا يعطى من ذلك شيئا لمن يعرف فيه التفريط» (٣)
ورغم ذلك شرط نفس الواقف، زيادة في الحرص على الكتب، وخوفا عليها من
الضياع، أن يقوم الخازن بكتابة «أسماء من يطلب منه كراسا ويأخذه منه،
ثم اذا أعاده مسح اسمه» (٤)، كما نص على ذلك أيضا السلطان الغوري في
وثيقة وقفه «ومن طلب منه كتابا في علم من العلوم أو فن من الفنون يدفعه
له لينتفع به في المدرسة ولا يمكنه من الخروج من المدرسة ولو دفع اليه شيئا
يساوي أضعاف قيمته، فاذا انتفع كل منهم بما طلبه في نسخ منه أو مطالعة
فيه أو مقابلة عليه بالمدرسة رده الخازن الى الخزانة» (٥) .

ومن الواقفين من سمح لطلبة العلم من أهل الخانقاه استعارة الكتب لمدة
شهر على الأكثر للانتفاع بها، وسمح لهم أن يأخذوها معهم الى مساكنهم
بالخانقاه، وبشرط أن يكونوا ثقة، وألا يخرجوا الكتب الى خارج الخانقاه،
فجاء في وثيقة وقف جمال الدين الاستادار «ومن حضر اليه من طلبة العلم
الشريف من أهل الخانقاه المذكورة لاستعارة شيء من الكتب المذكورة يشغل

- (١) وثيقة وقف أذربك رقم ١٩٨ محفظة ٣١ بالمحكمة .
(٢) وثيقة وقف فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة، انظر أيضا وثيقة
وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٤٧، ١٤٤٨، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .
(٣) وثيقة وقف الابشادي رقم ٢٧٨ محفظة ٤٣ بالمحكمة سطر ٨٩، ٩٠ دراسة
ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم .
(٤) وثيقة وقف الابشادي رقم ٢٧٨ محفظة ٤٣ بالمحكمة سطر ٨٩، ٩٠ دراسة
ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم .
(٥) وثيقة وقف النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٤٨ وما بعده دراسة د. عبد اللطيف
ابراهيم .

(م ١٧ - الأوقاف)

فيه سلم اليه ان كان ثقة وان كان ممن يخشى منه منعه الا أن يضمه نفر من أهل الخانقاه المذكورة ولا يعر شيئاً من الكتب المستعارة بيد المستعير أكثر من شهر واحد من حين استعارته بل يأخذه منه عند مضي الشهر ، ولا يمكن أحد من اخراج شيء من الكتب لخارج الخانقاه المذكورة ، واذا كان المستعير من غير أهل الخانقاه المذكورة سلم اليه ما يريد استعارته يطالع فيه نهرا بالخانقاه المذكورة فيه ثم يبيتها عند الخازن ثم يستعيرها منه نهرا» (١) .

كذلك جاء بوثيقة وقف السلطان فرج « على أن من حضر اليه يطلب شيئاً من ذلك فان كان أهلاً لمطالعة ذلك والاشتغال وكان من أهل المكان وممن يوثق به دفعه اليه وأخذ خطه منه فاذا أعاده اليه دفع اليه خطه ولا يمكنه من التأخير مدة بعيدة يخشاً (كذا) منها حصول النسيان بل يتعاهده بالسؤال وأخذ ما أخذه منه فاذا طلب غيره أجابه لذلك وفعل كما فعل أولاً وان كان الطالب من خارج المكان لا يعطيه شيئاً من ذلك ولا يمكنه من اخراج شيء الى خارج المكان ويفعل الخازن في ذلك على ما يفعله أمثاله من الخزنة (٢) » .

وزيادة في الحرص على الكتب الموقوفة نجد من الواقفين من ينص على ضرورة عزل « خازن الكتب » ، « ان بدا من الخازن المذكور تقصير أو خيانة في الكتب استبدل الناظر غيره » (٣) .

أما مواعيد فتح المكتبة أو خزانة الكتب للاطلاع فكانت في الغالب في الاوقات المخصصة للدروس طبقاً لشرط الواقف ، من ذلك ما تشير اليه وثيقة وقف السلطان النوري : « ويفتح الخزانة في أيام الدروس يومين في الجمعة لطلبة العلم » (٤) .

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة .

(٢) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .

(٣) وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٤ ، نشر ودراسة عبد اللطيف ابراهيم .

(٤) وثيقة وقف السلطان النوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٤٨ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

ومن هذه الدراسة يبدو لنا مدى ادراك الواقفين في ذلك العصر لاهمية المكتبات ولاسيما لطلبة العلم في وقت لم تعرف فيه الطباعة الحديثة ، وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على نسخة من كتاب هي إعادة نسخه بخط اليد ، مما جعل الكتاب نادر الوجود ، وإذا وجد فإنه يكون باهظ الثمن ، ومن هذا تبدو أهمية الاوقاف في تيسير الحصول على الكتاب سواء للاطلاع ، أو النسخ ، أو المقابلة (١) ، وهذا ما يفسر أيضا حرص الواقفين الشديد على هذه الكتب ، لضمان دوام استمرار منفعتها ، فضلا عن أن ريع الاوقاف كان هو المصدر الرئيسي للصرف على خزانات الكتب الملحقة بالمدارس وغيرها من المنشآت الدينية .

وبذلك تكون الاوقاف قد ساهمت مساهمة كاملة في خلق أجيال من العلماء في العصر المملوكي سواء عن طريق توفير المدارس والمدرسين أو عن طريق توفير الكتب والمراجع الأساسية .

الأوقاف وزوايا العلم بالمساجد :

بدأت الحياة العلمية في مصر — بعد تحريرها من السيطرة البيزنطية — في مسجد عمرو بن العاص (٢) ، ولم تلبث أن أصبحت مساجد مصر الكبرى مثل جامع أحمد بن طولون (٣) ، والجامع الأزهر من أشهر مراكز الحركة العلمية ليس في مصر وحدها بل في أنحاء الدولة الإسلامية ، وإذا كان الجامع الأزهر قد قلت أهميته في العصر الأيوبي بسبب قطع الخطبة به ، فإنه استعاد هذه الأهمية في أوائل العصر المملوكي في عهد الظاهر بيبرس (٤) ، ومما هو جدير بالملاحظة أنه بالرغم من انشاء المدارس بمصر منذ أواخر العصر الفاطمي ، وتوالى انشاؤها خلال العصرين الأيوبي والمملوكي ، وتوالى ترتيب المدارس — ولاسيما

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) د . سيدة كاشف : مصر في عصر الولاة ص ١٧٣ وما بعدها .

(٣) د . سيدة كاشف : أحمد بن طولون ص ٢٣٢ وما بعدها .

(٤) ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر (مخطوطة بمكتبة فاتح كتيخانسي) ورقة

في العصر المملوكي — في كثير من المساجد الأخرى والخانقاوات ، فقد احتفظت مساجد عمرو وأحمد بن طولون والازهر بشهرتها العلمية •

وللاوقاف الفضل الأول في احتفاظ هذه المساجد الكبرى بشهرتها العلمية من ناحية ، وفي استمرار هذه المساجد كمركز للحركة العلمية ليس في مصر فقط بل في أنحاء العالم الإسلامي من ناحية أخرى ، فيرجع ذلك أساسا إلى ترتيب الدروس بها من قبل السلاطين والأمراء والوقف عليها ، ومن أمثلة هذه الدروس والوقف عليها ، الدروس التي رتبها السلطان حسام الدين لاجين بالمسجد الطولوني ، فبعد أن أعاد تعميره وتعمير أوقافه ، أوقف الكثير من أملاكه على عدة دروس بالجامع الطولوني ، فضلا عن الصرف على عدد من الطلبة مع كل مدرس^(١) •

كذلك أدت الأوقاف إلى استمرار زوايا العلم في هذه المساجد الكبيرة ، ومثال ذلك زوايا العلم التي وجدت في جامع عمرو بن العاص ، ومن أشهرها ثمانى زوايا كانت تدرس فيها شتى العلوم ، ومن أكبرها ثلاث هي زاوية الامام الشافعى ، التي يقال أن الامام الشافعى درس بها فعرفت به ، « وعليها أرض بناحية سندبيس ، وقفها السلطان الملك العزيز عثمان بن السلطان الملك الناصر صلاح الدين » ولذلك ظلت هذه الزاوية حتى عهد المقرئى « يتولى تدريسها أعيان الفقهاء وجلة العلماء »^(٢) ، ثم الزاوية المجدية التي رتبها مجد الدين أبو الاشبال (ت ٦٢٨ هـ / ١٢٣١ م) وزير الأشرف موسى « وعمل على هذا الزاوية عدة أوقاف بمصر والقاهرة » ، فاستمر التدريس بها إلى عهد المقرئى الذى قال عنها « ويعد تدريسها من المناصب

(١) وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين ١٧ ، ١٨ محفوظة ٣ بالمكتبة ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٨
(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٥ ، رمزى : القاموس الجغرافى ج ١ ص ٥٦

الجليلة» (١)، والزأوية الصاحبيه التي رتبها الصاحب محمد بن فخر الدين ، ورتب لها مدرسين : احدهما ملى والاخر شافعى «وجعل عليها وقفا بظاهر القاهرة» (٢) .

وهكذا نرى أن الاوقاف قامت بدور كبير في استمرار زوايا العلم بجامع عمرو ، في آداء رسالتها التعليمية ، ويؤكد هذا القول ما ذكره المقرئى نقلا عن شمس الدين بن الصائغ الحنفى (١) « أنه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر قبل الوباء الكائن في سنة تسع وأربعين وسبعمئة ، بضعا وأربعين حلقة لاقراء العلم لا تكاد تبرح مكانه » (٢) .

كذلك رتبت الدروس في العصر المملوكى في الجامع الازهر ، مثال ذلك الدروس التي رتبها به الامير الطواشى سعد الدين بشير الجامدار الناصرى في عهد السلطان حسن ، فقد رتب فيه درسا للفقهاء من الحنفية ، ووقف على ذلك أوقافا جليلة ، ويذكر المقرئى أن هذه الاوقاف ظلت باقية الى عصره (٣) ،

الأوقاف ومكاتب الايتام :

ارتبط التعليم بالمساجد في مصر منذ بداية العصر الاسلامى ، ولكن تعليم الاولاد أو الصبيان بالمساجد كان مكروها ، فقد سئل الامام مالك عن تعليم الصبيان في المسجد فقال : « لا أرى ذلك يجوز لانهم لا يتحفظون من النجاسة » (١) .

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٥٦

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٥٦

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الزمردى الحنفى النحوى توفى سنة ٧٧٦ هـ - ابن حجر : أنباء الفهر ج ١ ص ٩٥
(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٦ ، ويذكر ابن حجر نقلا عن ابن الصائغ أيضا « أنه شاهد بمصر بجامع عمرو أكثر من خمسين متصدرا يقرأ عليهم الناس العلوم » ، وسواء أخذنا بما ذكره المقرئى أو بما ذكره ابن حجر ، فإنه يدل دلالة قاطعة على كثرة دروس العلم في جامع عمرو في العصر المملوكى ب أنباء الفهر ج ١ ص ٩٥ ، ٩٦

(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٧٦

(٦) القابسى : الرسالة المفصلة ص ٣٢٤

كما ورد في كتب الحسبة أنه « لايجوز تعليم الاطفال في المسجد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتنزيه المساجد من الصبيان والمجانين لانهم يسودون حيطانها ولا يتحرزون من النجاسات ، بل يتخذون للتعليم حوانيت في الدروب وأطراف الاسواق » (١) ، ويبدو أن ذلك كان الأساس في انشاء الكتاب أو المكاتب التي نهضت بالمرحلة الاولى من مراحل التعليم (٢) .

وكان صلاح الدين الايوبي أول من أوقف الاوقاف من أجل الاطفال الفقراء والايتمام (٣) ، وتابع المماليك اهتمام الايوبيين بتعليم هؤلاء الاطفال فأُنشئت في العصر المملوكي الكثير من المكاتب ، واهتم منشئوها بحبس الاوقاف عليها للعناية بأمر الايتام وتعليمهم وتوزيع الغذاء والكساء عليهم ، مثال ذلك مكتب السبيل الذي أنشأه الظاهر بيبرس بجوار مدرسته « وقرر لمن فيه من أيتام المسلمين الخبز في كل يوم ، والكسوة في فصلي الشتاء والصيف (٤) » .

ومن دراستنا لوثائق الوقف من العصر المملوكي يتضح لنا أن العادة جرت ببناء مكتب لتعليم الايتام بجوار المسجد أو المدرسة (٥) فوق السبيل ولذلك عرف باسم « مكتب السبيل » أو « كتاب السبيل » (٦) ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف جوهر اللالا « مكتب علو السبيل » (٧) ، وما جاء أيضا بوثيقة وقف السلطان قايتباي « بمكتب السبيل الذي أنشأه الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه بالجامع الذي بالصحراء علو سبيل الماء المذكور أعلاه » (٨) .

(١) د. أحمد شلبي : تاريخ التربية الاسلامية (بيروت ١٩٥٤) ص ٣١

(٢) د. د. سعيد عاشور : المجتمع المصري ص ١٥٠

(٣) أنظر ما جاء بالفصل الاول عن الاوقاف في العصر الايوبي ،

Ibrahim Salama : op. cit. P. 101.

Rabie : The Financial op. cit. P. 88.

(٤) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٠٤ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٩

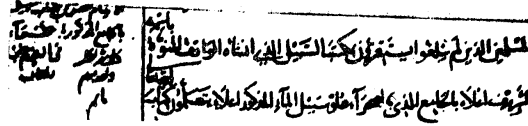
(٥) من أمثلة ذلك ما ذكره المقرئى في المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٤٠١

(٦) أنظر وثائق وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ١٥٦ ، السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٩٢ ،

Ibrahim Salama : op. cit. P. 101.

(٧) وثيقة وقف جوهر اللالا رقم ١٠٢١ أوقاف .

(٨) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ ، أنظر أيضا ما جاء في وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٥٣ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٢



(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف - ص ١٣٤ - المكتب علو السبيل)

ولم يمنع هذا من إنشاء مكاتب لتعليم الايتام منفصلة عن السبيل^(١)، ورغم ذلك أطلق عليها أيضا اسم « مكتب السبيل » ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف الامير صرغتمش « وأما المكان الذي بدلهيز هذه المدرسة المذكورة الذي ذكر أنه برسم مكتب السبيل فان الواقف المسمى أحسن الله تعالى اليه وقف ذلك على أن يستقر فيه الايتام ومؤدبهم للقرأة على الوجه الاتي ذكره فيه »^(٢) ، ومثال ذلك أيضا مكتب الايتام الذي أنشأه السلطان حسام الدين لاجين في زيادة الجامع الطولوني القبلية^(٣) ، ويتضح لنا من ذلك حرص الواقفين على عزل مكتب الايتام عن عمارة المدرسة أو المسجد لاسباب مختلفة^(٤) .

وإذا كانت الاوقاف هي أساس المدرسة في العصر المملوكي ، فان الاوقاف كانت أكثر أهمية بالنسبة للمكاتب الخاصة بتعليم الاطفال ، وبالتالي للمرحلة الاولى من التعليم بصفة عامة^(٥) ، ذلك أن إنشاء مدرسة والوقف عليها يتطلب قدرا معيناً من الثروة ، ومن الاعيان الموقوفة التي يكفي ريعها للصرف

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٤ ، ٢٥ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٦

(٣) وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ ، محفوظة ٣ بالمحكمة ، المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٦٨ ، السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٢٧

(٤) أنظر ما سبق ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، وأنظر أيضا دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم : نصاب جديان من وثيقة الامير صرغتمش تحقيق رقم ٤٤ ص ٥١

(٥) Ibrahim Salama : op. cit. p. 101, 110.

على المدرسة ، أما المكتب فلا يحتاج الى هذا القدر من الثروة لإنشائه ، والوقف عليه ، ولذلك قلما تخلو وثيقة وقف فخرى من تخصيص جزء من الربيع لتعليم عسدد من الاطفال قصد يصل في قتلته الى عشرة أطفال (١) .

وبالرغم من بساطة التعليم في « المكاتب » فقد كان للوقوف آثار بعيدة المدى في هذه المرحلة الهامة من التعليم ، فقد حرص الواقفون على تحديد كل ما يتعلق بالعملية التعليمية في هذه المرحلة ، وكانت شروط الواقفين ، وحرص نظر الوقف على تنفيذها سنة بعد أخرى ، خلقت نوعا من التقاليد التي أصبح معمولاً بها حتى ولو لم ينص عليها .

وكان يقوم بالتدريس في المكتب معلم يطلق عليه عادة « المؤدب » ، وفي بعض الاحيان كان يطلق عليه « الفقيه » (٢) وكان يشترط فيه شروطا خلقية واجتماعية ، منها أن يكون خيرا دينيا ذا عقل وعفة ، متزوجا ، أمينا على أطفال

المدرسة
مؤدبها
السيد طاهر
المرتب
الوقف
السيد طاهر
المرتب
الوقف
السيد طاهر
المرتب
الوقف

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٥ - مؤدب الاطفال)

(١) وثيقة وقف جوهي اللا رقم ١٠٢١ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستاد رقم ١٠٦ محفظة ٧ ، بالمحكمة ، وعندما ذكر النويرى مكتب السبيل الذي أنشأه السلطان قلاوون ذكر النويرى أن السلطان رتب فيه « فقيهان » - النويرى : نهاية الارب ج ٢٩ ورقة ٣٠ ، ٣١ ، وأنظر وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٩ أوقاف التي اعتبرت المؤدب من بين فقهاء المكاتب .

المسلمين ، صحيح العقيدة (١) ، مثال ذلك ما جاء بوثيقة وقف السلطان قايتباي
 « ... وبصرف لرجل من أهل الخير والدين والأمانة والعفة والصيانة حافظا
 لكتاب الله العزيز يكون مؤدبا للايتام المذكورين أعلاه بمكتب السبيل بالجامع
 المذكور ... » (٢) .

وقد يكون المؤدب أو الفقيه من بين الصوفية ، من ذلك ما أشارت اليه
 وثيقة وقف جمال الدين الاستادار « ويرتب الناظر أيضا من عدة الصوفية
 المذكورين أعلاه من غير طائفة المجريين (٣) رجلا حافظا لكتاب الله العزيز
 ذا عقل وعفة وصيانة وأمانة متزوجا زوجة تعفه صالحا لتعليم القرآن والخط
 والادب يجعله معلما للايتام بمكتب السبيل المذكور أعلاه » (٤) .

وكان يساعد المؤدب العريف ، ومثله في ذلك مثل المعيد في المدرسة (٥) ،
 فلم يكن سوى طالبا متقدما ، فقد نصت وثيقة وقف السلطان قايتباي على
 ترتيب ثلاثين يتيما « لم يبلغوا الا عريفهم فانه يكون من العدد ولو كان
 بالغاً » ، كما أن معلوم العريف في هذه الوثيقة كان يماثل معلوم باقي
 الايتام (٦) ، ويؤيد هذا القول ما نصت عليه بعض وثائق الوقف من أن

(١) د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٦٠ ، السبكي : معيد
 النعم من ١٣٠ ، وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٥٥ ، وثيقة وقف منلطي
 الجمالي ١٦٦٦ أوقاف ، وثيقة وقف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، وثيقة وقف السلطان
 برسباي ٨٨٠ أوقاف من ١٩٣ ، وثيقة وقف قراقبا الحسني ٩٢ أوقاف سطر ١٥٤ نشر
 ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم من ٢١٢ ، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف
 من ٣٤ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم من ٢٣

(٢) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف من ١٣٥ ، أنظر ما جاء عن
 المؤدب أيضا في : Ibrahim Salama : op. cit. p. 107.

(٣) يقصد بالمجرد الذي لازوجة له سواء لم يسبق له الزواج أو مطلق أو أرمل .
 (٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة - أنظر نفس
 الشروط والوارد في وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ،
 ووثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف من ١٣٥

(٥) أنظر ما سبق من ٢٤٥

(٦) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف من ١٤٩ ، ١٥٠

الصبي عندما يبلغ الحلم ينزل بأحدى الوظائف الشاغرة بالمدرسة أو المكتب كعريف مثلا ، على أن يصلح لسد هذه الوظيفة (١) .

وكان العريف يقوم بمساعدة المؤدب ، فقد جاء في وثيقة وقف الامير صرغتمش « ويرتب الناظر شخصا يكون عريفا لهم مساعدا للمؤدب المذكور» (٢) كما جاء في وثيقة وقف السلطان قايتباى « وبصر ف لرجل يكون عريفا للايتام المذكورين فيه معينا لمؤدبهم على تأديبهم ويعلمهم القرآن العظيم والخط العربى على عادة العرفاء فى ذلك » (٣) .

عند الشفوة وفي كل يوم من المنهج المذكور خلافا لما كان عليه في الماضي
 من أن لا يقرأ إلا في الأعياد والاحتفالات والاحتفالات والاحتفالات
 العظيم والمحدث في كل عام في ذلك وفي كل يوم من المنهج المذكور

(من وثيقة وقف السلطان قایتبای ۸۸۶ اوقاف - ص ۱۳۵ - عریف الایتام)

وكانت تستلزم في العريف نفس الشروط التي يجب توافرها في المؤبد ،
فنصت وثيقة وقف السلطان الغوري : « ومن ذلك مايتا دراهم تصرف لرجل
متصف بصفات المؤبد المذكورة فيه يقرر الناظر هذا الرجل عريفا بالكتب
المذكور »^(٤) .

ويبدو أن وظيفة العريف لم تكن ضرورية في المكاتب الصغيرة حيث يقل عدد الاطفال النازلين بالمكتب فيكتفى بالمؤدب ، مثال ذلك ما نصت

- (١) وثيقة وقف السلطان النوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٦٩٧ دراسة د- عبد اللطيف ابراهيم .
- (٢) وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٥ نشر ودراسة د- عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٣
- (٣) وثيقة وقف السلطان قبايتاي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٥
- (٤) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٣٨ دراسة د- عبد اللطيف ابراهيم .

يحملون علمه من الخط العربي ومجاهد من ساعد الوفاء
 المدبرون ذلك على الراد وسرف الخط من المرد واللدن
 في كل من سرف من مجاهد وخط العرب من سرف من
 والامام المدبر من سرف من سرف من سرف من سرف من
 دهر من سرف من سرف من سرف من سرف من سرف من

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ - مؤدب وعريف
 لكل خمسين يتيما)

أما المناهج وطرق التدريس والتربية في المكاتب ، فقد حرص الواقفون على تحديدها بدقة بالغة ، وعلى مر السنين أصبح ما حدده الواقفون تقليدا متبعا ، فنصت وثيقة وقف السلطان الغوري على أن المؤدب يعلم الاطفال « الادب أولا ، ثم مايطبقون تعلمه من كتاب الله عز وجل والخط العربي » (١) ، كما نصت وثيقة وقف جمال الدين الاستادار « ويعلمهم الفقيه المذكور ما تيسر لكل منهم تعلمه من القرآن والخط والهجاء والاستخراج اسوة أمثالهم على العادة » أما عن طريق التربية فقد نصت نفس الوثيقة « ... ويعاملهم المؤدب بالاحسان والتلطف والاستعطف فيما يرغبهم به في الاشتغال ومن أتى منهم بما لا يليق أدبه بفعل ما أباحه له الشرع الشريف ، ولا يضرب المضرب المبرح » (٢) .

كذلك نصت وثيقة وقف الامير صرغتمش على أن المؤدب « يقرئ الايتام ما يطبقون قراته من القرآن العظيم ويعلمهم ما يحتملون تعلمه من الخط العربي

(١) وثيقة وقف السلطان الغوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٢) وثيقة وقف الامير جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ ويذكر المقرئ أن من مهام المحتسب ونوابه أن يندروا معلمى الكتاتيب بأن لا يضربوا الصبيان ضربا مبرحا ولا فى مقتل - أنظر المواظ والاعتبار ج ١ ص ٤٦٤ ، أنظر ابن الاخوة : معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٢٦٠ - ٢٦٣

والاستخراج في كل يوم على العادة في مثل ذلك (١) « ، ولاشك في أن ما نصت عليه هذه الوثيقة من عبارات « ما يطبقون قراته » و « يعلمهم ما يحتملون تعلمه » تتفق مع أساليب التربية الحديثة من حيث مراعاة أعمار هؤلاء الاطفال من الناحية الزمنية والعقلية فضلا عن مراعاة قدراتهم الخاصة ومدى استعدادهم لما يقبلونه من العلوم والمعارف (٢) . أما وثيقة السلطان فرج بن برقوق فقد حرصت على أن يراعى المؤدب الفروق الفردية بين الاطفال فنصت على أن « يعلم كل منهم ما يحتمل تعلمه من القرآن والخط والهجا والاستخراج والآداب » (٣) .

ويلاحظ أن « الخط العربي » كان من المواد الاساسية التي تدرس للاطفال في المكاتب ، وذلك طبقا لما جاء في غالبية وثائق الوقف ، باعتباره لونا من ألوان التربية الجمالية ، وله أهمية في تربية الذوق السليم وتكوين الاحساس الفني عند هؤلاء الاطفال ، وكثيرا ما كان المؤدب يقوم بهذه المهمة ، ولكن وجد في بعض الاحيان من تولى وظيفة « التكتيب » لتعليم الخط (٤) ، مثال ذلك ما تنص عليه وثيقة وقف السلطان النوروى « ومن ذلك ثلاثمائة درهم تصرف لرجل كاتب دين خير مأمون عالم بعلم الكتابة مجازا بالاغلام السبعة يقرره الناظر في وظيفة التكتيب بهذا الوقف على أن يتردد للمكتب المذكور أو الموضع الذي يعينه له الناظر يومين في كل أسبوع ، ويعلم الناس فنون كتابته ما يرغبون في تعلمه منه على جارى عادة أمثاله في ذلك » (٥) .

-
- (١) وثيقة وقف الامير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٤ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٣ ، انظر أيضاً وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .
 (٢) د. عبد اللطيف ابراهيم ، دراسة وثيقة وقف الامير صرغتمش تحقيق رقم ٧٨ ص ٧٠ .
 (٣) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمعركة .
 (٤) وثيقة وقف جوهر اللالا رقم ١٠٢١ أوقاف ، وثيقة السلطان برسباي رقم ٨٨٠ أوقاف ص ٢٢٦ ، وثيقة وقف السلطان النوروى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٤٤ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ، وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، د. عبد اللطيف ابراهيم : نسان جديان تحقيق رقم ٧٩ ص ٧٠ ، ٧١ .
 (٥) وثيقة وقف السلطان النوروى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٤٤ وما بعده ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

ويقتصر دور العريف في هذه العملية التعليمية على مساعدة المؤدب في « تكتيب الايتام وعرض ألواحهم مع قراءة الماضي وتكريره ومن أتقن منهم حفظ القرآن العظيم علمه من عقايد دينه وكتب العلم الشريف ما يعود نفعه عليه » (١) ، كما كان العريف يقوم مقام المؤدب أثناء غيبته في تعليم الاطفال (٢) .

أما مواعيد الدراسة في مكاتب الايتام فقد حرص الواقفون على تحديدها بكل دقة ، فنصت وثيقة وقف السلطان النورى على أن - المؤدب « يجلس بالمكتب المذكور في كل يوم من الايام خلا يوم الجمعة وأيام المواسم والاعيان التى جرت العادة بالبطالة فيها ويمكث به لتعليم الايتام الاتى ذكرهم فيه وتأديبهم من أول النهار الى وقت العصر سوى يوم الثلاثاء ويوم الخميس فيمكث الى وقت الظهر خاصة » (٣) أما وثيقة وقف السلطان قايتباى فقد جعلت الدراسة نصف اليوم يوم الخميس فقط ، فنصت على أن « الايتام المذكورين يستمرون أيام حضورهم بالمكتب المذكور من طلوع الشمس الى وقت العصر فينصرفون حينئذ وقبل انصرافهم يقرؤون سورة الاخلاص والمعوذتين وفاتحة الكتاب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون كالدعاء المذكور أعلاه ما عدا يوم الخميس من كل أسبوع فانهم يستمرون بالمكتب الى الظهر ويوم الجمعة بظالتهم وكذلك أيام الاعيان والمواسم والاعذار الشرعية على العادة في ذلك » (٤) .

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٣٦ وما بعده دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٢) وثيقة وقف قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف .

(٣) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٣٥ وما بعده دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٤) وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٦

أو يلقون مقام ذلك من النور عند الفجر كل يوم الايتام المذكورين من قدام
 الملك المذكور من طلع الشمس الى غروبها فيصرون حينئذ في كل يوم
 سورة الاحقاص بالمعوذتين في لغة الكتاب فانه على النسخ العظمى
 ويجوز ان يكون في الملك المذكور في كل يوم من كل جمعة فانه يسمون في الملك
 الظهور يوم الجمعة في كل سنة وكذلك في الاحتياج والمواهب ولا هذا الشرعي
 في ذلك ولا يصرون ولا يقرؤن في كل يوم من كل جمعة فانه يسمون في الملك
 المذكور في كل يوم من كل جمعة فانه يسمون في الملك المذكور في كل يوم من كل جمعة

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف - ص ١٣٦ - مواعيد دراسة الايتام)

أما وثيقة وقف الامير قراقجا الحسني فلم تكتف بتحديد أوقات
 الدراسة بالمكتب المذكور ، بل حددت أيضا ما يدرس في أوقات الدراسة
 فجاء بها « على أن المؤدب المذكور يجلس بالايتم المذكورين بمكتب السبيل
 المذكور في كل يوم من بكرة النهار والى آذان العصر ليعلمهم ما تيسر له
 تعليمهم من القرآن العظيم والخط العربي خلا يوم الثلاثاء (كذا) من كل
 أسبوع فانه يجلس بهم من بكرة النهار والى آذان الظهر ليعلمهم الهجاية
 والخط العربي ، وفعل ما جرت العادة بفعله في مثل ذلك على الوجه الشرعي
 وخلا يوم الجمعة من كل أسبوع فانه بظالة » (١) .

ومن الواقفين من راعى سن هؤلاء الاطفال الايتام ، وسمح لهم بالغياب
 عن المكتب بعذر لمرض أو رياح عاصفة أو مطر شديد أو برد قارس (٢) ، وهو
 ما عبرت عنه وثيقة وقف السلطان قايتباي بـ « الاعذار الشرعية » (٣) ، ومثال

(١) وثيقة وقف الامير قراقجا الحسني رقم ٩٢ أوقاف سطر ١٥٥ - ١٥٧ دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٢

(٢) وثيقة وقف فرج بن برفوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ، وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٦

ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف جمال الدين الاستادار : « ومن مرض منهم أجرى عليه معلومه الى حين زوال ضرره » (١) •

واذا انتهى الصبى من حفظ القرآن وختمه أقيم له احتفال كبير يسمى « الاصرفة » (٢) ، كما كان يصرف له مبلغ من المال ليستعين به على معيشته بعد مغادرة المكتب ، كذلك كان يصرف مبلغ آخر من المال لأؤديه على سبيل المكافأة علاوة على معلومه الشهري ، فقد نصت بعض وثائق الوقف على أن « يصرف لكل يتيم عند ختمه القرآن العظيم وأخبار أحد المتصدرين المذكورين أن اليتيم المذكور قد حفظ القرآن العظيم خمسون درهما نقرة ، ويصرف الى المؤدب المذكور بسبب اهتمامه باقراء اليتيم وتعليمه خمسون درهما نقرة » (٣) •

عادة الاسام بالطالمة صباح استاذهم على يد المولى

الى كل من عزم على العلم والعلم والاحكام المصداق

المدرسة والاسم المدرس وحفظ القرآن على يد

معه ويحفظ القرآن المدرس والاسم المدرس

الاسم والمعلمة حسن زهدا والاسم المدرس

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ - مكافأة اليتيم والمؤدب)

أما من يظل بالمكتب حتى البلوغ دون أن يحفظ القرآن فكان يصرف ليحل محله أحد صغار الايتام (٤) ، ومن أجل ذلك نصت بعض الوثائق على أن

- (١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة •
 (٢) ابن الحاج : المدخل ج ٢ ص ٣٣١ ، ٣٣٣ ، أنظر تفصيل ذلك في : د عاشور : المجتمع المصرى ص ١٥٢ ،
 Ibrahim Salama : op. cit. p. 109
 (٣) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٦ ، ٤٥٧
 (٤) د سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ١٥٢ ، والمعروف أن اليتيم غير البالغ يستحق فى الوقف ، فاذا بلغ خرج من غلة الوقف ولا يستحق منه شيئا - أنظر تعريف الفقهاء لليتيم فى : الخصاف : أحكام الاوقاف ص ٣٢٣

(م ١٨ - الأوقاف)

يزور المكتب طبيب كل شهر « عند تنزيل الايتام ويكشف من يظن به البلوغ منهم فمن وجده بلغ أخبر بحاله فيقرر الناظر غيره في مكانه » (١) ، ولم يستثن من ذلك الا حالات قليلة كان يظهر أحدهم نبوغا وميلا للدرس مما يشر بفلاحه فعندئذ كان يستمر بالمكتب ويسمح له بالاستغفال بالعلم (٢) ، مثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف السلطان قايتباي « ومن بلغ منهم أخرجه الناظر واستخلف يتيما غيره وأجرى عليه ما كان لمن قبله من المعلوم الا أن يكون قد بقى عليه شيء يسير من ختم القرآن العظيم فيستقر في المكتب الى أن يستكمل حفظ القرآن العظيم ان كان يرجى فلاحه وخيره ثم يستبدل به غيره » (٣) .

ومن ذلك أيضا ما نصت عليه وثيقة وقف السلطان حسن « ومن بلغ من الايتام استبدل الناظر به غيره الا أن يكون قد قارب حفظ القرآن العظيم وهو ممن يرجى فلاحه فيستقر به الناظر الى حين ختمه القرآن العظيم » (٤)

سنة ٨٨١ هـ على يد السلطان حسن

معه عدة من الأيتام من ولد السلطان محمد بن محمد

معه واحد من ولد السلطان محمد بن محمد

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - ص ٤٥٧ - استبدال من بلغ من الايتام)

كذلك كان يستبدل اليتيم بآخر في حالة سفره سفر اقامة ، أو تعذر حضوره للاستغفال بالعلم مدة طويلة ، من ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف جمال الدين الاستادار « ومن بلغ منهم استبدل بغيره الا أن يكون بقى عليه شيء

(١) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .

(٢) د. عاشور : المجتمع المصري ص ١٥٢ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية ج ١ ص ٥٤ ، تحقيق رقم ٦٥٦ ، انظر أيضا وثائق وقف كل من قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، جوهر اللالا ١٠٢١ ، أوقاف ، السيفي قرقماس ٩٠١ أوقاف ص ٦٨

(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ١٣٤ ، ١٣٥

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٧

يسير من تكملة حفظ القرآن العظيم ويرجى حفظه لذلك في زمن يسير فيبقى الى حين حفظه ، ومن مات منهم أو سافر بسفر إقامة أو تعذر حضوره للاستغال مدة طويلة لغير ضرورة شرعية بدل غيره ، ويجرى الحال في ذلك على عادة مكاتب السبيل بالقاهرة وظواهرها « (١) » .

وبلغ من عناية الواقفين بأمر تعليم الايتام أنهم لم يكتفوا بإنشاء المكاتب وترتيب المؤدين والعريفين بها ، كما أنهم لم يكتفوا بتوفير الطعام والكساء فضلا عن معلوم شهري للايتام ، ولكن فوق كل ذلك حرص الواقفون على توفير أدوات الكتابة للايتام من ذلك ما تنص عليه وثيقة وقف الامير صرغتمش « ويصرف ثمن ما يحتاج اليه الايتام المذكورين من أقلام ومداد وألواح ودوى وحصر يجلسون عليها » (٢) .

وهكذا كانت الاوقاف هي أساس التعليم بمراحله المختلفة في العصر المملوكي .

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستاد رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٢) وثيقة وقف الامير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٥ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٣ ، انظر أيضا وثائق وقف كل من السلطان حسن رقم ٤٠ محفظة ٦ بالمحكمة ، فرج بن بريقو رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ، جمال الدين الاستاد رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

الفصل السادس

للأوقاف وللحياة الاقتصادية

— الأوقاف وأحوال مصر الاقتصادية — وقف حوالى نصف أراضى مصر الزراعية وأثر ذلك على إيرادات بيت المال — حبس الأموال عن التداول — شروط تأجير الأوقاف — التحايل على شرط الإيجار — تحكير الأوقاف وأثر ذلك فى تبديد الثروات — أثر الأوقاف فى البطالة — تحكم الواقف فى ثروته حيا وميتا وأثر ذلك فى تبديد ثروة المجتمع — المنازعات على الأوقاف — تقنين الملكيات — الأوقاف مصدر ثروة المعممين — تأثر الأوقاف بسوء الأحوال الاقتصادية — تغير العملات وأثره على أرباب الوظائف •

— الأوقاف ونظام الاقطاع — تحول الاقطاعات الى أوقاف عن طريق : بيع أملاك بيت المال — وقف أراضى بيت المال — أثر ذلك على ضعف الجيش •

— الأوقاف والعمالة الادارية والفنية : الناظر — المباشرون — الكاتب أو العامل — الشداد — المشارف — الجابى — الصيرفى — الشاهد — البرددار — المهندس أو المعلم — شاعدا العمارة — المرخم •



الأوقاف وأحوال مصر الاقتصادية :

شرعت الاوقاف في الاسلام لتؤدي دورا في حياة المجتمع الاسلامي لاغنى عنه ، ولتقديم للمسلمين خدمات اجتماعية معينة ، على أساس صفتها الدينية التي تمثلت في أنها « صدقة محرمة » ، حكمها في ذلك حكم سائر الصدقات ، والمعروف أن تصرفات الافراد في المسائل المتصلة بالدين تعتمد أساسا على النوايا الصادقة « وانما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » (١) ، ولما كانت تنظيمات الاوقاف لم نوضع لها قواعد ثابتة الا بعد تدوين الفقه الاسلامي في القرن الثاني والثالث للهجرة (٢) ، فاننا نجد أن هناك من الافراد من خرج بالاوقاف عن أصل معناها الدقيق في الاسلام ، وهو الصدقة المحرمة ، فممنذ أواخر عهد الصحابة وجد من استغل نظام الاوقاف في تحقيق مآربه الشخصية مثل حرمان بعض الورثة ، وخاصة الاناث عن طريق الوقف على الذكور دون الاناث ، ويؤكد هذا استنكار السيدة عائشة رضي الله عنها لهذا الفعل (٣) ، فضلا عن عزم عمر بن عبد العزيز إلغاء الاوقاف التي أخرجت منها النساء إلا أن المنية عاجلته (٤) .

والخروج بالاوقاف عما شرعت من أجله كانت له آثار سيئة بالنسبة للأحوال الاقتصادية ، ولذلك نجد الامام أبا حنيفة لم ير وقفا لازما الا ما كان مسجدا ، أو متصلا بقضاء القاضي ، أو كان بوصية بوقف تخرج من الثلث (٥) ، مطبقا على الوقف أحكام الهبة والوصية ، ومتتبعا آثار الرسول عليه الصلاة والسلام بالنهي عن تصدق الفرد بكل ماله (٦) ، ولكن توسعة الفقهاء في الوقف في العصور التالية أدت الى وقف الافراد لكامل ممتلكاتهم

(١) الغزالي : أحياء علوم الدين ج ٤ ص ٢٥٩

(٢) Schacht : op. cit. p. 443

(٣) الامام مالك : المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٥ ، أنظر أيضا ما جاء بالنقل الاول ٢٣ وما بعدها .

(٤) الامام مالك : المرجع السابق ج ٤ ص ٣٤٥

(٥) ابن الهمام الحنفى : فتح القدير ج ٥ ص ٣٩ ، السرخى : المبسوط ج ١٢

ص ٢٧

(٦) الجزيري (عبد الرحمن) كتاب الفقه على المذاهب الاربعة - المعاملات - ج ٣ ص ٢٩٦ ، ٣٢٠

سواء كانت أراضي زراعية أم مبان أو غير ذلك ، فقد اتسع نطاق الوقف إلى درجة كبيرة حتى شمل أيضا « الدراهم والذنانير » (١) ، وحتى أصبحت معظم مباني « مصر والقاهرة » في العصر المملوكي موقوفة ، كما أن عشرة قرارات من أرض مصر كانت وقفا عند بداية الفتح العثماني لمصر (٢) ، ويؤكد هذا ما جاء في وثائق الوقف من النص على وقف بلاد بأكملها تبلغ الواحدة منها آلاف الأفدنة ، والامثلة على ذلك كثيرة ، فمن أوقاف مدرسة السلطان حسن بلدة قها التي تبلغ مساحتها ٢٧٤٣ فدانا (٣) ، ومن الأراضي الجارية في أوقاف الاشرف برسبای أراضي بلدة الكريون من اقليم البحيرة ، وتبلغ مساحة الأراضي الموقوفة بها ٢٧٠٠ فدانا (٤) ، وبلدة طما من الاعمال الفيومية ، والتي تبلغ مساحتها ٧٦١ فدانا (٥) ، وقد نصت على ذلك وثيقة وقف السلطان برسبای فجاء بها « ٠٠٠ وجميع أراضي ناحية طما من أعمال الفيوم ٠٠٠٠ وجميع أراضي ناحية الكريون من اقليم البحيرة ومساحة هذا الموقوف ألفا فدان وسبع مائة فدان ٠٠٠ » (٦) .

والغزالي بالبركة للامير الموقوفة رجب بنج اراضي

بج

بنية هان اراضي وبنية اراضي العسلى اراضي

نلت والنزول بالبركة الاخرة وبنية الجليل والشرقي اراضي

الانتم والبنية بالبنية رجب بنج اراضي ناجة للبركة

بج

من اقليم البحيرة ونساحة هذا الموقوفة الناجمة من ١٦٣ - وقف بلاد بأكملها

(من وثيقة وقف السلطان برسبای رقم ٨٨٠ أوقاف ص ١٦٣ - وقف بلاد بأكملها)

(١) أنظر ما جاء بالفصل الثاني من طبيعة الوقف ٩٩ وما بعدها .

(٢) الاسحاقى : لطائف اخبار الدول ص ١٢٨

(٣) ابن الجيمان : التحفة السنية ص ١٢ ، رمزى : القاموس الجغرافى ق ٢

ج ١ ص ٤٧ ، أنظر أيضا وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف .

(٤) ابن الجيمان : التحفة السنية ص ١٢١ ، رمزى : القاموس الجغرافى ق ٢ ص ٣١٨

(٥) ابن الجيمان : المرجع السابق ص ١٥٦ ، رمزى : المرجع السابق ق ٢ ص ١٦٣

(٦) وثيقة وقف السلطان برسبای ٨٨٠ أوقاف ص ١٦٣ .

وأدى اتساع الوقف الى هذا الحد في العصر المملوكي مع اعفاء هذه الاوقاف من الضرائب المختلفة الى قلة ايرادات بيت المال (١) ، فضلا عن أن بعض السلاطين كان يعطى امتيازاً خاصاً للمناطق الموجودة بها أوقافه، أو لمستأجريها ، مثال ذلك أن السلطان الناصر محمد عندما أنشأ خانقاه سرياقوس أمر باعفاء منطقة الخانقاة من المكوس التي تفرض على غيرها من المناطق « فرغب الناس في السكنى حول الخانقاة ٥٥٥٥٠٠ وهي الى اليوم بلدة عامرة لا يؤخذ بها مكس البتة مما يباع من سائر الاصناف احتراماً لمكان الخانقاة » (٢) ، كذلك نص السلطان برسباى في وثيقة وقفه أن « لا يؤخذ من فلاحى أوقاف مولانا السلطان الواقف ولا مستأجريها دستور ولا ضيافة ولا يحدث عليهم حادثة ولا مظلمة » (٣) ، ومن الطبيعي أن أمثال هذه الامتيازات تؤثر على ايرادات بيت المال •

هذا الى أن طبيعة الوقف تقوم أساساً على حبس الاموال ، سواء كانت أراضى زراعية ، أو منقولات ، حبسها عن التداول بأى نوع من أنواع التصرف ، مما يجعل الاموال الموقوفة بمنأى عن حركة التداول المالية العامة ، وبالتالي يمنعها من أن تكون دعامة من دعائم الثقة المالية والاستثمار الاقتصادي ، ويبعدها عن وضعها الطبيعي كعامل اقتصادى له أثره في حركة الاسواق المالية مما يؤدي الى نمو الثروة العامة . فالاموال الموقوفة تصبح كالعضو الاثقل في الجسم العامل ، يضعفه ويمنعه من حركته الطبيعية ، اذ أنها بحكم تحبيسها تظل راكدة لاتسمح للأيدي المجربة المختلفة بالعمل فيها، ولا للارادات الناضجة المتطورة مع الزمن بحسن استغلالها ، فكما رأينا في وثائق الوقف المختلفة أن الواقف يحرص على أن يقيّد كل شيء ، ويضع خطأ مرسومًا ، وليس لاحد أن يعدل فيه أو يطره ، ولو الى أحسن ، أو — طبقاً

(١) انظر الفصل الثاني - العوامل الاقتصادية التي ساعدت على انتشار الاوقاف وازدهارها ص ٩٠ وما بعدها •

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢٢

(٣) وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أوقاف ص ٢١٢

لظروف العصر ، ومن ذلك يمكن القول أن شروط الواقفين حجرت — على الاجيال التالية ، وحرمتها من حقها الطبيعي في التصرف في هذه الاموال^(١) . وما جاء بوثائق الوقف من شروط خاصة بالبدء بعمارة الاعيان الموقوفة، وتأجيرها ، يعكس ما حاوله الواقفون من تلافي العيوب الاقتصادية للاوقاف السابقة على عهدهم ، فقد تطرق الفساد الى الاوقاف في العصر الايوبي، نتيجة لتحكير الاوقاف^(٢) وعدم عمارتها ، ولذلك نصت كافة وثائق الوقف في العصر المملوكي على البدء بالصرف من الربيع على عمارة الاعيان الموقوفة^(٣) . كما وضع بعض الواقفين شروطا خاصة لتأجير أوقافه بغرض المحافظة عليها، وضمان استمرار ريعها ، وبالتالي دوام مصارفها للمستحقين وأرباب الوظائف^(٤) .

ومن القواعد الفقهية العامة في تأجير الاوقاف أن الاجارة لاتصح في الاراضي أكثر من ثلاث سنوات ، وفي المساكن والحوانيت ونحوها أكثر من سنة ، الا اذا كانت مصلحة الوقف تقتضي تأجير الوقف أكثر من ذلك ، على أن يكون الايجار في هذه الحالة باذن القاضي ، أو طبقا لشروط الواقف^(٥) . ورغم هذه القاعدة الفقهية ، فقد وجدنا شروطا مختلفة للايجار في وثائق الوقف المملوكية ، ويبدو أن هذه الشروط كانت تختلف من وثيقة لأخرى تبعا للحالة الاقتصادية السائدة في مصر يومئذ ، وظروف الوقف المالية^(٦) ، ومن أمثلة ذلك ما تنص عليه وثيقة وقف السلطان بيبرس الجاشنكير من أن مدة الايجار سنة واحدة فما دونها ، بأجرة المثل غما فوقها ، والا يؤجر الوقف لمتشر ولا متعمر يخشى على الوقف منه ، وأكثر من ذلك نجد أن الواقف

(١) د عبد الحكيم الرفاعي : الاقتصاد السياسي ج ٢ ص ٦٤٢

(٢) ابن ممتي : قوانين الدواوين ص ٣٥٦ ، أنظر ما جاء بالفصل الاول عن الاوقاف في العصر الايوبي .

(٣) أنظر ما جاء بالفصل الثاني ص ٨٦ وما بعدها .

(٤) توجد بعض الوثائق التي لم تتعرض لهذا الموضوع ، مثال ذلك وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبل رقم ٣٩ محفظة ٦ بالمحكمة نشر ودراسة د عبد اللطيف ابراهيم .

(٥) الجزيري : الفقه على المذاهب الاربعة — الماملات ج ٣ ص ١٠٣

(٦) د عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٧٣٧

اشترط شرطا خاصا على من يؤجر أراضي الوقف الزراعية ، وهو أن يزرع نصفها ما يحب وأن يزرع النصف الآخر برسيما ومقائيا وفولا ، وذلك لمصلحة الارض ، فقد جاء في هذه الوثيقة : « على أن الناظر في هذا الوقف المتولى عليه يؤجر ذلك وما شاء منه / بنفسه أو بمن يستنييه عنه في ذلك أو يفوضه لمدة سنة واحدة / فما دونها بأجرة المثل فما فوقها ولا يزيد على ذلك الا أن تدعوا (كذا) الضرورة أو الحاجة / أو المصلحة أو العبطة الى زيادة على هذه المدة فيؤجر ذلك وما شاء منه المدة التي / تدعو الحاجة اليها أو ما عين فيه ولا يؤجر ذلك ولا يضعه لمتشرب ولا لمتغرر / يخشى على الوقف من تغلبه وشرطا هذا الواقف أن الاراضي التي تزرع مما عين أعلاه / يشترط الناظر على من يؤجره ثم شرعت (كذا) في زرع ذلك أن يزرع النصف من الارض ما أحب / واختار والنصف الثاني برسيما ومقائيا وفولا مراعاة لمصلحة الاراضي المذكورة » (١) .

مفصلة أمغست على الملك... في التولى عليه بوللاراس
بمنفسه أو من تنبيهه على ذلك أو فوضه له
فقد بنا بجره المثل فافقها ولا بد على الارض عوا القوم أو الحاجة
أو المصلحة أو العبطة الزيادة على ذلك فمعه يبدواست لمتشرب
تدعو الحاجة اليها أو ما عين فيه أو ما يضعه لمتشرب ولا لمتغرر
مخشى على الوقف من تغلبه وشرطا هذا الواقف أن الاراضي التي تزرع مما عين أعلاه
يشترط الناظر على من يؤجره ثم شرعت (كذا) في زرع ذلك أن يزرع النصف
ما أحب واختار والنصف الثاني برسيما ومقائيا وفولا مراعاة لمصلحة الاراضي المذكورة

(من وثيقة وقف السلطان بيبرس الجاشنكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالحكمة - شرط الايجار والزراعة) .

(١) وثيقة وقف السلطان بيبرس الجاشنكير رقم ٢٢ محفظة ٤ بالحكمة .

كذلك نصت وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ألا تؤجر أعيان الوقف لمن يتصف بصفات محددة ، ويخشى منه على الوقف ، كما حرص الواقف على تحديد الطريقة التي تؤجر بها بيوت الوقف للمحافظة عليها ، فجاء بها « وشرب الواقف المذكور أن لا يؤجر هذا الموقوف المذكور بأعليه لمتغير ولا لمتجوه ولا لذى شوكة ولا من يعسر الخلاص منه ولا من يخشى على الوقف وأهله منه وأن لا يؤجر ولا شيء منه الا لسنة واحدة فما دونها بأجرة المثل فما فوقها ولا يدخل عقدا على عقد حتى تنتضى مدة العقد الاول وتعود العين الى الناظر وأنه اذا سكن أحد في بيت من الموقوف المذكور يدخل الجابي والمباشرون الى المكان ان كان فيه رخام يقيس (كذا) ويضبطون ذلك بالصفة والكيفية والمقدار والجنس ضبطا شافيا واضحا بينا ويسلم للسالكين ويشهد عليه بذلك قبل سكنه ويتسلم منه عند خلوه بحيث يكون الموقوف سالما من الضياع والابدال » (١) .

ومن الواقفين من شرط أن تؤجر أراضى الوقف لفلاحيتها ، فهم أحق بها ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة تغرى بردى « لا تؤجر الارض الا لفلاحيتها فان تعذر لفلاح مشكور السيرة حسن المعاملة » (٢) .

أما طريقة دفع الايجار فقد نصت وثيقة وقف المؤرخ ابن تغرى بردى على وجوب دفع ايجار الاراضى « قسما بقسما ، والاماكن شهرا بشهر » (٣)

أما مدة الايجار فقد اختلفت من واقف لآخر فقد تكون في الاراضى الزراعية سنتين (٤) ، أو ثلاث سنوات (٥) ، وفي النادر كانت خمس سنوات (٦) أما العقارات المبنية فقد نصت غالبية وثائق الوقف على أن تؤجر لسنة

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة ، انظر أيضا وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة حيث جاءت بها شروط مشابهة الا انها اجازت الايجار لثلاث سنوات كحد أقصى لمصلحة الوقف أو أهله .

(٢) وثيقة وقف تغرى بردى بن عبد الله البكلمش رقم ٩٨ محفوظة ١٦ بالمحكمة .

(٣) وثيقة وقف ابن تغرى بردى (المؤرخ) رقم ١٤٧ محفوظة ٢٣ بالمحكمة .

(٤) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، وثيقة وقف جوهر اللا ١٠٢١ أوقاف .

(٥) وثيقة وقف فرج بن برقوق ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة ، وثيقة وقف الامير

مرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٥ نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٧

(٦) وثيقة وقف الشهابى أحمد على يوسف ٢٦٤ محفوظة ٤١ بالمحكمة .

واحدة فما دونها ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى « ومنها أن يؤجر العقار الموصوف المحدود فيه سوى سنة واحدة فما دونها بأجرة المثل فما فوقها ولا يدخل عقد على عقد حتى تنقضى مدة العقد الاول وأن لا تؤجر الاراضى الموصوفة المحدودة فيه الا لسنتين فما دون ذلك بأجرة المثل فما فوق ذلك ولا يدخل عقد على عقد حتى تنقضى مدة العقد الاول » (١) .

أما السلطان برسباى فقد شرط في بعض أوقافه أن تؤجر لسنتين فأقل (٢) ، ولكنه عاد في أوقاف أخرى له وجعل الحد الأقصى لمدة الايجار سنة واحدة فما دونها من ذلك ما نص عليه « ومنها أن لا يؤجر هذا الوقف ولا شيء منه أكثر من سنة واحدة فما دونها ولا يدخل الناظر عقدا على عقد حتى ينقضى مدة العقد الاول » (٣) .

النظر في نصوص زمان لا يؤجر هذا الوقف ولا يتعد أكثر

منه ولجنة فاوونا ولا يدخل الناظر عند ائتماره حتى ينقضى

مدة العقد الاول ومنها انه اذا قصدا من التطاير على الوقف

(من وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أوقاف ص ٢٥٧ - شرط الايجار لسنة واحدة) .

وهناك من الواقفين من فضل زراعة الارض على ايجارها الا عند الضرورة ، فقد نصت وثيقة وقف السلطان حسام الدين لاجين « اذا أمكن استغلال الارض بالزراعة كان ذلك وان تعذر تؤجر لمدة سنة واحدة » (٤) .

- (١) وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ٢٢٨ - ٢٣١ - نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٨
(٢) وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أوقاف ص ٢١٢
(٣) الوثيقة السابقة ص ٢٥٧
(٤) وثيقة وقف حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفظة ٣ بالمحكمة .

ويبدو من هذه الشروط المتعددة أنها وضعت لصالح الاعيان الموقوفة ، ولكن طبيعة الوقف أدت الى سوء استثماره وضعف استغلاله وعدم رعايته . رعاية كاملة كما ترعى الاملاك الخاصة ، ذلك أن الولاية على الاعيان الموقوفة تكون لمن تشترط له سواء كان أجنبيا أم مستحقا وله وحده حق مباشرتها ، ويكون عمله حينئذ لغيره لا لنفسه ، فليس له الا ما حدد له الواقف مقابل نظره عليها ، ومن الطبيعي أن عمل الانسان لغيره ليس كعمله لنفسه ، حتى ولو كان هذا الغير وجوه البر المختلفة ، هذا فضلا عن أن الناظر والمستحقين ليس لهم من الاعيان الموقوفة الا ريعها ، ولذلك لا يهتم الا الحصول على الثمرة العاجلة ، وان قلت ، لاتعنيهم عمارة الاعيان وحسن الاحتفاظ بها ، لأن عمارة الاعيان الموقوفة سوف تكون على حساب مستحقاتهم من الوقف (١) .

وأعتقد أن هذه الامور الطبيعية والمتعلقة بطبيعة البشر ، فضلا عن طبيعة الوقف التي تجبر على تصرف الغير الا طبقا لشرط الواقف ، هي السبب الرئيسي في خراب الاوقاف ، وقلة ريعها ، فاذا كان هذا هو حال حوالى نصف أراضى مصر الزراعية ، وغالبية مباني القاهرة والفسطاط في العصر المملوكى ، فان هذا الوضع انعكس بدوره وبآثاره السيئة على اقتصاديات البلاد .

ومما يؤكد هذا المعنى أن الفقهاء أنفسهم هم الذين وضعوا الحيل للخروج عن نص شرط الواقف بشأن الايجار ، والذي وضع من أجل مصلحة الاعيان الموقوفة ، ولكن الناظر والمستحقين وجدوا أن هذه الشروط لا تتفق مع أطماعهم الشخصية ، وحرصهم على الحصول على الثمرة العاجلة من ريع الاوقاف ، فأوجد لهم الفقهاء — وغالبيتهم مستحقين في الاوقاف — الحيلة على ذلك ، فجعلوا الايجارة عقودا متعددة مترادفة ، كل عقد سنة في تغير الاراضى ، وثلاث سنين في الاراضى الزراعية . على أن يكون بعضها شرطا

(١) نعت كافة وثائق الوقف المملوكية على البدء بعمارة الاوقاف من الريع — انظر ما سبق ص ٨٦ ، ص ٢٨٠ ، الجزيرى : الفقه على المذاهب الاربعة — المعاملات ج ٣ ص ١٠٤

في بعض (١) ، بالرغم من أن وثائق الوقف التي تعرضت لشروط الإيجار نصت على أنه لا يدخل عقد على عقد حتى تنتهي مدة العقد الأول (٢) .
واعتقد أن هذه الحيلة هي التي جعلت بعض الواقفين يشترط عودة العين الموقوفة الى الناظر بعد انتهاء مدة العقد ، ثم يعاد تأجيرها وهكذا (٣) .

ومن الحيل التي وضعها الفقهاء للحصول على الثمرة العاجلة من الاوقاف في حالة التأجير بعدة عقود مترادفة لمدد متتالية أن جعلوا قيمة الإيجار في العقد الأول مرتفعة ارتفاعا كبيرا ، أما باقى المدة فجعلوها بأجرة يسيرة (٤) .
وهذه الحيل تشبه الى حد ما نظام التحكير الذي يعطى حق استغلال الاراضى أو المباني لمدد طويلة قد تصل الى ثلاثين سنة ، وهو نظام لا تنقره القوانين الاقتصادية لانه يؤدي الى انخفاض قيمة الاراضى المحكرة ، وما عليها من مباني ، فتباع بأبخس الاثمان ، فضلا عن أن المستأجر في هذه الحال يعمل على استغلال العين الموقوفة الى أقصى حد لصالحه دون الاهتمام برعاية الارض أو تعمير المباني (٥) ، مما أدى الى انخفاض ما يمكن أن نطلق عليه « الدخل القومي » ، فضلا عن خفض القيمة الحقيقية لهذه الثروات .

(١) الجزيرى : الفقه على المذاهب الاربعة - المعاملات ج ٣ ص ١٠٤
(٢) وثيقة وقف السلطان برسيلى ٨٨٠ أوقاف ص ٢٥٧ ، وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ ، وثيقة وقف فرج بن بروق رقم ٦٦ محفظة ١١ - أنظر ما سبق ص ٢٨٢
(٣) أنظر ما جاء بشروط الإيجار فى وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ فيما سبق ٢٨٢
(٤) يدافع الفقهاء عن أنفسهم فى هذه الحيل بأنهم يعملون لصالح الوقف ، ولكن من المعروف أن ريع الوقف للمستحقين ولا سيما وأن بعض الوثائق لم تحدد مرتبات أو مبالغ معينة لارباب الوظائف والمستحقين وجعلت ذلك لتقدير الناظر ، وهناك من الوثائق ما حددت نصيب المستحقين بنسبة من ريع الوقف مثال ذلك وثيقتى وقف السلطان قلاوون رقم ١٠١٠ ، ١٠١١ أوقاف ، ومن الطبيعي أن المستأجر الذى سيدفع مقدما مبالغ كبيرة مقابل إيجار لمدة طويلة سوف يشترط أن يكون اجمالى الإيجار أقل من مثله والا فمما الدافع الذى يجعله يقبل هذا الوضع - أنظر : الجزيرى : الفقه على المذاهب الاربعة - المعاملات ج ٣ ص ١٠٤
(٥) ابن مائى : قوانين الدواوين ص ٣٥٧ ، المقريزى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٥١٨ حاشية ٣ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٢٦٩ - أبو زهرة : المحرر ص ٩٥ ، أنظر ما سبق بالفصل الاول ص ٥٩

يضاف الى هذه الآثار الاقتصادية السيئة التي نجمت عن كثرة الأوقاف مع انحرافها عما شرعت من أجله ، بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية السيئة ، ذلك أن نظام الوقف بأوضاعه وظروفه في العصر المملوكي كان مدعاة للبطالة والبعد عن الحياة الجادة العاملة ، والانصراف الى الحياة اللاهية الخاملة ، وترتب على ذلك نتائج اقتصادية سيئة نتجت عن اعتماد الكثيرين على الأوقاف سواء كانوا مستحقين فيها أو من أرباب الوظائف ، ولا سيما المقيمين منهم بالخانقوات والربط والقبات (الترب) ، اذ كان تقرير الوظائف طبقا لشرط الواقف ، والنص على توارث هذه الوظائف ، قاضيا على الدوافع الشخصية الكامنة في نفوس أولاد هؤلاء العلماء والفقهاء للاتجاه الى العمل والانتاج ، فقد ضمنوا وهم ما زالوا أطفالا وظائف ، محددة بمرتبات مغرية حصلوا عليها بحكم مولدهم ، والامثلة على ذلك كثيرة في غالبية وثائق الوقف ، ومنها على سبيل المثال ما جاء في وثيقة وقف السيدي قرقماس ، فقد نصت على أن الواقف « عين وظيفة مشيخة التصوف المذكور أعلاه لسيدنا الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العلامة شرف الدين شرف العلماء أوجد الفضلا مفتي المسلمين أبو زكريا يحيى البرديني الشافعي المشار اليه بأعليه أيد الله تعالى أحكامه وأحسن اليه ووظيفة المباشرة المذكورة فيه للعبد الفقير الى الله تعالى الجنب العالي القضاي الرئيس الفاضلي الكامل الشمسي شمس الدين أبي عبد الله محمد الدنو سري أعز الله تعالى جنبه ووظيفة الشهادة المذكورة فيه للجنب العالي القضاي مفتي الدين أبي الفتاح محمد بن الجنب العالي الشهابي أحمد الشهير بابن جلال أعزه الله تعالى ثم من بعد الجنب المسمى الدنوسري المشار اليه أعلاه لولده الشهابي أحمد ثم لأولاده وذريته ومن بعد كل من الشيخ شرف الدين البرديني والقاضي فتح الدين المشار اليه أعلاه لأولادهما وذريتهما ٠٠ » (١) .

(١) وثيقة وقف السيدي قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف من ٣٤

في الاستحقاق والنظر ومنها انه عين وظيفة مشيخة
 الشريف المذكور اعلاه سيدنا الفقير الي الله تعالى الشيخ
 الامام العالم العلامة شرف الدين شرف العلماء اوجده العفلا
 مفتي المسلمين ابو بكر دايجي البرودي الشافعي المشار اليه
 باعاليه ايد الله تعالى احكامه و احسن اليه ووظيفة
 المباشرة المذكورة فيه للمبدع الفقير الي الله تعالى الجنب
 العالي القاضي الرئيس الفاضل الكامل السمي من الدين
 ابي عبدالله محمد الدون شري اعز الله تعالى جنابه ووظيفة
 الشهادة المذكورة فيه الجنب العالي القاضي فتح الدين
 ابي الفتح محمد بن الجنب العالي الشهابي احمد الشهير بان
 جلال اعز الله تعالى دم من بعد الجنب الشهابي الدون شري
 المشار اليه اعلاه لولده الشهابي احمد دم الاولاده وذريته
 ومن بعد كل من الشيخ شرف الدين البرودي والفاضل فتح
 الدين المشار اليه اعلاه الاولاد ذريتهما بحيث يكون

(من وثيقة وقف السيقي قرماس ٩٠١ أوقاف ص ٣٤ - توارث الوظائف)

ومن الواقفين أيضا من جعلوا بعض ريع أوقافهم كمكافآت لبعض
 عتقائهم ، فشرطوا تنزيلهم في وظائف معينة ، وقرروا لهم المرتبات الكبيرة
 نسبيا عما يتقاضاه أمثالهم لدرجة أننا نجد أن السلطان قايتباي حدد
 مرتبا معيناً إذا كان متولياً الوظيفة شخصاً معيناً ، أما إذا تولاه غيره ،
 فيصرف له نصف المعلوم ، فقد نصت وثيقة وقف السلطان قايتباي على أن

« يصرف لرجل مبخر ٥٠٠ ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ثلاث مائة درهم نصفها مائة درهم وخمسون درهماً أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف ٥٠٠ هذا إذا كانت هذه الوظيفة جارية في استحقاق من هو مقرر فيها الآن وهو جوهر الأشرفي عتيق مولانا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف أعلاه ٥٠٠٠ فان كانت هذه الوظيفة لغيره صرف له من الجامكية عن سدها نصف الفلوس المذكورة فيه في كل شهر وهو مائة درهم وخمسون درهماً ٥٠٠ » (١) •

الموصوفة أعلاه لطلان المبخري وضرب و...
بالجامع المذكور لصلابة الحق في السلام بخمسة يكون كاشي ما يتجزئه مما
وأجرة طبية كالمودود وغيره المقر على العادة في ذلك في كل شهر بمبلغ
الأهله ما يبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ثلاث مائة درهم نصفها مائة
وخمسون درهماً أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف وفي كل شهر

الفرصة التي للموصوف أعلاه لطلان المبخري...
جارية في استحقاق من هو مقرر فيها الآن وهو جوهر الأشرفي عتيق مولانا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف أعلاه ٥٠٠٠ فان كانت هذه الوظيفة لغيره صرف له من الجامكية عن سدها نصف الفلوس المذكورة فيه في كل شهر وهو مائة درهم وخمسون درهماً ٥٠٠ » (١) •

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٩٩٦ أوقاف ص ١٣٢ - مضاعفة مرتب الوظيفة لعتيق السلطان) •

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٢

أما طلبه العلم فإن غالبيتهم اتخذ من صفته كطالب علم وسيلة للحصول على المعلوم من الاوقاف ، فاطمأن الى ما يصل ليديه سنويا من ريع الاوقاف ، ولم يجد في نفسه حاجة تدعوه الى العمل وبذل الجهد^(١) .

أما أقارب الواقف وذريته فكانوا أكثر اعتمادا على ريع الاوقاف ، وخاصة أن معظم وثائق الوقف المملوكية اهتمت بالوقف على الذرية ^(٢) ، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السيقي قرقماس للوقف على أقاربه فباء بها « ويصرف للسيقي درويش بن عبد الله بن حاتم بن أخت الواقف المشار اليه في كل شهر يمضى من شهر الاهلة ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ستمائة درهم نصفها ثلاثمائة درهم أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف مدت (كذا) حياته ويصرف للجناب العالي السيقي فلاقى ابن عبد الله السيقي قرقماس الاتابكي دوا دار الواقف المشار اليه في كل شهر يمضى من شهر الاهلة من الفلوس الموصوفة أعلاه تسع مائة درهم نصفها أربع مائة درهم وخمسون درهما مدة حياته ثم من بعد كل منهما الآخر من بعده لأولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه ثم من بعدهم يعود لجهة الوقف للتربة المذكورة أعلاه » ^(٣) .

(١) ابن حجر : أنباء النمر ج ١ ص ٩٥ ، ٩٦

(٢) أنظر ما سبق ص ٧٢ وما بعدها .

(٣) وثيقة وقف السيقي قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٢٧ ، ٢٨

(م ١٩ — الاوقاف)

الواقف المشار اليه اعلاه واولاده ويصرف للسيفي درويش
 بن عبد الله بن حاتم بن اخذ الواقف المشار اليه في كل سنة
 يمضي من شهر ربيع الاخر ما مبلغه من الفلوس الموصوفة
 ستماية درهم نصفها ثلثا ثمانية درهم او ما يقوم مقام
 ذلك من النقود عند الصرف مودت حياته ويصرف للجناب
 العالي السيفي فلا قاب ابن عبد الله السيفي قرقماس اذ اكل

دوادار

دوادار الواقف المشار اليه في كل سنة ويمضي من شهر ربيع الاخر
 من الفلوس الموصوفة اعلاه تسع مائة درهم نصفها اربعمائة
 درهم وخمسون درهما مودة حياته ثم من بدل كل منى الاخر
 من بعده لاولاده واولاد اولاده وذريته واصله وعقبه ثم
 من بعدهم بمود لجنه الواقف ويصرف للتربة المذكورة

(من وثيقة وقف السيفي قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٢٧ - ٢٨ - الوقف على
 اقارب الواقف وذريتهم) *

واذا أمعنا النظر في كثير من وثائق الوقف المملوكية لوجدنا الواقفين
 قد حرصوا على صرف الكثير من ريع أوقافهم فيما يعتقدون أنه يخفف عنهم
 عذاب الآخرة ، فأنشأوا القباب أو التراب ، ورتبوا لها الاموال لدفع مرتبات
 القراء والخدام والطواشيية ، كما حددوا مبالغ من ريع الاوقاف لاضاءة

المقبة، وفي ثمن ربحان وبقولات وجريد ليوضع على قبر الواقف، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف الأمير قرقماس فقد نصت على أن « يصرف في كل شهر من شهور الأهل ما يبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه أربعون درهما نصفها عشرون درهما في ثمن ربحان وبقولات رطبة توضع على قبر الواقف المشار إليه وأولاده وذريته على العادة في مثل ذلك ويصرف، في كل شهر من شهور الأهل ما يبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ستون درهما نصفها ثلاثون درهما أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف في ثمن زيت طيب يستصبح به على ضريح الواقف المشار إليه أعلاه وأولاده » (١) .

درهم او ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف ويصرف
في كل شهر عيني من شهور الأهل ما يبلغه من الفلوس الموصوفة
أعلاه أربعون درهما نصفها عشرون درهما في ثمن ربحان
وبقولات رطبة توضع على قبر الواقف المشار إليه وأولاده
وذريته على العادة في مثل ذلك ويصرف في كل شهر من
شهور الأهل ما يبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ستون
درهما نصفها ثلاثون درهما او ما يقوم مقام ذلك من
النقود عند الصرف في ثمن زيت طيب يستصبح به على ضريح
الواقف المشار إليه أعلاه وأولاده ويصرف للسبي في ربحان

(من وثيقة وقف السيقي قرقماس ٩٠١ أوقاف ص ٢٧ - صرف ثمن ربحان وجريد وتكاليف اضاءة قبر الواقف) .

وجاء بنفس الوثيقة أيضا ، وكان الواقف استقل ما قرره في كتاب وثقه
الاول الذي جاء بأول الوثيقة ، فقرر مرة ثانية أن يصرف « مائة درهم وثمانية
وأربعون درهم ثمن ريحان وبقولات رطبة وجريد يوضع على قبر الواقف
المشار اليه أعلاه وقبر أولاده بتربة الأمير قائم طاز علي مايفعل فيه برسم قبر
الواقف مائة درهم وما هو برسم قبر أولاده ثمانية وأربعون درهما ٠٠٠ » (١)

المذكورة مائة درهم وثمانية وأربعون درهم ثمن ريحان
وبقولات رطبة وجريد يوضع على قبر الواقف المشار اليه
أعلاه وقبر أولاده بتربة الأمير قائم طاز علي مايفعل فيه
ما هو برسم قبر الواقف مائة درهم وما هو برسم قبر
أولاده ثمانية وأربعون درهما ويصرف في كل شهر من

(من وثيقة وقف السيدي قرقياس ٩٠١ أوقاف - ص ٨٠ - تحديد مبالغ
للمرة الثانية للمصرف على بقولات وجريد توضع على قبر الواقف) ٠

ومن ذلك أيضا ما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن عن ترتيب
عشرة من الخدام للاقامة في قبته من أجل حفظها ، وصيانتها ، فقد نصت
الوثيقة على أن « يرتب عشرة من الخدام اللازمة الثقات الامتسا يقيمون بالقبة
المذكورة لحفظها وصيانتها ممن يتطرق اليها من أهل التهم والفساد على
جاري عادة أمثالهم في مثل ذلك ويصرف اليهم في كل شهر ألف درهم نقرة
فيصرف خمسة منهم ألف درهم واحدة بالسوية ويصرف الى الخسة الباقين
خمس مائة درهم نقرة بينهم بالسوية وشرط مولانا السلطان الواقف المسمى
فيه نخلد الله ملكه أن يكون الخدام المذكورة من عتقائه فان تعذر فمن عتقاء
أولاده » (٢) ٠

(١) وثيقة وقف السيدي قرقياس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٨٠
(٢) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٢

مبرم على وجهه وورثه من الخدم الا ان بعد الخدم
 الامام اعلمون بالمد المدبره وخطتها وصاحبها من
 مطرف اليها من اهل النهر والساد على ارجح علاه
 اما المدبره في ذلك واسف اليها في ذلك المدبره
 وحين يارده من مدبره وصرف محسبه منه اليه واحد
 بالمدبره وصرف اليها محسبه الناس من مدبره في ذلك المدبره
 وسهلا مولانا بالسلطان الوارث المسمى به جليله الله
 او على الخدم المدبره من مدبره في ذلك المدبره

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٢ ، ترتيب عشرة من
 الخدام بالقبة) .

ويبدو لي من ذلك ، ومما جاء في وثائق الوقف من هذا القبيل ،
 أن الواقف انما أراد أن يستأثر بثروته حيا وميتا ، حتى أن السيقي قرقماس
 بعد أن وقف على أقربائه وذريتهم ، وكأن به لا يريد أن يؤول ريع الوقف بعد
 انقراض ذرية أقربائه الى جهات البر حسب قواعد الاوقاف ، فينص على أنه
 بعد انقراضهم .. « يعود الريع لجهة الوقف ويصرف للتربة المذكورة » (١) .

وهكذا خرجت الاوقاف عما شرعت له بمعناها الاسلامي الدقيق -
 « صدقة محرمة » ، وحسب ما جاء بقول الرسول عليه الصلاة والسلام
 لعمر بن الخطاب « حبس أصلها وسبل ثمرتها » ، وبعد أن كانت الاوقاف

(١) وثيقة وقف السيقي قرقماس رقم ٩٠١ أوقاف ص ٢٨ - أنظر ما سبق
 ص ٢٨٩ ، ٢٩٠

أحدى الوسائل من أجل تحقيق التضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع الاسلامى ، أصبحت الاوقاف عالة على المجتمع تبدد ثرواته فى أمور أقل ما توصف به أنها ليست من الدين فى شيء .

وبمرور الزمن وانتقال استحقاق ريع الوقف الى الذرية طبقة بعد أخرى ، طبقا لشرط الواقف ، كثر المستحقون وزاد عددهم ، فقل نصيب ما يستحقه كل واحد من المستحقين الى درجة جعلت كل منهم يهمل ما يستحقه ولم يجد أى منهم من الدوافع الذاتية ما تجعله يهتم بعماراة الاوقاف أو العمل على استمرار ريعها ، والاوقاف ثروات طائلة أدى اهمالها الى اهمال جانب كبير من ثروات البلاد .

هذا بالإضافة الى المنازعات الكثيرة التى نجمت على شروط الواقف استحقاقا وحرمانا ، والتى تحكم بمقتضاها فى أجيال تفصله عنها مئات السنين مما أدى الى تمزيق الاسر واثارة العدواة والبغضاء بين أفرادها ، فكثر القضايا بين المستحقين بعضهم وبعض من ناحية ، وبين المستحقين والنظار من ناحية أخرى^(١) ، وفى كافة هذه الاحوال كان اهمال هذه الثروات هو النتيجة الحتمية لتلك المنازعات .

ورغم هذه الآثار الاقتصادية السيئة بالنسبة لمالية البلاد بصفة عامة فإن الاوقاف من ناحية أخرى كانت هى المصدر الرئيسى للثروة التى تمتع بها المعتمون ، وهم أرباب الوظائف الديوانية والفقهاء والعلماء والادباء والكتاب ، والذين كانوا يمثلون الفئة الثانية - بعد الممالك ، فى بناء المجتمع المصرى فى العصر المملوكى^(٢) ، والادلة على ذلك كثرة ثروة المتعتمين وغناهم ، وليس أدل عليها مما يذكره ابن تغرى بردى من أن ممالك العالم الزينى وقفوا فى ٤ صفر ٨٥٧ هـ للسلطان عثمان بن جقمق « وهم زيادة على ثمانين غير الكتابية

(١) من أقدم المنازعات حول الاوقاف بسبب اخراج أولاد البنات من الاستحقاق القضائية التى دارت بشأن دار الفيل والتى استمرت أكثر من ١٣٠ سنة حكم فيها عدة قضاة تباينت آراؤهم واختلفت أحكامهم وذلك فى الفترة من سنة ١١٥ هـ الى سنة ٢٤٥ هـ - أنظر الكندى : الولاة والقضاة ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، وما سبق ص ٢٦ .

(٢) د. سعيد عاشور : المجتمع المصرى ص ٢٨

الصغار ، وذلك شيء لم نعهده لمتعمم » (١) ، ويؤكد ذلك المعنى أيضا ما يروى عن العارف بالله سيدى أبو السعود الجارحى (٢) أنه قال لاحد فقهاء الجامع الأزهر « متى تصير هاء الفقيه راء » أى متى يصبح الفقيه فقيرا (٣) .

ذلك أن كثيرا من الفقهاء والعلماء شغلوا أكثر من وظيفة ، وانتسبوا لأكثر من وقف ، ومن أمثله ذلك الشيخ أمين الدين الاتصرائى الذى كان يشغل وظيفة شيخ الشيوخ بالاشرفية برسباى ، وتولى مشيخة التدبؤف فى مدرسة البدر العينى وعلى أن يكون « حضوره بعد العصر بعد الفراغ من حضور الاشرفية » (٤) .

ومن الطبيعى أن يرى كثير من الواقفين أن هذا الوضع يجعل من الصعب تأدية الوظائف على الوجه الاكمل حسب شروطهم ، ولذلك اشترط بعضهم ألا يجمع أحد بين وظيفتين ، فيما عدا الائمة ونقبااء الدروس والدعاة ، مثال ذلك ما جاء فى وثيقة وقف السلطان حسن : « وانه لا يجمع لشخص بين وظيفتين من وظائف هذا المخان خلا الائمة فانه يجمع لهم بين وظيفتى الامامة والطلب خاصة وخلا النقباء بالدروس والداعين بها فانه يجمع لكل منهم بين وظيفتين على ما تقدم شرحه أعلاه » (٥) .

(١) ابن تفرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٦٧ ، أنظر تفصيل ذلك فى د. سعيد عاشور : المجتمع ص ٣٣

(٢) هو العارف بالله سيدى أبو السعود الجارحى ، كانت له فى مصر كرامات وتلاميذه والقبول التام عند الملوك والوزراء ، توفى سنة ثيف وثلاثين وتسعمائة للهجرة - على مبارك : المخطوط الجديدة ج ٤ ص ٥٠

(٣) على مبارك : المرجع السابق ج ٤ ص ٥٠

(٤) أنظر ما سبق فى الفصل الثانى ص ٨٥ وما بعدها عن لجوء بعض الواقفين ترتيب من له وجاهة فى مؤسسته ، وأنظر أيضا ما يلى فى الفصل السابع عن موقف الشيخ أمين من محاولات حل الاوقاف - ابن تفرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٥١٧ ، ٥١٨

(٥) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٦

طاعة لمن سجد لله والى ذلك وأنه لا جمع لجمعين
 وطاعة من وطأ هذا المكان خلا لاله فانه جمع
 لمعنى وطأ على الأمانة والطلب لجمعه وحل الله الله
 والاعتراف فانه جمع للمعنى من وطأ على ما سجد
 سرجه أعلاه وبطاقة الواسع من ما تحمل من

(من وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٤٧٦ - عدم الجمع بين وظيفتين)
 أما المؤرخ ابن تغرى بردى فأكد عدم الجمع بين وظيفتين في وقفه إلا أن
 قرره هو بنفسه في وظيفتين ، وعلى أن يستمر هذا الامتياز لأولادهم من
 بعدهم ، فجاء في وثيقة وقفه : « وليس لاحد من أرباب الوظائف
 ولا لمستحقى ريع الوقف المذكور بالتربة المذكورة أن يجمع بين وظيفتين فأكثر
 إلا من قرره الواقف ... » وليس لاحد من النظار الجمع بيد أحد من أرباب
 الوظائف بين وظيفتين كائنا من كان ومن توفي من كل من زين الدين المسمى
 أعلاه وأخيه بدر الدين أبى البركات المذكورين أعلاه وكان له ولد فأكثر استقر
 في وظائف والده من شهادة وغيرها هذا في حقهما خاصة وإن لم يكن منهم
 أهلية استناب عنهم » (١) •

وإذا كان الانحراف بالاوقاف عما شرعت من أجله ، مع كثرتها ، أدى
 الى سوء الاحوال الاقتصادية بصفة عامة ، فان الاوقاف ذاتها تأثرت الى حد
 كبير بسوء الاحوال الاقتصادية ، وبالتالي تأثر المستحقون بذلك ، كما تأثر ايضا
 أرباب الوظائف ، وخاصة الفقهاء والعلماء ولا سيما في أوقات الازمات •

(١) وثيقة وقف ابن تغرى بردى رقم ١٤٧ محفظة ٢٣ بالمحكمة •

فمن دراستنا لوثائق الوقف وجدنا أن كل واقف حدد المرتبات والاستحقاقات بالعملة الموجودة في عصره سواء ما كان منها « درهم نقرة »^(١) أو « الفلوس الجدد »^(٢) أو « الانصاف الفضة »^(٣) ، أو غيرها من العملات التي ضربت في العصر المملوكي ، وفي جميع الاحوال كان الواقف ينص على أن تصرف هذه العملة أو « ما يقوم مقامها من النقود عند الصرف » ، وكان من نتيجة تغير العملات من عصر الى آخر وانتشار استعمال الفلوس بسبب قلة الذهب والفضة في عهد السلطان برقوق لعدم ضربها البتة ولاتخاذها حلياً حتى عز وجود الذهب في نهاية العصر المملوكي ، فيذكر المقرئ أنه بعد وفاة الظاهر برقوق (٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م) كان للناس ثلاثة نقود « أكثرها الفلوس وهي النقود الرايح الغالب »^(٤) ، فالعملة

(١) مثال ذلك وثيقة وقف الأمير صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف والتي يرجع تاريخها الى ٢٧ رمضان ٧٥٧ هـ ، ووثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي رقم ٣٩ محفظة ٦ بالمحكمة ، والتي يرجع تاريخها الى ١٤ شوال سنة ٧٦٠ هـ ، والدرهم النقرة ، كما يذكر القلقشندي كان على عهد الظاهر بيبرس كان عياره الثلثان من فضة والثلث من النحاس (صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ - الكرمل : النقود العربية النميات ص ٢٣ حاشية ٤ ، ابن ممتي : قوانين الدواوين ص ٣٣٣ ، المقرئ : اغانة الامة ص ٦٥ ، Rabie : The Financial. p. 88.

(٢) ظهرت هذه العملة في عهد السلطان الناصر حسن سنة ٧٥٩ هـ ، وكانت تساوي $\frac{1}{4}$ من الدرهم ، وكانت من النحاس الاحمر ، القلقشندي - صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٦٣) وكانت قبل ذلك تساوي $\frac{1}{4}$ من الدرهم ، ويذكر المقرئ « فنقل ذلك على الناس ٠٠٠ لانه صار ما يشتري بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف درهم ، اغانة الامة ص ٧٠ ، ومما هو جدير بالملاحظة أن السلطان حسن نفسه لم يقدر ريع أوقافه ومصروفها بهذه العملة الجديدة ، ولكن بالدرهم النقرة - أنظر وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ، فلم ينتشر استخدام هذه العملة الرديئة الا فيما بعد ، وبدأ الواقفون يقدرون ريع أوقافهم ومصروفها بهذه العملة ، مثال ذلك وثيقة وقف الأمير قراقبا الحسيني ٩٢ أوقاف ، والسيقي قرقناس ٩٠١ أوقاف ، ويشبك من مهدى ١٨٨ محفظة ٢٨ بالمحكمة ، ورغم ذلك نجد من الواقفين من يصير على استخدام الدرهم النقرة من ذلك ما جاء في وثيقة وقف الجمال عبد الله (٥٣١ ج أوقاف) والتي يرجع تاريخها الى أول جماد أول ٧٨٤ هـ « وان تعذر المعاملة من الوقف بالدرهم النقرة يصرف ما يقابلها بالفلوس معاملة الديار المصرية كل درهم منها أربعة وعشرون فلوساً » .

(٣) ضرب السلطان المؤيد شيخ الى جانب الدراهم الفضة المؤيدية ، أنصافاً وأرباعاً وهي مسكوكات صغيرة الوزن من الفضة - المقرئ : شذور العقود نشر الكرمل ص ٦٣ - ٦٦ ، السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٧ - أنظر أيضاً وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٤) المقرئ : اغانة الامة ص ٧٩ ، ٧٢

الردية تطرد العملة الجيدة من التداول طبقا لقانون جريشام^(١)، وكان من نتيجة ذلك « أن فسدت أحوال أرباب الجوامك من الفقهاء وأمثالهم الذين رزقهم على الاوقاف » ويوضح لنا المقرئى هذا القول بمثال من عهد الناصر فرج بن برقوق ، فعند ذكر حوادث سنة ٨٠٩ هـ فسر ذلك بقوله « وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة ، فصار من معلومه مثلا مائة درهم في الشهر ، وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة ، عنها خمسة مثاقيل ذهباً ، فانه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلا وثلاثي رطل من الفلوس يقال لهم مائة درهم ، ولا تبلغ دينارا واحدا ، فيشتري بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير وأما الاجراء وأصحاب الصنائع فان أجورهم تزايدت ، فكل من كانت أجرته درهما لا يأخذ الا خمسة فما فوقها ، وكذلك التجار ضاعفوا ربحهم ، وأما أرباب الاقطاعات فانهم جعلوا كل فدان بستة أمثال ماكان ، فلم يختل من حالهم شيء »^(٢) .

ويصف لنا المقرئى حال العلماء نتيجة لهذه التطورات النقدية فيقول « فهم ما بين ميت أو هشتهى الموت لسوء ما حل بهم »^(٣) .

كذلك تأثرت الاوقاف ذاتها بالازمات الاقتصادية ، فيذكر المقرئى في حديثه عن المدرسة الفاضلية^(٤) ، وما حل بمكتبتها فيقول « انها كانت مائة ألف مجلد ، وذهبت كلها ، وكان أصل ذهابها أن الطلبة التي كانت بها

(١) د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦٠٧ ، د . عبد الحكيم الرفاعي : الاقتصاد السياسى ج ١ ص ٤٩٤

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٧ ، ٢٨

(٣) المقرئى : اغانة الامة ص ٧٥ ، أنظر تفصيل سوء أحوال العلماء فى : الدلجى (أحمد بن على - علماء القرن ٩ هـ / ١٥ م) : الفلاكة والمنلوكون - (أى الفقر والفقر) ط . القاهرة ١٣٢٢ هـ ص ٣٦ وما بعدها ، ص ٦١ وما بعدها حيث توجد تراجم العلماء الذين تقلعت عنهم دنياهم - أنظر أيضا د . محمد صالح : الفكر الاقتصادى العربى فى القرن ١٥ م - مجلة القانون والاقتصاد : السنة الثانية العدد الثالث ١٣٥١ هـ / مايو ١٩٣٢ - ص ٣٨٦ وما بعدها .

(٤) أنشأها القاضي الفاضل سنة ٥٨٠ هـ ووقفها على الفقهاء الشافعية والمالكية - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٦

لما وقع الغلاء بمصر في سنة ٦٩٤ هـ ، والسلطان يومئذ الملك العادل كتبها المنصوري مسهم الضر ، فصاروا يبيعون كل مجلد برغيف خبز حتى ذهب معظم ما كان فيها من الكتب» (١) .

الاقطاع ونظام الاقطاع :

عرفت مصر نظام الاقطاع الحربى منذ عصر الدولة الايوبية ، فقد أخذ الايوبيون نظام الاقطاع عن أساتذتهم السلاجقة والزنكيين ، ويذكر المقرئى أنه « منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب الى يومنا هذا ، فان أراضي مصر كلها ، صارت تقطع للسلطان وأمراؤه وأجناده » (٢) وما أن قامت دولة المماليك حتى كانت دولة اقطاعية بكل معانى الكلمة فقسمت أراضي مصر الى أربعة وعشرين قيراطا ، اختص السلطان منها بأربعة قرايط للكلف والبراتب ، واختص الامراء بعشرة ، والعشرة الباقية للتوزيع بين الاجناد (٣) . ولم يبق من أرض مصر خارجا عن الاقطاع ، كما يقول القلقشندي « الا النذر اليسير مما يجرى في وقف من سلف من ملوك الديار المصرية ونحوهم على الجوامع والمدارس والخوانق ونحوها » ويعقب القلقشندي على ذلك بقوله : « مما لا يعتد به لقلته » (٤) .

وبمقارنة ما ذكره القلقشندي في بداية القرن التاسع للهجرة / الخامس عشر للميلاد ، بما ذكره الاسحاقى في بداية القرن العاشر للهجرة / السادس عشر للميلاد ، عند بداية الفتح العثماني لمصر ، من أن الاوقاف بلغت في مصر « عشرة قرايط » من أصل أربعة وعشرين قيراطا ، أى ما يقرب من نصف مساحة

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٦٦ ، أنظر ما جاء عن الغلاء في ذلك الوقت : اغانة الامة ص ٣٢ وما بعدها .

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٩٧ ، أنظر أيضا :

Rabie (H. M.) : The size and value of the Iqta in Egypt 564 — 741 A. H. / 1169 — 134 I. A. D. (Cook ; Studies in the Economic History of Middle East, London 1970) P. 129.

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٤١ ، ٨٤٢ ، د- سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٣٤٨

(٤) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٤٥٥

الاراضى الزراعية ، من هذه المقارنة يتضح لنا أن كثيراً من أراضى الاقطاعات تحولت الى أوقاف عن طريق سلاطين الممالك وأمراءهم ، وذلك بعدة طرق منها بيع الاراضى من بيت المال ، فقد أجاز الفقهاء لولى الامر أن يبيع ممتلكات بيت المال لمصلحة يراها (١) .

كذلك كثر بيع أراضى بيت المال في عهد المماليك الجراكسة بصفة خاصة زيادة كبيرة ، وقد وصلت اليها مجموعة كبيرة من وثائق ذلك العصر تنص صراحة على بيع اراضى بيت المال باسم السلطان - باعتباره ولى الامر - عن طريق وكيله ، وهو في الغالب وكيل بيت المال (٢) . وكان من الطبيعي أن يقوم مشتروا هذه الاراضى بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الجائزة في الملك ، ومنها الوقف ، ومن وثائق الوقف التى وصلتنا ما تنص صراحة على أن أصل ملكية العين الموقوفة مشتراة من بيت المال المعمور (٣) ، ومثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى فقد نصت على « الجارى ذلك بيد الواقف المشار اليه أعز الله تعالى أنصاره يشهد له بابتياحه ذلك من بيت المال المعمور بشروطه الشرعية الكتاب الرق المؤرخ بالثالث عشرين جمادى الاولى عام أربعة وأربعين وثمان مائة » (٤) .

ومع كثرة الوثائق التى وصلتنا من عهد السلطان الغورى نتضح لنا ضخامة الاملاك المباعة من بيت المال ، وكان ينص في هذه الوثائق على أن مسبب البيع هو « في ثمن كلفة الغزاة والمجاهدين وانعساكر المنصورة » (٥) ،

(١) ابن نجيم : التحفة المرضية ورقة ٣٨ ب ، ابن عبد الغنى : النور البادى : ورقة ٢ أ - أنظر ما سبق ص ٤٦

(٢) من أمثلة هذه الوثائق من عهد السلطان فرج بن برقوق وثيقة بيع رقم ٥٥ ج أوقاف ، ومن عهد السلطان اينال وثيقة بيع رقم ٦٤٣ ج أوقاف ، ومن عهد السلطان خشقدم وثيقة بيع رقم ٦٢١ ج ، ٦٢٢ ج أوقاف ، وأنظر ما يلى عن وثائق البيع من بيت المال من عصر السلطان الغورى ، وللدراسة التفصيلية أنظر : زينب محمد محفوظ هنا : وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى (رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة ١٩٧٧)

(٣) مثال ذلك وثيقة وقف الشهابى أحمد رقم ٢٥١ محفظة ٤٠ بالمحكمة وهى بتاريخ ١٧ شوال ٩٠٩ هـ ، ١١ رجب ٩١١ هـ ، ووثيقة وقف أركماس بن عبد الله ابن طليخ رقم ١٣٨ محفظة ٢٢ بالمحكمة وهى بتاريخ اول المحرم ٨٦٨ هـ .

(٤) وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ٧٤-٧٦ ، دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٢٠٥ ، التعليقات العلمية على الوثيقة - تحقيق رقم ٦٠ .

(٥) وثيقة وقف بيع وانتقال ووقف للسلطان الغورى رقم ٤٤٠ ج أوقاف .

أو « ليصرف ثمنها في كلفة الغزاة والمجاهدين وحفظ شعور الاسلام » (١) ، وقد يضاف الى هذه العبارة « والمتوجهين لحفظ شعور الاسلام الشريف وجهات المملكة الاسلامية » (٢) ، أو « لحفظ شعور الاسلام وسواحله وجهات المملكة الشريفة الاسلامية بالديار المصرية » (٣) .

ورغم حقيقة تعرض مصر للاخطار الخارجية في أواخر عصر دولة المماليك الجراكسة ، ولاسيما في عهد السلطان الغوري ، فإنه لا يسعني الا أن أتشكك في حقيقة هذا البيع ، والهدف الحقيقي منه ، وأرى أن ما تم من بيع أملاك بيت المال المعمور ، ولا سيما ما تم منها في عذر السلطان الغوري ، كان الغرض منه أن تؤول هذه الاملاك للسلطان نفسه ، ولما كان البيع من بيت المال يتم باسم السلطان فكان المشتري عادة من يوكله السلطان لذلك من الامراء ، ثم يتم نقل الملكية من المشتري الى السلطان بعد ذلك والذي يقوم بوقفها ، وجميع الوثائق التي وصلتنا من عهد السلطان الغوري ، والتي تم بمقتضاها بيع أملاك من بيت المال ، ثم انتقل هذه الاملاك ووقفها باسم السلطان الغوري (٤) ، وأوضح مثال يؤكد هذا القول ويثير الشك في حقيقة البيع والهدف منه ما جاء في احدى الوثائق من بيع أراضي من بيت المال بجهات مختلفة (٥) ، وكان البائع هو السلطان الغوري — باعتباره ولي الامر — ، وكان وكيله في البيع علاء الدين أبو الحسن علي بن الامام ناظر الخواص ووكيل بيت المال ، الذي قام بدوره بتوكيل الزيني أبو النقاش

(١) وثائق السلطان الغوري رقم ١١٧ ج ، ١٧٦ ج ، ٤٤٤ ج ، أوقاف .

(٢) وثيقة وقف الامير جاني بك ٦٤٦ ج أوقاف ، وثائق وقف السلطان الغوري رقم ٢٠٣ ج ، ٣٥٠ ج ، ٣٩٠ ج ، ٣٤٠ ج ، أوقاف .

(٣) وثيقة بيع وانتقال ووقف السلطان الغوري رقم ٣٩٣ ج أوقاف .

(٤) أنظر وثائق وقف السلطان الغوري في: محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة .

(٥) من بين هذه الجهات حسب ما جاء بالوثيقة ديا الكبرى وهي من أعمال الغربية من القرى القديمة وتنبع حاليا مركز قويسنا بالمنوفية وكانت مساحتها ٧٤٠ فدان كان معظمها للمقطعين — ابن الجيمان التحفة السنية ص ٧٩ ، رمزي : القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٢ ص ٢٠٢ ومنها أيضا قلنا وهي من الاعمال المنوفية ثم قسمت حديثا الى قسمين قلتي الكبرى وقلتي الصغرى وكانت مساحتها ٤٤٩٤ فداناً ، وكانت اقطاعا وبلغت عيرتها ٨٤٠٠ ديناراً — ابن الجيمان — التحفة السنية ص ١٠٨ رمزي : القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٢ ص ١٦٥

شعبان ، وكان المشتري هو الصفوى جوهر أحد أعيان السقا الخاص بالخدم
المشريفية ، وكان وكيله الصاج جوهر بن عبد الله وتم البيع من بيت المال
حسب ما جاء بالوثيقة - في ١٣ ربيع آخر ٩٢٢ هـ ، وتم انتقال هذه الاراضى
الى السلطان الغورى في ١٧ ربيع آخر ٩٢٢ هـ ، ثم أوقفها السلطان الغورى
في اليوم التالى في ١٨ ربيع آخر ٩٢٢ هـ ، ومن المعروف أن هذه الايام
الخمسة التي تمت فيها هذه العمليات كانت أخرج أيام مصر في ذلك العصر^(١) ،
وقام السلطان بهذا الفعل وأمثاله بحجة الصرف على نفقة العساكر ، في
الوقت الذى حاول فيه الاستيلاء على الاموال والاقواف^(٢) .

ولم يكن بيع اراضى بيت المال ثم وقفها هو الطريق الوحيد لوقف
الاراضى التي كانت اقطاعات في العصور السابقة ، فقد نصت بعض وثائق
الوقف على وقف اراضى واملاك بيت المال مباشرة دون المرور بعملية البيع
السابقة ، ولو سوريا ، مثال ذلك ما نصت عليه بعض وثائق وقف السلطان
قايتباى التي نصت صراحة على أن الاملاك الموقوفة جارية في ملك بيت المال
المعمور^(٣) .

يضاف الى ذلك أيضا كثرة الرزق التي أخرجها السلاطين من بيت المال
وأوقفوها على بعض المساجد والمدارس وغيرها من المؤسسات الدينية أو
على بعض الافراد سواء كانوا من العلماء أو كانوا من الجند الباطين^(٤) .

ومن الطبيعي أن تكون هذه الاراضى الخارجة من بيت المال على حساب

(١) من قبل هذا التاريخ بدأت القوات المصرية في الخروج الى الشام لملاقاة
العثمانيين وكان السلطان نفسه يستعد للخروج ، وخرج فعلا في ١٥ ربيع آخر الى
الريمانية وفي معسكره بالريمانية قام بتغيير بعض وقفياته وأوقف أملاكا جديدة في
يومى ١٧ ، ١٨ ربيع آخر ٩٢٢ هـ ، وكان السلطان احس بدنو اجله وأجل دولته - ابن
اياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٤ ، ٣٨ ، الوثيقة رقم ٣٩٣ ج اوقاف ، انظر ما سبق
بالفصل الثانى ص ٩٨

(٢) انظر ما يلى في الفصل السابع

(٣) انظر وثائق وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ اوقاف ص ٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٤ ، وثيقة وقف رقم ٨٨٩ اوقاف وما سبق عن الوقف من بيت المال ص ٩٥
وما بعدها .

(٤) انظر ما سبق عن الرزق وانواعها ص ١٠٨ وما بعدها .

الاقتصادات ، وبالتالي على حساب قوة الجيش في العصر المملوكي ، ذلك أن النظام الحربي في العصر المملوكي قائم أساسا على نظام الاقطاع (١) ، وقد أشار الى هذه الحقيقة السلطان برقوق عندما أراد الاستيلاء على أراضي الاوقاف فقال « ان كثيرا من الاراضي الزراعية تم وقفها ، مما أدى الى اضعاف جيش المسلمين » (٢) ، ويقال أن من بين ما قاله برقوق في هذا المجلس عن الاوقاف « انها أخذت من بيت المال وانها استغرقت نصف أراضيها » (٣) .

الاقواق والعمالة الادارية والفنية :

ازدهرت الاوقاف في العصر المملوكي ازدهارا كبيرا لاسباب مختلفة(٤)، وحرص السلاطين والامراء والاثرياء على وقف كافة ممتلكاتهم ، وبلغت الاوقاف التي يوقفها السلاطين والامراء حدا كبيرا حتى قيل عن اوقاف السلطان حسن على مدرسته « ان متحصل وقفها في كل سنة نيف عن متحصل مملكة ضخمة » (٥) ، وأصبح من الصعب على ناظر الوقف حتى ولو كان الواقف نفسه ، أن يرعى شئون وقفه ، ولذلك كان لابد وأن يقرر الواقف مجموعة من الموظفين لادارة هذه الاوقاف واستخراج ريعها وصرفه في جهاته طبقا لشرط الوقف ، وتولى هؤلاء الموظفون ما يمكن أن نطلق عليه اسم « مجموعة الوظائف الادارية » ، ونظرا لتعدد الاعيان الموقوفة واتساعها ، فان صيانتها والعمل على دوام عمارتها تتطلب ايجاد مجموعة أخرى من الوظائف تقويم بهذه المهمة على مدار السنة ، وهي ما يمكن أن نطلق عليها اسم « مجموعة الوظائف الفنية » .

(١) د- سعيد عاشور : العصر المملوكي ص ٣٥١

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٤٥ ، وما بعدها - أنظر ما يلى فى الفصل السابع عن محاولات حل الاوقاف .

(٣) المقدسى (الشيخ مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد المقدسى الحنبلى) : نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من السلاطين - مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٠٧٦ تاريخ - ورقة ٥١

(٤) أنظر العوامل لالتى ساعدت على ازدهار الاوقاف فى العصر المملوكى بالفصل الثانى .

(٥) ابن شاهين : زبدة كشف المالك ص ٣١

وكان المسئول الاول عن الوقف هو « النظار » ، وعليه أن يقوم برعايته ، والعمل على انمائه ، وحسن استغلاله طبقا لشرط الواقف ، وجرت العادة في العصر المملوكي أن يتولى الواقف النظار على أوقافه اثناء حياته ، ثم يعهد بذلك من بعده لاولاده وذريته ، أو لمن يعينهم من الامراء الذين يخلفونه في وظيفته ، أو الشيوخ والقضاة ، أو يعهد بالنظر على أوقافه الى عتقائه وذريتهم ، كما قد يكون النظر مشاركة بين أحد الامراء — بحكم منصبه — وأبناء الواقف أو عتقائه (١) .

وتشمل مجموعة الوظائف الادارية عدة وظائف من أهمها :

وظائف المباشرين : وهم الموظفون الاداريون بالوقف ، ويتولون وظيفة المباشرة ، ويشترط فيمن يقوم بها أن يكون عارفا بصناعة الكتابة ، وتنظيم الحسابات ، ويتولى ضبط ما يتحصل من ريع الاوقاف أصلا وخصما وكتابة قوائمها وتسليمها مع شاد الوقف بخطهما ، وعمل حساب الاوقاف متحصلا ومنصرفا ، ورفع ذلك للنظار ليشملة بخطه أى بامضائه بعد تحرير ما يجب تحريره (٢) ، ومثال ذلك ما نصت عليه وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى « ويصرف لرجل من أهل الخير والدين له معرفة بعمل الحساب ونظمه وكتابته يكون مباشرا بالوقف المذكور في كل شهر من شهور الاهلة ما يبلغه من الفلوس الموصوفة خمسمائة درهم نصفها مائتا درهم وخمسون درهما على أن يعمل مصالح الوقف المذكور من كتابة ما يتحصل من ريعه وما يصرف منه لأربابه وعمل المحاسبات المتعلقة لذلك ونظمها وفعل ما جرت العادة بفعله في مثل ذلك على الوجه الشرعى (٣) » .

(١) أنظر ما سبق في الفصل الثاني عن ادارة الاوقاف الاهلية ونور النظار فيها ص ١١٦ وما بعدها .

(٢) وثائق وقف كل من قانى باى الرماح ١٠١٩ اوقاف ، قرقياس ٩٠١ اوقاف ص ٢٩ ، النورى ٨٨٢ اوقاف ص ٥٠٧ ، طومان باى ٨٨٢ اوقاف ص ٥٦٣ ، قايتباى ٨٨٦ اوقاف ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، النورى ٨٨٣ اوقاف ، د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٧٤

(٣) وثيقة وقف الامير قراقجا الحسنى ٩٢ اوقاف سطر ١٦٧ - ١٧١ نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم ٢١٣

ومن وظائف المباشرين في الأوقاف وظيفة « الكتابة » ، ويتولاها « الكاتب » أو « العامل »^(١) ، وكان يشترط فيه أن يكون « موصوفا بالخير والديانة والعفة والصيانة وتجنب الطمع والخيانة يكون خبيرا بصناعة الحساب غير مهرج ولا كذابا موثوقا في صناعته »^(٢) ، وكان من يعين كاتباً أو عاملاً بالوقف يقوم بضبط « متحصلة ومصروفه وعمل حسابه »^(٣) .

وجاء في وثيقة وقف جمال الدين الاستادار عن الكاتب « ويرتب رجلا مشهودا له بالخير والأمانة والعفة وتجنب الخيانة يكون خبيرا بصناعة الحساب غير مروج ولا كذاب موثوقا به في صناعة الكتاب يعين كاتباً بالوقف المذكور لضبط متحصلة ومصروفه وعمل حسابه ويخبر أحواله جاريا في ذلك على عادة أمثاله ويصرف له على ذلك كل شهر من الفلوس المذكور مائتا درهم »^(٤) .

كما جاء بوثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ « ويرتب رجلا جيدا أمينا مشهورا بالأمانة عارفا بعمل الحسابات ذا همة يقرر عاملا بالوقف المذكور ويصرف له في كل شهر من الشهور المذكورة ما مبلغه من الفضة الانصاف المذكورة تسعون نصفًا نصف ذلك خمسة وأربعون صفا »^(٥) .

ستون صفا هذا هو صفاور سبب لاهذا سببوا لا ما عاردا عمل الحسابات
نفره على ما لا يجوز من صرف لبرق سببوا لاهذا سببوا لا ما عاردا عمل الحسابات
صفاور سببوا لاهذا سببوا لا ما عاردا عمل الحسابات

(من وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - العامل)

(١) د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٨١ ،

Rabie : The Financial, op. cit. p. 158.

(٢) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة .

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٥) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(م ٢٠ - الأوقاف)

أما وثيقة وقف السلطان حسن فجاء بها عن العامل « ويصرف في كل شهر لعامل يتولى كتابة الحساب ونظمه على عادة أمثاله في مثل ذلك مائة درهم واحدة وخمسون درهما نقرة »^(١) .

منها مائة درهم واحد حسن درهما واحد
عامل سهر لعامل سهر فانه الحساب وكل على الله
وعلى ذلك مائة درهم واحد حسن درهما واحد

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٥٩ - العامل)

أما وظيفة « الشادية » ، فيتولاها موظف يطلق عليه « الشاد » أو « المشد » ، وقد عرفت هذه الوظيفة في الداواوين ، كما عرفت في الأوقاف في العصر المملوكي ، وكان يشترط فيمن يتولاها أن يكون « ثقة أمين »^(٢) ، من « أهل الخير والدين له همة ونهضة »^(٣) ، واشترطت فيه بعض الوثائق أن يكون « أميناً جداً ذا عفة ونهضة وقوة عزم ويقظة »^(٤) ، أو أن يكون « نهضاً سيوساً ودينياً ذا عفة وأمانة »^(٥) .

والشاد بمثابة الملاحظ المشرف أو المفتش على القومة وأرباب الوظائف فهو يعمل ما فيه مصلحة الوقف العائد نفعها على مستحقيه^(٦) ، ولذلك نجد

- (١) وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف من ٤٥٩
- (٢) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٣ ، دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم .
- (٣) وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسني ٩٢ أوقاف سطر ١٧١ دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم من ٢١٣
- (٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالحكمة .
- (٥) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .
- (٦) د. عبد اللطيف ابراهيم دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٤٠ ، ٦٧٥ ، أنظر أيضاً وثائق وقف كل من قرقاس ٩٠١ أوقاف من ٢٩ ، قايتباي ٨٨٦ - أوقاف من ١٤١ ، وپرسبای ٨٨٠ أوقاف من ١٩٦ ، قاني باي الرماح ١٠١٩ أوقاف ، بپرس الجاشنكر ٢٢ ، ٢٣ محفظة ٤ بالحكمة ، السبكي : معيد النعم من ٢٨ ، ١٢٩ ، السلوك ج ١ ق ١ ص ١٠٥ حاشية ٢ ،

Rabie : The Financial, op. cit. p. 153.

أن السلطان الغوري يقرر في وقفه شاد للمدرسة لملاحظة أرباب الوظائف بها ، كما يرتب أيضا شادين في الوقف للعمل على ما فيه مصلحة الوقف ، فجاء في وثيقة وقف السلطان الغوري عن شاد المدرسة « ومن ذلك ألفا درهم تصرف لخدام ثقة أمين يقرره الناظر في وظيفة الشادية بالمدرسة يجعل أرباب الوظائف بها دابة فيحرضهم في كل وقت على العمل ويحرر عليهم فيه ويحضر تعمير القناديل بالزيت المرتب اليومي وغيره وكل من حصلت منه خيانة أو تقصير في عمله قابله على ذلك أو رفع أمره للناظر فيرى رأيه من تأديب وعزل وغير ذلك» (١) ، وجاء في نفس الوثيقة عن شاد الوقف « فمن ذلك أربعة آلاف درهم تصرف لرجلين دينين خيرين عفيفين من أمثل عتقا الواقف المنوه باسمه الشريف يقررهما الناظر شادين بهذا الوقف يجتهدان في خلاص مال الوقف من جهاته ويقفان على ما يحتاج الى العمارة منه مع مراعاة الحق والاجتهاد في فعل ما فيه المصلحة لجهة الوقف والعفة عن أخذ ما ليس لهما أخذه ، ويقسم المبلغ المذكور بينهما نصفين بالسوية وكل واحد منهما نصفه وهو ألفا درهم » (٢) *

ومن أمثلة ما جاء عن وظيفة الشادية بوثائق الوقف ما تنص عليه وثيقة وقف جمال الدين الاستادار فجاء بها : « ويرتب الناظر رجلا أميناً جداً ذا عفة ونهضة وقوة عزم ويقظة يكون شادا بالوقف المذكور ليستخلص أجرة الاماكن الموقوفة ويعين الجابى على تخليص الربيع والمباشرين على عمارة الاماكن وعمل مصالحها ومصالح أهل الوقف والزام العمالين بالساقيتين والفراشين وأرباب الخدمة في الوظائف المتعلقة بذلك بالعمل ويعمل في ذلك ما يعمل أمثاله من الشادين على العادة ، ويصرف له على ذلك في كل شهر من الفلوس الجدد مائتى درهم » (٣) *

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٣ دراسة د. عبد اللطيف ابراهيم *

(٢) وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٧١ وما بعده ، دراسة عبد اللطيف ابراهيم *

(٣) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ معنظة ١٧ بالمحكمة *

كذلك جاء في وثيقة وقف المؤيد شيخ عن شاد « ويرتب رجلا نهضا سيوسا ودينبا ذا عفة وأمانة يقرر شادا بالاقواف المذكورة يتولى استخراج ريعها ويستخلصها ويعين جابيهها على تخليصها ويفعل ما عادة المشدين فعله ويصرف له في كل شهر من الشهور المذكورة مبلغه من الفضة الانصاف المذكورة مايتا نصف نصف ذلك ما ية نصف واحدة (١) » .

صحة الوقف المذكور في سنة ٩٣٨ هـ الموافق ١٥٠٩ م
 في سنة ٩٣٨ هـ الموافق ١٥٠٩ م
 في سنة ٩٣٨ هـ الموافق ١٥٠٩ م

(من وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - الشاد)

كذلك جاء بوثيقة وقف السلطان حسن عن النساد : « ويصرف في كل شهر مائتا درهم نقرة لشاد بهذا الوقف يتولى تحصيل مصالحه واستخراج ما يحتاج الى استخراج » (٢) .

في كل ذلك ما درهم واحد وخمسة دراهم وثلث
 في سنة ٩٣٨ هـ الموافق ١٥٠٩ م
 في سنة ٩٣٨ هـ الموافق ١٥٠٩ م

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف - من ٤٥٩ - الشاد)

واختلف مرتب شاد الاوقاف من وقف الى آخر حسب اتساع الوقف وأهميته ، فبينما يصل في وقف السلطان حسن الى مائتي درهم نقرة (٣) ، نجده يصل الى تسعين درهم نقرة في وقف السلطان بيبرس

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف من ٤٥٩

(٣) الوثيقة السابقة (مؤرخة في ١٥ ربيع الآخر ٧٦٠ هـ) .

الجاشنكير^(١)، وتبعاً لتغير العملات فإن هذا المرتب يصل في وقف السلطان برسباي إلى سبعين درهم من الفضة^(٢)، أما من الفلوس فقد تراوح المرتب ما بين أربعمئة درهم فلوسا^(٣)، وألفي درهم فلوسا^(٤) .

أما وظيفة « المشاركة »، فتشبه وظيفة « الشادية » وقد وجدت وظيفة المشاركة في بعض الاوقاف الكبرى، وكان يتولاها « مشارف » أو « مشرف »، وقد يتولى هذه الوظيفة شخص واحد^(٥)، أو أكثر من ذلك^(٦)، ويقوم الموظفون المتولون لهذه الوظيفة بالاشراف أو المراقبة على الامور المالية العامة في الوقف^(٧)، كما كان المشارف يقوم أيضاً بحت أرباب الوظائف بالوقف على العمل ويدفعهم إلى ذلك^(٨)، فقد جاء في وثيقة وقف السلطان الغوري « ومن ذلك أربعة آلاف درهم تصرف لاربعة من عتقا مولانا الواقف المنوه باسمه الشريف قمع الله بصولة عدله كل جبار عنيف يقررهم الناظر على هذا الوقف في وظيفة المشاركة به يتفقدون أحواله وأحوال أرباب الوظائف به وينبهون النظر إلى ازالة ضرره وعمل مصالحه ومصلح جماعته ويقسم بينهم هذا المقدار أرباعاً كل واحد منهم ربعه وهو ألف درهم »^(٩) .

كذلك نصت وثيقة وقف السلطان قايتباي « ويصرف لرجل يكون مشرفاً بالوقف المذكور وبالجامع المذكور على أن يتولى حث أرباب الوظائف التي بهذا الوقف على العمل بها وتنهضهم في ذلك وعمل مصالح الوقف المذكور

(١) وثيقة وقف بيبرس الجاشنكير ٢٢، ٢٣ محفوظة ٤ بالمعكم (٢ شوال ٧٠٧ هـ).

(٢) وثيقة وقف السلطان برسباي ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٦ . (٢٤ رجب ٨٤١ هـ) .

(٣) وثيقة وقف قراقبا الحسنى ٩٢ أوقاف (أول شعبان ٨٤٥ هـ) .

(٤) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٤١ (٢٨ جماد آخر ٨٧٩ هـ) .

(٥) وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ .

(٦) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٧٥ دراسة د. عبد اللطيف

ابراهيم .

(٧) د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦٧٦ ، السلوك ، ج ١

ق ١ ص ١٢٧ حاشية ١

(٨) انظر ما سبق عن وظيفة الشاد ص ٣٠٦

(٩) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٧٥ وما بعده دراسة

د. عبد اللطيف ابراهيم .

فيه على عادة من يتولى مشارفه الاوقاف في مثل ذلك ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه في كل شهر يمضى من شهور الأهلة ثلاث مائة درهم نصفها مائة درهم وخمسون درهما أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف وفي كل يوم من الخبز الموصوف أعلاه ثلاثة أرطال بالمصرى» (١) .

وَبَصْرَةٌ رُحْلٌ يَكُونُ شَيْئًا بَاوَصًا لِدُرَّةٍ وَبِالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ
يُحْلِي تَابِلًا لِلْمَلَايِكَةِ الَّتِي تَعْبُدُ الْوَقْتَ عَلَى الْعِلْمِ وَأَتَمُّهُمْ فِي ذَلِكَ
نَصَاحُ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فِيهِ عَلَى عَادَةِ مَنْ يَخْلُقُ لِدُرَّةٍ الْإِهْمَ فِي ذَلِكَ
بِرِ الْفُلُوسِ الْمَوْصُوفَةِ لَعَلَّاهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ يَمْضِي مِنْ شُحْرِ الْأَهْلَةِ ثَلَاثَ مِائَةِ دَرَاهِمٍ
وَحُمُوسٌ فِيهَا أَوْ مَاتِيْرٌ مَتَامَ ذَلِكَ مِنَ الْقُرُونِ عِنْدَ الْمَصْرُوفِ فِي كُلِّ يَوْمٍ
الْمَوْصُوفِ لَعَلَّاهُ لِرُطَالٍ بِالْمَصْرِيِّ وَبَصْرَةٌ رُحْلٌ يَكُونُ شَيْئًا

(من وثيقة وقف السلطان قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ - وظيفة المشاركة)

أما وظيفة « الجبابة » فتولاها « الجابى » ، وكان يشترط فيه أن يكون « من أهل الخير والدين له همة وأمانة » (٢) ، « ناهضا حسن السيرة أميناً » (٣) ، « صدوقا عارفا » (٤) له قدرة على استخراج الربيع ، وألا يترك قسطا الى أن يستحق قسط آخر (٥) ، وكان الجابى يتولى استخلاص وجبابة

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٤ ، أنظر أيضا وثائق وقف حسام الدين لاجين ١٧ ، ١٨ ، ١٨ محفظة ٣ بالمحكمة ، وقانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف . جواهر اللالا ١٠٢١ أوقاف .

(٢) وثيقة وقف قراقبا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١٧٤ نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم ص ٢١٣ .

(٣) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٤) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة .

(٥) أنظر وثائق وقف قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، السيفى ملقطباي ١٠٢٠ أوقاف ، قايتباي ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٥ ، الجمالى يوسف ١٠٥ محفظة ١٦ بالمحكمة وازدر من على باي ٢٤١ محفظة ٣٨ بالمحكمة ، والزينى عبد اللطيف ٢٢٢ محفظة ٣٥ بالمحكمة ، وأزيك من طلع ١٩٨ محفظة ٣١ د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦٨٩ ، نسان جديان تحقيق رقم ٩٠ ص ٧٦ .

ومن أمثلة ما جاء عن هذه الوظيفة في وثائق الوقت ، ما جاء بوثيقة وقف جمال الدين الاستادار « ويرتب الناظر أيضا رجلا ثقة آمينا صدوقا عارفا حسن السيرة يكون جابيا للأماكن المذكورة أعلاه ليستخرج أجرتها ويسكنها ويخليها عند الحاجة لذلك وينظر في حالها ويفعل ما يفعله أمثاله من الجباء الامناء ويصرف له على ذلك في كل شهر من الشهور ما يراه الناظر في ذلك » (٣) .

وجاء بوثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ عن وظيفة الجابى « ويرت رجلنا
ناهضا حسن السيرة أمنيًا بقرر جابيا للأوقاف المذكورة ويستخرج أجورها
ويسكنها ويخليها عند الحاجة لذلك ويفعل ما عادة مثله بفعله ويصرف له في كل
شهر من الشهور المذكورة ما مبلغه من الفضة الانصاف المذكورة مائة نصف
واحدة نصف ذلك خمسون نصفاً » (٤) •

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢

- (١) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٩٨ دراسة د. عبد اللطيف إبراهيم .
- (٢) وثيقة وقف السلطان الغوري ٨٨٢ أوقاف ص ٥٠٨ ، وثيقة وقف فرج ابن بروق رقم ٦٦ محظلة ١١ بالحمكة .
- (٣) وثيقة وقف جمال الدين الاستاد رقم ١٠٦ محظلة ١٧ بالحمكة .
- (٤) وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

معهم وحينئذ يعلم اللذان تعلموهما ما يليق بهما ولم يبق لغيرهما
 الوقت ان ينالوا من المعنى والاعراض والاشياء والاشياء
 والاهل والارباب فيسألوا من هؤلاء الاعراض ما لم يبق لغيرهم
 معارفهم وحينئذ يعلمون وقد انقضت مدة حصول الاشياء والاعراض

(١) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محظفة ١١ بالمحكمة .
(٢) وثيقة وقف وقف السلطان قلاوون ١٠١٠ أوقاف ، ٢/١٥ محكمة سطر ٢٩٤ - ٢٩٧ نشر ودراسة د . محمد محمد أمين .
(٣) وثيقة وقف السلطان النوري رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٩٩ دراسة د . عبد اللطيف ابراهيم .

ويبدو أن ما جاء في وثائق وقف السلطان قلاوون والسلطان حسن يعكس موقف المسلمين من أهل الذمة في ذلك العهد الذي تزايدت فيه شكوى المسلمين من تعاطف النصارى والاضرار بالمسلمين لتمكنهم من أمراء الدولة « وخروجهم عن الحد في الجراءة والسلطة » (١) .

وتولى الصيرفي قبض جميع أموال الوقف « من هلالى وخراجى ويحفظها تحت يده ويصرف منها ما يآذن له الناظر في صرفه في جوامك المستحقين والعمارة والجراية والزيت اليومي وما يحتاج اليه في كل سنة من التوسعة وكسوة الأيتام وثمان الحصر وملى الصهريج وغير ذلك مما يذكر فيه » (٢)، أما وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق فقد ذكرت أن « يرتب الناظر للوقف المذكور صيرفيا يتولى قبض الربيع والمتحصل وصرفه واعتبار النقود وتحرير أوزانها على عادة أمثاله من الصيارفة يكون خيرا ديننا آمينا كافيا في ذلك مشهورا في حسن المعاملة » (٣) .

وحرصت وثيقة وقف السلطان حسن على النص على أن الصيرفي ليس له أن يتدخل في استحقاقات أرباب الوظائف ، فجاء بها « ويصرف في كل شهر مائة درهم واحدة لرجل مسلم أصيل في الاسلام يرتب صيرفيا يفعل ماجرت عادة أمثاله بفعله بحيث لا يتعرض الى أرباب الوظائف والطلبة وغيرهم ممن يصرف اليه شيء من ريع هذا الوقف في تنقيص شيء مما يصرف اليهم » (٤) .

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٩٩ ، السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٩٢١

(٢) وثيقة وقف السلطان الفورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٦٠٠ وما بعده ، دراسة د . عبد اللطيف ابراهيم .

(٣) وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفوظة ١١ بالمحكمة .

(٤) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٠

أما وظيفة الشهادة فيتولاها « الشاهد » ومن لوازمه أن يضبط كل شيء هو شاهد فيه ، وأن يكون له تعلق بخدمته ، ويكتب على الحساب الموافق لتعلقه ، ولا يلزمه شيء مما يلزم الناظر والمشارف والعامل والجهيز ، إلا أن يظهر أنه واطأهم على خيانة فيكون كأخدمهم^(١) ، فكان عمله أن يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به نفيًا وإثباتًا^(٢) ، ومن ثم وجدت هذه الوظيفة في الاوقاف ، كما وجدت في الدواوين ، ويبدو أن الاصل في هذه الوظيفة مأخوذ عن قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم)^(٣) ، ولذلك حرصت غالبية وثائق الوقف على ترتيب شاهدين يشترط فيهما أن يكونا « رجلين من أهل الخير والدين والعفة والامانة واليقظة متصفين بصفة العدالة والضبط »^(٤) ، كما اشترطت بعض الوثائق في الشاهد المعرفة بصناعة الحساب ونظامه وترتيبه وأن يكون عدلا ثقة أمينا مقبول الشهادة^(٥) .

(٥) وثائق وقف طومان باي ٨٨٢ اوقاف ص ٥٦٣ ، قاضي باي الرماح ١٠١٩ اوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ اوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ اوقاف ، ص ٤٥٩ ، الامير صرغتمش ٣١٩٥ اوقاف ص ٢٧ دراسة ونشر د. عبد اللطيف ابراهيم ص ٣٤ ، د. عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٨٣

- (١) وثيقة وقف قايثايى ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٤ ، برسبائى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٤ ، ١٩٥
(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ مخفظة ١٧ بالحكمة .
(٣) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

أما وثيقة وقف السلطان حسن فجاء بها عن الشاهدين : « ويصرف في كل شهر ثلثمائة درهم نقرة لشاهدين يتوليان ضبط ما يخضر من ربيع الاماكن المذكورة على عادة أمثالهما مائة درهم واحدة وخمسون درهما نقرة » (١) .

وصرف في كل شهر ثلثمائة درهم نقرة لشاهدين يتوليان ضبط ما يخضر من ربيع الاماكن المذكورة على عادة أمثالهما مائة درهم واحدة وخمسون درهما نقرة

ما يحضر من ربيع الاماكن المذكورة على عادة أمثالهما مائة درهم واحدة وخمسون درهما نقرة

سما ما ردده واحد من عشرين درهما نقرة في كل شهر

(من وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٩ - الشاهدان)

ومن الوظائف التي استحدثت في الاوقاف في أوائل القرن التاسع للهجرة/ الخامس عشر للميلاد وظيفة « البرددارية » ، والتي يتولاها البرددار ، فيقول ابن أبياس أن هذه الوظيفة استحدثت في عهد السلطان قايتباي : « فهي وظيفة حادثة لم تعهد في الدولة الماضية وانما حدثت في دولة الاشرف قايتباي » (٢) ، ولكن من دراستي لوثائق الاوقاف وجدت أن هذه الوظيفة كانت موجودة في عهد السلطان المؤيد شيخ (٨١٥ - ٨٢٤/١٤١٢ - ١٤٢١ م) ، فقد ورد ذكرها في وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ التي نصت على : « ويرتب رجلا جيدا مشهورا بالنهضة يقرر برددارا يتولى ما عادة مثله يتولاه من طلب غريم وغيره على العاد » (٣) ، ويؤكد هذا النص أن الوظيفة كانت موجودة حتى قبل عهد المؤيد شيخ ، فلم تفصل لنا الوثيقة طبيعة عمله واكتفت بالنص على أنه يتولى « ما عادة مثله أن يتولاه » ، ففي رأى كاتب الوثيقة أنها ليست في حاجة الى

توضيح .

(١) وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٩

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٩ ، انظر أيضا ما جاء عن هذه الوظيفة في : د . عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦٨٧

(٣) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

أما وثيقة وقف السلطان قايتباي فجاء بها « ولم يكن بريدار الاوقف الذى اشتهر عند الناس فى عرغم بالبردار »^(١)، مما يؤكد أن البريدار هو نفسه البردار الذى ورد ذكره فى وثيقة وقف المؤيد شيخ ، وهو نفسه الذى ورد ذكره فى ابن أبياس .

ومن أهم هذه الوظائف الفنية وظيفة « المعمارية » والتي كان يتولاها المهندس أو المعمار ، والذي عرف في وثائق العصر المملوكي باسم « المعلم »^(٤) ،

(١) وثيقة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ أوقاف من ١٤٥٠
(٢) وصولات المعتمد في أوراق مالية تعملي لمستأجري الاعيان الموقوفة من ديوان
الوقف وتثبت قيامهم بصدقاتها من أموال أو غلال أو غير ذلك - د عبد اللطيف
ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق ٦٨٨
(٣) وثيقة وقف السلطان النوري ٨٨٣ أوقاف سطر ١٥٩٤ وما بعده ، دراسة
د عبد اللطيف ابراهيم .
(٤) د عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٩٣

فجاء في وثيقة وقف السلطان النورى « فمن ذلك أربعمئة درهم تصرف لرجلين مهندسين عارفين بالابنية ماهرين في صناعتهم وقطع فرط عيوبها يقررهما الناظر على هذا الوقف في وظيفة المعمارية بهذا الوقف يتفقدان أبنيتهم ويحصران ما تحتاج اليه العمارة من مون وبنائين وغير ذلك مما تدعو الضرورة اليه ويقفان على الشد والهدم والبنا على عادة أمثالهما في ذلك » (١) .

كما جاء أيضا بوثيقة وقف جمال الدين الاستادار : « ويرتب أيضا رجلا عارفا بوظيفة المعمارية ذا جودة وأمانة وعفة يكون معمارا بالخانقاه المذكورة وما هو منسوب اليها من الاوقاف على أن المعمار المذكور يتفقد الاماكن الموصوفة كل حين وينظر اليها وينبه على العمارة والاصلاح ويبحث المتحدث على فعل ذلك ويفعل ما يفعله أمثاله من المعمارية على العادة بالاوقاف في مثل ذلك ويصرف له من الفلوس المذكورة في كل شهر ستون درهما » (٢) .

كما نصت على ذلك أيضا وثيقة السلطان قايتباى فجاء بها « ويصرف لرجل من أهل الخير والامانة يكون معمارا بالاوقاف المذكورة أعلاه يحضر يوم العمارة في الوقف المذكور لتعهد الصانع في العمل ويحثهم عليه ويمنعهم من البطالة وغير ذلك مما جرت العادة في ذلك » (٣) .

ومن الوظائف المتعلقة بعمارة الاوقاف وظيفة « شاهد العمارة » ، وكان يشترط فيمن يتولاها أن يكون ثقة عدل أمين (٤) ، من ذلك ما نصت عليه وثيقة

(١) وثيقة وقف السلطان النورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٦٠٣ وما بعده دراسة د عبد اللطيف ابراهيم .

(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظ ١٧ بالمحكمة .

(٣) وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ١٣٣

(٤) د عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٨٦

وقف المؤيد شيخ : « ويرتب رجلين جيدين عدلين أمثلين يقرران شأهى العمارة
يضبطن حال العمارة فى الأماكن المذكورة وما يتصرف فيها ويصرف لكل واحد
منهما فى كل شهر من الشهور المذكورة ما مبلغه من الفضة الانصاف المذكورة
ثلاثون نصفًا نصف ذلك خمسة عشر نصفًا » (١) •

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذى جعل العلم والادب من جملة ما يرفع شأن الإنسان ويكرمه
والمعرفة بحديث يصير على صفته التى وضع عليها أولا (٢) •

(من وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف - شاهدنا العمارة)

ومن الوظائف الفنية أيضا وظيفة « الترخيم » التى كان يعهد بها عادة
الى أشهر المرخمين على أن يكون « رجلا خيرا نصوحا عارفا بصناعة الترخيم
والتنعيم قادرا على الصناعة » (٣) ، وفى بعض الأحيان كان يرتب مرخمين من
ذلك ما جاء فى وثيقة وقف السلطان الغورى « ومن ذلك أربع مائة درهم تصرف
لرجلين مرخمين يقرران فى وظيفة الترخيم بهذا الوقف على أن يتفقدا فى كل
حين بالمدرسة والقبّة من الرخام بالارض والوزرة فما كان منها نافضا أو
سقط أو تقارب السقوط أصلحاه وأعاداه الى محله أولا فأولا باتقان واحكام
ومعرفة بحيث يصير على صفته التى وضع عليها أولا » (٤) •

(١) وثيقة وقف المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف •

(٢) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة •

(٣) وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٦٠٨ وما بعده ، دراسة

د • عبد اللطيف ابراهيم •

كما جاء عن هذه الوظيفة أيضا بوثيقة وقف جمال الدين الاستادار :
 « ويرتب رجلا خيرا نصوحا عارفا بصناعة الترخيم والتنعيم قادرا على الصناعة
 لعمل ما لعله يفسد ويقلع من الرخام واصلاح ما يحصل من الخلل في الفسقية
 والخنقاه وأن يتفقد الاماكن الموقوفة كل قليل ويصلح من ذلك ما يحتاج الى
 الاصلاح وتصرف له على ذلك في كل شهر من شهور الاهلة من الفلوس المذكورة
 ستون درهما « (١) •

ومن ذلك يتضح لنا مدى أهمية هذه الوظائف الفنية في المحافظة على
 جمال وروعة الاثار الاسلامية من العصر المملوكي ، فقد حافظت على هذه
 المؤسسات في أحسن حالاتها لفترات طويلة حتى وصلت الينا بكامل روعتها
 وجمالها •

كذلك وجدت في الاوقاف والمؤسسات الدينية الكثير من الوظائف الصغرى
 التي تخدم أغراضا مختلفة مثل السباك ، ونجار السواقي ، وسواق الساقية،
 والفراشين والخدم والبوابين وما الى ذلك من الاعمال التي تحتاج لها المؤسسات
 المختلفة والتي أنشأها الواقفون •

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالحكمة •

الفصل السابع

تدهور الأوقاف في العصر المملوكي

- محاولات حل الأوقاف (أخذ رأى الفقهاء والقضاة — المحاولات التي احترمت فيها رأى الفقهاء — المحاولات التي نفذ فيها السلاطين والأمراء رأيهم — اقطاع أوقاف السلاطين السابقين والرزق الاحباسية) •
- اغتصاب الأوقاف عن طريق الاستبدال (رأى الفقهاء في الاستبدال — تخرج القضاة من الحكم بالاستبدال — اغتصاب الأوقاف تحت ستار الاستبدال) •
- اغتصاب الأوقاف عن طريق : الاعتراف بأن الأوقاف من مال السلطان — جعل ريع الوقف لأولاد السلطان — الاستيلاء على الأوقاف القديمة بحجة تعمیرها بالمشاركة — تأجير الأوقاف بأجر زهيد — — الاستيلاء على أموال الأوقاف والايثار — فرض الاموال على الأوقاف والرزق — بيع الأوقاف — وضع اليد على الأوقاف — اغتصاب الرخام والاعمدة من العقارات الموقوفة — حل الأوقاف الذمية •
- دور القضاة والمباشرين في تدهور الأوقاف، — التقرب الى الامراء بالزيادات في الأوقاف — اغتصاب أموال الحرمين — الرشوة بالأوقاف — عدم تعمیر الأوقاف — اغتصاب القضاة للأوقاف وأموالها لانفسهم — ترك الأوقاف في أيدي أولاد القضاة — عدم احترام شرط الواقف •
- موقف الشعب والعلماء — معارضة العلماء لمحاولات حل الأوقاف — ثورات العامة ضد فرض الاموال على الاملاك والأوقاف في عهد كل من قايتباي والغوري •

— * —

(م ٢١ — الأوقاف)

محاولات حل الاوقاف :

ازدهرت الاوقاف في مصر في العصر المملوكي ازدهارا كبيرا حتى تغلغلت الاوقاف في معظم الأنشطة ، وأصبح الوقف على كل شيء تقريبا (١) ، ولكن هذا الازدهار ، وهذا التنوع حمل في طياته عوامل الانهيار والتدهور ، لان كثرة الاوقاف ، وضخامة ريعها ، وتنوع مصارفها جعلها مطمع السلاطين والامراء ، ولا سيما في وقت الازمات ، فتطلعوا الى حلها واقطاعها أو استبدالها ، كما تطلعوا الى اغتصابها واستغلالها ، كذلك تطلع أصحاب النفوس الضعيفة من القضاة والمباشرين الى أموال الاوقاف ، مما أدى الى فسادها وخرابها .

وهكذا لم تلبث الاوقاف في العصر المملوكي أن تعرضت الى الحل والاقطاع ، رغم أنه كان من عوامل ازدهارها في ذلك العصر ، العمل على تحصين الاموال ضد المصادرات ، وكان أن استغل بعض سلاطين المماليك والامراء ضعف نفوس جماعة من العلماء والقضاة ، وحصلوا منهم على فتاوى وأحكام بحل أوقاف السلاطين السابقين ، وفي كثير من الاحوال لم يكن الحكام في حاجة الى مثل هذه الفتاوى والاحكام ، فنفذوا مشيئتهم دون الرجوع الى الفقهاء والقضاة .

واذا كنت قد ذكرت في الفصل الاول أن سلاطين مصر من الايوبيين والمماليك أخذوا نظام الوقف من أملاك بيت المال عن السلطان نور الدين محمود ، فاني أعتقد أنهم أخذوا أيضا فكرة حل الاوقاف ، مستندين الى رأى القضاة والفقهاء في ذلك ، عن السلطان نور الدين محمود أيضا ، فيذكر ابن قاضي شهبة أن نور الدين محمود عقد اجتماعا بقلعة دمشق في ١٩ صفر ٥٥٤هـ / ١١٥٩م حضره القضاة والفقهاء ، والاعيان ، وفي هذا الاجتماع ذكر نور الدين « أن أهم المصالح سد ثغور المسلمين ، وبناء السور المحيط بدمشق والخندق لصيانة المسلمين وحريمهم وأموالهم ، فصوبوا ما أشار اليه وشكروه ، ثم سألهم عن فوائدهم الاوقاف هل يجوز صرفها في عمارة الاسوار ، وعمال الخندق »

(١) انظر ما جاء بهذا الخصوص في الفصل الثاني .

للمصلحة المتوجهة للمسلمين، فأفتى شرف الدين بن عبد الوهاب المالكي بجواز ذلك، ومنهم من توقف ليتروى، فقال الشيخ شرف الدين بن أبي عصرون الشافعي لا يجوز أن يصرف وقف مسجد إلى غيره، ولا وقف معين إلى جهة غير تلك الجهة، وإذا لم يكن بد من ذلك، فليس طريقة إلا أن يقرضه من إليه الأمر في بيت المال للمسلمين، فيصرفه في المصالح ويكون القضاء واجباً من بيت المال. فوافقه الأئمة الحاضرون على ذلك» (١).

وعلى هذا المنوال، وفي مثل تلك الظروف، وهي ظروف الحرب، سواء ضد عدو خارجي، أو ضد فتنة داخلية، حاول بعض سلاطين المماليك أن يستغل ظروف الإزمات، ليحصل من القضاة والفقهاء على فتوى بحل الأوقاف، أو الاستيلاء على فائض ريعها، وعلى أموال العامة، ولكن في جميع الحالات رفض القضاة والفقهاء إصدار مثل هذه الفتوى (٢).

ويمكن تقسيم هذه المحاولات من جانب المماليك الحكام إلى قسمين، القسم الأول يضم المحاولات التي احترمت فيها سلاطين المماليك وأمرؤهم رأى القضاة والفقهاء، ومعظمها في عصر دولة المماليك البحرية، والقسم الثاني يضم المحاولات التي لم يهتم فيها سلاطين المماليك وأمرؤهم برأى القضاة والفقهاء، وذلك تحت تهديد العدو وشدة الحاجة إلى الأموال ووقع معظمها في عصر دولة المماليك الجراكسة.

أما محاولات القسم الأول التي احترمت فيها سلاطين المماليك وأمرؤهم رأى القضاة والفقهاء، فكانت أولها في عهد الملك المنصور على بن أبيبك سنة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٩ م، وذلك عقب وصول الصاحب كمال الدين عمر بن العديم رسولاً من الملك الناصر صاحب حلب والثمام - لطلب النجدة لقتال المغول، فجمع الأمير قنطر القضاة والفقهاء والأعيان لمشاورتهم فيما يعتمد عليه في أمر المغول، وأن يؤخذ من الناس ما يستعان به على جهادهم (٣)،

(١) ابن قاضي شهاب: الكواكب الدرية ص ٢٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، أبو شامة: ج ١ ص ١٤١ وما بعدها.

(٢) أنظر ما يلي.

(٣) ابن تفرى بردي: النجوم ج ٧ ص ٧٢، المقرئ: السلوك ج ١ ص ٤١٦، د. عاشور: العصر المماليكي ص ٢٩.

ويذكر المقرئى أنه « عقد مجلس بالقلعة عند الملك المنصور ، وحضر قاضى القضاة بدر الدين حسن السنجارى ، والشيخ عز الدين بن عبد السلام، وسئلا فى أخذ أموال العامة ، ونفقتها فى العساكر ، فقال ابن عبد السلام^(١) » اذالم يبق فى بيت المال شيء ، وانفقتم الحوائض الذهب^(٢) ونحوها من الزينة وساويتهم العامة فى الملابس سوى آلات الحرب ، ولم يبق للجندى الا فرسه التى يركبها ساغ أخذ شيء من أموال الناس فى دفع الاعداء ، الا أنه اذا دهم العدو وجب على الناس كافة دفعه بأموالهم وأنفسهم » • ولم يترتب على هذا المجلس شيء بالنسبة لاموال العامة ، ومنها الاوقاف ، ولكن ترتب عليه خلع المنصور وتولية قطز سلطنة مصر^(٣) •

أما الظاهر ببيرس فقد حاول تطبيق نظرية امتلاك الدولة لاراضى مصر ، على أساس « أنها فتحت عنوة ، وصارت لبيت المال ، فلا يصح وقفها » ، وذلك فى محاولة للاستيلاء على الاراضى كلها ، ومن بينها الاوقاف ، وفى سبيل ذلك أراد مطالبة ذوى العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك ، والا انتزعها من أيديهم ، فاذا كان المستند مثبتا تركها ، وان لم يجد مستندا ، وذلك هو السائد ، استولى عليها ، ولكن الامام النووى^(٤) وقف فى وجهه ، وذكر له أن ذلك « غاية الجهل والعناد ، وأنه لا يحل عند أحد من علماء المسلمين ،

(١) هو شيخ الاسلام عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم بن الحسن بن محمد بن المهذب السلمى الدمشقى الشافعى المعروف بابن عبد السلام ولد سنة ٥٧٧ هـ أو ٥٧٨ هـ ، وتوفى فى ٧ جمادى الاولى سنة ٦٦٠ هـ ابن تفرى بردى - النجوم ج ٧ ص ٢٠٨ ، ٢١٠

(٢) كان من عادة السلطان اذا ركب للعب الكرة بالميدان فرق حوائض من ذهب على بعض الامراء المقدمين ، والحوائض جمع حياسة ، وهى العزام أو المنطقية - القلقشندى : صبح الاعشى ج ٤ ص ٥٢ - ٥٥ - النجوم ج ٧ ص ٧٣ حاشية ١ ، د. عاشور : العصر المماليكى ص ٤١٠ ، ١٤٧ - ١٤٦ - Dozy : Dict. Vet. Ar. pp. 146 — 147.

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٧٢ ، ٧٣ ، د. عاشور : العصر المماليكى ص ٢٥ ، ودولة المماليك البحرية ص ٣١ ، ٣٢

(٤) هو الشيخ يحيى بن شرف النووى أبو زكريا محى الدين ولد سنة ٦٣١ هـ - وتوفى فى ٢٤ رجب سنة ٦٧٦ هـ - ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك / المجلد السابع - تحقيق قسطنطين زريق ص ١٠٨ - ١١١ ، الذهبى : المعبر ج ٥ ص ١٢٢ ، ٣١٣

ومن في يده شيء فهو ملكه لا يحل لاحد الاعتراض عليه ، ولا يكلف اثباته ،
فاليهد دليل الملك ظاهرا » ، وما زال النووى يعظه حتى كف عن ذلك^(١) .

وفي عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون جرت محاولتان ،
الاولى في ولايته الثانية عندما شرع في التجهيز للمسير الى الشام للشار
من جيوش التتار بقيادة غازان في ربيع الآخر سنة ٦٩٩ هـ / ١٣٠٠ م ،
فاستدعى مجد الدين عيسى بن الخشاب ونائب الحسبة - ليأخذ فتوى
الفقيه بأخذ الاموال من الرعية للنفقة على العساكر ، فأحضر فتوى الشيخ
عز الدين بن عبد السلام للملك قطز بأن يؤخذ من كل انسان دينار فرسهم
له سائر بأخذ خط الشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد ، فأبى أن يكتب
بذلك ، فشق هذا على سائر ، واستدعاه ، وقد حضر عنده الامراء ، وشكا
اليه قلة المال « وأن الضرورة دعت الى أخذ مال الرعية لأجل دفع العدو » ،
وأراد منه أن يكتب على الفتوى بجواز ذلك فامتنع ابن دقيق العيد ، فاحتج
عليه بن الخشاب بفتوى ابن عبد السلام فقال : « لم يكتب ابن عبد السلام
للملك المظفر قطز حتى أحضر سائر الامراء ما في ملكهم من ذهب وفضة
وحلى نسائهم وأولادهم ، ورآه ، وحلف كلا منهم أنه لا يملك سوى هذا ،
وكان ذلك غير كاف ، فعند ذلك كتب بأخذ الدينار من كل واحد ، وأما الان
فبيلغنى أن كلا من الامراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر
واللالي ، ويعمل الاناء الذي يستنجد منه في الخلاء من فضة ، ويرصع مداس
زوجته بأصناف الجواهر ، وقام عنهم » ، فاكتفى بالنظر في أموال التجار
ومياسير الناس^(٢) .

أما المحاولة الثانية في عهد الناصر محمد ، فكانت في ولايته الثالثة على
مصر ، عندما حاول النشو (عبد الوهاب شرف الدين) - ناظر الخاص - ضم
الرزق الاحباسية الى الديوان الخاص ، الا ما كان منها على مسجد عامر

(١) ابن عابدين : رد المختار ج ٣ ص ٢٦٥

(٢) المقريزى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٩٧ ، ٨٩٨

فيمتلي له النصف ، ويستولى على النصف الآخر ، مع مطالبة المزارعين بخراج هذه الرزق لمدة ثلاث سنين بواقع مائة درهم عن الفدان^(١) .
ويبدو أن النشو هذا كان شرها في أموال الاوقاف ، فقد سبق أن استولى على الفين وخمسمائة دينار واردة من الشام من ربيع وقف الاشرفية^(٢) ، وذلك في شعبان ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م على أن يعوض عنها جهة الوقف فيما بعد ، وعندما عرف الناصر محمد بذلك ، أخذها منه^(٣) .

وحاول السلطان برسباي الحصول على فتوى من القضاة والعلماء بأخذ أموال الناس بما فيها أموال الاوقاف للاستعداد لقتال شاه رخ بن تيمورلنك ، فجمع قضاة القضاة بين يديه في ١٣ ربيع الآخر ٨٣٩ هـ / ١٤٣٦ م وسألهم في أخذ الاموال « فكثر الكلام » ، وانفض المجلس من غير أن يفتوه بذلك ، وقيل أن بعض الفقهاء قال : كيف نفتيه بأخذ أموال المسلمين « وكان لبس زوجته يوم ظهور ولدها الملك العزيز يوسف ما قيمته ثلاثون ألف دينار ، وهي بدلة واحدة واحدى نسائه » ، ولم يعرف القائل ، ولكن أشيع في أفواه الناس أنه أحد الفقهاء^(٤) .

ومن محاولات هذا القسم أيضا حدثت محاولتان في عهد السلطان قايتباي ، الاولى كانت أثناء حرب السلطان مع شاه سوار أمير ذو الغادر فعندما وصلت الى السلطان استغاثة اربك نائب الشام « بعد هزيمة العسكر .. ودخولهم حلب في أسوأ حال » ، فأمر السلطان بعقد مجلس السلطان بالقلعة بالحوش السلطاني في ١٤ ذى القعدة سنة ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م^(٥) ، وأمر أن

(١) أنظر ما سبق عن الرزق في الفصل الثاني .

(٢) وقف الاشرفية هي أوقاف السلطان الاشرف خليل بن قلاوون - المقيزي المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢١١ ، ٣٨٠ .

(٣) المقيزي : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٤٣ .

(٤) ابن تغري بردى : النجوم (ط : كاليفورنيا) ج ٦ ص ٧٣٨ ، ٧٣٩ .

(٥) يذكر ابن الصيرفي (علي بن داود الجوهرى) في كتابه أنباء الهصر بأبناء العصر ، أن هذا الاجتماع كان في ١٦ ربيع الآخر سنة ٨٧٣ هـ ويذكر أن السبب في محاولة السلطان الاستيلاء على أموال الاوقاف هي عجز ديوانه عن سد جامكية الماليك ، ورغم أن ابن الصيرفي يذكر أنه كان حاضرا هذا المجلس مع قاضى الخليفة فان الاسباب التي ذكرها ابن تغري بردى ، وهو معاصر أيضا - وابن اياس كانت اقرب الى الحقيقة ، وما ذكرها كان أكثر تفصيلا - أنظر ابن الصيرفي : أنباء الهصر ص ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

يحضره الخليفة ، والقضاة ، والعلماء ، ليستفتيهم في أخذ أموال التجار ، ومتحصل الاوقاف ، وأرباب الاقطاعات ، ويعلق ابن تغرى بردى على ذلك بقوله « فعلم كل أحد أن ماله مأخوذ إذ لا شفيع له ولا ناصر الا الله تعالى ، ومعلوم عند كل أحد أن أرباب الوظائف والقضاة ، لا يميلون الا حيث مال السلطان ، فما بقي بعد ذلك الا الاذعان » (١) ، وحضر الاجتماع الخليفة العباسي المستنجد بالله يوسف ، وقضاة مصر الاربعة : ولى الدين الاسيوطي الشافعي ، ومحب الدين بن الشحنة الحنفي ، وحسام الدين بن حريز المالكي ، وعز الدين الحنبلي ، ومشايخ العلماء وسائر الامراء ، فلما تكامل المجلس ، قام كاتب السر - أبو بكر بن مزهر - فتكلم على لسان السلطان موجها الحديث الى الخليفة والقضاة ومشايخ العلم ، وشرح لهم خلو بيت المال من الاموال ، وأن سوار الباغى قد استطاع على البلاد وقتل العباد ، وأنه لابد من خروج عسكر ليحمي بلاد السلطان ، وأن كثيرا من الناس لديهم زيادات في أرزاقهم ووظائفهم وأن الاوقاف قد كثرت على الجوامع والمساجد ، وأن قصيد السلطان أن يبقى لهم ما يقوم بالشعائر فقط ، ويدخل الفائص الى الذخيرة ، فأجاب الخليفة والقضاة بكلام معناه الرضى بمقالة السلطان ، وبينما هم على ذلك حضر شيخ الاسلام أمين الدين الاقصرائي الحنفي - بناء على استدعاء السلطان له - عندما تأخر في الحضور ، فأعاد عليه كاتب السر ما دار في أول الاجتماع ، فلما سمع هذا الكلام أنكره غاية الانكار ، وقال في الملأ العام من ذلك المجلس « لا يجزى للسلطان أخذ أموال الناس الا بوجه شرعى ، وإذا نفذ جميع ما في بيت المال ينظر الى ما في أيدي الامراء والجند وحلى النساء ، فيأخذ منه ما يحتاج اليه ، وإذا لم يوف بالحاجة ففى ذلك ينظر في المهم ، وإن كان من الضروري في الدفع عن المسلمين هن ذلك بشرايط متعددة » ، وأضاف الى قوله : « وهذا هو دين الله تعالى ، ان سمعت أجرك الله على ذلك ، وإن لم تسمع فافعل ما شئت ، فاننا نخشى من الله تعالى أن يسأئلنا يوم القيامة ، ويقول لنا لم لا نهيتموه عن ذلك ، وأوضحتموه له

(١) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٦٣٥ ، ٦٣٦

الحق ؟ ولكن السلطان اذا أراد أن يفعل شيئاً يخالف الشرع ليش يجمعنا ؟
ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله مؤنة هذا الامر كله » (١) •

ويوضح ابن تغرى بردى كيف أن الخليفة والقضاة والعلماء الذين مالوا في بادئ الامر الى رأى السلطان ، انما مالوا عن ضعف وثفاق فيقول :
« وطال الكلام بين الشيخ أمين الدين وكاتب السر ، فكاتب السر يظهر مساعدة الملك في الظاهر ، وفي الباطن مساعدة الشيخ أمين الدين ، وكذلك الخليفة والقضاة وجميع المسلمين » ، وانتهى هذا الاجتماع على غير رضا السلطان (٢) •

ويعلق ابن اياس على موقف السلطان قايتباي من الشيخ أمين الدين فيقول : « فانجبه منه السلطان ، وانفض المجلس من غير طائل » (٣) •

والمحاولة الثانية للسلطان قايتباي كانت في ذى القعدة ٨٧٧ هـ / ١٤٧٢ م ، اذ حدث عندما طلع للخليفة والقضاة الاربعة لتهنئة السلطان بالشهر على العادة أن انتهز السلطان الفرصة ، وتكلم مع قاضي القضاة الحنفى شمس الدين الامشاطى في اقامة قاض برسم حل الاوقاف والاستبدالات فرد عليه قاضى القضاة الحنفى بأن السلطان « له ولاية التفويض الى من يشاء من النواب ، وأما أنا فلا ألقى الله تعالى بحل وقف ولا بعمل استبدال » • وقام القاضى غاضباً ، كما تغير عليه السلطان في الباطن (٤) •

أما محاولات القسم الثانى التى استشار فيها سلاطين المماليك وأمرأهم القضاة والفقهاء ، ثم صرفوا النظر عن رأيهم ، واستباحوا لانفسهم الاوقاف وأموالها ، فقد بدأ بها السلطان برقوق ، مرة أثناء أتابكيتة للسلطان المنصور على بن شعبان سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م ، ومرة ثانية أثناء سلطنته

- (١) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٣ ص ١٤
(٢) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٣٦٧ - ابن اياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٣ ص ١٥
(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٥
(٤) نفس المرجع ج ٣ ص ٨٥ ، ٨٦

سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م ، وفي المرة الاولى لم يكن هناك عدو يتربص بالبلاد ، ولكن يبدو أن برقوق كان يعد المدة لتولى السلطنة ، فيبذل جهده ليحصل أعوانه على اقطاعات وامره ، ولم يجد أمامه الا الاوقاف ، والرزق الاحباسية ، وقد حفظ لنا المقریزی تفاصيل هذه المحاولة ، فذكر أنه في ١٦ ذى الحجة سنة ٧٨٠ هـ استدعى الأمير برقوق القضاة والفقهاء ، وتحدث معهم في حل وقف الاراضي الزراعية ، سواء ما كان منها موقوفا على مصالح المساجد والمدارس والخوانك ، والزوايا والربط ، أو كان موقوفا على أولاد الملوك والامراء وغيرهم ، وكان من رأيه أن يدخل ضمن الحل الرزق الاحباسية ، وتساءل كيف يجوز بيع أراضى مصر والشام الخراجية والموقوفة أصلا لصالح بيت المال ؟ مشيرا بذلك الى الاقوال التى ترى أن أراضى مصر والشام فى الاصل ملك لبيت المال ، وأضاف الأمير برقوق الى حجته هذه أن كثيرا من الاراضى الزراعية تم وقفها ، مما أدى الى اضعاف جيش المسلمين ، على أساس أن أراضى الوقف والرزق الاحباسية كانت تستثنى من الاقطاع (١) ، فرد عليه قاضى القضاة بدر الدين محمد بن أبى البقاء : « هما جيتان جيش الليل ، وجيش النهار » ، أما شيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقينى فقال : « ان أوقاف الجوامع والمساجد والمدارس والخوانك التى هى على علماء الشريعة ، وفقهاء الاسلام ، وعلى المؤذنين ، وأئمة الصلوات ، ونحو ذلك لا يحل لاحد أن يتعرض بحلها بوجه من الوجوه ، فان للمسلمين حق لم يدفع اليهم ، والا فانصبوا لنا ديوانا نحاسبه على حقنا ، حتى يظهر لكم أن ما نستحقه أكثر مما هو موقوف علينا ، أما ما وقف على عويشة وفطيمة واشترى من بيت المال بحيلة ، فانه يحتاج أن ينظر فى ذلك ، فان كان قد أخذ بطريق شرعى ، فلا سبيل الى نقضه ، وان كان غير ذلك نقض » (٢) .

وبالرغم من الموقف المتشدد لشيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقينى ، فقد وجد من القضاة من نافق الامراء ، ففى هذا الاجتماع ، عقب قاضى

(١) أنظر ما جاء عن الروك الحسامى والروك الناصرى - المقریزی : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٤١ - ٨٤٥ ، ج ٢ ق ١ ص ١٤٦ وما بعدها ، النويرى : نهاية الارب ج ٢٩ ورقة ٣١٨ ، ج ٣٠ ورقة ١٩١ / ب ٠ د ٠ عاشور : العصر المساليكى ص ٢٧٣/٢٧٤ ٠ أنظر أيضا ما جاء بالفصل السادس عن الاوقاف ونظام الاقطاع ٠ (٢) المقریزی : السلوك ج ٣ (تحقيق د ٠ سعيد عاشور) ق ١ ص ٣٤٥ وما بعدها ٠

القضاة ابن أبي البقاء على قول شيخ الإسلام بقوله : « يا أمراء أنتم أصحاب الشركة ، والامر لكم » ، فثار عليه شيخ الإسلام ، وأغلظ له بقوله « أسكت ما أنت وهذا ؟ » ، فسأل الأمير بركة والأمير برقوق ابن أبي البقاء « هن أين يشتري السلطان هذا ؟ » فقال : « الأرض كلها للسلطان » فعقب عليه قاضي العسكر : البدر محمد البلقيني بقوله : « كيف تقول هذا ؟ من أين للسلطان ذلك ؟ » وإنما هو كآحاد الناس » ، فقال قاضي القضاة : « أنتم تأمرون القضاة ، فإن لم يفعلوا ما ترسموا به عزلتموهم ، كما جرى لشرف الدين ابن منصور مع الملك الأشرف لما لم يفعل ما أراد عزله » (١) •

واعتقد ان اختلاف رأى كل من شيخ الإسلام ، وقاضي القضاة شجع الامراء على اخراج عدة أوقاف وأقطعوها اقطاعات (٢) •

ويبدو أن ما دار في هذا المجلس ، وما آثاره الأمير برقوق عن الموقف من بيت المال ، والرزق والاحباسية ، وما رد به شيخ الإسلام البلقيني بجواز نقض هذه الاوقاف اذا كانت على أشخاص ، أى على غير مصاريف بيت المال ، مع لزوم ما كان منها على مصارف بيت المال ، يبدو أن هذه القضية أثارت جدلاً كبيراً بين العلماء في هذا العصر ، ولذا نجد السيوطي - أحد تلاميذ شيخ الإسلام البلقيني يقوم بتأليف رساله يسميها : « كتاب الانصاف في تمييز الاوقاف » ، يدعم فيها رأى أستاذه ، فقسم فيها الاوقاف الى قسمين : « قسم ليس مأخذه من بيت المال ، ولا مرجعه اليه ، فهذا الوقف مبناه على التشديد والتحريض ، لا يجوز تناول ذرة منه الا مع استيفاء ما شرطه الواقف ، لانه مال أصيل لم يخرج عن ملكه الا على وجه مخصوص بالشرط المذكور ، وقسم مأخذه من بيت المال بأن يكون واقفه خليفة أو ملكاً من الملوك السابقة كصلاح الدين بن أيوب وأقاربه (٣) ، أو

(١) يشير بذلك ابن أبي البقاء الى رفض قاضي القضاة شرف الدين بن منصور الحكم باستبدال بعض الدور الموقوفة لمصالح بعض الامراء ، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢٦٩

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٤٧ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ١٦٦

(٣) انظر ما سبق بالفصل الاول عن أوقاف صلاح الدين الايوبي •

مرجعه الى بيت المال كأوقاف أمراء الدولة الفلاونية ومن بعدهم الى زماننا هذا ، وانما قلنا أن مرجعه الى بيت المال لأن واقفيه ارقاء بيت المال وفي تبوت عتقهم نظر^(١) . ٠٠٠ وان مرجع ما بأيديهم الى بيت المال . هذا القسم من الاوقاف مبداء على المسامحة والترخيص لأن لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستحقاق في بيت المال أضعاف ما يأخذون منهم^(٢) . وبذلك يضيف السيوطي ابعادا جديدة لمسألة « الوقف من بيت المال » ، فلم يكتف بان يعتبره ارسادا على مصارف بيت المال ، ولكنه اعتبر سلاطين الممالك وأمراءهم وما يملكون من حقوق بيت المال ، وإذا كان السيوطي يرى ضرورة استمرار الاوقاف على الفقهاء وطلبة العلم ، فمن باب أولى أنه يرى رأى استاذة يحل الاوقاف الاهلية الخاصة بهؤلاء السلاطين والأمراء لانها من أملاك بيت المال^(٣) .

أما محاولة برقوق الثانية ، فكانت أثناء سلطنته ، وكان الغرض منها هو تحصيل الاموال للاستعداد للقاء قوات تيمورلنك ، فقد عاد الى القاهرة في آخر جمادى الآخرة سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م الأمير طغاي الذي كان قد توجه الى بلاد الشبرق لمعرفة أخبار زحف تيمورلنك — وأخبر السلطان أن قوات تيمورلنك وصلت الى الرها ، وهزمت قوات أمير التركمان ، وأن طلائع جيش تيمورلنك وصلت الى ملطية ، فلما تحقق السلطان برقوق من ذلك أمر بعقد مجلس بالقصر الكبير ، واستدعى اليه الخليفة والقضاة الاربعة ، وشيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقيني ، وأعيان المشايخ المفتين ، كما حضر سائر الأمراء ، ولما تكامل المجلس تكلم السلطان مع الخليفة والقضاة الاربعة في أمر تيمورلنك ، ثم أشار السلطان الى ضرورة « أخذ الاوقاف من الاراضى الخراجية »^(٤) ، فلم يوافق شيخ الاسلام على ذلك ، ولا القضاة الاربعة ، فاعتذر السلطان بأن الخزانة خاوية من

(١) يشير السيوطي بذلك الى القضية المشهورة التي أثارها الشيخ عز الدين ابن عبد السلام بشأن بيع السلاطين على أنهم أرقاء لبيت المال .
(٢) السيوطي : الانصاف في تمييز الاوقاف ورقة ١٣٦١ ، ٣٦١ ب .
(٣) أنظر ما سبق بالفصل الثاني عن الوقف من بيت المال .
(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٦٣

الاموال ، والعدو زاحف على البلاد » وان لم تخرج العسكر بسرعة والا وصل الى حلب والشام ، والعساكر لانسافر بلا نفقة «^(١) ، فثار في المجلس الجدل ، ويقول ابن اياس « ودافعوا السلطان ، وأغلظوا عليه في القول »^(٢) وانتهى الامر بالاتفاق على أخذ مال الاوقاف من أجرة الاماكن وخراج الاراضى سنة كاملة ، وأن تظل الاوقاف على حالها ^(٣) .

وفي هذه المرة أيضا يبدو واضحا أن الاوقاف التى كان يريد أخذها برقوق هى « الاوقاف من الاراضى الخراجية » والمقصود بها الاراضى الزراعية ، فما زال برقوق يعتقد أن أراضى مصر الزراعية من أملاك بيت المال ^(٤) .

وكان فشل برقوق في استرداد جميع الاراضى الزراعية الموقوفة في المرتين دافعا له على التفكير في طريقة أخرى لاستغلال هذه الاوقاف لصالحه وصالح أمرائه ^(٥) ، ورغم تعصبه لفكرة أن أراضى مصر الزراعية ملك لبيت المال ، وأنه لا يجوز وقفها ، فاننا نجده يقف ناحية بهييت^(٦) على سحابة^(٧) تسير مع الركب الى مكة في كل عام ، ومعها جمال تحمل المشاء من الحاج ، وتصرف لهم ما يحتاجون اليه من الماء والزاد ذهابا وايابا^(٨) ،

(١) ابن اياس : بدائع الزهور (ط . ٠ بولاق) ج ١ ص ٢٦٧

(٢) نفس المرجع ج ١ ص ٢٦٧

(٣) القرى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٦٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٤٧ ، ابن الفرات تاريخ الدول والملوك - المجلد التاسع ج ١ (نشر د . قسطنطين زريق) ص ١٠ ، ١١

(٤) أنظر ما سبق عن محاولته الاولى ص ٣٢٩ ، ورأى كل من شيخ الاسلام البلقينى والسيوطى .

(٥) أنظر ما يلى عن اغتصاب الاوقاف واستغلالها .

(٦) احدى قرى الجيزة القديمة أنظر : السلوك تحقيق د . عاشور ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٤ حاشية ١

(٧) السحابة هى الطائفة ممن يرافقون الحاج للمحافظة عليه - أنظر ما جاء بالفصل الرابع فى تادية فريضة الحج .

(٨) القرى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ابن دقماق : الانتصار : القسم الاول ص ١٣١

كذلك وقف أرضاً على قبور أخوة يوسف عليه السلام بالقرافة ، كما أنشأ المدرسة المنسوبة اليه ومكتبا للإيتام وسبيلا ، ووقف على منشأته الكثير من الاراضى والدور ، كما أوصى بتعمير تربة له بثمانين ألف دينار ، وشراء عقار ليوقف عليها بعشرين ألف دينار (١) .

ويمكن تفسير أوقاف برقوق في ضوء محاولاته لحل الاوقاف ، ثم العمل على استغلالها ، بأن السلطان برقوق رأى أن يساير الاوضاع السائدة في عصره ، وأن يستغل المشاعر الدينية لدى أفراد الشعب لاسترضائهم ، ويدعم هذا الرأي ما يذكره المقرئى عن سياسة برقوق بالنسبة للفقهاء والصلحاء فيقول : « انه كان يقوم للفقهاء والصلحاء اذا دخل أحد منهم عليه ، ولم يكن يعهد ذلك من ملوك مصر قبله ، وتتنكر للفقهاء في سلطنته الثانية من أجل أنهم أفتوا بقتله ، فلم يترك اكرامهم قط مع شدة حنقه عليهم .. » (٢)

وجرت محاولة مماثلة في عهد الملك الناصر فرج بن برقوق ، لمواجهة أخطار تيمورلنك بعد أن ورد البريد بنزول قوات تيمورلنك على سيواس ، اذ استدعى السلطان الخليفة وقضاة القضاة والامراء وأعيان الدولة في ٢٨ محرم سنة ٨٠٣ هـ / ١٤٠٠ م ، واخبرهم باستيلاء تيمورلنك على سيواس ووصول مقدمة جيشه الى مرعش وعينتاب ، وأن « القصد أخذ مال التجار اعانة على النفقة في العساكر » . فقال القضاة : « أنتم أصحاب اليد ، وليس لكم معارض ، وان كان القصد الفتوى ، فلا يجوز أخذ مال أحد ، ويخاف من الدعا على العساكر ان أخذ مال التجار » . فقيّل لهم : « نأخذ نصف الاوقاف نقطعها للاجناد البطالين ، فان الاجناد قلت لكثرة الاوقاف » ، فقال القضاة : « وما قدر ذلك ! ومتى اعتمد في الحرب على البطالين من الاجناد ! خيف أن يأخذوا المال ، ويميلون عند اللقاء

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٩٣٧ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٠٩ ، ١١٣ ، ابن اياس : بدائع الزهور (ط ٠ بلاق) ج ١ ص ٣١٤
(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٩٤٤

مع من غلب»^(١) . ولم يسفر هذا الاجتماع عن شيء ، ولكن في شهر رجب من نفس السنة ، فوض السلطان الأمير يلغيا السلمي أمور الدولة ، ليجهز القوات اللازمة الى دمشق لقتال تيمورلنك ، ولذلك شرع الأمير يلغيا في تحصيل الاموال ، وفي سبيل ذلك فرض على سائر أراضي مصر فرائض ، فيجبي من اقطاعات الامراء ، وبلاد السلطان وأخبار الاجناد ، وبلاد الاوقاف ، عن عبدة كل ألف دينار خمسمائة درهم ثمن فرس ، وجبي عن سائر أملاك القاهرة ومصر وظواهرها أجرته عن شهر « وعم ذلك حتى في أموال الايتام والاقواف»^(٢) ، ، كما شمل « أوقاف الجوامع والمساجد حتى من أوقاف البيمارستان المنصوري»^(٣) . وجبي من الرزق — وهي الاراضى التى يؤخذ معلها قوم من الناس على سبيل البر^(٤) عن كل فدان من زراعة القمح ، أو الفول ، أو الشعير ، عشرة دراهم ، وعن الفدان من القصب ، أو القلقاس ، أو النيلة — ونحو ذلك من القطنى ، مائة درهم ، وجبي من البساتين عن كل فدان مائة درهم . . . وأخذ ما وجد من حواصل الاوقاف . . .»^(٥) . ومثال ذلك الاموال التى أخذت من خانقاه شيخو ، وكان بها مبلغ كبير من المال فائض عن مصروفها^(٦) .

وتكررت مسألة فرض ثمن الخيول على القرى بدون استثناء بما فيها أراضي الاوقاف والرزق ، في عهد السلطان برسباى ، ففي سنة ٨٣٧ هـ / ١٤٣٣ م ، فرض السلطان على جميع بلاد الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة ، وسائر الوجه القبلى خيولا تؤخذ من أهل النواحي ، فكان يؤخذ من كل قرية — بلا استثناء — خمسة آلاف درهم فلوسا عن ثمن الفرس المقرر عليها ، وكان يؤخذ من بعض النواحي عشرة آلاف درهم ثمن فرسين^(٧) .

- (١) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٢٨
(٢) العيني : عقد الجمان حوادث سنة ٨٠٣ هـ .
(٣) ابن ياس : بدائع الزهور (ط . بولاق) ج ١ ص ٣٣٠
(٤) أنظر ما سبق عن الرزق بالفصل الثانى .
(٥) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٢ ، ابن اياس : بدائع الزهور (ط . بولاق) ج ١ ص ٣٣٠
(٦) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٢١
(٧) ابن تفرى بردى : النجوم (ط . كالميفورينا) ج ٦ ص ٧١٧

كذلك جرت محاولتان في عهد السلطان قايتباى ، لم يأخذ فيها برأى القضاة والفقهاء^(١) ، وفرض الاموال على الاوقاف ، وذلك في سنتى ٨٩٤ هـ / ١٤٨٩ م ، ٨٩٦ هـ / ١٤٩١ م .

أما أولى هاتين المحاولتين فلم تكن بسبب ضغط عدو خارجى ، ولكن خشية قيام فتنة داخلية ، ذلك أن السلطان بلغه عزم المماليك الذين انتصروا بقيادة الاتابكي أذربك على العثمانيين ، والذين عادوا من التجريده على أن يقوموا بفتنة ان لم يحصلوا على نفقة بمناسبة انتصارهم ، وبلغ السلطان أنهم قالوا : « ان كان السلطان ما يعطينا نفقة قتلنا الامراء المماليك الذين كانوا بمصر لم يسافروا » ، ولذلك عمل السلطان على تحصيل الاموال اللازمة ، فاجتمع بالقضاة الاربعة ، وذكر لهم أن الخزائن خالية « وأن المماليك ينفون اثاره فتنة كبيرة ، وانتهى الامر بالاتفاق على تحصيل أجرة شهرين من أصحاب الاملاك والاقواف التى بمصر والقاهرة ، مساعدة للسلطان على النفقة^(٢) » .

أما محاولة السلطان قايتباى الثانية فكانت في ربيع الاول سنة ٨٩٦ هـ / ١٤٩١ م ، عندما عقد السلطان مجلسا في قبة يشبك الدواidar حضره قضاة القضاة الاربعة : القاضى الشافعى زين الدين زكى ، والقاضى الحنفى ناصر الدين بن الاخميمى ، والقاضى الملكى عبد الغنى بن تقى ، والقاضى الحنبلى بدر الدين محمد السعدى ، وفي هذا الاجتماع شرح السلطان بالتفصيل الاسباب التى أدت الى خلو الخزائن من الاموال ، وأرجع ذلك الى أسباب سياسية واقتصادية ، كما أشار صراحة الى العيب الاساسى في نظام المماليك العسكرى ، فذكر لهم « أن ابن عثمان ليس براجع عن محاربة عسكر مصر ، وأن أحوال البلاد الحلبية قد فسدت وآلت الى الخراب ، وأن التجار منعوا ما كان يجلب الى مصر من الاصناف ، وأن المماليك الجابان يرومون منى نفقة ، وان لم أنفق عليهم شيئا فينهبون مصر والقاهرة ، ويحرقون

(١) انظر محاولات السلطان قايتباى السابقة والتى التزم فيها برأى القضاة والفقهاء ص ٣٢٦ وما بعدها .
(٢) ابن اياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٣ ص ٢٦١

البيوت ، ومتى رجع عسكر ابن عثمان الى البلاد الحلبية ، فما يخرج العسكر من مصر حتى أنفق عليهم» (١) ، ثم أقسم السلطان أنه ليس في الخرائن من مال كثير ولا قليل ، وأن القصد « أن يفرض على الاوقاف والاملاك التي بمصر والقاهرة من أماكن وغيطان وحمامات وطواحين ومراكب وغير ذلك أجرة سنة كاملة » يستعين بها على خروج قواته ، واقترح القاضي المالكي الاكتفاء بأجرة خمسة أشهر ، ولا سيما أنه سبق أن فرض على الناس أجرة شهرين وقال : « وما يطبق الحال أكثر من ذلك» (٢) ، وانتهى الامر بالموافقة على اقتراح قاضي القضاة المالكي .

ويبدو أن فشل المحاولتين الأولى للسلطان قايتباي بحل الاوقاف (٣) ، جعلته يسلك طريقا آخر للاستفادة من الاوقاف ، ويدل هذا دلالة واضحة على أن الاوقاف في ذلك العصر كانت شيئا كثيرا يستثير أطماع السلاطين والامراء ، كما أنها كانت في نظرهم تفوق حاجة المؤسسات الدينية والخيرية ورغم مواقف السلطان قايتباي هذه من الاوقاف ، فان ذلك لم يمنعه هو شخصا من اقامة المنشآت الدينية والخيرية والوقف عليها من أملاكه ومن أملاك بيت المال الشيء الكثير ، كما أن كثيرا من هذه الاوقاف جعلها قايتباي لصالح منشآته ولاعمال البر ، ووقفها على نفسه وأفراد أسرته وبعض أمرائه وعتقائه (٤) .

ولعله رأى في ذلك تقربا الى الله ليغفر الله سياسته التعسفية في جمع الاموال من رعاياه ، فضلا عن الظهور أمام شعبه في صورة الورع التقى .

وما حدث في عهد السلطان قايتباي بالنسبة للاوقاف جرى مثله في عهد السلطان قانصوه الغوري ، فمن أوائل المشاكل التي واجهت السلطان حاجته للمال لنفقة البيعة ، حتى أن طائفة من الممالك ثارت بعد حوالي شهر

(١) ابن اياس : المرجع السابق ج ٣ ص ٢٧٨

(٢) نفس المرجع والصفحة

(٣) أنظر ما سبق عن محاولات السلطان قايتباي ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٤) أنظر ما جاء بالفصل الثاني ، وأنظر أيضا وثيقة وقف السلطان قايتباي

رقم ٨٨٦ أوقاف ، ٨٨٩ أوقاف

من تولية الغورى « وليست آلة السلاح » ، وطلبت من السلطان نفقة البيعة . فاستمهلهم السلطان حتى يجمع المال^(١) فانتظروا لمدة تزيد على الشهر ، وثاروا ثانية ، ويقول ابن اياس فى ذلك « وفى يوم الخميس ثانى عشرين (ذى الحجة) سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م ٠٠٠ » اضطربت الاحوال ، وارتجبه الامر على السلطان من قبل الممالك بسبب نفقة البيعة » ، فشكا السلطان بأن الخزائن خالية من المال ، وأن طوائف العسكر كثيرة « ما بين ظاهرية وأشرفية وأينالية وخشقدمية وقايتبايهية وناصرية . وممالك الظاهر قانصوة ، وممالك الاشرف جنبلات ، وممالك العادل طومان باى ، وممالك النواب والامراء الذين قتلوا ، وأن كل منهم يريد رزقا ، وأن الملك الناصر بن الاشرف قايتباى « فرق الاقطاع التى كانت فى الذخيرة جميعا فمن أين أسد هؤلاء الممالك »^(٢) .

وازاء هذا الوضع اجتمع الامراء بالسلطان فى الدهيشة ، وعندما نزلوا من القلعة أشيع بين الناس أن السلطان سوف يستولى على أوقاف المساجد والمدارس ولا يبقى الا ما يقوم بالشعائر فقط ، وأنه سوف يوزع الاوقاف « بنشالات على الامراء والممالك »^(٣) .

ويبدو أن ما أشيع بين الناس كان له أساس من الصحة ، فعندما طلع الخليفة المستمسك بالله أبو الصبر يعقوب والقضاة الثلاثة برهان الدين ابن أبى شريف الشافعى ، وعبد الغنى بن تقى المالكى ، والشهاب أحمد الشيشينى الحنبلى ليهنئوا السلطان بأول شهر المحرم سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠٠ م كالعادة ، انتهز السلطان الفرصة ، وكلمهم فى شأن الاوقاف ، فلم يوافق أى من القضاة الثلاثة على ذلك ، حتى أن القاضى الحنبلى أغلظ على السلطان فى القول ، فرد عليه السلطان « اذا ركب الممالك وطلبوا منى نفقة أنا أبعثهم لك فى بيتك كلمهم مثل ما تعرف »^(٤) .

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٨

(٢) ابن اياس : المرجع السابق ج ٤ ص ١٤

(٣) نفس المرجع السابق والصفحة ٠

(٤) نفس المرجع والصفحة ٠

وفي آخر النهار طلع القاضي الحنفى عبد البر بن الشحنة الى السلطان . فوافق على ما يريده السلطان ، وعقد الامراء عند السلطان اجتماع ثان ، وتم الاتفاق على أن تبقى أوقاف الاراضى الزراعية على حالها . ويؤخذ من ربيعها سنة كاملة ، ومن أجرة أملاك القاهرة « من بيوت وريوع وحوانيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك يؤخذ منهم أجرة عشرة أشهر كاملة ، حتى من وقف البيمارستان المنصوري وسائر الاوقاف من عال الى دون ، وكتبت المراسيم بمعنى ذلك الى ثغر الاسكندرية ، ودمياط ، حتى الى دمشق وأعمالها وسائر البلاد الشامية والحامية (١) . ولكن ازاء ثورات جموع الشعب اضطّر السلطان الفورى الى تخفيض المطلوب الى أجرة سبعة أشهر فقط ، أسوة بما فعله السلطان قايتباى (٢) .

— * —

حل أوقاف السلاطين والامراء السابقين واقطاعها :

كذلك عمد بعض سلاطين المماليك — دون الرجوع الى مسوغ شرعى الى حل الاوقاف ، واسترداد الرزق الاحباسية من ورثة السلاطين والامراء السابقين ، وذلك في حالات فردية خاصة (٣) ، من ذلك ما قام به السلطان الملك الناصر محمد من حل أوقاف بيبرس الجاشنكير ، وسائر نائب السلطنة ، واسترداد ما كان بأيديهما من الرزق الاحباسية ، وازافة ذلك كله الى الخاص السلطاني (٤) . كذلك استولى السلطان فرج بن برقوق على أوقاف الطواشى فيروز الخازندار الرومى بعد وفاته في ٩ رجب ٨١٤ هـ / ١٤١١ م ، وقرر السلطان ما قرره الطواشى من الوقف على الفقهاء والايتام وغيرهم ، الا أن

(١) ابن اياس : المرجع السابق ج ٤ ص ١٥ ، د . عاشور : العصر المماليكى ص ١٧٧
(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ١٧ ، انظر ما يلى عن موقف الشعب من محاولات حل الاوقاف واغتصابها .
(٣) Lapidus : op. cit. p. 40.
(٤) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٨٩ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٥٣

السلطان أضاف باقى الريع لصالح التربة الظاهرية التى أنشأها على قبر أبيه (١) .

وقد لجأ بعض سلاطين المماليك الى اخراج بعض القرى والرزق الاجباسية من أوقاف السلاطين السابقين واقطاعها لامرائهم ، من ذلك ما قام به الامير شيخ (٢) — قبل سلطنته — فى ١٨ ربيع الثانى سنة ٨١٥ هـ / ١٤١٢ م باخراج عدة بلاد من أوقاف الناصر فرج بن برقوق منها ناحية منبابة (امبابة) (٣) وناحية دنديل (٤) من أوقاف الخانقاة الظاهرية برقوق ، كما أخرج أيضا عدة أراضى من الرزق التى أوقفها الناصر فرج على المدارس ونحوها (٥) كذلك أخرج السلطان برسبای ناحيتى الاعلام والحنبوشية باقليم الفيوم من وقف السلطان صلاح الدين الايوبى على المدرسة القمحية ، وأنعم بها على مملوكين من ممالিকে ، ليكونا اقطاعا لهما (٦) .

وفى بداية عهد الملك المنصور أبو السعادات فخر الدين عثمان بن جقمق ، الزم السلطان الاستادار زين الدين يحيى الاشقر بأربعمائة ألف دينار ، وذلك للقيام بنفقة المماليك ، حيث لا يوجد « فى الخزانة ولا الدرهم الفرد » ، وفى سبيل ذلك استولى السلطان على أوقاف الاستادار الزينى ، وفرق كثيرا منها

(١) المقرئى السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٠٢ ، ابن حجر : أنباء الفجر ج ٢ ص ٥٠١

(٢) قام الامير شيخ أثناء نيابته بالشام باقطاع الاوقاف والاملاك لاعوانه ، كما فرض على أهل دمشق آجرة شهر ، ثم حاول الاستيلاء على أوقاف دمشق وانتهى الامر بمصالحته على ثلث متحصلها — المقرئى : السلوك ج ٤ ص ١٦ ، ٣٩ ، ٩٢ ابن حجر : أنباء الفجر ج ٢ ص ٤٢١

(٣) المقصود بناحية منبابة بلدة امبابة الحالية بمحافظة الجيزة — النجوم ج ٦ ص ٣٨٠

(٤) دنديل من القرى القديمة بكورة البوصيرية د . هاشور : تحقيق كتاب السلوك ج ٤ ص ٢٣٧ حاشية (٢) .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٣٧

(٦) أنظر ما سبق فى الفصل الاول — المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٦٤

على الممالك السلطانية ، وقد حكم القضاة بحل هذه الاوقاف بعد أن شهد لديهم جماعة بأن الزينى لما أوقف هذه الاملاك كانت ذمته مشغولة بأكثر من مائة ألف دينار ، وعلى هذا فالوقف غير صحيح (١) ، وإزاء هذا الوضع ألح الممالك على السلطان في طلب رزق الفقهاء والمتعلمين ، فان ما أخذ من الزينى كان كثيراً (٢) .

واستولى السلطان الظاهر أبو سعيد خشقدم على اقطاع الامير جانبك وأوقفه بعد وفاته في سنة ٨٦٨ هـ / ١٤٦٤ م (٣) ، غدد خلع السلطان على القاضي علم الدين بن جلود - كاتب الممالك السلطانية - ، وعلى أبي الفتح - موقع الامير جانبك - ، وعلى ابن المزاويلي - صاحب ديوان جانبك - باستقرارهم في التكلم على اقطاع جانبك وأوقفه ، وتعلقاته وكذلك اقطاع تنم رصاص ، على أن يضاف متحصل ذلك كله الى الخزيرة السلطانية ، على ألا يقل عن أربعة آلاف دينار في الشهر ، تحمل الى الاستادار ليستعين بها على جوامك الممالك السلطانية (٤) .

كذلك أقطع السلطان الغوري بعض الرزق الاحباسية والاقواف ، ويقول ابن أياس « فأخرج نحو من ثلاثمائة اقطاع ورزق من غير جنحة ولا سبب وصار ينعم بها على الممالك بمكاتبات ٠٠٠ وأنا مما وقع له ذلك ، وخرج اقطاعي لاربعة من الممالك ، ولكن أعان الله تعالى ورجع الى اقطاعي ولله الحمد » (٥) ، كما قام الغوري بنزع ملكية أراضي جزيرة الروضة ، ووقفها بعد أن عوض أصحابها (٦) .

- (١) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٦٨ ، النجوم (ط) . كاليفورنيا) ج ٧ ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٧٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ .
 (٢) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٦٧ .
 (٣) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ص ٥٧١ ، ٥٧٢ .
 (٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٧٧٠ .
 (٥) ابن أياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ١٣٦ ، ج ٥ ص ٩٠ .
 (٦) جزيرة الروضة اشتراها الملك المظفر تقي الدين عمر سنة ٥٦٦ هـ / ١١٧٠ م وأوقفها على المدرسة التقوية (منازل العز) حتى استأجرها الصالح أيوب من مدرس المدرسة التقوية لمدة ستين سنة ، ثم قرر النشو ناظر الخاص في عهد الناصر محمد أن يضمها الى أراضي الخاص - المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، السلوك ج ٢ ص ٤٧٤ ، على مبارك : التعليل التوفيقية ج ٣ ص ٢٥ ، ابن دقاق ق ١ ص ١١٠ ، وثيقة وقف الغوري على المقياس ٨٨٢ أوقاف ، د - عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية ص ٩٠ - ٩٣ .

أما أمراء السلطان المغوري فقد تعدوا بدورهم على الرزق الاحباسية والاقواف ، ومن هؤلاء الامراء الامير طراباي الشريفى - رأس نوبة النوب الذى يذكر عنه ابن اياس « وحصل منه الضرر الشامل لجماعة كثيرة من الناس ، من مصادرات ، وأخذ بيوت ، ورزق ، وحل أوقاف وغير ذلك(١) » .

— * —

اغتنصاب الاوقاف عن طريق الاستبدال :

فشل سلاطين الممالك وأمرؤهم فى حل الاوقاف بطريق شرعى باستفتاء القضاة والفقهاء ، فلم يجدوا أمامهم الا أموال الاوقاف وبيعها فتحكموا فيها كيف شاءوا ، وحصلوا على ربيعها مددا تراوحت بين شهر وسنة سواء وافق القضاة والفقهاء على ذلك أم لم يوافقوا ، وسواء كانت الحاجة ملحة أم لا .

ولم يعدم سلاطين الممالك وأمرؤهم وسيلة شرعية للاستيلاء على ما يرغبون فيه من الاوقاف ، لتحقيق أغراضهم الشخصية ، وعاونهم فى ذلك بعض القضاة والفقهاء ، وذلك عن طريق الاستبدال ، فأجاز بعض الفقهاء للواقف أن يشترط لنفسه أو لمن يراه الحق فى استبدال الموقوف بوقف آخر بنفس الشروط ، على أن ينص ذلك صراحة فى كتاب وقفه ، والا فليس لاحد الحق فى استبدال الاوقاف سوى القاضى ، اذا رأى المصلحة فى ذلك ، فاذا

(١) وفى ذلك يقول ابن اياس :

ويبطل حق الناس من كل واجب

ويقضى خلاف الشرع فى النذب والفرص

ابن اياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

صار الوقف بحيث لا ينتفع به ، فللقاضي أن يادن ببيعه على أن يشتري بثمنه عقار يوقف بنفس شروط الوقف المستبدل^(١) .

ورغم أن الفقهاء أجازوا للقضاة استبدال الاوقاف منذ النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، فإن القضاة تخرجوا من الحكم باستبدال الاوقاف ، حتى لا يتخذ من الاستبدال طريقا للتلاعب بالاوقاف ، فضلا عن اختلاف المذاهب السنية في جواز الاستبدال ، ويدعم هذا الرأي ما حدث في عهد أحمد بن طولون ، اذا مات أحد الافراد وعليه مال للدولة ، وله دار حبس ، فأوعز عامل الخراج الى أحمد بن طولون أن القاضي بكار بن قتيبة^(٢) ، يرى بيع الحبس ، فلما ثبت الدين على هذا الشخص ، وثبت أن داره موقوفة ، قال ابن طولون لبيكار : « مر ببيعه على مذهبك ، فسكت ساعة ، فعاوده فقال: أيها الأمير انك قد بنيت المسجد الجامع والمارستان والسقاية والصهرج وحجبت على ذلك ما شاء الله فلا تجعل لغيرك على أحباسك سبيلا^(٣) » .

ويذكر المقرئى أنه حدث في سنة ٧٧٨ هـ / ١٣٧٦م أن ألزم بعض أمراء الدولة قاضي القضاة شرف الدين بن منصور الحنفى أن يحكم له باستبدال بعض الدور الموقوفة بملك أحسن منه على مقتضى مذهب أبى حنيفة « وكان الاستبدال حينئذ غير معمول به في مصر والشام^(٤)) يتركه قضاة الحنفية تنزها وتخرجيا لما فيه من الخلاف » ، فامتنع ابن منصور عن الحكم بالاستبدال للأمير ، فلما ألح عليه في ذلك عزل نفسه^(٥) .

(١) ابن نجيم : رسالة في صورة بيع الوقف لوجه الاستبدال (مخطوطة بدار - الكتب المصرية رقم ٥٤ م فقه حنفى) ورقة ١٥٤ ، تحرير المقال في مسألة الاستبدال (مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٤ م فقه حنفى) ورقة ب ، ٤٦ الشرنبلوى : حسام الحكام (مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٣ م) ورقة ٣٠٩ ب .

(٢) ولى قضاء مصر سنة ٢٤٦ - أنظر ما جاء عنه بالفصل الاول ، ابن عبد الحكم فتوح مصر ص ٢٤٧

(٣) ابن حجر : رفع الاصر ج ١ ص ١٥٦ - أنظر ما يلى عن بيع الاوقاف لتسديد ديون للديوان السلطاني .

(٤) من الثابت أنه تم استبدال بعض العقارات الموقوفة على يد القضاة قبل هذا التاريخ الا أن ذلك كان نادرا ، أنظر ما يلى عما فعله الأمير قوصون ، المقرئى المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ ، ٨٥

(٥) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢٦٩

والواقع أن العصر المملوكي في مصر شهد الكثير من اغتصاب الأوقاف تحت ستار الاستبدال ، من ذلك ما قام به الأمير قوصون (١) سنة ٨٧٣٠م/ ١٣٣٠م عندما شرع في تعمير جامع خارج باب زويلة إذ تآقت نفسه إلى شراء حمام قتال السبع ، وكان الحمام المذكور من أوقاف الأمير جمال الدين أقبوش المنصوري المعروف بقتال السبع ، فاتفق الأمير قوصون مع قاضي القضاة تقي الدين أحمد بن عمر الحنبلي (٢) ، حتى يحكم ببيعه بمقتضى مذهبه ، واحتالوا لذلك بأن هدموا جانباً من الحمام وأحضروا شهوداً « قد بيتوا معهم ذلك » ليكتبوا مخضراً بأن الحمام خراب لا ينتفع به ، وهو يضر بالجار والمار ، والمصلحة في بيعه أنقاضه ، وليؤدوا هذه الشهادة عند قاضي قضاة الحنابلة ليحكم ببيع الوقف واستبداله ، ومما يؤكد أن هذا حدث اغتصاباً وتحاليلاً للاستيلاء على الأوقاف ، أن أحد الشهود استيقظ ضميره ، وامتنع عن التوقيع على المخضر وقال : « والله ما يسعني من الله أن أدخل بآكر النهار في هذا الحمام ، وأن أتظهر فيه وأخرج وهو عامر ، ثم أشهد بعد ضحوة نهار أنه خراب » ، وانصرف ، فاستدعى غيره ، فكتب وأثبت المخضر ، فابتاع الأمير قوصون الحمام المذكور ، وجدد عمارته (٣) .

ولم تمض على ذلك ثلاث سنوات حتى شرعت نفس الأمير قوصون في الاستيلاء على الدار البيسرية ، وكانت وقفاً بيد ورثة الأمير بدر الدين الشمسي المصالحى النجمي الذي عمر هذه الدار ووقفها ، وأشهد على كتاب وقفها

(١) هو الأمير الكبير سيف الدين قوصون كان أثراً لدى السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون حتى أنه تزوج ابنة السلطان وتزوج السلطان أخته ، ولما احتضر السلطان جعله وصياً على أولاده ، حتى أنه تطلع إلى السلطنة فقبض عليه وقتل سنة ٧٤٢ هـ - المقيزي : المواقظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٢ ، ٣٠٨

(٢) هذا ما ذكره المقيزي في السلوك ج ٢ ص ٣٢١ ، ولكن جاء في المواقظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ ، ٨٥ ، أن قاضي القضاة الذي أمر ببيع هذه الأوقاف هو شرف الدين الحراني الحنبلي ، والأرجح ما جاء في السلوك إذ أن تقي الدين أحمد كان قاضي قضاة الحنابلة في الفترة من ١١ ربيع الأول ٧١٢ هـ وحتى ١٨ ربيع آخر ٧٣٨ ، أنظر السلوك ج ٢ ق ١ ص ١١٧ ، ق ٢ ص ٤٤٣ ، أما شرف الدين الحراني فكان أحد القضاة الحنابلة - أنظر مايلي عن شراء الأمير قوصون الدار البيسرية ، والسلوك ج ٢ ق ٢ ص ٣٦٢

(٣) المقيزي : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٣٢١ ، المواقظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٥.

Lapidus : op. cit. p. 60-61.

اثنين وتسعين عدلاً^(١) . ولكن لم يحل هذا دون أطماع الأمير قوصون الذي استعان هذه المرة بنفوذ السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، ويذكر المقرئ أن الأمير قوصون سأل السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في أخذها ، فأذن له في التحدث مع ورثة بيسرى ، فأرسل اليهم ووعدهم ، ومناهم ، وأرضاهم ، حتى أذعنوا له ، وعندئذ أرسل السلطان إلى القاضي شرف الدين الحراني الحنبلي يلتبس منه الحكم باستبدالها ، فأجاب إلى ذلك^(٢) ، ويعلق المقرئ على ذلك بقوله : « فكان هذا مما شنع ذكره ، فانها دار يجل وصفها ، ويتعذر وجود مثلها »^(٣) ، وكانت هذه البداية . « فقد اقتدى القضاة بعضهم ببعض في الحكم باستبدالها ، وآخر ما حكم به من استبدالها في أعوام بضع وثمانين وسبعمائة ، فصارت من جملة الاوقاف الظاهرية برقوق »^(٤) .

على أن ما حدث على يد الأمير قوصون مما وصفه المقرئ بالشناعة كان مقدمة لما حدث في العصر المملوكي الثاني من ازدياد العبث بالاقواق والاعتداء عليها . والمعروف عن عصر المماليك الجراكسة أنه شهد ضعف الدولة واختلال أمورها واضطراب أوضاعها الداخلية والخارجية . وظهر هذا الخلل بصورة واضحة في نظام الاوقاف ، فيقول المقرئ عن الاوقاف في ذلك العصر « الا أنها اختلت ، وتلاشت ، في زماننا هذا ، وعما قليل أن دام ما نحن فيه لم يبق لها أثر البتة .. »^(٥) .

ويرجع السبب الرئيسي في اختلال الاوقاف إلى جشع بعض الأمراء في الاستيلاء عليها عن طريق الاستبدال ، فقد حدث أن ولي القضاء في مصر كمال الدين عمر بن جمال الدين إبراهيم بن العديم ، قاضى حلب الحنفى

(١) ذكر المقرئ في السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٣٦٢ أنهم ٧٢ عدلاً فقط . انظر أيضا المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ . انظر ما جاء بالفصل الثاني عن كثرة الشهود على كتاب الوقف .

(٢) المقرئ : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٣٦٢ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ .

(٣) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٩ .

(٤) المقرئ : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٣٦٢ .

(٥) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٦ .

قضاء قضاء الحنفية بمصر^(١) ، كما وصل الى منصب استاذية السلطان الامير جمال الدين يوسف^(٢) ، فتظاهرا معا على ائتلاف الاوقاف . فكان جمال الدين اذا أعجبه وقف من الاوقاف ، وأراد أخذه ، أقام شاهدين يشهدان بأن هذا المكان يضر بالجار والمار ، وأن الحظ فيه أن يستبدل به غيره ، فيحكم له القاضي القضاء ابن العديم باستبدال ذلك ، واستسهل الامر جمال الدين هذا العمل ، فشره فيه ، وحكم له ابن العديم باستبدال القصور العامرة ، والدور الجليلة « بنى من الطين من الجيزة وغيرها »^(٣) ، ويعقب المقرري على ذلك بقوله : « والناس على دين ملوكهم ، فصار كل من يريد بيع ونف . أو شراء وقف ، سعى عند القاضي المذكور بجاءه أو مال فيحكم له بما يريد من ذلك »^(٤) .

واستغل الامراء وعامة الشعب هذا الوضع ، كما استغلوا الاختلافات القاسمة بين المذاهب في موضوع الاستبدال ، مع ضعف نفوس القضاة في ذلك العصر ، حتى استدرج بعض القضاة الى نزع آخر من الاستبدال ، وهو أن يقيم شهود القيمة فيشهدون أن هذا الوقف أو ذلك ضار بالجار والمار ، وأن الحظ والمصلحة في بيعه أنقاضا ، فيحكم قاضي شافعي المذهب ببيع تلك الانقاض^(٥) .

وهكذا سارت الامور في الاوقاف من سئ الى أسوأ ، فيقول المقرري (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٥ م) « واستمر الامر على هذا الى وقتنا

(١) ولي قضاء الحنفية بمصر في ٢٦ رجب سنة ٨٠٥ هـ وتوفي في ١٣ جماد آخر ٨١١ هـ - المقرري : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١١٠١ . ويقول عنه السخاوي « جمع المال من غير حله وتظاهر بالربا وأفرط في استبدال الاوقاف » انظر السخاوي الضوء اللامع ج ٦ ص ٦٦ ترجمة رقم ٢٢١

(٢) هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن قاسم البكري العلبي البجائي ، استقر استاذارا عوضا عن سعد الدين بن غراب في ٤ رجب سنة ٨٠٧ هـ ، ثم صار حاكم الدولة ومدبرها الى أن قتل في ليلة العاشر من جمادى الآخرة سنة ٨١٢ هـ المقرري : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١١٤٣ ، الغيني : السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ص ٢٥٢ ، حاشية ٢

(٣) ابن حجر أنباء الفهر ج ٢ ص ٤٤٦ ، ٤٤٧

(٤) المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٦

(٥) نفس المرجع والمصنعة .

هكذا ، ثم زاد بعض سفهاء قصة زماننا في المعنى . وحكم ببيع المساجد الجامعة أذ خرب ما حولها ، وأخذ ذرية واقفها ثمن أنقاضها ، وحكم آخر منهم ببيع الوقف ودفع الثمن لمستحقه من غير شراء بدل ، فامتدت الأيدي لبيع الأوقاف حتى تلف بذلك سائر ما كان في قرافتي مصر من التراب وجميع ما كان من الدور الجليلة والمساكن الانيقة بمصر والفسطاط » (١) .

ومن دراسة بعض ما استولى عليه الأمير جمال الدين من أوقاف يتضح لنا مدى الفساد الذي استشرى في البلاد في ذلك العصر . فمعظم هذه الأوقاف عبارة عن قصور ودور وعمائر وحمامات . وكانت جميعاً في حالة جيدة رغم شهادة الشهود ، ورغم حكم القضاة بخرابها ، وليس أدل على ذلك من أن جمال الدين نفسه بعد أن استولى على هذه الأوقاف أعاد وقفها مرة ثانية على مدرسته ومن هذه الأوقاف التي استولى عليها جمال الدين قصر بشتاك « أعظم مباني القاهرة » ، وكان في وقف السلطان الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون (٢) ، وقصر الحجازية (٣) ، وهو من جملة ما هو موقوف على المدرسة الحجازية ، ويقول المقرئ : « ثم لما فحش كلب جمال الدين ، وشنع شره في اغتصاب الأوقاف ، أخذ هذا القصر بتشتت شيء من زخارفه ، وحكم له قاضي القضاة كمال الدين عمر بن العديم الحنفى باستبداله » (٤) ، كذلك استولى جمال الدين على عمارة أم السلطان (٥) ، وتشمل قيسارية يعلوها « ربع جليل » يشتمل على عدة طبقات ، وكان من أوقاف مدرسة أم السلطان (٦) ، كما استولى جمال الدين على حمام الخراطين

(١) المرجع السابق : نفس السنحة .

(٢) أنشأه الأمير سيف الدين بشتاك الناصري سنة ٧٣٨ هـ ، الذي اشتراه من ورثة أمير صلاح ، ثم أضاف إليه قطعة أرض من حقوق بيت المال ، وهدم دار تطوان السابق . وأحد عشر مسجداً ، وأربعة معابد ، وأدخل بشتاك كل ذلك في البناء إلا مسجداً فإنه عمده . المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٥ ، ٧٠ .

(٣) عمرته خوند تتر الحجازية ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون ، زوج الأمير منكمش الحجازي « عمارة ملوكية » . المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٧١ .

(٤) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٧١ .

(٥) خوند بركة أم الملك الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون . المقرئ :

المرجع السابق ج ٢ ص ٧٩ .

(٦) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٧٩ ، السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٠ .

وكانت في وقف الأمير عيسى الدين سنجر السروزي (ت ٦٩٨ هـ / ١٢٩٨ م) ، أما الدور التي اغتصبها جمال الدين ، فمنها دار النقليجي ، ودار القاضي أوجسد الدين عبد الراشد ، ودار أمير أحمد - قريب الملك الناصر محمد بن قلاوون - ودار الأمير شمس الدين قراسنقر ، ودار ابن رجب ، وحواليات تعرف بوقف تمرثاش (١) .

ولم يقنع جمال الدين بمساعدة قاضي القضاة الحنفية له في الاستيلاء على الأوقاف ، بل عمل على إجبار المستحقين على استبدال أوقافهم حتى يتسنى له الاستيلاء عليها ، فمن رفض أن يبيع وقفه ، قام جمال الدين بدس بعض الفعلة - في الليل - إلى المكان الذي يريده ، فيفسدوا أساسه حتى يكاد يسقط جانب منه ، وفي اليوم التالي يرسل جمال الدين من يحذر السكان ، فإذا اشتهر ذلك بادر المستحق إلى الاستبدال « ومن غفل منهم أو تمنع سقط فينقص من قيمته ما كان يدفعه له لو كان قائما » (٢) .

وأسوة بجمال الدين واغتصابه للأوقاف ، قام ابن اخته وزوج ابنته ، الأمير شهاب الدين أحمد - الحاجب - باغتصاب بعض الأوقاف ، مثل حمام ابن عبود ، ودار ابن فضل الله ، وشرع في الازدياد من العمارة - فأخذ دورا كانت بجوار مستوطنة حمام ابن عبود ، وهدم عدة دور ، وكثيرا من التربة بالقرافة ، منها تربة الشيخ عز الدين عبد السلام ، وأدخل ذلك كله في عمارته (٣) .

ولم يكتف الأمير جمال الدين بالاستيلاء على الأوقاف عن طريق الاستبدال لإنشاء مدرسته ، والوقف عليها ، بل أنشأ نجده يشتري المصاحف والكتب التي أوقفها الأشرف شعبان بمبلغ ستمائة دينار ، ويذكر المقرئ أن قيمتها كانت عشرات أمثال ذلك ، ويقول « ومن الكتب النفيسة عشرة أحمال جميعها مكتوب في أوله الأسماء على الملك الأشرف بوقف ذلك ومقره في

(١) المقرئ : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٢ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٦١

(٢) ابن حجر : إنباء الغنى ج ٢ ص ٤٤٧

(٣) المقرئ : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٨ ، ٨١

مدرسته» (١) . كذلك أخذ جمال الدين من مدرسة الاشراف شعبان الشيبانيك والابواب والبوابة وكثيرا من الحجارة التي استعان بها في بناء مدرسته (٢) . ويقول المقرئى عن مدرسة جمال الدين التي تم انشاؤها في رجب سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م فجاءت في أحسن هندام ، وأتم قلب ، وأخضر زى ، وأبدع نظام الا أنها وما فيها من الالات ، وما وقف عليها أخذ من الناس غصبا ، وعمل فيها الصنائع بأبخس أجرة مع العسف الشديد (٣) .

ومما يؤكد اصرار القاضى ابن العديم على خراب الاوقاف ما يذكره ابن حجر من أنه سمع القاضى كريم الدين بن عبد العزيز يقول : « كنت في جنازة فتوجهت للمقبرة ، فرأيت ابن العديم فقبحته له انتهاك حرمة الاوقاف بكثرة الاستبدالات فقال : ان عشت أنا والقاضى مجد الدين — وأشار الى سالم الحنبلى — لا يبقى في بلدكم وقف » (٤) .

وان كان الامير جمال الدين بمعاونة قاضى القضاة الحنفى قد وضع أسس الاستيلاء على الاوقاف واغتصابها ، فان ذلك كان له أسوأ الاثر على أوقافه . فحدث عندما قبض عليه السلطان فرج بن برقوق وقتله في جمادى الاولى ٨١٢ هـ / ١٤٠٩ م (٥) ، أن حسن أعداؤه للسلطان أن يهدم مدرسة جمال الدين ، وليأخذ رخامها ، فانه في غاية الحسن ، وأن يسترجع الاملاك والاراضى الموقوفة عليها ، حيث أنها تغل جملة كبيرة ، فمال السلطان الى ذلك ، وعزم عليه ، ولكن الرئيس فتح الدين فتح الله — كاتب السر — استشنع أن يهدم بيت بنى على اسم الله ، وما زال بالسلطان يرغبه في ابقائها على أن يزال منها اسم جمال الدين ، وتنسب الى السلطان فرج ، فاقترع السلطان برأيه . وفوض اليه أمر تدبير ذلك ، فوجد فتح الدين أن موضع مدرسة جمال الدين كان وقفنا على بعض التراب استبدله جمال الدين بقطعة أرض خراجية بالجيزة

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٤٠١

(٢) ابن حجر : انباء الغمر ج ٢ ص ٤٩٢

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٢

(٤) ابن حجر : انباء الغمر ج ٢ ص ٤٤٧

(٥) ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ٩٥

فادعى السلطان أن جمال الدين أخذ هذه الأرض دون إذن السلطان ببيعها من بيت المال ، فأفتى محمد شمس الدين المدنى المالكى ، بأن بناء هذه المدرسة الذى وقفه جمال الدين على الأرض التى لم يملكها بوجه صحيح لا يصح ، وأنه باق على ملكه الى حين موته ، وندب السلطان شهود القيمة ، فقوموا ببناء المدرسة باثنى عشر ألف ديناراً ذهباً ، فحمل المبلغ الى أولاد جمال الدين حتى تسلموه ، وباعوا بناء المدرسة للسلطان ، ثم استرد السلطان منهم المبلغ المذكور ، وأشهد السلطان فرج أنه أوقف أرض هذه المدرسة ، بعد ما استبدل بها وحكم حاكم حنفى بصحة الاستبدال ، ثم وقف البناء الذى اشتراه ، وحكم بصحته أيضاً ، ثم أمر السلطان بتمزيق كتاب وقف جمال الدين ، وجدد كتاب وقف يتضمن جميع ما قرره جمال الدين فى كتاب وقفه من أرباب الوظائف ، وأبطل ما كان لأولاد جمال الدين من فائض ريع الوقف ، وأفرد لهذه المدرسة بعض مما وقفه جمال الدين عليها ، مما يبد حاجة مصروفها ، أما باقى أوقاف جمال الدين فيجعلها السلطان أما وقفاً على أولاده ، أو وقفاً على التربة التى أنشأها فى قبة أبيه الملك الظاهر برقوق ، وحكم القضاة الأربعة بصحة هذا الكتاب ، بعد ما حكموا بصحة كتاب وقف جمال الدين ، ثم حكموا ببطلانه (١) .

ولم يلبث أن قتل السلطان فرج بن برقوق . وأصبحت أمور البلاد فى يد الأمير شيخ الذى لم يلبث أن تولى السلطنة سنة ٨١٥هـ / ١٤١٢م وكانت لجمال الدين الاستادار مكانة كبيرة عنده (٢) ، كما خدم شرف الدين أبو بكر ابن العجمى — زوج ابنة أخى جمال الدين — موقعاً لدى بدر الدين حسن ابن مجد الدين الطرابلسى — استادار السلطان (٣) . فأغراه بكاتب السر فتح الدين فتح الله حتى نكبه المؤيد شيخ . كما استعان شرف الدين أبو بكر

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٢ ، ٧٥ ، ٤٠٢ ، السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٠٢ ، وأنظر ما سبق ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ .
(٢) المقرئى : السلوك : ج ٤ ق ١ ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ٢٢ ، العينى (بدر الدين محمود) : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص ٣٠٣ .
(٣) العينى : السيف المهند ص ٣١٨ ، ٣١٩ .

بقاضى القضاة الحنفى صدر الدين بن الادمى^(١) فإنه كان صديقه منذ أيام جمال الدين ، كما استمال ناصر الدين محمد البارزى موقع الامير الكبير شيخ ، وتام الثلاثة مع شمس الدين أخى جمال الدين حتى أعيد الى وظائفه التى أخذت منه ، عندما قبض عليه الملك الناصر فرج وعاقبه ، ولم تلبث أن تكلمت هذه الحاشية مع المؤيد شيخ فى رد أوقاف جمال الدين الى أخيه وأولاده ، على أساس أن الناصر اغتصبها منهم « حتى حركوا منه حقدا كاسنا على الناصر ، وعلّموا منة عصبية لجمال الدين هذا »^(٢) ، وانتهى الامر بإقامة دعوى على فتح الله ، فحكم قاضى القضاة صدر الدين على بن الادمى الحنفى ، بعودة أوقاف جمال الدين ومدرسته الى ما نص عليه جمال الدين ، ونفذ بقية القضاة حكمه ، « وكان شكما كله تهور ومجازفة »^(٣) ، ويعقب المقرئى على ذلك بقوله : « حتى كتبوا كتابا اخترعوه من عند انفسهم ، جعلوه كتاب وقف المدرسة زادوا فيه أن جمال الدين اشتهر النظر على المدرسة لأخيه شمس الدين وذريته الى غير ذلك مما لفقوه بشهادة قوم استمالوهم فمالوا^(٤) » ، ثم أثبتوا هذا الكتاب على قاضى القضاة صدر الدين بن الادمى ، ونفذ بقية القضاة ... وكانت قصة هذه المدرسة من أعجب ما سمع به فى تناقض القضاة ، وحكمهم بإبطال ما صحوه ، ثم حكمهم بتصحيح ما أبطلوه ، كل ذلك ميلا مع الجاه وحرصا على بقاء رئاستهم ، ستكتب شهادتهم ويسألون »^(٥) .

ويؤكد ما ذكره المقرئى أن وثيقة وقف جمال الدين الاستادار التى

(١) العينى : المرجع السابق ص ٣١٢

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٣ ، السلوك : ج ٤ ق ١ ص ٢٤٢

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٠ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٥٢ ، ٧٥ ، السلوك : ج ٤ ق ١ ص ٢٤٢ ، ابن حجر : أنباء الخضر ج ٢ ص ٥١٦ ، العينى : السيف المهند ص ٣١٣

(٤) أنظر ما يؤيد هذا القول فى الوثيقة التى وصلتنا عن وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محظوظة ١٧ بالمكتبة .

(٥) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٣ ، السلوك : ج ٤ ق ١ ص ٢٤٢

وصلتنا (١) ليست الوثيقة الأصلية -- إنما هي كتاب الوقف الذي وضع في عهد المؤيد شيخ والذي قال عنه المقرئ « حتى كتبوا كتابا اخترعوه من عند أنفسهم » فقد جاء بهذه الوثيقة « وأن المقر الجمالي الواقف المشار اليه بأعليه كان حال حيوته بعد صدور الوقف المذكور ٥٥٥٥ وضع يد ولايته ونظره على ذلك جميعه ورفع عنه يد ملكه وخاصته حال معرفته بذ (لك المعرفة) (٢) الشرعية وأن ذلك جميعه ثبت في الشرع الشريف حال حيوته وحكم بصحته الحكم الشرعي ونفـ(ذ) التنفيذ المغن المرضي بعد ثبوت ملكه لذلك وحيازته له عند السادة الموالى تضاة القضاة ٥٥٥ واستمر ذلك بيد الواقف المشار اليه فيه وتحت نظره وأنه صرف من ريعه في حجته فيما رتبته من كتاب وقفه المذكور على الحكم المشروح فيه الى أن توفي الواقف المشار اليه رحمه الله تعالى وأحكام وقفه المذكور باقية على حكمها والمعينة بأعليه وأن السلطان الناصر فرجا (كذا) بن السلطان الملك الظاهر برقوق كان حال حيويته بعد وفاة المقر الجمالي المشار اليه قد أمر باحضار كتاب الوقف المذكور بأعليه فأحضر بين يديه فأمر بتقطيعه فقطع بالسكين ومزق وأتلف وعدم عدما لا يقدر على وجوده معه واستولى على ذلك كله ونسبه الى نفسه وادعى الملكية فيه وأكره من شهد له بملك ذلك » (٣) .

وفي عهد المؤيد شيخ استطاع بعض المستحقين في الاوقاف التي سبق أن اغتصبها جمال الدين الاستادار ، استطاعوا استرداد أوقافهم ومن هؤلاء أولاد أوجس الدين الذين استردوا دار أبيهم ، وأولاد علاء الدين على بن كلفت ، وذلك أن هؤلاء المستحقين قدموا للقضاة كتب وقف آبائهم ، في حين أن أولاد جمال الدين لم يستطيعوا تقديم مستند بأحقيتهم في هذه الاوقاف (٤) كذلك استولى السلطان الأشرف برسباي على بعض الاوقاف التي استردها أولاد جمال الدين ، منها عمارة أم السلطان التي حولها الأشرف برسباي

(١) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة .

(٢) ناقصة من الاصل لتمزيق الوثيقة .

(٣) وثيقة وقف جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفوظة ١٧ بالمحكمة .

(٤) المقرئ : المواظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٥ ، ٧٧ .

الى وكالة في شوال ٨٢٥ هـ / ١٤٣٢ م^(١) ، ومنها وقف تمرتاش الذي عمره زين الدين عبد الباسط بن خليل في أيام المؤيد شيخ قيسارية عرفت باسمه ، ثم أخذ ببقية حوائيت وقف تمرتاش السلطان برسباي ، وجدد عمارته ووقفه سنة ٨٢٧ هـ / ١٤٣٤ م^(٢) ، ومنها دار قراسنقر التي وضع الامير طوغان الدوادار يده عليها ، ودار ابن فضل الله التي وضع الامير تغرى بردى يده عليها ، ولما علم أنها وقف « لم يزل بقضاة العصر حتى حكموا له بهذه الدار ، وجعلوها له بطريق من طرقهم »^(٣) فكانوا كما يقول المقرئ « كسارق من سارق ، وما من قتيل يقتل الا وعلى ابن آدم الاول كفل منه لانه أول من سن القتال »^(٤) .

وتوالى بعد ذلك استيلاء السلاطين والامراء على الاوقاف عن طريق الاستبدال ، فعندما أنشئ الجامع المؤيدى جاءت شبابيكه الغربية من جهة دار التفاح « فعمل فيها كما صار يعمل في الاوقاف ، وحكم باستبدالها »^(٥) ومن عبارات المقرئ في هذا الشأن ما يذكره عن استبدال دار الميموني^(٦) التي طمع فيها الرئيس فتح الله كاتب السر^(٧) - « فعمل له طرق في جواز الاستبدال بها ، على ما صار القضاة يعتمدونه منذ كانت الحوادث بعد سنة ٨٠٢ هـ »^(٨) .

كذلك استولى السلطان الأشرف برسباي على كثير من العقارات الموقوفة

(١) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٧٥

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٩١

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٩

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٢

(٥) المرجع السابق ج ٢ ص ٩٤

(٦) كانت وقفاً على اولاد سعد الدين ابراهيم بن عبيد الوهاب بن النجيب

أبو الفتح الميموني ت ٧٩٥ هـ - المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٢

(٧) أنظر ما سبق عن دور فتح الله في قضية مدرسة جمال الدين ، وهو فتح الله

ابن معتمد بن نفيس الدواداري رئيس الأطباء زمن السلطان برفوق ، ثم تولى كتابة

السر في عهده وفي عهد ابنه فرج ، ثم في عهد شيخ الحمودي الذي اعتقله ثم خنقه

سنة ٨١٥ هـ ، ابن اياس : بدائع الزهور (ط ٠ بولاق) ج ٢ ص ٣ ، العينى : السيفى

المهند ص ٣١١

(٨) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٢

عن طريق الاستبدال ، وأعاد تعميرها ووقفها على منشآته ، من ذلك الحوانيت والفنادق التي فيما بين المدرسة السيوفية بسوق العنبريين والتي أقسام موضعها المدرسة الاشرفية^(١) ، والحوانيت التي تجاه شبائك المدرسة الصالحية التي بجوار قبة الملك الصالح^(٢) ، وربيع الطزون تجاه قبو الخرنفش^(٣) ، وخان الحجر^(٤) ، وفي عهده أيضا هدمت الحوانيت المعروفة بالصيارف^(٥) وبالسيفيين ، وأخذت باسم ولد الأمير جانبك الدوادار لتعمر له مما ورثه من أبيه^(٦) .

ويذكر المقرئى عند كلامه عن بعض هذه الاستبدالات التي جرت في عهد السلطان برسباي أنها كانت من غير اجبار المستحقين ، وأنه جعل لهم الاختيار فيما يستبدل به حتى تراضوا « ولم يشق عليهم »^(٧) ، ولكنه في موضع آخر يقول « وقد أخذه السلطان ، وألزم سكانه بالنقله منه ، وكانوا أمة كبيرة قد مرت بهم وبآبائهم فيه عدة سنين فزل بهم مكاره كبيرة لتعذر وجود مساكن يسكنون بها »^(٨) . مما يجعلنا نرجح في هذا المجال رواية ابن حجر عن هذه الأوقاف أن السلطان « تحيل في إبطالها بوجوه الحيل »^(٩) .

كذلك رسم السلطان المغورى في ذى الحجة ٨٩٠هـ / ١٥٠٢ م باستبدال

-
- (١) كانت وقفا على المدرسة القطبية وغيرها - المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٣٦
(٢) كانت وقف الجوكندار - المقرئى : السلوك المرجع السابق ق ٢ ص ٧٨٠
(٣) كان وقفا على فكاك الاسرى ببلاد الفرنج ، وعلى الحرمين ، فأصبح من جملة الاملاك السلطانية - المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٦٥
(٤) وقف الشهابى - المقرئى : المرجع السابق ج ٤ ق ٢ ص ٧٦٥
(٥) كانت فى أوقاف المدارس الصالحية ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٦٨
(٦) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٣٦ ، ٦٣٧
(٧) المرجع السابق ج ٤ ق ٢ ص ٧٦٥
(٨) ابن حجر : انباء الفجر ج ٣ ص ٣٠٥

قيسارية الأمير على التي تجاه جامعته ، وكانت جارية في أوقاف المدرسة الناصرية التي بين القصرين ، وبنى مكانها القبة ، والمدفن ، والصهريج ، والسبيل ، وغير ذلك من الأماكن التي استجدها (١) .

— * —

اغتصاب الاوقاف بطرق أخرى غير الاستبدال :

لم يكن الاستبدال هو الطريق الوحيد لاغتصاب الاوقاف والاستيلاء عليها في العصر المملوكي ، فقد وجدت طرق أخرى أقرها أيضا قضاء ذلك العصر ، من ذلك ارغام الواقف على الاشهاد على نفسه أن أملاكه وأوقافه من مال السلطان ، أو ارغامه على جعل ريع أوقافه لأولاد السلطان ومثال ذلك ما حدث أيام السلطان الناصر محمد عندما قبض على كريم الدين (٢) فقد أمر السلطان القضاء بحل أوقاف كريم الدين ، فامتنع القضاء عن ذلك إلا بمستند شرعي ، فغضب السلطان عليهم ، ولتجنب غضبه اجتمع رأي القضاء على أن كريم الدين يشهد على نفسه أن كل ما اشتراه ، وأوقفه ، كان من مال السلطان ، ولم يكن له ولا لذريته فيه مطعن ، فأشهد كريم الدين بذلك على نفسه ، فحل القضاء جميع ما كان أوقفه ، وبلغت جملة أوقافه في مصر والشام ستة آلاف ألف درهم ، ثم أعاد السلطان أوقاف كريم الدين على ما كانت عليه ، وسماه الوقف الناصري (٣) .

كذلك حدث عندما قبض السلطان المؤيد شيخ على كاتب السر ، فتح الله ابن معتصم ، واحتياط على موجوده « من صامت وناطق » أن اكتشف

(١) وفي ذلك يقول ابن اياس :

بنى الاشراف الغوري للناس جامعا
كمثل حمام جمعت في شباكها
فضاع ثواب الله فيه لطالبه
مضى إلح عنها طار كل لصاحبه

ابن اياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٤ ص ٥٣

(٢) القاضي كريم الدين عبد الكريم بن العلم بن هبة الله بن السيد ناظر الخاص ووكيل السلطان الملك الناصر محمد ، قبض عليه في ١٤ ربيع الآخر سنة ٧٢٣ هـ

المقريزي : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤

(٣) المقريزي : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٥٤٨ ، المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٩ .
العيني : عقد الجان (مخطوطة بدار الكتب) حوادث سنة ٧٢٣ هـ .

أنه وقف أملاكاً كثيرة له على تربيته التي أنشأها خارج باب البرقية ، وعلى عدة جهات من البر ، فأرغم فتح الله على تعديل كتاب وقفه ، بحيث جعل أملاكه وقفاً على أولاد السلطان الملك المؤيد شيخ وذريته ، وأثبت ذلك وحكم به قاضي القضاة الحنفى صدر الدين بن الأدمى ، وذلك أثناء اعتقال فتح الله ، وقبل ليلة واحدة من خنقه في ربيع الأول سنة ٨١٦ هـ / ١٤١٣ م (١) .

وترتب على ذلك إعادة وقف العقارات الموقوفة أكثر من مرة ، ومن ذلك ما يذكره المقرئى من قيسارية الفاضل التي عرفت بالقاضي الفاضل ، ثم أصبحت في عهد المقرئى من أوقاف النيمارستان المنصوري ، فيذكر المقرئى نقلاً عن ابن الخشاب « أن قيسارية الفاضل وقفت بضع عشرة مرة منها مرتين أو أكثر زف كتاب وقفها بالآغاني في شارع القاهرة (٢) » .

وسمح القضاة لسلطين المالك بطريقة أخرى للاستيلاء على الأوقاف وذلك عن طريق السماح للسلطين بإعادة تعمير الأوقاف القديمة مقابل أن يكون للوقف الاصلى نصيب في العمارة الجديدة ، فسمحوا للسلطان برسباى بالاستيلاء على خان مسرور والرباع التي تملوه (٣) ، بعد أن قومت أنقاضه بمبلغ ١٢ ألف دينار ، رصد منها تحت يد مباشرى السلطان تسعة آلاف دينار لعمارة الربع ، وقبض باقى ثمن الانتقاض قاضى القضاة ، على أنه بعد أن تكتمل عمارة ، يصرف ربع ريع العمارة الجديدة فيما كان يصرف ثمة ربع الوقف الاصل (٤) ، ويعلق عليه ذلك ابن حجر فيقول « وصارت أجرة الربع أزيد من أجرة الكل بالنسبة لما كان يفضل بعد الصرف على ترميمه » (٥) ،

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٢ ، المعينى : السيف المهند ص ٢١٣ ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٨ ، ابن اياس : بدائع الزهور (ط ٠ بولاق) ج ٢ ص ٣ ، ثم عادت هذه الأوقاف الى ورثة فتح الله بعد تسعة أعوام - أنظر المعينى : عقد الجمان حوادث سنة ٨١٦ هـ .

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٨٩

(٣) عن خان مسرور أنظر المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩٢

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٧٦ ، ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٤٠٢

(٥) ابن حجر : المرجع السابق ج ٣ ص ٤٠٢

كذلك سمحوا للسلطان الأشرف أبو النصر سيف الدين أينال الملائى (٨٥٧ - ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦١ م) بالاستيلاء على أوقاف تشمل ربعين وحوانيت بسوق الدجاجين استبدالاً بمبلغ معين ، وهذا المبلغ لا يدفعه السلطان لمستحقى الوقف ، بل يستثمره فى البناء الجديد الذى يرغب فى إقامته بدلاً من الربعين والحوانيت ، ويكون لمستحقى الوقف القديم الربع فى ريع العمارة الجديدة^(١) .

ومن ناحية أخرى فإن بعض سلاطين المماليك وأمرائهم استغلوا الأوقاف بطريقة أخرى ، فعندما فشل السلطان برقوق فى حل الأوقاف فى محاولتيه^(٢) عمد إلى استغلال هذه الأوقاف بحيث يستفيد منها هو وأمرأؤه أكبر فائدة ، فصار أمرأؤه يستأجرون بأمره الأوقاف بأقل من أجر مثلها ، ثم يؤجرونها للناس بأكثر مما استأجروها ، فيربح هو وهم الفرق بين الاجرتين ، وربما كان هذا الفرق كبيراً ، وزاد الأمر سوءاً بعد وفاة برقوق ، فيقول المقرئى : « واستولى أهل الدولة على جميع الأراضى الموقوفة بمصر والشامات وصار أجودهم من يدفع فيها لمن يستحق ربعها عشر ما يحصل له » ، والا فكثير منهم لا يدفع شيئاً البتة^(٣) . وكان من جراء هذا أن لجأ بعض مباشرى الأوقاف إلى هدم العقارات الموقوفة بدلاً من ترميمها ، دون الحصول على أجرتها ، من ذلك ما قام به المباشرون من هدم علو بيت الأمير منجك الموقوف على صهرىج منجك حيث كانت تسكنه الأمراء « ولا تعطى له أجرة » ، وإذا تهدم موضع ألزموا مباشرى الوقف بعمارته^(٤) .

ومن مظاهر استغلال أموال الأوقاف أيضاً ما حدث أثناء الفتنة بين الأمير منطاش والظاهر برقوق فعندما خلت الخزائن من المال استدعى منطاش فى ١٧ ذى القعدة ٧٩١ هـ / ١٣٨٩ هـ قاضى القضاة صدر الدين محمد بن

(١) ابن تفرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٢٥٥

(٢) أنظر ما سبق ص ٣٢٨ وما بعدها .

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٩٦

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٩٧

ابراهيم المناوى ، وطلب منه أن يقرضه مال الايتام ، فامتنع عن ذلك قاضى
الغصاء ، واحد في وعط منطاش ، ورغم ذلك استولى منطاش على « موادح
الايتام » وحاتت اد دك عامره بالاموال « المخصصة للايتام والموقوفه
عليهم^(١) » ، وبعد حوالي شهر أعفى القاضى المناوى ، وعين بدلا منه قاضى
القضاة بدر الدين محمد بن أبى البقاء على أن يعطى أموال الايتام^(٢) .

وعندما عاد برقوق الى السلطنة مرة ثانية اعاد قاضى القضاة المناوى
الى منصبه ، ولكنه صرف عنه مرة ثانية في ١٤ رجب سنة ٧٩٦ هـ / ١٣٩٤ م
عندما رفض أن يقرض السلطان برقوق من الاموال الموقوفة على الايتام ،
ووجد ابن أبى البقاء الفرصة ليعود الى منصبه ثانية ، فوعده على عوده
الى القضاة بمال يقوم به هو ، وأن يقرض السلطان ٥٦٠ ألف درهم من
مال الايتام ، فأعيد الى منصبه^(٣) .

وقام بعض سلاطين المماليك بفرض الاموال على الرزق بكافة أنواعها ،
ومنهم الرزق الاحباسية^(٤) ، من ذلك ما قام به الملك الكامل شعبان بن
الناصر محمد سنة ٧٤٦ هـ / ١٣٤٥ م ، من فرض مائة وخمسين درهما ،
على كل من بيده رزقه من أرض مصر^(٥) . كذلك هم السلطان جقمق باخراج
الرزق الاحباسية عن هي بيدهم ، تحت الحاح وطلب زين الدين يحيى الاشقر
ناظر الديوان المفرد ، والامير قزطوغان العسلائي الاستادار ، ولكن جماعة من
الاعيان كلموا السلطان في ذلك ، وبغضوا اليه « هذه الفعلة القبيحة » ، فانتهى
الامر بأن تجبى من الرزق المذكورة في كل سنة عن كل فدان مائة درهم
واستمرت الى يومنا هذا في صحيفة زين الدين المذكور ، لانه هو الدال
عليها ، والدال على الخير كفاعله ، وكذلك الشر^(٦) .

(١) المقرئى : المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٦٦٨ ، ٦٦٩

(٢) المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٦٧٨

(٣) المرجع السابق ج ٣ ق ٢ ص ٨٠٨ ، ٨١٠

(٤) انظر ما جاء عن الرزق وأنواعها بالفصل الثانى .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٦٨٩

(٦) ابن تفرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٣١ ، ١٣٣ ، (ط كالمقورنيا) ج ٧
ص ١٩٧

أما في عهد السلطان الأشرف قانصوه الغوري ، فقد حدثت الكثير من أمثال هذه المظالم بالنسبة للأوقاف والرزق الإحيائية ، فقد كان السلطان الغوري يفرض على الكشاف ومشايخ العريان أموالا ، وبالتالي يفرضها للكشاف ومشايخ العريان على بلاد المقطعين ، والأوقاف ، فيأخذ كل منهم المثل أمثال (١) .

وقام الأمير طومان باي الدوادار الكبير في عهد السلطان الغوري في المحرم سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م بزيارة لأقليمي الشرقية والغربية فاهلك الحرث والنسل ، وأفرد على سائر البلاد التي بالشرقية والغربية الأموال الجزيلة ، حتى أفرد على بلاد الأوقاف التي على الجوامع والمدارس (٢) .

ومن وسائل اغتصاب الأوقاف واستغلالها أيضا ، عدم اكتفاء القضاة بالحكم باستبدال الأوقاف ، فقد توسعوا في ذلك ، وحكموا ببيع كثير من الأوقاف على أن يسلم الثمن للمستحقين دون التثبت من شراء عقار يبدل الوقف المباع ، ومن أمثلة الأوقاف التي حكموا ببيعها دار ابن عنان سنة ٨١٧ هـ / ١٤١٤ م ، ودار تنكر - نائب الشام - التي بيعت سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م على أنها ملك ، ودار ببيرس الجاشنكير التي بيعت نقضا سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م ، ودار الأمير سيف الدين بكتمر الحاجب التي بيعت سنة ٨٢٨ / ١٤٢٥ (٣) ، ويعقب المقرئ على ذلك بقوله : « وبيعت كما بيع غيرها من الأوقاف » (٤) ، أو يقول : « اشتراها نقضا كما اشترى غيرها من الأوقاف » (٥) .

كما عمد مندوبو السلطان المؤيد شيخ سنة ٨٢٣ هـ / ١٤٢٠ م إلى

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٥ ص ٩٠
(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ٤ ص ٢١٠
(٣) المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٤ ، ٥٩ ، ٧٤
(٤) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٤
(٥) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٩

شراء الخانقاه المستجدة بالجيزة ، وكانت وقفاً على الذرية ، ثم على الزاوية المجاورة لها ، وذلك بعد أن أخفى كتاب الوقف ، وفرض على الورثة بيعها ، « وغالبهم أشهد عليه ولم يقبض الثمن » (١) .

وعمد بعض السلاطين لبيع الأوقاف لتسديد ديون الواقف لصالح الدولة (٢) من ذلك ما أمر به السلطان برسبای من هدم وبيع أنقاض دار عيد الرحمن سمسار الغلال لتسديد دين عليه لديوان السلطان ، رغم أن هذه الدار ريف ، وإن الواقف قام بفتح صورة كتاب وقفه في الخشب ، ورغم أن الشهود اقروا عند نواب قاضي القضاة الختفي بأنها وقف (٣) .

كذلك تلاشت كثير من الأوقاف عن طريق وضع اليد نظراً لتقادم السنين ، أو لانقراض المستحقين ، أو فقدان كتاب الوقف ، مع اهمال القضاة في متابعة الأوقاف والإشراف عليها ، وربما ساعد القضاة في وضع اليد على مثل هذه الأوقاف . فنجد أن جماعة بنو الكويك أصهار قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة — يضعون أيديهم على كثير من الأوقاف ، من ذلك حمام الجيوشى ، الذى كان من أوقاف الملك العادل أبوبكر ابن أيوب على رباطه ، ومن ذلك أيضاً حمام الرومى واصطبله (٤) ، حتى أصبح الاصطبل يعرف باسم اصطبل ابن الكويك . وصار الاصطبل والحمام تحت يد بنى الكويك أعواماً حتى صاروا ملوكاً لهم ، يورثان ولم يكتف بنو الكويك بذلك ، بل إن أحدهم وهو شرف الدين بن محمد بن الكويك جعل ما يخصه من حمام الرومى وقفاً على نفسه ، ثم على أناس من بعده (٥) .

(١) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٢١٣ — أنظر ما جاء عن هذه الخانقاه بوثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف .

(٢) أنظر ما سبق عن موقف القاضي بكار بن قتيبة في عهد أحمد بن طولون من قضية مماثلة ص ٣٤٢

(٣) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ٢٧٢

(٤) الأمير سنقر الرومى الصالحى أحد الأمراء في أيام الملك الظاهر بيبرس ، أوقف الاصطبل والحمام سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٦٤ م — المقرئى : المواظف والاعتبار ج ٢ ص ٨٢

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٨٢

ومن أمثلة اغتصاب الأوقاف عن طريق وضع اليد اغتصاب مطبخ ~~فخيم~~ بني الرصاص الذي اغتصبه الأمير عز الدين أيدير الحلبي نائب السلطنة في عهد الملك الظاهر بيبرس^(١) ، واغتصاب قيساريته ابن ميسر الكبرى والصغرى اللتين أصبحتا جاريته في الديوان السلطاني في عهد الأشرف خليل بن قلاوون ، رغم أن « هذه القيسارية وقف ، والوقف مكتوب مسمر علي بابها »^(٢) .

ومن مظاهر اغتصاب الأوقاف واستغلالها الاستيلاء على الأعمدة والرخام من العقارات الموقوفة حتى ولو كانت مدرسة أو جامع ، ومن أمثله ذلك ما قام به الملك الناصر فرج بن برقوق سنة ٨١٢ هـ / ١٤٠٦ م من أخذه لعمد الرخام التي كانت بالمدرسة الصاحبية البهائية^(٣) ، « وكانت كثيرة العدد جليلة القدر ، وعمل بدلها دعائم تحمل السقوف »^(٤) ، ولم تلبث أن هدمت هذه المدرسة في أيام المؤيد شيخ في أواخر سنة ٨١٧ هـ ، وأوائل سنة ٨١٨ هـ ، وبالرغم من أنها كانت « من أجل مدارس الدنيا ، وأعظم مدرسة بمصر يتنافس الناس من طلبة العلم في النزول بها »^(٥) ، وقام بمثل ذلك أيضا السلطان المؤيد شيخ عندما بنى جامعہ . فقد أخذ باب مدرسة السلطان حسن ، والتنور النحاسي المكنت الكبير ، وجعلها في جامعہ ، وأعطى فيهما أبخس الأثمان ، كما أخذ العمودين المساق للذين في المحراب من جامع قوصون^(٦) .

ولم تسلم الأوقاف الذمية هي الأخرى من الحل والاقطاع في ذلك العصر ولا سيما في الفترات التي كان يثور فيها الناس ضد أهل الذمة لسبب أو لآخر ،

(١) ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٤١

(٢) ابن دقماق : المرجع السابق ق ١ ص ٣٨ ، ٣٩ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٩١

(٣) إنشأها الوزير صاحب بهاء الدين علي بن محمد بن سليم بن حنا سنة ٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٧٠

(٤) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧١

(٥) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧١

(٦) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٢٩ ، السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٦٨ ابن تفرى بردى : النجوم (ط . كاليفورنيا) ج ٦ ص ٣٦٠ (ط . القاهرة) ج ١٤ ص ٤٣

وكان أول من استولى على الاراضى الموقوفة على الكنائس هو الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله ، وذلك فى ١٩ ذى الحجة سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٨ م^(١) ، أما فى العصر المملوكى فقد زادت الرزق الاحباسية على الكنائس عن (٢٥) خمسة وعشرين ألف فدان ، فأمر السلطان صلاح الدين صالح بن صالح بن الناصر محمد فى سنة ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤ م بالانعام بها على كل أمير بما فى اقطاعه من هذه الرزق ، كما أنعم على جماعة من الفقهاء بجزء منها ، وذلك أن الشكوى قد زادت من تعاطي النصارى والاضرار بالمسلمين لتمكنهم من أمراء الدولة « وخروجهم عن الحد فى الجراءة والسلطة »^(٢) .



دور القضاة والمباشرين فى تدهور الاوقاف :

وإذا كان بعض سلاطين المماليك وأمراءهم قد استباحوا حل الاوقاف ، واغتصابها ، واستغلالها ، ووجدوا مساعدة على ذلك من بعض القضاة والعلماء الذين مالوا مع الجاه والسلطان ، فقد وجد من القضاة والفقهاء من قاموا بدور مباشر فى تدهور الاوقاف^(٣) ، من ذلك أنه حدث فى سنة ٦٨٧ هـ / ١٢٨٨ م أن شكا قاضى القضاة تقى الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الوهاب ابن بنت الاعز للسلطان المنصور قلاوون من سوء حال الاحباس ، وذكر له أن مجد الدين بن الخشاب^(٤) مسئولاً عن ذلك ، فعندما كان يتحدث فى الاحباس تقرب بجزيرة الغيل — الوقف الصلاحى على المدرسة الشافعية — الى الامير علم الدين الشجاعى ، وذكر له بأن فى أطيافها زيادة ، مما تجدد بها من الرمال ، فأمر بقياس ما تجدد من الرمال ، وجعلها لجهة الوقف الصلاحى ،

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٠٧

(٢) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٩٩ ، السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٩٢١ ، ويذكر ابن اياس ، بدائع الزهور (ط ٠ بولاق) ج ١ ص ٢٠٦ أن ذلك الحدث كان فى سنة ٧٥٩ هـ / ١٣٥٨ م .

(٣) Lapidus : op. cit. p. 60.

(٤) هو مجد الدين أبو الروح عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن بن الخشاب ت سنة ٧١١ هـ / ١٣١١ م — المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ١١٣

وأقطع الاطيان القديمة التي كانت في الوقف ، « وجعلها هي التي زادت » (١) ، كما تقرب اليه أيضا بان ذكر له أن بالاجباس زيادة ، ومن جعلتها ما هو بالاعمال الغربية ومقدارها ثلاثون ألف درهم في السنة ، وأنها من الاوقاف على جامع عمرو بن العاص ، فأقطعها أيضا (٢) .

ومن هؤلاء القضاة الذين ساهموا في تخريب الاوقاف القاضي القضاة الحنفى يوسف بن موسى بن عبد الله الملطى الذى ولي قضاء الحنفية في عهد السلطان برقوق سنة ٨٠٠ هـ / ١٣٩٧ م ، والذي قال عنه ابن حجر « باشر مباشرة عجيبة ، فانه قريب الفتناء ، واستحضر من استبدال الاوقاف » (٣) .

وتصدى القاضي شمس الدين الهروى - قاضى قضاء الشافعية ، للاوقاف سنة ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م ، سواء كان مما يشمله نظره أم لا ، ففرض على من هي بيده شيئا معلوما ، وصار يطلب من الناظر كتاب الوقف ، فيحضره له ، فيحبسه عنه حتى يحضر له ما يريد (٤) .

ومن القضاة الذين قاموا بدور كبير في تخريب الاوقاف القاضي علم الدين البلقينى الشافعى (٥) ، حيث استغل فرصة انتشار وباء الطاعون في ولايته الثانية ، وتسلط في تحصيل الاموال من الشركات ، والاوقاف ، وكتب مرسوما « استكتب فيه خطوط جميع شهود المراكز » أن لا يشهد أحد منهم في الوصية حتى يوصى الموصى فيها للحرمين بشئ (٦) ، فكان الرجل يوصى بما تسمح به نفسه ، ويموت من يومه غالبا فيرسل نقيب فيقبض ما أوصى به ، « ولم يحصل

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ١٨٥ ، ٢٥٢ ، ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٧٠

(٢) ابن دقماق : المرجع السابق ق ١ ص ٧٠

(٣) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٢ ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، السعاوى : الضوء اللامع ج ١٠ ترجمة رقم ١٢٧١

(٤) ابن حجر : أنباء الغمر ج ٣ ص ١٥٩

(٥) تولى قضاء الشافعية ثلاث مرات في ذو الحجة سنة ٨٢٦ هـ ، ثم صرف بعد أقل من سنة ، ثم أعيد في صفر ٨٢٣ هـ ، ثم صرف بعد سنة وثلاثة أشهر ، ثم أعيد في شوال ٨٤١ هـ ثم صرف بعد سنة - ابن حجر : رفع الإصر ج ٢ ص ٢٥٦ ، ٢٥٨

(٦) أنظر ما سبق بالفصل الثانى عن مسئولية القاضي الشافعى عن صدقات وأوقاف الحرمين الشريفين .

لأهل الحرمين من ذلك الدرهم الفرد » ، ويؤكد ابن حجر ذلك فيقول : « ولا وجدنا في حساب السنة التي باثريها أنه ورد للحرمين شيء إلا من جهة واحدة من بلدة بالريف بمبلغ تافه ، مبلغه فضة أربعمئة درهم ، ولعله حصل من الجهة المذكورة وحدها عشرة أضعافها ذهباً ، وأما أوقاف الحرمين والصدقات فتحصيل على الأفراد بها بكل حيلة ، وأما المدارس ومتحصلها فلم يصرف للطلبة إلا اليسير » (١) .

ويبلغ من فساد سياسة بعض القضاة تجاه الأوقاف أن القاضي كمال الدين ابن العديم (ت ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م) لم يكتف بما خرب من أوقاف في عهد جمال الدين الاستادار (٢) ، وإنما تنازل لابنه ناصر الدين محمد (ت ٨١٩ هـ / ١٤١٦ م) عن تدريس المنصورية والشيخونية ، وأوصاه أن لا يفتتر عن السعي في القضاء ، فامتثل أمره ، ورشى على الحكم حتى استقر بعد أبيه ، وصار يرشى الأمراء بأوقاف الحنفية يؤجرها لمن لم يخطر له منهم ببال بأبخس أجرة ، ليكون عوناً على مقاصده إلى أن يخربها « ولو دام قليلاً لخربت كلها » (٣) .

ومما يؤكد مسؤولية قضاة ذلك العصر عن خراب الأوقاف ، وانتهيار نظامها ما حدث في الحرم سنة ٨٤٩ هـ / ١٤٤٥ م فقد سقطت مؤذنة المدرسة الفخرية (٤) ، على الفندق المجاور لها ، وعلى عدة أماكن ، فقتل

(١) ابن حجر : رفع الأصـر جـ ٢ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) أنظر ما سبق عن اغتصاب الأوقاف عن طريق الاستبدال ص ٣٤١ وما بعدها .

(٣) ابن حجر : أنباء الفجر جـ ٢ ص ٤١١ ، ٤١٢ ، جـ ٣ ص ١١٨ ، ١١٩ ، السخاوي : الدليل على رفع الأصـر ص ٣٩٧ ، د . عاشور : المجتمع المصري ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ويذكر ابن تغري بردي أن ناصر الدين محمد كان متزوجاً إحدى أخواته ، وأن المقرئ قد ثلثه « بأمور هو برى عنها لأم كان بينهما » ويبدو أن ابن تغري بردي هو المتعصب لناصر الدين لصلته النسب بينهما ، فقد أجمع المؤرخون المعاصرون على مساوئته - أنظر المقرئ : السلوك جـ ٤ ق ١ ص ٣٧٧ ، السخاوي : الضوء اللامع جـ ٦ ص ٦٦ ترجمة رقم ٢٢١ ، ابن تغري بردي : النجوم جـ ١٣ ص ١٧١ .

(٤) أنشأها الأمير الكبير فخر الدين أبو الفتح عثمان بن قزل الباروسى استادار الملك الكامل الأيوبي سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م ، المقرئ : المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٣٦٧ .

فيها عالم كثير ، فلما بلغ ذلك السلطان جثثق سأل عن ناظرها ، فقيل له ،
 نور الدين القليوبى أحد نواب الشافعى ، وأمين الحكم ، فطلبه في الحال ، ورسم
 بتوسيطه ، فشفع فيه الدوادار الكبير اينال الملايى بعد أن سمع ولعنه ،
 والزمه بعمارتها ، ثم التفت السلطان للقاضى الشافعى وخاطبه بمخاطبات
 « منكية يستحى من ذكرها » وعزله عن القضاء ، وولى عوضه القاياتى ،
 ويعقب على ذلك ابن تغرى بردى فيقول : « ولا يعاب على السلطان ما وقع
 منه في حق القاضى ومستنبيه ، فان من شأن القضاة عدم الالتفات لعمارة
 الاوقاف والمدارس التي يلون أنظارها ، وما أدرى ما الذى يعتذرون به عن
 ذلك بين يدي الله عز وجل ، وما حجتهم عند الله ، وهذا الامر مما يقبح على
 العالمى الجاهل ، فكيف الفقهاء والقضاة ، وقد شاع ذلك في الاقطار
 عن قضاة زماننا ، وصار غالب الناس اذا وقف وقفاً على مدرسة أو رباط
 أو ذرية أو غير ذلك يجعل النظر فيه للحاجب أو الدوادار أو الزمام ، ولا يجمعه
 للمتمم لما ثبت عندهم من عدم التفاتهم الى مصالح الانظار ، فلا حول
 ولا قوة الا بالله » (١) .

كذلك استغل بعض القضاة وظائفهم وعملوا على الاستيلاء على الاوقاف
 لانفسهم ، ومن هؤلاء قاضى القضاة الشافعى ولى الدين السفطى (٢) الذى
 اشترى أيام سطوته حمام الزينى قاسم بالرغم من أنه وقف ، ولكنه أرغم
 الواقف على بيعه له ، كما استولى على حمامين وفرن ودكاكين من وقف المدرسة
 الطيبرسية ، وانتهى الامر بمصالحته لمستحقى الوقف بألف دينار (٣) . وكان
 علاء الدين بن محمد بن آقبرسى الذى نظر الاوقاف في عهد السلطان جثثق
 كان من مبغضى السفطى « ومن يعيب عليه أفعاله القبيحة من البلس والطلب
 من الناس وسماه — الهلب — » ويعقب ابن تغرى بردى على ذلك بقوله : « على

(١) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٦ ، ١٧ .
 (٢) تولى ولى الدين السفطى القضاء فى عهد السلطان جثثق فى ١٥ ربيع الآخر
 سنة ٨٥١ هـ ، وعزل فى ربيع الآخر ٨٥٢ هـ . ابن تغرى بردى : النجوم (ط .
 كاليفورنيا) ج ٧ ص ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦١ .
 (٣) ابن تغرى بردى : المرجع السابق ج ٧ ص ١٦١ .

أن ابن آقبرسى أيضا كان من مقولة السفطى وزيادة» (١) ، مما يؤكد تدهور الاوقاف بسبب القائمين على أمرها .

وبلغ من إهمال القضاة للاوقاف أن ترك أحد القضاة ، وهو تقى الدين أحمد بن عز الدين عمر بن محمد المقدسى (٢) ، أوقاف الأيتام في أيدي ابنه ، فقسام ببيعها ، وانفاق ثمنها على المحرمات ، ولما سئل القاضى عن أموال الاوقاف التى باعها « اعتذر بما لا يقلل ، وسأل المهلة » ، فعزله السلطان الناصر محمد عن القضاء وذلك سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م (٣) .

هذا الى أن بعض القضاة عملوا على اقتراض أموال الاوقاف لانفسهم مثال ذلك أنه لما عزل قاضى القضاة الشافعى جلال الدين القزوينى سنة ٧٣٨ هـ / ١٣٣٧ م ، كان عليه لجهة وقف التربة الاشرفية (الاشرف خليل) المجاورة لمشهد السيدة نفيسة مبلغ مائتى ألف درهم ، وثلاثين ألف درهم ، كان ينفقها ابنه على لهوه وفجوره ، فاضطر الى بيع أملاكه لیسدد ما عليه من دين للإيتام (٤) . ولم يحترم القضاة أيضا شروط الواقفين ، فيذكر ابن تغرى بردى أن الشيخ على المحتسب تولى نظر التربة الناصرية حيث دفن الملك الظاهر برقوق ، بوضع اليد ، رغم أن شرط الواقف كان لكاتب السر (٥) .

وبلغ من الكلام عن خراب الاوقاف وفساد القضاة أن الشيخ لاجين الجركسى (٦) ، وعد اذا ولى أمر مصر أن يبطل الاوقاف التى أوقفت على

(١) ابن تغرى بردى : النجوم (ط - كاليفورنيا) ج ٧ ص ١٦٤ ، ١٦٥
(٢) ولى قضاء قضاء الحنابلة فى مصر فى ١١ ربيع الاول ٧١٢ هـ حتى عزل فى ١٨ ربيع الاول ٧٣٨ هـ - أنظر ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر) : درة الاسلاك (مخطوطة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١) ورقة ١٩٤ - المقرئى : السلوك ج ٢ ص ١١٧ ، ٤٤٣
(٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٤٢ ، ٤٤٣
(٤) المقرئى : المرجع السابق ج ٢ ق ٢ ص ٢٣٩ ، ٤٤٢
(٥) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ١٢٥
(٦) كان عظيما عند الجراكسة ، ويزعمون أنه يملك مصر ، توفى سنة ٨٠٤ هـ عن ثمانين عاما - المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٩٠

المساجد والمدارس ، وأن يخرج الاقطاعات عن الاجناد والامراء ، ويحرق كتب الفقه ويعاقب الفقهاء (١) .

أما المباشرون فكان لهم دور كبير في تدهور الاوقاف وخرابها ، ومثال ذلك ما يذكره المقرئ عن المدرسة الجمالية (٢) ، ، فيقول « وكان شأن هذه المدرسة كبيرا يسكنها أكابر فقهاء الصوفية ، وتعد من أجل مدارس القاهرة ، ولها عدة أوقاف بالقاهرة وظواهرها وفي البلاد الشامية ، وقد تلاشى أمر هذه المدرسة لسوء ولادة أمرها وتخريبهم أوقافها ، وتعطل منها حضور الدرس والتصوف .. » (٣) .

كما وصل الامر في الجامع الطولوني أن المستحقين من أرباب الوظائف كانوا يصرفون في السنة حوالي ثمانية أشهر ، فذاكلت تتضاءل حتى أصبحت في سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م ثلاثة أشهر فقط (٤) ، كما ظهر سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ م أنه في جهة الباسي مباشر المدرسة الظاهرية برقوق ألف دينار لجهة الوقف (٥) ، كذلك ظهر أن الصوفية بهذه المدرسة لهم مدة لم يصرف لهم معلوما ، وأن المباشرين بالوقف يصرفون لمن يختارون من الصوفية ، ويمنعون من يختارون (٦) .

وهكذا بلغت الاوقاف درجة من التدهور ، وفساد أحوالها حدا جعل بعض العلماء والفقهاء يرفضون تولي القضاء من أجل النظر في الاوقاف ، حتى أن السلطان جقمق عندما طلب الجلال المحلي لتولي القضاء سنة ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م قال : « لا أقبل الا بشروط منها أنني لا أتكلم في الاوقاف » (٧) .

— * —

- (١) المقرئ : المرجع السابق ج ٣ ق ٣ ص ١٠٩٠
- (٢) أنشأ هذه المدرسة الوزير علاء الدين منلطاي الجمالي (ت ٧٣٢ هـ / ١٣٢٢) وجعلها مدرسة للحنفية وخانقاه للصوفية ، وأوقف عليها الكثير من الاوقاف أنظر وثيقة وقف الملاي الجمالي رقم ١٦٦٦ أوقاف ، المقرئ : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٣٩٢
- (٣) المقرئ : المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٢
- (٤) ابن الصيرفي : أنباء الهجر ص ١٤١
- (٥) ابن الصيرفي : المرجع السابق ص ٢٣٩ ، ٢٤٠
- (٦) المرجع السابق ص ٢٣٨
- (٧) ابن تغري بردي : منتخبات من حوادث الدهور ص ٤٧

موقف الشعب والعلماء من محاولات حل الاوقاف واغتصابها :

عارض العلماء والفقهاء والقضاة بصفة عامة ، محاولات سلاطين المماليك وأمرائهم لحل الاوقاف ، والاستيلاء على أموالها ، وهذا أمر طبيعي يتفق والقواعد الفقهية لنظام الاوقاف ، من ناحية ، كما يتفق مع المصلحة الشخصية للعلماء والفقهاء والقضاة من ناحية أخرى ، إذ أنهم أكثر الناس استفادة من نظام الاوقاف ، ومن ريع الاوقاف ، وإذا كان هناك بعض العلماء والقضاة وافقوا سلاطين المماليك وأمراءهم على حل الاوقاف ، أو الاستيلاء على أموالها ، فإن هؤلاء كانوا يمثلون مصالحهم الشخصية البحتة ، ويحاولون الاستمرار في وظائفهم ، لما يعود عليهم منها من ربح وفير نتيجة للفساد الذي استشرى في الدولة المملوكية ، ولا سيما منذ بداية القرن التاسع للهجرة / الخامس عشر للميلاد .

وفي استعراضنا لمحاولات حل الاوقاف رأينا كثيرا من مواقف العلماء ضد هذه المحاولات ، ومن أشهر هؤلاء العلماء الذين وقفوا بصلابة ضد محاولات حل الاوقاف والاستيلاء على أموال الناس الشيخ عز الدين بن عبد السلام (١) ، والشيخ تقى الدين محمد بن دقيق العيد (٢) ، والشيخ الاسلام سراج الدين عمر البلقيني (٣) ، والشيخ الاسلام أمين الدين الاقصراني الحنفي (٤) ، وقاضى القضاة شمس الدين الامشاطي (٥) ، وقاضى القضاة شهاب الدين أحمد الشيشيني الحنبلي (٦) .

ولم يكن هؤلاء فقط هم الذين عارضوا حل الاوقاف والاستيلاء على أموالها ، إذ وجد أيضا من القضاة من عارض محاولات حل الاوقاف الفردية التي قام بها بعض سلاطين المماليك والأمراء الانتقام من شخص معين ، مثال

(١) أنظر ما سبق ص ٣٢٤

(٢) أنظر ما سبق ص ٣٢٥

(٣) أنظر ما سبق ص ٣٢٩

(٤) أنظر ما سبق ص ٣٢٧ ، ٣٣١

(٥) أنظر ما سبق ص ٣٢٨

(٦) أنظر ما سبق ص ٣٣٧

ذلك محاولة الأمير صرغتمش سنة ٨٧٥٤/١٣٥٣م لحل أوقاف ابن زنبور^(١) بنفس الطريقة التي تم بها حل أوقاف كريم الدين^(٢) على أساس أن أمواله من أموال السلطان ، واحتج صرغتمش بمشاطرة عمر بن الخطاب لعماله ورد نصف أموالهم الى بيت المال ، فرفض قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن جماعة حل أوقاف ابن زنبور على أساس أنه كان يتصرف في ماله الذي اكتسبه من المتجر وغيره ، «فما وقفه وثبت وقفه وحكم قضاة الاسلام بصحته لا سبيل الى حله » ، فسعى الأمير صرغتمش لدى خوند أم السلطان ووعدها بسبع قاعات من أوقاف ابن زنبور فبعتت أم السلطان الى ابن جماعة تعرفه ما وعدت ، وتؤكد عليه ألا يعارض في حل أوقاف ابن زنبور ، فأجابها بتتبع هذا العمل ، وخوفها سوء عاقبته ، فكفت عنه ، ولم يجد الأمير صرغتمش أمامه الا أن يأمر ابن زنبور بالأشهاد على نفسه بأن جميع ما له من الاملاك والبساتين والاراضي الوقف والطلق جميعها من مال السلطان دون ماله ، فأتشهد عليه بذلك ، واستولى على أمواله وأوقافه^(٣) .

ويذكر ابن حجر أن القاضي أبو البقاء السبكي^(٤) رفض طلب السلطان شعيان إبطال وقف ، وقال للسلطان في غلظة « اسمع يامولانا السلطان ان كنت ما تعرفني فأنا أعرفك بنفسى » ، ثم خرج من عند السلطان بغير سلام^(٥) .

(١) هو علم الدين عبد الله بن تاج الدين أحمد بن ابراهيم المعروف بابن زنبور تولى نظر الخاص والجيش في عهد المظفر حاجي ، ثم اضيفت اليه الوزارة سنة ٧٥١ هـ ، وظل كذلك حتى احيط به وقبض عليه حسدا له في ١٧ شوال ٧٥٣ هـ ، وتولى القيام عليه الأمير صرغتمش ، ثم توفي في ١٧ ذي القعدة ٧٥٤ هـ - المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢

(٢) أنظر ما سبق ص ٣٥٤

(٣) المقرئى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١

(٤) هو محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد السبكي بهام الدين أبو البقاء ولد ٤ ربيع الاول سنة ٧٠٧ هـ / ١٣٠٧ م وولى قضاء دمشق ، ثم قضاء القاهرة ثم قضاء الشام الى وفاته في ربيع الآخر سنة ٧٧٧ هـ - ابن حجر : الدر الكامنة (ط ٠ القاهرة) ج ٤ ص ١٠٩ / ١١٠ ، ترجمة رقم ٣٨٣٥

(٥) ابن حجر : رفع الامر (المخطوطة) ورقة ٢٣٢ أ ، د عاشور : المجتمع المصرى ص ٣١ ، ٣٢

ومن أمثلة موقف القضاة والعلماء من محاولات السلاطين لابطال الاوقاف ما حدث أيام السلطان حسن بن محمد بن قلاوون ، فعندما جدد السلطان المذكور جامع الحاكم بأمر الله سنة ٨٧٦٠هـ / ١٣٥٩م على يد الشيخ قطب الدين محمد الهرمسي ، وقف السلطان خمسمائة وستين فدانا من طين طندتا على الهرمسي وأولاده ، وعلى زيادة في معلوم الامام بالجامع ، وما يحتاج اليه من زيت ووقود وممرمة في سقفه وجدرانه ، ولم يلبث أن تغير السلطان على الهرمسي ، ونفاه هو وولده ، فاستفتى السلطان حسن المفتين في ابطال وقف حصة طندتا على أساس أنه لم يتحقق من التفاصيل التي كتبها ابن الهرمسي في كتاب الوقف ، فأجاب المفتون ببطلان الحكم ، وعارض القضاة هذه الفتوى ، فطلب السلطان المفتين والقضاة ، فلم يحضر من القضاة غير نائب الشافعي وهو تاج الدين محمد بن اسحاق بن المناوي ، وأما القضاة الثلاثة « فقد وجدوا مرضا لم يمكنهم من الحضور الى سرياقوس » واحتد النقاش بين المفتين والقاضي ، وأصر القاضي على صحة الوقف ، ولكن من حق السلطان تغيير مصارف الوقف دون المساس بالوقف ذاته ، فأشهد السلطان على نفسه بأنه غير مصارف الوقف وجعلها قاصرة على مصالح الجامع ، ويعقب المقرري على هذه القضية بقوله : « أنظر تثبت القاضي تاج الدين المناوي ، وبين ما ستقف عليه من التساهل والتغاضي في خبر أوقاف مدرسة جمال الدين يوسف الاستادار » (١) .

ومن أمثلة مواقف العلماء ضد أمراء المماليك في أمور الاوقاف ، موقف قاضي قضاة الحنفية سراج الدين الهندي (ت ٨٧٧٣هـ / ١٣٧١م) عندما استعرض ألقاى يوسف ناظر الاوقاف الدروس في الجامع الطولوني ، واستكثر معلوم التدريس ، فقام الهندي في ذلك قياما عظيما ، وأغلظ له القول حتى قال : « اقطاعك مبلغ ألفي ألف درهم ، وتستكثر على الفقيه المسكين هذا القدر » فقال : « أنا آخذ الاقطاع لحفظ بلاد المسلمين » فقال : « ومن علمكم الجهاد الا الفقهاء » ، فسكت (٢) .

(١) المقرري : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، أنظر ما سبق ص ٣٤٨
(٢) ابن حجر : انباء الغمر ج ١ ص ٢٨

كذلك أفتى بعض الفقهاء ومنهم الشيخ محمد المرجاني بعدم جواز الصلاة في المدرسة المنصورية لكون موضعها كان وقفاً ، واستبدل قصرًا فحصل عن أن كثيرين أجبروا على العمل فيها ، فقاطعها كثير من الناس ، « وأنت أن أمعنت النظر ، وعرفت ما جرى تبين لك أن ما تقوم الا سارق من سارق ، وغاصب من غاصب ، وإن كان التخرج من الصلاة لأجل عسف العمال ، وتشخير الرجال ، فثيء آخر ، بالله عرفني فاني غير عارف من منهم لم يسلك في أعماله هذا السبيل ، غير أن بعضهم أظلم من بعض » (١) .

وتعرض القاضي البدر محمود بن عبد الله الحنفي ، والشهود للسجن في سنة ١٢٥٤هـ / ١٤٥٠م في عهد السلطان جقمق ، لأن - القاضي حكم بوقف بيت ، وشهد على ذلك الشهود ، في الوقت الذي كان فيه السلطان يعمل على أخذ هذا البيت « بلا طريق » ، فلما استدعى السلطان القاضي والشهود من السجن ، وكلمهم بشأن الوقفية أصروا على تمسكهم بالشهادة بالوقف ، فأعادهم ثانية إلى السجن (٢) .

أما عامة الشعب ، فكانوا مغلوبين على أمرهم في ذلك العصر ، وكان موقف العلماء من الظلم الذي يقع على العامة ، هو السلاح الوحيد للدفاع عن العامة ، ورغم ذلك قام العامة بعدة ثورات ضد محاولات السلاطين فرض الاموال على الاملاك والاقواف ، من ذلك ما قام به العامة سنة ١٢٨٩هـ / ١٤٨٩م عندما قرر السلطان قايتباي جباية أجرة شهرين من الاملاك والاقواف (٣) وشاع بين الناس أن الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشيني (٤) هو الذي أفتى السلطان بحل ما يجبي من الاملاك والاقواف فثاروا عليه وقصدوا قتله لولا أنه اختفى مدة طويلة ، ثم توجه الى مكة وجاور بها مدة (٥) .

(١) المقرئزي : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤٠٧ ، ٤٠٨

(٢) ابن تفرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦

(٣) أنظر ما سبق ص ٣٣٥ وما بعدها .

(٤) تولى منصب قاضي قضاة الحنابلة فيما بعد ، وقد كان له موقف مغاير من محاولة السلطان الغوري فرض الاموال على الاوقاف - أنظر ما سبق ص ٣٣٧

(٥) ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣

ويصور لنا ابن أياس مدى المظالم التي وقعت على الشعب من جراء فرض السلطان قايتباي بعد ذلك أجرة خمسة أشهر على الاملاك والاقواف في سنة ٨٨٩٦هـ / ١٤٩١م ، فيقول : « وصار الانسان يخرج من داره فيرى أربعة من الرسل في استنظاره ، فيكون نهاره أغبر ، ويخرج وهو في أذباله يتعثر ، فيقذحون فيه الزناد ، ولا يرى له من اعتماد (١) » ، ذلك أن الجباة لم يدخروا وسعا في استخراج هذه الاموال ، حتى أنهم قطعوا شجرة نبق من حوش تسكنه امرأة فقيرة عندما وجدوا أنها لا تملك من قاع الدنيا شيء (٢) .

وكان أن ثار العامة في عهد السلطان النغوري ، عندما فرض السلطان على الاملاك والاقواف أجرة عشرة أشهر ، وبلغت ثورتهم الذروة يوم الجمعة ٨ المحرم ٨٩٠٧هـ / ١٥٠٢م ، فأغلقت بعض الجوامع ومنعت منها الخطبة ، ووقفت العامة في طريق الامراء عند نزولهم من القلعة بعد أداء صلاة الجمعة مع السلطان ، فتكلموا مع الاتابكي قيت الرجبي ، فلم يلتفت اليهم ، فلما وصل الى الجامع الصالح تجاه باب زويلة ، كبر عليه العوام « ورجموه فجاءته رجمة في كلوته ، وكان الى جانبه الامير طراباي رأس نوبة النوب فجاءته رجمة في جبهته حتى سال منه الدم » ، ووصل الامر الى حد الاشتباك المسلح بين المماليك والعوام « وكادت القاهرة أن تخرب عن آخرها مما جرى في هذا الحادث العظيم » وفي صبيحة اليوم التالي وقفت العامة الى الامير ازدمر من على باي - أحد المتقدمين - وشكوا اليه حالهم ، فلما طلع القلعة اجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فاستقر الامر على الاكتفاء بأجرة سبعة أشهر بدلا من عشرة « فسكن الحال قليلا » (٣) .

(١) وقد قال بعض الموالاة في المعنى :

غرمت شهرين عن أجرة مكاني أمس وأصبحت منموسا في بحر المفارم غمس
أقسم ورب الغلايق والقمر والشمس ما طقت شهرين كيف أقدر أطيق الخمس
ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٧٩

(٢) نفس المرجع ج ٣ ص ٢٧٩

(٣) نفس المرجع ج ٤ ص ١٧

ويعصور الشاعر جمال الدين السلموني رأى الشعب في القضاة الذين
ساعدوا على تدهور الاوقاف وخرابها في تصيدة هجا بها قاضى القضاة الحنفى
هيد البر ابن الشحنة ، وجاء بهذه القصيدة (١) :

فشا الزور في مصر وفي جنباتها
ولم لا وعبد البر قاضى قضاتها
أجاز أمورا لا تحل بملة
بحل وبرم مظهرا منكراتها
ألست ترى الاوقاف كيف تبدلت
وكانت على تقديرها وثباتها
ولا بد من بيع الجوامع تارك الـ
جماعات منها مبطل جمعاتها
ولو أمكنته كعبة الله باعها
وأبطل منها الحج مع عمراتها
فان كان في الاوقاف ثم بقية
تكذبني فيما أقول فهاتها

(١) ابن اياس : المرجع السابق ج ٤ ص ١١٣

الخاتمة

وبعد ... فقد كان لاختلاف نظرة الفقهاء الى نظام الوقف على مر العصور ، واتجاههم الى التوسعة على الناس في الوقف ، على أساس اتاحة الفرصة لمن يريد فعل الخير ولو بعد حين ، ان كان لهذه التوسعة أكبر الاثر في انحراف الوقف عن غايته التي شرع من أجلها ، وهى أن يكون « صدقة جارية » ، وكما استغل الافراد نظام الوقف لتحقيق مآربهم الشخصية حرمانا واستحقاقا ، وتعليق الاستحقاق في الوقف على شروط معينة ، كذلك قام الحكام باستغلال الاوقاف لتدعيم حكمهم السياسى ، وتوسعوا في ذلك الى أقصى حد ، حتى أصبح نظام الوقف في العصر المملوكى نظاما متشابكا فتأثر وأثر في مختلف الانشطة ، وأصبحت لا توجد ناحية من نواحي الحياة الا ولها صلة بنظام الوقف من قريب أو بعيد .

وازاء هذا الدور الكبير الذى قام به نظام الوقف في العصر المملوكى ، فقد اختلفت وجهات نظر السلاطين والامراء نحوه ، واذ كان بعض هؤلاء السلاطين مثل السلطان برقوق والسلطان قايتباى (١) قد قطنوا الى بعض الآثار السيئة لنظام الوقف ، ولا سيما من الوجهة العسكرية ، لارتباط التوسع في الاوقاف بانكماش الاقطاعات (٢) ، فاننا نجد من ناحية أخرى أن جميع السلاطين ومن بينهم السلطانين برقوق وقايتباى قد أوقفوا الكثير من الاراضى والمباني (٣) ، ذلك أن ظروف العصر كانت أقوى من نظرتهم . وأصبح لزاما عليهما أن يسابرا أوضاع العصر الذى يعيشان فيه .

والواقع أن الفقهاء والعلماء لعبوا دورا بارزا في ازدهار الاوقاف والتمسك بها في ذلك العصر ، ويمكن أن نقول أنه لولا موقف العلماء المتشدد من محاولات حل الاوقاف لما استمرت الاوقاف ، ولما كان لها ذلك الاثر الواسع في المجتمع المملوكى ، ذلك أن المحافظة على الاوقاف في حد ذاتها شجعت الكثيرين على

(١) انظر ما سبق بالفصل السابع .

(٢) انظر ما سبق بالفصل السادس عن علاقة نظام الوقف بالاقطاع .

(٣) انظر وثائق وقف كل من برقوق وقايتباى بفهرست ووثائق القاهرة .

وقف ممتلكاتهم ، فضلا عن أن العلماء والفقهاء قد أسهموا في اذكاء المشاعر الدينية وتقويتها ، فقد كانوا أكثر الناس استفادة من نظام الاوقاف ، فشجعوا الناس على وقف أملاكهم عن طيب خاطر ، ومن الطبيعي أن يجعل الناس في أوقافهم نصيب كبير للعلماء والفقهاء ، وهذا بدوره جعل العلماء والفقهاء أشد تمسكا بنظام الوقف .

والاوقاف في العصر المملوكي كانت المصدر المالي الوحيد لكثير من الخدمات الاجتماعية والتعليمية (١) ، ذلك أن الدولة في العصر المملوكي كانت تعتبر هذه الخدمات الحيوية والاساسية من وجوه البر ، ولم تر أن أى من هذه الوجوه تدخل ضمن رسالتها .

ولم يقتصر أثر الاوقاف على تقديم مثل هذه الخدمات لمختلف الفئات الشعب ، والتخفيف من وطأة ظروف الحياة في ذلك العصر (٢) ، فقد تجاوزت آثار الاوقاف هذه الناحية الى خلق تقاليد ثابتة في المجتمع المصري ، ذلك أن شروط الواقفين في كثير من الاحيان كانت أساس كثير من التقاليد في المجتمع (٣) ، اذ كان الحرص على تنفيذ شرط الواقف سنة بعد أخرى هو في الحقيقة تثبيت لمفاهيم معينة أصبحت بمرور الزمن تقاليد ثابتة تغلغلت في سنى نواحي الحياة .

وكان من الطبيعي أن ينته ذلك الدور الخطير انذى قامت به الاوقاف في العصر المملوكي بانتهاء ظروف ذلك العصر السياسية والاقتصادية ، والتي كانت من بين العوامل التي ساهمت في ازدهار الاوقاف في العصر المملوكي (٤) ، ذلك أنه بالرغم من أن ازدهار الاوقاف في ذلك العصر حمل في طياته بذور تدهور هذا النظام ، الا أن الفتوح العثمانى (١٥١٧م / ٨٩٣٣هـ) وما صاحبه من ظروف سياسية واقتصادية ، وما استحدثه من نظم ، ساهمت الى حد كبير في القضاء على الدور الكبير الذى قامت به الاوقاف الخيرية في العصر السابق عليه ،

(١) انظر ما سبق في الفصلين الثالث والخامس .

(٢) انظر ما سبق عن الاوقاف والاحسان العام .

(٣) من أمثلة ذلك انظر ما سبق عن الاوقاف والمواضع الدينية .

(٤) انظر ما سبق عن عوامل ازدهار الاوقاف في العصر المملوكي بالفصل الثانى

واعتقد أن تخلي الاوقاف فجأة - نتيجة لظروف الفتح العثماني - ودون وجود بديل يقوم بدورها في المجتمع ، يعتبر من العوامل الاساسية والهامة التي كانت سببا فيما شاهده البلاد من تدهور ولا سيما في الناحية العلمية والثقافية •

وفي العصر الحديث ، ورغم مفهوم الدولة ، وقيامها بكثير من الخدمات التي كانت تقوم بها الاوقاف في العصر المملوكي ، فضلا عن التشريعات الاجتماعية المختلفة ، فإني أعتقد أنه يمكن للاوقاف الخيرية والتي تقتصر مصارفها على وجوه معينة تتجه لخدمة المجتمع ، يمكن أن تقوم بالكثير ، ذلك أن الدولة لا يمكن أن تحمل العبء كاملا ، وأنه لابد من مساهمة الافراد ، ولا سيما الاثرياء ، في تحمل نصيبهم في خدمة مجتمعهم ، وذلك عن طريق التبرع أو عن طريق الوقف الخيري ، فيزيد رأس ماله والذي يبلغ حاليا حوالي ستمين مليوناً من الجنيهات (١) ، مما يمكنه من القيام بدور فعال في هذا المجتمع على أن تنقى مصارفه من الشوائب ، وعلى أن تحدد هذه المصارف وفقاً لحاجة المجتمع الفعلية ، وليس طبقاً لشرط الواقف ، فظروف المجتمع في العصر الحديث لا تتحمل تبديد ثروات في ثمن جريد يوضع على القبور ، كما أن ظروف المجتمع لم تعد تتحمل تحكم الواقف في ثروته حياً وميتاً •

وإذا أردنا الاستفادة حقاً من حكمة وجود الوقف في الشريعة الاسلامية، فيجب علينا الرجوع بالوقف الى أصل وجوده في الاسلام وأعني بذلك العودة بالوقف الى كونه «صدقة محرمة» أو «صدقة جارية» (٢) ، تلك الصدقة التي تقوم بدورها في تكافل وتضامن وتماسك المجتمع.

(١) أنظر كتاب : الاوقاف اشتراكية عريقة ، الصادر عن الشؤون العامة بوزارة الاوقاف (فبراير ١٩٦٣) ص ٢٥
(٢) أنظر ما جاء بالفصل الاول •

ملاحق الكتاب

الملحق الاول

دراسة نموذج « وثيقة في الحبس »^(١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي أملاء ، قال :
 هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني ، في صحة من بدنه وعقله ، وجواز
 أمره ، ولذك في شهر كذا من سنة كذا ، تصدقت بداري التي بالفسطاط
 من مصر في موضع كذا ، أحد حدود جماعة هذه الدار ينتهي الى كذا والثاني
 والثالث والرابع^(٢) ، تصدقت بجميع أرض هذه الدار وعمارتها ، من الخشب
 والبناء والابواب وغير ذلك من عمارتها وطرقها ومسابل مائها وارفاقتها
 ومرتفعاتها ، وكل قليل وكثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها
 وخارج منها^(٣) ، وجبستها صدقة بتة مسيلة لوجه الله وطلب ثوابه ،
 لا مثنوية فيها ولا رجعة ، حبسا محرما ، لا تباع ولا توهب حتى يرث الله
 الأرض ومن عليها ، وهو خير الوارثين ، وأخرجتها من ملكي ، ودفعتها
 لفلان بن فلان ، يليها بنفسه ، وغيره ممن تصدقت بها عليه ، على
 ما شرطت وسميت في كتابي هذا ، وشرطي فيه أني تصدقت بها على ولدي
 لصلبي ذكرهم وأئناهم ، من كان منهم حيا اليوم ، أو حدث بعد اليوم ،
 وجعلتهم فيها سواء ذكرهم وأئناهم ، صغيرهم وكبيرهم ، شركاء في سكنها
 وغلتها لا يقدم واحد منهم على صاحبه ، ما لم تتزوج بناتي ، فاذا

(١) نقلا عن كتاب الام للامام الشافعي (ط - بولاق ١٣٢١ هـ) ج ٣ ص ٢٨١ - ٢٨٣

(٢) لابد من ذكر الحدود الاربعة للمقار الموقوف ، اذ روى عن أبي يوسف أن
 التعريف يحصل بذكر حدين ، وفي آراء أخرى بثلاثة حدود الا أن زفر قال أنه لا يحصل
 الا بذكر الحدود الاربعة ، وذلك هو أحوط الوجوه - أنظر : د - عبد اللطيف ابراهيم :
 دراسة وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبيل - تحقيق رقم ١٦
 (٣) استقر رأى الفقهاء على أن المنقول اذا كان يدخل في حقوق العين في حالة
 بيعها أو اجارتها ، يدخل أيضا في حقوقها في حالة وقفها ولو لم ينص على ذلك -
 العمادى : رسالة في وقف المنقول ورقة ٧ - أنظر ما سبق بالفصل الثانى من ٩٩
 وما بعدها .

تزوجت واحدة منهم وباتت الى زوجها انقطع حقها ما دامت عند زوج (١) ، وصار بين الباقيين من أهل صدقتي ، فما بقى من صدقتي يكونون فيها شركاء ، ما كانت عند زوج ، فاذا رجعت بموت زوج أو طلاق ، كانت حقها من داري كما كانت عليه قبل أن تتزوج ، وكلما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط ، تخرج من صدقتي ناكحة ويعود حقها فيها مطلقة أو ميتة عنها ، لا تخرج واحدة منهم من صدقتي الا بزواج ، وكل من مات من ولدي لصلبي ، ذكرهم وأنثاهم ، رجع حقه على الباقيين معه من ولدي لصلبي ، فاذا انقرض ولدي لصلبي فلم يبق منهم واحد ، كانت هذه الصدقة حيسا على ولد ولدي الذكور لصلبي ، وليس لولد البنات من غير ولدي شيء ، ثم كان ولد ولدي الذكور من الاناث والذكور في صدقتي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصلبي الذكر والانثى فيها سواء ، وتخرج المرأة منهم من صدقتي بالزواج ، وترد اليها بموت الزوج وطلاقه ، وكل من حدث من ولدي الذكور من الاناث والذكور فهو داخل في صدقتي مع ولد ولدي ، وكل من مات منهم رجع حقه على الباقيين معه حتى لا يبقى من ولد ولدي أحد ، فاذا لم يبق من ولد ولدي لصلبي أحد ، كانت هذه الصدقة بمثل هذا الشرط على ولد ولد ولدي الذكور الذين الى عمود نسبهم ، تخرج منها الامراة بالزواج ، وترد اليها بموته وفراقه ، ويدخل عليهم من حدث أبدا من ولد ولد ولدي ، ولا يدخل قرن ممن الى عمود نسبه من ولد ولدي ما تناسلوا على القرن الذين هم أبعد الى منهم ما بقى من ذلك القرن أحد ، ولا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين الى عمود انتسابهم الا أن يكون ولد بناتي من هو من ولد ولدي الذكور الذين الى عمود نسبه ، فيدخل مع القرن الذين عليهم صدقتي لولادتي اياه من قبل أبيه لا من قبل أمه ، ثم

(١) يعتبر هذا الشرط من الشروط التعسفية التي انحرفت بالاوقاف عما شرعت له - أنظر استنكار السيدة عائشة لخراج بعض الناس لبناتهم من صدقاتهم ، ولذلك عزم عمر بن عبد العزيز على إبطال الاوقاف التي حرمت فيها النساء - الامام مالك - المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٤٥ ، النعنائ : أحكام الاوقاف ص ١٧

هكذا صدقتى أبدا على من بقى من ولد أولادى الذين الى عمودى نسبهم^(١) وان سفلوا أو تناسخوا حتى كون بينى وبينهم جائة أب وأكثر ، ما بقى أحد الى عمود نسبه ، فاذا انقراضوا كلهم فلم يبق منهم أحد الى عمود نسبه ، فهذه الدار حبس صدقة لا تباع ولا توهب لوجه الله تعالى ، على ذوى رحمى المحتاجين من قبل أبى وأمى ، يكونون فيها شركاء سواء ذكرهم وأنثاهم ، والاقرب الى منهم والابعد منى ، فاذا انقراضوا ولم يبق منهم أحد فهذه الدار حبس على موالى الذين انعمت عليهم وأنعم عليهم آبائى بالعتاقة ، لهم وأولادهم وأولاد أولادهم ، ما تناسلوا ذكرهم وأنثاهم ، صغيرهم وكبيرهم ، ومن بعد الى والى آبائى نسبه بالولاء ، ونسبه الى من صار مولائى بولاية سوء ، فاذا انقراضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار حبس صدقة لوجه الله تعالى ، على من يمر بها من غزاة المسلمين ، وأبناء السبيل ، وعلى الفقراء والمساكين ، من جيران هذه الدار وغيرهم من أهل الفسطاط ، وأبناء السبيل ، والمارة من كانوا ، حتى يرث الله الارض ومن عليها^(٢) ، وبلى هذه الدار ابنى فلان بن فلان الذى وليته فى حياتى وبعد موتى ، ما كان قويا على ولايتها ، أمينا عليها ، بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غلة ان كانت لها ، والعدل فى قسمها ، وفى اسكان من أراد السكن من أهل صدقتى بقدر حقه ،

(١) أنظر ما جاء بالفصل الاول عن تغفل الوقف الاهلى على الذرية فى نفوس المصريين ، وحصر الاستحقاق فى أولاد الاصلا ب أو عمود النسب .

(٢) الاصل فى نظام الوقف الاسلامى هو حبس العين عن أن تملك لاحد من العباد والتصدق بمنفعتها ابتداء على جهة بر لا تنقطع كالمسجد والفقراء وهو الوقف الخيرى ، أو التصدق بمنفعتها على من يحتل الانقطاع واحدا أو أكثر - كما جاء فى هذه الوثيقة - مما لا يعتبر الصرف اليه صدقة ثم يجعلها من بعدهم لجهة بر لا تنقطع ، وهى ما عرف بالوقف الاهلى ، فاذا آل الى جهة البر صار وقفا خيرا - أنظر : Query (A) : Driot Musulman, Livre xiv, P. 579.

ويقصد بالصدقة المطلقة العامة عمل الخير بكافة الطرق من أطعام الطعام وتسبيل الماء وفك أسرى المسلمين ووفاء دين المدينين - أنظر ما جاء بالفصل الثالث عن الاوقاف والاحسان العام .

فإن تغيرت حال فلان بن فلان ابني بضعف عن ولايتها أو قلة أمانة فيها ،
 وليها من ولدى أفضلهم ديناً وأمانة^(١) ، على الشروط التي شرطت على
 ابني فلان ، يليها ما (كذا) قوى وأدى الأمانة ، فإذا ضعف أو تغيرت أمانته ،
 فلا ولاية له فيها ، وتنتقل الولاية عنه إلى غيره من أهل القوة والأمانة من
 ولدى ، ثم كل قرن صارت هذه الصدقة إليه ، وليها من ذلك القرن أفضلهم
 قوة وأمانة ، ومن تغيرت حاله ممن وليها بضعف أو قلة أمانة ، نقلت ولايتها
 عنه إلى أفضل من عليه صدقتى قوة وأمانة ، وهكذا كل قرن صارت صدقتى
 هذه إليه ، يليها منه أفضلهم ديناً وأمانة ، على مثل ما شرطت على ولدى
 ما بقى منهم أحد ، ثم من صارت إليه هذه الدار من غرابتي أو موالى وليها ممن
 صارت إليه أفضلهم ديناً وأمانة ما كان في القرن الذي تصير إليهم هذه
 الصدقة ذو قوة وأمانة ، وإن حدث قرن ليس فيهم ذو قوة ولا أمانة ولى
 قاضى المسلمين صدقتى هذه من يحمل ولايتها بالقوة والأمانة من أقرب
 الناس إلى رحما ، ما كان ذلك فيهم ، فإن لم يكن ذلك فيهم ، فمن موالى
 وموالى آبائى الذين انعمنا عليهم ، فإن لم يكن ذلك فيهم ، فرجل يختاره
 الحاكم من المسلمين ، فإن حدث من ولدى أو من ولد ولدى أو من موالى
 رجل له قوة وأمانة ، نزعها الحاكم من يدي من ولده من قبله وردها إلى من
 كان قويا وأميناً ممن سميت ، وعلى كل والٍ يليها أن يعمر ، ما وهى من هذه
 الدار ، ويصلح ما خاف غساده منها ، ويفتح فيها من الأبواب ، ويصلح منها
 ما فيه الصلاح لها ، والمستزاد في غلتها ، وسكنها ، مما يجتمع من غلة

(١) الولاية أو النظر لا تجوز لفاسق ولا لغائن أو عاجز ، ولابد من - أهلية
 الناظر وأمانته وعد له وكفايته - وما جاء بهذه الوثيقة - التي رواها الإمام الشافعى
 تتفق مع ما جاء بالمذهب الشافعى من أن الولاية لا تثبت إلا بالشروط عند إنشاء الوقف -
 أنظر ما جاء بالفصل الثانى عن تنظيم وإدارة الاوقاف الاهلية ، الطرابلسى : الاسعاف
 ص ٤١ - أحمد إبراهيم : أحكام الوقف ص ٩٨

هذه الدار ، يفرق ما بقى منه على من له هذه القسلة سواء على ما شرطت
لهم ، وليس للوالى من ولاية المسلمين أن يخرجها من يدى من وليته اياها ،
ما كان قويا أميناً عليها ، ولا من يدى أحد من القرن الذى تصير اليهم ،
ما كان فيهم من يستوجب ولايتها بالقوة والامانة ، ولا يولى غيرهم ، وهو
يجد فيهم من يستوجب الولاية ، شهد على اقرار : فلان بن فلان ، فلان بن فلان
ومن شهد ***

الملحق الثانى^(١)نسخة خطبة في ابتداء كتاب وقف على مسجد^(٢)

الحمد لله جامع الناس ليوم لا ريب فيه أنه لا يخلف الميعاد ، وناصر الدين المحمدى نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى آله الكرام الامجاد ومشرفه هذه الامة بالائمة والجمعة والجماعات من أهل الرشاد ، وجاعل من ارتضاه من أرباب سنة نبيه المختار من عباده العباد ، وميسر القربات اليه لاهل السداد ، ومزيد الاعمال الصالحات ممن أخلصه بالطاعات ومزيد الارفاد ، ومفضل الاوقاف على أفضل وجوه البر من جعله للخير أهلا بالنفع المتعدى وكثرة الامداد ، ومعظم الاجر لمن بنى بيتا لله بنية خلية من الرياء والعناد ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من بنى مسجدا لله ولو كمفحص قطاة بنى الله تعالى له به قصرا فى الجنة »^(٣) ونرجو من كرم الله الازدياد .

أحمدته على مواد نعمه التى جلّت عن التعداد ، وأشكره شكرا وافيا وأفرا نجعله ذخيرة ليوم التناد واستمد من اللطف لوازم الفضل الخفى وهو الكريم الجواد ، وأشهد ألا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله الخاتم الحاكم على حوضه الوارد ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما أصغى الى الذكر وأجيب كل داع من حاضر أو باد .

(١) نقلا عن القلقشندي : صبح الاعشى ج ١٤ ص ٣٥٣

(٢) أنظر ما جاء عن أهمية الشعور الدين كبعث على ازدهار الاوقاف فى العصر المملوكى ، الفصل الثانى ص ٨٨ وما بعدها ، وأنظر أيضا ما جاء فى اقتناحية وثيقة وقف السلطان قلاوون رقم ١٠١٠ أوقاف الفصل الثانى ، ووثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف - أنظر ما سبق بالفصل الثانى ص ٨٩ ، ٩٠ واقتناحية وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٣ - ٥ أنظر ما سبق بالفصل الرابع .

(٣) اختلفت صيغ هذا الحديث الذى كثيرا ما ورد فى الصيغ الانتناحية لوثائق الوقف ، كما اختلفت صيغه أيضا فى كتب الحديث - مسلم : الجامع الصحيح ج ٢ ص ٦٨

وبعد ، فلما كانت المثوبات مضمونة الاجر عند الكريم ، والاعمال متعددة في التقديم ، وكان بنیان المساجد وافرا اجرا ، لمن أقام بواجب تبيين الظن الجميل وسدد الى الخيرات سيرا ، وقد قال تعالى : « أنا عند حسن ظن عبدي بي فليظن بي خيرا » ورأى العقلاء أن الاوقاف على المساجد والجمامع من أنفس قواعد الدين وأعلى — فلذلك قيل في هذا الاسجال المبارك •

هذا ما وقفه وحبسه ، وسبله وأبداه فلان • وقف وحبس رغبة في مزيد الثواب ، ورجاء في تهون تهويل يوم الحساب ، واغتناما للاجبر للجزيل من الكريم الوهاب ، لقول الله تعالى في الآيات المبرورة : « من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة » • وقف بنية خالصة ، وعزيمة صالحة ، ونية صادقة ، ما هو له وفي ملكه ، وحوزه ويده وتصرفه ، من غير مناظر له في ذلك ولا شريك ، (ثم يذكر الوقف) •

الملحق الثالث(١)

نسخة توقيع بنظر الاحباس(٢)

أما بعد حمد الله الذى أذن أن ترفع بيوته ويذكر فيها اسمه ، ويكثر فيها قسم ثوابه ويجزل قسمه ، والصلاة على سيدنا محمد الذى عظم به قطع داهر الفكر وكثر حسمه - فان خير من عزل عليه فى تأسيس بيوت الله وعمارة ربوعها ، ولم شعثها وشعب صدوعها ، والقيام بوظائفها ، وتسهيل لطائفها ، وتأهيل نواحيها ، لهبوط الملائكة لتلقى المصلين فيها ، من كان ذا عزم لا تأخذه فى الله لومة لائم ، وحررم لا يلزم افعاله لهم المآثم ، ونظر ثاقب ، ورغبة فى اختيار جميل المآثر والمناقب ومباشرة ترعى قوانين الامور وتكتنفها اكتناف مراقب .

ولما كان فلان ممن هذه الاوصاف شعاره ، والى هذه الامور بداره ، وكم كتب الله به للدولة أجر راع وساجد ، وكم شكرته وذكرته ألسنة أعلام الجوامع وأفواه محاريب المساجد - اقتضى منيف الملاحظة والمحافظة على كل قريب من بيوت الله وشاهد ، أن خرج الامر الشريف - لا برح يكشف الاوجال ، ويدعو له فى الغدة والآصال - أن يفوض لفلان نظر ديوان الاحباس والجوامع والمساجد المعمورة بذكر الله تعالى .

فليباشرها مباشرة من يراقب الله (ان) وقع أو توقع ، وان أطاع أو تطوع ، وان عزل أو ولى ، وان أدب من نهى عدا اذا صلى ، وليجتهد كل

(١) نقلا عن القلقشندي : صبح الامشى ج ١١ ص ٢٥٦

(٢) وطبقا لدراستنا عن تنظيم الاوقاف ، فان نظر الاحباس يتفحص النظر فى الرزق بكافة أنواعها ومنها الرزق المحبوسة على المساجد والجوامع والزوايا ، وحسب ما استقر عليه الحال فى عهد القلقشندي فان متولى النظر فى الاحباس كان الدوا دار الكبير وكان بمثابة المشرف العام ، وينضغ لاشرافه « ناظر ديوان الاحباس » - انظر ما جاء بالفصل الثانى ص ١٠٧ وما بعدها ونسخة التوقيع هذه هى نسخة توقيع بنظر « ديوان الاحباس » .

الاجتهاد في (صرف) ريع المساجد والجوامع في مصارفها الشرعية ، وجهاتها
 المرعية ، وليأخذ أهلها بالملازمة في أحيائها وأوقاتها ، وعمارتها ، بمصايبها
 وآلاتها ، وحفظ ما يحفظون به لأجلها ، ومعاملتهم بالكرامة التي ينبغي
 أن يعامل مثلهم بمثلها ، وليحرر في اخراج الحالات اذا خرجت ، وفي
 مستحققات الاجائر اذا استحققت واذا عجلت ، وفي التواقيع اذا أنزلت واذا نزلت
 وفي الاستثمارات التي أهملت وكان ينبغي لو أهلت ، واذا باشر (و) ظهر له
 بالمباشرة خفايا هذا الديوان ، وفهم ما تحتويه جرائد الاحسان ، فليكن الى
 مصالحة أول مبادر ، ويكفيه تدبير قوله تعالى « انما يعمر مساجد الله من آمن
 بالله واليوم الآخر » .

الملحق الرابع(١)

نسخة توقيع بنظر الاوقاف(٢)

الحمد لله الذى حفظ معالم البر من الدثور ، وأحيا آثار المعروف والاجور ، وصان الاوقاف المحبسة من تبديل الشروط على توالى الايام والشهور .

نحمده على فضله الموفور ، ونشهد أن لا اله الا الله حده لا شريك له شهادة لها فى القلوب على نور ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله المؤيد المنصور ، الطالع البدور ، المبعوث بالفرقان والنور ، المنعوت فى التوراة والانجيل والزبور ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما كرت الدهور ، وطلعت كواكب ثم تغور .

وبعد ، فان أهل الخير من المؤمنين تقربوا الى الله سبحانه وتعالى من طيبات أموالهم بأوقاف وقفوها على وجوه البر وعرفوها ، وجعلوا لها شروطا ووصفوها ، فتقبل الله لهم ذلك ، ثم ماتوا فما انقطع عملهم بها وهم فى برزخ المهالك ، ووليها بعدهم الامناء من النظار ، فقاموا بحقوقها وحفظ الآثار ، وأجروا برها الدار فى كل دار ، وصانوا معالمها من الاغبار ، وشاركوا واقفيها فى الصدقة لانهم خزان أمناء أخيار .

ولما كان فلان هو الذى لا يتدنس عرضه بشائبة ، ولا تسمى المصالح وهى عن فكره غائبة ، ولا تبرح نجوم السعود طالعة عليه غائبة ، وهو أهل

(١) نقلا عن القلقشندي : صبح الاعشى ج ١١ ص ٢٥٧

(٢) من دراستنا لتنظيم الاوقاف فى العصر المملوكي أن المقصود بنظر الاوقاف هى الاوقاف الخيرية المحبوسة على الحرمين الشريفين ومختلف جهات البر مما لا يدخل فيها أو يشترك معها وقف أهل وهى التى عرفت فى عصر الميرزى باسم « الاوقاف الحكيمية » ، وكان الاشراف العام عليها لقاضى القضاة الشافعى ، الذى كان يعين ناظرا لديوان أوقاف القاهرة ، وآخر لديوان أوقاف مصر (القسطل) ، وفى بعض الاحيان كان يتولى الديوانين رجل واحد . انظر تفصيل ذلك فى الفصل الثانى ص ١١٣ وما بعدها ، ونسخة التوقيع هى نسخة توقيع بنظر « ديوان الاوقاف » .

أن يناط به التحدث في جهات البر الموقوفة ، وأموال الخير المصروفة ،
لأنه نزه نفسه عما ليس له فلو كانت أموال غيره نمنما ما اختص منها بصوفه ،
فلذلك رسم ٠٠٠ (١) •

فليباشر هذه الوظيفة مباشرة حسنة التأثير • جميلة التثمين ، مأمونة
التغيير ، مخصصة بالتعبير ، ولينظر في هذه الاوقاف على اختلافها من ربوع
ومباني ، ومساكن ومعاني ، وخانات مسيلة ، وحوانيت مكملة ، ومسقفات
معمورة ، وساحات مأجورة غير مهجورة • وليبدأ بالعمارة فانها تحفظ العين
وتكفى البناء دثوره ، وليتبع شروط الواقفين ولا يعدل عنها فان في ذلك
سروره ، ويندرج في هذه الاوقاف ما هو على المساجد ومواطن الذكر : فليقم
شعارها ، وليحفظ آثارها ، وليرفع منارها ، والوصايا كثيرة والتقوى
ظلالها المخطوب ، ومراقبة الله أصلها المطلوب ومجالها المحبوب ، والله تعالى
يجمع على محبته القلوب ، بمنه وكرمه •

— * —

(١) بياض في الاصل •

الملخص الخامس(١)

نسخة توقيع بالتحدث في وقف(٢)

رسم بالامر الشريف العالى المولوى السلطانى الملكى الفلانى — أعلاه
الله تعالى وشرفه ، وأنفذه وصرفه — أن يستقر أنقاضى فلان بن فلان فى
التحدث فى الوقف الفلانى ، بما لذلك من المعلوم الشاهد به كتاب الوقف •
فليعتمد هذا المرسوم الشريف كل واقف عليه ، ويعمل بحسبه وبمقتضاه ،
بعد الخط الشريف ، ان شاء الله تعالى •

(١) نقلا عن القلقشندي : صبح الاعشى ج ١١ ص ٢٦٩ •

(٢) تولى بعض القضاة بحكم مناصبهم النظر فى أوقاف بعض السلاطين والامراء
السابقين ، ولذلك كان يصدر مرسوم سلطانى باستقرار أحد القضاة فى نظر وقف من
الأوقاف — انظر الفصل الثانى ص ١١٨ وما بعدها •

الملحق السادس

عصر سلاطين المماليك

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

(١) المماليك البحرية

(٦٤٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م)

مدة الحكم	السلطان
٦٤٨ - ٦٥٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٢٥٦ م	١ - أيك ، المعز قتله شجرة الدر
٦٥٥ - ٦٥٦ هـ / ١٢٥٧ - ١٢٥٨	٢ - علي أيك ، المنصور خلعه قطز
٦٥٧ - ٦٥٨ هـ / ١٢٥٨ - ١٢٥٩	٣ - قطز ، المظفر سيف الدين قتله بيبرس
٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٥٩ - ١٢٧٧	٤ - بيبرس البندقداري ، الظاهر توفى على عرشه
٦٧٦ - ٦٧٨ هـ / ١٢٧٧ - ١٢٧٩	٥ - محمد بركة بن بيبرس ، السعيد خلع
ربيع أول - رجب ٦٧٨ / ١٢٧٩	٦ - سلامش بن بيبرس ، العادل خلعه قلاوون
٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠	٧ - قلاوون ، المنصور توفى على عرشه
٦٨٩ - ٦٩٣ هـ / ١٢٩٠ - ١٢٩٣	٨ - خليل بن قلاوون ، الأشرف قتله بيدرا
تسلطن لمدة يوم واحد بعد مقتل خليل	٩ - بيدار ، الملك الأوحده قتله الأمراء
٦٩٣ - ٦٩٤ هـ / ١٢٩٣ - ١٢٩٤	١٠ - محمد بن قلاوون ، الناصر (السلطنة الأولى)
٦٩٤ - ٦٩٦ هـ / ١٢٩٤ - ١٢٩٦	خلع ثم تولى ثانية
٦٩٦ - ٦٩٦ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨	١١ - كتبغا ، العادل زين الدين طرده لاجين
٦٩٦ - ٦٩٨ هـ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨	١٢ - لاجين ، المنصور حسام الدين قتله الأمراء
٦٩٨ - ٨٠٧ هـ / ١٢٩٨ - ١٣٠٨	١٣ - محمد بن قلاوون ، الناصر (السلطنة الثانية)
٧٠٨ - ٧٠٩ هـ / ١٣٠٨ - ١٣٠٩	خلع ثم تولى ثالثة
٧٠٩ - ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٠٩	١٤ - بيبرس الجاشنكير ، المظفر قتل بأمر الناصر محمد
٧٠٩ - ٧٤١ هـ / ١٣٠٩ - ١٣٤٠	١٥ - محمد بن قلاوون ، الناصر (السلطنة الثالثة) توفى على عرشه

مدة الحكم	السلطان
١٣٤١ - ٧٤١ / ١٣٤٠ - ١٣٤١	١٦ - أبو بكر بن الناصر محمد ، المنصور خلعه قوصون بعد ٥٩ يوما
١٣٤١ / ٧٤٢ - صفر	١٧ - كحك بن الناصر محمد ، الأشرف خلعه الإبراء
١٣٤٢ / ٧٤٣ - محرم	١٨ - أحمد بن الناصر محمد ، الناصر اعتكف في الكرك فخلع
١٣٤٥ - ٧٤٣ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥	١٩ - اسماعيل بن الناصر محمد ، الصالح توفي على عرشه
١٣٤٦ - ٧٤٦ / ١٣٤٥ - ١٣٤٦	٢٠ - شعبان بن الناصر محمد ، الكامل خلعه الإبراء
١٣٤٧ - ٧٤٧ / ١٣٤٦ - ١٣٤٧	٢١ - حاجي بن الناصر محمد ، المظفر ذبحه الإبراء
١٣٥١ - ٧٤٨ / ١٣٤٧ - ١٣٥١	٢٢ - حسن بن الناصر محمد ، الناصر (السلطنة الأولى) خلع
١٣٥٤ - ٧٥٢ / ١٣٥١ - ١٣٥٤	٢٣ - صالح بن الناصر محمد ، الصالح خلعه شيخون
١٣٦٠ - ٧٥٥ / ١٣٥٤ - ١٣٦٠	٢٤ - حسن بن الناصر محمد (السلطنة الثانية) قتله يلغا
١٣٦٢ - ٧٦٢ / ١٣٦٠ - ١٣٦٢	٢٥ - محمد بن حاجي بن الناصر محمد ، المنصور
١٣٧٦ - ٧٦٤ / ١٣٦٢ - ١٣٧٦	٢٦ - شعبان بن حسين بن الناصر محمد ، الأشرف قتله الإبراء
١٣٨٦ - ٧٧٨ / ١٣٧٦ - ١٣٨٦	٢٧ - علي بن شعبان ، المنصور توفي على عرشه
١٣٨٢ - ٧٨٣ / ١٣٨١ - ١٣٨٢	٢٨ - أمير حاج بن شعبان ، الصالح خلعه برقوق ثم خلع برقوق وعاد حاجي ثم خلع وعاد برقوق

(ب) الممالك الجراكسة

٧٨٤ - ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧ م

مدة الحكم	السلطان
٧٨٤ - ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٨٨ م	١ - برقوق بن أنص، الظاهر (السلطنة الأولى)
٧٩١ - ٧٩٣ هـ / ١٣٨٨ - ١٣٨٩	خلع ثم عاد ٢ - أمير حاج بن شعبان (السلطنة الثانية)
٧٩٢ - ٨٠١ هـ / ١٣٨٩ - ١٣٩٨	خلع ٣ - برقوق (السلطنة الثانية)
٨٠١ - ٨٠٨ هـ / ١٣٩٨ - ١٤٠٥	توفي على عرشه ٤ - فرج بن برقوق، الناصر (السلطنة الأولى)
ربيع أول - جماد آخر ٨٠٨ / ١٤٠٥	خلع ثم عاد ٥ - عبد العزيز بن برقوق، المنصور
٨٠٨ - ٨١٥ هـ / ١٤٠٥ - ١٤١٢	خلعه الامراء ٦ - فرج بن برقوق (السلطنة الثانية)
محرم - شعبان ٨١٥ / ١٤١٢	قتل ٧ - الخليفة المستعين
٨١٥ - ٨٢٤ هـ / ١٤١٢ - ١٤٢١	خلعه شيخ ٨ - شيخ المحمودى ، المؤيد
محرم - شعبان ٨٢٤ / ١٤٢١	توفي على عرشه ٩ - أحمد بن شيخ ، المظفر
شعبان - ذو الحجة ٨٢٤ / ١٤٢١	خلعه ططر ١٠ - ططر ، الظاهري
٨٢٤ - ٨٢٥ هـ / ١٤٢١ - ١٤٢٢	توفي على عرشه ١١ - محمد بن ططر ، الصالح
٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٧	خلعه برسباى ١٢ - برسباى ، الاشرف
٨٤١ - ٨٤٢ هـ / ١٤٣٧ - ١٤٣٨	توفي على عرشه ١٣ - يوسف بن برسباى ، العزيز
٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣	خلعه جقيق ١٤ - جقيق ، الظاهر
محرم - ربيع أول ٨٥٨ / ١٤٥٣	استغنى لمرضه ١٥ - عثمان بن جقيق ، المنصور
٨٥٨ - ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦٠	خلعه الامراء ١٦ - اينال ، الاشرف
	استغنى لمرضه

مدة الحكم	السلطان
محرم - رمضان ٨٦٥/١٤٦٠	١٧ - أحمد بن اينال ، المؤيد خلعه الامراء
٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦٠ - ١٤٦٧	١٨ - خشقدم ، الظاهر توفى على عرشه
ربيع أول - جماد أول ٨٧٢/١٤٦٧	١٩ - بلباي المؤيدى ، المجنون خلعه الامراء بعد ٥٦ يوما
جماد أول - رجب ٨٧٢/١٤٦٧	٢٠ - تمرغا ، الظاهر خلعه الامراء بعد ٥٩ يوما
تسلطن ليلة واحدة	٢١ - خير بك ، الظاهر خلع
٨٧٢ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٧ - ١٤٩٦	٢٢ - قايتباي المحمودى ، الاشرف توفى على عرشه
٩٠١ - ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ - ١٤٩٧	٢٣ - محمد بن قايتباي ، الناصر (السلطنة الأولى)
٢٨ جماد أول الى أول جماد آخر ١٤٩٧/٩٠٢	خلع ثم عاد ٢٤ - قانصوه خمسائه ، (٣ أيام) خلعه الامراء بعد ٣ أيام
٩٠٢ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٧ - ١٤٩٨	٢٥ - محمد بن قايتباي (السلطنة الثانية)
٩٠٤ - ٩٠٥ هـ / ١٤٩٨ - ١٤٩٩	قتله الامراء ٢٦ - قانصوه الاشرفى ، الظاهر خلعه الامراء
٩٠٥ - ٩٠٦ هـ / ١٤٩٩ - ١٥٠٠	٢٧ - جان بلاط ، الاشرف قتل خنقا بسجنه بالاسكندرية
٦ جمادى الآخرة - شوال ٩٠٦/١٥٠١	٢٨ - طومان باي بن قانصوه (الأول)، العادل قتل
٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦	٢٩ - قانصوه الغورى ، الاشرف قتل فى مرج دابق
٩٢٢ - ٩٢٣ هـ / ١٥١٦ - ١٥١٧	٣٠ - طومان باي (الثانى) ، الاشرف شنق على باب زويلة بأمر سليم الاول

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

(أ) الوثائق المحفوظة بدور الارشيف بالقاهرة :

— وثائق الوقف التى ترجع الى عصر سلاطين المماليك والمحفوظة بأرشيف
وزارة الاوقاف بالقاهرة .

— وثائق الوقف حتى نهاية العصر المملوكى والمحفوظة بدار الوثائق
القومية (مجموعة المحكمة الشرعية) .

— وثائق الوقف التى ترجع الى العصر المملوكى والمحفوظة بأرشيف
بطريكية الاقباط الارثوذكس بالقاهرة .

— وثائق الوقف التى ترجع الى العصر المملوكى والمحفوظة بدار الكتب
بالقاهرة .

عن هذه الوثائق أنظر : د. محمد محمد أمين :

فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك — المعهد العلمى
الفرنسى للآثار الشرقية — القاهرة ١٩٨٠

— * —

(ب) المراسيم الصادرة الى رهبان دير سانت كاترين ، والتي تنص
صراحة على المحافظة على أوقاف وأحباس الرهبان (١) .

رقم المرسوم	تاريخه	مرسوم صادر من :	مسلسل
١٨	٧ ذى الحجة ١٦٥٨ هـ	بيبرس البندقدارى	١
٢٢	٢٠ شوال ١٦٨٤ هـ	السلطان قلاوون	٢
٣٢	٢٦ ذو القعدة ١٧٠٨ هـ	السلطان بيبرس الجاشنكير	٣
٣١	٢٠ شوال ١٧٠٠ هـ	السلطان برقوق	٤
٤٥	١٧ شعبان ١٨٠٠ هـ	السلطان برقوق	٥
٤٦	١ صفر ١٨٠٣ هـ	السلطان فرج بن برقوق	٦
٤٩	٢٠ ذى الحجة ١٨١٥ هـ	السلطان المؤيد شيخ	٧
٥٣	٢٤ شعبان ١٨٧٠ هـ	السلطان خشقدم	٨
٥٥	١٥ محرم ١٨٧١ هـ	السلطان خشقدم	٩
٥٦	١٩ محرم ١٨٧١ هـ	السلطان خشقدم	١٠
٥٧	أول ربيع ١٨٧٧ هـ	السلطان قايتباى	١١
٦١	٨ محرم ١٨٧٨ هـ	السلطان قايتباى	١٢
٧٠	١٩ ذى الحجة ١٨٩٣ هـ	السلطان قايتباى	١٣
٧٧	بدون تاريخ	السلطان قايتباى	١٤
٨٢	٦ جماد أول ١٩١٠ هـ	السلطان الغورى	١٥
٨٣	١ شعبان ١٩١٠ هـ	السلطان الغورى	١٦
٩٠	١٩١٥ هـ	السلطان الغورى	١٧
٨٤	٣ شعبان ١٩٣٠ هـ	الامير طومان باى	١٨

(١) هذه المراسيم محفوظة بمكتبة دير سانت كاترين بسيناء ، وتوجد منها نسخ
مصورة على ميكروفيلم بكل من كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، والمجلس الاعلى لرعاية
الفنون والاداب ، كما توجد نسخة أخرى بمكتبة الباحث الخاصة .

ثانيا - المصادر المخطوطة والمصورة :

ابن جماعة :

(بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الكتانى الحموى الشافعى
ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م) :

- ١١ - تحرير الاحكام فى تدبير أهل الاسلام فى الاحكام السلطانية •
نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة آيا صوفيا تحت
رقم ٢٨٥٢ بدار الكتب رقم ٣٩٨٢٢ ب •
وتوجد نسخة أخرى رقم ١٩٧٢٨ ب ، ٣٩٨٥٥ ب •

ابن حبيب :

(الحسن بن عمر ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) :

- ٢ - درة الاسلاك فى دولة الاتراك •
مخطوطة بجامعة القاهرة رقم ٢٢٩٦١ ، وتوجد نسخة أخرى بدار الكتب
رقم ٦١٧٠ ح •

ابن عبد الظاهر :

(محبى الدين عبد الله بن عبد الظاهر ت ٦٩٢ هـ / ١٢٩٢ م) :

- ٣ - الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر •
مخطوطة بمكتبة فاتح كتبخانسى رقم ٤٣٦٧ •

ابن عبد الفنى :

(عبد الله الحنفى من علماء القرن ١٣ هـ) :

- ٤ - النور البادى فى أحكام الاراضى •
مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٦٣ فقہ حنفى •

ابن الفرات :

(محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م) :

- تاريخ الدول والملوك .
- مخطوطة في ١٨ مجلدا بدار الكتب رقم ٣١٩٧ تاريخ .
- (أنظر المصادر المطبوعة) .

ابن نجيم :

(زين الدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى المصرى ت ٩٧٠ هـ /

١٥٦٢ م) :

- ٦ - رسالة في صورة بيع الوقف لا على وجه الاستبدال .
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٤ فقه حنفى ونسخ أخرى بأرقام ٤٧٩ ، ٥٥ م ، ٥٦ م فقه حنفى .
- ٧ - التحفة المرضية فى الاراضى المصرية .
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٧٩ ، ٣٣ مجاميع .
- ٨ - تحرير المقال فى مسألة الاستبدال .
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٤ م فقه حنفى .
- ٩ - الرسائل الزينية فى فقه الحنفية منها :
- (أ) التحفة المرضية فى الاراضى المصرية .
- (ب) رسالة فى استبدال الوقف وبيان الراجح من الاقوال .
- (ج) رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها .
- (د) رسالة فى مكاتيب الاوقاف وبطلانها .
- (هـ) رسالة فى بيع الوقف لا على وجه الاستبدال .
- مخطوطة بمكتبة الازهر رقم ٢٧٠ فقه حنفى .

- ١٠ - رسالة في ترتيب الوظائف بشرط الواقف •
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٧٩ فقه حنفى وتوجد نسخ أخرى برقم ٥٤ م ،
- ٥٥ م ، ٥٦ م •

البلوى المغربى :

(خليل بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم القرن ٨ هـ / ١٤ م) :

- ١١ - تاج المفرق في تحلية علماء المشرق •
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٠٠ جغرافيا •

بيركلى :

(محمد بن بيرعلى (ت ٩٨١ هـ / ١٥٩٣ م) :

- ١٢ - السيف الصارم في عدم جواز وقف النقود والدراهم •
- مخطوطة بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٣٠١٧ ج (٢) وتوجد صورة
- منها في معهد المخطوطات العربية رقم ٦٤ فقه حنفى •
- ١٣ - رسالة في ابطال وقف النقود بدون الوصية أو الاضافة الى ما بعد
- الموت •
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٣٧٨ مجاميع ، ونسخة أخرى برقم ٩ م مجاميع
- فقه حنفى •

الحنبلى :

- ١٤ - شفاء القلوب في مناقب بنى أيوب •
- مخطوطة بالتصوير الشمسى بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٣١

السيوطى :

(عبد الرحمن بن أبى بكر ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) :

١٥ - الانصاف في تمييز الاوقاف .

مخطوطة بدار الكتب رقم ٣٢ مجاميع ، ٢٩٠ مجاميع - ميكروفيلم
٥٠٩٩ ، ٥٥٥٥
وتوجد نسختين أخريين بمكتبة الازهر رقم ١٨٧ مجاميع ، ٨٦٠ مجاميع
(٢١١٣ هـ : الجوهري) .

الشرنبلالي :

(حسن بن عمار بن يوسف المصرى الوفائى ت ١٠٦٩ هـ) :

١٦ - التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية ، وهى المعروفة برسائل
الشرنبلالى منها :

- (أ) حسام الحكام المحققين لصد البغاة المعتدين عن أوقاف المسلمين .
- (ب) سعادة الساجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم اذا غاب عن
درسه فى أخذ المعلوم .
- (ج) فتح بارى اللطاف بجدول طبقات مستحقى الاوقاف .
- مخطوطة بمكتبة الازهر رقم ٢٧٠ فقه الحنفى .
- ١٧ - تحقيق الاعلام الواقفين على مفاد عبارات الواقفين .
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٥٣ م فقه حنفى ، وتوجد نسخ أخرى بأرقام
٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٧٠١ ، ٥٢ م فقه حنفى .
- ١٨ - فتح بارى اللطاف بجدول مستحقى الاوقاف .
- مخطوطة بدار الكتب رقم ٤١١ فقه حنفى ، وتوجد نسخ أخرى رقم ٤٧٧ ،
٤٧٨ ، ٥٢ م ، ٥٣ م فقه حنفى .

العمادى :

- (أبو السعود محمد العمادى المفتى الحنفى (ت ٩٨٢ هـ / ١٣٩٤ م) :
- ١٩ - رسالة فى وقف المنقول .
- مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٢٨٥ فقه حنفى .

٢٠ - رسالة في جواز وقف الدراهم والدنانير •

مخطوطة بدار الكتب رقم ٨٧ مجاميع ونسخة أخرى برقم ٣٦١ مجاميع فقه حنفى ، وتوجد نسخة أخرى من نفس الرسالة بعنوان « رسالة في صحة وقف الدنانير والدراهم » •

مخطوطة بدار الكتب رقم ١٢٨٥ فقه حنفى •

العيني :

(بدر الدين محمود بن أحمد - ت ٨٥٥ هـ / ١٤٥١ م) :

٢١ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان •

مخطوطة مصورة في ٢٣ جزء مجلد بدار الكتب رقم ١٥٨٤ تاريخ •

المقدسى :

(الشيخ مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد المقدسى الحنبلى - من علماء القرن العاشر الهجرى) :

٢٢ - نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من السلاطين •

مخطوطة بدار الكتب رقم ٢٠٧٦ تاريخ •

النويرى :

(شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) :

٢٣ - نهاية الارب في فنون الادب •

مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٥٩ معارف عامة ونسخة أخرى رقم ٥٥١ معارف

عامة •

(أنظر المطبوعات) •

وزارة الاوقاف :

٢٤ - سجل حسابات أوقاف المساجد وخلافه بالمحروسة وبولاق ومصر

القديمة عن عام ١٢٥١ هجرية •

— * —

ثالثا - المصادر المطبوعة :

- ٢٥ - القرآن الكريم .
- ٢٦ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم .
- (وضع محمد فؤاد عبد الباقي) القاهرة ١٣٦٤ هـ

ابن أبى أصيبعة :

- (موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدى الخزرجى ت ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩ - ١٢٧٠ م) :
- ٢٧ - عيون الانباء فى طبقات الاطباء .
- جزءان - القاهرة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٣ م

ابن الاثير :

- (على بن أحمد بن أبى الكرم ت ٦٣٠ هـ / ١٢٣٣ م) :
- ٢٨ - الكامل فى التاريخ .
- ١٢ جزء + جزء للفهارس - بيروت ١٩٦٥

ابن الاخوة :

- (محمد بن محمد بن أحمد القرشى ت ٧٢٩ هـ / ١٣٢٩ م) :
- ٢٩ - معالم القرية فى أحكام الحسبة .
- تحقيق د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى - القاهرة ١٩٧٦

ابن آدم القرشى :

- (يحيى بن آدم بن سليمان القرشى الاموى ت ٢٠٣ هـ / ٨١٨ م) :
- ٣٠ - كتاب الخراج - ليدن ١٨٩٥ - ١٨٩٦ م .

ابن اياس :

(أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) :

٣١ - بدائع الزهور فى وقائع الدهور .

من ج ١ الى ج ٣ طبع بولاق ١٣١١ هـ والاجزاء الثالث والرابع
والخامس - الطبعة الثانية نشر محمد مصطفى . القاهرة ١٩٦٠ . -

١٩٦٣ .

ابن أيبك :

(أبو بكر عبد الله ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) :

٣٢ - كنز الدرر وجامع الغرر .

ج ٩ (الدر الفاخر فى سيرة الملك الناصر)

تحقيق هانس روبرت رويمر - القاهرة ١٩٦٠

ابن بطوطة :

(محمد بن عبد الله ت ٧٧٩ هـ / ١٣٧٧ م) :

٣٣ - الرحلة (تحفة النظار فى غرائب الامصار وعجائب الاسفار)
القاهرة ١٩٦٦

ابن تغرى بردى :

(جمال الدين أبو المحاسن يوسف ت ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠ م) :

٣٤ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة .

الاجزاء من ١ - ١٢ طبع دار الكتب القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٥٦ .

والاجزاء ١٣ - ١٦ (تراثنا) القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣

وج ٦ ، ٧ نشر Popper طبع كاليفورنيا ١٩٠٩ م

٣٥ - منتخبات من حوادث الدهور في مدى الايام والشهور - طبع
كاليفورنيا ١٩٣٠ - ١٩٤٢

ابن جبير :

(محمد بن أحمد ت ٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) :
٣٦ - الرحلة (التذكرة بالاخبار في اتفاقات الاسفار) - بيروت ١٩٦٤

ابن الجيمان :

(شرف الدين أبو البقاء يحيى علم الدين شاكر ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م) :
٣٧ - التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية
نشر موريتر طبع بولاق ١٣٩٦ هـ / ١٨٩٨ م

ابن الحاج :

(أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري ت ٧٣٧ هـ / ١٣٣٦ م) :
٣٨ - المدخل : مدخل الشرع الشريف على المذاهب .
٤ أجزاء - القاهرة ١٩٢٩

ابن حجر :

(الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) .
٣٩ - بلوغ المرام من أدلة الاحكام .
نشر مكتبة النهضة الحديثة - مكة ١٣٧٣ هـ
٤٠ - الاصابة في تمييز الصحابة .
٤ أجزاء - مصر ١٩٢٣ م
٤١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري
١٣ جزء - طبع مصر ١٣١٩ هـ .
(٢٦ م - الاوقاف)

- ٤٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
٥ أجزاء - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٦٦ م
- ٤٣ - رفع الأمر عن قضاة مصر •
تحقيق د. حامد عبد المجيد ، محمد أبو سنة •
جزءان - القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٦١
- ٤٤ - أنباء العمر بأبناء العمر •
تحقيق د. حسن حبشي
٣ أجزاء - القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٢

ابن حنبل :

- (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م) :
٤٥ - المسند •
شرح أحمد محمد شاكر •
١٥ جزء - القاهرة ١٩٤٩ - ١٩٥٦

ابن خلكان :

- (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م) :
٤٦ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان •
نشر محمد محي الدين عبد الحميد
٦ أجزاء - طبع القاهرة ١٩٤٨ م

ابن دقماق :

- (صارم الدين ابراهيم بن محمد بن أيدير الغلائي ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) :
٤٧ - الانتصار لواسطة عقد الأمصار •
(ج ٤ ، ٥) القسم الأول والثاني - طبع بولاق ١٣٠٩ هـ

ابن دقيق العيد :

(تقى الدين أبو الفتح محمد بن على بن ذهب المصرى القشبرى ت ٨٧٠٢ /
١٣٠٢ م) :

٨٤ - الامام بأحاديث الاحكام .

مراجعة وتعليق محمد سعيد المولوى - دمشق ١٩٦٣ م

ابن سحنون :

٤٩ - آداب المعلمين .

دراسة ونشر د. أحمد فؤاد الاهوانى - القاهرة ١٩٦٨ م

ابن سلام :

٥٠ - كتاب الاموال .

صححه وعلق هوامشه محمد حامد الفقى - القاهرة ١٣٥٣ هـ

ابن شاهين :

(غرس الدين خليل بن شاهين الظاهرى ت ٨٧٢ هـ / ١٤٦٨ م) :

٥١ - زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك .

نشر بولس راويس - باريس ١٨٩٤ م

ابن شداد :

(القاضى بهاء الدين ت ٦٣٢ هـ / ١٢٣٤ م) :

٥٢ - النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية

تحقيق د. الشيبلى - القاهرة ١٩٦٤ م

ابن الصفى :

(الشيخ عيسى الصفى البحرى الحنفى من علماء القرن ١٢ هـ) :

٥٣ - عطية الرحمن فى صحة ارضاد الجوامك والاطيان - طبع
القاهرة ١٣١٤ هـ

ابن الميرى :

(على بن داود الجوهرى ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م) :

٥٤ - انباء الهجر بأبناء العصر

تحقيق د. حسن حبشى - القاهرة ١٩٧٠ م

٥٥ - نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان

تحقيق د. حسن حبشى

٣ أجزاء - دار الكتب ١٩٧٠ - ١٩٧٣

ابن ظهير :

(شمس الدين محمد بن ابراهيم بن محمد بن ظهير الحنفى الحموى -

من علماء القرن التاسع الهجرى) :

٥٦ - روضة الاديب ونزهة الارب

مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس رقم ٣٧٨٠ أنظر أبحاث

الندوة الدولية لتاريخ القاهرة من ص ١٠٤١ - ١٠٩٥ - القاهرة ١٩٧١

ابن ظهيرة :

(من علماء القرن التاسع للهجرة / الخامس عشر للميلاد) :

٥٧ - الفخائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة .

تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندي - دار الكتب - القاهرة

١٩٦٩ م

ابن عابدين :

(الشيخ محمد أمين ت ١٢٥٢ هـ) :

٥٨ - رد المختار على الدر المختار (شرح تنوير الابصار في فقه
مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة) .

٥ أجزاء - طبع بولاق - ١٣٢٣ - ١٣٢٦ .

ابن عبد الحكم :

(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٢٥٧ هـ / ٨٧١ م) :

٥٩ - فتوح مصر وأخبارها - طبع ليدن ١٩٢٠ م

٦٠ - كتاب سيرة عمر بن عبد العزيز تحقيق أحمد عبيد
الطبعة الخامسة/بيروت ١٩٦٧**ابن العميد :**

(المكين جرجس ت حوالى ٦٧٢ هـ / ١٢٧٤ م) :

٦١ - أخبار الأيوبيين

نشر كلود كاهن

Claude Cahen

Bulletin d'Etudes Orientales, Tome XV, Années 1955 1957, Damas,
1953.**ابن الفرات :**

(محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م) :

٦٢ - تاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات المجلد الرابع

نشر وتحقيق د. حسن محمد الشماخ البصرة ١٩٦٧ .

- المجلد السابع نشر قسطنطين زريق بيروت ١٩٤٢

- المجلد الثامن نشر قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين بيروت ١٩٣٩

— المجلد التاسع القسم الاول — نشر قسطنطين زريق بيروت ١٩٣٦.
القسم الثاني — نشر قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين
بيروت ١٩٣٨

ابن فرحون :

(برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد ت ٧٩٩ هـ / ١٣٩٦ - ١٣٩٧ م) :
٦٣ — الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب القاهرة ١٣٢٩ هـ.

ابن قاضي شهبة :

(بدر الدين أبو الفضل محمد بن تقى الدين ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) :
٦٤ — الكواكب الدرية في السيرة النورية

تحقيق محمود زايد — بيروت ١٩٧١

ابن قدامة :

(أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى ت ٦٢٠ هـ /
١٢٢٤ م) :

٦٥ — المغنى

٨ أجزاء — الطبعة الثالثة ١٣٦٧ هـ

ابن قطلوبغا :

(أبو العدل زين الدين قاسم ت ٨٧٩ هـ / ١٤٧٥ م) :

٦٦ — تاج التراجم في طبقات الحنفية بغداد ١٩٦٢

ابن ممالى :

(الاسعد شرف الدين أبو المكارم ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) :

٦٧ - كتاب قوانين الدواوين

تحقيق ونشر د. عزيز سوريال عطية مصر ١٩٤٣ م

ابن منظور :

(جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى ت ٥٧١١ / ١٣١١ م) :

٦٨ - لسان العرب

٢٠ جزء - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٨ هـ

ابن واصل :

(جمال الدين محمد بن سالم ت ٦٩٧ هـ / ١٢٩٨ م) :

٦٩ - مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب

ج ١ - ٣ نشر د. الشيال القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٦٠

ج ٤ - ٥ نشر د. حسنين محمد ربيع - القاهرة ١٩٧٢ - ١٩٧٧

ابن واضح :

(أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب ت بعد سنة ٥٢٩٢ / ١١٠٣ م) :

٧٠ - تاريخ اليعقوبى

٣ أجزاء - بيروت ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م

ابن نجيم :

(زين الدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى المصرى ت ٩٧٠ هـ / ١٥٦٢ م) :

٧١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق

٨ أجزاء - (الطبعة الاولى) ١٣١١ هـ

ابن هشام :

(أبو محمد عبد الملك ت ٢١٣ أو ٢١٨ هـ / ٨٢٨ م أو ٨٣٣ م) :

٧٢ - سيرة النبي صلى الله عليه وسلم

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد

القاهرة ١٩٣٧

٤ أجزاء -

ابن الهمام المصنف :

(كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى ثم السكندرى ت ٨٦١ هـ /

١٤٥٨ م) :

٧٣ - فتح القدير

ببلاق ١٣١٦ هـ

٨ أجزاء -

أو شامة :

(شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل ت ٦٦٥ هـ / ١٢٦٨ م) :

٧٤ - الروضتين في أخبار الدولتين

القاهرة ١٢٨٧ هـ

جزءان

ونشر د. محمد حلمى محمد أحمد

القاهرة ١٩٥٦ - ١٩٦٢

أبو الطيب البخارى :

(صديق بن حسن بن على الحسينى) :

٧٥ - الروضة الندية - شرح الدرر البهية

جزءان - مصر

أبو الفدا :

- (عماد الدين اسماعيل بن علي الملك المؤيد ت ٧٣٢ هـ / ١٢٣١ م) :
 ٧٦ - المختصر في أخبار البشر
 ٤ أجزاء - ١٩٣٨ م

أبو يعلى :

- (محمد بن الحسين الفراء الحنبلى ت ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م) :
 ٧٧ - الاحكام السلطانية القاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م

أبو يوسف :

- (يعقوب بن ابراهيم الانصارى الكوفى ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م) :
 ٧٨ - كتاب الخراج طبع بولاق ١٣٥٢ هـ

الاسحاقى :

- (محمد بن عبد المعطى ابن ابى الفتح بن أحمد بن عبد المغنى بن على ،
 من علماء القرن الحادى عشر الهجرى) :
 ٧٩ - لطائف أخبار الاول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول
 طبع المطبعة الشرفية بالقاهرة ١٣٠٠ هـ

الادفوى :

- (أبو الفضل كمال الدين جعفر بن تغلب ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) :
 ٨٠ - الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد
 تحقيق سعد محمد حسن القاهرة ١٩٦٦

البخارى :

- (أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن الخيرة ت ٢٥٣هـ / ٨٦٥ م) :
 ٨١ - الصحيح
 ٤ أجزاء - طبعة مصر ١٣٤٣ هـ

جرهمان : (أدولف) :

- ٨٢ - أوراق البردى العربية •
 ٦ أجزاء - القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٧٤

جستينان :

- ٨٣ - مدونة جستينان في الفقه الرومانى
 ترجمة عبد العزيز فهمى
 الطبعة الاولى
 القاهرة ١٩٤٦

خسرو :

- (ناصرت بعد سنة ٨٤٠هـ / ١٠٨٧ م) :
 ٨٤ - سفر نامه
 ترجمة د. يحيى الخشاب
 الطبعة الاولى -
 القاهرة ١٩٤٥

الخصاف :

- (أبوبكر أحمد بن عمر الشيبانى ت ٢٦١هـ / ٨٧٤ - ٨٧٥ م) :
 ٨٥ - كتاب أحكام الاوقاف
 القاهرة ١٩٠٤

الذهبي :

(محمد بن أحمد ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٨ م) :

٨٦ - العبر في خبر من غير

نشر صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد

٥ أجزاء - الكويت ١٩٦٠ - ١٩٦٦

الزبيدي :

(أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرخي) :

٨٧ - التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح

جزءان - مصر ١٣٤٧ هـ

زيد :

(الامام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ت ١٢٢ هـ /

٧٤٠ م) :

٨٨ - مسند الامام زيد - بيروت ١٩٦٦ م

السبكي :

(عبد الوهاب بن علي ت ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م) :

٨٩ - معيد النعم ومبيد النقم

تحقيق محمد علي النجار - أبو زيد شلبي - محمد أبو العيون -

القاهرة ١٩٤٨ م

السخاوي :

(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م) :

٩٠ - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع

١٢ جزء - مصر ١٣٥٣ - ١٣٥٥ هـ

٩١ - التبر المسبوك في ذيل السلوك بولاق ١٨٩٦ م.

البرخسى :

(أبو بكر محمد بن أبي سهل ت حوالى سنة ٥٠٠هـ / ١١٠٦م) :

٩٢ - المبسوط

٣٠ جزء - مصر ١٣٣١ هـ

السيوطى :

(عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م) :

٩٣ - حسن الحاضرة

جزءان - القاهرة ١٣٢١ هـ

٩٤ - نظم العقيان في أعيان الاعيان

تحقيق د. فيليب حتى

المطبعة السورية الأمريكية - نيويورك ١٩٢٧ م

الشافعى :

(الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس ت ٢٠٤هـ / ٨٢٠م) :

٩٥ - الام

٧ أجزاء - بولاق ١٣٢١ هـ

الشوكانى :

(محمد بن على بن محمد ت ١٢٥٥ هـ) :

٩٦ - نيل الاوطار (شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخبار)

٨ أجزاء - مصر ١٣٤٧ هـ

الشياني :

(عبد القادر بن عمر الدمشقي الحنبلي ت ١١٣٥ هـ) :

٩٧ - نيل المآرب بشرح دليل الطالب على مذهب الامام المجلد أحمد بن حنبل

جزءان - الطبعة الاولى - مصر ١٣٢٤ هـ

الشييزي :

(عبد الرحمن بن نصر ت حوالي ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م) :

٩٨ - نهاية الرتبة في طلب الحسبة

نشر العريني القاهرة ١٩٤٦ م

الطبرسي :

(أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب) :

٩٩ - الاحتجاج

جزءان - النجف الاشرف ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م

الطرابلسي :

(برهان الدين ابراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي الحنفي

ت ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م)

١٠٠ - الاسعاف في أحكام الاوقاف - طبعة القاهرة ١٩٠٢ م

العمري :

(شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله ت ٧٤٩ هـ / ١٣٤٩ م) :

١٠١ - مسالك الابصار في ممالك الامصار

الجزء الاول تحقيق أحمد زكي باشا

مصر ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م

١٠٢ - التعريف بالمصطلح الشريف -

المينى :

(بدر الدين محمود بن أحمد ت ٨٥٥هـ / ١٤٥١م) :

١٠٣ - السيف المهند في سيرة الملك المؤيد

تحقيق فهد محمد شلتوت القاهرة ١٩٦٧ م

الغزالي :

(محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي ت ٥٠٥هـ / ١١١٠م)

١٠٤ - احياء علوم الدين

٤ أجزاء - مصر ١٣٤٨ هـ

الفرغاني :

(فخر الدين حسن بن منصور الازجندی الحنفى ت ٣٩٥هـ / ٩٠٨م) :

١٠٥ - فتاوى قاضيخان - بولاق ١٣١٠ هـ

الفروز آبادى :

(أبو اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى ت ٤٧٦هـ / ١٠٨٤م) :

١٠٦ - المذهب في فقه الامام الشافعى

جزامن - مصر ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م

القاسى :

(أبو الحسن على بن محمد بن خلف ٤٠٣هـ / ١٠١٢م) :

١٠٧ - الرسالة المفصلة لآحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين

دراسة ونشر د. أحمد فؤاد الاهوانى القاهرة ١٩٦٨ م

قاضي زادة :

- (شمس الدين أحمد بن محمود ت ٩٩٨ هـ / ١٥٩٠ م) :
 ١٠٨ - نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار
 ٨ أجزاء - طبع بولاق ١٣١٦ هـ

القرطبي :

- (أبو عبد الله بن أحمد الانصاري ت ٦٧١ هـ / ١٢٧٢ م) :
 ١٠٩ - الجامع لاحكام القرآن
 ٢٠ جزء - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٩٦٧ م

القلقشندي :

- (أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) :
 ١١٠ - صبح الاعشى في صناعة الانشا
 ١٤ جزء - القاهرة ١٩١٩ - ١٩٢٢ م

الكاساني :

- (علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي ت ٥٨٧ هـ / ١١٩١ م) :
 ١١١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
 ٧ أجزاء - مصر ١٣٣٨ هـ / ١٩١٠ م

الكندي :

- (أبو عمر محمد بن يوسف ت ٣٥٠ هـ / ٩٦١ م) :
 ١١٢ - كتاب الولاة وكتاب القضاة
 نشر رغن جست بيروت - ١٩٠٨ م

مالك :

(الامام مالك بن أنس الاصبهى ت ١٧٩ هـ / ٧٩٦ م) :

١١٣ - المدونة الكبرى

(رواية الامام سحنون)

٤ أجزاء - مصر ١٣٣٢ - ١٣٣٥ هـ

المواردى :

(أبو الحسن على بن محمد بن حبيب المصرى ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٧ م) :

١١٤ - الاحكام السلطانية

الطبعة الثانية - مصر ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م

مجهول : (من القرن الثامن للهجرة)

١١٥ - تاريخ سلاطين المماليك - ينسب الى ابراهيم مغلطاي

نشر زيترشتين - ليدن ١٩١٩ م

المزنى :

(أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى ت ٢٦٤ هـ / ٨٧٧ م) :

١١٦ - مختصر المزنى - بولاق ١٣٣١ هـ

مسلم :

(أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابورى) :

١١٧ - الجامع الصحيح

جزءان - بولاق ١٢٩٠ هـ

المقريزي :

(تقّى الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤٣ م) :

- ١١٨ - امتاع الاسماع بما للرسول من الانباء والامور والحفدة والمتاع .
تحقيق محمود محمد شاكر - ط ٠ بولاق ١٩٤١ م
- ١١٩ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ط ٠ بولاق ١٢٧٠ هـ
- ١٢٠ - اتعاض الحنفا في أخبار الائمة الخلفاء
نشر د. الشيال - القاهرة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م
- ١٢١ - اغاثة الامة بكشف الغمة
نشر د. زيادة ، د. الشيال - القاهرة ١٩٥٧ م
- ١٢٢ - شذور العقود في ذكر النقود
نشر الكرمل في النقود العربية وعلم النميات - القاهرة ١٩٣٩ م
- ١٢٣ - كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك
الجزء الاول والثاني (٦ أقسام) تحقيق د. محمد مصطفى زيادة
القاهرة ١٩٣٦ - ١٩٥٨ م
- الجزء الثالث والرابع (٦ أقسام) تحقيق د. سعيد عبد الفتاح
عاشور القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م

النابلسي :

(عثمان بن ابراهيم الصفدي ت ٦٦٠ هـ / ١٢٦١ م) :

- ١٢٤ - لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية
نشر

Claude cahen — C. Becker
Bulletin d'Etudes Orientales, Tome XVI — Années
1958 — 1960, Damas, 1961.

(م ٢٧ - الاوقات)

١٢٥ - تاريخ الفيوم وبلاده

القاهرة ١٨٩٩ م

نشر مورتيز

النويرى :

(شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب - ت ٧٣٢ هـ / ١٣٣٢ م) :

١٢٦ - نهاية الارب في فنون الادب

من ج ١ - ٢١ طبع القاهرة ١٩٢٣ - ١٩٧٦ أنظر المخطوطات

هلال البصرى :

(هلال بن يحيى بن مسلم الراى البصرى ت ٢٤٥ هـ / ٨٥٩ م) :

١٢٧ - أحكام الوقف - طبع حيدر آباد ١٩٣٦

اليافعى :

(أبو محمد عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان عفيف الدين ت ٧٦٨ هـ /

١٣٦٧ م) :

١٢٨ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان •

أربع مجلدات - طبع حيدر آباد بالهند ١٣٧٧ هـ

— * —

رابعاً - الراجع العربية الحديثة :

أحمد إبراهيم :

١ - بحث في الوقف

مجلة كلية الحقوق - السنة الأولى - العدد الثاني - فبراير ١٩٢٧

٢ - كلمة أخرى في الوقف

مجلة كلية الحقوق - العددان الخامس والسادس السنة الثانية ١٩٢٨

٣ - كتاب الوقف

مصر ١٩٤٣ - ١٩٤٤

أحمد أمين :

٤ - ظهر الاسلام

٣ أجزاء -

القاهرة ١٩٤٥ م

د. أحمد شلبي :

٥ - تاريخ التربية الاسلامية -

بيروت ١٩٥٤ م

د. أحمد عيسى :

٦ - تاريخ البيمارستانات في الاسلام -

دمشق ١٩٣٩ م

أحمد فرج السنهورى :

٧ - مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الاسلامى الجزء الثالث -

القسم الاول (في قانون الوقف) القاهرة ١٩٤٩ م

أحمد محمود فؤاد :

٨ - شرح أحكام الوقف الاهلى -

القاهرة ١٩٥٢ م

الحسينى سلطان :

٩ - الوقف من الدين

مجلة المحاماة الشرعية

السنة الثالثة -

١٩٣١/١٩٣٢ م

د. السيد عبد العزيز سالم :

١٠ - تاريخ الاسكندرية وحضارتها في العصر الاسلامى

كتاب محافظة الاسكندرية ١٩٦٣

د. جمال الدين الشيبان :

١١ - اعلام الاسكندرية في العصر الاسلامى

دار المعارف - مصر ١٩٦٥ م

١٢ - تاريخ مدينة الاسكندرية في العصر الاسلامى

دار المعارف - مصر ١٩٦٧ م

١٣ - تاريخ مصر الاسلامية

جزءان

دار المعارف - مصر ١٩٦٧ م

حسن أحمد الخطيب :

١٤ - مسائل

القاهرة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م

١٥ - أسرار المعاملات

القاهرة

د. حسن الباشا :

١٦ - الانقلاب الاسلامية

القاهرة ١٩٥٧

حسن عبد الوهاب :

١٧ - تاريخ المساجد الاثرية

القاهرة ١٩٤٦ م

جزءان -

حسن قاسم :

١٨ - المزارات الاسلامية والآثار العربية في مصر والقاهرة المعزية

القاهرة ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م

٣ أجزاء

د. حسين محمد ربيع :

١٩ - النظم المالية في مصر زمن الايوبيين

القاهرة ١٩٦٤ م

٢٠ - حجة تملك ووقف - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية -

م ١٢ ١٩٦٤ - ١٩٦٠

د. راشد البراوى :

٢١ - حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين

الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٤٨

د. زكى مبارك :

٢٢ - التصوف الاسلامى فى الادب والاخلاق - القاهرة ١٩٣٨م

زهدي يكن :

٢٣ - أحكام الوقف

الطبعة الاولى -

بيروت

د. سعيد عبد الفتاح عاشور :

٢٤ - قبرس والحروب الصليبية القاهرة ١٩٥٧ م

٢٥ - مصر فى عصر دولة المماليك البحرية القاهرة ١٩٥٩ م

٢٦ - المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك القاهرة ١٩٦٢م

٢٧ - الحركة الصليبية جزءان - القاهرة ١٩٦٣

٢٨ - الظاهر بيبرس القاهرة ١٩٦٣

٢٩ - العصر المماليكى فى مصر والشام القاهرة ١٩٦٥

٣٠ - الناصر صلاح الدين القاهرة ١٩٦٥

٣١ - السيد أحمد البدوى شيخ وطريقة القاهرة ١٩٦٦

٣٢ - مصر فى العصور الوسطى القاهرة ١٩٧٠

٣٣ - الايوبيين والمماليك فى مصر والشام القاهرة ١٩٧٠

د. سليم حسن :

٣٤ - مصر القديمة الجزء الثالث القاهرة ١٩٤٧

د. سيد أحمد خليل :

٣٥ - الليث بن سعد دار المعارف مصر ١٩٦٩

د. سيدة اسماعيل كاشف :

- ٣٦ - مصر في فجر الاسلام
(من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية) القاهرة ١٩٤٧
٣٧ - مصر في عصر الولاة القاهرة
٣٨ - مصر في عصر الاخشيديين القاهرة ١٩٥٠
٣٩ - مصر في عصر الطولونيين والاششيديين
(بالاشتراك مع د. حسن محمود) القاهرة ١٩٦٠
٤٠ - أحمد بن طولون القاهرة ١٩٦٥

د. شفيق شحاته :

- ٤١ - تاريخ القانون الخاص في مصر
الجزء الاول - القانون المصرى القديم *
الطبعة الخامسة القاهرة ١٩٥٤

د. صوفى أبو طالب :

- ٤٢ - بين الشريعة الاسلامية والقانون الرومانى القاهرة ١٩٥٦

عبد الجليل عبد الرحمن عشوب :

- ٤٣ - كتاب الوقف الطبعة الثانية - مصر ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م

عبد الحكيم الرفاعى :

- ٤٤ - الاقتصاد السياسى - جزءان القاهرة ١٩٤٦

عبد الحميد فتوح حلاوة :

- ٤٥ - قانون بأحكام الوقف الطبعة الاولى القاهرة
د. عبد الحميد يونس ، عثمان توفيق :
٤٦ - الازهر الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٤٦

عبد الرحمن الجزيري :

٤٧ - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة

ج ٢ ، ج ٣ المعاملات القاهرة ١٩٧٠

عبد المال على سلمان :

٤٨ - نظام الوقف في الإسلام

من مجلة المحاماة الشرعية السنة الخامسة ١٩٣٣/١٩٣٤ م

د. عبد اللطيف إبراهيم :

٤٩ - دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر السلطان الغوري

رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة (١٩٥٦)

٥٠ - الوثائق في خدمة الآثار

(كتاب المؤتمر الثاني للآثار في البلاد العربية - ١٩٥٧)

٥١ - وثيقة السلطان قايتباي على الجامع والحرس بغزة

(كتاب المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية - ١٩٥٩)

٥٢ - وثيقة الأمير أخور كبير قراقجا الحسنى

(مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦)

القاهرة ١٩٥٩

٥٣ - التوثيق الشرعية والأشهاد في ظهر وثيقة الغوري

(مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة / مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧)

القاهرة ١٩٦٠ م

٥٤ - وثيقة بيع

(مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - م ١٩ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧)

القاهرة ١٩٦١ م

٥٥ - دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية

القاهرة ١٩٦٢ م

- ٥٦ - وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي
(مجلة كلية الآداب - جامعة - م ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧)
القاهرة ١٩٦٣ م
- ٥٧ - من وثائق دير سانت كاترين (ثلاث وثائق فقهية)
(مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - م ٢٥ ج ١ مايو ١٩٦٣)
القاهرة ١٩٦٧ م
- ٥٨ - مكتبة دير سانت كاترين
(مجلة جامعة أم درمان الإسلامية - العدد الأول ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م)
الخرطوم ١٩٦٨ م
- ٥٩ - خمس وثائق شرعية
(مجلة جامعة أم درمان الإسلامية - العدد الثاني ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م)
الخرطوم ١٩٦٩ م
- ٦٠ - نصاب جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش
(مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - م ٢٨ ج ١ مايو ١٩٦٦)
القاهرة ١٩٧١ م
- ٦١ - من وثائق التاريخ العربى
(مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الثاني - ١٩٧١)
القاهرة ١٩٧٢ م

د. عبد المنعم ماجد :

- ٦٢ - نظم الفاطميين ورسومهم في مصر
الجزء الاول -
القاهرة ١٩٥٣
- ٦٣ - نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر (١)
القاهرة ١٩٦٤

عبد الوهاب خلاف :

- ٦٤ - السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية القاهرة ١٣٥٠ هـ

د. عطية مصطفى مشرفة :

٦٥ — نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين
الطبعة الثانية — القاهرة ١٩٥١.

د. علي الخفيف :

٦٦ — الوقف الاهلي
مجلة القانون والاقتصاد — العددان الثالث والرابع — السنة
العاشرة — مارس وابريل ١٩٤٠

د. علي صافي حسين :

٦٧ — الادب الصوفي في مصر في القرن السابع الهجري القاهرة ١٩٦٤.
على قراءة :

٦٨ — دروس المعاملات الشرعية — القاهرة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م

على مبارك :

٦٩ — الخطط الجديدة

٢٠ جزء — بولاق ١٣٠٦ هـ

عمر طوسون :

٧٠ — مالية مصر من عهد الفراغة حتى الآن الاسكندرية ١٩٣١ م

فؤاد فرج :

٧١ — القاهرة

٣ أجزاء — مصر ١٩٤٣ — ١٩٤٦

لوييس معلوف :

٧٢ — المنجد (قاموس في اللغة والادب والعلوم) بيروت ١٩٦٠ م

محمد أبو زهرة :

٧٣ — مشكلة الاوقاف

(مجلة الاوقاف) :

- السنة الخامسة — العدد السادس ١٩٣٥.
- السنة الخامسة — العدد السابع ١٩٣٥
- السنة السادسة — العدد الثالث ١٩٣٦.
- السنة السادسة — العدد الرابع ١٩٣٦

٧٤ — الحكر

مجلة القانون والاقتصاد — العدد الخامس والسادس — السنة العاشرة — مايو ويونيو ١٩٤٠ م

٧٥ — الاستحقاق الواجب في قانون الوقف

مجلة القانون والاقتصاد — السنة العشرون — العددان الاول والثاني — مارس ويونيو ١٩٥٠

٧٦ — انتهاء الوقف الاهلى والادوار التي مر بها — مجلة القانون والاقتصاد — السنة ٢٣ — العددان الاول والثاني — مارس ويونيو ١٩٥٣

٧٧ — محاضرات في الوقف

من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية — جامعة الدول العربية — القاهرة ١٩٥٩

د. محمد جمال الدين سرور :

٧٨ — دولة بنى قلاوون في مصر القاهرة ١٩٤٧ م

د. محمد حسين هيكل :

٧٩ — الصديق أبو بكر القاهرة ١٣٦١ هـ

محمد رمزى :

٨٠ — القاموس الجغرافى القاهرة ١٩٥٣ — ١٩٦٠

محمد زكى يوسف :

٨١ - تاريخ القضاء الطبعة الاولى - مصر ١٣١٣هـ / ١٩١٥م

محمد زيد الابيانى :

مصر ١٣٢٩هـ

٨٢ - مباحث الوقف

د. محمد سلام مذكور :

القاهرة ١٩٥٧

٨٣ - الوقف من الناحية الفقهية والتطبيقية

محمد صالح :

٨٤ - الفكر الاقتصادى العربى فى القرن ١٥ م

مجلة القانون والاقتصاد - السنة الثانية - العدد الثالث

١٣٥١هـ / ١٩٣٢م

محمد عبد الله عنان :

٨٥ - تاريخ الجامع الازهر (ط ٢٠) القاهرة ١٩٥٨ م

محمد عبد الرحيم غنيمه :

٨٦ - تاريخ الجامعات الاسلامية الكبرى -

تطوان (المغرب) ١٩٥٣

د. محمد كامل الغمراوى :

٨٧ - أبحاث فى الوقف

مجلة القانون والاقتصاد - السنة الثانية - العدد الاول

يناير ١٩٣٠

د. محمد كامل مرسى :

٨٨ — الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن .
القاهر ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م

د. محمد محمد أمين :

٨٩ — تاريخ الاوقاف في مصر في عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ — ١٥١٧ م
(رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٧٣) .

٩٠ — مرسوم السلطان برقوق الى رهبان دير سانت كاترين بسينا (وهو المرسوم المحفوظ بمكتبة الدير تحت رقم ٤٥ والمؤرخ ١٧ شعبان سنة ٨٠٠ هـ) .

بمجلة جامعة القاهرة بالخرطوم — العدد الخامس ١٩٧٤

٩١ — وثيقة وقف السلطان قايتباي على المدرسة الاشرفية وقاعة السلاح بدمياط (وهى الوثيقة رقم ٨٨٩ أوقاف والمؤرخة ٢٥ ذو الحجة ٨٨١ هـ)

بالمجلة التاريخية المصرية — المجلد الثانى والعشرون سنة ١٩٧٥

٩٢ — وثائق وقف السلطان قلاون على البيمارستان المنصورى .
ملحق بالجزء الاول من كتاب « تذكرة النبى في أيام المنصور وبنية لابن حبيب الحلبي » — الهيئة العامة المصرية للكتاب — القاهرة ١٩٧٦

٩٣ — فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩ — ٩٢٢ هـ / ٨٥٣ — ١٥١٦ م) — مع نشر وتحقيق تسعة نماذج .
المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة — ١٩٨٠

محمود أحمد :

٩٤ - جامع عمرو بن العاص - بولاق ١٩٣٨ م

د. منير العجلاني :

٩٥ - عبقرية الاسلام في أصول الحكم - طبع بيروت / ١٩٦٥

وزارة الاوقاف :

٩٦ - الفقه على المذاهب الاربعة (قسم العبادات)
الطبعة السادسة القاهرة ١٩٦٧ م

يعقوب أرتين :

٩٧ - الاحكام المرعية في شأن الاراضى المصرية
(ترجمة سعيد عمون)
الطبعة الاولى بولاق ١٣٠٦ هـ

—*—

خامسا — المراجع الاوربية :

- 1) **Amin, M. M.** :
— Un Acte de fondation de Waqf par une chretienne, Journal of the Economic and Social History of the Orient, (J. E. S. H. O.), Vol. XVIII, P.I, 1975.
- 2) **Bidair (Sh.)** :
— Habous ou Wakf dans le droit de l'Islam, Paris — 1924
- 3) **Cahen (C.)** :
— Réflexions sur le Waqf Ancien, Studia Islamica Vol. XIV, 1961 pp. 37-56.
— La Régime des Impots dans le Fayyum Ayyubide, Arabica, III 1956, pp. 8-30.
— L'histoire économique et social de l'Orient musulmen médiéval', Studia Islamica, III (1955), pp. 93-115.
— L'Achat et le Waqf d'un grand domaine Egyptien, par le Vizir Fatimide Talai B. Ruzzik, Annales Islamologiques, t. XIV, 1978.
- 4) **Clavel (E.)** :
— Le Wakf ou Habous, 2 Vols., Le Caire 1896.
— Introduction à L' Etude du Wakf, Alexandrie 1895.
- 5) **Coulson, (N. J.)** :
— A History of Islamic Law, Edinlurgh 1964.
- 6) **Crecelius (D.)** :
— The Organization of Waqf Documents in Cairo, International Journal of Middle East Studies, Cambridge University Press, 2, 1971.
- 7) **Dozy (R.)** :
— Supplément aux dictionnaires Arabes, 2 vols., Leiden 1881.
- 8) **Ctibb (H.A.R.) and Harobd Bowen** :
— Islamic Society, vol. I. P. I. Ch. XII (Religious Endowments, Awkaf).
- 9) **Haffnig (W.)** :
— Art Wkf-Encyclopedie of Islam, vol. IV, Leiden 1934.
- 10) **Hassan (Z. M.)** :
— Les Tulunides, Paris, 1933.

- 11) **Ibrahim Salama :**
— L'Enseignement Islamique en Egypte, Le Caire 1939.
- 12) **Lane. Poole, (S.) :**
— Saladin, London 1898.
- 13) **Lapidus (Ira Marvin) :**
— Muslim Cities in the Later Middle Ages (Harvard 1967).
- 14) **Massouda (A. Y.) :**
— Contribution à l'étude du Wakf en Droit Egyptien, Paris 1925.
- 15) **Mayer (L. A.) :**
— The buildings of Qaytbay as described in the endowment deed, London 1938.
- 16) **Mercier (E.) :**
— Le code du Habous ou Wakf, Constantine 1829.
- 17) **Pirenne (J.) :**
— Histoire des Institutions et du Droit Privé de l'Ancienne Egypte, Bruxelles, 1932.
- 18) **Poliak (A. N.) :**
— Feudalism in Egypt Syria, Palestine, and the Lebano, (London 1939)
- 19) **Querry (A.) :**
— Droit Musulman, Livre XIV, des Fondations Perpétuelles et des Aumônes, el Vokoûf wel Sédékât, Paris 1871.
- 20) **Rabie (H. M.) :**
— The Size and Value of the Iqta in Egypt 564-741 A. H. / 1169-1341 A. D. (Cook. M. A. : Studies in the Economic History of Middle East), London, 1970.
— The Financial System of Egypt A. H. 564-741 / A. D. 1169 - 1341. London, 1972.
— Some Financial Aspects of the Waqf System in Medieval Egypt. (Egyptian Historical Review, 1971, pp. 1 — 24)
- 21) **Rudolf Vesely :**
— De La Situation des Esclaves dans l'Institution du Wakf, Archiv Orientalni 32-1964. pp. 345-353.
- 22) **Saad (A. Z.) :**
— Le Wakf de Famille, Etude critique, Paris 1928.

23) Sadeque (S. F.) :

— Baybars I of Egypt, Pakistan, 1956.

24) Schacht (I.) :

— Early Doctrines on Waqf, Melanges Fiiad Koprulu, Istanbul, 1953, pp. 443 — 452.

— Origins of Mohammadan Jurisprudence, London, 1950.

25) Sender - Hanen :

— Inschriften der d. 19. Dyn.

26) Suhrawardy :

— The Wakf of Movables, Journal and Proceedings of the Asiatic Soc. of Bengal, NS. VII — 1915.

27) Wiet (G.) :

— Cairo (City of Art and Commerce) Translates by Seymour Feiler, Oklahoma, U. S. A. 1964.

— L' Egypte Arabe (Hist. de la Nation Egyptienne TIV), Paris 1937.

كشاف (١) الاعلام (١)

الحاجب : ٣٤٧	(١)
أحمد بن حنبل (الإمام) : ٢٥ ، ٣١ ، ٤٤ ، ١٠٠	أبان بن عثمان : ٢١
أحمد السلفي : أبو طاهر ، ٢٣٤	آق سنقر السلاري : ٢٤١
أحمد الشيشيني ، الحنبلي ٣٢٧ - ٣٦٧ - ٣٧٠	أبراهيم بن الجراح : ٣٦
أحمد بن طولون : ٣٨ ، ٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٧٤ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩	أبراهيم بن جماعة ، برهان الدين ، قاضي القضاة : ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢
أحمد بن عبد الرحيم العراقي ، ولي الدين : ١١٥	أبراهيم بن عبد اللطيف ، علم الدين : ابن الزبير : ٢٣٧
أحمد بن عبد الرحيم المعيني : ٨٦	أبراهيم بن عبد الوهاب ، أبو الفضائل الميموني ، سعد الدين : ٣٥٢
أحمد بن عبد الله الكشي : ٥٢	أبراهيم بن عمر بن علي المحلي ، برهان الدين : ٢٤٠
أحمد علي يوسف ، الشهابي ٢٨٢	أبراهيم مغلطاي : ١٨١
أحمد بن عمر بن محمد المقدسي ، تقي الدين : ٣٤٣ ، ٣٦٥	أبرهة : ١٥
أحمد بن محمد الأزدي ، أبو جعفر الطحاوي : ٢٤٥	الابشادي = علي بن سليمان الابشادي .
أحمد بن مرتضى بن سميد الأهل بن يوسف : ١٤٨	أحمد بن إبراهيم بن السيفي أبنال ، الشهابي : ٢٠٠
أبو اسحق المعتصم : ٥٠	أحمد بن أقوش العزيزي ، شهاب الدين المهندار : ٢٤٠
أركباس بن عبد الله بن ططخ : ٣٠٠	أحمد الأنصاري ، شهاب الدين : ٢٠٦
أزبك بن ططخ : ١٥٣ ، ٢٥٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥	أحمد بن أبي بكر ، الفضل قطب الدين : ١٥٧
	أحمد ، الأمير شهاب الدين ،

(١) لم يراع الترتيب حرف : آل ، ابن ، أبو ، فمثلا المنصور في حرف م . ابن زنبور في حرف ز ، وأبو بكر في حرف ب وهكذا .

(٢٨ - الأوقاف)

اهل الذبة : ٥١ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٦٠ ، ٣٦١
 اولاد الناس : ١١٠
 انوجور الاخشيدي : ٤ ابو القاسم ١٥٦
 ايتمش بن عبد الله : ١٠٥
 ايندين البندقاري ، علام الدين الصالحى النجمي : ٣٠٦
 ايدمر الحلي ، الامير عز الدين ٣٦٠
 ايدمر الشامى ، الامير : ١١١
 اينال : السلطان : ٨ ، ٣٠٠ ، ٣٥٦
 اينال ، العلاني : ٣٦٤
 اينال اليوسفي ، الامير سيف الدين : ٢٤٠
 ايوب بن محمد ، الملك الصالح نجم الدين : ٥٧ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٣٤٠

(ب)

ابن البارزي = محمد بن محمد بن عثمان البارزي
 الباسمي : ٣٦٦
 البخاري ، الامام : ٢٠٣
 بدر الدين الاسدي : ٦٦
 بدر الدين الجمالي ، امير الجيوش : ٦٠
 بدر الدين بن عبد الله الحسيني : ٩٤

ازدمر ، السيفي : ٨٤ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٩٤ ، ٣١٠
 ازدمر من على باي ٣٧١
 اسامة بن زيد : ٢١
 اسرى المسلمين : ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٥ ، ٣٥٣ ، ٣٣١
 اسماعيل بن محمد ، السلطان الملك الصالح بن الناصر محمد : ١٠٥ ، ١٠٦
 اسماعيل بن مكي بن عوف : ٢٣٤
 اسماعيل بن الناصر محمد بن قلاوون : ٢٤١
 اسماعيل بن اليسع الكندي : ٢٢ ، ٣٤
 الاشراف : ٦٠ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥
 ابن بنت الاعز ، تاج الدين = عبد الوهاب بن خلف بن بنت الاعز
 اقوش ، جمال الدين المنصوري ٣٢٧ ، ٣٤٣
 اكمل الدين ، شيخ خانقاه شيخو : ١٢١
 الجاي يوسف : ٣٦٩
 آمنة ابنة اسماعيل ، بنت الخازن : ١٢٨
 امين الدين الاقصراني ، الشيخ ٨٦ ، ٢٩٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٦٧
 اهل الديوان : ٥٠

أبو بكر بن أيوب ، السلطان الملك

المعادل : ٦٧ ، ٣٥٩

أبو بكر الحصني ، التقي : ٩٦

أبو بكر الصديق : ١٨ ، ٢٠ ، ٣٥

أبو بكر بن المعجمي ، شرف الدين

٣٤٩

أبو بكر بن مزهر : ٣٢٧

بكر بن الصياغ : ٥١

بلال : ٤٢

البلقيني ، جلال الدين : ١١٥

البلقيني الشافعي ، علم الدين

٣٦٢

بهاء الدين بن حنا = علي بن حنا

بيبرس ، السلطان الملك الظاهر

١ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥

١٢٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢

٢٢٩ ، ٢٦٢ ، ٢٩٧ ، ٣٢٤

بيبرس الجاشنكير ، السلطان :

٤ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤

١٤٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٧

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٦

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٣٨

بيبرس الخياط : ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٨٩ ، ١٩٤

بيبرس المنصوري ، الدواداري

الامير : ١١١

بيضا التركماني : ١١٩

بينرا : ١٧١

برساي ، السلطان الملك الاشرف :

٦ ، ٧ ، ٥٨ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٨

٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤

٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢

١٠٥ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٧

١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣

١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٩ ، ١٩١

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٣

٢٢٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨

٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥

٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥

٣٢٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٥١

٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩

برقوق ، السلطان : ١١٤ ، ١١٩

١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٤

٢٢٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٨

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦

٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣

بركة ، الامير : ١١٢

بركة ، خوند ، ام الملك الاشرف

شمعان : ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦٨

البساسيري ، ابو الحارث : ٢٣٣

بشتاك الناصري ، الامير سيف الدين

٣٤٦

بشير الجيداري ، الطواشي سمسد

الدين : ٢٤٣ - ٢٦١

ابو البقاء السبكي = محمد بن

عبد البر بن يحيى بن علي

بكار بن قتيبة : ٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٩

بكر ، الامير سيف الدين : ٩٤

بيسرى ، الامر بدر الدين الشمسي
المالحي النجفي : ٨٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤

(ت)

تاني بك بن يثنيك : ١٢٠ ، ١٢١

التار : ٣٢٥

تقر الحجازية ، خوند : ٣٤٦

التجطوري : ٥٧

تذكاري باي خاتون ابنة الظاهر
بيبرس : ١٣٩

التركمان : ٣٣١

تغري بردى ، الامر : ٣٥٢

تغري بردى بن عبد الله البكباشي :
٢٨٢

تير باي المحدث : ١٤٦ ، ١٤٧

تمن من قرقباس : ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١

تم رصاص : ٣٤٠

توبة بن نمر : ٣٦ ، ٤٨

تيبور لك : ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤

(ث)

ثوبان بن ابراهيم المصري ، المعروف
بذي النون : ٢٠٤

(ج)

جار الله ، جلال الدين ، قاضي
القضاة الحنفى : ١٢١

جان بلاط ، السلطان الاشرقي
١٢٤

جاني بك ، الامر : ٣٠١ ، ٣٤٠ ،
٣٥٣

الجرمان : ١٣

جستيان ، الابرطور : ١٤

جعفر بن الفضل بن جعفر بن الفرات

٣٧

جقيق ، السلطان : ٨ ، ٨٤ ، ٨٨

١٠٧ ، ١١٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٧٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ،

٣٦٦ ، ٣٧٠

جكم الدوادر : ١١٢

جلال الدين القزويني : ١١٢

جلال الدين القزويني : ٣٦٥

الجلبان ، الماليك : ٣٣٥

ابن الجليس : ٥٧

جمال الدين الاستادان = يوسف
بن احمد

جمال الدين السلموني : ٣٧٢

جنبلاط : ٣٣٧

جهاركس بن عبد الله ، فخر الدين
١٥٧

جوهر الاشرقي : ٢٨٨

جوهر الصفوي : ٣٠٢

جوهر بن عبد الله : ٣٠٢

جوهر اللا : ٨٦ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ،

١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،

٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ،

١٧٤ ، ٢٨٢ ، ٣١٠

(ح)

حاجي ، السلطان المظفر : ١١١

الحارث بن مسكين : ٣٦ ، ٢٥٥

الحاكم باهر الله ، الخليفة الفاطمي
٥٣ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦١

الحجاج بن يوسف : ٢٤٠

أبو حنيفة ، الإمام : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٩٩ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٧

(خ)

خالد بن الوليد : ٩٩ ، ٢٤ ، خسرو ، قطب الدين : ٦٨ ، خشقدم ، السلطان : ٨٦ ، ٣٠٠ ، ٣٤٠ ، خضر بن أبو موسى المهراني المدوي الشيخ : ٢٢٢ ، خطبوا ابنة عبد الله : ٩٤ ، خلف الطوخي : ١٢١ ، خليل بن قلاوون ، السلطان الملك الأشرف : ٣٢٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥

(د)

دبشن : ٥ ، درويش بن عبد الله بن حاتم : ٢٨٩ ، ابن دقيق العيد ، تقي الدين = محمد علي بن دهب .

(ذ)

ذو النون = ثوبان بن ابراهيم

(ر)

الرازي ، الخليفة العباسي : ٥٢ ، الربيع بن سليمان : ٣٥ ، رضوان بن ولخشى : ٢٣٤ ، ابن رزين ، قاضي القضاة : ٨٥ ، رمسيس الثاني : ١٢ ، الرومان : ١٣

الحرك بن العلاء بن يزيد الفهري : ٣٦

حسام الدين بن حريز المالكي : ٣٢٧

حسام الدين لاجين = لاجين

بنو الحسن : ٦٦

حسن السنجاري ، بدر الدين : ٣٢٤

أبو الحسن الشاذلي : ٢٠٥

حسن بن مجد الدين الطرابلسي ، بدر الدين : ٣٤٩

حسن بن محمد بن حسن ، بدر الدين ، نقيب الاشراف : ١٤٢

حسن بن محمد بن قلاوون ، السلطان الملك الناصر : ٧

٨ ، ٨٦ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١

١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨

٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٨

٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤

٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤

٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣

٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٩

الحسين بن هروان : ٥١

حمي زكاي ، أمير سيوط : ١١

حفصة ، أم المؤمنين : ٢٠

(ز)

الزبير بن العوام : ٣٥ ، ٤٥
ابن زنبور = عبد الله بن أحمد بن
إبراهيم ، علم الدين
زيد بن ثابت : ٢٨
زين الدين زكي ، الشافعي : ٣٣٥
زينب العلوي بنت الجبالي عبد الله :
١٠٥

(س)

سالم الحنبلي ، مجد الدين : ٣٤٨
ست الملك ابنة العزيز بالله : ١٥٧
سديد الدين بن أبي عبد الله ، القاضي
٧ ، ٩٤
سعد بن أبي وقاص : ٤٣
سعد الدين بن غراب : ٣٤٥
أبو السعود الجارحي ، المعارف بالله :
٢٩٥
سلار ، نائب السلطنة : ٣٣٨
السلجقة : ٢٣٣ ، ٢٢٩
سليمان وسليمان ولدي البدرى حسن
١٠٥
سليم ، السلطان : ٩٨
سليمان باشا ، كافل الملكة : ١٠١ ،
١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٩٧
سليمان ، أبو عثمان ، مولى مسلمة
ابن مخلد : ٣٦
أبو سعد بن وهب : ١٧
سماك بن خرشة ، أبو دجانة : ١٧
سنبل ، الحاج : ٩٤
سنجر الدواداري : ١٧١

سنجر السروري ، علم الدين : ٣٤٧
سنجر بن عبد الله الشجاعى : ١٥٨
ابن سنقر : ١٢٠
سنقر الرومى الصالحى : ٣٥٩
سهل بن حنيف : ١٧
سيثى الاول : ١٢
السيد أحمد البدوي : ٦٦ ، ٢٠٤ ،
٢٠٥

(ش)

الشافعي ، الإمام : ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ١٠٠ ، ١١٦ ،
١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠
شاه رخ بن تيمورلنك : ١٠٦ ،
١٠٧ ، ٣٢٦
شاه سوار : ٣٢٦ ، ٣٢٧
شاور : ٦٧
الشبراوى ، الفقيه : ٦٥
الشجاعى ، علم الدين : ٣٦١
شرف الدين الحراني الحنبلي : ٣٤٣ ،
٣٤٤
شرف الدين بن عبد الوهاب ، المالكي :
٣٢٣
شرف أسدين بن أبى عمرو ،
الشافعي : ٣٢٣
شرف الدين بن محمد بن الكويك :
٣٥٩
شرف الدين بن منصور : ٣٣٠ ،
٣٤٢
شريح بن الحارث الكندي : ٢٢ ، ٢٤ ،
٢٦ ، ٢٨
ابن أبى شريف ، برهان الدين : ٣٣٧

الصمري : ١٩٢

صلاح الدين الايوبي ، السلطان =
يوسف بن ايوبالصليبيون : ١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦الصوفية : ٦٦ ، ١٠٤ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ،
١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٥ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ،
٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣ ،
٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٣٦٦

ابن الصيرفي ، عضد الدين ٨٦

(ط)

ابو الطاهر بن عوف = اسماعيل بن
مكي بن اسماعيل بن عوف .
الطحاوي = احمد بن محمد الازدي .
طراباي الشريف ، رأس نوبة النوب ،
٣٤١ ، ٣٧١

طغاي ، الامير : ٣٣١

طقطبای ، السيفي : ١٤٧

طقطبای بن عبد الله العلای : ٨٢ ،
٩٨ ، ٣١٠طلائع بن رزيك ، الوزير الفاطمي
الملك الصالح : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ،
١١٩

الطنبغا الحلبي ، الامير : ١١٢

الطنبغا الماردني ، الامير : ٩٥

الطوسي ، شهاب الدين ٥٦

طوغان الدوادار ، الامير ، ٣٥٢

طومان باي ، السلطان ابو المنصور
٨٦ ، ٩٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٣٠٤ ،
٣١٤شمسان بن حسين ، السلطان الملك
الاشرف : ١١١ ، ١٢١ ، ١٣٥ ،
٣٤٦ ، ٣٤٧شمسان بن الناصر محمد ، الملك
الكاظم : ٣٥٧ ، ٣٦٨شمسان ، الزيني ابو النقاش : ٣٠١ ،
٣٠٢الشعبي = عامر بن شراحبيل بن
شكر : ٥٧شمس الدين الامشاطي : ٣٢٨ ،
٣٦٧شمس الدين بن الصائغ = محمد بن
عبد الرحمن بن علي الزمردى ،

شمس الدين الهروي : ٣٦٢

الشمسي ، التقى الحنفي : ٨٦

الشويكي ، التساج : ١٢٧

شيخ المؤيد = المؤيد شيخ

شيخو ، السيفي : ١١٧

الشيرازي ، قوام الدين : ١٨٤

(ص)

الصالح ايوب ، الملك = ايوب بن
محمّدصالح بن صالح بن الناصر محمد :
٣٦١

صدقة : زين الدين : ٢٥٠ ، ٢٥١

صرغتمش ، الامير : ٧ ، ٨٦ ، ١٢٦ ،

١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ،

١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٣٧ ،

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،

٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ،

٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ،

٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٦٨

طومان باى ، دوا دار السلطان :
٣٥٨ ، ١٢٤

الطبيب ، صدر الدين ٩٣

(ظ)

الظافر ، الخليفة الفاطمى : ٢٣٤

(ع)

عائشة ، أم المؤمنين : ٢٣ ، ٢٧٧

عائشة بنت برقوق : ٤

العاذل ، السلطان الملك = أبو بكر
ابن أيوب

العاقد ، الخليفة الفاطمى : ٢٣٤

عادر بن شراحيل الشيعى : ٢٤ ،
٢٦ ، ٢٨

عباد بن محمد : ٤٩

العباس بن عبد المطلب : ١٧ ، ١٨

أبو العباس المرسى : ٢٠٥

عبد الباسط بن خليل ، زين الدين :
٣٥٢

عبد البر بن الشحنة ، الحنفى
٣٣٨ ، ٣٧٢

عبد الرحمن بن سويد المالكى ، جلال
الدين : ١٢٨

عبد الرحمن بن عبد الله العمري :
٣٦ ، ٤٩

عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن بنت
الاعز ، تقي الدين : ٣٦١

عبد الرحمن بن عوف : ٤٤

عبد الرحمن المهرى : ٣٦

عبد الرحيم بن على البيهقي :
الفاضل : ٤٦ ، ٦٣ ،
٦٥ ، ٦٨ ، ٢٢٥ ، ٢٩٨

عبد العزيز بن عبد السلام
عز الدين : ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣١
٣٦٧

عبد العزيز بن محمد بن جعاعة
عز الدين : ٣٥٩ ، ٣٦٨

عبد العزيز بن مروان : ٣٩ ، ٤٠

عبد الغنى بن تقي ، المالكى ، ٣٣٥ ،
٣٣٦ ، ٣٣٧

عبد الكريم بن هبة الله ، كريم الدين :
٣٦٨ ، ٣٥٤

عبد اللطيف الزينى : ٣١٠

عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ، علم
الدين ، ابن زنبور : ٣٦٨

عبد الله ، الجبالى : ٢٩٧

عبد الله عبد الرحيم الطباطبائى ، جبال
الدين : ١١٩

عبد الله بن أبى عصرون : ٦١

عبد الله بن على بن شكر ، الصاحب
صفى الدين : ٢٢٧

عبد الله بن لهيعة : ٢٠٤

أم عبد الله بنت مسلمة بن مخرم
الانصارى : ٣٤

عبد المطلب بن هاشم : ١٥

عبد الملك بن محمد الحزى الانصارى ،
أبو الطاهر : ٤٩

عبد الواحد بن اسماعيل ، أوحيد
الدين ، كاتب السر : ١١٤

عبد الوهاب بن خلف ابن بنت الاعز :
٨٥ ، ١٠٧

عبد الوهاب بن أبي شاكر ، تقي الدين : ١٢٠

عبد الوهاب بن فضل الله ، شرف الدين النشو : ١١٠ ، ١١١

عبد الوهاب بن موسى بن عبد العزيز الزهرى : ٤٠

عثمان ، الملك العزيز : ٥٩ ، ٢٦٠

عثمان بن جقمق : ٢٩٤ ، ٢٣٩

عثمان بن قزل ، فخر الدين أبو الفتح : ٢٦٣

عثمان بن عتيق الفساوى : ١١٤

عثمان بن عفان : ١٨ ، ٢١ ، ٢٧

أبو عثمان مولى مسلمة بن مخلد = سليمان

العثمانيون : ٢٢٥ ، ٣٠٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦

العجم : ١٧٣

العز بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام

عز الدين الحنبلى : ٣٢٧

العزيز بالله ، الخليفة الفاطمى : ٦٧ ، ٦٨

علاء الدين بن محمد بن آقبرسى : ٣٦٤ ، ٣٦٥

علم الدين بن جلود : ٣٤٠

على بن أبي طالب : ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٣٥ ، ٥٢

على بن الأدمى ، صدر الدين : ٣٥٠ ، ٣٥٥

على بن الأمام ، علاء الدين أبو الحسن ناظر الخواص : ١٢٤ ، ٣٠١

على بن إبيك ، الملك المنصور : ٣٢٣ ، ٣٢٤

على بن السلاز ، العادل سيف الدين : ٢٢٤

على بن سليمان الإيشادى : ٢٥٥ ، ٢٥٧

على بن الطنبلاوى ، علاء الدين : ١٢٠

على بن قراقجا الحسنى : ١٣٤

على بن كلفت ، علاء الدين : ٣٥١

على مبارك : ٦

على بن محمد بن سليم بن حنسا ، الوزير صاحب بهاء الدين : ١٠٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٣٦٠

عمر بن إبراهيم بن العديم ، كمال الدين ، القاضي الحنفى : ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٣

عمر البلقينى ، سراج الدين : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٦٧

عمر بن الخطاب : ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ٣٦٨

عمر بن رزين ، صدر الدين : ١١٩

عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، تقي الدين : ٦٧ ، ٦٨ ، ٣٤٠

عمر بن العديم ، الصاحب كمال الدين : ٢٢٣

عمر بن عبد العزيز : ١٧ ، ٤٣ ، ٢٧٧

عمر الهندى ، سراج الدين ، قاضى القضاة الحنفى : ١٢١ ، ٣٦٩

فلافاى بن ميسد الله ، السيفى
قرقياس : ٢٨٩
فيروز الخازندار الرومى ، الطواشى :
٣٣٨

(ق)

القاضى الفاضل = عبد الرحيم بن
على البيهسلى

قائم التاجر : ١٠٥

قائم طاز على ، الامر : ٢٩٢
القائى ، القاضى الشافعى : ٣٦٤
قائصوه الفيورى ، السلطان :
٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ٨٧ ،
١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٤ ،
١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ،
٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٣٠٠ ،
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ،
٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ،
٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،
٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ،
٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٧١ ،

قائى باى قرا الرماح ، الامير
٨ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ،
١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،
٢٠٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ،
٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ،

قائىباى ، السلطان : ٦ ، ٨ ،
٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ،
٨١ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ،
٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ،

مير بن مدرك : ٣٩ ، ٤٠ ،

المسوام : ١٣٣

عمرو بن العاص : ٣٤ ، ٤٢ ، ٤٥ ،
٥٢

عيسى بن عمر بن خالد بن الخشاب :
مجيد الدين ابو الروح : ٣٢٥ ،
٣٦١

(غ)

غازان : ٣٢٥

الغزاوى ، جمال الدين : ٢٣٧

الغورى = قائصوه الغورى

(ف)

فاطمة : السيدة : ١٨

فاطمة ، ائمة تاج الدين ابو الاخلاص :
١٤٢

فاطمة بنت الظاهر ططر ، خوند
١٢٨

الفاطميون : ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ،
٦١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨

ابو الفتح ، موقع الامر جانبك : ٣٤٠

فتح الله بن معتمصم ، فتح الدين :
كاتب السر : ٣٤٨ ، ٣٤٩ ،
٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

فرج بن برقوق ، السلطان ، ١١٨
١٢٠ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،
١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٣ ،
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ،
٢٠٠ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،
٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ،
٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ،
٢٨٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ،
٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٣٣ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ،
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠

109 2 2000

الليث بن سعد : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ١٣٨ ، ٢٠٤

(م)

المأمون ، الخليفة العباسي : ٥٠
مؤسسة خاتون ابنة الملك الصادل : ١٥٧

المؤيد شيخ ، السلطان : ٤ ، ١٠٥ ، ١١٧ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٧٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠

مارية ابنة أبي الفرج بن بركات النصرانية : ١١٨

مالك ، الامام : ٢١ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤١ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٤ ، ٢٦١

المتوكل ، الخليفة العباسي : ٣٦ ، ٥١

مجد الدين أبو الاشبال : ٢٦٠

مجد الدين بن الخشاب = عيسى بن عمر بن خالد

محب الدين بن الشحنة الحنفى : ٣٢٧

محمد ، الرسول عليه الصلاة والسلام : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٥٠

١٩ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٨٩ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ١١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٩٣

محمد بن ابراهيم المناوى ، صدر الدين : ٣٥٦ ، ٣٥٧

محمد بن أحمد بن أبي الحوافر ، الطبيب السلطاني : ١٧١

محمد بن أحمد ، فتح الدين ، ابن جلال : ٢٨٦

محمد بن اسحاق المناوى ، تاج الدين : ٣٦٩

محمد الاقفى : ١٤٣

محمد البارزى ، ناصر الدين : ٣٥٠

محمد بن أبي البقاء ، بدر الدين ، قاضى القضاة الشافعى : ١١٤ ، ١١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧

محمد بن أبي بكر : ٥٢

محمد بن أبي بكر ، الملك الكامل الايوبى : ٥٧ ، ١٢٥ ، ٢٣٥ ، ٣٦٣

محمد البلقينى ، قاضى المعسكر : ٣٣٠ ، محمد بن أبو الحسن ، شمس الدين : ١٢٠

محمد بن جماعة ، بدر الدين : ١٢٦ ، ١٨٤

محمد بن أبو الحسن ، شمس الدين ، أبو عبد الله : ١٠٥

محمد بن الحسن الشيباني ، صاحب أبي حنيفة : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨

محمد بن قلاوون ، السلطان الملك
الناصر : ٤ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١١٠ ،
١١١ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٧٤ ،
١٨١ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٢٠٨ ،
٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٧٩ ،
٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ،
٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
٣٥٤ ، ٣٦٥

محمد بن كندغدي بن الوزيري : ١٢٥ ،
١٢٦

محمد بن أبي الليث : ٣٦ ، ٥٠

محمد بن محمد بن عثمان البارزي ،
أبو عبد الله : ٢٥٦

محمد المدني المالكي ، شمس الدين :
٣٤٩

محمد المرجاني : ٣٧٠

محمد بن الوحيد ، شمس الدين :
١١٤

محمد بن هارون الرشيد : ٥٠

محمد الهرماني ، قطب الدين : ٣٦٩

محمد البعمرى ، الشيخ فتح الدين :
٢٠٨

محمد بن يوسف : ١٢٤

محمود بن عبد الله الحنفى ، البدر :
٣٧٠

محمود المعجى المحتسب ، جمال
الدين : ١١٤

محمود بن عماد الدين زنكى ،
السلطان نور الدين : ٦١ ، ٦٧ ،
٣٢٢

مخبريق ، من علماء بني النضير
١٦ ، ٣٢٢

مرتضى بن غياث الدين إبراهيم حبة ،
الشرقة صدر الدين : ١١٩

محمد الدنوسرى ، شمس الدين :
٢٨٦

محمد الديروطى ، الشيخ : ٢٣٠

محمد السعدى ، بدر الدين الحنبلى :
٣٣٥

محمد بن السيفى جاثم ، الناصرى :
١٤٢

محمد بن الصاحب ، شمس الدين :
٢٤١

محمد بن صلاح الدين الخروبي :
٢٤٠

محمد بن صلاح الدين الخروبي ، عز
الدين : ٢٤٠

محمد بن أبى الطاهر محمد : ٥٢

محمد بن عبد البر بن يحيى بن على ،
أبو البقاء : ٣٦٨

محمد بن عبد الرحمن بن على
الزهردى ، شمس الدين بن
الصائغ : ٢٦١

محمد بن العظيمة : ١٢٢ ، ١٢٤ ،
١٢٥

محمد بن على بن دهب بن دقيسق
العبد ، تقى الدين : ٨٥ ، ٣٢٥ ،
٣٦٧

محمد بن على الماذرائى ، أبو بكر :
٣٨ ، ٣٩ ، ٤٧

محمد بن عمر بن المديم : ٣٦٣

محمد بن فخر الدين : ٢٦١

محمد بن فضل الله ، بدر الدين :
كاتب السر : ١١٤ ، ١٢٦

محمد بن قاصوه الغورى : ٢٠١

محمد بن قايتباى ، السلطان الملك
الناصر : ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٣٣٧

ابن المزاويلي : ٣٤٠

المستعسك بالله = يعقوب
المستعصر ، الخليفة الفاطمي : ٦٠ ، ٦٧

مسرور ، شمس الخواص : ١٦٠

مسرون بن عبد الله الشيبلي ،
الجدار : ٨١ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٣٢ ،
٢٨٠ ، ٢٩٧

مسلم ، الامام المحدث : ٢٠٣

المسوز بن مخزومة : ٢٣

المصريون القدماء : ١١

معاوية بن ابي سفيان : ٣٦

المعز لدين الله ، الخليفة الفاطمي :
٥٢

مبنى معصوم : ٦٠

مفلطاي الجعالي ، الامير : ٨١ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،
٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٣٦٦المفول : ٩٠ ، ١٨٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ،
٣٢٣

المفضل بن فضالة : ٣٦

مقبل الرومي ، الطواشي زين الدين
١١١ ، ٢٢٧

منجك ، الامير : ١١١ ، ٣٥٦

المنصور ، الخليفة العباسي : ٤٩

منطاش ، الامير : ٣٥٦ ، ٣٥٧

منكثير الحجازي ، الامير : ٣٤٦

المهدي ، الخليفة العباسي : ٣٥

موسك الصلاحي ، عز الدين : ١٥٧

موسى ، الاشراف : ٢٦٠

الموفق طلحة : ٥١

(ن)

ناصر الدين الاخميمي ، الحنفي : ٣٣٥
ناصر خسرو : ٥٣

النضو = عبد الوهاب بن فضل الله

نصر الله بن البقرى ، الصاحب
سمعد الدين : ١٢٠نصر الله بن شطبية ، شمس الدين :
١٢٦

بنو النضير : ١٦ ، ١٧

نظام الملك : ٢٣٤

النعيمان بن محمد ، القاضي : ٥٢

نفرحتاب : ١١

نفر كارع : ١١

نفيسة : السيدة : ٣٦٥

نور الدين محمود = محمود بن عماد
الدين زنكي

النووي = يحيى بن شرف

(هـ)

الهادي ، الخليفة العباسي : ٤٩

هارون الرشيد ، الخليفة العباسي :
٢٧ ، ٤٩

هارون بن عبد الله : ٥٠

هارون الزهري : ٣٦

الهرماوي ، شمس الدين : ١٢٧

الهروي ، شمس الدين : ١١٥

ابو هريرة : ١٨٨

هشام بن عبد الملك : ٤٨

هشام عبد الواحد السيواسي : ١٢٥

ابو يوسف = يعقوب بن ابراهيم ،
صاحب ابي حنيفة
يوسف ، عليه السلام ، قبور أخوة :
٣٣٣

يوسف بن احمد ، جمال الدين
الاستادار : ١٥٤ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،
٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،
٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤ ،
٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ،
٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ،
٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ،
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،
٢٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ،
٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٥١

يوسف بن ايوب ، السلطان صلاح
الدين الايوبي : ١٢ ، ٤٨ ، ٥٨ ،
٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٠١ ،
١٠٥ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ،
٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٩ ،
٣٣٠ ، ٣٣٩

يوسف بن برسباي ، العزيز : ٣٢٦
يوسف بن تغري بردي ، جمال الدين
ابو المحاسن : ٨٧ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ،
٢٥٥ ، ٢٨٢ ، ٢٩٦

يوسف بن تغري بردي ، جمال الدين
الشريفة : ١٤٧ ، ١٥١ ، ٣١٠

يوسف . المستنجد بالله ، الخليفة
العباسي : ٣٢٧

يوسف بن موسى بن عبد الله الملقب
الحنفي : ٣٦٢

(و)

الوليد بن رفاعه : ٤٨
ولي الدين الاسيوطي الشافعي :
٣٢٧

ولي الدين السفطي : ٣٦٤ ، ٣٦٥
الونائي ، بدر الدين : ١٩٤

(ي)

ياقوت ، الزيني : ١٢٢

يامين بن عمر : ١٧

يحيى الاشقر ، زين الدين ، الاستادار :
٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٧

يحيى بن البدر حسن ، شرف الدين :
١٢٣

يحيى البرديني الشافعي ، ابو زكريا :
٢٨٦

يحيى بن شرف النووي : ٣٢٤ ، ٣٢٥

ابو يزيد الدوادار ، الامير : ١٢٦

يشبك السودوتي : ٩٤

يشبك بن عبد الله : ١٥١ ، ١٥٢

يشبك من مهدي الدوادار : ٨٢ ،
١١٢ ، ١٣٦ ، ١٧٨ ، ٢٢٦ ،
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٩٧ ، ٣٣٥

يعقوب ، المستمسك بالله ، ابو الصبر ،
الخليفة العباسي : ٣٣٧

يعقوب بن ابراهيم ، ابو يوسف :
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١١٦

يعقوب بك بن حسن الطويل : ١٣٦

يليفسا الخاصكي : ٢٤٨

يليفا السامي : ٣٣٤

اليليفغاوية ، المالك ، ٢٤٠

(ب) الاماكن

البحيرة : ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٣٤
 برج يشبك الدوادر : ١٧٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨
 بركة الحبش : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٦٠
 بركة حمر = بركة الحبش
 بركة الرطل : ٨٨
 بركة النفل : ٦٢ ، ٩٥
 بركة المعافر = بركة الحبش
 بستان الحيانية : ٦٢ ، ٢٠٥
 بشاكس : ٧٨
 بشتيل : ٧٨
 البصرة : ٤٨
 بطريكية الاقباط الارثوذكس : ٢
 ٣ ، ١١٨
 بغداد : ٥١ ، ٩٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
 بليس : ٦٢ ، ٦٦ ، ٢٢٥
 بلقس : ٦٠ ، ١٢٥
 بهيت : ٦١ ، ٣٣٢
 بهتيم : ١١١ ، ٢٢٣
 البهنساوية : ٦٢ ، ٢٠٥
 بولاق : ٨٨
 بيسوس : ١٠٥
 بيمارستان : ١٥٥
 البيمارستان المؤيدى : ١٧٣
 بيمارستان المعافى : ١٥٥
 البيمارستان المنورى : ٨٨ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٥٥

(١)

ايبندوس : ١٢
 اخميم : ٢٠٤
 الازهر = الجابع الازهر
 اسطبل ابن الكويك : ٣٥٩
 الاسكندرية : ٣٤ ، ٦٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٣٣٨
 آسيا الصغرى : ٩٠
 اسسيوط : ٣٨
 الاشموين : ٢٢٦
 اصطبل قابش = بركة الحبش
 اصطبل قرة = بركة الحبش
 اطفنج : ٥٣
 الاعلام : ٥٨ ، ٦٣ ، ٣٣٩
 افريقيا الوسطى : ٩٠
 امبابية ، منبابة : ٣٣٩
 الاميرية : ٦١

(ب)

بئر رومة : ٢١ ، ٢٧ ، ١٤٩
 بئر الوطاويط : ٣٧
 باب البرقية : ٣٣٥
 باب الزهومة : ١٦٠
 باب زويلة : ٩٥ ، ١٤٨ ، ٣٤٣ ، ٣٧١
 باب الفتوح : ٦٣
 باب النصر : ٨٥
 بحر السلسلة : ٢٢٦

جامع القس : ٥٣ ، ٥٥
جامع المؤيد : ١٢٤ ، ١٧٣ ، ٣٥٢

الجزيرة ، بلاد : ٢٣٤

جزيرة الروضة : ٦٨ ، ٣٤٠

جزيرة الغيل : ٦٣ ، ٣٦١

جورجيا : ٥

البيضة : ١١١ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ٣٤٨

(ح)

حارة برجوان : ٦٣

الحجاز : ١٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٥١

الخرمين الشريفين : ١١٣ ، ١٣٣ ، ٢٢٤ ، ٣٢١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣

الحسينية : ١١٥ ، ١٨٣

حلب : ٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٣٦

حلوان : ٤٠

حمام : ٢٥٦

حمام الجيوشى : ٦٧ ، ٣٥٩

حمام الغراطين : ٣٤٦

حمام الذهب : ٦٨

حمام الرصاص : ٦١

حمام الزيتى قاسم : ٣٦٤

حمام الصوفية : ٦٢

حمام ابن عيود : ٣٤٧

حمام قتال السبع : ٣٤٣

الحنبوشية : ٥٨ ، ٦٣ ، ٣٣٩

(م ٢٩ - الأوقاف)

(ط)

تربة = تبة

التربة الاشرقية : ٣٦٥

تربة برقوق ، الطاهرية : ٣٣٣ ، ٣٤٩

تربة الشيخ عز الدين عبد السلام : ٣٤٧

تربة الملك المنصور قلاوون : ١٥٧ ، ١٥٨

(ث)

ثغر ، ثغور : ٤٤ ، ٢٢٤ ، ٣٢٢ ، ٢٠

(ج)

الجامع الازهر : ٥٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٥

جامع آق سنقر : ٢٤١

جامع بشتاك : ٩٥

الجامع الجديد الناصرى : ١٨٣

جامع الحاكم : ٢٠٦ ، ٣٦٩

جامع راشد : ٥٣

جامع الصالح ملانج : ٣٧١

جامع ابن طولون : ١١٨ ، ١٧١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩

جامع عمرو بن الماس : ٣٣ ، ٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢

جامع قوصون : ٣٦٠

الجامع الكبير : ١٥٠

جامع الماردین : ٩٥

خط كرمى الجسر : ٢٤٠

خط النخالين : ٦٧

خلوة ، خلاوى : ١٥٣

خلوة الغطابة : ١٨٧

خليج ، خلجان : ١٤٩ ، ١٥٠

الخليل : ٢١٧

خيبي : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٩٩ ، ١٣٢

(د)

دار أمير أحمد : ٣٤٧

دار أوجد الدين عبد الواحد : ٣٤٧ ، ٣٥١

دار يكتمر الحاجب، الأمير سيف الدين : ٣٥٨

دار بيبيرس الجاشنكير : ٣٥٨

الدار البيسرية : ٨٥ ، ٣٤٣

دار تنكر : ٣٥٨

دار تطوان الساقى : ٣٤٦

دار التفاح : ٣٥٢

دار التمس : ٦٨ ، ٢٢٥

دار الحكمة : ٥٣

دار ابن رجب : ٣٤٧

دار أبي زبيد : ١٥٥

دار السلسلة : ٣٦ ، ٣٧

دار عبد الرحمن ، شمسار الغلال : ٣٥٩

دار العدل : ١٢٥

دار ابن عثمان : ٣٥٨

دار الغزل : ٦٧

حوانث السبوفيين : ٣٥٣

حوانث الصيارف : ٣٥٣

الحوش السلطاني : ٣٢٦

(خ)

خان الحجر : ٣٥٣

خان مسرور : ٣٥٣

خانقاه : ٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٤

٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٧

٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨

٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

٢٢٩ ، ٢٨٦

خانقاه برسبى ، الاشرقية : ٨٥

٢٩٥

خانقاه يرقوق : ٨٦ ، ٢٠٧ ، ٣٣٩

الخانقاه البندقارية : ٢٠٦

خانقاه الجمالى : ٢٣٨

الخانقاه الخروبية : ٢١٠ ، ٢٢٢

خانقاه سرياقوس : ١٧٤ ، ٢٠٨

٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٧٩

خانقاه سعيد السعداء : ٦٢ ، ٦٦

٦٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦

٢٠٨

خانقاه شيخو : ١٧ ، ١٢١ ، ٣٣٤

الخانقاه الصلاحية = سعيد السعداء

خانقاه المؤيد : ٣٥٩

خزانة الكتب : ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

٢٥٩

خزائن الادوية : ١٥٦

خمل الرملية : ١٧٣

خط الشون : ٢٤٠

رباط البغدادية : ١٣٩
 ربيع الحلوون : ٣٥٣
 الربيع الظاهري : ١٥١
 رجة باب العيد : ١٥٧
 الرها : ١٣٦ ، ٣٣١
 الروضة ، جزيرة : ٦٨ ، ٣٤٠
 الريدانية : ٩٨ ، ٣٠٢

(ز)

زاوية ، زوايا : ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٥٥ ، ٣٢٩
 زوايا العلم : ٢٥٩ ، ٢٦٠
 زاوية الامام الشافعي : ٢٦٠
 الزاوية الصاحبية : ٢٦١
 الزاوية المجدية : ٢٦٠
 زقاق القناديل : ١٥٥

(س)

سجن المونة : ١٨٤
 سرياقوس : ٣٦٩
 سقط : ٦١
 سماسم : ٢١٨ ، ٢٢١
 سندييس : ٦٢ ، ١٠٥ ، ٢٦٠
 سنديون : ٧٨
 السودان الغربي : ٩٠
 سوريا : ٥٠
 سوق الدجاجين : ٣٥٦
 سوق الرقيق : ١٥٥
 سوق الرقيق : ١٥٥
 سوق العنبريين : ٣٥٣

دار الامير فخر الدين جهاركس : ١٥٧

دار ابن فضل الله : ٣٤٧ ، ٣٥٢
 دار الفيل : ٣٦ ، ٢٩٤
 دار قراستقر : ٣٤٧ ، ٣٥٢
 الدار القطبية : ١٢٥ ، ١٥٧
 دار القليجي : ٣٤٧

دار المونة : ٦٧

دار موسك : ١٥٧

دار الميموني : ٣٥٢

دار النحاس : ٢٤٠

دمشق : ١٥٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩

دمياط : ١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٣٣٨

دنديل : ٣٣٩

دهشور : ١٢

دمعرو : ٦٢ ، ٢٠٥

الدهيشة : ٣٣٧

ديا الكبرى : ٣٠١

ديار بكر : ٢٣٤

دير سانت كاترين : ٢ ، ٣ ، ١٢٩

دير الطين : ١٨٢

(ذ)

ذو القادر ، امارة : ٣٢٦

(ر)

رباط : ٤ ، ١٠٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٣١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٨٦ ، ٣٢٩ ، ٣٦٤

سويقة أمير الجيوش : ٦٣
سيواس : ٣٣٣

(ث)

الضمارع الاعظم : ١٤٨

النشام : ٤٤ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٩٠ ،
١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ،
٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،
٣٠٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ،
٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ،
٣٦٨ ، ٣٦٦ ، ٣٥٨

الشرقية : ٣٥٨ ، ٣٣٤

(ص)

الصاغة ، حتى : ٦٣ ، ٦٧

صندلا : ٢٢٦

صهريج ، صهاريج : ١٤٩ ، ١٥٠ ،
١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣١٣

صهريج منجك : ٣٥٦

صول : ٥٣

صنيدا : ٢٢٧

(ض)

الضريح النبوي الشريف : ٦٣ ، ٦٦ ،
١٠٦

(ط)

طرابلس : ١٠٩ ، ٢٢٧

طما : ٢٧٨

طندتا : ٣٦٩

طوخ : ٥٣

الطينة : ٢٢٥

(ع)

العراق : ٤٤ ، ٢٣٤

المريش : ٥٠

(غ)

الغربية : ٧٨ ، ٢٢٦ ، ٣٠١ ، ٣٣٤ ،
٣٥٨

(ف)

فارس : ٩٠ ، ٢٣٤

فدك : ١٨

الفسطاط : ٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٣ ،
٦٧ ، ٩٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
١٥٥ ، ١٨٢ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ،
٢٤٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ،
٢٨٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٣٤٦

فندق الحجر : ١٦٠

فندق بني الرصاص : ٣٦٠

فندق الفاكة : ١٦٠

فندق مسرور : ١٦٠

القيوم : ٦٣ ، ٦٨ ، ٢٧٨

(ق)

قاعة السلاح بدمياط : ٨٧ ، ٢٢٩

القاهرة : ٣ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦٨ ،
٩٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،
١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٦٠ ، ١٨١ ،
١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ،
٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ،
٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ،
٣٧١

قبرس : ٢٢٥

قبة ، قرية : ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٤٦

قبة الامام الشافعي : ٦٣ ، ١١٨

(J)

ليبيا : ٥٠

(م)

- ماحوز ، مواحيز : ٥٠
 المارستان الاسفل : ١٥٦
 المارستان الاعلى : ١٥٥
 المارستان السكندري : ٦٤
 المارستان الصلاحي : ٦٣
 المارستان العتيق : ١٥٦ ، ١٥٥
 مارستان القسوط : ١٥٦ ، ٦٣
 ماكوسة : ٢٢٦
 المخاريق الكبرى (بستان) : ١٤٨
 مدرسة ، مدارس : ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩
 المدرسة الاشرفية : ٨٥ ، ٨٦ ، ٣٥٣
 المدرسة الاشرفية بدمياط : ٨٧ ، ٢٢٩
 مدرسة الاشرف شعبان : ٣٤٨
 مدرسة أم السلطان : ٣٤٦
 مدرسة اينال : ٢٤٠
 مدرسة البدر العيني : ٨٦ ، ٢٩٥
 مدرسة برفوق (الظاهرية) : ٢٣٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٦
 المدرسة التقوية ، منازل العز : ٦٧ ، ٢٤٠ ، ٦٨

قبة قلاوون : ١٥٧ ، ١٥٨

قبة يشبك الدوادار : ٣٣٥

قبو الخرنفش : ٣٥٣

القدس : ٦٢ ، ٢١٧

قصر بشتاك : ٣٤٦

قصر العجازية : ٣٤٦

قصر الزمرد : ١٥٧

القصر الفاطمي الكبير : ٦٣

قلتا : ٣٠١

قلعة قابتيباي : ٢٢٦ ، ٢٢٧

القليوبية : ٦٢ ، ٧٨

قوص : ٦٣ ، ٢٣٥

قويسنا : ٣٠١

القيروان : ٥٣

قيسارية ابن أبي أسامة : ٦١

قيسارية الشراي : ٢٦ ، ٢٠٥

قيسارية الامير على : ٣٥٤

قيسارية العنبر : ١٨٤

قيسارية الفاغل : ٣٥٥

قيسارية ابن ميسر : ٣٦٠

قيسارية الوراقين : ٦٣

(ك)

الكرك : ٢٣٧

الكريون : ٢٧٨

الكمبة : ١٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧

كنيسة القبط بالجيزة : ٢٢٧

الكوفة : ٢٤

كوم الهوى : ٦٠

- المدرسة المهندارية : ٢٠٧ ، ٢٤٠
مدرسة منازل العز = المدرسة التقوية .
المدرسة الناصرية : ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٣٥٤
المدرسة النظامية : ٢٣٤
المدينة المنورة : ١٩ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦
مزمل : ١٤٩ ، ١٥٠
المزولة : ١٩١
المسجد الاثرفى : ٧٨ ، ٨٠
المسجد الاقصى : ١٥
مسجد أهل الراية = جامع عمرو
ابن العاص .
المسجد الحرام : ١١٥
مصل سبيل المؤمنين : ١٠٥
مطبخ بنى الرصاص : ٣٦٠
المقياس : ٢٤٠
مكة : ١٥ ، ٢٠ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٢٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٧٠
مكتب (كتاب) السبيل :
١٤٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣١٣ ، ٣٧٥
ملطية : ٣٣١
مناخ الجمال السلطانية : ١٨٣
منازل العز = المدرسة التقوية .
النفوية : ٢٢٦ ، ٣٠١ ، ٣٣٢
النية : ٦١
- مدرسة جمال الدين الاستادار : ٢٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩
المدرسة الجمالية : ٣٦٦
المدرسة الحجازية : ٣٤٦
المدرسة الخروبية : ٢٤٠
المدرسة الزمامية : ٢٣٧
مدرسة ابن زين التجار : ٦٣
مدرسة السلطان حسن : ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٦٠
المدرسة السيوفية : ٦٣ ، ٣٥٣
المدرسة الصحابية : ٢٣٧
المدرسة الصحابية البهائية : ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٣٦٠
المدرسة الصالحية : ٢٠٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٣٥٣
المدرسة الصلاحية : ١١٨
المدرسة الطيبرسية : ١١٩ ، ٣٦٤
المدرسة الظاهرية : ٢٥٣
مدرسة ابن الغنام : ٨٦
المدرسة الفاضلية : ٢٩٨
المدرسة الفخرية : ٣٦٣
المدرسة القطبية : ٦٨ ، ٣٥٣
مدرسة قلاوون : ١٥٨ ، ١٥٩
المدرسة القحجية : ٥٨ ، ٦٣ ، ١٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٣٣٩
المدرسة الكاملة : ١٦٠ ، ٢٣٥
مدرسة المعلى : ٢٤٠
المدرسة المنصورية : ٢٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧٠

نقاد : ٦٢
نها : ٦١

التيل : ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦٤ .

(و)

وادي القرى : ١٩

(ى)

ينبع : ٢١

منية بني خصيب : ٢٢٦ ، ٢٣٥

منية خلف : ٢٢٦

مهرود ، سوق بالمدينة : ١٩

ميدان قراقوش : ١٨٣

(ن)

نسقرو : ٦٢

النصيرية : ١٠٩

(ج) الالفاظ الاصطلاحية والوظائف

أمين اليمارستان : ١٥٥
 أمين الزيت : ١٤٢ ، ١٧٨ ، ١٩٦
 الاوقاف الاهلية : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٨
 اوقاف الحرمين : ٦٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٦
 الاوقاف الحكيمة : ٦٩ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢
 الاوقاف الخيرية : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٦

(ب)

البارودية : ٢٢٧
ياض أجناد العدة : ٢٢٧
ياض المسكر : ٢٢٧
باني المدارس والمساجد : ٢٣٧
بخور : ١٥٣
برددار : ٤ ، ٢٧٦ ، ٣١٦ ، ٣١٧
البردوني في أصول الفقه : ٢٤٥
بطرك النصارى اليعاقبة : ١١٨
بغلطاق ، بلغوطاق : ١٤٨
بواب : ١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
بيت المال : ٤ ، ٢٦ ، ٢٠ ، ٤٦ ،
٤٧ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٦٧ ، ٧١ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ،
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،
١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،
١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،
٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ،
٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩

(i)

اجناد المدة : ٢٢٦ ، ٢٢٧
الاذكار السلطانية : ١٩٠
ارصاد (افراد) : ٥٤ ، ٦٠ ، ٦١ ،
٦٣ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١١٠
الاستثمان ، نظام : ١٣ ، ١٤
استادار الاملاك السلطانية : ١٢٠
استادار الاملاك والاقواف والخيرة
السلطانية : ١٢٠
استادارية الاملاك والاقواف السلطانية
٦٩
استادارية الاوقاف السلطانية : ١٢١
الاستبدال : ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٤١ ،
٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
٣٦٢
الاستسقاء ، صلاة : ١٨٧
استعارة الكتب : ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
الاصراف : ٢٧٣
اقطاع ، اقطاعات : ١٢٩ ، ٢٧٦ ،
٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ،
٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ،
٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٨ ،
٣٦٦ ، ٣٧٣
امام ، اثمة ، امانة : ١٨١ ، ١٨٤ ،
١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
١٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٩٥
الاموال الهلالية : ٩٥
امير اخور كبير : ١١٧
مير رأس نوبة كبير : ١١٧
امير الحاج : ٢٢٤

الحج : ١٧٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥١

حكر ، أحكار : ٥٩ ، ٩٥ ، ٢٨٥

حل الاوقاف : ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٧

حوض ، أحواض : ١٥٤

الحوائص الذهب : ٣٢٤

(خ)

خادم : ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٩٣

خازن السلاح : ٢٣٠

خازن الكتب : ١٤١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

خبز البر الطيب : ٢١٨

خرقة التصوف : ٢٠٩

الخسوف ، صلاة : ١٨٥ ، ١٨٧

خطيب ، خطباء ، خطابة : ١٤١ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٦

خوستان ، خرستان : ١٥٣

(د)

درهم ، دراهم : ٢٧٨

درهم فشفة : ٢٤٨

درهم فلوس : ٢٤٨

درهم نقرة : ١٩٢ ، ٢٦٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧

درياق ، درياقات : ١٦٤

البيت الحرام : ١٥
بيع الاوقاف : ٣٢١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨

(ت)

تأجير الاوقاف : ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٢١

تحكير الاوقاف : ٢٨٠ ، ٢٨٥

التراويج ، صلاة : ١٥٢ ، ١٨٥ ، ١٩٤

ترميم الاحباس : ٤٩ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ٨٧

ترياق ، ترياقات : ١٦٤

التسبيح : ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٢١

تسبيل المسام العذب : ٧١

التشريق ، أيام : ٢٥٠

تقاسيط ديوانية : ١٠٩

التكتيب : ٢٧٠

تواقيع القضاة : ١٢٩

(ج)

الجاي ، الجباية : ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢

الجمع بين غليقتين : ٢٩٥ ، ٢٩٦

الجند البطالون : ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣

الجهنم : ٣١٤

الجهاد : ١٧٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٠

(ح)

الحبس الجيوشى : ٦١

الرزق الاحباسية : ١٠٩ ، ١١٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦١
الرزق الجيشية : ١٠٩ ، ١١٠
رزق الخطابات : ١٠٨
الرزق المبرورة : ١١٠
رزقة بلا مال : ١٠٩
الركب الشريف : ٢٢٣
رمضان ، شهر : ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦٧ ، ٢٠٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥١

(ز)

الزرد : ٢٢٦
زرد كاش : ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
زيت : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٣

(س)

ساعة رملية : ١٩١
سبيل اسبلة : ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
سحابة : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٢٢٢
السحريات : ١٩١
سطحى : ١٤٢
سواى : ١٤٧

(ش)

شاه الاوقاف ، الشادية ، المشهد : ١١٠ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٧٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨
شاه المدرية : ٣٠٧
الشاهد : ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٦٢

الدوا دار الكبير : ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧
دينار ، دنانير : ٢٧٨
ديوان الاحباس : ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ٢٣٥

ديوان الاسطول : ٦١

ديوان الاشرف : ١١٩

ديوان الاملاك : ١١٩ ، ١٢٠

ديوان الانشاء : ١٢٩ ، ١٧٧

ديوان الاوقاف : ٤٨ ، ١٠٨ ، ٢٣٥

ديوان الاوقاف والاملاك الشريفة : ١٢٠

ديوان الجيش : ٥٩ ، ١٠٩

ديوان الخاص : ١٠٩ ، ١٢٠ ، ٢٢٥ ، ٣٣٨

الديوان السلطاني : ٩٥ ، ٣٦٠

ديوان المرتجع : ١٢٦

الديوان المفرد : ١٢٠

ديوان الموارث الحثرية : ٦٩ ، ٩٣ ، ٩٤

(ذ)

الذخيرة السلطانية : ١٢٠ ، ٢٢٧ ، ٣٤٠

(ر)

رئيس المجاهدين : ٢٢٧

رجل بخورى = مبخر

الرزق : ٦٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٩ ، ٣٠٢ ، ٣٥٧ ، ٣٢٤

الطوخان : ١٠٩ ، ١١٠

طواشي ، طواشية : ٢٩٠

(ع)

عاشوراء : يوم : ١٤٠ ، ١٤٤ ، ٢٥٠

العامل : ٢٧٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٤

عريف : ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٣٢

٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٥

عمارة الاوقات : ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤

٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢١

عيد الاضحى : ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤

٢٥٠

عيد الفطر : ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣

١٤٦ ، ٢٥٠

(غ)

الغاشية : ٥٦

(ف)

الفاضل ، الفائض : ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨٠

٨٧ ، ٧٩

الفجريات : ١٩١

الفراء الكباشية : ١٩١

فرائش ، فراشون : ١٠٢ ، ١٤١

١٦٣ ، ٣٠٧

فلس ، فلوس : ١٤٩

الفلوس الجدد : ٢٩٧

(ق)

قارئ ، قراء : ١٧٨ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٩٠ ، ٢١١

شاهد المماره : ٢٧٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩

شمع ، شموع : ١٩٧ ، ١٩٨

شهود القيمة : ٣٤٥ ، ٣٤٩

شيف ، شيفات : ١٦٣

شيخ الشيوخ : ٢٠٨

شيخ الصوفية : ٢٠٨ ، ٢٠٩

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥

٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٣ ، ٢٨٦

٢٩٥

شيخ المعاد : ١٤١

(ص)

صادر الفرنج : ٦٤ ، ١٠١

صاحب الديوان : ١٤١

صقل الاسلحة : ٢٢٦ ، ٢٢٩

صيدلي : ١٦٦

الصيرفي : ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣١٢

٣١٣ ، ٣١٤

(ط)

طاقية : ١٤٧

طالب ، طلبة العلم : ١٤١ ، ١٤٢

١٤٧ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥

١٧٦ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، ٢٠٦

٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦

٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١

٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨٩

٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣١٣ ، ٣٣١

٣٦٠

طبقة ، طباق : ١٨٦

طبيب ، أطباء : ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٦٢

١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٧٤

(ج)

ليالي الجمع : ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ،
ليالي الوقود : ١٩٧

(ح)

مؤذنب : ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٣٢ ،
٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥

مؤذن ، مؤذنون ، آذان : ١٤١ ، ١٤٢ ،
١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ،
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ،
٢١٩ ، ٢٣٧ ، ٢٤١

مادح : ١٤٢ ، ١٧٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
٢١١

مباشر الاوقاف : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ،
٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ،
٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٦

مبخر (مجمر المجرمة) : ١٤٢ ، ١٧٨ ،
١٩٣ ، ١٩٤

متصدر القرآن : ١٤١

متعمم ، معمم : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤٠ ،

متولى الاحباس : ٥١

محدث ، محدثون : ١٨١ ، ٢٤٥

المحمل السلطاني : ٢٢٣

مداس : ١٤٧

مدرس ، مدرسون : ١٤١ ، ١٨١ ،
٢٠٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ،
٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ،
٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٣٩ ،

المذهب السنني : ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٨ ،
٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥

قارئ حديث : ١٤١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،

قراء الصنفة : ٢١٢ ، ٢١٣

قارئ المصحف : ١٩٨ ، ٢٠٠

قارئ الميعاد : ١٤٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ،
٢٠٣

قراء السبع الشريف : ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
٢٥٣ ، ٢٠٢

قبع ، أقباغ : ١٤٧

الفرصة ، خبز : ١٨٥ ، ٢٣٩

قميص : ١٤٧

تدليل ، فتاديل : ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣٠٧

توق : ١٤١ ، ١٦٣ ، ١٨١ ، ١٦٤ ،
١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣٠٦

(ك)

الكاتب ، الكتابة : ٢٧٦ ، ٣٠٥ ،
٣٠٦

كاتب السر : ١١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٠٨

كاتب غيبة الصوفية : ٢١٢ ، ٢١٦

كاتب غيبة الطلبة : ٢٥٣

كاشف الكشاف : ١٢٣

كتب الرقائق : ٢٤٥

كحل ، أكحال : ١٦٣

كسوة : ١٤٧ ، ١٤٨

كسوة الايتام : ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣١٣

الكسوف ، صلاة : ١٨٥ ، ١٨٧

الكشاف للزمخشري : ٢٤٤ ، ٢٤٥

كوز ، كيزان : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ،
١٦٤

(ن)

- نائب السلطان : ١١١ ، ١١٢
 الناظر : ٢٧٦ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٦٢
 ناظر الاحباس ، ناظر الاحباس :
 ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢
 ناظر الاوقاف : ١٠٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٣٦٤
 ناظر الخاص السلطاني : ١١٠
 ناظر الخاص والاوقاف : ١٢٤
 ناظر الدولة : ٢٣٧
 النزول عن الوظائف : ١٢٧
 نصف فضة : ١٨٥ ، ٢٩٧
 النفطية : ٢٢٧
 نفقة الايتام : ٥١
 نفقة البيعة : ٣٣٦ ، ٣٣٧
 نقيب الجيوش : ٢٤٠

(هـ)

الهداية في الفقه : ٢٤٥

(و)

- وصايا القضاة : ١٢٩
 وصولات المعتدات : ٣١٧
 وضع اليد : ٣٥٩
 وظيفة التصوف : ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٥٣
 وقاد ، وقادة : ١٠٢ ، ١٧٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦
 وقف تمرثات : ٣٤٧ ، ٣٥٢

- المذهب الشيعي : ٦٦ ، ٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥
 مرقى الخطيب ، الترقية : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١
 المزملائي : ١٣١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣
 المرخم ، الترخيم : ٢٧٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠
 المستوفى : ١٤١
 مشارف الاوقاف : ١١٤ ، ٢٧٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٤
 مشكاة ، مشكاوات : ١٩٦
 مشيخة التصوف = شيخ الصوفية
 المصادر : ٧٨
 المطوعة : ٥٠
 معبد ، معبدون : ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥
 المفتاح للسكاكي : ٢٤٥
 مقدم المجاهدين : ٢٢٧
 المكاتيب الحكيمية : ٨٣
 ملاليط : ١٤٧
 ملقى القرآن : ١٤١
 ممرض : ١٦٦
 منجنيق : ٢٢٧
 منشد = ماح
 المهندس ، المعمار ، المعلم : ٢٧٦ ، ٣١٦ ، ٣١٨
 موقع : ٨٣ ، ٨٤
 مودع الاموال : ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ٣٥٧
 الميقاتي - الميقات : ١٩١

رقم الايداع : ٨٠/٢٤٦٩
التوقيع الدولي : - ٤٠٥ - ٢٥٦ -

THE WAQFS

AND SOCIAL LIFE IN EGYPT

648. 923 AH / 1250. 1517 A.D.

(HISTORICAL DOCUMENTAL STUDY)

BY
MUHAMMAD M. AMIN
CAIRO UNIVERSITY

CAIRO 1988